جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

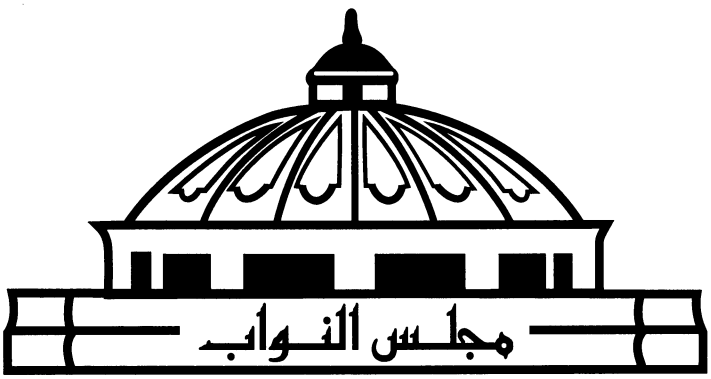

الفصل التشريعى الأول

دور الانعقاد العادى الثالث

تقرير اللجنة الخاصة

للرد على برنامج حكومة السيد الدكتور مصطفى مدبولى

المعروض على مجلس النواب بجلسة ٣يوليو ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

(صدق الله العظيم)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أعرض مع هذا، تقرير اللجنة الخاصة عن بيان السيد الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، عن برنامج الحكومة الذى ألقاه أمام المجلس يوم الثلاثاء الموافق ٣ من يوليو ٢٠١٨، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارتنى اللجنة مقرراً لها فيه أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

رئيس اللجنة الخاصة

السيد محمود أحمد حسين الشريف

الوكيل الأول لمجلس النواب

تحريراً في: ١١ يوليو ٢٠١٨

تمهيد:

جاء برنامج عمل الحكومة المعروض على مجلس النواب مرتكزاً على توجيهات القيادة السياسية الواردة بخطاب التكليف الرئاسي في يونيو ٢٠١٨، ليراعى المحاور الرئيسية اللازمة للبناء على مكتسبات المرحلة الماضية "مرحلة تثبيت الدولة"، ويهدف للانطلاق نحو تحقيق مرحلة أكثر إشراقاً واستقراراً "مرحلة جنى الثمار"، وتضع الحكومة نصب أعينها تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان جودة الحياة وبناء الإنسان المصرى، إيمانا منها بأنه لا تنمية دون مواطن يتمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية دون تمييز.

ويأتي برنامج الحكومة كحلقة متصلة لتحقيق مستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تصبو إلى استكمال مسيرة النمو بخطى متسارعة وبناء اقتصادى تنافسى ومتوازن ومتنوع ومنضبط قائم على المعرفة، وتحقيق تنمية عمرانية في إطار ترسيخ مبادئ المواطنة والتكافؤ الاجتماعى، وذلك اتساقاً مع البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى تضمن تنفيذ حزمة من السياسات الهيكلية التي تهدف لترشيد الدعم وتوجيهه لمستحقيه، والعمل على تقوية شبكة الأمان الاجتماعى.

ونبين فيما يلى الإجراءات التي اتبعتها اللجنة لدراسة برنامج الحكومة والرد عليه، وأهدافه الإستراتيجية وملامحه العامة، ورأى اللجنة وتوصياتها.

أولاً: الخطوات المتخذة من اللجنة لإعداد التقرير

عرض السيد الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب برنامج حكومته في جلسته المعقودة بتاريخ ٣ من يوليو ٢٠١٨، وذلك إعمالاً لنص المادة (١٤٦) من دستور ٢٠١٤ الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤م.

وشكل المجلس في الجلسة ذاتها لجنة خاصة برئاسة السيد النائب/ السيد محمود أحمد حسين الشريف الوكيل الأول لمجلس النواب[١]، لدراسة برنامج الحكومة والرد عليه خلال عشرة أيام، طبقاً لأحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

وقد عقدت اللجنة الخاصة فور تشكيلها اجتماعاً، ناقشت فيه خطة عمل اللجنة في نظر برنامج الحكومة والرد عليه، واتفقت على الخطوات الإجرائية والقواعد العامة في مراجعة هذا

---

(١) التشكيل الكامل بأسماء اللجنة الخاصة بالملحق رقم (١)

البرنامج [٢]، وشكلت خمس لجان فرعية انبثقت عنها، يترأسها أكبر الأعضاء سناً، اختصت كل لجنة منها بدراسة أحد الأهداف الاستراتيجية الخمسة التي اشتمل عليها برنامج الحكومة، وعقدت هذه اللجان عدة اجتماعات تدارست فيها بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء عن برنامج حكومته. وقد حضر السيد المستشار عمر مروان وزير شئون مجلس النواب اجتماعيها بتاريخ ٨ و١١ يوليو.

وفى الاجتماع الأخير بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٨، وافقت اللجنة على التقرير في صورته المعروضة على حضراتكم.

وفى هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن السادة النواب سيد عبد العال، ومحمد سعد بدراوى، وايهاب منصور بسطاوى قد رفضوا كتابةً البرنامج المقدم من الحكومة، كما رفض كتابةً السيد النائب ضياء الدين داود، ما جاء في الهدف الاستراتيجي الثالث من البرنامج "التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى"، مع تحفظه على بعض النقاط المستهدفة بذات المحور الذى رفضه كلية، كما رفض تقرير اللجنة الخاصة المشكلة للرد على برنامج الحكومة.

وقد استعانت اللجنة ولجانها الفرعية التي شكلت لدراسة الأهداف الإستراتيجية الخمسة التي اشتمل عليها برنامج الحكومة، بالمقترحات المكتوبة التي وردت إليها من السادة أعضاء اللجنة، وغيرهم من السادة نواب المجلس، وتدارستها وأخذتها في الاعتبار عند إعداد تقريرها النهائي، كما استعانت اللجنة بمجموعة الدراسات وأوراق العمل البحثية المقدمة من قطاع البحوث والدراسات والتحليل بالأمانة العامة للمجلس حول هذا الموضوع. واطلعت اللجنة على القوانين والتشريعات والتقارير والبيانات الرسمية، وخطط وبرامج التنمية والاستراتيجيات والرؤى الوطنية، لاسيما استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وغير ذلك من وثائق ومراجع ذات صلة بأهداف ومحاور برنامج الحكومة، كما وضعت نصب عينيها ما ورد في بيان السيد رئيس الجمهورية الذى ألقاه أمام مجلس النواب بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٨ في الجلسة الخاصة لأداء اليمين الدستورية.

ثانياً: مرتكزات عمل برنامج الحكومة

حرص برنامج الحكومة على استعراض المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها منهج العمل والتي تشكل الإطار الفكرى للأهداف الاستراتيجية والبرامج التنفيذية الواردة بالبرنامج ويأتي

---

(٢) يمكن الرجوع لقواعد وإجراءات مناقشة برنامج الحكومة بلائحة المجلس بالفصل الثالث من الباب الخامس.

في مقدمتها الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تكفل تحسين معيشة المواطن سواء تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادى، أو البعد الاجتماعى، بالإضافة إلى الجوانب العمرانية والبيئية. والتزمت الحكومة بالتكليفات الرئاسية واتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتفعيلها. كما راعى برنامج الحكومة الخطط والرؤى المستقبلية بمختلف أبعادها كخطة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى أسفر عن نتائج إيجابية أبرزتها مؤشرات الأداء الاحصائى والاجتماعى، فضلاً عن مستهدفات خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٩/١٨-٢٢/٢١ والتي تتواكب مع المدى الزمنى لبرنامج عمل الحكومة.

ثالثا: المحاور والأهداف الإستراتيجية لبرنامج الحكومة

تضمن البيان الذى ألقاه السيد الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، شرحاً موجزاً عن برنامج حكومته أمام المجلس، تحت شعار "مصر تنطلق" واستغرق البيان نحو ساعة ونصف، استعرض فيها ركائز برنامج الحكومة وأكد على أن التكليف الأساسى للحكومة من السيد رئيس الجمهورية؛ هو العمل بأقصى جهد وأسرع وقت لتمكين الشعب، لا سيما الفئات الكادحة الصابرة، من جنى ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال عامين، ثم عرض البرنامج والبيان، السياسة العامة للدولة التي سوف تتبعها الحكومة.

ويسر اللجنة أن تعرض بإيجاز الأهداف الإستراتيجية الخمسة التي تناولها برنامج الحكومة على النحو التالى:

الهدف الاستراتيجى الأول: حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية:

يهتم هذا الهدف الاستراتيجي بالمفهوم الشامل للأمن القومى، بما يضمن استشعار المواطن بالأمن والأمان والسلامة في وطنه، وتنامى إحساسه بالتفاؤل في استشراف المستقبل، كما يهتم بقضايا مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الأمني والأمن المائى، والأمن الغذائي وأمن الطاقة.

وقد تابعت اللجنة الخاصة الجهود المبذولة من الدولة لحماية الأمن القومى، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على حقوق مصر المائية، كذلك تأمين احتياجات المواطنين من السلع الغذائية الأساسية، وتأمين وتنويع مصادر الطاقة.

وفيما يخص تطوير أساليب المواجهة الأمنية ومكافحة الإرهاب، فقد نوهت اللجنة في ذلك المواجهات الأمنية والضربات الاستباقية لكل من القوات المسلحة وهيئة الشرطة، لدحر

الإرهاب وتخفيف مصادر تمويله، وحفظ الأمن، وحماية الممتلكات العامة والخاصة والحفاظ على أرواح المواطنين، وتؤكد دعمها الكامل لعملية سيناء ٢٠١٨.

كما أثنت اللجنة على تعاون المجلس والحكومة في إقرار وإصدار التشريعات التي استهدفت مكافحة الإرهاب، واقترحت عدة توصيات في هذا الخصوص تتعلق بتدابير تتعلق بالبعد الأمني لمواجهة الإرهاب، وتعزيز السياسة الأمنية، وتطوير الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين، وتدابير تتعلق بمراجعة وتطوير الخطاب الدينى، وتدابير مكافحة الإرهاب على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادي، وتدابير مكافحة الإرهاب والتطرف في مجالات التعليم، والإعلام، والتقنية الحديثة، وعلى الصعيد الدولى والاقليمى.

وقد دعت اللجنة إلى زيادة الضربات الاستباقية لمواجهة الإرهاب، وتشديد الرقابة على الحدود وإحكام الرقابة على جميع منافذ البلاد، وتطوير الأجهزة الأمنية، واستكمال منظومة كاميرات المراقبة بأقسام ومراكز الشرطة وكافة المؤسسات العامة، وبناء قاعدة معلوماتية إعلامية حول الإرهاب، لتسهيل الوصول للمعلومات الصحيحة، والحد من تأثير الآليات الدعائية للتنظيمات الإرهابية، ومنع الإرهابيين من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والانترنت لدعم أعمالهم، ووضع آلية وطنية للتعامل مع النقاط والمواقع الالكترونية ذات الصلة بهذه التنظيمات، وتعزيز الشراكات العربية، ومع المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب، مع ضرورة تحقيق تنمية المحافظات الحدودية، وتوفير فرص عمل لأبنائها، وتحديد جهة الولاية في هذه المحافظات لدعم وإنجاز خطط وبرامج التنمية المستدامة.

كما تناول التقرير موضوع سياسة مصر الخارجية، وأكد على أهمية أن يكون لمصر دوراً رائداً على كافة الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال إقامة علاقات دولية متوازنة، سواء على المستويين العربي والإقليمي، أو على مستوى القوى الدولية.

وتناولت اللجنة الخاصة هذا الموضوع باعتباره أحد العناصر الأساسية لتحقيق الأمن القومى للبلاد، وتابعت نشاط الدبلوماسية المصرية ودورها في إحياء الدور الريادي لمصر على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، وعدم إهمالها الدور التاريخي لمصر تجاه الدول العربية وسعيها الدائم لإيجاد حلول لإنهاء الصراعات بينها، وتبنيها مواقف تحد من التواجد العسكري الأجنبي في هذه المنطقة، وحل الأزمات على نطاق عربي خالص لتحقيق الاستقرار والتوازن بين الدول

العربية، وأن مصر تبذل قصارى جهدها من أجل حل القضية الفلسطينية، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تهويد القدس، وظهر ذلك جلياً في موقف مصر الرافض للقرار الأمريكي بجعل القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

كما تسعى مصر لتسوية سياسية للأزمة السورية وحث المعارضة السورية على توحيد الصف لتجاوز الأزمة. وبالنسبة للأزمة اليمنية فترحب اللجنة بما جاء في برنامج الحكومة باستمرار دعم مصر للموقف الخليجي تجاه هذه الأزمة، مع استمرار التنسيق في إطار الرباعية الدولية (مصر – المملكة العربية السعودية– الإمارات العربية المتحدة– البحرين).

وعلى صعيد الأزمة الليبية: تعتبر مصر أن العمق الليبي هو جزء من أمنها القومى، لذا استضافت مصر عدة لقاءات ليبية من أجل تقريب وجهات النظر والوصول إلى نقطة التقاء بينهم.

وبالنسبة لسياسة مصر الخارجية تجاه أفريقيا ودول حوض النيل، فتثني اللجنة على ما جاء في برنامج الحكومة بشأن التأكيد على أن الدائرة الأفريقية لا تقل أهمية عن الدائرة العربية، وضرورة استثمار رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩، وقد تبنت السياسة الخارجية المصرية مجموعة من الأدوات والمبادئ لتحقيق التعاون والتقارب مع دول حوض النيل واستعادة دورها الإقليمي، وذلك عبر محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: تنشيط العلاقات مع دول حوض النيل.

المحور الثانى: استمرار المفاوضات حول المشروعات المائية على نهر النيل.

وقد ظهر ذلك جلياً في محاولات التوصل لاتفاق مع أثيوبيا بشأن قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة.

كما تسعى الدبلوماسية المصرية لتنمية العلاقات المتوازنة مع القوى الكبري في المجتمع الدولي، والتأكيد على أهمية التعاون المصري مع هذه الدول على كافة المستويات السياسية والاقتصادية، والتنسيق في مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وذلك بما يخدم الأمن القومي المصري.

كما تناول التقرير؛ آليات الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء المصريين بالخارج، وتثنى الحكومة على الجهود المبذولة للحفاظ على الهوية المصرية لهم، وأوضحت اللجنة بعض المشكلات التي تواجههم، وتطالب الحكومة بالعمل على إيجاد حلول ناجزة وسريعة لهم.

وفيما يخص تدعيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات، فقد عرضت اللجنة الخاصة في تقريرها لما صدر من تشريعات خلال الأربع سنوات الأخيرة، لتأهيل البنية التشريعية في هذا الخصوص، ومن أهمها القانون الشامل لتنظيم الصحافة وفقاً لأحكام الدستور بما يضمن حرية الصحافة والإعلام والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها، والقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم المجلس القومى للمرأة، والقانون رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١٧، بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات التي تختص وحدها بإدارة الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية.

وفى مجال تمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة، فقد أوضح التقرير الجهود التي بذلتها القيادة السياسية والحكومة في هذا الإطار، وهو ما ظهر جلياً في تعيين المرأة كمحافظ لأول مرة في تاريخ العمل التنفيذي، وزيادة عدد النساء في عضوية الحكومة الحالية، وضمها عدد كبير من الوزراء الشباب، وتوسعها في عدد مناصب نواب الوزراء، ومبادرة مجلس النواب بإقرار قانون جامع لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة صدر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، وقررت القيادة السياسية اعتبار العام الجارى عامًا للأشخاص ذوى الإعاقة.

وترى اللجنة أن هناك بعض العوامل التي تعوق مسيرة تدعيم الديمقراطية والتنمية السياسية ومن بينها:

- ضعف النظام الحزبي الحالي.
- ضعف معدلات المشاركة السياسية.
- التأخير في إقامة نظام الإدارة المحلية الجديد، وغياب اللامركزية، خاصة أن المجالس الشعبية المحلية تعد الملعب السياسي الرئيسي الذي يتيح الفرصة كاملة أمام الشباب والمرأة، للانخراط في الحياة العامة.

وفيما يخص **الأمن المائى** أكدت اللجنة أن الحفاظ على الموارد المائية وتعظيم الاستفادة منها من أهم القضايا التي تواجهها مصر، نظراً لأن نحو ٩٦% من هذه الموارد تأتى من خارج الحدود المصرية، وأن مصر لا تقف ضد أي مشروع تنموى في دول حوض النيل، ولكنها تسعى لتقديم يد العون والمساعدة لهذه الدول؛ شريطة ألا يترتب على هذه المشروعات ضرراً بحصة مصر مواردها المائية من نهر النيل. وأعربت اللجنة عن دعمها الكامل لما يقوم به فخامة رئيس الجمهورية من إدارة رشيدة وواعية لملف سد النهضة وصولاً لتحقيق الأمن المائى للمواطن المصرى. وفى إطار تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث أوصت اللجنة بعدة توصيات من بينها:

- إبرام إطار قانونى جامع يضمن حقوق كل دول حوض النيل، وذلك لتجاوز الخلافات القائمة، التي تغذيها في كثير من الأحيان دول وكيانات من خارج الحوض.
- تعزيز التعاون مع دول حوض النيل، وإبرام اتفاقيات مشتركة في المجالات ذات المنافع المتبادلة، على النحو الذى يقلل من التأثيرات السلبية لتدخلات القوى الخارجية في شئون دول حوض النيل.
- تدعيم موقف مصر لدى الرأي العام الافريقى الذى يؤثر على صانع القرار ويضمن عدم إصدار قرارات تصيب ضرراً بالمصالح المصرية.

كما أوصت اللجنة بضرورة ترشيد استخدامات المياه، ورفع كفاءة البنية القومية للرى والصرف لتقليل الفاقد، والحد من الزراعات شرهة الاستخدام للمياه، والتوسع في تطبيق نظام الرى الحقلى في الزراعة، واستخدام نظم الرى الحديث واستنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل تستهلك كميات أقل من المياه، وتعطى إنتاجية أعلى، وتعزيز إمكانيات استخدام المياه الجوفية والخزان النيلى وحمايتها من الاستنزاف العشوائى غير المخطط.

أما فيما يخص الأمن الغذائي: فقد أهتم برنامج الحكومة بالأمن الغذائي باعتباره أحد مقومات الأمن القومي، وأعربت اللجنة عن اتفاقها مع ما ورد في برنامج الحكومة من سياسات لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الزراعية لتصل إلى ١٠,٦٦ مليون فدان في نهاية عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ونحو ١١,٦٦ بنهاية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وتقنين أوضاع واضعى اليد على الأراضى الصحراوية، المستصلحة، والاتجاه نحو التنمية الرأسية لزيادة

إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة، خاصة الإستراتيجية منها، وأوضحت اللجنة رؤيتها في قضية تأمين الغذاء والنهوض بالقطاع الزراعي، وضرورة قيام مراكز البحوث الزراعية بالدور المنوط بها، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية، ونبهت اللجنة لخطورة الازدياد المضطرد في الفاقد من المحاصيل الزراعية خلال عملية الحصاد وتداول الحبوب أو حتى الاستهلاك، وطالبت بضرورة استنباط أصناف وتقاوى جديدة عالية ذات كفاءة عالية من حيث الإنتاج، واستهلاك المياه.

وقدمت اللجنة مجموعة من التوصيات على هذا الصعيد من بينها:

- ضرورة أن يكون الأمن الغذائي من خلال منظومة استراتيجية واضحة طبقاً للاحتياجات والأولويات، والتنسيق بين جميع أجهزة الدولة لهذا الغرض، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح.

- توعية المزارعين والموردين والمصدرين بالممارسات الزراعية الجيدة والطرق الآمنة والسليمة لاستخدام المبيدات، لإنتاج محصول مطابق للحدود المسموح بها من متبقيات، وآمن للأسواق المحلية والعالمية.

- طالبت اللجنة بوضع إستراتيجية لإحكام الرقابة على تداول المبيدات الزراعية والتطبيق الآمن لاستخدام تلك المبيدات، والاهتمام بالمقاومة الحيوانية والطبيعية للآفات.

- تنفيذ برامج تدريبية لمهندسى مكافحة الآفات والمرشدين الزراعيين والعمال الفنيين بالمزارع، لرفع قدراتهم الفنية في التعامل مع بعض المبيدات لضمان منتج زراعي نظيف وآمن.

- تطوير نظم الرى في الأراضى القديمة، خاصة الوادى القديم والدلتا، لتقليل نسبة الهدر في استخدام المياه من مختلف المصادر، وسرعة إصدار تشريع جديد ومتكامل لتنظيم استخدام المياه، وحماية نهر النيل، وكافة مصادر المياه.

- تطوير التعليم الفني الزراعي، ومراجعة المناهج الخاصة به، وإنشاء مراكز بحوث زراعية بالمحافظات.

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني: أوضحت اللجنة أن هناك تناسباً طردياً بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، وأن الاهتمام بالثروة الحيوانية يمثل أحد أولويات التطوير وإصلاح منظومة الغذاء في مصر.

وأعربت اللجنة عن تأييدها للسياسات التي اتخذتها الحكومة لتنمية الثروة الحيوانية، خاصة فيما يتعلق بمنهج قروض ميسرة للمربين بغرض التسمين والتربية وماشية اللبن، وتفعيل الأنشطة المرتبطة بها، وكذلك المشروع القومي لإحياء مشروع البتلو، وتقديم قروض ميسرة بفائدة بسيطة ومتناقصة ٥%، وتوفير مستلزمات إنتاجها من أعلاف ولقاحات وأمصال وغيرها.

ولتنمية الثروة الداجنة، تطالب اللجنة بضرورة وضع خطة قومية لحماية صناعة تربية الدواجن والنهوض بها لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، وتشيد اللجنة بتفعيل بورصة الدواجن، حيث تقوم بتحديد الأسعار الكترونياً، ومن ثم تمنع التلاعب في الأسعار وتقضي على الحلقات الوسيطة، بما يضبط منظومة إنتاج الدواجن.

وفيما يخص الثروة السمكية، تثني اللجنة على ما ورد في برنامج الحكومة من أهداف لتحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من الأسماك تصل إلى نحو ٩٧% بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١، وتوصى اللجنة بضرورة وضع القواعد المنظمة لمنع الصيد الجائر، والتوسع في المزارع السمكية.

وفيما يتعلق بتنمية القرية المصرية، استعرضت اللجنة برنامج الحكومة وأهدافه في هذا الشأن، وأعلنت عن تأييدها لهذا البرنامج، خاصة في ضرورة تنمية وتطوير جميع القرى المصرية، والبالغ عددها ٤٧٤١ قرية، والتي ستتم على ست مراحل، وذلك للاستفادة من الميزة النسبية لكل محافظة، وتحويل القرية المصرية من مستهلكة إلى قرية منتجة، وكذلك استهداف زيادة القدرة التشغيلية للقطاع الزراعي، وتنويع مجالات النشاط الاقتصادي والريفي المولدة للدخول والمتكاملة والمرتبطة بالزراعة، مع التوسع في المشروعات المدرة للدخل للمرأة الريفية. وتتوافق اللجنة مع برنامج الحكومة، وتوصى بضرورة تقديم مزيد من الدعم لجهات بناء وتنمية القرية المصرية، وضرورة متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمنح والقروض الموجهة لتنمية القرية المصرية.

وفيما يخص قطاع الري، تنبه اللجنة لخطورة ما يواجه مصر من تحديات في توفير احتياجاتنا من الموارد المائية، وقد سبق أن تعرض التقرير لقضية الأمن المائى وما أوصت به

في هذا الخصوص، وتأمل اللجنة الانتهاء من مشروع قانون الموارد المائية والري، وذلك لضم المشروع لكافة القوانين المعنية بالموارد المائية والري في تشريع واحد، لتلافي سلبيات القوانين القائمة، مع تغليظ عقوبات التعدي على النيل وكافة الموارد المائية.

كما تعرضت اللجنة للاستثمار الزراعي، وترى أنه لم يصل إلى المأمول منه، نتيجة زيادة المخاطر وبطء دورة رأس المال، فضلاً عن عدم وجود سياسات استثمارية جاذبة للعمل بهذا القطاع.

أمن الطاقة: تناول التقرير أمن الطاقة، باعتباره أحد القطاعات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، وأوضحت اللجنة أن التحدي الرئيسي لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة يتمثل في قصور العرض المحلي عن الوفاء الكامل بالطلب على الطاقة من جانب المستخدمين، وتثني اللجنة على الجهود المبذولة من جانب الحكومة لتطوير هذا القطاع لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، من خلال خطط واستراتيجيات عاجلة ودائمة، وارتأت بعض التوصيات لتنمية مصادر الطاقة المختلفة من بينها:

- تحويل الوحدات الغازية لتعمل بنظام الدورة المركبة.
- تنويع مزيج الطاقة (بترول- غاز- طاقة شمسية- طاقة نووية- رياح- فحم- وتدوير)، بما يحقق الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة.
- خفض الفاقد الكهربائى بشبكات النقل والتوزيع.
- تعظيم دور مصر الإقليمي في أسواق الطاقة العالمية، وتشجيع المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار في أنشطة الطاقة.

كما استعرض التقرير تنمية الثروة البترولية وتنمية نشاط الغاز الطبيعي، وتطوير صناعات البتروكيماويات، والثروة المعدنية، وتثني اللجنة على الجهود المبذولة في هذا القطاع لتوفير الاحتياجات وتحقيق أمن الطاقة، وترى اللجنة الأخذ بالتوصيات التالية لتعظيم العائد من هذا القطاع:

- التخطيط لتكون مصر مركزاً لتسويق المنتجات البترولية.

- تطوير قطاع الثروة المعدنية بما يساهم في زيادة عائدات الدولة، وتعظيم القيمة المضافة للمجمعات الصناعية المتكاملة، وتنمية منطقة المثلث الذهبي بصعيد مصر لإنشاء منطقة صناعية ذات مواصفات عالمية، تشمل عمليات استخراج المعادن وتسهيلات صناعية ومراكز تجارية وسياحية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: بناء الإنسان المصري

اهتم برنامج الحكومة ببناء الإنسان المصري من خلال تبني أربع برامج تنفيذية من شأنها استثمار الجهود التي ترسخ الهوية الثقافية والحضارية للمواطن المصري، وقد تدارست اللجنة هذه البرامج المطروحة في البرنامج، وتتوافق معها لبناء وتنمية الشخصية المصرية، وتمكينها من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، واقترحت اللجنة عدة توصيات من أهمها:

- تفعيل دور المؤسسات الثقافية، وبرامج التوعية الإعلامية لمنظومة القيم والموروث الحضاري، ونشر ثقافة العلوم والابتكار، وتنمية ثقافة الطفل المصري وتطوير وسائط نقل الرسالة الثقافية، والنهوض بالصناعات الثقافية.

- تطوير المنظومة التعليمية والنهوض بالبحث العلمي، ويستوى في ذلك ما يتعلق بالبرامج والسياسات الخاصة بالتعليم قبل المدرسى، وقبل الجامعي، والتعليم العالي والجامعي ومكافحة الأمية الهجائية والرقمية، أو تحسين جودة النظام البحثي التكنولوجي.

- نشر ثقافة الممارسة الرياضية وزيادة برامج التوعية بأهمية الممارسة العامة للرياضة، وتنفيذ دورات تدريبية لاكتشاف المواهب الشابة، وتنمية قدراتهم الفنية والثقافية، وزيادة المنشآت الرياضية.

- توفير الرعاية الصحية المتكاملة، والارتقاء بجودة الخدمات الصحية على كافة المستويات، والاهتمام بصحة المواطن، وتطوير سياسة إنتاج وتسعير الدواء، وتطوير دولاب العمل الإداري والفني، وتطوير المنشآت الصحية، وتنمية قدرات الكوادر البشرية الصحية، والاهتمام بالطب الوقائى، وتنظيم الأسرة.

الهدف الاستراتيجي الثالث

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي

تناول هذا الهدف العديد من البرامج التي تسعى لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ولقد تحدث بيان الحكومة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، الذي يهدف إلى تحسين إدارة المالية العامة للدولة، ورفع الكفاءة التخصصية لموارد وإمكانيات الهيئات والوحدات الاقتصادية بما يساعد في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، ودور السياسات النقدية والائتمانية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ورفع معدلات الادخار، وزيادة الاستثمارات، ودورها في امتصاص السيولة المالية لكبح جماح التضخم، ودور القطاع المصرفي في توفير الموارد التمويلية. ولقد كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثراً إيجابياً على القطاع المالي غير المصرفي وعلى سوق الأوراق المالية، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

كما تابعت اللجنة الجهود المبذولة من خلال هذا البرنامج لتشجيع الاستثمار وتحفيزه، سواء على مستوى التشريع أو التخطيط ورسم السياسات. وكذلك تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات، وتأثيرها على أوجه النشاط الإنساني، وميكنة وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والتزام الحكومة بمواصلة برامج تحسين كفاءة الأداء الحكومي، ومحاربة الفساد، وتطوير الخدمات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة.

وقد تناولت اللجنة الخاصة هذا الهدف الاستراتيجي من كافة جوانبه، ووضعت مجموعة من التوصيات التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي ومن أهمها:

- ضرورة الإسراع بإعداد إستراتيجية شاملة للشمول المالي، تتضمن تحديد مستهدفات كمية وبمراحل زمنية محددة ومتدرجة، وآليات تنفيذها، والجهات الفاعلة فيها، مع العمل على

نشر الوعي المصرفي بين العملاء للتعريف بطبيعة المعاملات الإلكترونية والاختلافات بينها ومخاطرها، وذلك لتعظيم الاستفادة من مبادرة الشمول المالي.

- العمل على خفض الديون الداخلية والخارجية من خلال طرق غير تقليدية، وذلك بإعادة جدولتها بمزايا أفضل، أو محاولة تثبيت سعر الفائدة مع إطالة فترة السداد، أو التفاوض مع الجهات الدائنة لإسقاط جزء من المديونية، أو تحويلها إلى مساهمات مباشرة في شركات مساهمة كبرى تؤسسها الحكومة لإنشاء مشروعات عملاقة.

- إجراء حصر شامل للصناديق والحسابات الخاصة ومواردها، وإعادة هيكلتها، وضمها للموازنة العامة للدولة، ونقل جميع أرصدتها من البنوك التجارية لحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي، وخضوعها للرقابة السابقة واللاحقة من قبل الأجهزة المختصة.

- الاستثمار في صناعات الإحلال محل الواردات، من خلال إعداد قائمة بالسلع التي يتم استيرادها وليس لها بديل محلي، وعرضها على المستثمرين لإقامة صناعات لإنتاجها.

- تكوين قاعدة علمية واسعة متخصصة في تنمية مجتمع المعرفة الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبادل الخبرات مع العلماء المقيمين بالخارج.

- التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتكون بواقع مجمع صناعي في كل محافظة على الأقل.

- توسيع القاعدة الضريبية، وإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

- إخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية لرقابة مالية فاعلة من جانب كل من الأجهزة الرقابية المتخصصة ومجلس النواب والمجالس المحلية.

- إحكام سيطرة الدولة على الأراضي التابعة لها، وطرحها للبيع، بالأسعار العادلة بدلاً من تركها عرضة للسرقة ووضع اليد.

- إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية، وتبسيط إجراءات تقديم خدماتها، وتوحيد الأنشطة المتشابهة التي تقدمها أكثر من جهة حكومية، وتطوير بوابة الخدمات الالكترونية.

- سن تشريع جديد لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بدلاً من قانونها الحالي رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، يضع إجراءات أكثر مرونة وتيسيراً في الشهر والتسجيل لمختلف التصرفات القانونية، ويوفر الوقت والجهد، ويتوافق مع التطورات التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

- رفع كفاءة المخزون السلعي، ومراجعة موجودات المخازن، وتعيين الحد الاستراتيجي اللازم الذي يلزم الاحتفاظ به.

الهدف الاستراتيجي الرابع

النهوض بمستويات التشغيل

قامت اللجنة بدراسة ما جاء ببرنامج الحكومة للنهوض بمستويات التشغيل، والذي خصصت له محوراً مستقلاً، نظراً لأهميته في دفع عجلات النمو الاقتصادي.

وقد تناولت اللجنة هذا الهدف بعرض المؤشرات الكمية والنوعية لمعدلات التشغيل والبطالة، والتشريعات التي صدرت بهدف إصلاح مناخ الأعمال في مصر، والتخطيط والرؤى المستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة، ومتابعة وتقييم سياسات مواجهة البطالة، وقد رصدت اللجنة العديد من التحديات التي تواجه الدولة في مجال التشغيل، وأبرزها ارتفاع معدل البطالة بين الشباب والإناث والفئات الأكثر تعليماً، وضعف الكفاءة في سوق العمل بسبب عدم توافر المهارات الإدارية اللازمة، وعدم الربط بين الإنتاجية والأجر، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، وقدمت اللجنة عدة توصيات تهدف لخفض معدل البطالة وزيادة فرص العمل، من أهمها:

- زيادة فاعلية عنصر التشغيل في التنمية من خلال تحسين ظروف العمل وحل مشكلات القطاع غير المنظم وتشجيع الأنشطة ذات المحتوى التشغيلى الكثيف، لاسيما قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والخدمات، وذلك بالتوازى مع خلق فرص العمل في نطاق المشروعات القومية الكبرى.

- الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتوفير دليل شامل بالتشريعات التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للعمل على تيسير الإجراءات وتطوير هذه التشريعات وإنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن هذه المشروعات، والتوسع في إقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة لتشجيع إقامة

شركات متخصصة لتنمية المشروعات الصغيرة، ودعم التسويق الداخلى والخارجى لهذه المشروعات.

- التأكيد على أهمية تنفيذ وتفعيل سياسات العمل والتشغيل التي تضمنتها إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المديين القصير والطويل، وما تستهدفه من إجراءات وقرارات وأنشطة تساعد على توفير فرص عمل حقيقية، خاصة في القطاع الخاص.

الهدف الاستراتيجي الخامس

تحسين مستوى معيشة المواطن المصري

اهتم برنامج الحكومة بمستوى معيشة المواطن المصري، والعمل على تحسين جودة الحياة، وقد استعرضت اللجنة عناصر هذا المحور، سواء على مستوى البرامج الرئيسية أو الفرعية وأهم المشروعات المستهدف تنفيذها من أجل تحقيق هذا الهدف. كما اطلعت اللجنة على المشروعات القومية والإستراتيجية الرائدة، التي استهدف البرنامج تحقيقها، وتوصى اللجنة بضرورة تنفيذ هذه البرامج والمشروعات في زمن محدد ودقيق وأن يكون هناك مراجعة دورية ربع سنوية لما تم إنجازه، كما توصى بما يلى:

- مساعدة الأسر الفقيرة والشديدة الفقر في إقامة مشروعات منتجة.
- العمل على مساهمة القطاع غير الحكومي في برامج الضمان الاجتماعي.
- تفعيل دور أجهزة الرقابة، وجمعيات حماية المستهلك واتحاد المستهلكين، في ضبط الأسعار وحماية المستهلك.
- زيادة منافذ بيع السلع الأساسية للمواطنين في مختلف المحافظات، والمراكز، والأحياء والقرى، سواء عن طريق المنافذ الثابتة أو المتنقلة.
- اتخاذ كافة الوسائل التي تكفل قصر الدعم على مستحقيه.
- التوسع في التعليم المجتمعي " مبادرة تعليم البنات"، لسد منابع الأمية لدى الإناث.
- تفعيل إجراءات الأمن والسلامة في كافة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.
- التوعية بمخاطر الوضع المائي في مصر، وتغيير السلوكيات السلبية في استخدامات المياه.
- الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات بكافة أنواعها.

- التصدي الجاد للعوامل الرئيسية التي تسبب ظهور مشكلة العشوائيات ومن أهمها: الزيادة السكانية، والهجرة غير الرشيدة من الريف إلى الحضر، وتراكمات السياسات غير المتوازنة والتشريعات المرافقة لها في مجال الاعمار والبناء والتشييد.

- التحول إلى استخدام وسائل النقل العام الموفرة للطاقة وصديقة للبيئة، للحد من التلوث، ولا يفوت اللجنة الإشادة بما تضمن برنامج الحكومة من ملاحق لعرض مؤشرات الأداء الحكومى الحالية والمستهدفة بما يكفل رصد ومتابعة وتقويم هذا الأداء.

واللجنة الخاصة تتمنى التوفيق والسداد للحكومة في إنجاز المهام الموكلة لها، لتحقيق نهضة تنموية شاملة، تعمل وفق رؤية واضحة تراعي اعتبارات التوازن بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي وأهداف العدالة والحماية الاجتماعية للمواطن المصري، وتمنح الثقة لحكومة السيد الدكتور مصطفى مدبولي، سواء فيما يتعلق بتشكيلها، أو فيما يختص ببرنامجها المعروض على المجلس الموقر بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٨.

وتتوجه اللجنة الخاصة بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور رئيس المجلس الموقر**، والسادة أعضاء اللجنة وغيرهم من نواب المجلس، على ما قدموه من جهود محمودة أثناء إعداد اللجنة لتقريرها.

وتقدم اللجنة الشكر أيضاً **للسيد المستشار الأمين العام للمجلس** والعاملين بالأمانة العامة الفنية للجنة، على الجهود المبذولة أثناء قيام اللجنة بعملها، كما تشكر اللجنة قطاع البحوث والدراسات والتحليل بالأمانة العامة على إمداد اللجنة بدراسات وأوراق عمل بحثية ساهمت في التحضير والإعداد لهذا العمل، الذي تتمنى اللجنة أن يسهم في تحقيق ما نصبوا إليه من أهداف طموحة ترقى لمستوى تطلعات المواطن المصري نحو غدٍ أفضل أكثر إشراقاً.

واللجنة الخاصة تتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، الذي قاد الوطن لتحقيق نهضة تنموية شاملة تعم كافة ربوع البلاد.

والله الموفق

الهدف الاستراتيجي الأول
حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية

أولاً: الاستقرار الأمني والسياسى

(١) مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومى

(٢) نشر سماحة الإسلام لمواجهة التطرف الفكرى والإرهاب

(٣) السياسة الخارجية ورعاية المصريين بالخارج

(٤) تعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات الأساسية

ثانياً: الأمن المائى

ثالثاً: الأمن الغذائي

رابعاً: أمن الطاقة

الهدف الاستراتيجي الأول: حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية

ان الأمن القومى يتحقق عندما يشعر المواطن بالأمن والأمان في وطنه، وهو أحد العوامل الرئيسية لتحقيق خطط التنمية المستدامة التي تصبو إليها الدولة. وقد أدركت الحكومة أهمية هذا الهدف الاستراتيجي، وجعلته في صدر برنامجها الذى عرض على المجلس، وقد اطلعت اللجنة الخاصة على البرنامج، وتدارست محاوره، وتتفق تماماً معه فى جعل مكافحة الإرهاب في سلم أولويات البرنامج داخل منظومة حماية الأمن القومى، وهو ما تؤكد عليه المادة (٢٣٧) من الدستور. كما أن تحقيق الأمن المائى والغذائى وأمن الطاقة، من أهم العوامل اللازمة لزيادة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تناولت اللجنة دراسة هذا الموضوع على النحو التالى:

أولاً: الاستقرار الأمني والسياسى

يمثل محور الاستقرار الأمني والسياسى أهم مرتكز لضمان واستدامة سيادة الدولة، والحفاظ على هيبتها وكيانها ووحدة أراضيها، ويقف حجر عثرة أمام أطماع كل من تسول له نفسه بالمساس بأمن الوطن واستقراره.

وقد تناولت اللجنة هذا المحور من خلال دراسة سبل مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، نشر سماحة الدين الإسلامي لمواجهة التطرف الفكرى، الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء المصريين في الخارج، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات الأساسية، وذلك على النحو التالى:

(١) مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومى

تظل قضية مكافحة الإرهاب والتطرف من القضايا التي تتصدر قائمة أولويات القيادة السياسية منذ توليها الحكم وحتى يومنا هذا، لما له من علاقة وثقى بحماية وحفظ الأمن القومي المصري، لارتباط العناصر الإرهابية في الداخل بقوى إقليمية ودولية تعمل جاهدة على اختراق الجبهة الداخلية المتماسكة، وزعزعة الاستقرار والسلام الاجتماعي، واستغلال التوترات الإقليمية

المحيطة بالبلاد، وامتداد هذه الصراعات إلى دول المنطقة، وإشعال فتيل الأزمات وتأجيجها، وتحويلها إلى بؤر صراع مزمنة[٣].

وتعتبر اللجنة قضية مكافحة الإرهاب واحدة من أهم القضايا الدولية التي تشغل اهتمامات المجتمع الدولي المعاصر على صعيد الانتشار والتمدد من ناحية أولى، والمخاطر والأضرار الناجمة عنها من ناحية ثانية، وضرورات مكافحتها وتجفيف منابعها ومصادر تمويلها من ناحية ثالثة، وتحديات المواجهات الفردية وتعذرها من ناحية رابعة، والإجماع الدولي على احتوائها وجدوى التعاون المشترك في القضاء عليها من ناحية خامسة.

وأكدت اللجنة على ما عانته الدولة المصرية – كغيرها من الدول الرائدة في المحيطين الإقليمي والدولي – من ظاهرة الإرهاب والتطرف، وانتشار صور هذا الإرهاب وأشكاله، لا سيما في السنوات القليلة الماضية، وما ذاقته البلاد من ويلات هذه الآفة، وما دفعته – ولا تزال تدفعه – ضريبة المواجهة المشروعة مع الإرهاب في الداخل والخارج، وتشدد اللجنة على ضرورة تلاحم مفاصل الدولة وأركانها: قيادتها، وحكومتها، وشعبها، وتعاضدها ضد الكيانات الإرهابية، واتحادها لمواجهة هذا الخطر الداهم، دون تراجع عن بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، واحترام حقوق الإنسان والمواطن المصري وحرياته المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد رصدت اللجنة فى دراستها لبرنامج الحكومة وسياستها في مجال تطوير أساليب المواجهة الأمنية في مكافحة الارهاب والتعامل مع العناصر الإرهابية عدة محاور أساسية في التعامل مع هذه القضية[٤] على الوجه التالي:

(أ) المواجهات الأمنية والضربات الاستباقية

تقدر وتثمن اللجنة دور كل من القوات المسلحة وهيئة الشرطة وما اتخذ خلال هذه الفترة لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله، وحفظ الأمن بجميع أنحاء البلاد، وحماية الممتلكات العامة والخاصة والحفاظ على أرواح المواطنين.

([٣]) برنامج عمل الحكومة، مصر تنطلق، ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ٢٠، ٢٦.

([٤]) برنامج عمل الحكومة، مصر تنطلق، ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، ص٢٣، ٣٦:٤٥.

وأشارت اللجنة إلي كثافة عمليات المداهمة والمكافحة التي نفذتها قوات إنفاذ القانون، وما ارتبط بذلك من الكشف الاستباقي عن عمليات كانت تخطط الخلايا الإرهابية لتنفيذها، وذلك مقارنة بالأعوام السابقة، خاصة في شمال سيناء التي أولت لها القيادة السياسية اهتماماً بالغاً، وتشيد اللجنة بالتكليف الصادر من السيد رئيس الجمهورية، لرئيس أركان حرب القوات المسلحة، بالقضاء على الإرهاب في ثلاثة شهور، واقتلاع جذور العناصر الإرهابية والمتطرفة في جميع أنحاء الدولة، واعتبار **عملية سيناء ٢٠١٨** امتدادا لعملية **حق الشهيد**، وتؤكد اللجنة على دعمها الكامل لهذه العملية حتى تؤتى ثمارها بالقضاء التام على الإرهاب وتصفية الفكر المتطرف، معربة عن أن العملية تدور حول أربعة محاور، **الأول** حصار العناصر الإرهابية عن طريق الرصد والتتبع لشبكات الإرهاب والدعم والتمويل، **والثاني** تقطيع أوصالها ومنعها من الهروب عن طريق الجبال والمنافذ الصحراوية، **والثالث** أحكام قبضة القوات المسلحة عليهم، من خلال إغلاق منافذ سيناء، **الرابع** التمشيط والتطهير، وتنفيذ حملات ومداهمات بالتعاون مع الشرطة المدنية وأهالي سيناء.

كما تواصل قوات الشرطة التي تقود جهود مكافحة الإرهاب في **محافظات الوادي** الجهود الخاصة بتتبع الخلايا والعناصر الإرهابية وإحباط مخططاتهم وكشف الأوكار التي يختبئون فيها. وتعد عملية الواحات الغربية التي وقعت في أكتوبر ٢٠١٧ مثالًا مهمًا على تلك العمليات.

ويتوازى مع هذه الجهود، استمرار نظر قضايا العناصر الإرهابية التي تم القبض عليها أمام القضاء المصري.

وفى هذا المضمار لا تنسى اللجنة قط **شهداء الواجب الوطني** من رجالات الجيش والشرطة والقضاء فى حربهم الشريفة ضد الإرهاب؛ وفاءً لما قدموه من تضحيات فداء لهذا الوطن.

(ب) إصدار التشريعات لمواجهة والقضاء على الإرهاب

قدرت اللجنة السعي الدؤوب من الدولة والحكومة والتعاون المثمر مع مجلس النواب الموقر، لإصدار القوانين والقرارات لمحاصرة الإرهاب وتجفيف منابعه والقضاء عليه، فبعد أن تم إصدار القرارات بقوانين بالأرقام: ٣٦ لسنة ٢٠١٤ بتعديل قانون مكافحة غسيل الأموال، و١٣٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية، و٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، و٩٤ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة الإرهاب، وكانت هذه القرارات بقوانين قد صدرت ضمن تلك التي صدرت في غيبة مجلس النواب، واستوجب الأمر عرضها عليه تطبيقاً لنص المادة (١٥٦) من الدستور.

تم إدخال تعديلات على بعض القوانين، منها: قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والارهابيين رقم ٨ لسنة ٢٠١٥، وقانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، وصدرت هذه التعديلات بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧.

وقد قضى **تعديل قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين** بأن يكون الإدراج على أي من قائمة الكيانات الإرهابية أو الإرهابيين لمدة لا تجاوز خمس سنوات، وحظر ممارسة كافة الأنشطة الأهلية أو الدعوية تحت أي مسمى، ومنح النائب العام سلطة التحفظ على الأموال الثابتة والمنقولة المتحصلة من أنشطة أي إرهابي أو كيان إرهابي مدرج أو غير مدرج على قوائمهما أو تلك التي تستخدم في تمويلها بأي صورة كانت، طالما توافرت لدى النائب العام معلومات أو دلائل جدية على وجود هذه الأموال، كما منحه سلطة منع مالكي هذه الأموال أو حائزيها من التصرف فيها، ويعرض أمر التحفظ والمنع من التصرف على الدائرة المختصة خلال شهر من تاريخ صدوره؛ للنظر فى تأييده أو إلغائه أو تعديله.

أما تعديل قانون الإرهاب، فقد أضاف إلى أحكامه أن تقضى المحكمة، عند الحكم بالإدانة، بمصادرة كل مال ثبت أنه مخصص للصرف على الأعمال الإرهابية، وإدراج المحكوم

عليه والكيان الذى يتبعه في قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وأعطى النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة حق الأمر باستمرار التحفظ لمدة أربعة عشر يوماً، لا تجدد إلا لمرة واحدة، ويصدر هذا الأمر مسبباً من محام عام على الأقل، كما أضاف هذا التعديل حكماً يقضى بإيداع طالب الرد، عند التقرير به، مبلغ ثلاثة الآف جنيه على سبيل الكفالة، ويجب على القاضي المطلوب رده أن يجيب بالكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لاطلاعه، وتحقق الدائرة المختصة طلب الرد في غرفة المشورة، وتحكم فيه في موعد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ التقرير.

وفى هذا السياق أيضاً، نوهت اللجنة عن **تعديل بعض أحكام قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، وصدر هذا التعديل بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧**، ومنح هذا التعديل لمأموري الضبط القضائي التحفظ على من توافرت في شأنه دلائل على ارتكابه جناية أو جنحة، وكل ما قد يحوزه من مواد خطرة، لمدة لا تجاوز سبعة أيام لاستكمال جميع الاستدلالات على أن يبدأ معه التحقيق خلال هذه المدة، كما أجاز هذا التعديل لمحاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ احتجاز من تتوافر في شأنه دلائل على خطورته على الأمن العام لمدة شهر قابلة للتجديد متى طلبت النيابة العامة ذلك.

وذلك بالإضافة إلى القرارات الجمهورية بشأن إعلان حالة الطوارئ ومدها في شبه جزيرة سيناء منذ أكتوبر ٢٠١٤، وإصدارها قراراً بتطبيق حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، بعد حادثي الاعتداء على كنيستي طنطا والإسكندرية لمدة ثلاثة أشهر تم مدها لفترات متتالية وفق الإجراءات المنصوص عليها فى الدستور والقانون، كانت آخرها بموافقة مجلس النواب الموقر بتاريخ جلسة ٢٤ يونيه ٢٠١٨، وذلك بعد ما استوثق من أن الأسباب والمبررات الداعية إلى فرض حالة الطوارئ لا تزال قائمة، ودعا الحكومة إلى استمرار جهودها في اتخاذ كافة الإجراءات التي تسهم في تخفيف الآثار المترتبة على إعلان حالة الطوارئ.

(ج) تقوية وتطوير السياسة الدفاعية للدولة

أشادت اللجنة بحرص الحكومة على تزويد القوات المسلحة بأحدث أنظمة التسليح العالمية، وانتهاج سياسة تنويع السلاح؛ عن طريق عقد الصفقات مع مجموعة من الدول التي تشكل مدارس عسكرية مهمة على الصعيد الدولي، والمواظبة على رفع الروح القتالية للقوات المسلحة والاهتمام الكبير بتدريبها وبناء قدراتها القتالية وتنظيم المناورات والتدريبات المشتركة مع بعض الدول العربية والأجنبية، بغرض تبادل الخبرات القتالية والفنية والوقوف على أنظمة التسليح والمعدات المتطورة الأمر الذى أحدث فارقاً استراتيجياً وعسكرياً، وساهم في اعتلاء الجيش المصري مرتبة متقدمة فى ترتيب الجيوش حسب الإحصاءات العالمية.

(د) تعزيز وتحديث السياسة الأمنية للدولة

أثنت اللجنة على الخطوات التي انتهجتها الحكومة في مجال تطوير الأداء الأمني وحرصها الدؤوب على تحديث المنظومة التدريبية واستمرارها في دعمها والارتقاء بالسياسة الأمنية، وفى هذا السياق تثنى اللجنة على إنشاء المعهد القومي لتدريب القوات الخاصة، الذى يعتمد على أحدث النظم والأساليب التدريبية في المجال الأمني، على مساحة ٧٢ فداناً، والذى يعد من أكبر المعاهد التدريبية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ويهدف إلى تدريب القوات ووضع استراتيجية للارتقاء بقدرات الفرد المقاتل من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في شتى مجالات العمل الأمني، بما ينعكس بالإيجاب على الأداء التنفيذي، وتطوير خطط متابعة العناصر الإرهابية وتحقيق الأمن والأمان للشارع المصري.

(هـ) المعالجات غير الأمنية

إيماناً من اللجنة بأن مواجهة الإرهاب والتطرف لا تقتصر على السياسات الأمنية أو العسكرية، فهي ترحب بكل الفخر ما انتهجته الحكومة من:

* **حل لمشكلة العشوائيات** الخطرة من الدرجتين الأولى والثانية – التي تمثل قنابل موقوتة ومنابع لتفريخ العنف والفكر المتطرف والإرهاب، وتحدى لحماية الأمن العام – وذلك عن طريق مشروعات جارى تنفيذها بتكلفة ١٣٢ مليار جنيه تقريباً، وتأمل اللجنة بتحقيق الهدف المرجو في

برنامج الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩ [٥]، من الانتهاء بالكامل من جميع المناطق غير الآمنة خلال العام المالي الأول ٢٠١٨/ ٢٠١٩، (٨٠ ألف وحدة سكنية) بالإضافة إلى ١٣٩ منطقة تم تطويرها خلال العامين الماضيين. وتطوير عدد ١١٠٠ سوق عشوائي على مستوي الجمهورية وكذلك تطوير ثلاث مناطق عشوائية غير مخططة بعاصمة كل محافظة بإجمالي ٨١ منطقة بمساحة إجمالية ٦١,٧ ألف فدان، فضلاً عن الانتهاء من تطوير منطقتي ماسبيرو وسور مجرى العيون. والزهو بمشروع الأسمرات بمراحله الثلاثة والمقام بالتعاون مع وزارة الإسكان وصندوقي تطوير العشوائيات وتحيا مصر الذى يضم١٨٣٠٠ وحدة.

* إنشاء **المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٨**، والذي يهدف إلى حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية لمكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، والحد من أسبابه، ومعالجة آثاره، ويشكل هذا المجلس برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء وشيخ الأزهر الشريف، وبابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية، والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربى، ووزراء: الأوقاف، الشباب والرياضة، التضامن الاجتماعي، الخارجية، الداخلية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، العدل، الثقافة، التربية والتعليم، والتعليم الفني، التعليم العالي والبحث العلمي، ورئيس جهاز المخابرات العامة ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، وعدد من الشخصيات العامة بصفاتهم الشخصية.

وأسندت إلى هذا المجلس **عدة اختصاصات من أهمها:** إقرار استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف داخليا وخارجيا لمدة لا تزيد على خمس سنوات، إقرار سياسات وخطط وبرامج جميع أجهزة الدولة المعنية بما يحدد دورها وإلزامها بالإجراءات الواجب اتخاذها لتكامل التنسيق معها وفق جداول زمنية محددة، وضع آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والرقابة على تنفيذ تفاصيلاتها، التنسيق مع المؤسسات الدينية والأجهزة الأمنية والإعلامية لتمكين الخطاب الديني الوسطي المعتدل ونشر مفاهيم الدين الصحيح بالمجتمع في مواجهة

---

(٥) برنامج عمل الحكومة، مصر تنطلق، ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، ص١٧٩.

خطاب التشدد بكافة صوره، وضع برامج لزيادة الوعى لدى المواطنين بمخاطر الإرهاب والتطرف خاصة في المجالات والتوعوية والرياضية، العمل على إنشاء مراكز للنصح والإرشاد والمساعدة والإستعانة برجال الدين والمتخصصين في علم النفس والاجتماع، وضع الخطط اللازمة لإتاحة فرص عمل بالمناطق التي يتركز فيها الفكر المتطرف وتنميتها صناعيًا، وكذلك تطوير المناطق العشوائية، على أن تكون تلك المناطق ذات أولوية بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة، اقتراح تعديل التشريعات ذات الصلة لمواجهة أوجه القصور خاصة في الإجراءات، وصولًا إلى العدالة الناجزة، ووضع آلية محددة ومتطورة للتنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة الأمنية والسياسية مع نظيرتها بالمجتمع الدولى، وخاصة دول الجوار ودول العمق الأمني والإستراتيجى في مجال الإرهاب والتطرف، السعي لإنشاء كيان إقليمى خاص يجمع الدول العربية للتنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتوحيد الموقف العربى تجاه قضايا الإرهاب، خاصة في الجانب الإعلامى، ووضع آلية لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها ضد المنظمات والحركات والدول الداعمة للتطرف والإرهاب، والقوات الإعلامية المعادية التي تُبث من خارج البلاد، ونشر تقرير سنوي لتعريف المجتمع الدولى بحقيقة التنظيمات الإرهابية ودور الدول والمنظمات والحركات الداعمة للإرهاب ضد الدولة المصرية ودول الجوار، والعمل على وضع محاور لتطوير المناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية بما يدعم مبدأ المواطنة وقبول الآخر ونبذ العنف والتطرف، ووضع آليات تنفيذية لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتطرف مع تكثيف الجهود في هذا المجال.

* أشادت اللجنة إلى ما اتجهت إليه الحكومة مؤخرًا من الاهتمام **بتطوير منظومة تعويض ضحايا الإرهاب وذلك بإصدار القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨** بشأن إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم، على نحو يكشف عن إدراكها لأهمية البعد الإنسانى في مكافحة الإرهاب والتطرف، ويهدف هذا الصندوق إلى تكريم الشهداء ومن في حكمهم، وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية

وأسرهم، ودعمهم ورعايتهم في كافة النواحى الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها، وصرف التعويضات المستحقة لهم.

(و) تعزيز التعاون العربي الإقليمي المشترك لتجفيف منابع الإرهاب الفكرية والمالية

تؤمن اللجنة بضرورة شمولية وتوحيد الجهود العربية والأفريقية من أجل اجتثاث الإرهاب من جذوره والقضاء عليه، وتقدر وتدعم التعاون العربي والإفريقي المشترك لتجفيف منابع الإرهاب الفكرية والمالية وتفعيل الاتفاقيات الأمنية لملاحقة الإرهابيين وتسليمهم للدولة الطالبة، وتشير في هذا الخصوص إلى التعاون المثمر بين الدول العربية والتي كان آخرها المؤتمر الثالث لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية المنعقد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في ٢٠١٨.

كما تشيد اللجنة الخاصة بجهود مصر في تأسيس المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لخدمة دول تجمع الساحل والصحراء[٦]، وتنفيذ وعدها بإنشاء المركز في زمن قياسي، على مساحة ١٤٣٠٠ متر مربع، وتم تزويد المركز بجميع التجهيزات السمعية والبصرية، وأحدث الحواسب الآلية بما يحقق تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا محل الاهتمام المشترك، وفى مقدمتها التصدي للإرهاب وتعزيز العلاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية.كذلك تفعيل وتقديم ١٠٠٠ منحة دراسية للعسكريين من دول التجمع في مجال الأمن والدفاع وتقديم ١٠٠٠ منحه جديدة للدراسة بجمهورية مصر العربية دعما لدول التجمع، والتنسيق على إجراء تدريبات مشتركة دورية في مجال مكافحة الإرهاب.

---

(٦) يعد تجمع الساحل والصحراء ثاني أكبر التجمعات شبة الإقليمية في قارة افريقيا بعد الاتحاد الإفريقي ويضم في عضويته ٢٧ دولة من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلنطي غرباً وكان هدف منه في البداية هو زيادة التعاون الاقتصادي البيني، ولكن تطورت الأهداف ليصبح التعاون الأمني في مقدمة الاهتمامات وذلك من خلال استراتيجية شاملة تستند على ركائز أساسية، منها إقامة اتحاد اقتصادي يشمل مخططا تنمويا متكاملا منسقا مع مخططات التنمية الوطنية بكل دولة من الدول الأعضاء فى مختلف المجالات وتسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وتشجيع التجارة وتنسيق نظم التعليم والتنمية وتطوير وسائل النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء.

كذلك تبنى استراتيجية للتنمية والأمن في فضاء الساحل والصحراء تستهدف تعزيز الأمن الجماعي ومعالجة النزاعات وتعزيز ثقافة السلم ومكافحة التهديدات التي تشهدها المنطقة بالتكامل مع استراتيجيات "الاتحاد الأفريقي – الإيكواس – حوض بحيرة تشاد – الاتحاد الأوروبي – الأمم المتحدة."

التحديات التي تواجه الدولة فى مكافحة الإرهاب

وإدراكاً من اللجنة بدورها في المشاركة لمواجهة ومكافحة الإرهاب، فهي ترصد أهم العقبات التي تقف حجر عثرة في سبيل حفظ الأمن والسلام القومي، التي تتطلب العمل لمعالجتها خلال الفترة المقبلة وهي:

(١) التحديات الأمنية

(أ) عدم وجود وثيقة تتضمن استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف، وهي التي عادة ما تكون كفيلة بوضع التوجه العام في التعامل مع الإرهاب والتطرف وتحديد الجهات المعنية بمكافحتهما. وما تم الإعلان عنه من قبل الدولة في هذه المسألة هو سياسات الحكومة في مكافحة الإرهاب في شمال سيناء.

(ب) **غياب آلية مؤسسية للاستفادة من الخبراء المتخصصين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف**؛ حيث لم يتم إدراج فئة الخبراء المتخصصين والذين لديهم متابعة جيدة وتراكم معرفي بموضوع الإرهاب والتطرف في تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب، إلى جانب ذلك، فإن الجهات المختلفة المهتمة بهذا الملف في الدولة تتواصل مع هذه الفئة من الخبراء بصورة متقطعة ولا تتعامل معهم بصورة مؤسسية، على نحو يترتب عليه عدم الاستفادة الحقيقية من المعرفة والتوصيات والمقترحات التي يقدمها الخبراء، وبالتالي لا يحدث تقدم حقيقي في التعامل مع هذه القضية.

(ج) الأزمة متعددة الأبعاد في منطقة شمال سيناء؛ حيث تتداخل عدة عناصر أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب فى سيناء، منها التغافل عن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وتفريخ مشاكل مزمنة، كالبطالة والفقر، التي تولد بيئة خصبة للتطرف، وثانيها انحصار سطوة وسيطرة القيادات القبلية التقليدية تدريجياً على الأجيال الصاعدة مما يسهل عملية استقطابها، وثالثها خفض أعداد أفراد القوات المسلحة المصرية ونوعية تسليحها في سيناء تنفيذاً لبنود معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية الموقعة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، مما شجع على

انتشار الجماعات المتطرفة في سيناء، بجانب توتر في العلاقة بين بعض الأفراد والدولة، وهو ما يحتاج لاستراتيجية وتكتيك يساعد علي حل تلك الأزمات وغيرها.

(د) قدرة التنظيمات الإرهابية التي لا تعتمد على عدد أفراد التنظيم البشرية، بل على قدرات التنظيم من حيث اولا: التسليح، وثانيا: المال، وثالثا: الاتصالات، فالقضاء علي هذا الثالوث يعتبر ضرب لبنية التنظيم بغض النظر عن عدد الأعضاء.

(هـ) التطور النوعي في العمليات الإرهابية التى وقعت في شمال سيناء وباقي محافظات الوادي، سواء من حيث تزايد اتجاه الإرهابيين لاختيار أهداف تُعرف في دراسات الإرهاب باسم "الأهداف الرخوة" التي تمتاز بطبيعتها المدنية وكثافة وجود المدنيين فيها، أومن حيث قدرة العناصر الإرهابية على بناء شبكات دعم لوجستي غير تقليدية، أومن حيث طبيعة العناصر التي نفذت تلك العمليات.

(و) نوعية الحرب مع الإرهاب فهناك فارق كبير بين محاربة الإرهاب والحرب التقليدية، فالقوات المسلحة تتعامل مع الإرهاب بنفس منطق الحرب التقليدية، وهو ما يعرض قواتنا للخطر أثناء مكافحة الإرهاب؛ الذي يتطلب تحرك سريع ومزيد من المرونة والمعلومات والتحري للكشف عن المعلومات، ويعتبر أهل سيناء جزء أصيل من آليات الحل أو الأزمة في سياق تلك الحرب غير التقليدية.

(ز) القراءة غير المتخصصة للمؤشرات الدولية الخاصة بالإرهاب والتطرف، الأمر الذي يؤدى إلى تقديم توصيات غير مفيدة لصناع القرار المعنيين بموضوع الإرهاب والتطرف.

(٢) التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تشدد اللجنة على أن نجاح استراتيجية التصدي للإرهاب تتوقف إلى حد كبير على ضرورة حل المشاكل السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وبخاصة في المناطق الحدودية والمحرومة التي تعانى من انتشار البطالة والفقر، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والتطرف

والشعور العام بالظلم وعدم الإنصاف، **وعدم التعامل مع التطرف الديني باعتباره الصورة الرئيسية والوحيدة للتطرف والمسئولة عن العمليات الإرهابية التي نشهدها.**

(أ) البطالة وانتشارها بصورة واسعة لدى فئات الشباب سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة، تولد شعورا بالعجز واليأس والاحباط، المرتبط بواقع الحياة المرير في وجود جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء أعمال صغيرة يستشعر معها الشباب انهم يقومون بعمل ما، وإن كان ذا طابع عنيف أو دموي ولكنه بالنسبة إليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه.

(ب) وجود **خلل في العدالة الاجتماعية** تفرز قدراً متعاظماً من الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان، وهذا الحرمان النسبي ليس بالضرورة ناتجا من الفقر والافتقار على المستوى الفردي، وذلك أن الأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم ولكنهم انطلاقا من الإحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى ورد فعل متطرف مصحوب بعمل إرهابي

(ج) **جمود وعدم تطوير المؤسسات الدينية في التعامل مع الفكر الديني المتطرف**، فما يُبذل من جهود في مواجهة التطرف الديني هي جهود متناثرة بين مؤسسات الدولة ولا توجد جهة تنسقها، وتعد كيفية مواجهة الأفكار المتطرفة دينياً على الإنترنت مثالًا جيدًا على ذلك، في حين أنه من المهم أن تتكامل الجهود بهدف تطوير رسائل تتلاءم مع طبيعة الفئة التي يتم استقطابها على الإنترنت من قبل العناصر الإرهابية.

(د) محدودية الجهود الخاصة بتمكين المواطن من لعب دور مسئول في مكافحة الإرهاب والتطرف، حيث يظل المواطن هو خط الدفاع الرئيسي في مواجهة الإرهاب والتطرف، وترتبط تلك الجهود المحدودة بالخطوط الساخنة التي توفرها وزارة الداخلية والقوات المسلحة للإبلاغ عن أنشطة يشتبه في تطورها إلى عمل إرهابي، وكذلك بالاستعانة بالأعين الراصدة المدنية خاصة في شمال سيناء. ولكن تفعيل دور المواطن يتخطى هذه المقاربة لتشمل عقد المؤسسات الأمنية جلسات توعية مع المواطنين على مستوى الأحياء والمربعات السكنية من أجل تعليمهم كيفية

التعامل مع الحادث الإرهابي، سواء فيما يتعلق بالمشاركة في مساعدة المصابين خاصة في حال تأخر وصول سيارات الإسعاف، أو فيما يخص التعامل مع الموقف بعد وقوع العمل الإرهابي.

(٣) التحديات الخارجية

يعد الإرهاب أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه الدول والمجتمع الدولي المعاصر، وتتضاعف مخاطرة الجسيمة في منطقة الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي؛ وقد واجه أمن مصر القومي تحدياً إقليمياً ودولياً كاد أن يمس كيان الدولة، ويهدد مصالحها الحيوية، ويعرقل مسيرتها التنموية.

وقد شدد السيد رئيس الجمهورية في كلمته أمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت بالرياض في ٢٠١٧/٥/٢١، على أن خطر الإرهاب بات يمثل تهديداً جسيماً لشعوب العالم أجمع، مشيراً إلى أن مواجهته واستئصاله من جذوره تتطلب إلى جانب الإجراءات الأمنية والعسكرية مقاربة شاملة تتضمن الأبعاد السياسية والأيديولوجية والتنموية. وتعتز اللجنة بموافقة مجلس الأمن الدولي على إقرار خطاب السيد الرئيس كوثيقة رسمية لمجلس الأمن الدولي تحت رمز "S/٢٠١٧/٤٥٠"

ونبهت اللجنة إلى أن من أهم التحديات التي تواجه البلاد، قضية أمن الحدود المصرية فى اتجاهاتها المختلفة، وظهور أطماع وقوى خارجية تعبث وتخترق الحدود المصرية وتستغل الظروف السياسية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية لإلحاق الأضرار بالبلاد وتهديد سلامتها وأمنها القومي والإقليمي، وإهدار هيبتها والانتقاص من سيادتها ووحدة أراضيها وإسقاط نظام حكمها، والتحكم فى مواردها الطبيعية والبشرية.

فعلى صعيد الحدود الشرقية، فقد وصلت العمليات الإرهابية في سيناء من حيث الكم والكيف إلى درجة غير مسبوقة من حيث طبيعة هذه العمليات ووحشيتها وإجرامها، وما أسفرت عنه من آثار مدمرة وخسائر فادحة فى الممتلكات والموارد وأرواح شهداء الواجب الوطني من رجالات القوات المسلحة والشرطة وغيرهم

أما على صعيد الحدود الغربية، فإن الوضع لا يقل خطورة عنه على الحدود الشرقية؛ فعدم استقرار الوضع وتأزمه فى ليبيا وصعود نفوذ الجماعات المسلحة بأكثر من منطقة فيها وما تواجهه من مخاطر تفكك الدولة، يشكل خطراً أمنياً لمصر على مستويات متعددة **أولها**: انتشار الأسلحة والمخدرات وتهريب كميات هائلة منها إلى داخل الأراضي المصرية، **وثانيها**: المخاطر التي تحيط بالعمالة المصرية التي يفوق تعدادها المليون عامل ينتمى معظمهم للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وما يتعرضون له من تهديد بالانتقام والخطف على يد الجماعات المتطرفة، بالإضافة إلى احتمالات تجنيد بعضهم من قبل هذه الجماعات للقيام بأعمال مسلحة داخل الأراضي المصرية وضد مصالحها الحيوية.

وذلك بالإضافة إلى تطور وسائل غسيل ونقل الأموال وتنامي عصابات تهريب الأشخاص والأسلحةٍ عبر الحدود، خاصةً في ظل طول وامتداد الحدود البرية والبحرية لمسافات شاسعة، بالإضافة إلى التضاريس الوعرة في بعض المناطق الحدودية، فضلا عن تمويل بعض الدول والمنظمات للعمليات الإرهابية، وإيواء العناصر المتطرفة التي تشجع وتتبنى أفكار التطرف والإرهاب.

كما نبهت اللجنة إلى ترويج بعض وسائل الإعلام الخارجية للعمليات الإرهابية، والدفاع عنها مما يُشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي، وإخلالاً بالمواثيق العربية المشتركة وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية.

التدابير المقترحة لمواجهة الإرهاب فى الداخل

(١) تدابير مكافحة الإرهاب على الصعيد الأمني

(أ) مزيداً من المواجهات الأمنية واللجوء إلى الضربات الاستباقية؛ بغرض منع الهجمات الإرهابية وإجهاض مخططات الإرهابيين، ويستلزم نجاح الضربات الاستباقية توافر القدرة على تحديد الأهداف الإرهابية بكفاءة وتوجيه هذه الضربات بدقة، واتباع منظومة استخباراتية قوية مدعمة بالتقنيات الفنية المتطورة القادرة على جمع المعلومات والتحقق من صحتها وتحديد الأهداف بكفاءة؛ لتجنب الأضرار العرضية واحترام حقوق الإنسان.

(ب) ضبط الحدود وإحكام الرقابة على جميع منافذ البلاد البرية والبحرية والجوية لمنع دخول العناصر الإرهابية، والتحفظ عليها عند دخولها، وتأمين المجرى الملاحي لقناة السويس، وتكثيف التعاون والتنسيق بين قوات الأمن وأجهزة المخابرات وحرس الحدود من أجل إحكام السيطرة على الحدود المصرية.

(ج) تطوير الأجهزة الأمنية وتحديث هياكلها، والاستمرار فى سياسة التدريب على أعلى المستويات المعروفة دولياً؛ لرفع مستوى الكفاءة والمهارات المطلوب توافرها، والتوسع فى تكوين كيانات جديدة هجينة من الشرطة والجيش تتولى تعقب الإرهابيين.

(د) القضاء على مصادر تمويل الإرهاب، لاسيما وأن حجم الأسلحة والذخيرة وكمية المتفجرات التي تستخدمها العناصر الإرهابية تدل على حجم التمويل والدعم الضخم اللذين تتلقاهما من الداخل والخارج.

(هـ) أهمية المصارحة الوطنية، والمقصود بها وجود شفافية في المعلومات وفي استراتيجية الدولة لمكافحة الإرهاب، ودقة المعلومات حول الخسائر والأعمال الإرهابية وجهود الدولة في محاربة الإرهاب، وتنبع أهمية هذه النقطة من الدور الذي تلعبه المعلومات في تعبئة المواطنين على المستوى الداخلي ودعمهم لجهود الدولة في محاربة الإرهاب

(و) اتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية والبشرية في المناطق الحدودية في سيناء والنوبة ومطروح، ومشاركة أهالي هذه المناطق في إعمارها، وإقامة المشروعات التنموية المناسبة التي تشجع على توطينهم فيها والإقبال على تعميرها.

(ز) إضافة فئة الخبراء والأكاديميين المتخصصين إلى عضوية المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب والتطرف والأمانة العامة له عند تشكيلها.

(ح) تكاتف أجهزة الدولة المختلفة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والإتجار في البشر

(ط) الإسراع في تبني القانون الخاص برعاية ضحايا الإرهاب وإدخاله حيز التنفيذ بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

(ى) تطوير إدارة المصانع الحربية وزيادة المشاركة في أنشطة التسليح، واستخدام أسلحة ومعدات خاصة بمكافحة الإرهاب وحرب الشوارع.

(ك) تشجيع مراكز الأبحاث على تنفيذ مشروعات بحثية متخصصة في موضوع الإرهاب والتطرف، حيث يظل مستوى إسهام مراكز الأبحاث في دراسة وتحليل هذه القضية محدودًا.

(٢) تدابير مواجهة التطرف في مجال الخطاب الديني

(أ) التأكيد على دور علماء الدين في مكافحة التطرف والإرهاب عبر التركيز على آليات وطرق جديدة، والتخلي عن الطرق التقليدية التي لم تعد تواكب العصر، حيث يجب أن يتحول دور العالم من الناصح إلى المكافح، وذلك من خلال ممارسة دور أكثر إيجابية في المجتمع، والانتقال من الدفاع عن الشريعة فقط إلى مهاجمة الأفكار المتطرفة، وتفنيدها، والرد عليها بشكل شرعي صحيح.

(ب) إعداد استراتيجية واضحة للدعوة الإسلامية تشارك في وضعها كافة الأجهزة المعنية ببناء فكر الإنسان، وتحدد ملامح ومضمون القيم التي يجب غرسها وترسيخها في المجتمع المصري، وذلك تحت مظلة الأزهر الشريف.

(ج) تجنب الانتصارات المذهبية، والجمود على الفتاوى الموروثة، التي تغير زمانها في الخطاب الديني، الذي يجب أن يستجيب لمستجدات العصر.

(د) تجديد مناهج الدراسات الإسلامية وتدريس مادة الثقافة الإسلامية في مراحل التعليم العام، والتي تعنى بإبراز جوانب الوسطية الإسلامية القائمة على الرحمة والعدل والمساواة وتطبيقاتها في التشريع الإسلامي.

(هـ) منح تراخيص الخطابة الدينية للائمة التي تتوافر فيهم الشروط اللازمة للخطابة.

(و) وضع مؤشر للإرهاب الإلكتروني، خاصة أن التنظيمات أصبحت تعتمد على الفضاء الإلكتروني بشكل رئيسي في التجنيد والاستقطاب، في ظل تخليها عن الوسائل التقليدية في الدعوة، إضافة إلى وجود منابر إعلامية متعددة لها في ظل وجود دعم إقليمي لهذه التنظيمات.

(٣) تدابير مكافحة الجرائم وتعزيز السياسة الأمنية

تتفق اللجنة مع ما جاء في برنامج الحكومة بضرورة:

(أ) استكمال منظومة كاميرات المراقبة بأقسام ومراكز الشرطة.

(ب) ضبط التجار والمستوردين الذين يقومون باستغلال الأزمات باحتكار بعض السلع لزيادة أسعارها.

(ج) تكثيف الرقابة على المخابز والمطاحن والمرور عليها لضمان التشغيل والإنتاج.

(د) متابعة أصحاب ومسئولي محطات الوقود ومستودعات أنابيب الغاز.

(هـ) تكثيف الحملات الأمنية لضبط الأطفال بلا مأوى واتخاذ الوسائل الكفيلة بإصلاح مسارهم.

(و) إنهاء الخصومات الثأرية من خلال تعزيز المصالحات العرفية بالمناطق المختلفة.

(٤) تدابير تطوير الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين

رصدت اللجنة ما عرضه برنامج الحكومة في هذا الشأن، على النحو التالى:

(أ) التوسع في تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين.

(ب) تحسين مستوى الخدمات في مجالات الجوازات والهجرة وتصاريح العمل.

(ج) استخدام الرصد الإلكتروني الأوتوماتيكي للمركبات، ومراقبة حركة المرور وإدارتها بالطرق الذكية.

(د) إنشاء مواقع جديدة للسجلات المدنية، وتطوير القائم منها.

(٥) تدابير مكافحة الإرهاب على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي

(أ) أهمية تعزيز دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والثقافية باعتبارها اللبنة الأولى والأساسية في التنشئة، والحرص على تقوية الروابط الأسرية وحمايتها من التفكك ودعم واستدامة دخل الأسر وقدرتها على سد احتياجاتها، لاسيما من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ومشروعات الأسر المنتجة، كأحد الوسائل الناجعة لخفض معدلات الفقر والبطالة، وإيجاد العمل اللائق، ودعم الاندماج الاجتماعي.

(ب) أهمية وضع خطة للتنمية المجتمعية وتحسين أحوال الطبقات المهمشة في المجتمع حتى لا يصبح أفرادها عرضة لتجنيد الجماعات الإرهابية ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتمكين منظمات المجتمع المدني، المعترف بها قانونياً، للاستفادة من إمكاناتها في نشر الوعي بثقافة التعارف والتسامح ونبذ التطرف والعنف، وبث الأفكار الإيجابية لدى المجتمع، والتوعية بخطورة الإرهاب والعمل على تكاتف أفراد المجتمع لمواجهته.

(ج) اتخاذ الحوار الاستراتيجي الوطني الشامل لكل فئات المجتمع نهجاً وسبيلاً تجاه إدارة الاختلاف، والتوافق حول الخطط والرؤى الوطنية، بما يُفضي لسياسة تعبر عن كافة مكونات المجتمع، وبناء القيادات وإعدادهم لتحمل المسؤولية والمشاركة فيها بحس وطني.

(د) أن النضال الراهن الذي يخوضه الوطن على مختلف الجبهات يتطلب تعبئة وتجنيد كافة الطاقات الشبابية وتنمية قدراتهم المعرفية والإنتاجية، لتواكب متطلبات الحاضر والمستقبل، وفتح آفاق جديدة للحوار وبناء الروح القيادية وإدماجهم في العملية السياسية، من خلال المؤتمرات الوطنية والمؤتمرات الدولية، وافساح الطريق لتولى المناصب السياسية لما له من أثر بالغ في تفعيل دور الشباب ومشاركته الايجابية في المجتمع.

(هـ) أهمية تكريس مفهوم المواطنة بوصفه حقاً طبيعياً للمواطن المصري، وإشاعة قيم الديمقراطية من خلال تبني سياسة وطنية تحفظ كرامته، وتعلي مكانته، وتمكنه من كافة حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بما يكفل سلامة البنى الاجتماعية ووحدة نسيجها، وتحصين الجبهة الداخلية واكسابها المناعة اللازمة ضد من يتربص بها بُغية اختراقها.

(٦) تدابير مكافحة الإرهاب في مجال التعليم

أكدت اللجنة أن التعليم يُعد الركيزة الأساسية لتحصين المجتمعات من الإرهاب والفكر المتطرف، مشددة على ضرورة الاهتمام باللغة العربية باعتبارها هوية الأمة العربية للحفاظ على تاريخها وتراثها، ودعت إلى:

(أ) اعتماد مناهج تعليمية حديثة تواكب التطور العالمي في مجال التعليم، وتساعد النشء على تحفيز العقل والتحليل والنقد بديلاً عن أسلوب التلقين والتكرار، لتحصين الطالب ضد الأفكار المتطرفة، وتضمين هذه المناهج بالقيم الروحية والأخلاقية النابعة من تعاليم الأديان السماوية والثقافة العربية الأصيلة التي تُجرم القتل والعنف والتطرف والإرهاب.

(ب) مراجعة المناهج في كافة المراحل التعليمية باستمرار، والتأكد من خلوها من مظاهر التعصب والغلو والتطرف والعنف والكراهية والتكفير، وكل ما يؤجج الطائفية داخل المجتمع الواحد، وتزرع في نفوس الطلاب أهمية الوطن، وأهمية التعارف والتعايش والمشاركة الإنسانية، ومعرفة الحقوق والواجبات والانتماء الحقيقي من أجل أمن واستقرار الأوطان وتحقيق التنمية وتلبية تطلعات الشعوب.

(ج) أهمية إعادة النظر في قواعد اختيار المعلمين، وبرامج تدريبهم، ومتابعة سلوكهم وأدائهم في تنفيذ البرامج التربوية والتعليمية المعتمدة، باعتبارهم مكوناً رئيساً من مكونات الأمن الفكري والاهتمام بالرعاية النفسية والاجتماعية بالمدارس والجامعات، للحد من الجنوح للعنف والتطرف وتزويد المدارس والمعاهد والجامعات بمتخصصين في العلوم النفسية والاجتماعية والتربوية والسياسية لمواجهة الأفكار المتطرفة ومحاربة الإرهاب.

(٧) تدابير مكافحة الإرهاب في مجال الإعلام

(أ) تعزيز دور الإعلام في منع ومكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ استراتيجية اعلامية لمكافحة الإرهاب، وبث مفاهيم إعلامية عربية موحدة، للتنديد بالإرهاب وبيان خطورته للعالم أجمع، والتشديد على ضرورة مكافحته والتصدي له.

(ب) تأسيس آلية وطنية لتنظيم الإعلام ومرصد إعلامي وطني، بهدف رصد وتحليل وتفنيد الخطاب الإعلامي وترسيخ مفاهيم الاعتدال، وتقبل الآخر وبث الرسائل الإعلامية بمختلف اللغات والتأكيد على عدم ربط العنف والإرهاب بالدين الإسلامي.

(ج)أهمية تكثيف برامج التصحيح الفكري عبر كافة وسائل الاتصال الجماهيري، لاسيما عبر الوسائط الإلكترونية، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبناء تطبيقات الهواتف الهادفة لتعزيز القيم الصحيحة لمختلف الأعمار لاسيما الأطفال والشباب.

(د) تفعيل مواثيق الشرف الإعلامية فيما يتعلق بنشر المعلومات حول العمليات الإرهابية وأعداد الضحايا والمصابين، ونشر معلومات أمنية خاصة بالدولة قد يستغلها منفذو العمليات الإرهابية لتنفيذ جرائمهم، وحظر إعادة نشر أو بث المحتوى الدعائي الصادر عن المنظمات الإرهابية.

(هـ) بناء قاعدة معلوماتية إعلامية حول الإرهاب لتسهيل الوصول للمعلومات الصحيحة والحد من تأثير دعاية التنظيمات الإرهابية، وتطوير نماذج تحليلية متقدمة لتحديد مواقع منصات الإعلام الرقمي للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، وتسليط الضوء على هذه البؤر، والمصادر السرية الخاصة بأنشطة الاستقطاب والتجنيد.

(و) استثمار الأعمال الدرامية، خاصة المسلسلات التي تحظى بنسبة مشاهدة عالية، لبث رسائل توعوية ضد التطرف، والأعمال الإرهابية، وتقوية الرقابة على المسلسلات والأفلام التي تروج وتحرض على العنف، أو المواد الإعلامية التي تحتوي على مشاهد القتل والدماء.

(ز)حجب مواقع الإنترنت التي تروج للتطرف والإرهاب أو تدافع عنه، وتثقيف المواطنين بشأن التأثيرات السلبية لمواقع الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية التي تستخدم لنشر التطرف.

(٨) تدابير منع ومكافحة الإرهاب في مجالات التقنية الحديثة:

(أ) أن التكنولوجيا وتقنية المعلومات أضحت أكثر المجالات لمواجهة التنظيمات الإرهابية والحيلولة دون الوصول إلى مخططاتها، لذا يجب توطين وتطوير التكنولوجيا الملائمة لمواجهة العمليات الإرهابية، وتوفيرها للجهات المعنية بمكافحة الإرهاب.

(ب) التصدي ومنع الإرهابيين من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإنترنت لدعم أعمالهم الإرهابية، وتمويل أنشطتهم والتخطيط والإعداد لها، ووضع آلية وطنية للتعامل مع المواقع الإلكترونية ذات الصلة بالتنظيمات الإرهابية.

(ج) ضرورة القيام بإجراءات استباقية وتفاعلية تستهدف الرد على المغالطات وحجب ومنع وإغلاق منافذ الفكر المتطرف بمختلف أشكالها وتعطيل مصادر تغذيتها.

(د) المراقبة الجيدة للمطارات والموانئ ومنع دخول أجهزة الاتصالات والتصنت ذات التقنية العالية وغير المتداولة، وعرضها على الخبراء قبل الموافقة على دخولها البلاد.

(٩) تدابير مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي والإقليمي

إن التطرف والإرهاب يشكلان تهديداً مستمراً للسلم والأمن ليس فقط في مصر بل في كل دول العالم، ويجب إدانتهما والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال جهد عربي ودولي منظم ومستمر وعبر آليات قابلة للتنفيذ

(أ) التصدي للنظرة الانتقائية لمواقف الدول الغربية تجاه الإرهاب، وإقناع الدول الرئيسية المؤثرة بضرورة تبني نظرة شاملة تنطلق من القناعة بأن كل التنظيمات الإرهابية في المنطقة تنبع من إطار فكري وعقائدي واحد رغم اختلاف أشكالها وأهدافها، وأيضا تعزيز التعاون الثنائي مع القوى الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، بما يخدم المصالح المصرية والجهود الوطنية للتصدي للتهديدات الإرهابية

(ب) تعزيز الشراكات العربية مع المنظمات الدولية والدول ذات القدرات المتقدمة في مجال مكافحة الإرهاب ودفع التعاون المشترك بين الدول العربية بشأن برامج تحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي إلى أعلى مستوى، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة تحصن الأسر والشباب العربي من الأفكار المتطرفة، كما تؤكد على ربط التكامل الاقتصادي العربي بمنظومة الأمن القومي العربي.

(ج) دعم العمل العربي المشترك وبناء القدرات لمواجهة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والقرصنة ومكافحة الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات عبر الحدود والمعابر البرية والبحرية والجوية وتعزيز التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي وبناء القدرات وفتح آفاق تنموية أفضل في العالم العربي، بما يحد من إشكالية البطالة والفقر والتهميش الذي يُغذي الإرهاب بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

(د) التعامل على نحو فعال مع التهديدات التي تحيق بالأمن القومي والتصدي للأجندات المذهبية والطائفية والتدخل في الشأن الداخلي، ووضع حد لتجاوزات الدول الإقليمية رعاة الطائفية والإرهاب والتطرف في المنطقة العربية ونشر مفاهيم الدين الإسلامي السمح بشأن التعارف والتسامح والحوار البناء بين مختلف الدول والأديان والثقافات، وحماية ونشر وترسيخ هذه المفاهيم والمحافظة عليها وتعزيزها لدى الأفراد والمجتمعات.

(٢) نشر سماحة الإسلام لمواجهة التطرف الفكرى والإرهاب

تكتسب قضية تجديد الخطاب الدينى أهمية خاصة خلال الفترة الراهنة باعتبارها من أهم القضايا التي شغلت أذهان الكُتاب والمفكرين في الآونة الأخيرة، خاصة بعد أن أطلق السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى دعوته المهمة إلى ضرورة إحداث ثورة دينية وفكرية على مستوى المفاهيم والتوجهات، مع تزايد العمليات الإجرامية على يد الجماعات المتطرفة منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى الآن. وجاءت دعوة القيادة السياسية استجابة لحاجات اجتماعية وسياسية فرضتها الظروف التي حاقت بالدولة المصرية واستغلال الجماعات التكفيرية الدين وتوظيفه لتحقيق مصالحها، واستغلالها بعض المفاهيم المغلوطة عن الإسلام في نشر أفكارها الهدامة وتجنيد بعض العناصر التي لا تدرك حقيقة الإسلام.

وترحب اللجنة باستجابة المؤسسات الدينية في مصر للدعوة التي أطلقتها القيادة السياسية من خلال حرصهم على نشر حقيقة الإسلام ومواجهة الفكر المنحرف، غير أن هذه الجهود المبذولة من قبل مؤسساتنا الدينية، ما زالت غير قادرة على إحداث ثورة تجديدية على مستوى الأفكار والمفاهيم إلى التجديد من زاوية غير التي تراها الأخرى، وأصبحت ترى التجديد يكمن في الخطبة الملقاة، والموعظة المؤداة، وبعض الندوات.

وتنوه اللجنة بما ورد فى برنامج الحكومة من **إفراد برنامج فرعى لتجديد الخطاب الدينى وتصويب المفاهيم الخاطئة درءا للفكر المتطرف والأعمال الإرهابية** الناجمة عن عدم الفهم الصحيح للدين، وذلك تحت عنوان نشر سماحة الإسلام لمواجهة التطرف الفكرى والإرهاب، ويتضمن دعم الأنشطة الدعوية والتوعوية والتدريبية التى من شأنها تصويب المفاهيم المغلوطة التى يروجها البعض لتدبير العمليات الإرهابية، والتوعية بقضايا التعامل مع الآخر والتعايش السلمى المشترك واحترام التعددية والحوار المجتمعى، وإحياء منظومة القيم والمبادئ الأخلاقية وتقديم رؤى واقعية للمساهمة فى حل مشكلات الشباب مثل البطالة والأمية وغيرهما، والتوعية بقضية إدمان المخدرات ومخاطرها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما عرض برنامج الحكومة لعدد من الآليات التى يرتكز عليها فى تحقيق هذه الأهداف بتكلفة إجمالية تبلغ

حوالى ١,٦ مليار جنيه لتفعيل دور وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى تجديد الخطاب الدينى من خلال:

- تعيين ٦٠٠٠ من الأئمة المتميزين الجُدد (١٥٠٠) سنويًا.
- الارتقاء بمستوى الأئمة والدُعاة من خلال تنظيم ٤٤ برنامجًا تأهيليًا على مدار سنوات البرنامج الأربع، لصقل المهارات وتعلم اللغات المختلفة.
- التوسع فى مجال الواعظات والمُحفظات، لدعم دور المرأة فى مجال الدعوة، ولقطع الطريق أمام الجماعات المتطرفة لاستغلال مُصليات النساء فى المساجد.
- استقدام محاضرين دوليين من دول أوروبا خاصة، لنقل الحضارة وتزويد الدعاة والأئمة بها، وفى الوقت ذاته، زيادة عدد الأئمة الموفدين للخارج بنسبة ٢٠% سنويًا، لنشر صحيح الإسلام وترسيخ دور مصر فى نشر الفكر الوسطى وخدمة الإسلام.
- التوسع فى تنظيم المؤتمرات الدولية والمسابقات العالمية، بهدف تعزيز دور مصر فى مجال تجديد الخطاب الدينى.
- التوسع فى إنشاء مراكز الثقافة الإسلامية والمدارس العلمية والقرآنية، من خلال إنشاء ٣٠ مركزًا للثقافة الإسلامية على مدار سنوات البرنامج.
- منع غير الأئمة والدعاة والمتخصصين من اعتلاء المنابر، بهدف كبح جماح الجماعات المتطرفة من نشر أفكارها داخل المجتمع.
- التوسع فى مكاتب تحفيظ القرآن الكريم العصرية لبناء شخصية الأطفال بناءً فكريًا وأخلاقيًا سليمًا، بإنشاء ١٢٠٠ مكتب جديد، بالإضافة إلى إنشاء ٨٠٠ مدرسة مسجد جامع قُرانية، وإنشاء ٢٤٠ مدرسة علمية جديدة لتدريس العلوم الشرعية بطريقة مبسطة لرواد المدارس خلال سنوات البرنامج.

واللجنة إذ تؤكد على أهمية تنفيذ وتفعيل هذه الآليات لما لها من أهمية وضرورة فى تحقيق تطوير وتجديد الخطاب الدينى، فإنها **تنبه إلى أن تعثر الدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى ترجع إلى العديد من الأسباب التي من أبرزها ما يلى:**

- غموض الدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى، وعدم الاتفاق بشأن مفهوم الخطاب الدينى، وما إذا كان يقتصر على الدين الإسلامي فقط، أم يشمل كافة الأديان السماوية.
- مقاومة بعض الجماعات المتطرفة وبعض رجال الدين لمحاولات تجديد الفكر والخطاب الدينى، باعتبار أن استمرار الأوضاع الحالية يحقق لهم مكاسب مادية ومعنوية وسياسية مهمة، بل بادر البعض إلى تشويه الدعوة لتجديد الخطاب الدينى والإساءة إليها باعتبارها تمس أصول الإسلام وثوابته، واعتبار أن كل جديد بدعة، وأن كل بدعة ضلالة.
- أن تجديد الخطاب الدينى عملية صعبة ومعقدة، ومن غير الممكن إنجازها بمعزل عن الإصلاح الشامل في كافة ميادين الحياة التعليمية والاجتماعية والثقافية.
- أن الرهان على دور الأزهر فقط أو تحميله المسئولية الأكبر في مسألة تجديد الخطاب الدينى، له ما يبرره باعتباره أكبر وأعرق مؤسسة تعليمية للدين الإسلامي في مصر والعالم، غير أن هناك أصواتا من داخل الأزهر الشريف يحاولون دائما الحفاظ على استقلاله، وبالتالي فإن الاستجابة السريعة والفورية لدعوة تصدر عن القيادة السياسية قد تشعر البعض من رجال الأزهر الشريف وكأنهم يقومون بتجديد الخطاب الدينى استجابة لقرار أو رغبة سياسية وهو ما يشعرهم بنوع من الحرج.

وتدرك اللجنة أن استمرار جمود الخطاب الدينى يمنح الجماعات الإرهابية زادا فكريا وأيديولوجيا تعيش عليه وتبث سمومها في المجتمع والعالم بما يسيئ للإسلام، وتعرب عن خشيتها من أن البطء في مسألة تجديد الخطاب الدينى قد يؤدى إلى إضعاف دور المؤسسات الدينية وظهور شخصيات ورجال دين من الصف الثانى مؤهلين وقادرين على ممارسة تجديد وإصلاح الخطاب الدينى.

وتعرب اللجنة عن إيمانها العميق بأن **المؤسسات الدينية المصرية ما زالت قادرة على إحداث ثورة تجديدية على مستوى الأفكار والمفاهيم**، ولعل انعكاس باكورة هذا التجديد على كثير من فئات الشعب الآن بات واضحًا، فهناك رفض قاطع للإرهاب والتطرف، وعدم التعاطف مع الإرهابيين، وهناك إجماع شعبى على ضرورة محاصرة الفكر المتطرف. وتنوه بالاستراتيجية

المتكاملة التي أعدتها دار الإفتاء لمواجهة الفكر التكفيرى والمزمع تنفيذها خلال هذا العام، التي شملت العديد من الأهداف المهمة التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيدين الداخلى والخارجى. كما أعدت وزارة الأوقاف خطة دعوية ترتكز على عدة محاور، تتمثل في تطوير منظومة التدريب والتأهيل من خلال مراكز التدريب والمعسكرات واستضافة الأئمة المتميزين في الدورات العلمية بمسجد النور بالعباسية، وتكثيف القوافل الدعوية. وكذلك فتح الباب للأزهريات للعمل واعظات متطوعات لنشر الوسطية بين النساء والتركيز على قضايا الأسرة والمرأة المسلمة وذلك لمواجهة تسلل عناصر الجماعات المتشددة.

وعلى الجانب الآخر، تلعب **المؤسسات التعليمية المختلفة** دورا بارزا في إصلاح الخطاب الدينى وتجديده، لأنها تملك العديد من المقومات والقدرات التي تجعلها أكثر فاعلية وتأثيرا على النشء والشباب، فالمدرسة على سبيل المثال، تتلقف الطفل منذ نعومة أظافره وتتولى عملية تشكيل وعيه وصياغة مفاهيمه وغرس القيم والاتجاهات المختلفة في نفسه في مرحلة هي الأخطر في حياته ومسيرته، وتزداد أهمية هذا العمل من حيث المدة الطويلة التي يقضيها الطالب في رحاب المؤسسة التعليمية.

كذلك تلعب **المؤسسات الثقافية** دورا حيويا فى تعزيز ثقافة الاعتدال وسعة الأفق واحترام الاختلاف باعتباره مصدر إثراء ثقافى وفكرى وفنى وحضارى، وفى هذا الإطار ترحب اللجنة بما ورد فى برنامج الحكومة من تخصيص برنامج فرعى لتعزيز دور المؤسسات الثقافية فى مواجهة التطرف العسكرى يستهدف نشر ثقافة التذوق الفنى والإبداعى، وتعزيز التفكير النقدى، وثقافة الحوار والاحتواء، وثقافة النجاح والطموح والشعور بالأمل، وقوافل التنوير فى المدارس والجامعات بتكلفة إجمالية تبلغ حوالى ٩٥ مليون جنيه[٧].

وفى هذا الصدد تشدد اللجنة على توصياتها التي تضمنها تقريرها الذى أعدته للرد على برنامج الحكومة السابق (٢٠١٦)[٨] في المراحل المختلفة من حيث الشكل والمضمون، على أن

---

(٧) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠٢٠- ٢٠٢١/٢٠٢٢ ص ٤٣.

(٨) تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة – الفصل التشريعى الأول – دور الانعقاد العادى الأول – ص ٢٤٤.

تركز هذه المناهج على قيم الحوار وقبول الآخر وتعزيز ثقافة العيش المشترك، ونشر قيم التسامح واحترام كرامة الإنسان وصيانة حقوقه، والبعد عن الطائفية والكراهية والبغضاء بين الناس.

وللإعلام الوطنى ووسائله دور هام في مجال تجديد الخطاب الدينى لا يقل أهمية عن دور المؤسسات الدينية أو التعليمية في هذا الشأن، فالإعلام وسيلة مزدوجة الاستخدام، فإما أن تكون وسيلة بناء وارتقاء للوطن، وإما أن تكون معول هدم له. فالخطاب الدينى لن يستطيع أن يحقق مقاصده، ولا أن يبلغ هدفه بلا إعلام يركز على الثوابت، ويدعم محاور الاتفاق وينتقى حاملى الرسالة من الأتقياء لا المروجين للشاذ من الآراء والمتاجرين بالدين. وتناشد اللجنة وسائل الإعلام الوطنية والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المنشأ بالقانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٦، في شأن التنظيم المؤسسى للصحافة والإعلام، دعم المؤسسات الدينية على جميع المستويات والوقوف صفا واحدا خلف الأزهر الشريف وفضيلة الإمام الأكبر. ومن هنا تطالب اللجنة بضرورة بلورة رؤية واضحة للإعلام الرسمي والخاص تجاه قضية تجديد الخطاب الدينى، وتعيد التأكيد على توصياتها في هذا الصدد في تقريرها السابق[٩] بشأن إطلاق قناة فضائية تحت إشراف ورعاية الأزهر الشريف، تعكس قيم الإسلام الوسطى المعتدل وتصحح المفاهيم الخاطئة والمعتقدات المغلوطة التي كانت سائدة في الماضى. **كما توصى بالآتى:**

- بناء رؤية واقعية لنشر الوعى من خلال تجديد الخطاب الدينى بالفضائيات المصرية بين الشباب، باعتبارها وسيلة يمكن للعلماء والمهتمين بالفكر الاسلامى استخدامها في التوعية الدينية لدى الشباب.
- مواجهة ظاهرة الغلو والتطرف الدينى عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتقديم رؤية مستنيرة لمفهوم الدعوة وبيان قواعد التيسير التي حفلت بها الشريعة الإسلامية.

([٩]) المرجع السابق ص ٢٤٩، ٢٥٠.

- إبراز صور سماحة الشريعة الإسلامية التي تتأسس على مبدأ وحدة الأصل الإنسانى وكرامة النفس البشرية، ونفى الإكراه في كافة الأمور وخاصة المعتقد، وتوضيح مرتكزات الحضارة الإسلامية وإبراز أثرها في حياة الناس.
- إنشاء قنوات تليفزيونية دينية متخصصة يتم إذاعة وبث برامجها بعدة لغات أجنبية، وربط البرامج الدينية بقضايا الحياة، واختيار العلماء الذين يحظون بثقة المتلقين وقبولهم.
- زيادة البرامج الدينية في القنوات القضائية المصرية، وربط محتوى هذه البرامج بالواقع المصرى لتلبية احتياجات المتلقين ورغباتهم الدينية، وخاصة البرامج التي تخاطب المراهقين والشباب.

(٣) السياسية الخارجية ورعاية المصريين بالخارج

ترتكز السياسة الخارجية المصرية على مجموعة من الثوابت تتمثل فى دعم الدولة القومية من ناحية، وعدم الانزلاق فى حروب أهلية طائفية وأيديولوجية من ناحية أخرى، ورفض الأحلاف العسكرية الدولية من ناحية ثالثة، مع الحرص على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وضبط النفس عند الأزمات، فضلا عن تدعيم العلاقات التعاونية على المستويين الإقليمى والدولى. وقد تبنت الحكومة في برنامجها موقفا صريحا وحاسما بشأن القضايا المثارة على الساحة العربية بوجه خاص لاسيما المناطق التي تشهد صراعات سياسية وعسكرية. كما اعتمدت استراتيجية التنمية الشاملة ٢٠٣٠ تبنى سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة باعتبارها أحد الأطر الحاكمة لهذه الاستراتيجية[١٠].

وأكدت المادتان (١و٩٣) من دستور ٢٠١٤ التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة، حيث نصت المادة الأولى منه على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامى ينتمى إلى القارة الأفريقية وتعتز بامتدادها الآسيوى، وتسهم في بناء الحضارة الإنسانية، وتلتزم بالمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها. كما نجحت مصر بعد عام ٢٠١٤ فى إقامة علاقات متميزة مع جميع دول العالم وعقدت العديد من الاتفاقيات فى مختلف المجالات، وعادت إلى مكانتها المتميزة عربيا وأفريقيا وعالميا.

وتشيد اللجنة بما استهدفه برنامج الحكومة تجاه السياسة الخارجية من مساندة جميع الجهود الرامية لتعزيز الأمن القومى على المستويين العربى والإقليمى، حيث اعتمدت السياسة الخارجية المصرية على عدة أسس ساهمت فى تشكيل الدور المصرى فى المجال العربى من خلال دعم وصيانة الأمن القومى العربى بمعناه الشامل وأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية، انطلاقا من الإدراك المصرى بأن الأمن القومى لكل دولة عربية على حدة لن يتحقق إلا فى إطار الأمن القومى العربى، وإلتزام جميع الدول العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون

---

(١٠) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – الملف المصرى – العدد ٤٣ مارس ٢٠١٨.

الداخلية للدول. وهو الأمر الذى انتهجته الحكومة فى سياستها الخارجية طبقا لبرنامجها الذى أكد أهمية إقامة علاقات دولية متوازنة مع القوى الدولية، وتدعيم الأمن والاستقرار والسلام العالمى والإقليمى، وتحقيق التكامل والوحدة بين الدول العربية والأفريقية فى شتى المجالات.

وفى ظل تطور العلاقات الدولية ومتغيرات السياسة الخارجية برزت على الساحة عددا من التوجهات الجديدة التي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار[١١]، من أهمها:

١- أن تسير الدبلوماسية البرلمانية والشعبية جنباً إلى جنب الدبلوماسية الرسمية.

٢- الترابط الوثيق بين السياسة الخارجية والداخلية للدولة.

٣- مقاومة الإرهاب بكافة صوره.

وقد تابعت اللجنة نشاط الدبلوماسية المصرية فى الفترة السابقة وفكرها الجديد القائم على إحياء الدور الريادى لمصر على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، وتؤكد مساندتها هذه التحركات المدروسة وتوصى بالآتى:

١- وضع منهج ثابت ومحدد للسياسة الخارجية المصرية.

٢- أن يحكم تحركات الدبلوماسية المصرية وثيقة عمل منهجية ذات استراتيجية واضحة يضعها خبراء فى هذا المجال.

٣- وضع منهج عام للسياسة الخارجية المصرية فى اتخاذ القرارات.

٤- تنشيط وتفعيل الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية والقوى الناعمة واستخدامها فى بناء المواقف الرسمية إزاء القضايا الخارجية.

٥- الاعتماد على معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص فى اختيار الشخصيات التى تشغل مناصب فى السلكين الدبلوماسى والقنصلى، ووضع برنامج تدريبى لهم يزيد من قدراتهم التفاوضية والدبلوماسية.

٦- ضرورة إنشاء مركز أبحاث داخل الخارجية المصرية خاص بالشئون الخارجية تكون مهمته الأساسية توظيف مجموعة من الكفاءات المتخصصة فى ملفات السياسة

---

(١١) تقرير لجنة الرد على برنامج الحكومة ٢٠١٦، ص ٣٣٤

الخارجية، للعمل على تطوير أفكار ومبادرات عربية لحل الصراعات فى الدول العربية من ناحية، وتشكيل مجموعات من كافة المراكز البحثية تجتمع بشكل دورى لبحث تطورات الأزمات العربية المختلفة ووضع سيناريوهات للحلول من ناحية أخرى.

٧- إقامة مؤتمرات مع كافة الخبراء وأساتذة العلوم السياسية لوضع استراتيجية خاصة للسياسة الخارجية المصرية خلال الفترة المقبلة.

دور السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات فى المنطقة العربية:

يحكم السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات فى المنطقة، عددا من المحددات تتمثل فى مدى تأثير الأزمات فى المنطقة على الأمن القومى المصرى، وعدم إهمال الدور التاريخى لمصر تجاه الدول العربية وسعيها الدائم لإيجاد حلول لإنهاء تلك الصراعات، وهو ما يشكل عبئا متزايدا على السياسة الخارجية المصرية في الوقت الراهن،، فضلا عن تبنى مصر مواقف تحد من التواجد العسكرى الأجنبى فى المنطقة، وحل الأزمات العربية على نطاق عربى خالص من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المنطقة فى ظل بعض التوترات فى العلاقات مع بعض الأطراف الإقليمية الرئيسية الفاعلة فى الصراعات داخل المنطقة[١٢].

وعلى صعيد القضايا والأزمات المشتعلة فى المنطقة العربية، مازالت القضية الفلسطينية تشغل ملفا أساسيا فى أولويات السياسة الخارجية المصرية باعتبارها قضية العرب الأولى، وتبذل مصر قصارى جهدها من أجل حل هذه القضية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ورفض كافة الإجراءات الاسرائيلية التى تستهدف تهويدها. وظهر ذلك جليا فى موقف مصر الرافض للقرار الأمريكى بجعل القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، ودعوة الشركاء الفلسطينيين إلى المصالحة وترتيب البيت الفلسطينى من أجل إحياء المفاوضات مرة أخرى فى ظل راعى جديد للسلام، وتحقيق الأمن والسلام فى منطقة الشرق الأوسط وجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد اللجنة

---

(١٢) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصرى، العدد (٤٣)، ص ٣٥.

على ما جاء فى برنامج الحكومة تجاه هذه القضية من ضرورة عدم المساس بوضعية مدينة القدس كعاصمة لدولة فلسطين والعمل على التسوية السلمية على أساس حل الدولتين.

وفيما يتعلق بالموقف المصرى من الأزمة السورية، ترحب اللجنة بما جاء فى برنامج الحكومة تجاه هذه القضية من ضرورة التوصل لتسوية سياسية للأزمة السورية وحث المعارضة على توحيد الصف والتمسك بمبادئ واقعية وغير متطرفة لتجاوز الأزمة، وهو ما أكدت عليه القيادة السياسية المصرية فى مناسبات عديدة، والتمسك بوحدة الأراضى السورية ومنع تقسيمها، ورفض الحل العسكرى وحماية وسلامة المصريين العاملين بالأراضى السورية، وإنهاء معاناة الشعب السورى. وقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى يوليو ٢٠١٧ فى الوساطة وتوقيع اتفاق هدنة فى الغوطة الشرقية بالتنسيق مع الجانب الروسى، وتضمن الاتفاق وقف جميع أنواع العمليات القتالية من قبل الجيش السورى وقوات المعارضة. وبالرغم من التحديات المتزايدة التي تواجهها الأزمة السورية، فإن مصر تؤكد مجددا على أنها ستظل داعمة لوحدة الشعب السورى ومساندة أية جهود إقليمية أو دولية لحل تلك الأزمة، ورفض أي تدخل خارجى في الشأن السورى([١٣]).

أما الأزمة اليمنية، فإن اللجنة ترى أنه في ظل تمسك أطراف الصراع بمصالحهم الخاصة، فإن خيارات حل الأزمة أصبحت مقصورة على الحل السياسى فقط، واللجوء إلى الحوار، غير أنه مع تعقد الأزمة حاليا فإن الخيار السياسى بات هو الآخر صعب المنال، الأمر الذى يصعب معه التكهن بسيناريوهات بديلة في المستقبل القريب. وترحب اللجنة بما جاء فى برنامج الحكومة لحل الأزمات في المنطقة، واستمرار الدعم المصرى للموقف الخليجى تجاه الأزمة اليمنية مع استمرار التنسيق فى إطار الرباعية الدولية (مصر–المملكة العربية السعودية – الإمارات العربية المتحدة –البحرين) وهو ما أكدت عليه القيادة السياسية مراراً أن أمن الخليج خط أحمر. كما تدعم الدبلوماسية المصرية الخطوات الرامية للحفاظ على وحدة وسلامة العراق، وتحقيق التوافق بين قواه الوطنية.

([١٣]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصرى، العدد (٤٣)، ص ٣٦، ٣٧.

وعلى صعيد الأزمة الليبية، فإن مصر تولى اهتماماً بالغاً بالوضع الأمني والسياسي في ليبيا لتأثيره المباشر عليها أمنياً، باعتبار العمق الليبي هو جزء من أمنها الوطني، ولذا فإن تعاون مصر مع الأطراف الليبية يعد أمراً طبيعياً، إضافة إلى تعاونها في هذا الإطار مع تونس والجزائر أمنياً وسياسياً. كما أن رغبة الأطراف الليبية في التدخل المصري يعطى قوة أكبر لمصر للتحرك، إضافة إلى تطابق الموقف المصري مع الموقف الأمريكي والأوروبي في هذا الشأن ([١٤]).

ومما يعزز الدور المصري أن أطراف الصراع في ليبيا يدركون أن مصر هي الطرف الأهم والمشترك بينهم لتقريب وجهات النظر في المسائل الخلافية. وقد استضافت مصر عدة لقاءات لقيادات ليبية من أجل تحديد نقاط الخلاف وتقريب وجهات النظر والوصول إلى نقطة التقاء بينهم.وهنا تؤكد اللجنة على ماجاء فى برنامج الحكومة لحل الأزمة من ضرورة التوصل لاتفاق سياسى يسمح بالحفاظ على وحدة الأراضى الليبية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتوحيد الجيش.

وإذ تشيد اللجنة بخطوات الدبلوماسية المصرية فى حل الأزمات التي تعانى منها المنطقة العربية، ولمزيد من تدعيم الدور المصرى الرائد فى المنطقة فإنها توصى بالآتى:

- تعزيز مقومات الأمن والاستقرار والسعى نحو السلام العادل فى منطقة الشرق الأوسط وتحويلها إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- التصدى بكل قوى لكل أشكال الإرهاب وتشكيل تحالف دولى يقوم على محاربته بصورة شاملة.
- زيادة مجالات التعاون المشترك والتواصل مع دول الخليج العربية ودول المغرب العربى لتشمل جميع المجالات.
- تحريك الدبلوماسية المصرية للمصالحة الفلسطينية وأحياء المفاوضات واتخاذ المبادرات التى تدفع لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس خاصة بعد القرار

([١٤]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصرى، العدد (٤٣) ص ٣٨،٣٩.

الأمريكى بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية.

دور السياسة الخارجية تجاه أفريقيا ودول حوض النيل:

ترحب اللجنة بالتحسن الملحوظ الذى شهدته العلاقات المصرية – الأفريقية بصورة ملحوظة بعد تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد السلطة، إدراكا منه لأهمية القارة الأفريقية وارتباطها الوثيق بالأمن القومى المصرى. وتشيد اللجنة بما جاء فى برنامج الحكومة بشأن التأكيد على أن الدائرة الأفريقية لا تقل أهمية عن الدائرة العربية بحكم الانتماء الجغرافى والمصرى بمنابع نهر النيل، وضرورة استثمار رئاسة مصر للاتحاد الافريقى عام ٢٠١٩ لصياغة استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز العلاقات مع القارة الافريقية لضمان التعاون الشامل، خاصة مع دول حوض النيل لجعل نهر النيل محوراً للتعاون لا للصراع حول موارده([١٥]).

وقد تبنت السياسة الخارجية المصرية مجموعة من الأدوات والمبادئ لتحقيق التعاون والتقارب مع دول حوض النيل واستعادة الدور الإقليمى المصرى فى هذا المجال الحيوى بالنسبة لها، حيث اعتمدت على مبادئ مرنة لاحتواء أزمة سد النهضة، كما تم توجيه جهاز الإعلام المصرى وتحفيزه على بذل دور إيجابى فى علاقة مصر الخارجية بدول حوض النيل وذلك عبر محورين رئيسين([١٦]).

الأول: استمرار المفاوضات حول المشروعات المائية على نهر النيل.

الثانى: تنشيط العلاقات مع دول حوض النيل عبر عدة مستويات، حيث قامت القيادة السياسية بعدة جولات أفريقية لدول حوض النيل شملت (السودان – أثيوبيا – رواندا – أوغندا – كينيا – تنزانيا). كما شارك عدد من الوزراء والمسئولين فى عدة أنشطة وفعاليات فى الدول الأفريقية، كما

([١٥]) مجلة آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد (الخامس والثلاثون) ٢٠١٢ ص ١٥٠

([١٦]) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصرى، العدد (٤٣) ص ٤١.

حرصت الهيئات المصرية على تطوير التعاون فى عديد من المجالات التجارية والزراعية والصحية والتعليمية مع هذه الدول ([١٧]).

وتثمن اللجنة ما ورد فى بيان الحكومة من تصور لأولويات التعاون مع دول حوض النيل المتمثلة فيما يلى([١٨]):

- التوصل لاتفاق مع أثيوبيا بشأن قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة مع الأخذ فى الاعتبار اتفاق إعلان المبادئ الموقع فى مارس ٢٠١٥.
- حث دول حوض النيل على استثمار فرص التعاون فى إدارة الموارد المائية المشتركة مع الحفاظ على الثوابت المصرية فى قضية مياه النيل والحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر فى مياه النيل، فضلاً عن توفير تمويل دولى لتحقيق ذلك وزيادة المشروعات التنموية من خلال المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل والتى خصص لها فى موازنة العام المالى الأول من البرنامج حوالى ٥٠٠ مليون جنيه.
- إنشاء ممرات تنمية بين دول حوض النيل والربط الكهربائى بينها.
- إنشاء صندوق لتمويل المشروعات التنموية بين مصر وأثيوبيا والسودان.

وإلى جانب الدعم الاقتصادى فإن المشاركة المصرية لهذه الدول فى قضاياها المرتبطة بالصراعات والإرهاب يمثل مدخلا استراتيجيا لقبول دول حوض النيل وترحيبها بالدور المصرى وحرصها على عدم تجاوز المصالح المصرية فى مياه النيل. كما تتطلع هذه الدول التى تعانى ضعفا فى قدراتها العسكرية والأمنية إلى مشاركة مصر لها فى تدريب جيوشها وأجهزتها الأمنية بما يمكن أن يسهم فى دعم أمنها من خلال الاعتماد على قائد إقليمى ينأى بها بعيدا عن الصراعات الدولية والإقليمية، إضافة إلى أن هذه الدول تحتاج إلى دور نشيط لمصر داخل مؤسسات العمل الجماعى الأفريقى لأنها ترفض انفراد دولة واحدة أو عدد محدود من الدول بالسيطرة على العمل داخلها ووفقا لمصالحها فقط.

([١٧]) مجلة آفاق أفريقية، المجلد العشر، العدد (الخامس والثلاثون) ٢٠١٢، ص ١٥١ و١٥٢.

([١٨])برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨ ص ٤٧.

وترى اللجنة أن التحركات الدبلوماسية على صعيد القارة الأفريقية تعمل على فتح الطريق أمام استعادة الدور الطبيعى لمصر داخل هذه القارة، وهو ما يتطلب اتخاذ العديد من الخطوات الفعالة، ومن ثم توصى اللجنة بما يلى: (١٩)

- ترسيخ الدور المصرى فى منطقة القرن الإفريقى(جيبوتى _الصومال_ إريتريا)، لضمان تحقيق الأمن القومى فى المحيط الإقليمى الأفريقي.
- تعزيز التعاون المشترك مع جميع دول القارة فى كافة المجالات.
- الاعتماد على أدوات القوة الناعمة فى تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة بما فى ذلك تعظيم دور الأزهر الشريف والكنيسة المصرية وإنشاء فروع لجامعة القاهرة فى عدد من العواصم الأفريقية وتنشيط العلاقات التعليمية والثقافية.
- دعم الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية وزيادة دورها فى تقديم الدعم الفنى والمساعدات الإنسانية الأفريقية.
- إجراء حوار عربى – أفريقى تتولاه مصر بقيادة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى من أجل تعزيز الحضور العربى فى القارة الأفريقية.
- تنمية التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية.
- تشكيل مجلس حكماء من الخبراء والكفاءات المصرية لإدارة التعامل إزاء حوض النيل وتحقيق الأمن المائى للدولة.
- تشكيل آلية دائمة للتعاون بين الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر بما يضمن حماية أمنه والاستفادة من موارده.
- ضرورة عقد منتدى دولى سنوى عن قضايا السلم والأمن فى إفريقيا.

تنمية العلاقات المتوازنة مع القوى الكبرى فى المجتمع الدولى:

تسعى الدبلوماسية المصرية جاهدة إلى إقامة علاقات متوازنة ومتطورة مع القوى الكبرى فى المجتمع الدولى بما يحقق مصالح الأمن القومى المصرى. فعلى صعيد العلاقات المصرية

---

(١٩) – مجلة آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد الخامس والثلاثون، ٢٠١٢.

الأمريكية، كان انتصار الرئيس الأمريكى ترامب فى إنتخابات ٢٠١٦ مؤشرا لأولوية المصالح الأمريكية والتركيز على تحسن الأوضاع الداخلية وعلى العالم الخارجى أن يتحمل مسئولياته فى الدفاع عن نفسه، كل ذلك أدى إلى إدراك مصر لحدود التوقعات بالنسبة للدور الأمريكى، بل مخاطر الاعتماد على واشنطن لذا فمن الأرجح أن تستمر السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة من منظور ثقلها الدولى[٢٠].

وبالرغم من أن العلاقات المصرية – الأمريكية تشهد تحسنا ملحوظا في الفترة الحالية، فإنها لم تمنع مصر من التصدى لها فيما ترى فيه إضرارا بمصالح المنطقة العربية، ولم تثنيها عن مساندة أشقائها والدفاع عن قضاياهم؛ حيث تقدمت مصر بمشروع قرار لمجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، يطالب الولايات المتحدة بسحب اعتراف رئيسها، بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وعلى صعيد توسيع العلاقات مع القوى الكبرى، تأتى الجولات الخارجية للقيادة السياسية إلى روسيا واليابان والصين وفرنسا وإيطاليا وألمانيا شاهدة على التوسع فى خريطة العلاقات الخارجية للدولة والتى تفتح مجالات من التعاون العسكرى والاقتصادى والثقافى ونقل التكنولوجيا.

العلاقات المصرية مع الاتحاد الأوروبى:

تسعى السياسة الخارجية المصرية إلى التأكيد على أهمية التعاون المصرى الأوروبى على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والتنسيق فى مختلف القضايا الإقليمية والدولية، ومن القضايا الشائكة التى تحظى باهتمام الجانبين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين، حيث يسعى الطرفان إلى توسيع آليات التعاون بينهما فى مجالات الهجرة والأمن، وذلك فى إطار التصدى للتحديات المشتركة وضمان الاستقرار على جانبى البحر المتوسط.

وتفعيلاً لدعوة القيادة السياسية المصرية لأهمية التعامل مع هذه الظاهرة من خلال تبنى استراتيجية شاملة تتضمن معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التى تدفع الشباب للاقدام على الهجرة غير الشرعية، أولت الحكومة فى برنامجها موضوع مكافحة الهجرة غير النظامية اهتماماً بالغاً. وتشيد اللجنة بما استهدفته الحكومة فى برنامجها لزيادة الوعى بمخاطر الهجرة

---

(٢٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصرى، العدد (٤٣) ص ٢٢

غير النظامية، خاصة بين الشباب والأسر فى المحافظات التى تنتشر بها هذه الظاهرة وتطالب اللجنة الحكومة بتنفيذ البرامج التوعوية المستهدفة والتى من المتوقع أن يستفيد منها ٣٦٠٠ أسرة وشاب والتى قد يصل تكلفتها إلى نحو ٤٨ مليون جنيه.

وفى إطار التعاون المشترك بين مصر والاتحاد الأوروبى لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة فى إطار استرتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، تم اعتماد وثيقة أولويات المشاركة بين الجانبين بعد اجتماع مجلس المشاركة الاوروبى فى ٢٥ يوليو ٢٠١٧، وتوقيع وثيقة إطار الدعم الموحد بقيمة ٥٠٠ مليون يورو خلال زيارة المفوض الأوروبى لسياسة الجوار إلى مصر فى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧ ([٢١])، وتولى مصر للاتحاد الأوروبى أهمية كبرى فى مجال الطاقة حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم المشاركة الاستراتيجية المصرية الأوروبية فى مجال الطاقة، واهتم الجانب المصرى على جوانب بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ودعم الجهود المصرية من أجل الاستخدام الأكبر لمصادر الطاقة المتجددة.

كما شهدت السياسة الخارجية المصرية نشاطا جديدا فى الآونة الأخيرة ليشمل دائرة شرق البحر الأبيض المتوسط، وهى ذات أهمية استراتيجية نتيجة للاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعى فى حقل ظهر والذى يعد أكبر الاكتشافات على الاطلاق بالمنطقة، وتمثل ذلك التحرك الدبلوماسى فى عقد العديد من اللقاءات بين مصر واليونان وقبرص، بالإضافة إلى التعاون العسكرى وإقامة مناورات مشتركة فى البحر المتوسط، وطرح مشاريع للتعاون الاقتصادى مثل مشروع الاستفادة من محطات تصدير الغاز المسال الموجود بمصر من أجل تصدير غاز المنطقة للقارة الأوروبية.

وتشيد اللجنة بهذه الخطوات فى إقامة علاقات متوازنة مع القوى الدولية الكبرى بما يخدم الأمن القومى المصرى، وتوصى فى هذا الصدد بما يلى:

- تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى فى المجتمع الدولى وتدعيم العلاقات الأوروبية.
- تعزيز العلاقات المصرية بالدول الإسلامية والآسيوية.

([٢١])مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصرى، العدد (٤٣) ص ٢٥، ٢٧.

- تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية والجنوبية.
- العمل على وضع إطار تنظيمى مؤسسى للعلاقات بين مصر واليونان وقبرص وإبرام اتفاقيات مشتركة لاستغلال الثروات المائية فى منطقة شرق المتوسط.

الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء المصريين بالخارج

حرصاً من القيادة السياسية على رعاية المصريين في الخارج وتعظيم الاستفادة من هذا القطاع وتعزيز الشعور بالمواطنة، تم إنشاء وزارة للهجرة وشئون المصريين فى الخارج فى سبتمبر ٢٠١٥ إعمالا لحكم المادة ٨٨ من الدستور التى نصت على أن تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج وحمايتها وكفالة حقوقهم وحرياتهم. كما تبنت الحكومة في برنامجها هذا العام برنامجا لتوفير مظلة تأمينية شاملة للمصريين بالخارج تشمل حالات الحوادث والوفاة، وتوفير المساعدة القانونية، وتقديم الرعاية اللازمة للمصريين بالخارج وأسرهم، وحل المشاكل والمعوقات التي تواجههم سواء في الداخل أو في الخارج، وتستهدف هذه المظلة حوالى (٢) مليون مواطن مصري بالخارج في حوالى (١٥) دولة، وذلك بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، بتكلفة كلية تقدر بحوالي (٣٥٦) مليون جنيه. كما تبنت الحكومة برنامجا آخر يهدف إلى الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء الجيلين الثانى والثالث من المصريين بالخارج، وزيادة الوعى والفكر البناء بين الشباب والأسر بالمحافظات التي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بتكلفة تبلغ نحو (٤١) مليون جنيه، لتنظيم دورات للتوعية بالأمن القومى، والتوسع والتنوع في الخدمات الشبابية والرياضية المقدمة لأبناء الجيلين الثانى والثالث من المصريين في الخارج.

وتدرك اللجنة أهمية الدور الذى يسهم به مصريو الخارج فى الاقتصاد الوطنى من خلال تحويلاتهم النقدية التى بلغت نحو ١٢,٦ مليار دولار في يونيو ٢٠١٧، إلا أن هذه القضية مازالت تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والرعاية. وبالرغم من إدراك اللجنة الدور الذى تقوم به السفارات والقنصليات ومكاتب العمل فى رعاية المصرين بالخارج وأبنائهم، فإنها تنبه إلى تعدد

المشكلات التى تواجههم والتى من أبرزها [٢٢]: ارتفاع رسوم تصاريح العمل، تعدد جهات الإشراف والمتابعة المعنية بشئون المصريين بالخارج، صعوبة تسجيلهم لدى القنصليات، وضعف الامكانيات البشرية والمادية لمكاتب التمثيل العمالى بالخارج، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بتعليم أبناء العاملين المصريين فى الخارج وعيوب نظام التقييم والامتحانات وقواعد قبولهم في الجامعات المصرية، علاوة على سوء أوضاع العمالة المصرية بالخارج جراء تغيير شروط عقد العمل عما هو متفق عليه.

وفى ضوء ما تقدم تطالب اللجنة الحكومة بتقديم رعاية حقيقية للمصريين بالخارج، وتوصى بما يلى:

- إنشاء قاعدة بيانات للمصريين خارج البلاد وتحديثها باستمرار.
- الإسراع بإنشاء هيئات للدفاع عن حقوق المصريين بالخارج وحل مشكلاتهم بكل دولة.
- توفير مظلة تأمينية للمصريين بالخارج.
- سرعة إنهاء إجراءات الربط الإلكترونى بين وزارة العمل فى مصر ودول العمل المستقبلة للعمالة المصرية لتطبيق عقد العمل الإلكترونى.
- تيسير إجراءات إنهاء معاملات المصريين بالخارج لدى السفارات والقنصليات وزيادة عدد هذه المكاتب.
- تشجيع المصريين بالخارج على إنشاء المدارس المصرية لتعليم أبناءهم وفق المنهج المصرى.
- ربط المصريين بالخارج بوطنهم من خلال المساهمة فى المشروعات التنموية وتعزيز مشاركتهم فى العمل العام والمشاركة السياسية.
- إجراء دراسات مسحية لاتجاهات أسواق العمل فى الخارج واحتياجاتها من الوظائف عن طريق مؤسسات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى والاستفادة منها فى إعداد برامج التعليم

([٢٢]) تقرير لجنة الرد على برنامج الحكومة ٢٠١٦، ص ٣٤٢.

والتأهيل والتدريب لتوسيع قاعدة العاملين المصريين بالخارج والتنبؤ بالأزمات المتوقعة ورصدها مبكرا للاستعداد لاحتوائها قبل نشوبها.

(٤) تعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات الأساسية

تسجل اللجنة تقديرها الكامل لحرص القيادة السياسية على ترسيخ وتدعيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات الأساسية، وهو ما انعكس في تأكيد السيد رئيس الجمهورية في بيانه أمام مجلس النواب في الثاني من يونيو ٢٠١٨ من أن صناعة المستقبل والحلم الوطني هو بناء "**دولة حديثة تقوم** على **أسس الحرية والديمقراطية**"، وما أعلنه سيادته من وضع خطة عمل منذ أول لحظة تولى فيها مهامه ترتكز على "**الإسراع بالخطى في الإصلاح على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعي**" ، وتأكيده على أن شاغله الأكبر خلال المرحلة المقبلة هو "قبول الآخر , وخلق مساحات مشتركة... **لتحقيق التوافق والسلام المجتمعي، وتحقيق تنمية سياسية حقيقية بجانب ما حققناه من تنمية اقتصادية**"([٢٣]).

كما تتابع اللجنة ما جاء في "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" من أن "**تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون، يتميز بدور فعال للمؤسسات التنفيذية كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية، وتقوية ودعم دور البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والوصول إلي مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي لا ترتبط بالأشخاص ولكن ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل وما يقتضيه ذلك من القضاء على ظاهرتي الواسطة والمحسوبية، كما يتميز هذا النظام الديمقراطي أيضا بإقامة مجتمع مدني فعال، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار والتخفيف من العبء عن الإدارات في الحكومة المركزية، وزيادة فرص المشاركة السياسية في المجتمع ودعم وتمكين الأحزاب السياسية وحريات العمل العام والحريات السياسية باعتبارها ضمانا للديمقراطية، وتفعيل قدرة النظام**

([٢٣]) بيان السيد الرئيس السيسى أمام مجلس النواب في الجلسة الخاصة التي نظمها لأداء الرئيس لليمين الدستورية أمام المجلس بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٨.

السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية، وتأسيس مجتمع حر تعددى وتمكين الشباب والمرأة ومكافحة الإرهاب وتحقيق العدالة الناجزة"[٢٤].

وقد اعتبرت هذه الاستراتيجية المعتمدة للتنمية المستدامة أن إقامة النظام السياسي الديمقراطي بهذه المواصفات والمعايير– هو الإطار الحاكم لهذه الاستراتيجية، بحيث "**تقدم مصر نفسها كنموذج سياسي يرتكز على مقومات الدولة الديمقراطية الحديثة**" [٢٥]، وشرعت الدولة في تنفيذ هذه الاستراتيجية اعتبارا من العام ٢٠١٦، وبدأت في حلقتها المتوسطة الثانية (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١).

وترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن تعزيز حقوق الانسان وصون الحريات الأساسية باعتبارها من الثوابت الوطنية، التي يشكل الالتزام بها أساساً لمجتمع يقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وتوفير السبل والضمانات اللازمة لتمكين المواطن من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترسيخ الممارسة الصحيحة لحقوق الإنسان في سلوكيات المواطنين، وذلك بالتوعية المستمرة بكيفية هذه الممارسة[٢٦].

وتؤكد اللجنة أهمية تفعيل ما ورد في برنامج الحكومة من آليات لتعزيز حقوق الانسان وصون الحريات الأساسية، [٢٧]وهى:

- التوعية بحقوق الإنسان من خلال نشر تدريس حقوق الإنسان في مختلف مراحل التعليم ووضع برامج تدريب للموظفين بالجهاز الإدارى عن الموضوعات المتعلقة بذلك، وتفعيل دور الأحزاب السياسية والنقابات والأندية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وكيفية ممارستها في الإطار القانوني، ومشاركة الاعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان وفقاً للقوانين المنظمة لها.

([٢٤]) يراجع في ذلك "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، ص١٢.

([٢٥]) المرجع السابق، ص١٤

([٢٦]) برنامج الحكومة ص ٤٦.

([٢٧]) برنامج الحكومة ص ٤٦، ٤٧.

- تعزيز مشاركة المجتمع المدنى: بوضع آليات واضحة للتواصل الجاد مع كيانات المجتمع المدنى، والاطلاع على مقترحاتها والتقارير الصادرة عنها في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة منها وتعزيز سبل مشاركتها في تقديم الأنشطة والخدمات الملحة للمواطنين.

- تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية بالمشاركة في فعالياتها، وإعداد التقارير التعهدية في توقيتاتها بهدف كسب الثقة وخلق انطباع عن جدية الدولة في دعم وتعزيز حقوق الإنسان.

ولقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات **والخطوات الإيجابية في دعم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات وذلك من خلال:**

أولاً: تأهيل البنية التشريعية لتدعيم الديمقراطية والتنمية السياسية:

رصدت اللجنة بكل عناية ما صدر من تشريعات خلال الأربع سنوات الأخيرة في إطار تأهيل البنية التشريعية الداعمة لترسيخ وتدعيم الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وصون الحقوق والحريات العامة ومنها: القانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧ بتعديل قانون إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، وكذلك صدر قانون التنظيم المؤسسى للصحافة والإعلام رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٦، والقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٦ بإنشاء نقابة الإعلاميين، كما أقر مجلس النواب مؤخرًا مشروع قانون شامل لتنظيم الصحافة وفقاً لأحكام دستور ٢٠١٤، بما يضمن حرية الصحافة والإعلام والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها، ومنع الممارسات الاحتكارية ومراقبة سلامة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع ضوابط ومعايير ضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقيات ومقتضيات الأمن القومى، وكذلك القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم المجلس القومى للمرأة.

كما صدر في هذا الإطار القانون رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات التى تختص وحدها دون غيرها بإدارة الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية، بدءًا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر الانتخابية، ووضع ضوابط

الدعاية والتمويل الانتخابى والإعلان عنه، والرقابة عليه، وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين فى الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٠٣) لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل مجلس إدارة هذه الهيئة، وسرعان ما أدارت أول انتخابات أجريت فى البلاد بعد إنشائها وتشكيلها وهى الانتخابات الرئاسية التى حدثت خلال شهر مارس من العام الجارى، وإدارتها بسهولة ويسر، وحياد ونزاهة، وكفاءة عالية، وأعلنت فوز الرئيس عبد الفتاح السيسى بهذا المنصب بعد حصوله على ٩٧% من عدد الأصوات الصحيحة للناخبين المشاركين فى التصويت.

وتنوه اللجنة بأن الفترة الماضية لم تشهد فرض أية حراسة على أى من النقابات المهنية، وتجرى انتخاباتها ويسير دولاب العمل فيها دون تدخل من الجهات الإدارية، وبدأت فى العام الجارى إجراء انتخابات اللجان والنقابات والاتحادات العمالية التي جرى تأجيلها لمدة غير قصيرة خلال السنوات القليلة الماضية، وصدور القانون رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧، بشأن تنظيم العمل بالجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجالات العمل الأهلى، والقانون رقم (٢١٣) لسنة ٢٠١٧، بشأن المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابى، كما عدلت قوانين التعاون الاستهلاكى والإنتاجى والزراعى والإسكانى وتعاونيات الثروة المائية، وذلك حتى تواكب هذه القوانين أحكام الدستور التى كفلت لهذه المنظمات غير الحكومية استقلالها، وعدم التدخل الإدارى فى شئونها، وممارسة أنشطتها بطريقة ديمقراطية.

ثانياً: تمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة

تنوه اللجنة بالجهود التي بذلتها القيادة السياسية والحكومة في هذا الإطار وخاصة تعيين **المرأة** كمحافظ لأول مرة في تاريخ العمل التنفيذي، وارتفاع عدد النساء في عضوية الحكومة الحالية إلى ثماني وزيرات مقابل أربع في الحكومة السابقة، ليقترب تمثيلها في عضوية الحكومة من نحو ربع عدد أعضائها، ومنحها الفرصة لتكون حاضرة بصورة فاعلة في هذه الحكومة بشغلها حقائب وزارية مهمة، مقارنة بالوضع السابق الذى كان يميل إلى مجرد تمثيل المرأة فحسب في عضوية الحكومة بحقيبة وزارية واحدة أو اثنتين، كما التحقت المرأة المصرية في

السنوات الأخيرة بالعمل في الجهات والهيئات القضائية، وتسنى لها الترقى في وظائف القضاء حتى شغلت مناصب نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة.

ومن أجل رفع معدلات تمكين المرأة المصرية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا أعلنت القيادة السياسية عام ٢٠١٧ عامًا للمرأة، واعتمدت الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة التي أعدها المجلس القومى للمرأة، ودمجتها في إطار استراتيجية التنمية المستدامة المعتمدة من الدولة حتى عام ٢٠٣٠، لتكون هذه الخطة جزءًا لا يتجزأ من سياسات وبرامج هذه الرؤية المستقبلية.

كما تثنى اللجنة على ضم الحكومة الحالية لعدد كبير من الوزراء **الشباب**، بالإضافة إلى توسعها في عدد مناصب نواب الوزراء التي يشغل أغلبيتها مجموعة من الشباب، لضخ دماء شبابية جديدة وتهيئة الفرصة أمام الشباب لتولى المناصب القيادية في الحكومة،وإيماناً من القيادة السياسية بضرورة رفع معدل مساهمة الشباب في العمل الوطنى وتمكينهم من أداء دورهم في بناء الوطن في الحاضر والمستقبل خصصت عام ٢٠١٦ عاماً للشباب، ونظمت مؤتمرًا جامعًا للشباب بمدينة شرم الشيخ بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٧، وأعلنت عن البرنامج الرئاسي لإعداد الشباب وتنمية قدراتهم بالمشاركة في العمل العام، ولهذا الغرض صدر قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧، وقانون تنظيم الهيئات الشبابية رقم (٢١٨) لسنة ٢٠١٧، الذى ينظم عمل هذه الهيئات، ويعمل على توسيع مشاركة الشباب في الشأن العام.

وفى هذا الإطار تنوه اللجنة بمبادرة مجلس النواب بإقرار مشروع قانون جامع لحقوق **الأشخاص ذوى الإعاقة**، وصدر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، وقررت القيادة السياسية اعتبار العام الجارى عامًا للأشخاص ذوى الإعاقة، مما يسهم في زيادة مساحة وآفاق تمكينهم الاجتماعى والاقتصادي والسياسى.

التحديات التي تواجه تدعيم الديمقراطية والتنمية السياسية

تنبه اللجنة إلى وجود عدد من التحديات والإشكاليات التي تعوق مسيرة تدعيم الديمقراطية. والتنمية السياسية، التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار من أجل إقامة حياة ديمقراطية سليمة، وتحقيق تنمية سياسية ناجزة، **ويتمثل أهم هذه التحديات والصعوبات فيما يلى:**

* ضعف النظام الحزبى الحالي حيث أن مؤشرات الأداء الحزبى لا تزال دون المستوى المنشود، فقد عجزت الأحزاب السياسية – التي زاد عددها على المائة حزب في الوقت الراهن – عن تقديم مرشحين منافسين في الانتخابات الرئاسية، ودخل منها واحد وخمسون حزباً فقط الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٥، ولم يتمكن اثنان وثلاثون حزباً، تمثل ما نسبته ٦٢,٧% منها، من الفوز بأى مقعد في عضوية مجلس النواب الحالي. ثم كان تمثيل أغلبها في تشكيل هذا المجلس متواضعاً للغاية، حيث حصل سبعة منها على عدد من المقاعد يتراوح حده الأدنى والأقصى ما بين (٦٥-١١) مقعداً، وخمسة أحزاب أخرى على عدد يتراوح ما بين (٦-٤) مقاعد، وسبعة أحزاب ثالثة كان نصيبها من المقاعد يتراوح ما بين (٣-١) مقاعد، ليكون تمثيلها مجتمعة في هذا المجلس بنسبة ٤١% من العدد الكلى لمقاعده، في مقابل ٥٩% من هذه المقاعد حصدها المستقلون غير المنتمين للأحزاب السياسية[٢٨].

* عدم اكتمال البنيان التشريعى المنظم والداعم لترسيخ الديمقراطية والتنمية السياسية وخاصة التشريعات المتعلقة بتنظيم الإدارة المحلية، والعدالة الانتقالية، ومفوضية القضاء على كافة أشكال التمييز، وحرية تداول المعلومات.

* ضعف معدلات المشاركة السياسية، فعلى الرغم من تشجيع الدولة للمواطنين على المشاركة السياسية، فإن معدلات المشاركة السياسية في الانتخابات العامة والاستفتاءات تبدو متدنية إلى

([٢٨]) د. عمرو هاشم ربيع، "انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦، ص ١٩٥و ١٩٧.

حد كبير؛ ففي الاستفتاء على دستور ٢٠١٤ بلغ معدل المشاركة السياسية ٣٨,٦% من قاعدة بيانات الناخبين، وبلغ معدلها ٢٨,٣% في الانتخابات التشريعية التي أجريت في خواتيم عام ٢٠١٥، مما يعنى أن ثمة كتلة صامتة لا تشارك في الاقتراع العام.

*التأخير في إقامة نظام الإدارة المحلية الجديد وغياب اللامركزية، خاصة أن المجالس الشعبية المحلية، تعد الملعب السياسى الرئيسى الذى يتيح الفرصة كاملة أمام الشباب والمرأة للانخراط في الحياة العامة.

وإذ تشيد اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات الأساسية، وتعزيز قيم المواطنة والمسئولية، ومع تسليمها بأن طريق ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية طويل وعسير فى الوقت ذاته، ولا يقبل التأخير والتأجيل، ولا يقل فى قيمته وأولويته عن طريق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، وهما يتكاملان ولا يتعارضان، ويعضد بعضهما البعض الآخر، الأمر الذى يستوجب إسراع الخطى نحو **إعداد واعتماد برنامج وطنى للإصلاح والتنمية السياسية يسير بالتوازى مع برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، وقد يكون من المناسب دراسة إمكانية أن يجرى تنظيم مؤتمر وطنى جامع للإصلاح والتنمية السياسية فى البلاد، تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأهل الفكر والرأى، للاتفاق على كلمة سواء بشأن إعادة بناء الدولة الديمقراطية الحديثة واستكمال هذه العملية، وتقترح اللجنة فى هذا السياق أن يؤخذ فى الحسبان عدة تدابير وإجراءات ضمن البرنامج الوطنى للإصلاح والتنمية السياسية، يتمثل أهمها فيما يلى:**

- **اتخاذ خطوات سريعة على طريق الإصلاح التشريعى فى مجالات التحول الديمقراطى والتنمية السياسية وتنظيم مباشرة الحقوق السياسية**، واستكمال الأجندة التشريعية المطلوبة على هذا الصعيد بالتعاون بين مجلس النواب والسلطة التنفيذية، ومن ذلك قانون الإدارة المحلية، قانون تداول المعلومات، قانون المفوضية الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز، قانون العدالة الانتقالية.

- **إنشاء كيان مؤسسي يعنى بإدارة عملية الإصلاح والتنمية السياسية والتحول الديمقراطى ومتابعة برنامجها الوطنى والإشراف على تنفيذ هذا البرنامج وإعادة النظر فيه عند الاقتضاء**، بمشاركة بين مجلس النواب والحكومة.
- استكمال منظومة حقوق الإنسان والمواطن المصرى طبقاً لأحكام دستور ٢٠١٤، ووضع هذه الحقوق موضع التنفيذ العملى وبخاصة الحقوق الجديدة التى نص عليها هذا الدستور؛ مثل الحق فى الغذاء الكافى وتأمين الموارد الغذائية السليمة، الحق فى المسكن الصحى الآمن، الحق فى الثقافة، الحق فى الحياة الآمنة، الحق فى الكرامة، الحق فى بيئة صحية سليمة والاستخدام الرشيد للموارد **الطبيعية، وحق التمتع بنهر النيل والبحار والشواطئ والبحيرات والممرات المائية والمحميات الطبيعية، وحرية تداول المعلومات.**
- ضخ دماء جديدة من العناصر الوطنية الشابة فى مواقع العمل القيادية، وتجديد الكفاءات وتنمية قدرات شاغلى الوظائف الإدارية العليا والمناصب السياسية، وإنشاء أكاديمية عليا متخصصة فى الإدارة العليا والسياسة تتولى إعداد رحالات الدولة وتأهيلهم وتنمية قدراتهم على غرار المدارس العليا الشهيرة فى النظم الديمقراطية المعاصرة، أو تطوير وتحديث معهد إعداد القادة للقيام بهذه المهمة الوطنية الحيوية.
- الإسراع بتفعيل نظام اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية وتطبيق نظام الإدارة المحلية الجديد الوارد فى دستور ٢٠١٤، حتى تتحمل المجالس المحلية دورها الوطنى فى مشاركة وحدات الإدارة المحلية فى توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها، وضمان توزيعها العادل، وتقريب مستويات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات.
- تعزيز المشاركة السياسية ورفع معدلاتها فى الشأن العام، والحد من سلبية الجماهير وعزوفها عن المشاركة فى الاستفتاءات والانتخابات العامة.
- ترسيخ ثقافة الديمقراطية على مختلف الأنظمة الاجتماعية والتربوية والتعليمية والإدارية، ومواجهة مشكلة تآكل وضعف الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، وما يستدعيه ذلك من التخطيط لهذه العملية وتنظيمها والصبر عليها؛ حتى يتحقق النضج الديمقراطى ويتحول إلى

أسلوب حياة يسوخ فى المجتمع على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات والأنظمة الاجتماعية المختلفة.

- التوسع فى أنماط الديمقراطية، وعدم الاكتفاء بالديمقراطية التمثيلية النيابية والاعتماد عليها كلية، والاسترشاد بالأشكال والأنماط المستحدثة للديمقراطية لتعميقها وتوسيعها أفقياً ورأسياً ونوعياً، وما يتيحه ذلك من ترسيخ عملية بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات الدستورية عن طريق اتخاذ مزيد من التدابير الديمقراطية وإعلاء شأن الانتماء القومى والهوية الوطنية وسموها على أية ولاءات أو انتماءات ضيقة.
- الحفاظ على المكتسبات الوطنية التى تحققت على صعيد التمييز الإيجابى وانجازاتها، والتوسع فى تدابير التمكين السياسى للمرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيمين فى الخارج.

ثانياً: الأمن المائى

ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن استهدافها الحفاظ علي حقوق مصر المائية في ظل ما تشهده المنطقة من صراعات مستمرة على المياه، وكذلك تخصيصها برنامجا رئيسيا للأمن المائى، علاوة علي عدد من البرامج الفرعية التي تستهدف استثمار رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩، لتعزيز العلاقات مع القارة الأفريقية ودعم التعاون الشامل والمتوازن، خاصة مع دول حوض النيل، لوقف تهديد المصالح المصرية حول مواردها وجعله محوراً للتعاون وحفظ حقوق مصر المشروعة في المياه، كما يستهدف البرنامج تنمية الموارد المائية، وترشيد وتدبير الاحتياجات من المياه[٢٩].

تؤكد اللجنة على دعمها الكامل لما تقوم به القيادة السياسية من إدارة رشيدة وواعية لملف سد النهضة وصولاً إلى تحقيق الأمن المائى للمواطن، كما تشدد علي ان مشكلة المياه تمثل أحد أهم القضايا التي تمس أمن مصر القومي باعتبارها قضية حياة للشعب المصري، خاصة مع تزايد احتياجاتها ودول حوض النيل من المياه في ضوء زيادة عدد السكان بدول المصب، ودول المنابع على حد سواء،كما أن هذه المشكلة تعد من أهم القضايا التي تواجهها مصر، نظراً لأن نحو ٩٦% من هذه الموارد تأتي من خارج الحدود المصرية، عبر نهر النيل الذي يخترق حوضه الطبيعي أحد عشر دولة تبدأ من منابعه في الجنوب حتى مصبه في شمال البلاد التي تعاني من نقص مستمر في مواردها المائية، وذلك بسبب الزيادة السكانية، والتقدم الصناعي، والتوسع الزراعي الأفقي والرأسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي[٣٠].

وتجدر الإشارة إلي ان حصة الفرد في مصر من المياه خلال توقيع اتفاقية مياه النيل في عام ١٩٥٩بين مصر و السودان كانت تبلغ نحو ٢٠٠٠م^{٣} حيث كان عدد السكان نحو ٢٥ مليون نسمة وأصبحت الآن اقل من ٦٠٠م^{٣}، نتيجة للزيادة السكانية وزيادة احتياج البلاد من المياه، لزيادة المساحة الزراعية الي نحو ٨,٧ مليون فدان، واحتياجات مياه الشرب التي ارتفعت

([٢٩]) برنامج الحكومة ص ٤٧-٥٠.

(٣٠) وحيد محمد المهدي صالح، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل وتأثيره في الأمن القومي المصري قطاع البحوث والدراسات البرلمانية أغسطس ٢٠١٥.

بشكل كبير، وكذلك قطاع الصناعة. هذا وتبلغ حصة مصر من المياه نحو ٥٥,٥ مليار م^{٣}، والموارد المتاحة نحو ٦٠ مليار م^{٣}، وذلك بعد إضافة المياه الجوفية خارج الوادي و الدلتا و مياه الأمطار في حين أن الاستخدامات داخل البلاد تقدر بنحو ٨٠ مليار م^{٣}، أي أن هناك عجزًا يقدر بنحو ٢٠ مليار م^{٣}، يتم تغطيته من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، حيث أصبح إعادة الاستخدام للصرف الزراعي جزء أساسي لتحقيق الميزان المائي للبلاد[٣١].

وتستهدف " استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠" زيادة حصة الفرد في مصر الي نحو ٧٥٠ م^{٣}، ٩٥٠م^{٣} بحلول عامي ٢٠٢٠، ٢٠٣٠ علي التوالي[٣٢].

وقد أبرزت استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ عدة تحديات تواجه قطاع موارد المياه والري، من أهمها:

- نقص الموارد المائية وزيادة الطلب على خدماتها مع محدودية المتاح منها لتلبية هذا الطلب.
- تدهور نوعية المياه بسبب التلوث.
- التوزيع المكاني والزماني للموارد المائية المحدودة.
- نقص التمويل والاستثمارات الموجهة لتوفير خدمات المياه على المستوى المحلي.

وفي ضوء هذه التحديات اعتمدت هذه الاستراتيجية عدة سياسات للنهوض بقطاع المياه والري[٣٣]، من أهمها:

- تنمية وإدارة الموارد المائية وترشيد استخدامها في كافة المجالات.
- استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية للمنظومة المائية والتوسع الأفقي.
- تطوير منظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- تنمية المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول.
- تحليه مياه البحر.
- إنشاء وإعادة تأهيل محطات الطلمبات.

---

(٣١) م. عبد اللطيف خالد، رئيس قطاع الرى بوزارة الموارد المائية والرى، تصريح لجريدة اليوم السابع.

(٣٢) استراتيجية التنمية المستدامة : مصر ٢٠٣٠، ص١٨٩.

(٣٣) المرجع السابق ص٤١.

- الحفاظ على سلامة وكفاءة السد العالي وخزان أسوان وحماية مجرى نهر النيل وفرعيه والحفاظ على بحيرة ناصر.
- تأهيل شبكتي الترع والمصارف وكافة منشآت الري.
- إجراء الدراسات والبحوث والتطبيقات العلمية والفنية وبناء قواعد للبيانات والحكومة الالكترونية.

وفي سبيل تحقيق هذه السياسات تبنت هذه الاستراتيجية عدة مشروعات وبرامج(٣٤)، من بينها:

- ترشيد استخدام المياه.
- تدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى ومحطات الرفع.
- التصدي للتغيرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت.
- تنمية الموارد المائية.
- تحسين نوعية المياه.
- التوسع في برامج التنمية المستدامة لخزان البحر الرملي النوبي الجوفي.
- تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديات عليها.
- تطوير شبكات الصرف المغطى.
- تقوية علاقات مصر بدول حوض النيل.

وإنطلاقاً ما تقدم، تقدم اللجنة مجموعة من التدابير على صعيد هذا الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

(١) تحقيق الأمن المائي على الصعيدين الخارجي والداخلي:

لا تقف مصر ضد اي مشروع تنموي في حوض النيل، ولكنها تسعي دائمًا لتقديم يد العون والمساعدة لهذه الدول، شريطة ألا يحدث من هذه المشروعات ضرراً لحصة مصر من مواردها المائية من نهر النيل.

---

(٣٤) المرجع السابق ص ٤١.

وقد تصاعدت الخلافات بين دول منابع حوض النيل من جانب ،وكل من مصر والسودان من جانب أخر خلال الآونة الأخيرة، وتزايد مطالبات هذه الدول بإعادة توزيع حصص مياه النهر، خاصة أثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا والتي أعلنت رفضها لاتفاقيات مياه النيل، واستندت في مطالبها الي حاجاتها للتنمية، وما تعانيه هذه الدول من جفاف و مجاعات وانقطاع لإمدادات المياه والكهرباء، علي الرغم من كونها دول منابع أطول نهر في العالم[٣٥].

وقد شهدت الفترة الأخيرة العديد من التوترات في منطقة حوض النيل، وزاد من حدتها تدخلات القوي الكبري التي تعمل علي تحقيق مصالحها علي حساب مصالح دول حوض النيل مجتمعة، وقد ظهر ذلك في مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان، والذي كان من المقرر أن يربط بين النيل الأبيض ونهر الكونغو، والذي كان سيؤدي الي زيادة سنوية في كمية ميـاه النيل تقدر بنحـو٤٠ مليار م^{٣}، وكان ذلك في مصلحة مصر بشكل كبير[٣٦]، والذي توقف نتيجة للاضطرابات السياسية. كما ظهر أيضا مشروع سد النهضة بأثيوبيا والتي أعربت أثيوبيا عن رفضها لجميع اتفاقيات مياه النيل خاصة اتفاقيتي عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩، تؤكد في موقفها أنها منبع النيل الأزرق والأنهار الأخرى، التي تسهم بأكثر من ٨٥% من موارد نهر النيل، وأن مبادئ القانون الدولي تؤكد سيادة كل دولة علي مواردها، ومنها الموارد المائية[٣٧]، وإزاء هذه القضية الهامة والتي بدأت تتفاقم أثناء المرحلة الانتقالية الأولي في مصر بعد الثورة، وفي هذه المرحلة قبلت مصر تشكيل لجنة ثلاثية لكي يكون لديها معلومات أساسية عن السد بالشكل الذي قد يتيح لها تقدير الموقف، أو حجم الأضرار نتيجة بناء السد وكيفية التعامل مع الأزمة ومروراً بالمرحلة الثانية قبل ثورة ٣٠ يونيو التي كان التعامل فيها مع أزمة سد النهضة بطريقة تتسم بالارتباك والتخبط، مما ترك أثراً سلبيا أدي الي فشل جولات التفاوض الثلاث السابقة في

---

(٣٥) أميرة محمد عبد الحليم: " المياه متطلبات التنمية في دول منابع النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠، ص ٧٨.

نوار ماهر:" التطويق المائى: تأثيرات التحرك الاسرائيلى في حوض النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، ابريل ٢٠١٤، ص٢٦. (٣٦)

(٣٧) أميرة محمد عبد الحليم: " المياه متطلبات التنمية في دول منابع النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠، ص ٧٨.

الخرطوم من نوفمبر ٢٠١٣ الي يناير ٢٠١٤، أما المرحلة الثالثة والتي بدأت بعد انتخاب السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد عمد علي وضع استراتيجية جديدة تسعي بالأساس للحفاظ علي الإطار التعاوني، والبحث عن الحلول الوسط علي قاعدة لا ضرر ولا ضرار. وجاءت لقاءات القمة المتعددة مع رئيس السودان ورئيس وزراء أثيوبيا لتحقق نتائج ايجابية ملموسة علي هذا الطريق [٣٨].

وتساند اللجنة هذه التوجهات والتحركات السياسية، وترى أن التعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل الأخرى هو الطريق السليم للاستفادة من الفاقد الكبير من مياه النهر، وحماية حصة مصر التاريخية من هذه المياه.

وإذ تؤكد اللجنة أن الأمن المائي لمصر يتجاوز الحفاظ على حقوق الدولة في مياه النهر، إلى منع التعديات عليه وإزالتها وتؤيد الحملة التي أطلقها السيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق في يناير عام ٢٠١٥، لإنقاذ مياه النيل وتؤكد علي التوصيات السابق ذكرها في تقريرها عن برنامج حكومة السيد رئيس مجلس الوزراء السابق وهي:

- تعزيز التعاون مع دول حوض النيل وإبرام اتفاقيات مشتركة في المجالات المختلفة علي النحو الذي يقلل من التأثيرات السلبية لتدخلات القوي الخارجية في دول حوض النيل.
- تعميق مستوى الدراسات الفنية الخاصة بتقييم سد النهضة الأثيوبي في إطار البيانات المتاحة في ظل اللجنة الثلاثية وتقديم توصيات للجهات المعنية في هذا الشأن.
- تنفيذ حزمة من الإجراءات اللازمة لإنقاذ نهر النيل وعدم استباحة حرم نهر النيل، وإزالة التعديات بكافة أشكالها بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة من خلال ما يلي:
- تعزيز البنية المؤسسة والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية وذلك لإصلاح الخلل المؤسسي والتشريعي بالدولة عن طريق إعادة تعريف أدوار الجهات الحاكمة للقطاع ورفع كفاءته الإدارية بالإضافة إلى صياغة التشريعات اللازمة.

([٣٨]) هانى رسلان:" رؤية نقدية لإدارة أزمة سد أثيوبيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥، ص ١٣٣-١٣٤.

- إبرام إطار قانوني جامع يضم كل دول حوض النيل، وذلك لتجاوز الخلافات القائمة التي تغذيها في كثير من الأحيان دول من خارج الحوض.
- إنشاء آلية مؤسسية لتوحيد جهود التعاون المشترك بين الأجهزة المسئولة عن قضية مياه النيل، بحيث تتابع الأوضاع المتعلقة بها، وتعد سياسة موحدة دون حدوث أي تعارض أو تناقض، وتعمل على تنمية موارد النهر وإقامة المشروعات المشتركة بين دول الحوض، والحفاظ على بيئته النهرية.
- مواصلة مصر تعاونها مع دول حوض النيل لتحقيق الأمن المائي، وتقديم المساعدات الفنية لهذه الدول لرفع قدرتها على استخدام خزاناتها الجوفية، وتدريب كوادرها الفنية في مراكز التدريب المصرية.
- تدعيم موقف مصر لدى الرأي العام الأفريقي الذي يؤثر على صانع القرار، ويضمن عدم إصدار قرارات تحقق ضرراً بالمصالح المصرية.
- وقف جميع التراخيص الجديدة للعائمات الخاصة والتجارية والحكومية، ووقف تراخيص استغلال شواطئ نهر النيل أو أي نشاط أخر لأجل غير مسمى، لحين مراجعة التراخيص الحالية الممنوحة لهذه العائمات، بواسطة لجنة مشتركة من التفتيش الفني وقطاع حماية النيل للتأكد من التزام المرخص له بالمساحة والشروط البيئية والصحية والصرف الصحي، والتزامه التام بعدم إضافة أي مبني خارج الغرض الممنوح له بالترخيص، ووضع معايير وضوابط قانونية لردع المخالفين، وتطبيق هذه المعايير بشفافية مطلقة على الجميع دون استثناء.
- إعداد خرائط جديدة باستخدام الأقمار الصناعية والصور الجوية على مستوى الوجهين القبلي والبحر لنهر النيل بطول ١٤٤٠ كم بتكلفة ١٥ مليون جنيه، وبمشاركة الهيئة العامة للمساحة، وهيئة الاستشعار عن بعد والجهات المعنية بوزارة الموارد المائية والري، ومقارنتها بالخرائط السابقة للنهر التي تم رسمها عام ١٩٨٢، بغية حصر جميع التعديات

التي وقعت على المجرى، وتحديد المستجدات التي يتعرض لها نتيجة التعديات، وإدراجها ضمن أعمال الحملة القومية لانقاد النهر.

- سن قانون عصري ومتكامل لتحقيق الحماية والكفاءة في استثمار المياه من مختلف المصادر في ضوء التحديات التي تحيق بهذا الملف من جهة، وجمع وتوحيد كافة الأحكام والقرارات واللوائح ذات الصلة بهذا الموضوع من جهة أخرى، وذلك لمواجهة ظاهرة تعدد وتشابك وتناقض القوانين والقرارات واللوائح ذات الصلة بنهر النيل ومصادر المياه المختلفة ومواجهة الخلل والقصور والإهدار في هذا الاستخدام.
- الحرص على مواصلة التقييم والمراقبة لموارد المياه كأساس للتنمية الشاملة للموارد المائية في حوض النيل.

(٢) تنمية الموارد المائية و تدبير الاحتياجات

وفي هذا الصدد فإن اللجنة توصي بما يلي:

- ترشيد استخدامات المياه ورفع كفاءة البنية القومية للري والصرف.
- تكثيف العمل بمشروعات تطهير ونزع الحشائش وتأهيل الجسور والترع، وصيانة أفمام الترع والحجوزات
- تنمية وتطوير مجرى نهر النيل.
- تطوير شبكات المصارف المغطاة.
- التوسع في تطبيق نظام الري الحقلي في الزراعة الحقلي في الزراعة.
- الحد من الزراعات الشرهة لاستخدام المياه.
- التوسع في نظم الري الحديث، واستنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل التي تستهلك كميات أقل من المياه.
- تعزيز إمكانات استخدام المياه الجوفية، والخزان النيلى وحمايتها من الاستنزاف العشوائى الغير مخطط.

- استغلال المياه الجوفية شبة المالحة في أغراض استصلاح الاراضي الجديدة والاستزراع السمكي.
- إحياء مشروع قناة جونجلي لتوفير ٧ مليار م^{٣} سنوياً، من المياه مع مراعاة وضع معدلات للاستخدام خاصة في الأراضي الصحراوية الحدودية، وعدم السحب الجائر وغير المتوازن منها، والأخذ في الاعتبار تكاليف رفع المياه، واستخدام الطاقة، وتكاليف إنشاء الآبار العميقة للحصول على عائد اقتصادي يتناسب مع هذه التكاليف.
- إجراء الدراسات الاستكشافية والجيولوجية التي تحدد حجم الخزانات الجوفية، ومكانتها، ودراسة السبل الكفيلة بتنميتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها وحسن استغلالها، والعمل على زيادة مخزونها باستخدام أساليب التغذية المختلفة ومنها التغذية الاصطناعية للطبقات الجوفية.
- دراسة وتقييم جدوى وتأثير تغذية المياه الجوفية بمياه الصرف الصحي المعالجة من خلال مشروعات حقلية رائدة كأحد وسائل هذه التغذية، وتقييمها بصورة مستمرة عن طريق شبكات رصد مثلى تصمم خصيصاً لمراقبة مستويات ونوعية المياه وتطويرها، لتحقيق أهداف الإدارة المناسبة لهذا المورد.
- تنمية المياه الجوفية العميقة للصحراء الغربية وشبة جزيرة سيناء.
- التوسع في إنشاء محطات تحليه المياه المالحة في الأغراض المدنية، وتوفير مصادر لتمويل هذه المشروعات.
- رفع كفاءة استخدام الموارد المائية المطرية، والحد من الفاقد غير المستغل منها، والتوسع في مشروعات تخزين مياه الأمطار والسيول، ومشروعات تحليه المياه في المناطق الساحلية.
- العمل بنظام الدورة الزراعية.

*** إعادة تشغيل مياه الصرف المعالج من خلال ما يلي:**

- التوسع في تدوير مياه الصرف الصحي المعالج للأغراض المختلفة، تخفيفاً للضغط على موارد المياه الطبيعية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحى (الثلاثية والخماسية) لإعادة تدوير دورة المياه.
- تحسين نوعية مياه الصرف الزراعي من خلال معالجة مياه المصارف الفرعية مباشرة أو المصارف الرئيسية قبل خلطها بمياه عذبة، مع تجنب خلطها بمياه الصرف الصحي أو الصناعية؛ لتجنب المخاطر البيئية الناجمة البيئية الناجمة عن إعادة استخدام مثل هذه النوعية دون معالجة.
- السيطرة على مياه الصرف الصناعي لتحقيق استخداماتها الآمنة، ووضع الضوابط المناسبة لمنع تصريفها في شبكات الصرف الأخرى، إلا بعد المعالجة اللازمة.
- مساهمة القطاع الخاص في تمويل وإدارة مشروعات الصرف الصحي، وتوصيل المياه المعالجة إلى أراضي المستثمرين الزراعيين بالظهير الصحراوي، مع استعاضة التكلفة مما يوفر مصدراً مستداماً للزراعة، ويسهم في حل مشكلة الصرف الصحي.
- **تهيئة البيئة المناسبة من خلال:**

- إصدار قانون الموارد المائية والري الجديد بهدف القضاء على التعديات على المجاري المائية بكافة أشكالها ومواجهة تلويث المجاري المائية بكافة صورها.
- تعديل اللائحة التنفيذية للقانون (٤٨) لسنة ١٩٨٢، والقانون (٤) لسنة ١٩٩٤ بهدف القضاء على مظاهر تلوث المجاري المائية وتحسين إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي والصناعي المعالجة.
- إنشاء شركة قابضة للموارد المائية على مستوى الجمهورية.

ترشيد وتحسين فعالية الاستخدامات الحالية لموارد المياه وذلك من خلال ما يلي:

- إعداد خطة إعلامية للتوعية بأبعاد مشكلة ندرة المياه وترسيخ ممارسات ترشيد استخدامه من خلال آليات تنفيذية سريعة لها.

- الاهتمام بمشروعات السدود والخزانات، وتقليل الفاقد من المياه عن طريق البخر من أسطح الخزانات ومجاري المياه، وكذلك التسريب من شبكات نقل المياه.
- تبني الأساليب الحديثة لإشراك الجمهور في تحمل المسئولية، إلى جانب الحكومة، في تحقيق أهداف سياسات الترشيد والمحافظة على المياه كمورد اقتصادي نادر.
- تسعير المياه بتكلفتها الحقيقية في أحوال استخداماتها الترفيهية أو في غير الأغراض المخصصة لها، مثل: غسل الشوارع والسيارات، وري الحدائق العامة وملاعب الجولف... الخ.
- الحد من الهدر وفقد مياه الشرب، الذي يبلغ نحو ٦٠% من كمية إنتاجها، بما يوازي نحو ٦ مليار متر سنوياً، وتحسين وصيانة شبكات مياه الشرب والصرف، لوقف هدر المياه، ومنع الخسائر المالية الناجمة عن هذا الهدر الكبير.

*** الحد من التلوث وتحسين نوعية المياه للحماية من الأمراض وانتشار الأوبئة من خلال ما يلي:**

- التطبيق الصارم للقوانين المتصلة بمنع تلوث المياه.
- إلزام المنشآت الصناعية والسياحية بمعالجة مخلفاتها معالجة حقيقية، طبقاً للمقاييس الصحية قبل إلقائها في المجاري المائية، وإقرار نظام واضح للحوافز في هذا الشأن يشمل إعفاء المنشآت الملتزمة من الجمارك، وخصم نفقات توفيق أوضاعها من حصيلة الضرائب المستحقة عليها.
- حظر إنشاء الورش والمنشآت الصناعية على جانب النهر، والاهتمام بزراعة أحزمة خضراء من الأشجار على جانبيه لتعمل كمصدرات للرياح المحملة بالملوثات.
- صيانة شبكات الصرف الصحي، وإمداد مناطق التجمعات السكانية والقري التي تفتقر إلى وجود مثل هذه الشبكات بشبكات مناسبة أو خزانات تحليل بالمواصفات المطلوبة، للإقلال من التلوث الأدمي.

- عدم السماح بحقن الملوثات الصناعية والآدمية في الخزان الجوفي، ومراقبة خزانات البترول الأرضية وضمان سلامتها من الشروخ، لمنع تسرب المواد البترولية إلى المياه الجوفية.
- إتباع التصميم المثالي للآبار، وبخاصة آبار مياه الشرب، والاختبار السليم لمواقعها لتكون بعيدة قدر الإمكان عن مصادر التلوث الطبيعي، وعزل الجزء العلوي منها بالتغليف الأسمنتى لحمايتها من أي تلوث مباشر يأتي من السطح.
- إجراء صيانة دورية على شبكات المياه، لتجنب تلوث مياه الشرب، والقضاء على تردي أوضاع هذه الشبكات.
- دعم الدراسات والبحوث في مجال تقويم المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بمعالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها للأغراض المختلفة.
- توجيه الإرشاد الزراعي للتركيز على أسس ومعدلات استخدام المخصبات الزراعية والمبيدات بهدف إقلال التسرب منها إلى الخزانات الجوفية.

وتشيد اللجنة بالجهد المبذول في إطلاق فعاليات مؤتمر "مصر تستطيع بأبناء النيل" بالأخص في مجال الزراعة والري والموارد المائية، والذي نتج عنة العديد من التوصيات والتي تتفق معها اللجنة ومن بينها:

- توظيف إعلام الدولة ومؤسساتها التعليمية والتثقيفية لنشر الوعي المائي، وإعداد خطة إعلامية للتعامل مع ملف مياه النيل ووضع الآليات التنفيذية لهذه الخطة.
- السعي لتوطين التكنولوجيا والصناعات اللازمة لتنفيذ الخطط الاستثمارية في قطاع المياه.
- تطوير تطبيقات الهاتف النقال لدعم الفلاح في زيادة كفاءة إدارة الموارد المائية وزيادة الإنتاجية الزراعية بدعم الجهات المسؤولة من الإرشاد الزراعي.
- التوجه إلى استخدام تقنيات الري منخفض التكلفة لتحسين الري الحقلي بالمناطق الزراعية القديمة.

- التوسع في تطوير استخدام موارد المياه غير التقليدية، مثل استقطاب مياه الندى، تحلية مياه البحر، حصاد مياه الأمطار، مياه الصرف المعالج وكذلك التدقيق في مواصفات جودة المياه.
- ربط أولويات استخدام المياه بالجدوى الاستثمارية والعائد الاقتصادي من وحدة المياه.
- استخدام الأقمار الصناعية التي أطلقتها مصر، والبرنامج المصري للفضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجالات كافة، مع إمكانية توفير معلومات أكثر دقة لمستثمري القطاع الخاص عن أماكن توافر المياه.
- إنشاء حاضنات ومشروعات أعمال لدعم التكنولوجيا وربطها والمياه.

ثالثاً: الأمن الغذائي

تثمن اللجنة اهتمام القيادة السياسية ممثلة في السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ بإدراجه تنمية القطاع الزراعي ضمن تكليفاته للوزارة، حيث تضمن محور التنمية الاقتصادية مضاعفة التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية؛ نظرا لارتباطهما الوثيق؛ في إطار رؤية متكاملة تستوعب كافة التحديات التي ترتبط بالرؤية الاستراتيجية لتحديث القطاع وتطوير أدائه؛ وبما يمكنه من الانطلاق الذاتي إلى آفاق رحبة من الإنتاج والتصدير تتناسب مع أهمية هذا القطاع كأحد أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي.

كما تؤيد اللجنة ما ورد فى الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة، فى عامها الأول؛ من أن القطاع الزراعى هو أساس البناء الاقتصادى، وأحد المصادر الرئيسية للدخل القومى؛ حيث يقع عليه عبء تحقيق الأمن الغذائى وتوفير المدخلات الأساسية للنشاط الصناعى، وتحفيز نمو قطاعات النقل والتخزين والتجارة، والإسهام فى توليد الناتج وتنمية الصادرات وزيادة مستويات التشغيل، وتدعيم التنمية الريفية، فضلًا عن تصديه لقضيتين من أهم القضايا التى تواجه مجتمعنا فى الوقت الراهن وهما الفقر والبطالة.

وترى اللجنة ضرورة تحقيق مستهدفات الخطة لقطاع الزراعة والرى؛ وخاصة زيادة الإنتاج الزراعى، بمعدل نمو حقيقى سنوى ٣,٦%، في المتوسط بنهاية الخطة في ٢٠٢٢، وزيادة الناتج الزراعى المناظر على نحو مطرد من ٣,٢% إلى ٤,١% خلال نفس الفترة.

وتتفق اللجنة مع ما جاء ببرنامج الحكومة باعتبار قطاع الزراعة مرتكز من مرتكزات الأمن الغذائي؛ وأحد مقومات الأمن القومى؛ ومن ثم تطرح اللجنة رؤيتها لقطاع الزراعة هذا العام من خلال توجهات الحكومة التي ظهرت جلية في برنامجها للفترة القادمة.

وتنوه اللجنة بأنه على الرغم من أن برنامج عمل الحكومة لم يفرد محورًا خاصًا بالتنمية الزراعية؛ إلا أنه استوفى كافة محاور تنميتها؛ فتعرض البرنامج لهذه المحاور في جميع الأهداف الاستراتيجية الخمسة التي ارتكز عليها؛ حيث جاء فى الهدف الاستراتيجي الأول في إطار حماية الأمن القومى المصرى وسياسة مصر الخارجية، بعنوان الأمن الغذائي، من خلال: توفير

متطلبات الأمن الغذائي، وزيادة القدرة التخزينية والوفر في استخدام محصول القمح، وتوفير مخزون آمن وزيادة كفاءة التوزيع من السلع الغذائية الرئيسية.

وتقدر اللجنة اهتمام الحكومة بضبط التجار والمستوردين الذين يقومون باستغلال الأزمات باحتكار بعض السلع لزيادة أسعارها، وتكثيف الرقابة على المخابز والمطاحن والمرور عليها لضمان التشغيل والإنتاج ضمن البرنامج الرئيسى الأول باسم الاستقرار الأمني فى الهدف الاستراتيجى الأول.

كما ورد في الهدف الاستراتيجي الثانى الخاص ببناء الإنسان المصرى؛ وفيه ركز على الطاقة الجديدة وتحلية المياه والزراعة في تنمية الأقاليم الحدودية.

وضمن الهدف الاستراتيجي الثالث في إطار التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى، تعميق التصنيع الزراعى وتنمية القدرات التصديرية للقطاع الزراعى.

كما ذكر برنامج عمل الحكومة ضمن الهدف الاستراتيجي الرابع في إطار النهوض بمستويات التشغيل، زيادة القدرة التشغيلية للقطاع الزراعى.

كما تضمن أخر هدف استراتيجى ورد فى برنامج الحكومة الخاص بتحسين مستوى معيشة المواطن المصري تنمية وتطوير القرى المصرية ودعم أنشطة الأسر المنتجة وبعدما استعرضت اللجنة بايجاز ماورد فى برنامج الحكومة بشأن محاور تنمية القطاع الزراعى؛ تود أن تتناول موضوع الأمن الغذائي؛ بما يتسق مع أهم ما ورد في البرنامج[٣٩] على النحو التالى:

(١) فيما يتعلق بالتنمية الأفقية

ترتكز سياسة الحكومة في تحقيق الأمن الغذائى على استصلاح مزيد من الأراضي بجانب الحفاظ على المزروع منها؛ لذا تستحوذ على الجانب الأكبر في المشروعات القومية العملاقة؛ من خلال مشروع استصلاح (٤,٥) مليون فدان كما سيرد تفصيلًا في جزء المشروعات القومية العملاقة.

---

[٣٩] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تتطلق، ص ٣٤.

وتشيد اللجنة باستهداف الخطة متوسطة المدى إضافة نحو ٥٠٠ ألف فدان فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩؛ ليصل إجمالي المساحة المنزرعة (١٠,٦٦) مليون فدان لذات العام، ثم إضافة نحو مليون فدان فى الأعوام الثلاثة التالية.

أما فيما يتعلق بالحفاظ على الأراضي المنزرعة بالفعل؛ فتثنى اللجنة على قيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة باتخاذ حزمة من الإجراءات التنفيذية العاجلة لأول مرة، لتقنين أراضي وضع اليد على الأراضي الصحراوية المستصلحة، قبل وبعد عام ٢٠٠٦، ووفق للقوانين المنظمة لذلك: القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية، القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون المناقصات والمزايدات، والقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن بعض قواعد وإجراءات التصرف في أملاك الدولة الخاصة؛ للمنتفعين الجادين في أعمال الاستصلاح والاستزراع، سواء للأفراد أو الشركات، شريطة عدم وجود أى نزاع على الأرض مع أى من الجهات أو الأفراد، واقرار من مقدم الطلب بعدم تجاوز الحد الأقصى للملكية المقدر بمائة فدان للأراضى الصحراوية؛ والتى بموجبها سيحصل كل من قام بأعمال استصلاح وزراعة تلك الأراضى على عقد تملك لها مباشرة.

وتود اللجنة أن تشيد بجهود لجنة استرداد أراضى الدولة ومستحقاتها؛ حيث انتهت من الدليل الاسترشادى لتقنين أراضى الدولة من خلال لجان المحافظات، والذى يتضمن الخطوات اللازمة لطلبات التقنين والإجراءات التى تقوم بها لجان المحافظات والرسوم المستحقة عن المعاينات.

وقد بدأ العمل فى تقنين الأراضى بالمحافظات بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ والتى تضمنت تفويض المحافظين فى تقنين أراضى وضع اليد.

وتنوه اللجنة بالتنسيق بين كل من لجنة استرداد أراضى وهيئة الرقابة الإدارية لتلافى أية سلبيات تظهر خلال إجراءات التقنين، ولمواجهة أية محاولات للتلاعب أو المماطلة فى التقنين.

وعلى الجانب الآخر تطالب اللجنة بمواجهة التعديات على الأراضي الزراعية؛ حيث أوردت الخطة متوسطة المدى أنه منذ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن عدم المساس

بالأراضى الزراعية، وحتى شهر أكتوبر ٢٠١٧؛ بلغت الاعتداءات على الأراضي نحو ١٨٢ ألف فدان، تم إزالة نحو ٨٢ ألف منها.

وقد أورد برنامج الحكومة [٤٠] أنه من المستهدف إزالة التعديات على ١,٨١ مليون فدان من الاراضى الزراعية.

وتطالب اللجنة بوجود شرطة متخصصة لإزالة التعديات وحماية الأراضي الزراعية في خطوة استباقية للقضاء على تلك المشكلة، أسوة بشرطة حماية الأثار والمسطحات المائية والسياحة.

(٢) التنمية الرأسية

تنبه اللجنة إلى ضرورة الاهتمام بالتنمية الرأسية بمحاورها المتعددة نظرًا للتحديات الجسام التي تواجهها التنمية الأفقية؛ وذلك من خلال تقديم الدعم الكافى للفلاح سواء أكان دعمًا مباشر أو غير مباشر، تمكنه من تحقيق تنمية القطاع الزراعى، علاوة على زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة وخاصة الاستراتيجية منها؛ كما ورد فى برنامج الحكومة [٤١] بزيادة المساحة المحصولية الزراعية من المحاصيل الزراعية بنسبة ٨% بنهاية البرنامج؛ وتقترح اللجنة إعادة تفعيل العمل بنظام الدورة الزراعية.

ونظرًا لاستفاضة بيان الحكومة[٤٢] في استعراض تخفيض الكميات المستوردة من القمح؛ من خلال زيادة القدرة التخزينية من محصول القمح، بالإضافة لزيادة الوفر من استهلاكه، وأخيرًا توفير مخزون آمن من السلع الغذائية الرئيسية، وزيادة كفاءة توزيعها، وزيادة السعات التخزينية للسلع الاستراتيجية (القمح)[٤٣]، وإحكام الرقابة على قطاع المطاحن والمخابز؛ لضمان توافر الدقيق والخبز ومطابقته للمواصفات؛ وفى هذا السياق تطالب اللجنة بإنشاء أسواق تابعة للحكومة

---

[٤٠] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ١٠٩.

[٤١] المرجع السابق، ص ٨.

[٤٢] المرجع السابق، ص ٥٧.

[٤٣] المرجع السابق، ص١٧٠.

في كافة المحافظات لطرح السلع الضرورية بها؛ حماية للطبقات الأكثر احتياجًا وتجنبًا للمغالاة في أسعار السلع الأساسية.

لذلك تطرح اللجنة رؤيتها لتنفيذ هذه المستهدفات من خلال الارتقاء بالمحاور المتعددة لتحقيق ذلك، على النحو الآتى:

فيما يتعلق بمراكز البحوث الزراعية؛

ترى اللجنة أن الدور المنوط بالجهات البحثية الزراعية يتعاظم في ظل محدودية الموارد المائية؛ لذا يجب على تلك الجهات التوسع فى عمليات إنتاج تقاوى تتسم بأقصى كفاءة انتاجية، بصفة عامة وبقلة احتياجاتها المائية بصفة خاصة، والاستفادة القصوى من المدخلات الزراعية كالتسميد والري واستنباط الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية؛ وخاصة عند استصلاح المناطق الصحراوية، التي تتسم بثبات كمية المياه المتاحة.

لذا يجب العمل على تطوير المحطات البحثية الزراعية، ومراجعة الخريطة الزراعية بها، لتفعيل دورها لتتناسب مع الهدف الذي أنشأت من أجله؛ وذلك من خلال توفيرمصادر التمويل للبحث العلمي لتشجيع الباحثين لأداء رسالتهم في تأمين الغذاء والنهوض بالقطاع الزراعى؛ كما وردفى برنامج الحكومة[٤٤]، بشأن استهداف انشاء صندوقى الوقف الخيرى للتعليم والبحث العلمى؛ بغية تبنى المشروعات البحثية الهامة عدة مجالات منها مجال البحث العلمى.

كما يستهدف برنامج الحكومة[٤٥] زيادة عدد مشروعات البحث العلمى المنفذة فى المناطق الحدودية من مشروعين حاليًا إلى ١٢ مشروعًا فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، فى عدة مجالات منها الزراعة والغذاء والاستزراع السمكى فى تنمية أقاليم مصر الحدودية والوادى الجديد وحلايب وشلاتين بتكلفة إجمالية ٢٣,٥ مليون جنية.

وتأمل اللجنة مشاركة القطاع الخاص في مجالات البحث العلمي بتبني الأبحاث العلمية التي تخدم هذا القطاع للاستفادة الكاملة من الطاقات العلمية البحثية.

---

[٤٤] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ٨٣.

[٤٥] المرجع السابق، ص ٨٣.

وتطالب اللجنة بتطوير التعليم الفني الزراعى، ومراجعة المناهج الخاصة به، فضلًا عن دعم هذا القطاع بالإمكانيات التدريبية، وإتاحة مراكز البحوث الزراعية والمحطات بالمحافظات لتدريب الطلاب.

- **فيما يتعلق بتسعير الحاصلات الزراعية**

تتفق اللجنة مع ما ورد فى برنامج الحكومة[٤٦] على أهمية تسعير المحاصيل الزراعية الأساسية والاستراتيجية قبل بدء موسم الزراعة، بما يضمن تحقيق هامش ربح للفلاح، لتشجيع المزارعين على زراعة هذه المحاصيل الاستراتيجية، والتصدى لظاهرة السوق السوداء، وخاصة محصول القمح.

- **وفيما يتعلق بتسويق الحاصلات الزراعية**

تثنى اللجنة على جهود الحكومة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، بتطبيقها منظومة جديدة لتسويق المنتجات الزراعية مباشرة من الحقل إلى المستهلك للحد من سلسلة الوسطاء، من خلال منافذ تسويق الخضراوات التابعة لمديريات الزراعية، والإدارات التابعة للإدارة المركزية للبساتين والحاصلات الزراعية من كل قرية بمحافظات الجمهورية.

وتحقق تلك المنظومة الاستفادة الكاملة لجميع الأطراف، فهى تضمن هامش ربح مناسب للمزارعين من خلال تسويق منتجاتهم للسوق المحلى، كما تضمن وصول الحاصلات الزراعية مباشرة للمستهلك بسعرها الحقيقى وبالجودة المناسبة من أجل رفع المعاناة عن المواطنين.

وتشيد اللجنة بما ورد فى الخطة متوسطة المدى بشأن التوسع فى نظام الزراعة التعاقدية؛ وهو عبارة عن منظومة تسويقية جديدة، تشمل التعاقد مع المزارع على المحصول قبل زراعته، مع تحديد وجهة الشراء والسعر والكمية المقرر بيعها؛ بغية حماية المزارعين والجهات المشترية للمحصول من تقلبات السوق؛ وذلك وفق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ الخاص بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية الذى يلتزم بمقتضاه المنتج بتوريد الكميات والأصناف المطلوبة بالجودة والسعر المحدد بالعقد.

---

[٤٦] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ١٥٠.

وقد خص برنامج الحكومة[٤٧] محاصيل القمح والقصب وبنجر السكر والموالح والبطاطس والطماطم عند تعرضه لما يستهدفه عند تطبيق تلك المنظومة.

وتتفق اللجنة مع ما ورد في برنامج الحكومة بشأن تحفيز التسويق التعاونى[٤٨]؛ من خلال تفعيل دور الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، في تسويق المحاصيل الزراعية؛ لما لذلك من أثر ايجابى على نجاح المنظومة التسويقية الجديدة.

فيما يتعلق بالفاقد الزراعى

تنبه اللجنة إلى خطورة الازدياد المضطرد فى الفاقد من المحاصيل الزراعية على امتداد سنوات، مما يؤثر بالسلب على تحقيق الأمن الغذائي، وقد أورد برنامج الحكومة [٤٩] أنه من المستهدف خفض الفاقد أثناء عملية الحصاد وتداول الحبوب، وحتى الاستهلاك، والتي تتراوح نسبته مابين ٢٠% و٢٥% من جملة الإنتاج، وذلك بتعميم طرق الزراعة الحديثة؛ مما يقلل كمية المياه المستخدمة بنسبة ٢٠%، وكمية التقاوى بنسبة ٢٥%، وكذلك خفض الفاقد أثناء التخزين بالتوسع في إقامة الصوامع المعدنية والخرسانية.

فيما يتعلق بالأسمدة الزراعية

تنوه اللجنة بجهود الحكومة في توفير الأسمدة الزراعية؛ مما جنب تعرض السوق لأزمات كما حدث في المواسم السابقة؛ رغم زيادة أسعارها إلا أن الآلية التي اتبعت لتحديد الأسعار الجديدة قد جنب حدوث الأثار السلبية لتلك الزيادة؛ حيث تم تحديدها من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء باعتبارها الجهة المسئولة، بحضور قيادات وزارة الزراعة والشركات المنتجة وممثلي وزارات البترول والصناعة والاستثمار، والجمعيات الزراعية والتعاونية.

كما تشيد اللجنة كذلك بتوفير الأسمدة بمخازن الجمعيات الزراعية بمحافظات الجمهورية منذ بداية الموسم الزراعى، من قبل الشركات المنتجة لتغطية احتياجات السوق المحلى. وخاصة محاصيل الذرة، والقطن، وقصب السكر، وصرفها للمزارعين بالأسعار المدعمة الثابتة، بناء على

---

[٤٧] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ٥٥.

[٤٨] المرجع السابق، ص ٥٦

[٤٩] المرجع السابق، ص ٥٦.

لجان معاينة على الطبيعة لمن يزرع الأرض بالفعل وليس لمجرد امتلاك حيازة؛ بغية وصول الدعم لمستحقيه؛ من خلال اللجنة التنسيقية للأسمدة التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي التى تجتمع دوريا مع الشركات المنتجة للأسمدة، لمراجعة حصصها الشهرية الموردة لوزارة الزراعة والمتفق عليها، وتوجد لجان مشكلة لمتابعة شحن الأسمدة من بداية خروج المقررات من المصانع وحتى وصولها إلى الجمعيات، وتنفيذ قواعد توزيع الأسمدة، من قبل لجان فنية ورقابية مشكلة لمتابعة عمليات التوزيع لمنع تسرب الأسمدة المدعمة.

كما تنوه اللجنة بدور وزارة الداخلية في إحكام الرقابة على نقل وتداول الأسمدة بين المحافظات، إلا بتصريح من وزارة الزراعة، التى بدورها تنسق مع المحافظين والأجهزة الأمنية ومباحث التموين وشرطة المسطحات وشرطة المرور لمنع تسريب الأسمدة المدعمة لتجارة السوق السوداء لتوفير الأسمدة للفلاحين بأسعارها الثابتة.

وتوصى اللجنة بتحقيق الاكتفاء الذاتى من احتياجات القطاع الزراعى من الأسمدة؛ سواء بإنشاء مصانع جديدة، أو تطوير المصانع القائمة.

- **فيما يتعلق بالمبيدات الزراعية**

تشيد اللجنة بانتقال مصر من مرحلة الأمن الغذائى إلى مرحلة سلامة الغذاء بصدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وتتولى الهيئة المسئولية عن تداول الغذاء بداية من الحصاد حتى يتناوله المواطن، وهى هيئة رقابية تتبع رئاسة الجمهورية.

كما تشيد اللجنة بالبرنامج القومى لرصد متبقيات المبيدات؛ من خلال منظومة التتبع للمتبقيات فى سلسلة المنتجات الزراعية، وتتفق اللجنة مع ما ورد في برنامج الحكومة[٥٠] بشأن تحديد الحدود القصوى للمتبقيات من المبيدات والمستحضرات في الأغذية المتداولة؛ خاصة بعد الاستخدام الموسع وغير الواعى لمبيدات الآفات الحشرية؛ مما يمثل خطر داهم على صحة الإنسان وتهديد لسمعة الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الخارجية ويحول دون نفاذها إلى مختلف الأسواق العالمية؛ لذا ترى اللجنة ضرورة توعية المزارعين والموردين والمصدرين

---

(٥٠) برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تتطلق، ص ٥٦.

بالممارسات الزراعية الجيدة والطرق الآمنة والسليمة لاستخدام المبيدات والتى تضمن انتاج محصول مطابق للحدود المسموح بها من متبقيات المبيدات وآمن سواء للأسواق المحلية أو العالمية.

وتقترح اللجنة تنفيذ برامج تدريبية لمهندسي مكافحة الآفات والمرشدين الزراعيين والعمال الفنيين فى المزارع؛ لرفع قدراتهم الفنية فى التعامل مع المبيدات لتحقيق المكافحة المثلى للآفات لضمان منتج زراعى نظيف وآمن.

وتطالب اللجنة بوضع استراتيجية يمكن من خلالها إحكام الرقابة على تداول المبيدات الزراعية، والتطبيق الآمن لاستخدام تلك المبيدات، وإعداد التقارير اللازمة لدراسة كيفية الاستفادة من هذه الاستراتيجية فى وضع القرارات اللازمة للتصدى لهذه المخالفات وتغليظ العقوبات في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالصادرات الزراعية

تشيد اللجنة باهتمام برنامج الحكومة[٥١] بتنمية الصادرات الزراعية؛ حيث أنه من المستهدف تناميها بمعدلات متسارعة؛ من خلال الارتقاء بجودة المنتج الزراعى، والتوسع في الزراعات العضوية، وفى إقامة الصوب الزراعية، فضلًا عن التواجد الدائم في المحافل والفاعليات الإقليمية والدولية للترويج والتسويق الفعال للمنتجات الزراعية المصرية.

وتأمل اللجنة أن يتم زيادة قدرة المنتجات الزراعية المصرية على النفاذ للأسواق الخارجية؛ بغية تحسين دخول المزارعين؛ كما ورد في برنامج الحكومة[٥٢] من استهداف زيادة قيمة الحاصلات الزراعية الموجهة للتصدير بشكل تدريجى، لتصل إلى (١٠٢,٢) مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمقارنة بحوالي (٤٣,٤) مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وبنسبة زيادة ١٣٥%.

---

[٥١] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تنطلق، ص و١٣١ و١١.

[٥٢] المرجع السابق، ص١٢٩.

وتؤيد اللجنة ما ستتخذه الحكومة من خطوات لتحقيق ذلك؛ منها زيادة المساحات المنزرعة من عدد من المحاصيل منها؛ الزيتون والجوافة ونخيل البلح والفاصوليا، فضلًا عن إدخال محاصيل جديدة ذات ميزة تصنيعية تصديرية مثل محصولى الكينوا والكاسافا؛ ضمن المشروع القومى لاستصلاح ١,٥ مليون فدان كما ورد في برنامجها[٥٣].

فضلًا عن ما ورد في ملحق برنامج الحكومة[٥٤] ضمن مؤشرات أداء تنمية الصادرات الزراعية، حيث بلغت نسبة صادرات المنتجات الزراعية لإجمالى الصادرات في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٣%، ومن المستهدف وصولها لنسبة ٢٦% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما بلغت نسبة الصادرات من جملة المنتج من الحاصلات البستانية ١٦% في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن المستهدف زيادتها إلى٣٠% في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، أما بالنسبة لمساحات الزراعة العضوية، بلغت ٢٥٠ ألف فدان في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن المستهدف وصولها إلى ٣٥٠ ألف فدان في نهاية البرنامج.

(٣) تنمية الإنتاج الحيواني

تؤكد اللجنة على أن الاهتمام بالإنتاج الزراعى، يصاحبه اهتمام وتنمية حقيقية بالثروة الحيوانية، نظرا للتناسب الطردى بينهما، وتشير اللجنة أن تعيين نائب للوزير لشئون الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك؛ يدلل على اهتمام القيادة السياسية بأهمية النهوض بهذا القطاع.

كما تشير اللجنة أن الاهتمام بالثروة الحيوانية ليمثل أحد أولويات التطوير وإصلاح منظومة الغذاء فى مصر؛ حيث أن إصلاح منظومة الثروة الحيوانية، يقضى على ارتفاع أسعار منتجاتها ويساهم فى التخفيف عن كاهل المواطنين فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى التى لا غنى عنها للنهوض بالوطن.

وتشيد اللجنة بمبادرة مشروع "المليون رأس ماشية" التى أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، وإعلان البنك الزراعي المصري تبنى مبادرة لتمويل المشروع؛ في إطار توجيهات البنك

---

[٥٣] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تنطلق، ص١٣٠.

[٥٤] المرجع السابق، ص٢٣٤

المركزي المصري بالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والبنك الزراعي المصرى لتنمية الثروة الحيوانية؛ من خلال منح قروض ميسرة للمربين بغرض التسمين والتربية وماشية اللبن وتفعيل الأنشطة المرتبطة بها.

كما تشير اللجنة أن المبادرة تتوافق مع مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة للمنشآت التي لا يقل حجم الأعمال السنوية لها سواء مبيعات وإيرادات عن مليون جنيه إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه والمنشآت الحديثة التي لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ٣ ملايين جنيه بسعر فائدة ٥٪.

وتشيد اللجنة بالخطوات الملموسة التي اتخذتها وزارة الزراعة في المشروع القومي لإحياء مشروع البتلو، والتي كان من أهمها إعلان البنك المركزي المصرى عن توفير قروض ميسرة للمربين بفائدة بسيطة ومتناقصة ٥%، فضلًا عن توفير مستلزمات انتاجها من أعلاف واللقاحات والأمصال اللازمة لها لتشجيع المربين المستفيدين وإدخال قطعان البتلو الصغيرة في مشاريع التسمين بدلا من ذبحها؛ الذى يؤدى إلى إهدار جزء هام من الثروة الحيوانية.

وتنوه اللجنة بما ورد فى برنامج الحكومة[٥٥]، بشأن رفع كفاءة وتطوير المجازر بالمحافظات لنحو (٤٧٩) مجزرًا، وإغلاق جميع المجازر ونقاط الذبيح غير الصالحة والمتهالكة والقريبة من الكتل السكنية، وإنشاء مجازر آلية مطورة ببعض المحافظات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال المجازر.

وتشيد اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة [٥٦] من مستهدفات كمية لتحقيق نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء لتصل ٨٢% في نهاية الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

---

[٥٥] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تنطلق، ص ١٨١.

[٥٦] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تنطلق، ص ٢٠٢.

كما ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة [٥٧] من مستهدفات كمية لتحقيق نسبة الإكتفاء الذاتي من الألبان لتصل ٩٩% في نهاية الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠٢١/٢٠٢٢.

وتبدى اللجنة قلقها البالغ بشأن ما تردد عن تعرض الثروة الحيوانية لموجة من الأمراض أبرزها الجدرى، وتطالب بضرورة تشكيل لجنة من هيئة الطب البيطرى ومن مركز البحوث الزراعية، وأخرى من لجان متخصصة لكشف حقيقة ذلك وهو ما يهدد الثروة الحيوانية فى مصر.

(٤) تنمية الثروة الداجنة

تطالب اللجنة بضرورة وضع خطة قومية لحماية صناعة تربية الدواجن والنهوض بها لمساهمتها فى حماية الأمن الغذائي المصرى، ويحافظ على استقرار الأسواق الغذائية ويحمى صغار المستثمرين من الأضرار الواقعة عليهم.

وتشيد اللجنة بتفعيل بورصة الدواجن لتعود لمهمتها الرئيسية فى تحديد الأسعار بطريقة إلكترونية للقضاء على الحلقات الوسيطة فى التجارة والتى تتسبب فى التلاعب فى الأسعار على حساب صغار المربين؛ لضبط منظومة إنتاج الدواجن بشكل كامل.

وتشيد اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة [٥٨] من مستهدفات كمية لتحقيق نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن لتصل ٩٨% في نهاية الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠٢١/٢٠٢٢.

(٥) تنمية الثروة السمكية

تأمل اللجنة أن يكون اهتمام السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بملف تنمية الثروة السمكية له مردود ايجابي يسهم في انهاء ما عانى منه هذا القطاع من إهمال في الفترات السابقة وانجاز الكثير من المشروعات الخاصة بتطوير البحيرات خلال فترة قصيرة؛ حيث تمتلك مصر أكثر من ١٠ بحيرات عملاقة، فى حال استغلالها يمكن الوصول بالإنتاج السمكى إلى الاكتفاء

([٥٧]) برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تتطلق، ص ٢٠٢.

([٥٨]) المرجع السابق، ص ٢٠٢.

الذاتي منه، كما يوفر العديد من فرص العمل، ويرفع مستوى معيشة سكان المناطق المحيطة بالبحيرات، فضلًا عن زيادة الدخل القومي.

وتشيد اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة [٥٩] لتحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من الأسماك لتصل إلى نحو ٩٧% في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وتوصى اللجنة في هذا المجال بضرورة وضع القواعد المنظمة لمنع الصيد الجائر في المياه المصرية، والتوسع في إنشاء المزارع السمكية.

(٦) التنمية الريفية

تحيي اللجنة اتجاه الدولة بالاهتمام بتطوير القرية المصرية كمحور أساسى للتنمية الزراعية؛ وقد اتضح ذلك جليًا في تضمين الدستور فى فصل المقومات الاقتصادية الأساسية للمجتمع المصرى في المادتين (٢٩ و٣٠) على التزام الدولة بتنمية الريف، ورفع مستوى معيشة سكانه، وحمايتهم من المخاطر البيئية، ودعم الصيادين وحمايتهم، وعلى تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى والسمكى، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح.

كما ترحب بما تضمنه الهدف الاستراتيجى الخامس الخاص بتحسين مستوى معيشة المواطن المصري في برنامج الحكومة، فيما يخص تنمية وتطوير القرى المصرية، حيث تستهدف الحكومة تنمية وتطوير جميع القرى المصرية البالغ عددها (٤٧٤١) قرية وتوابعها البالغة (٣٠٨٨٨) عزبة وكفر ونجع، ويتم التنفيذ على ست مراحل تهدف المرحلة الأولى (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٧/٢٠١٨) تطوير (٧٨) قرية، نفذ منها (٢١٩) مشروع حتى الآن بتكلفة (١,١) مليار جنيه[٦٠].

كما تشيد اللجنة بتدشين "مبادرة القرية المنتجة"، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بالتنسيق بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ووزارة التنمية المحلية، لتوفير

---

(٥٩) برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ٢٠٢.

(٦٠) المرجع السابق، ص١٨١.

٢٠٠ ألف فرصة عمل للشباب والمرأة في عامها الأول بدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وهى المبادرة التي تعتمد على الاستفادة من الميزة النسبية لكل محافظة، وما تشتهر به من منتجات زراعية وحيوانية وداجنة ودعم الصناعات القائمة عليها، بما يخلق تنافسية بين المحافظات، ويسهم في تحويل القرية المصرية من مستهلكة إلى قرية منتجة.

وتشيد اللجنة بما ورد فى برنامج الحكومة[٦١] بشأن تنمية دخل الأسر فى المجتمعات الريفية، من خلال الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية المتوفرة بها، وما ورد فى البرنامج[٦٢] أيضًا من استهداف زيادة القدرة التشغيلية للقطاع الزراعى؛ ومنها تنويع مجالات النشاط الاقتصادى والريفى المولدة للدخول والمتكاملة والمرتبطة بالزراعة، فضلًا عن التوسع فى المشروعات المدرة للدخل للمرأة الريفية؛ وتأمل اللجنة تحقيق الحكومة للمستهدف فى هذا الشأن.

وفى إطار ما سبق ترى اللجنة ضرورة وضع الخطط والاستراتيجيات لتحقيق ذلك مع تقديم مزيد من الدعم لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية الذى أنشئ في إطار اهتمام الدولة بإعادة بناء القرية؛ حيث أن القرية برغم ما تتعرض له من نقص في معظم الخدمات الأساسية، إلا أنها مازالت المنتج الرئيسي للغذاء.

كما ترى اللجنة ضرورة الموازنة بين المشروعات التنموية بالمدن والريف في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام القادمة لتحقيق نهضة كاملة بالريف.

وعلى الجانب الآخر ترى اللجنة أهمية زيادة الاتفاقيات والمنح والقروض المقدمة في مجال التنمية الريفية ومتابعة تنفيذها وتقييمها، لما لها من أثر ايجابى في تحقيق الهدف المنشود.

وفى إطار حديث اللجنة عن التنمية الريفية، تحيي اللجنة تطرق برنامج عمل الحكومة [٦٣] ضمن الهدف الاستراتيجي الرابع الخاص بالنهوض بمستويات التشغيل؛ من خلال تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى القطاع الزراعى؛ من خلال زيادة القدرة التشغيلية

---

(٦١) برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ١٨١

(٦٢). المرجع السابق، ص ١٤٥.

[٦٣] المرجع السابق، ص١٥٠.

للقطاع الزراعى ورفع متوسط دخل العامل الزراعى تدريجيًا من ٥٠ جنيه / يوم في عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧؛ ليصل إلى ٨٠ جنيه/ يوم عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. كما تضمن البرنامج الرئيسي السادس لنفس الهدف الاستراتيجي الخامس، فى الجزء الخاص بدعم انشطة الاسر المنتجة، استهداف توفير حوالي ٨٠ ألف فرصة عمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية[٦٤].

(٧) قطاع الرى

تنبه اللجنة إلى خطورة ما تواجهه مصر من تحديات في توفير احتياجاتنا من الموارد المائية؛ بصفة عامة ولقطاع الرى بصفة خاصة، مما حدا بالقيادة السياسية بوضع تلك القضية على رأس أولويات المشروعات القومية كما ورد تفصيلًا في الجزء الخاص بالأمن المائى.

وتحيى اللجنة تضمين الأمن المائى فى برنامج الحكومة داخل إطار حماية الأمن القومى المصرى وسياسة مصر الخارجية؛ وتتفق اللجنة مع ما جاء ببرنامج الحكومة [٦٥] لتنمية الموارد المائية، من خلال:

- زيادة الكفاءة للاستخدام من ٨٠% إلى ٨٥% من خلال زيادة نسبة إعادة استخدام المياه المتجددة من ٣٣% إلى ٤٢%، وخفض الفاقد في شبكات المياه من ٣٠% إلى ٢٥%.
- حفر ١٤٢ بئرًا جوفيًا جديدًا، وإحلال وتجديد ١٠٦ بئرًا جوفيًا.
- انشاء ٧١ محطة رفع و٥٠ مغذيًا لإعادة استخدام حوالى ٤ مليار متر مكعب سنويًا من مياه الصرف الزراعى.

ووضع الخطة العاجلة للترشيد وتدبير الاحتياجات[٦٦]، موضع التنفيذ من خلال تبنى مجموعة من الآليات التي من شأنها توفير حوالى ١٠ مليار متر مكعب في السنة؛ فضلًا عن تنفيذ معالجة ثلاثية وثنائية مطورة لعدد ٦٠ محطة معالجة بالصعيد تصب على المجارى المائية المتصلة بنهر النيل؛ وقد أوجز البرنامج فى دور الوزارات المعنية بتحقيق المستهدف من تلك

---

[٦٤] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تتطلق، ص ١٩٤.

[٦٥] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تتطلق، ٤٩.

[٦٦] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تتطلق، ٥٠.

الخطة؛ وإجراءات تنفيذها من قبل وزارات الموارد المائية والرى، والزراعة واستصلاح الأراضى، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية؛ هذا بالإضافة إلى ماسبق من توصياتها عن الأمن المائى.

وترى اللجنة ضرورة استغلال المياه الجوفية شبه المالحة في أغراض استصلاح الأراضى الجديدة والاستزراع السمكى.

وتشيد اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة [٦٧] من مؤشرات قياس أداء المخرجات والنتائج الاستراتيجية لبرنامج ترشيد ورفع كفاءة استخدام مياه الرى؛ مما يمكن من المتابعة والتقييم.

وقد رصدت اللجنة ما اتخذته وزارة الموارد المائية والرى، من إجراءات لضمان وصول المياه إلى كافة القطاعات المستخدمة له، منها: زيادة المنصرف من مياه النيل من خلف السد العالى وفقا للاحتياجات الفعلية، لتوفير الاحتياجات المائية، مع تكليف المهندسين بالإدارات والتفاتيش والهندسات بالمرور الدائم والتأكد من حالة شبكات الرى على الطبيعة، خاصة عند نهايات الترع والتأكد من وصول الترع الرئيسية والرياحات وبعض الفروع إلى أقصى درجات مناسيب المياه التى تتحملها الجسور مع ابلاغ الوزارة عن حالة جسور الترع أولا بأول واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها.

فضلًا عن ذلك، تتفق اللجنة مع ما ورد في برنامج الحكومة بشأن ضرورة رفع كفاءة الاستخدام المائى، خاصة في ضوء اعتماد قطاع الزراعة على نظم رى تقليدية مضت عليها مئات السنين، وعدم استبدالها بنظم الرى الحديثة التى توفر كثيراً من الماء المهدر، وعدم وجود تكنولوجيا تمكن من الاستفادة من المياه الناتجة عن الصرف الزراعى.

ومن ناحية أخرى ترى اللجنة ضرورة مراقبة المساحات المنزرعة من محصول الأرز؛ لضمان الالتزام بالمساحات المقررة.

وتأمل اللجنة الإنتهاء من مشروع قانون الموارد المائية والرى، ويضم المشروع كل القوانين المعنية بالموارد المائية والرى فى مشروع قانون واحد، لتلافى سلبيات القوانين القائمة، مع

---

[٦٧] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تتطلق، ص ٢٠٢.

تغليظ عقوبات التعدى على النيل أو الموارد المائية، لتصل العقوبة إلى الحبس، وإعطاء صلاحيات للحكومة بإزالة التعديات على مجرى النيل.

(٨) التصنيع الزراعى

تشيد اللجنة بتبنى الحكومة برنامج قومي لتطوير وتحديث التصنيع الزراعي، خاصة في أماكن الزراعة بمناطق الاستصلاح الجديدة؛ بغية زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والارتقاء بعناصر الجودة، وتهيئة المنتجات المصنعة للتصدير، وإقامة قرى إنتاجية متخصصة في صناعة المنتجات الزراعية؛ خاصة الزيتون والتمور والألبان، وتحيي اللجنة إسهام الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج الحيواني ممثلًا في بنكى الأهلي المصري، والزراعي المصرى.

كما تنوه اللجنة بمبادرة الحكومة الخاصة بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفئتى الشباب والمرأة في مجال التصنيع الزراعي.

كما تشيد اللجنة بارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات المصرية، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٨، مقارنة بمثيلتها من العام السابق، حيث بلغت فى الفترة من يناير – إبريل ٢٠١٨ ما تجاوزت قيمته ٩,٧ مليار دولار، مقابل ٨,٦ مليار دولار خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠١٧، طبقًا لأحدث نشرات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عددها نحو ٣٠ سلعة؛ منها ١٩ منتج زراعى.

وفى هذا السياق، تعول اللجنة على توجه الحكومة الذى اتضح في برنامجها[٦٨] بشأن تعميق التصنيع الزراعى، وذلك بتنفيذ مشروعات زراعية صناعية متكاملة بناءً على الميزة النسبية لكل منطقة، واعداد خريطة استثمارية تحدد فيها العناصر والمكونات والميزة النسبية لكل منها.

وتأمل اللجنة أن تحقق الحكومة المستهدف بإقامة مجتمعات زراعية – صناعية – خدمية مُتكاملة جديدة، على مساحة (٤١٠) ألف فدان في مناطق امتداد الداخلة وجنوب شرق المنخفض وغرب المنيا والفرافرة وتوشكى والمغرة وغرب كوم أمبو والمراشدة، على أن تتمثل أهم

---

(٦٨) برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ١١٥.

الأنشطة الصناعية- الزراعية المستهدفة في محطات الفرز والتعبئة، ومصانع حفظ المنتجات، واستخلاص الزيوت وتصنيع الأعلاف من المخلفات وتصنيع الزيوت والنشا والذرة الصفراء والعصائر والعجائن وتصنيع العبوات وتصنيع المخلفات الزراعية.

(٩) الاستثمار الزراعى

ترى اللجنة أن الاستثمار في القطاع الزراعى لم يصل إلى المأمول منه وذلك نتيجة لاتسامه بسمات خاصة نتيجة زيادة المخاطر وبطء دورة رأس المال، فضلًا عن عدم وجود سياسات استثمارية جاذبة للعمل بهذا القطاع، حيث يعد الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية واحدا من أكثر الطرق الفعالة في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين سبل المعيشة الريفية والحد من الفقر.

وترحب اللجنة بالخطوات المتخذة والمطروحة لتحقيق الأمن الغذائي، وتوصى بأن يتم ذلك من خلال منظومة استراتيجية واضحة طبقًا للاحتياجات والأولويات، مع التوسع ببرامج الحماية الاجتماعية؛ من خلال قاعدة بيانات سليمة وفقًا للرقم القومى للمواطن، فضلًا عن إنشاء مجلس أعلى للسياسة الزراعية يضم وزراء التموين والتجارة الداخلية، والزراعة واستصلاح الأراضى، والموارد المائية والرى؛ برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وترى اللجنة ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الزراعة؛ في ضوء المواد المنظمة له في الدستور؛ وبما يعزز من تنميته؛ نظرًا لتأثيره المباشر في تحقيق الأمن الغذائي.

رابعاً: أمن الطاقة

ترى اللجنة أن التحدى الرئيسى لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة يتمثل في قصور العرض المحلى عن الوفاء الكامل بالطلب على الطاقة من جانب المستخدمين، ويرجع ذلك للزيادة الكبيرة في معدلات نمو الطلب على الطاقة والتي لا يواكبها توسع مناظر في العرض المتاح والمحتمل من المصادر التقليدية وغير التقليدية (الطاقة الجديدة والمتجددة) من سد الفجوة بين جانبي الطلب والعرض.

وتشيد اللجنة بما شهده قطاع الكهرباء والطاقة من تطور مستمر في الأداء لمسايرة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، سواءً من القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) أو القطاعات الخدمية أو الاستخدامات المنزلية؛ والذى تؤكده البيانات التالية[٦٩]:

١. ارتفاع الطاقة المولدة خلال الفترة ٢٠١٣/١٢-٢٠١٧/١٦، من نحو ١٦٤,٦ مليار ك.و.س إلى نحو ١٨٨,٦ ك.و.س، وبمعدل نمو يقدر بنحو ١٤,٦%، وهو ما يدل على التطور الملموس والمطرد في إنتاج الكهرباء.

٢. زيادة القدرة المركبة من ٣٠٨٠٣ ميجاوات في عام ٢٠١٣/١٢، إلى ٣٨٨٥٧ ميجاوات عام ٢٠١٦/١٥، وبمعدل زيادة يقدر بنحو ٢٦,٢%، مع إنشاء محطات توليد جديدة، الأمر الذى يؤكد على أهمية هذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادى.

٣. زيادة الطاقة الكهربائية المستهلكة من ١٤٠,٩ مليار ك.و.س في عام ٢٠١٣/١٢، إلى ١٥٢,٦ مليار ك.و.س في عام ٢٠١٧/١٦، وبمعدل نمو يقدر بنحو ٨,٣% خلال هذه الفترة.

٤. زيادة أطوال الخطوط الكهربائية من ٤٥٨ ألف كم عام ٢٠١٣/١٢، إلى نحو ٥٠٦ ألف كم عام ٢٠١٦/١٥، وبمعدل نمو يقدر بنحو ١٠,٤% وهذا يدلل على تواصل امتداد خطوط التغذية الكهربائية لمختلف أنحاء الجمهورية.

([٦٩]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى: "الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١"، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص١٩١.

وتتفق اللجنة مع ما جاء في برنامج الحكومة من ضرورة تنمية مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة لسد الطلب المتزايد عليها في القطاعات المختلفة، **وتوصى بما يلى:**

١. رفع كفاءة المحطات القائمة.

٢. تحويل الوحدات الغازية لتعمل بنظام الدورة المركبة.

٣. تنويع مزيج الطاقة من بترول، غاز، طاقة شمسية، طاقة نووية، رياح، فحم، تدوير، بما يحقق الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة.

٤. تخفيض الفاقد الكهربى بشبكات النقل والتوزيع، والاعتماد على الشبكات الذكية في نقل وتوزيع الكهرباء.

٥. التوسع في استخدام اللمبات الموفرة LED.

٦. استخدام العددات الذكية.

٧. تعديل النظام الأساسى لهيئة تنمية واستخدام الطاقة المتجددة، بما يسمح لها بالمشاركة مع القطاع الخاص في إنتاج وتشغيل وبيع هذه الطاقات.

٨. الانتهاء من مشروعات الربط الكهربائى مع المملكة العربية السعودية، السودان، وأوروبا.

٩. تعظيم دور مصر الإقليمى في أسواق الطاقة العالمية وتشجيع المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار في أنشطة الطاقة.

وترحب اللجنة بتخصيص برنامج الحكومة نحو ٤٩٣,٤ مليار جنيه لتنفيذ أربعة مشروعات أساسية هي: تطوير قدرات التوليد الحرارية، تطوير شبكات نقل الكهرباء، تطوير شبكات توزيع الكهرباء، وربط شبكة الكهرباء مع الدول الإقليمية، وذلك بتكلفة تقدر بنحو ٣٦٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعين لتعزيز قدرات مصر على تنويع مزيج الطاقة وهما: إضافة قدرات كهربائية من المصادر المتجددة، والمحطة النووية بالضبعة، وذلك بتكلفة تقدر بنحو ١٣٣,٤ مليار جنيه. كما ترحب بما تهدف إليه هذه المشروعات من زيادة الطاقة الكهربائية المولدة من

نحو ٢٠٠ مليار ك.و.س في عام ٢٠١٨/١٧، إلى نحو ٢٥٢,٧ مليار ك.و.س في عام ٢٠٢٢/٢١، وبمعدل نمو يقدر بنحو ٢٦%[٧٠].

وفى مجال تنمية الثروة البترولية، تأمل اللجنة تحقيق المستهدف من برنامج تنمية إنتاج الزيت الخام والمنتجات البترولية؛ الذى حددته الحكومة في تنمية الاحتياطيات وتأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية، تنمية الصادرات البترولية، وضمان إمدادات المنتجات البترولية لقطاعات الاستهلاك المختلفة، والذى تقدر تكلفته بنحو ٣,٤ تريليون جنيه[٧١].

أما فيما يتعلق ببرنامج تنمية نشاط الغاز الطبيعى الذى يهدف لتعظيم الاحتياطيات بتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف، تشير اللجنة إلى أن برنامج الوزارة خصص لهذا الغرض استثمارات تقدر بنحو ٤٤ مليار جنيه، وبما يؤدى إلى زيادة الإنتاج المحلى من الغاز الطبيعى والمسال والمشتقات من نحو ١٩٤٥ مليون قدم^3 في عام ٢٠١٨/١٧، إلى نحو ٢٦٩٤ مليون قدم^3 في عام ٢٠٢٢/٢١، وبزيارة تقدر بنحو ٩٨%، وتنمية صادرات الغاز الطبيعى لتصل إلى نحو ٨,٧ مليار قدم^3 خلال الأعوام الثلاثة الأولى من البرنامج، وبعائد يقدر بنحو ٦٧,٧ مليار جنيه، وتوصيل الغاز الطبيعى إلى نحو ٣,٤ مليون وحدة سكنية بمختلف المحافظات، ليوفر نحو ٦١ مليون أسطوانة بوتاجاز، بما يحقق وفرًا يقدر بنحو ٦,٢ مليار جنيه خلال السنوات الأربع للبرنامج، وتقدر تكلفة هذا البرنامج بنحو ١٨ مليار جنيه.

وتؤيد اللجنة **برنامج تنمية وتطوير صناعات البتروكيماويات**، الذى تقدر تكلفته بنحو ٢,٦ مليون جنيه لتنفيذ عدة مشروعات منها: مجمع التكرير والبتروكيماويات بالسويس، وتأمل أن يتم إنجازه في نهاية عام ٢٠٢٢، فضلًا عن مجمع التكرير والبتروكيماويات بالعلمين، ويستهدف إنتاج حزمة من المنتجات البتروكيماوية والبترولية تحقق قيمة مضافة تقدر بنحو ٢,٤ مليون طن سنويًا، وأن ينتهى هذا المشروع في أواخر ٢٠٢٤. أما مشروع إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة، الذى يستهدف إنتاج ١٢٠ ألف متر^3 سنويًا، وتقدر تكلفته بنحو ١٦٧ مليون جنيه

([٧٠]) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، مصر تتطلق، ص ٥٧-٥٨

([٧١]) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، مصر تتطلق، ص ٦٠-٦٥.

ومشروع مركبات البولى إميثلين الذى يهدف لإنتاج ٤٠ ألف طن سنويًا من مركبات البولى إيثلين، وتم تخصيص له نحو ٦٤ مليون جنيه.

وبالنسبة لتنمية الثروة المعدنية، تشير اللجنة إلى التكلفة الواردة ببرنامج الحكومة لهذا الغرض تقدر بنحو ٢١٨ مليون جنيه لاستغلال الثروة المعدنية في شبه جزيرة سيناء والصحراء الغربية والشرقية وجنوب الوادى وبعض المناطق الأخرى الغنية بالخامات المعدنية. كما يهدف البرنامج لتعظيم الاستفادة من إنتاج الذهب بمنجم السكرى، ومن خامات الرخام بمحافظة أسوان، والرمال السوداء بمنطقة البرلس، وخصص لهذا نحو ١ مليار جنيه.

وتحيى اللجنة الجهود المبذولة من الحكومة في هذا القطاع لتحقيق أمن الطاقة، وترى الأخذ بالتوصيات السابق ذكرها لتنمية الطاقة التقليدية والمتجددة، كما توصى بما يلى لتأمين احتياجات البلاد من المواد البترولية:

- تطوير عمليات نقل المنتجات البترولية والغاز لتأمين الاحتياجات من خلال استخدام عدة بدائل (نقل بحرى– نقل برى – سكك حديدية)
- تشجيع الاستثمار في مجالى الاستكشاف والتنمية.
- تنفيذ خطة قومية لترشيد الاستهلاك المحلى، بالتنسيق بين الجهات المعنية.
- التخطيط لتصبح مصر مركزًا لتسويق المنتجات البترولية.
- تطوير قطاع الثروة المعدنية بما يساهم في زيادة عائدات الدولة، وتعظيم القيمة المضافة، من خلال زيادة عمليات التصنيع، وتعظيم القيمة المضافة للمجمعات الصناعية المتكاملة، وتنمية منطقة المثلث الذهبى بصعيد مصر لإنشاء منطقة صناعية ذات مواصفات عالمية، تشمل عمليات استخراج للمعادن وتسهيلات صناعية ومراكز تجارية وسياحية.

أما بالنسبة لقطاع الكهرباء، فقد شهد طفرة كبيرة خلال الأربع سنوات الأخيرة من حيث إضافة قدرات جديدة تزيد عن الـ ٢٥ ألف ميجاوات من الطاقة، واستكمال مشروعات محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، وتنفيذ خطة عاجلة لإضافة قدرات كهربائية بلغت ٣٦٣٦ ميجاوات،

والتوسع في مشروعات توليد الطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، إلى جانب مشروعات تدعيم شبكات إنتاج وتوزيع الكهرباء وزيادة الخطوط والكابلات والجهد، وتفعيل وميكنة الخدمات، الأمر الذى أدى إلى التغلب على أزمات انقطاع التيار الكهربائى وتخفيف الأحمال، وارتفاع ترتيب مصر في مؤشر الحصول على الكهرباء من المركز ١٤٥ عام ٢٠١٥ إلى المركز ٨٩ عام ٢٠١٧، وارتفاع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية بالنسبة لمؤشر جودة التغذية الكهربائية من المركز ١٢١ عام ٢٠١٤ إلى المركز ٦٣ عام ٢٠١٧.

كما ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن استهداف الحكومة تدعيم خطط التنمية بعدد ٢٧ محافظة في كافة المحاور التنموية بتكلفة قدرها ٦٠ مليار جنيه منها رفع كفاءة خدمات الكهرباء والطاقة، خاصة بالمناطق المحرومة والمستجدة لخدمة ١٥ مليون مواطن وتشمل مد ١٥٠٠ كم شبكات كهرباء، وتنفيذ عدد ١٠٠ ألف عمود كهرباء بمشتملاتها وعدد ٥٠٠ محول. وتؤكد على ما يستهدفه البرنامج خلال السنوات الأربع القادمة فى سبيل ترشيد الاستهلاك من توريد نحو ٣,١٤ مليون كشاف موفر لإنارة الشوارع والطرق، وبتكلفة تقدر بنحو ٣ مليارات جنيه، ويتوقع معه تخفيض الأحمال بنحو ٦٠٠ ميجاوات سنويًا، بما يعادل وفرًا في فاتورة الاستهلاك يقدر بنحو ٢,٣ مليار جنيه سنويًا.

من جانب آخر، تثمن اللجنة وتقدر البدء في تفعيل وتنفيذ عقود **مشروع المحطة النووية المصرية الأولى بالضبعة**؛ مما سيكون له دور جوهري في تنويع مصادر الطاقة في مصر وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية والتأهيل لدخول مصر مجالات التكنولوجيا المتقدمة في انتاج الكهرباء باستخدام الطاقة والنووية، لاسيما بعد تأهيل البنية التشريعية والمؤسسية اللازمة لهذا النوع من التكنولوجيا، وإصدار قوانين تنظيم الأنشطة النووية والاشعاعية، والجهاز التنفيذي للإشراف على مشروعات إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء.

ومن جانبها تدرك اللجنة أن **دعم الطاقة يشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة**، نتيجة توافرها بسعر أقل كثيرًا عن أسعار تصديرها إلى الأسواق الخارجية، وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة

الضائعة على الاقتصاد القومى، وهو ما حذا بالحكومة لتنفيذ برنامج شامل لتطوير قطاع الطاقة وتحسين وضعه المالى من خلال إعادة تسعير المنتجات البترولية بشكل سليم وترشيد فاتورة دعم الطاقة في اطار إصلاح منظومة الدعم، وإجراءات ترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة[٧٢]، وعلى أثر ذلك فقد انخفضت مخصصات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ لنحو ٨٩ مليون جنيه مقابل ١١٠ مليون جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧، وبنسبة انخفاض تقدر بنحو ١٩%، وخفض دعم الكهرباء بمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى نحو ١٦ مليون جنيه مقابل ٣٠ مليون جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة خفض تقدر بنحو ٤٦,٧%[٧٣].

واللجنة إذ تدعم الحكومة في تنفيذ **برنامج التطوير الشامل لقطاع الطاقة**، فإنها تؤكد على أهمية توفير الحماية للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية والمناطق الأقل تنمية، والاستمرار في دعم توصيل الغاز الطبيعى للمنازل والذى بلغ نحو ٣,٥ مليار جنيه بمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ١,٢ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة قدرها ١٩١,٧%، وذلك للانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لعدد ١,٣ مليون أسرة، بما يؤدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لانبوبة البوتاجاز، وتحسين سبل الحياة للمواطنين[٧٤].

كما تؤيد اللجنة برنامج إدارة دعم الطاقة الذى تتبناه الحكومة واستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويخطط إلى إعادة هيكلة دعم الطاقة وضمان وصوله إلى مستحقيه، وتحديد أسعار موحدة للمنتجات البترولية والغاز والكهرباء ورفع هذه الأسعار، وتعويض المتضررين بتحويل دعم الطاقة إلى دعم نقدى، وذلك لعلاج مشكلات عدم تكامل خطة إدارة دعم الطاقة، وعدم وجود تعريف واضح لمستحقى هذا الدعم، وعدم وعى المستهلك بأهمية ترشيد الطاقة[٧٥].

([٧٢]) البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ص ٤٤.

([٧٣]) المرجع السابق ص ٨١.

([٧٤])المرجع السابق ص ٩٢.

([٧٥]) استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، ص ٧٩، ٨٤.

الهدف الاستراتيجي الثانى
بناء الإنسان المصرى

أولاً : ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية

ثانياً: تأكيد الهوية العلمية

ثالثاً: تدعيم الرياضة البدنية للشباب

رابعاً: توفير الرعاية الصحية الشاملة

الهدف الاستراتيجي الثانى

بناء الإنسان المصرى

يعد الاهتمام ببناء الإنسان أفضل استثمار، ليس لارتفاع عائده الاقتصادى، وإنما للمردود الإيجابى على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. وقد استعرضت اللجنة الخاصة الهدف الاستراتيجي الثانى الذى ورد في برنامج الحكومة والخاص ببناء الإنسان المصرى.

وترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة واستهدافها الاهتمام بتعزيز القيم الإيجابية وترسيخ الهوية الثقافية والعلمية في المجتمع المصرى، وتطوير وتحديث نظام التعليم، بما يراعى بناء الشخصية القادرة على الابتكار والإبداع وريادة الأعمال واكتساب المعارف الحديثة، ويراعى الربط بين مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. كما اهتم البرنامج بالرعاية الصحية، والتوجه نحو تطبيق نظام صحى شامل؛ يتاح لجميع أفراد المجتمع. كما اهتم أيضاً بتدعيم الرياضة البدنية للشباب، والعمل على توفير البنية الأساسية الرياضية، والرعاية الصحية في المجال الرياضى، وتشجيع الشباب على العمل الجماعى والتطوعى. وسوف تعرض اللجنة هذا البرنامج على النحو التالى :

أولاً: ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية

ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بمحور بناء الإنسان المصرى، بشأن تبنى البرامج التنفيذية التي من شأنها استنفار الجهود التي ترسخ الهوية الثقافية والحضارية للمواطن المصرى، وتلك التي تؤكد هويته العلمية وقدرته على الابداع والتجديد والابتكار، وتخصيص برنامج رئيسى لترسيخ الهوية الثقافية والحضارية يتضمن عدة برامج فرعية يستهدف أولها تفعيل دور المؤسسات الثقافية بتكلفة إجمالية بنحو١٢,٤ مليار جنيه خلال الأربع سنوات القادمة،

وثانيها برنامج للتوعية الإعلامية لمنظومة القيم والموروث الحضارى، وثالثها لنشر ثقافة العلوم والابتكار[٧٦].

وتهدف خطة التنمية المستدامة بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصرى تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز، وتمكين المواطن المصرى من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمة المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضارى المصرى، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومى، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال[٧٧]:

- تمكين الصناعات الثقافية لتصبح مصدراً للنمو وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً ودولياً.
- رفع كفاءة وفاعليه المؤسسات الثقافية وإتاحة خدماتها لكافة فئات المجتمع.
- ضمان صيانة التراث الحضارى، وتنمية الوعى الداخلى والخارجى به.

واعتمدت هذه الخطة على ترسيخ قيمة أساسية تكون حاكمة لمنظومة الثقافة من بينها[٧٨].

- تعزيز الهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية.
- الوضوح والواقعية، وعدم التهويل أو التهوين.
- الالتزام بالمهنية والشفافية في الأداء والاعتماد على البيانات الموثقة.
- الالتزام بالشراكة الاجتماعية في العملية الثقافية والمساواة ومكافحة الفساد.
- الاتصال والتواصل بين الأفراد والمؤسسات.
- تكافؤ الفرص للجميع والموضوعية في الاختيار.
- تحفيز الطاقات البشرية والمؤسسية بالاتجاه نحو الحوسبة والرقمنة.

---

(٧٦) برنامج الحكومة ص ٦٨-٧٣.

(٧٧) وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى:" الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١"، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص٣١٣.

(٧٨) المرجع السابق، ص ٣١٣.

ولقد اهتم دستور ٢٠١٤ من الشأن الثقافى، ووضع لأول مرة فى تاريخ الوثائق الدستورية المصرية، فصلاً مستقلاً للمقومات الثقافية (المواد ٤٧ –٥٠) داخل باب المقومات الأساسية للمجتمع المصرى لتتكامل مع مقوماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد ألزمت هذه النصوص الدستورية الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة، وحماية آثارها وتراثها الوطنى، وكفالة حق الثقافة لكل مواطن، وإتاحة الموارد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافى أو غير ذلك، واعطاء المناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً اهتماماً خاصًا فى تزويدهم بالخدمات الثقافية، وتشجيع حركة الترجمة من اللغة العربية وإليها.

وانطلاقاً من هذه المقومات الثقافية فى الدستور المصرى، اهتم هذا الدستور بعدد من الحقوق والحريات ذات الصلة الوثقى بها، ومن أهمها: حرية الفكر والرأى والتعبير (م٦٥)، وحرية الابداع الفنى والأدبى والنهوض بالفنون والآداب (م٦٧)، وحرية تداول المعلومات وحماية وتأمين الوثائق الرسمية (م٦٨)، وحرية الصحافة والطباعة والنشر واستقلال وسائل الاعلام (م٧٠ و٧١ و٧٢).

كما أخذت إستراتيجية التنمية المستدامة بمجموعة من السياسات والبرامج والمشروعات لتحقيق التنمية الثقافية حتى عام ٢٠٣٠، من أهمها: مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالصناعات الثقافية وحماية التراث، وتطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية، ورفع الوعى الثقافى لدى المجتمع، وإنشاء شبكة بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافى فى مصر، ورفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها، وحماية وتطوير الحرف التراثية، ودعم وتمكين الصناعات الثقافية، وحماية وصيانة التراث[٧٩].

وقد وجهت خطة العام الأول ٢٠١٨/٢٠١٩ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/٢٠٢١-٢٠١٩)، استثمارات عامة تقدر بنحو ٥٠٨ مليون جنيه للخدمات

---

[٧٩] إستراتيجية التنمية المستدامة، ص ١٧٩ – ١٨١

الثقافية، وبمعدل نمو تجاوز ١٤% مقارنة بعام ٢٠١٨/٢٠١٧، وذلك لانجاز العديد من المشروعات الحيوية بقطاع الثقافة ومنها[٨٠] :

- تطوير مبنى دار الوثائق القديم وتطوير مطبعة ومكتبات الهيئة العامة لدرا الكتب والوثائق القومية.
- تطوير مبنى ومطبعة الهيئة العامة للكتاب.
- إحلال وتجديد المركز القومى للمسرح، والمركز القومى للسينما، وتجديد تجهيزات قطاع الإنتاج الثقافي.
- تحديث الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب، وإنشاء مبنى إدارى للمركز القومى لثقافة الطفل.
- إنشاء مكتبة رقيمة بمكتبة مصر العامة.
- نهو أعمال إنشاء واحة الثقافة، ومكتبتى ادفو وسيدى سالم.
- إحلال وتجديد متحف ثريا الجزيرة، ومتحف قيادة الثورة، وتطوير متحف بيت الأمة، ونهو مشروع تطوير متحف محمود خليل، وخزان مجمع ١٥ مايو بحلوان.
- استكمال أعمال مسرح المنصورة القومى، وواحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر.
- إحلال وتجديد معهد الموسيقى العربية، والمعهد العالى للنقد الفني، والمعهد العالى للفنون الشعبية، ومعمل التصوير السينمائى، والمعهد العالى لفنون الأطفال.
- تطوير وتحديث السيرك القومى، وتحديث تجهيزات مسرح البالون بالعجوزة.
- تطوير مسارح مصر والطليعة والمسرح العائم.

وفى هذا السياق تطالب اللجنة بزيادة الاعتمادات المخصصة للهيئة العامة للاستعلامات لتجهيز وتشغيل قطاع المعلومات والبحوث وشبكة الانترنت ونظام الفيديو كوانفرانس وشراء الآلات والأجهزة اللازمة لحفظ أفلام التراث القومى والوثائقى للدولة[٨١].

---

(٨٠) وزارة التخطيط والمتابعة الإصلاح الإدارى:" الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١"، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٣١٤ -٣١٥.

وتأتى هذه السياسات والبرامج والمشروعات المطروحة لتحقيق التنمية الثقافية فى استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وفى برنامج الحكومة، لأحداث نقلة أفقية ورأسية فى الواقع الثقافى الراهن، والقضاء على ما يواجهه من تحديات وصعوبات، وتتمثل أهم التحديات [٨٢] فيما يلى:

- ضعف التشريعات المنظمة للملكية الفكرية وحماية التنافس ومنع الاحتكار.
- غياب التنسيق والتعاون المشترك بين المؤسسات الثقافية وتداخل وتضارب اختصاصاتها، وتفاوت خدماتها من حيث الإتاحة والجودة.
- التفاوت فى إتاحة الخدمات الثقافية بين المحافظات وعدم توازنها، ولقد بلغ مؤشر الفجوة الجغرافية فى عدد المكتبات العامة لكل مائة ألف من السكان نحو ٠,٣٥، وفى عدد المراكز الثقافية نحو ١,٩٥، وتسعى استراتيجية التنمية المستدامة إلى تقليص هذه الفجوة فى هذين المؤشرين إلى (٠,٢ و١,٠) بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى (٠,١، ٠,٥) بحلول عام ٢٠٣٠ على التوالى.
- نقص تمويل الأعمال الثقافية والنهوض بالصناعات الثقافية، وعدم وضوح الرؤية الخاصة بتنمية الحرف التراثية وضمان استمرارها.
- ضعف وعى المنتجين والمستهلكين بأهمية حماية الملكية الفكرية، وعدم ملاحقة التعديات عليها، والتأثير السلبى لذلك كله على الانتاج الثقافى وعوائده الاقتصادية.
- التراجع النسبى للمنتج الثقافى المصرى إقليمياً ودولياً، وإهمال الكثير من التراث الثقافى غير المادى الذى كانت تنعم فيه بريادة وتفوق، وبخاصة فى مجالات السينما والمسرح والموسيقى والغناء والانتاج التلفزيونى.
- محدودية دور الخدمات الثقافية فى عملية التنشئة، وضعف فاعليتها فى تشكيل وجدان الناشئة فى مراحل النمو المبكرة.

([٨١]) التقرير العام الأول للجنة الخطة والموازنة بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١)، وخطة العام الأول منها، ص ٩٦.

[٨٢] تناولت استراتيجية التنمية المستدامة عدداً من هذه التحديات بإيجاز، ص ١٧٣ و١٧٨.

- ارتفاع أسعار الكتب وغيرها من وسائط نقل الرسالة الثقافية كدخول دور السينما والمسارح.... الخ.
- الانخفاض الكبير فى عدد رواد برامج الصوت والضوء فى مناطق عرضها المختلفة.
- محدودية إصدارات الكتب والكتيبات المطبوعة وحجم المطبوع منها.

ولمواجهة هذه التحديات التي تواجه قطاع الثقافة، وإعلاء شأن الثقافة العلمية، وبناء المواطن المصرى، تؤكد اللجنة – على الأخذ بتوصياتها السابقة في تقريرها عن برنامج الحكومة ٢٠١٦، كما توصى بما يلى:

(١) إعادة بناء المواطن المصرى

يجب إعادة بناء المواطن المصرى لتحقيق التنمية الثقافية، ولتعزيز القيم الوطنية والانتماء ومواجهة الأفكار الهدامة، وذلك من خلال المحاور الآتية:

(أ) توصيل الخدمات الثقافية لمستحقها من أبناء الوطن خصوصاً في المناطق النائية والمهمشة اقتصادياً واجتماعياً من خلال:

– تفعيل دور المواقع الثقافية في المحافظات الحدودية ودعم ثقافتها ذات الخصوصية الثرية.

– سرعة الانتهاء من إنشاء دار الأوبرا الجديدة بمحافظة الأقصر.

– إنشاء عدة فروع لاكاديمية الفنون خارج القاهرة.

– أن يكون لكل مدينة ومحافظة معرضها السنوي للكتاب الخاص بها ولا يقتص على محافظات بعينها.

– إنشاء المرصد الوطنى للدفاع عن حرية الابداع وحقوقه.

(ب) نقل الأنشطة الثقافية عبر وسائل الاعلام من خلال:

– الاهتمام بالاعلام التنموى الإيجابى لبناء وعى المواطنة وثقافته.

– تعاون وزارة الثقافة مع اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وإبرام البرتوكولات بينهم لتمكين الوزارة من نقل أنشطتها وتراثها الفني للجمهور عبر القنوات التليفزيونية ومحطات الأذاعة للوصول إلى أكبر قاعدة من الجمهور وبالأخص الشباب.

- التعاون لتنظيم برامج خاصة للموهوبين فنيا وأدبيا وأكاديمياً، تشرف عليها الوزارة وينقلها الاعلام بصورة حصرية.

- ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية عن طريق إنشاء قناة تليفزيونية خاصة تختص بإظهار مواهب الأطفال في كافة المجالات.

(ج) تمكين الانسان المصرى من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، واكسابه القدرة على الاختيار الحر من خلال ما يلى:

- تنظيم صالون الشباب لمختلف مجالات الفنون التشكيلية.

- تنظيم قوافل تنويرية بجميع الجامعات المصرية.

(د) الارتباط بالمنظومة الثقافية بما يتفق مع القيم المصرية، وتعاليمنا الدينية، واحترام التنوع والاختلاف، لتأكيد قيم المواطنة، ومدنية الدولة من خلال:

- إعادة إحياء مكتبة الأسرة.

- التوسع في مهرجانات وأندية المسرح على مستوى جمهورية مصر العربية.

- إقامة الورش الفنية في جميع المجالات.

- دعم ثقافة المناطق الحدودية (حلاليب وشلاتين – سيوة – الوادى الجديد).

- انتاج أفلام روائية قصيرة، وأفلام رسوم متحركة وتسجيلية.

(هـ) إعادة صياغة دور مصر الريادى في المنطقة من خلال:

- تفعيل القوى الناعمة للدولة المصرية من خلال ألوان الفنون المختلفة.

- زيادة حجم الأنشطة الثقافية الأجنبية المنظمة داخل مصر والعمل على دعم القائم منها.

- الاستمرار في التواصل الثقافي بين مصر ودول العالم من خلال قطاع العلاقات الثقافية الخارجية لخدمة السياسة الخارجية للدولة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية، وبالفعل تم ابرام اتفاقيتين مع ألمانيا وكندا في المجالات الثقافية، والتوسع في الأنشطة التدريبية للمشغولات اليديوية[٨٣].

([٨٣]) التقرير التحليلى لأداء مجلس النواب الصادر عن قطاع البحوث ٢٠١٧ ص٢٥٨.

- اعداد مجموعة من البرامج الثقافية الموجهة بمحتوى معين لمناطق معينة من العالم وفقاً للأقليم الذى توجه إليه الرسالة الثقافية مع التركيز على العالم العربى وتحديث آلية للتعاون مع السعودية والبحرين.

(٢) على مستوى إدارة عملية التنمية الثقافية

- إحياء دور قصور وبيوت الثقافة المغلقة وإنشاء العديد منها لتقوم بدورها الحقيقى وهو تفعيل دور المؤسسات الثقافية في نشر الثقافة والفنون بين جموع الشعب المصرى والتي كان لها الريادة في منطقتنا العربية ومحيطنا الدولى.
- وضع خطة وطنية شاملة للتنمية الثقافية، تحدد مضمون الرسالة الثقافية وغاياتها ووسائطها. وسبل تمويلها، وتحقق الانسجام وعدم التناقض والتعارض فى نقل الرسالة الثقافية عبر وسائطها المختلفة.
- تفعيل التعاون والتنسيق بين الجهات المسئولة عن التنمية الثقافية، ومنع تداخل الاختصاصات بين مختلف المؤسسات المعنية بالشأن الثقافى.
- مراجعة التشريعات الثقافية السارية، بحيث تضع المقومات الثقافية المنصوص عليها فى الدستور موضع التطبيق الفعلى، وتمنع التعدى على حقوق الملكية الفكرية.
- إحياء الدور الثقافى الرائد لمصر فى العالمين العربى والإسلامى، وزيادة التعاون الثقافى المشترك بين مصر والدول العربية والاسلامية والافريقية والأجنبية، وإبرام اتفاقيات للتعاون مع هذه الدول فى هذا المجال.
- منح اهتمام خاص بالعناية باللغة العربية وحمايتها وتنميتها، ورعاية الخط العربى والحفاظ عليه؛ باعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد من ناحية، وللحفاظ على الهوية الوطنية المصرية من ناحية أخرى.
- انشاء صندوق وطنى مستقل لتمويل مشروعات التنمية الثقافية، تعتمد موارده على دعم الدولة والمنح والتبرعات والرسوم الرمزية على المنتجات الثقافية، وتوجه موارده للنهوض بالشأن الثقافى وتنمية الصناعات الثقافية.

(٣) على مستوى تطوير وسائط نقل الرسالة الثقافية

- تفعيل الكتاب الالكتروني بالمكتبات العامة.
- تنشيط حركة الترجمة من وإلى اللغة العربية، وإسناد هذه المهمة إلى المركز القومى للترجمة، وزيادة اهتمامه بالترجمة من اللغة العربية أيضاً إلى اللغات الأخرى، وتسويق هذا المنتج فى الخارج، وتخفيض أسعار الكتب المترجمة.
- إقامة مهرجانات ثقافية وترفيهية دولية فى عدد من حواضر البلاد، وإفساح المجال للمنافسة فى هذا الجانب؛ مما يحدث حراكاً وانفتاحاً ثقافياً على العالم من ناحية، ويسهم فى تنشيط السياحة من ناحية أخرى.
- التوسع فى البرامج الثقافية فى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، التى تزود المتلقى بالأفكار العلمية النافعة، وترسخ القيم الإيجابية فى الوجدان.
- الاتجاه نحو الأعمال الدرامية التاريخية والمسلسلات الطويلة التى تجذب المشاهد ويتعلق بها فى الداخل والخارج؛ حتى تستطيع هذه الأعمال المنافسة مع الفن الوافد.
- الاهتمام بالثقافة العلمية وتيسير وصول خدماتها للمواطن بدلاً من التركيز الشديد على الفنون والآداب.
- تطوير عروض الصوت والضوء فى المناطق الأثرية، والترويج لها وفق خطة دعاية منتظمة ودورية؛ بما يسهم فى تنشيط السياحة المصرية، وزيادة الاقبال على هذه العروض التى تعرف بالحضارة المصرية وترسخ الانتماء والولاء للوطن.
- النهوض بالمسرح الجامعى، ودعم الأنشطة الثقافية الطلابية فى الجامعات والمعاهد العليا.
- الارتقاء بالعروض التى تقدم على مسارح القطاع العام والمسرح التجارى، وتنشيط حركة ترجمة المسرح العالمى وتمصير روائعه، وتشجيع عروضها المسرحية.

(٤) على مستوى نشر الخدمات الثقافية

- إزالة الفجوة الجغرافية فى توزيع الخدمات الثقافية، بالتوسع فى نشر هذه الخدمات فى مختلف المحافظات، وبخاصة قصور الثقافة، ودور السينما، والمسارح، والمكتبات العامة، وإقامة معارض الكتب والمهرجانات الثقافية.
- منح مزيد من الاهتمام فى اكتشاف المواهب والمبدعين فى الأقاليم، ونشر إبداعاتهم، وإقامة الندوات والحلقات النقاشة وغيرها من الوسائل التى تناقش الإبداعات والإنتاج الثقافى لأبناء الأقاليم، وبثها عبر وسائل الإعلام.
- العمل على ابتداع أساليب جديدة لنشر الخدمات الثقافية فى كافة المدن والقرى، وإحداث حراك ثقافى فى هذه المجتمعات؛ سواء عن طريق القوافل الثقافية، أو المعارض المتنقلة، أو زيارات للرموز الثقافية وعقد ملتقيات ثقافية، أو تقديم عروض مسرحية فى مواسم معينة.
- توجيه منظمات المجتمع المدنى وتشجيعها على نشر الخدمات الثقافية فى مختلف القرى والمدن المصرية، بعد التعرف على احتياجاتها من هذه الخدمات.
- الاهتمام بالفنون الشعبية فى الأقاليم، والمحافظة عليها، وتوثيقها وتسجيلها، وحمايتها من الاندثار.
- تبنى مشروع إنشاء المصنفات الصوتية لتلبية حاجات المكفوفين، وغيرهم ممن يرغبون فى اقتناء هذه المصنفات.

(٥) على مستوى تنمية ثقافة الطفل المصرى

- التركيز على الرسالة الثقافية الموجهة للطفل المصرى من جميع وسائطها، وتطويرها بما يحقق التوازن بين الحفاظ على هويته من ناحية، ومواكبة المستجدات المعاصرة من ناحية أخرى.
- إعطاء مساحة أكبر للأنشطة الثقافية فى المدارس، وتخصيص حصة أسبوعياً لممارسة القراءة الحرة لتدريب الأطفال على ذلك منذ الصغر.

- التوسع فى وسائل تقديم الفنون والآداب والعلوم للأطفال، وزيادة الاهتمام بمسرح الطفل وانتشاره فى حواضر البلاد، وإنتاج أفلام سينمائية مصرية للأطفال والبدء فى نشأة ما يعرف بسينما الطفل، والعمل على إنشاء قناة فضائية متخصصة لثقافة الطفل المصرى والعربى.
- العمل على إنتاج برامج ثقافية وترفيهية مشتركة للطفل المصرى والعربى، بالتعاون مع الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.
- تمصير الصناعات الثقافية والترفيهية الموجهة للطفل المصرى وتوطين هذه الصناعات، مثل ألعاب الأطفال، وتوجيه القطاع الخاص لإنتاج هذه الألعاب على الطراز المصرى، ومراعاة جودة هذه المنتجات وتخفيض أسعارها حتى تنافس المنتجات الأجنبية.
- اكتشاف ورعاية المواهب من الناشئة، وتشجيعهم منذ بداية التحاقهم بالتعليم، وتوفير الإمكانات التى تنمى هذه المواهب.

(٦) على مستوى النهوض بالصناعات الثقافية

- دعم صناعة السينما وتطويرها، وزيادة إنتاج الأفلام التسجيلية والروائية القصيرة، وزيادة عدد دور العرض السينمائى، وتجديدها وصيانتها، وتشجيع رجال الأعمال على توجيه جانب من استثماراتهم لصناعة السينما.
- إحياء الصناعات اليدوية الحرفية التراثية التقليدية التى تعتمد على المواد الخام المحلية، مثل صناعة السجاد والكليم، والصناعات المعتمدة على مخلفات النباتات، كالخوص وجريد النخيل، وغيرها من المنتجات الحرفية المنتشرة فى ربوع البلاد وحضرها، وحصر أعداد الحرفيين، وتقديم الدعم لهم للاستمرار فى مزاولة هذه الحرف ومنع اندثارها.
- رعاية ودعم الكتاب المصرى، ونشره فى الداخل والخارج، وغيره من المصنفات الفنية.
- إنشاء شركة قابضة للصناعات الثقافية تتكون من شركة صناعة السينما والمسرح، وشركة للمنتجات اليدوية والحرفية وتشجيع الصادرات الثقافية المصرية.

ثانياً: تأكيد الهوية العلمية

تطوير منظومة التعليم والنهوض بالبحث العلمى:

النهوض بالتعليم هو الضمان لامتلاك أسباب العلم والمعرفة، والارتقاء بمستوى الفرد، وبناء وتنمية الشخصية المصرية بحيث تكون قادرة على التكيف مع المجتمع المتطور محليا وعالميا، وقادرة على الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة فى مختلف القطاعات المنتجة. وتعرض اللجنة لرؤيتها حول هذه القضية على النحو التالى:

(١) تطوير منظومة التعليم قبل الجامعى

طرحت إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المعالم الأساسية لتطوير المنظومة التعليمية وإصلاح التعليم قبل الجامعى وتتمثل فى ثلاثة محاور رئيسية وهى:

المحور الأول: إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكاملة، من خلال الاستيعاب الكامل لجميع التلاميذ والاهتمام برياض الأطفال وبتعليم الفتيات وذوى الاحتياجات الخاصة، والتركيز على محو الأمية وتعليم الكبار.

المحور الثانى: يتعلق بالجودة الشاملة فى التعليم من خلال تأهيل المدرس للاعتماد التربوى، وتطوير المناهج التعليمية ونظم الامتحانات والتقويم، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العملية التعليمية وتطوير التعليم الفنى والارتقاء بجودته، ورعاية الموهوبين والمتفوقين.

المحور الثالث: رفع كفاءة النظم الأساسية الداعمة للتعليم من خلال توسيع دائرة المشاركة المجتمعية، والدعم المؤسس للامركزية، وعدالة توزيع الخدمة التعليمية، وتطوير دور مؤسسات البحث العلمى فى مجال التعليم ما قبل الجامعى.

كما عرض برنامج الحكومة لمحور مستقل تحت عنوان تأكيد الهوية العلمية في اطار هدف بناء الانسان المصرى، تعلقت عناصره الفرعية بتطوير التعليم قبل الجامعى من خلال تأكيد

الالتزام برؤية استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، وتبنى الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التي ترمى إلى تحسين جودة النظام التعليمى بما يتوافق مع النظم العالمية، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم[٨٤].

وتتابع اللجنة هذه البرامج والسياسات لتقييم مدى تلبيتها لما جاء بمواد الدستور، وما تقدمه من رؤية كلية لإصلاح منظومة التعليم، ليواكب المعايير الدولية لزيادة تنافسية النظام التعليمى، وترى اللجنة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تطوير منظومة التعليم والتي يجب مواجهتها للحد منها والقضاء عليها، ومن بين هذه التحديات ما يلى:

(أ) فى مجال رسم السياسات التعليمية وإدارتها

يواجه إدارة السياسات التعليمية ورسم خططتها وبرامج تمويلها والإنفاق عليها عدة تحديات يأتي فى مقدمتها:

- ضعف التمويل ونقص الانفاق الحكومى فى مقابل الزيادة المستمرة فى إعداد الطلاب، فقد بلغت نسبة الانفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى ٣% من إجمالى الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، وبلغ المخصص للتعليم بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ١٠٧ مليار جنيه، وتم زيادتها إلى ١١٥,٧ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٩، وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة فى عامها الأول زيادة مخصصات التعليم إلى ٥% و ٨% بحلول عامى ٢٠٢٠-٢٠٣٠.

- عدم الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وضعف مستوى الخريجين، مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين خريجى المؤسسات التعليمية المختلفة بوجه عام؛ مما يودى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

([٨٤]) برنامج الحكومة ص ٧٤.

- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وتزايدها فى جميع المراحل التعليمية وانتقالها من التعليم قبل الجامعى إلى التعليم الجامعى، مما يؤثر على كفاءة العملية التعليمة وعلى مجانية التعليم.

- انتشار ظاهرة الغش وتسريب الامتحانات وذيوع ظاهرة الغش الجماعى فى المؤسسات التعليمية المختلفة، وضرورة تفعيل القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة أعمال الإخلال بالامتحانات.

- تقادم تشريعات التربية والتعليم، وتعددها وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة فى حقل التعليم، وعدم تلبيتها لأحكام الدستور بشأن التعليم.

- كثرة الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية المتعلقة بتطوير التعليم والبحث العلمى.

- غياب الاهتمام الفعال بالرعاية التربوية الخاصة فى مختلف المؤسسات التعليمية سواء ما يتعلق منها برعاية المتفوقين والموهوبين واكتشافهم وتنمية قدراتهم، أو ما يتعلق بالتربية الخاصة المتعلقة بالأشخاص ذوى الإعاقة، والمكفوفين وضعاف البصر، والصم وضعاف السمع، وذى الإعاقات الذهنية.

وإزاء هذه التحديات العامة، وللحد منها والقضاء عليها، فإن اللجنة تؤكد على ما جاء من توصيات فى تقريرها الذى عرض على المجلس فى مارس ٢٠١٦، ومن بينها:

- مراجعة كافة الاستراتيجيات السابقة ورؤى تطوير التعليم التى وضعت خلال العقود الماضية من قبل لجنة فنية متخصصة، واستخلاص رؤية وطنية موحدة للنهوض بالتعليم والبحث العلمى فى ضوء هذه المراجعة ومتابعة التطورات المستجدة وفقا لأحكام دستور ٢٠١٤، واعتمادها بعد إخضاعها لحوار مجتمعى موسع.

- تشكيل مجلس للتنمية البشرية يضم القيادات فى الوزارات المعنية، ويتولى التخطيط ورسم السياسات المتعلقة بالهياكل الاجتماعية والتنمية البشرية، وربط مخرجات التعليم والتدريب

باحتياجات سوق العمل الحالية والمتوقعة، وإلغاء أية مجالس أخرى تتداخل مع اختصاصات هذا المجلس.

- تفعيل إشراف الدولة الكامل على جميع المؤسسات التعليمية، بما يضمن اتباع جميع المؤسسات التعليمية الخاصة والأهلية للسياسية التعليمية للدولة.
- مراعاة أهداف النظام التعليمى المنصوص عليها بالمادة ١٩ من الدستور فى مراجعة وتنقيح المناهج والوسائل التعليمية، وفى إعداد الكوادر الوطنية القائمة على العملية التعليمية، وأن تكون هذه المراجعة شاملة لجميع المناهج والمقررات بمختلف المراحل التعليمية.
- تحقيق نسب الانفاق الحكومى المقننة فى الدستور على التعليم والبحث العلمى، والالتزام الكامل بها بدأ من موازنة العام المالى ٢٠١٦-٢٠١٧، ومتابعة مجلس النواب وتحققه من ذلك عند إقراره لهذه الموازنة.
- مراجعة وتنقيح تشريعات التعليم المختلفة، واستحداث ما يلزم من تشريعات للنهوض بالتعليم والبحث العلمى، وتشديد العقوبات على الغش الجامعى فى الامتحانات، ووضع التدابير لمكافحة الدروس الخصوصية.
- تطوير البنية التكنولوجية لكافة المؤسسات التعليمية.
- منح عناية خاصة للرعاية التربوية الخاصة بمؤسسات التعليم المختلفة، تعمل على اكتشاف المتفوقين والموهوبين والاعتناء بهم، وتوفير التربية الخاصة للأشخاص ذى الإعاقة، ودمج ذوى الإعاقة البسيطة فى هذه المؤسسات التعليمية.

(ب) فى مجال التعليم قبل المدرسى

بلغ عدد التلاميذ فى مرحلة التعليم قبل الابتدائى خلال العام الدراسى ٢٠١٦-٢٠١٧، ١٢٤٤٠٥٢ يتوزعون على ١١٢٥٠ مدرسة تضم ٤٥٦٩٩ فصلاً، ويواجه هذا النظام عدة تحديات أهمها:

- تعدد الجهات المسئولة عن التعليم قبل الابتدائى والتفاوت الكبير في الخدمات التعليمية بين كل مدرسة وأخرى.
- عدم دمج مرحلة رياض الأطفال ضمن حلقات التعليم الاساسى.
- الفجوة الجغرافية في توزيع المدارس بين الريف والحضر.
- تدنى معدل استيعاب الأطفال بهذه المدارس، حيث تصل نسبة من لا يلتحقون بأى مدرسة إلى ثلثى الأطفال.

وفى سبيل تجاوز هذه التحديات تتبنى خطة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ خطة طموحة لتطوير التعليم؛ من خلال تطبيق جديد على مرحلة رياض الأطفال والصف الأولى الابتدائى طبقا للنموذج اليابانى فى التعليم، والتوسع فى مرحلة رياض الأطفال كما وكيفًا، لضمان تقديم تعليم عالى الجودة، يهدف لتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية للأطفال فى الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات، خاصة فى المناطق المحرومة.

كما تستهدف هذه الخطة زيادة عدد المدارس والفصول الجديدة، وإنشاء ٣٦٢ مدرسة للوصول بعدد المدارس إلى ٩٥٠٠ مدرسة، وإنشاء ٨٧٠ فصلاً دراسيا جديداً للوصول بعدد الفصول إلى ٢٧,٤ ألف فصل دراسى، وبما يعمل على خفض كثافة الفصل من ٣٨ طالب/ فصل عام ٢٠١٧-٢٠١٨، إلى ٣٧ طالب/ فصل عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

كما أعلنت الحكومة في برنامجها أنها سوف تركز على زيادة أعداد فصول رياض الأطفال لرفع معدل القيد الاجمالى بها إلى ٣٣,٤% في عام ٢٠١٩/١٨، وليصل المعدل إلى ٧٠% في عام ٢٠٢٢/٢١[٨٥].

([٨٥]) برنامج الحكومة ص ٧٧.

(ج) فى مجال التعليم الأساسى

تعانى هذه المرحلة من النقص الشديد فى أعداد الفصول والمدارس، ومن ثم ارتفاع كثافة الفصل، وزيادة معدلات التسرب والأمية.

ومن ثم ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة على صعيد إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، من أنها سوف تركز خلال الفترة المقررة لبرنامجها على زيادة عدد المدارس والفصول المنشأة، سواء من خلال آليات التمويل الحكومى أو بالمشاركة مع القطاع الخاص، وسوف تعمل على توفير ما يقرب من ٧٥% من حجم الاحتياج الكلى من الفصول المدرسية (٢٠٠ الف فصل مدرسى، بواقع ألف فصل على أساس المستوى)، مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجا والمحرومة، وعلى تحقيق العدالة الجغرافية في توزيعها[٨٦].

وفى سبيل تحقيق ذلك تسعى الحكومة فى خطة ٢٠١٨/٢٠١٩، إلى إنشاء ٣٦٩ مدرسة جديدة ليصل عدد المدارس إلى ٢٦٩٠٠ مدرسة، وإنشاء ٦٩٦٥ فصلا دراسيا جديداً، ليصل عدد الفصول إلى ٣١٩,٢ ألف فصل دراسى.

الى جانب تأهيل المدارس للحصول على الاعتماد والجودة، وذلك لنحو ١٠٢٣ مدرسة جديدة، منهم ٦٤٦ مدرسة بالتعليم الابتدائى.

وكذلك ضمان حصول كافة الطلاب وبنسبة ١٠٠% على التغذية المدرسية، وجبات التغذية المدرسية، بالمقارنة بنحو ٧٨% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ويصل عدد الطلاب إلى نحو ١٥,٤ مليون طالب.

تعزيز قدرات المعلمين، وتدريب ١٧٠٠ معلم مع المركز الثقافى البريطانى، بالمقارنة بنحو ١٠٠٠ معلم خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

---

(٨٦) برنامج الحكومة ص ٧٧.

(د) في مجال التعليم الثانوى العام

تستهدف خطة التنمية المستدامة بدء تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد، بداية من عام ٢٠١٩/٢٠١٨، بشكل تراكمى على مدار ثلاث سنوات بحيث يتم إجراء ١٢ اختباراً للطالب، ويقوم باختيار أفضل ست نتائج يحصل عليها، وسيتم استخدام الكتاب المدرسى مع أجهزة التابلت "الحاسب اللوحى" فى تحميل المناهج التعليمية، وتوصيل شبكة الإنترنت إلى ألفى مدرسة، واستحداث مناهج دراسية جديدة تتوافق مع هذا النظام(٨٧).

وفى سبيل تحقيق ذلك، تستهدف الخطة إنشاء ١٤٣ مدرسة جديدة لتصل عدد المدارس إلى ٤٥٠٠ مدرسة، وإنشاء ١٤١٨ فصلا دراسيا جديداً ليصل عدد الفصل إلى ٨٢,٤ ألف فصل دراسى بالمقارنة بنحو ٨١ ألف فصل دراسى العام السابق، وذلك للحفاظ على متوسط كثافة الفصول ليكن فى حدود ٤٠ طالب فصل فى المتوسط، كما تستهدف الخطة تأهيل المدارس للحصول على الاعتماد والجودة، وذلك لحوالى ١٣٣ مدرسة جديدة، وتطوير المناهج لعدد ١٢٠ منهجا دراسيا، وزيادة عدد طلاب مدارس الموهوبين والمتفوقين من ٤٩٥٠ طالبا عام ٢٠١٨/٢٠١٧، إلى ٧٢٠٠ طالب فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وبزيادة تقدر بنحو ٤٦% وتستهدف الخطة أيضا تزويد ١٩٣٦ مدرسة بفصل متحرك مزوداً بلاب توب، وشاشة عرض ذكية " بالصف الثانى الثانوى" وتجهيز أربعة عشر مدرسة للمتفوقين بالأجهزة التكنولوجية الحديثة.

(هـ) فى مجال تطوير التعليم الفنى

تعرب اللجنة عن اتفاقها مع ما ورد في برنامج الحكومة بشأن الاهتمام بتطوير التعليم الفني، كأحد الركائز الأساسية لتخريج العمالة الفنية الماهرة والمدربة، التي تستطيع إمداد سوق العمل بالمهارات الفنية اللازمة، خاصة في قطاع الصناعة، واستهداف تحسين جودة مخرجات التعليم الفني من خلال برنامج يحقق تطوير منظومة جديدة على أسس الجودة العالمية، وتعظيم

---

(٨٧) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى: الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢١-٢٠٢٢ وعامها الأول ٢٠١٨-٢٠١٩.

الاستفادة من إمكانيات مؤسسات الدول فى مجال التدريب المهنى التي تتجاوز ٨٢٠ مركز تدريب ثابت ومتحرك و١٢٠٠ مدرسة و٢ مليون طالب، وكذلك بناء منظومة جودة جديدة لضمان جودة التعليم الفني بإنشاء كيان مستقل تشترك فيه وزارة التعليم والتعليم الفني مع جهة دولية متخصصة في إدارة الجودة والاعتماد الفني؛ بهدف وضع وإدارة منظومة مستدامة لادارة الجودة في مدارس التعليم الفني طبقا للمعايير الدولية وتطوير المناهج ومواصلة برنامج دمج ذوى الإعاقة البسيطة داخل التعليم الفني في التخصصات الملائمة[٨٨].

وترحب اللجنة بخطة الحكومة لتطوير نحو ١٦٥ مدرسة عام ٢٠١٨/٢٠١٩، في مقابل نحو ١٢٠ مدرسة تم تطويرها فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨، واستكمال تطوير ثلاث مدارس بنظام المجمعات التكنولوجية وفق المعايير الأوروبية، وتجهيز ٢٣٦٩ مدرسة بالمعامل اللازمة، وتطوير ١٧٠ منهجا للتعليم الفنى باستخدام آليات الكفايات، وكذلك تحويل ٣٠٠ منهج إلى منهج تفاعل الكترونى، إلى جانب تدريب نحو عشرة آلاف معلم على المهارات الفنية المتخصصة داخل وخارج مصر، وتطبيق معايير النظام التربوى الياباني، والتوسع في إنشاء مدارس تعليم فنى داخل المصانع، وإنشاء (٢٥) مركز ابتكار على مستوى الجمهورية مقارنة (١١) مركزًا عام ٢٠١٧/١٨.

وفى هذا الاطار تؤكد اللجنة على أهمية الإسراع في تنفيذ ما ورد في برنامج الحكومة بشأن تفعيل خطة تحويل المدارس الفنية إلى مدارس للتكنولوجيا التطبيقة لتصل نسبتها إلى ١٠ -٢٠% من المدارس التعليم الفني خلال الثلاث سنوات القادمة، بالإضافة إلى حصول جميع مدارس التعليم الفني على شهادة الجودة والاعتماد المؤسسى من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد، وكذلك الاهتمام بتدريب معلمى التعليم الفني على برامج معتمدة دولية، وربط التعليم الفني بالمشروعات القومية، والخريطة الاستثمارية للدولة قطاعيًا وجغرافيًا، والتوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية لزيادة مسارات التعليم الجامعى أمام طلاب التعليم الفني[٨٩]، واسهام

---

(٨٨) برنامج الحكومة، ص ٨٠.

(٨٩) المرجع السابق، ص٨٠.

المنشآت الصناعية الخاصة في إنشاء المعاهد الفنية وتدريب شباب الدارسين بها لضمان تشغيل خريجى تلك المعاهد من خلالها.

(و) فى مجال تنمية وتطوير التعليم لذوى الاحتياجات الخاصة

ترصد اللجنة بكل تقدير ما ورد في برنامج الحكومة بشأن رعاية وتعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، واستهدافها إنشاء مركز نموذجى مصاحب لمدرسة التربية الخاصة بمحافظة الجيزة، لتقديم خدمات متكاملة وتوفير منظومة للبحث العلمى والتدريب تحقق معايير الجودة المستهدفة وفتح ١٦٠٠ فصل دراسى لذوى الإعاقة البصرية والسمعية خلال السنوات الأربع القادمة بواقع ٤٠٠ فصل/سنة، وكذلك توفير ٣٠٠ غرفة مصادر سنويا للمتعلمين بمدارس الدمج، وتوفير برامج تدريبية لنمو ٥٠٠ أخصائى أو معلم على التعامل مع ذوى الاعاقات بمدارس الدمج[٩٠]. وتؤكد ضرورة تزويد المتعلمين ذوى الإعاقة بفرص تعليمية عالية فى جودتها النوعية، ودمج ذوى الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعى، ولتحقيق ذلك، تشدد اللجنة على ضرورة تنفيذ ما جاء بالخطة، من تنفيذ ما يلى:

- إنشاء عشر مدارس جديدة، ليصل عددها إلى ٩٤٥ مدرسة، وإنشاء ٦٥ فصلا دراسيا جديدا ليصل عددها إلى ٤٦٤٩ فصلا، وذلك للحفاظ على متوسط كثافة الفصول لتكون فى حدود ٦ طلاب/ فصل دراسى.

- رفع الكفاءة المهنية لمعلمى الدمج، ذلك بتدريب نحو ٣٧٠٠ معلم على مهارات التعليم الخاصة بذوى الإعاقة.

(ز) فى مجال تنمية وتطوير التعليم للفائقين والموهوبين

تثنى اللجنة على ما ورد في برنامج الحكومة بشأن زيادة القدرة الاستيعابية للفئات الخاصة من المتعلمين، حيث سيتم التوسع في المراكز الداعمة للموهبة والتفوق ونشرها في محافظات الجمهورية، ومن المزمع زيادة هذه المراكز من ٢٤ مركز عام ٢٠١٩، إلى ٤٠ مركز بنهاية عام

---

(٩٠) برنامج الحكومة ص ٧٨.

٢٠٢٢، ومن ثم تؤكد اللجنة على أهمية تزويد المتعلمين الفائقين والموهوبين بجميع مراحل التعليم قبل الجامعى بالتعليم عالى الجودة والملائم لتنمية قدراتهم ورفع كفاءتهم ومدهم بالمهارات الحياتية اللازمة، وذلك من خلال انجاز أهداف خطة ٢٠١٨/٢٠١٩، المتعلقة بما يلى[٩١]:

- إنشاء ٢٠ مركزاً جديداً للموهوبين ليصل عدد المراكز إلى ٦٩ مركزاً.
- تعزيز فرص مشاركة الطلاب فى المسابقات، وذلك بتمكين نحو ٦٧٠٠ طالب من المشاركة فى المسابقات المحلية و٢١٥ طالباً من المشاركة فى المسابقات الدولية.

وختاما لهذا المحور فان اللجنة ترى أنه على الرغم من أن خطة العام الأول ٢٠١٨/٢٠١٩، تسعى إلى حل العديد من المشكلات والتحديات التى تواجه التعليم قبل الجامعى، إلا أنها، وفى سبيل الوصول لأهداف إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، ترى التأكيد على التوصيات السابق ذكرها فى تقريرها عن برنامج الحكومة عام ٢٠١٦، ومن بينها[٩٢]:

- تكاتف الجهود الرسمية والأهلية، وتبنى حملة قومية لإنشاء الإعداد المطلوبة من المدارس والفصول خلال فترة زمنية قصيرة، وفرض رسوم رمزية تحصل عند المنبع من العاملين بالحكومة والقطاع الخاص، وتوجه لبناء هذه المدارس.
- تيسير مشاركة القطاع الخاص في عملية إنشاء المدارس الغير دولية من خلال منحه تسهيلات في الحصول على الأراضى المخصصة لهذا الغرض.
- إعادة النظر فى معايير الاعتماد المحلية للمدارس المحددة من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ومطابقتها مع معايير الجودة العالمية.

---

(٩١) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/١٩ – ٢٠٢١/٢٢، وعامها الأول ٢٠١٨/١٩، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٩٢) مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة السابقة، ص ٢٢٥ -٢٢٦.

- إتاحة فرص التعليم قبل الجامعى للجميع، وزيادة عدد المدارس والفصول، بما يؤدى إلى تخفيض كثافة الفصول واستيعاب إعداد الملتحقين بالمدارس، ودمج ذوى الإعاقة البسيطة، رعاية المتفوقين والموهوبين فى هذه المدارس.

- توفير المعامل والمكتبات والملاعب وغيرها من المرافق البنية الأساسية، التى تتيح فرص تعليم متكافئ لجميع الطلاب.

- الاهتمام بتدريس المواد العلمية من رياضيات وعلوم وتكنولوجيا الاتصالات، وتطبيقاتها العملية فى المدارس وفقا للمعايير العالمية؛ لرفع ترتيب مصر فى المسابقات الدولية فى هذا الخصوص.

- الاهتمام بجودة الواجبات الغذائية التى تقدم لطلاب المدارس، وتعميمها على جميع المدارس وبخاصة فى المناطق النائية الفقيرة، لاعتبارات تتعلق بالصحة العامة من ناحية، وارتفاع معدل الحضور وعدم الغياب فى المدارس من ناحية أخرى، والنظر فى إمكان إعداد إنتاج هذه الوجبات فى المدارس طوال العام الدراسى والمعاهد الثانية الزراعية.

- الاهتمام بالمعلم لأنه أساس نجاح العملية التعليمية وذلك من خلال تدريبه تدريبًا يؤهله لاكتساب خبرات ومهارات ضرورية، وإدخال المستثمرين للمشاركة في عملية تدريبه، والعمل على رفع دخله وتحسين مستواه المعيشى.

- وضع معايير محددة لتوزيع المعلمين على المناطق التعليمية، وزيادة أعدادهم وسد العجز فى المعلمين بجميع التخصصات.

- تطوير مؤسسات إعداد المعلم قبل الخدمة، وضع برنامج متواصل لتأهيله أثناء الخدمة، والاعتماد على التدريب والتأهيل على رأس العمل، وتنمية مهارات المعلمين بمدارس التربية الخاصة بذوى الإعاقة ٢٠١٧/٢٠١٨.

- زيادة أعداد كليات رياض الأطفال، وأعداد المقبولين بالكليات القائمة؛ لمواجهة الزيادة المتوقعة في إعداد خريجها في ظل التوسع في مدارس التعليم قبل الابتدائى.

- الإسراع فى تنفيذ دمج التعليم قبل المدرسى فى السلم التعليمى الإلزامى المجانى، واعتباره المرحلة الأولى فى هذا السلم؛ إعمال لنص المادة (٨٠) من الدستور وللمزايا المتعددة التى يحققها ذلك من النواحى التعليمية والاجتماعية والتربوية والصحية.
- توحيد مناهج وطرق التدريس بمرحلة التعليم قبل المدرسى، بدلاً من تعددها وتباينها.
- رفع معدل الاستيعاب بمرحلة التعليم قبل المدرسى، بحيث يستوعب كل من هم فى سن التعليم المبكر طبقا لنص المادة (٨٠) من الدستور.
- زيادة إعداد كليات رياض الأطفال، وإعداد المقبولين بالكليات القائمة؛ لمواجهة الزيادة المتوقعة فى إعداد خريجيها فى ظل التوسع فى مدارس التعليم قبل الابتدائى.

(٢) تطوير منظومة التعليم العالى والجامعى

تعرب اللجنة عن تأييدها لما ورد في برنامج الحكومة بشأن تطوير منظومة التعليم العالى والجامعى لتعزيز تنافسية العمالة المصرية في أسواق العمل الإقليمية والدولية، والركائز الثلاث التي عرضتها الحكومة في برنامجها والتي يستهدف أولها إتاحة الخدمة التعليمية من خلال التوسع في الجامعات الحكومية، وتشجيع الجامعات الخاصة، وانتشار جامعات أهلية في تخصصات غير تقليدية وجذب أفرع للجامعات الدولية المرموقة، علاوة على زيادة برامج التعليم عن بعد بما يؤدى إلى زيادة عدد الكليات من ٤٧ كلية عام ٢٠١٧/١٦، إلى ٥٧٠ كلية عام ٢٠٢٢/٢١، وزيادة الطلاب من ٢,٩ مليون إلى ٣,٦ مليون طالب، وعدد الخريجين المناظرين من ٢٤٠ الف إلى ٢٨٠ ألف، وذلك بتكلفة تقرر بنحو ٦٩,٣ مليار جنيه، أما الركيزة الثانية فتستهدف تحسين جودة التعليم العالى والجامعات تحسين جودة والوصل إلى نسبة ٥٠% من الاعتماد المحلى لجميع الكليات بالجامعات الحكومية، وتحفيز الكليات الجامعية للحصول على الاعتماد الدولى، وإنشاء المركز القومى لتنمية قدرات هيئة التدريس والهيئات المعادلة، واستكمال تطوير نظم القياس والتقويم والمشاركة في الجامعات الدولية لقياس مخرجات التعليم العالى، وأخيرًا تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الجامعى والعالى، بما يترتب عليه زيادة تنافسية

نظم ومخرجات التعليم وبالتالي تحسن ترتيب الجامعات المصرية في المؤشرات العالمية وأخذها ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، بالإضافة إلى إيجاد نوع من التكامل والتنسيق بين التعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى والتعليم والتعليم الفني التطبيقى، وتقدر تكلفة هذا البرنامج بنحو ١١,٣ مليار جنيه[٩٣].

كما ترحب اللجنة بما ورد من مستهدف بخطة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ من ستة برامج أساسية لتطوير التعليم الجامعى والعالى، وبتكلفة إجمالية تصل نحو ٣٥,٥ مليار جنيه وذلك على النحو التالى[٩٤]:

- برنامج إتاحة فرص التعليم العالى للراغبين، والذى يهدف لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالى فى كافة أنحاء الجمهورية، وتستهدف الخطة زيادة الجامعات الحكومية من ٢٤ جامعة إلى ٢٧ جامعة وذلك بإنشاء ثلاث جامعات فى الوادى الجديد ومطروح والبحر الأحمر، وليرتفع عدد الكليات بهذه الجامعات لتصل إلى ٤٩٠ كلية فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وذلك بزيادة تقدر بنحو ٢٠ كلية، مما يرفع معدل القيد الإجمالى من ٣٦% إلى ٣٧% كما تستهدف الخطة إنشاء أربع جامعات أهلية جديدة فى المرحلة القادمة، بالإضافة إلى إنشاء أفرع لجامعات أجنبية بالعاصمة الإدارية الجديدة، ومن المقدر أن تستوعب هذه الجامعات نحو ١٨٥٠,٨ ألف طالبا.
- برنامج تحسين جودة النظام التعليمى بما يتوافق مع النظم العالمية، وذلك من خلال الاعتماد المحلى لمؤسسات التعليم العالى من هيئة ضمان واعتماد الجودة، وفى هذا السياق تستهدف الخطة:

---

(٩٣) برنامج الحكومة ص ٨٣، ٨٤، ٨٥

(٩٤) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٢٨٥-٢٩٢.

- زيادة عدد المؤسسات التعليمة الحاصلة على الاعتماد من ١٢٠ مؤسسة عام ٢٠١٨/٢٠١٧، إلى ٢٠٠ مؤسسة فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وبمعدل زيادة تقدر بنحو ٦٧%.
- زيادة عدد مراكز القياس والتقويم والوحدات التابعة لها فى الجامعات من ٧٧ وحدة فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٩٤ وحدة فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
- زيادة عدد المعامل الحاصلة على الاعتماد من ٥٢ معملاً إلى ٨٣ معملا.
- تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس، والبالغ عددهم ٨٥ ألف عضو هيئة تدريس، وتستهدف الخطة تدريب ١٠% منهم، وتدريب ١٠% من الهيئة المعاونة.
- زيادة الدور الاجتماعى للجامعات من خلال زيادة عدد الطلاب المستفيدين من برامج الرعاية الصحية والاجتماعية من ٩٠ ألف طالب فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧، إلى ١٠٠ ألف طالب فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
- دعم الأنشطة الطلابية وزيادة المخصص لها من نحو ٥٠ مليون جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧، إلى نحو ٦٠ مليون جنيه فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
- زيادة عدد مراكز زيادة الأعمال من عشرة مراكز فى ٢٠١٨/٢٠١٧، إلى ١٥ مركز فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

كما تنوه اللجنة تبنى الحكومة لبرنامج تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم العالى، والذى يهدف إلى رفع قدرة واستجابة منظومة التعليم ومكوناتها للطلب العالمى المتزايد على برامج التعليم العالى وخدماته، وزيادة نصيب مصر من السوق العالمى للتعليم، والتوسع فى برامج البعثات للخارج، وذلك من خلال:

- زيادة عدد الطلاب المصريين المبعوثين للخارج من نحو ٩٥٠ مبعوثا فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو ١١٥٠ مبعوثا فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

- زيادة عدد الطلاب الأجانب الوافدين للدراسة فى مصر من ٤٤ ألف طالب فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٥٥ ألف طالب فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
- إدراج سبع جامعات مصرية ضمن أفضل ألف جامعة على مستوى العالم، وفق تصنيف QS، وإدراج عشر جامعات ضمن أفضل ألف جامعة فى تصنيف Times.
- زيادة عدد برامج التعاون الدولى والبرامج المزدوجة من ٥٠ برنامجا فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٦٥ برنامجا فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

وتنبه اللجنة إلى وجود عدد من المشكلات والتحديات[٩٥] التي تعوق مسيرة تطوير منظومة التعليم الجامعى والعالى ويأتي على رأسها:

- تدنى ترتيب مصر الدولى فى مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم العالى وجودة التعليم المتاح إلى المركز ١١٨ من بين ١٤٨دولة، وتستهدف إستراتيجية التنمية المستدامة رفعه إلى المرتبة ٧٥ ثم ٤٥ بحلول عامى ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ على التوالى وبلوغ نسبة الالتحاق بالتعليم العالى من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة ما نسبته ٣٥% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وتتوخى إستراتيجية التنمية المستدامة رفعها إلى ٤٥% بحلول عام ٢٠٣٠.
- ضعف نظم التقويم والمتابعة، وغياب المعايير الواضحة ومؤشرات قياسها على مستوى العمليات، وعدم وجود سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين.
- ارتفاع تكلفة بناء مؤسسات التعليم العالى، وتزويدها بالمصادر اللازمة لتشغيل هذه المؤسسات.
- قله عدد الطلاب الوافدين للالتحاق بالجامعات المصرية.

وفى هذا الصدد، تؤكد اللجنة على ما سبق وأوصت به في تقريرها عام ٢٠١٦، ومن أهمها[٩٦]:

---

(٩٥) جاءت أغلب هذه التحديات في استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠: ص ١٦٣، ١٦٧.

- اعداد قاعدة بيانات عن احتياجات سوق العمل على المستويين المحلى والدولى وربطها بالمناهج الدراسية والعلمية وخاصة التعليم الفني والكليات العملية وتحويل جزء من الكليات النظرية إلى كليات عملية داخل منظومة التعليم وربط عملية التمويل عن طريق المستثمر المحلى والأجنبى بالتكلفة الفعلية التي تتماشى مع العملية التعليمية وربطها بالتدريب والإنتاج لاكتساب المهن المختلفة التي تتماشى مع القاعدة الأصلية، مع تعديل قوانين التعليم والتي من بينها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بما يتماشى مع احتياجات السوق.
- إنشاء أكاديميات وكليات ومعاهد تكنولوجية تساهم في تخريج دفعات مؤهلة لسوق العمل واحتياجاته والاقتداء بأكاديمية ناصر العسكرية في هذا الشأن، والتي تتناسب مخرجات تعليمها مع احتياجات القوات المسلحة.
- العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات المصرية، والتوسع فى إنشاء جامعات أهلية، لا تنشد الربح وتشجيع الجامعات الخاصة على استيعاب المزيد من الطلاب.
- اهتمام الجامعات المصرية بصورة كبيرة بالأبحاث العلمية المنشودة فى دوريات عالمية محكمة، والاتجاه نحو تلبية المواصفات والقواعد لإدراج عدد أكبر من الجامعات المصرية فى ترتيب أفضل الجامعات على مستوى العالم.
- إنشاء مراكز وحدات للجودة فى كل جامعة، واتباع معايير عالمية لتطبيق الجودة والاعتماد بالنسبة لمؤسسات التعليم العالى.
- انفتاح الجامعات والكليات والمعاهد العليا على المجتمع المحلى، والمشاركة فى تنمية هذه المجتمعات لتكون مراكز إشعاع فى البيئة المحيطة بها.
- رعاية شئون الطلاب فى الجامعات والمعاهد والكليات، والاهتمام بالأنشطة الطلابية المختلفة، وعودة الحياة الجامعية النشطة إلى هذه المؤسسات التعليمية.

([٩٦]) تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة السابقة، ص ٢٢٧-٢٢٨..

- الالتزام بالمعايير العالمية بالنسبة لمؤشرات إعداد هيئات التدريس للطلاب وعدد الأسرة لطلاب كلية الطب، والتركيز على الجامعات الإقليمية التى تفتقر بصورة ملحوظة إلى هذه المعايير.

- قيام المجلس الأعلى للجامعات بدور فى التنسيق بين التخصصات العلمية المتكررة فى الكليات الجامعية، لتحقق التقارب فى مناهجها ومقرراتها، وتوحيدها أو الاتفاق على قواسم مشتركة فى تدريس هذه التخصصات.

- اختيار رؤساء الجامعات ونوابهم والعمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام بجميع الكليات والمعاهد لمدة زمنية محددة لا تزيد على ثلاثة أو أربعة أعوام، وعدم تجديدها إلا لمرة واحدة، لإتاحة الفرصة للتغيير والتجديد وعدم الجمود والتكلس فى المؤسسات التعليمية من جراء استمرار قياداتها فى مواقعهم لمدد طويلة.

- إعادة النظر فى التوسع المبالغ فيه فى إنشاء أقسام أو كليات جديدة لتخصصات محددة مثل الصحافة والإعلام والعلوم السياسية، والآثار، والاقتصاد.... الخ ومدها إلى العديد من الكليات وقبول إعداد صغيرة فى هذه الأقسام، تؤدى إلى الهدر فى الموارد المحدودة المتاحة من ناحية، ونقص الكفاءة فى خريجى هذه الأقسام مقارنة بالكليات الأم من ناحية أخرى.

- إنشاء مراكز وحدات للجودة فى كل جامعة، واتباع معايير عالمية لتطبيق الجودة والاعتماد بالنسبة لمؤسسات التعليم العالى.

- انفتاح الجامعات والكليات والمعاهد العليا على المجتمع المحلى، والمشاركة فى تنمية هذه المجتمعات لتكون مراكز إشعاع فى البيئة المحيطة بها.

(٣) التصدي لمشكلة الأمية الهجائية والرقمية

فى الوقت الذى تخلصت فيه العديد من دول العالم من الأمية الهجائية لا تزال مصر تئن من انتشار الأمية الهجائية التى يقترن بها أيضا الأمية الرقمية فى عصر مجتمع المعرفة، وتدخل ضمن أكبر عشر دول على مستوى العالم فى ارتفاع معدل الأمية حسب التعداد العام

للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧، ويبلغ عدد الأميين فى الفئة العمرية عشرة أعوام فأكثر حوالى ٢٥,٨% من إجمالى عدد السكان وفقا لتعداد عام ٢٠١٧، من إجمالى العدد الكلى للأميين، الذى يبلغ معدله ٢٩,٢% من السكان بواقع ٢٠,٥% للذكور، مقابل ٣٨,١% للإناث، ويتفاوت هذا العدد وهذه النسبة حسب الفئات العمرية وتوزيع السكان فى الريف والحضر.

ولقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لاحتواء مشكلة انتشار الأمية الهجائية والرقمية، وتبنت سياسة مكافحة الأمية منذ عام ١٩٧٦، ووقعت اتفاقية مع منظمة اليونسكو بشأن إنشاء مركز إقليمى يخدم المنطقة العربية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار فى إبريل ٢٠١٤، وأطلقت حملة قومية عام ٢٠١٢ للقضاء على الأمية فى خمس سنوات بدعم من اليونسكو، وأنشأت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

تنوه اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن استهداف محو أمية (٨) ملايين أمى خلال سنوات البرنامج الأربع، وذلك بواقع محو أمية مليوني دارس سنويا لتخفيض نسبة الأمية (١٥ – ٣٥ سنة) إلى ١٥% عام ٢٠٢٢/٢١، مقارنة بنحو ٢٩% في العام الأول من البرنامج، وتؤكد اللجنة على أهمية مشاركة جهود الجمعيات الأهلية النشطة في هذا المجال، وكذلك الجامعات والأجهزة الحكومية والقطاع العام وقطاع الاعمال والقطاع الخاص من منطلق دورهم المجتمعى في هذا المشروع القومى الكبير[٩٧]، وفى هذا الاطار تنبه اللجنة إلى انه رغم هذه الجهود المبذولة لا تزال نسبة الأمية مرتفعة فى البلاد وانضمت إليها مشكلة الأمية الرقمية حيث اعترفت الحكومة في برنامجها أن معدلات الأمية (١٠ سنوات فأكثر) ما زالت بالغة الارتفاع ٢٥,٨% عام ٢٠١٧، الأمر الذى يعوق بناء مجتمع المعرفة والمعلومات، ويبطئ عملية التحول إلى الاقتصاد المعرفى والى الاقتصاد غير النقدى القائم على فكرة الشمول المالى[٩٨] رغم اتخاذ الحكومة عدة خطوات لمواجهتها، منها إطلاق المجلس الأعلى للجامعات شهادة المواطن

([٩٧]) برنامج الحكومة ص ٧٦، ٧٧.

([٩٨]) برنامج الحكومة ص ٢٨.

الرقمى، وتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم ومعهد نظم المعلومات بالقوات المسلحة فى أغسطس ٢٠١٤، بشأن اعتماد ٦٠ مركزاً معرفيا للتدريس فى مراكز وزارة التربية والتعليم.

وإذ تؤكد اللجنة على أن محو الأمية وتعليم الكبار إنما يتطلب السير فى اتجاهين متكاملين أولهما وقائى يتعلق بسد منابع الأمية الهجائية والرقمية، وثانيهما علاجى يتعلق باحتواء الأميين ومحو أميتهم وعدم ارتدادهم إليها مرة أخرى، ووفقا لهذا النهج وإعمالا لنص المادة (٢٥) من الدستور، فإن اللجنة توصى مجدداً بما يلى[٩٩]:

- التركيز على التدابير التى تقى من الأمية وتسد منابعها، وذلك من خلال التطبيق الفعال لما يلى:
  - الزامية التعليم.
  - مجانية التعليم.
  - التعليم للجميع.
  - القضاء على التسرب من التعليم.
  - إدخال التعليم الرقمى وتطبيقاته ضمن مناهج التعليم بدءاً من مرحلة رياض الأطفال.
- وضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين من جميع الأعمار، وتكاتف شركاء التنمية: الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلى، على تنفيذ هذه الخطة بجدية خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات، ويراعى فى إعداد هذه الخطة وتنفيذها ما يلى:
  - إجراء حصر شامل ووضع خريطة دقيقة للأميين فى مصر، وتوزيعهم حسب الفئات العمرية والنوعية والجغرافي، وتحديد أولويات محو الأمية فى البلاد فى ضوء نتائج هذا الحصر ووفق هذه الخريطة.
  - تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى مجال محو الأمية، واتخاذه نموذجًا للتحدى والتغلب على هذه المشكلة التى تشكل آفة اجتماعية خطيرة.

---

(٩٩) مجلس النواب: تقرير اللجنة للرد على برنامج الحكومة السابق، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

- تكليف خريج الجامعات الذين يؤدون واجب الخدمة العامة باستغلالها فى محو الأمية الهجائية والرقمية فى محال إقامتهم، مع منحهم حوافز مجزية فى ضوء النتائج الفعلية المتحققة.
- وضع شرط إجادة القراءة والكتابة شرطا أساسيا للحصول على تراخيص القيادة، والالتحاق بأية وظيفة فى القطاع الخاص أو الحكومة، وإعطاء مهلة بضع سنوات لجعل هذا الشرط إلزاميا.
- تقديم بعض الحوافز والإغراءات للملتحقين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار، وربطها بنجاحهم فى محو الأمية.
- ربط برامج محو الأمية بالتدريب على استخدام الحاسوب وغيره من المهارات العلمية والعملية.
- تنظيم دورات وبرامج تعليم الكبار ومحو الأمية الهجائية والرقمية فى المعاهد العليا والجامعات الحكومية والخاصة والأهلية؛ مما يغرى ويشجع الإقبال على الالتحاق بهذه البرامج واستكمالها.

(٤) تحسين جودة النظام البحثى والتكنولوجى

ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن تحسين جودة النظام البحثى والتكنولوجى بتكلفة حوالى ٩٢٠ مليون جنيه من خلال استكمال تفعيل خطة العمل القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والربط بين البحث العلمى وقطاعات الإنتاج والخدمات، وتوجيه البحث العلمى نحو التخصصات ذات الأولوية مثل الطاقة الجديدة والمتجددة وتحلية المياه، والزراعة والغذاء والتخصصات الدقيقة لعلوم الحياة والهندسة والتكنولوجيا النادرة والحديثة، وإنشاء شبكات علمية متخصصة للتمييز العلمى والمعامل المركزية، وتشجيع براءات الاختراع والجهود الابتكارية والموهوبين وتنمية المهارات المعرفية وإتاحة قواعد البيانات والتوسع في برامج الجيل القادمة، ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا، وتطوير نظام البعثات الخارجية وتحفيز مشاركة المصريين بالخارج في مجالات البحث العلمى الداعمة للمشروعات التنموية[١٠٠].

([١٠٠]) برنامج الحكومة ص ٨١.

كذلك تبنى الحكومة برنامجين فرعيين ضمن هدف بناء الانسان المصرى يتعلق أولهما: بتعزيز دور البحث العلمى في تحسين بيئة الأعمال بتكلفة تقدر بنحو ٤,٦ مليار جنيه، وثانيهما: يتعلق بتعميق التنمية التكنولوجية والذى أطلقته الحكومة منذ عام ٢٠١٦ بإجمالى تمويل ١٧٥ مليون جنيه، كما تستهدف الحكومة زيادة عدد الحاضنات التكنولوجية بنسبة ٧٦% ليصل الإجمالى في نهاية سنوات البرنامج إلى ٣٠ حاضنة تكنولوجية[١٠١].

وتشير اللجنة إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه انجاز أهداف خطة تحسين جودة النظام البحثى والتكنولوجى وأهمها:

- ضعف التمويل المخصص للبحث العلمى فى الموازنة العامة للدولة والقطاع الخاص.
- نقص مؤسسات البحث العلمى المتاحة.
- تقادم منظومة القوانين والتشريعات المنظمة الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمى وسياساتها.
- تذبذب حركة براءات الاختراع الممنوحة من قبل مكتب البراءات المصرى، وغلبة براءات الاختراع الممنوحة للأجانب على تلك الممنوحة للمصريين.
- تركز براءات الاختراع الممنوحة للمصريين خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٣-٢٠١٤ فى تخصصات الاحتياجات الإنسانية وعمليات التشكيل والنقل والكيمياء والفيزياء التى تحظى بنسبة ٦٧%، ٦٨,٥% و٧٠% داخل إجمالى هذه الاختراعات على التوالى، فى مقابل نسب متواضعة وأقل فى تخصصات النسيج والورق والمبانى الثابتة، الهندسة الميكانيكية، الطبيعة والنوويات، والكهرباء والاتصالات.
- تدنى نسبة براءات الاختراع المصرية التى تم تسويقها، مقارنة بعدد براءات الاختراع المصرية، التى تعد هى ذاتها قليلة للغاية مقارنة ببراءات الاختراع الممنوحة للأجانب من مكتب البراءات المصرى؛ وقد بلغت نسبة براءات الاختراع المصرية التى تم تسويقها إلى إجمالى عددها نحو ٢١,٢%، ٢٩,٧%، ٣,٩%، ٥,٦%، ٢٣,٩% و٥٣,٣% خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣- ٢٠١٤.
- تذبذب إعداد الموفدين للخارج فى مهام علمية خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣- ٢٠١٤، وتراوحها ما بين ٧٦٩ و٤٠٣ و٢٦٤ و٤٧ و٥٤٢ و٦٩٧ على التوالى،

([١٠١]) برنامج الحكومة، ص ٨٢، ٨٣.

وغلب الإيفاد فى المجالات الطبية والعلوم الأساسية والهندسية، وهو توجه محمود، يجب التوسع فيه وزيادة إعداد الموفدين للتفاعل واكتساب الخبرات فى هذه المجالات الحيوية.

وإزاء هذه الحقائق والمعطيات والتحديات، ومن أجل النهوض بالبحث العلمى وتطويرها فى خدمة الاقتصاد الوطنى، فإن اللجنة ترحب بصدور القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار الذى يقدم حزمة متكاملة لتحفيز وتشجيع البحث العلمى والابتكار والنهوض بهما ورعاية المخترعين والمبتكرين، ومنحهم الحق فى تأسيس الشركات دون الإخلال بمسئولياتهم الأكاديمية والبحثية، كما ترحب بإستهداف الحكومة لإنشاء صندوقى الوقف الخيرى للتعليم والبحث العلمى لتدبير موارد مالية تسهم في تطوير نظم التعليم ودعم البحث العلمى والتكنولوجى لتحقيق ما يلى[١٠٢]:

- توفير موارد تمويلية بالمستوى التعليمى، ومعاونه الجامعات المصرية في القيام برسالتها في مجالى التعليم والبحث العلمى.
- تنمية الابتكارات الوطنية وتبنى الطلاب المتميزين والباحثين ورعايتهم.
- تبنى المشروعات البحثية الهامة في المجالات الصناعية والزراعية.
- التوظيف الفعال للطاقات العلمية والتكنولوجية وتوجيهها نحو امتلاك المعرفة.
- تعزيز دور البحث العلمى والاستفادة من براءات الاختراعات.
- زيادة الإنفاق على البحث العلمى، وتشجيع منشآت القطاع الخاص على تخصيص اعتمادات مالية لهذا الغرض، ومتابعة ورقابة جهات الاختصاص لهذا الالتزام.
- إنشاء مؤسسات جامعية ومراكز بحثية متخصصة فى علوم الطاقة المتجددة، ودراسات أمن الطاقة والأمن المائى.
- تشجيع الشباب على المشاركة الفاعلة فى البحث العلمى والابتكار من خلال المشروعات الصغيرة ومبادرات ريادة الأعمال.

---

(١٠٢) برنامج الحكومة ص ٨٣.

- العمل على تسويق جميع براءات الاختراع الممنوحة للمصريين من مكتب البراءات المصرى؛ مما يعجل من وضع هذه البراءات موضع التطبيق، وعدم خروجها خارج البلاد، وتشجيع المخترعين والمبدعين المصريين على البذل العطاء.
- زيادة أعداد الموفدين إلى الخارج فى مهام علمية فى المجالات التى يحتاجها الاقتصاد الوطنى والتنمية المستدامة، وتشجيع العقول المصرية المهاجرة للعودة إلى البلاد أو الاستفادة منها فى مواطن إقامتها.
- تشجيع الاختراعات فى المجالات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة فى البلاد، والعمل على زيادة القاعدة العلمية لقطاع البحث العلمى واتساعها وتنمية قدراتها ومهاراتها البحثية.
- تضافر كافة الجهات المعنية بالبحث العلمى من أجل بناء قادر على المعرفة والابتكار.
- تشكيل مجالس متخصصة لوضع إستراتيجيات واضحة لدعم الابتكار والمبتكرين لضمان تنفيذ الأبحاث العلمية.
- ربط البحث العلم بخطط التنمية الاقتصادية، ودعم المشروعات القومية الكبرى فى مجالات الطاقة والمياه والزراعة، والغذاء والصحة والدواء.
- دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للارتقاء بالبحث العلمى.
- ضرورة الاهتمام بالعلماء والباحثين، وتوفير آليات مستقرة داعمة لمساعدة الكفاءات، وتوطيد التعاون الفعال بالعلماء المصريين فى الداخل والخارج.

ثالثاً: تدعيم الرياضة البدنية للشباب

ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بمحور تدعيم الرياضة البدنية للشباب بشأن تبنيها البرامج التنفيذية من أجل النهوض بأنشطة الشباب والرياضة، وتطوير البنية الأساسية للمنشآت الشبابية، وإعداد الأبطال الرياضيين، وتخصيص برنامج رئيسى لتدعيم الرياضة البدنية للشباب، يتضمن عدة برامج فرعية يستهدف أولها زيادة عدد الملاعب المفتوحة من ٢٦٤ إلى ٤٢٩ ملعباً، وإنشاء ٦ صالات مغطاة جديدة، وتطوير ١٤ نادياً، وزيادة ملاعب كرة القدم من ٦٤٠ إلى ٥٨٠ ملعباً، وثانيها: يستهدف توفير الخدمات الرياضية بالقرى الأكثر احتياجاً بتكلفة اجمالية ٢٢٥,٣ مليون جنيه، وثالثها برنامج تنمية الوعى الثقافي والعلمى لتفعيل مراكز الفنون بالجامعات ومراكز الشباب بتكلفة تقدر بحوالي ٥٤٣,٨ مليون جنيه، ورابعها برنامج توفير المنشآت الشبابية الذى يستهدف تطوير المنشآت الرياضية الحالية والتوسع في إنشاء منشآت رياضية جديدة بتكلفة حوالى ٣,٢ مليار جنيه، لتنفيذ ٧ مراكز للتعليم المدنى، والبدء في إنشاء ٤٠ حمام سباحة وتطوير ١١ معسكراً و٧٠ مركزاً للشباب بالقرى الأكثر احتياجاً، واستكمال ٣٠٦ ملاعب خماسية وقانونية وتطوير ١٢٠ مركزاً للشباب[١٠٣].

وتؤكد اللجنة أن شريحة الشباب نحو ٦٠% من عدد سكان الدولة، وهم أكثر من نصف الحاضر وكل المستقبل، ولذلك فقد منح دستور ٢٠١٤ اهتماما وعناية خاصة بالشباب، حيث أعلت ديباجته عن أهمية الدور البارز للشباب المتطلع لمستقبل مشرق، ونصت المادة (٨٢) على أن "تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة"، كما نصت مادته (٨٤) على أن "ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضيا ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة. وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقاً للمعايير الدولية وكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية".

([١٠٣]) برنامج الحكومة في ص ٨٧، ٨٨.

ولوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، خفضت المادة رقم (١٠٢) من الدستور سن الترشح لعضوية مجلس النواب (السلطة التشريعية) من ثلاثين إلى خمسة وعشرين عاما على الأقل، وخفضت مادته رقم (١٦٤) سن من يشغل منصب الوزير إلى ثلاثين عاما بدلا من خمسة وثلاثين عاما على الأقل، وحددت الحد الأدنى لسن رئيس مجلس الوزراء ببلوغ سن الخامسة والثلاثين فى تاريخ التكليف، كما نزلت مادته رقم (١٨٠) بالحد الأدنى لسن الترشح لعضوية المجالس المحلية من خمسة وعشرين عاما إلى واحد وعشرين عاما، وقضت هذه المادة بتخصيص ربع عدد المقاعد بهذه المجالس المحلية للشباب ممن هم دون سن الخامسة والثلاثين، وقد استحدثت المادة رقم (٢٤٤) حكما انتقاليا يقضى بأن تعمل الدولة على تمثيل الشباب تمثيلاً ملائماً فى أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار الدستور.

وإزاء هذه المبادئ والضمانات الدستورية، تأتى أهمية رعاية الشباب والنهوض بالرياضة، وتحتل مرتبة متقدمة فى فكر القيادة السياسية، وتضعهم الدولة فى أولويات اهتمامها وقد انعكس ذلك في تعيين مساعدين للوزراء والمحافظين من الشباب، وتمثيلهم فى تشكيل المجالس المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية، وإعلان عام ٢٠١٦ عاماً للشباب، وبدء تنفيذ مشروع قومى لتمويل مشروعات الشباب الصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة ٢٠٠ مليار جنيه، وخطة تطوير مراكز الشباب، وإصدار العفو الرئاسى عن مجموعات من الشباب الصادر بحقهم أحكاماً بالحبس، وبدء حوار موسع لكافة أطياف الشباب، وإصدار قانون جديد وعصرى للهيئات الشبابية رقم ٢١٨ لسنة ٢٠١٧، والذى يخصص نسبة لا تقل عن ٥٠% من مقاعد مجالس إدارتها للشباب ويلبى أحكام الدستور المتعلقة برعاية النشء والشباب، وكذلك إصدار قانون جديد للرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ الذى أعاد تنظيم وتصحيح أوضاع الهيئات الرياضية وفتح آفاق جديدة للاستثمار في مجال الرياضة.

وللتواصل مع الشباب، والتفاعل مع قضاياه والتعرف على آرائهم تجاه هذه القضايا، عقدت القيادة السياسية العديد من اللقاءات مع الشباب، وكان أخرها المؤتمر الوطنى للشباب،

والذى شارك فيه كافة شرائح وقطاعات المجتمع من شباب الجامعات والرياضيين، والمثقفين، والإعلاميين، وشباب الأحزاب[١٠٤].

ومن أجل النهوض بأنشطة الشباب والرياضة تضمن برنامج الحكومة عدة تدابير لهذا الغرض، منها: تطوير البنية الأساسية للمنشآت الشبابية والرياضية بما فيها مراكز الشباب، والاستادات الرياضية فى المحافظات، والمدن الشبابية، والصالات المغطاة، وحمامات السباحة، وبيوت الشباب ومراكز التنمية الرياضية والتعليم المدنى، والمقرات الكشفية، وتطوير البرامج والأنشطة الشبابية لتمكين الشباب لسوق العمل، وتشجيع السياحة الداخلية، والدخول فى المسابقات الرياضية، ومسابقة "إبداع الثقافية" لشباب الجامعات المصرية، وبرنامج التنشئة الوطنية للطلائع والتنمية السياسية للشباب، ودعم الهيئات الرياضية وبرامج رعاية الموهوبين وإعداد الأبطال الرياضيين.

وإذا كان برنامج الحكومة اهتم بتدعيم الرياضة البدنية للشباب والرياضة، فقد جاءت استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ خلواً من محور مستقل لرعاية الشباب والنهوض بالرياضة، غير أنها أشارت إلى بعض البرامج لرعاية الشباب، ومنها برنامج العمل اللائق الذى يعمل على تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة والشباب[١٠٥]، وبرنامج تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية بما يحقق الاندماج المجتمعى[١٠٦].

ولا تتناسب هذه البرامج المحددة المتناثرة فى ثنايا هذه الاستراتيجية مع التحديات والمعوقات الكبيرة والمتعددة التى يعانى منها قطاع الشباب والرياضة، ومن أهمها[١٠٧]:

([١٠٤]) الموقع الرسمي للشباب WWW.Egyouth.com.

[١٠٥] إستراتيجية التنمية المستدامة، ص ٥٠

[١٠٦] المرجع السابق، ص ١٢٣.

([١٠٧])تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الأول، ص٢٤٠-٢٤١.

- ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، إذ يندرج نحو ٦٦,٤% من العاطلين عن العمل تحت الفئة العمرية ١٥- ٢٩ عاماً فى يونيو ٢٠١٥، وتتركز معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً.
- عدم تمكين الشباب والفئات المهمشة بشكل مؤسسى، مما يقلل من فعالية الجهود المبذولة فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.
- صراع الأجيال واختلاف الفكر بين الشباب وكبار السن، وتزايد ظاهرة خروج الشباب على النظام العام والتمرد على المجتمع.
- انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة، وما ينجم عنها من مخاطر جسيمة.
- عزوف الشباب عن العمل العام والتطوعى والشعور بالاغتراب.
- انتشار مشكلات الأدمان وغيرها من صور الانحراف الأخرى، لدى بعض الشباب، واتجاه البعض الآخر إلى التطرف الدينى.
- تأخير سن الزواج، وانتشار حالات الزواج العرفى.
- تعدد المؤسسات المعنية بشئون الشباب والرياضة، وتداخل اختصاصاتها، وتعدد اللوائح المنظمة وعدم مطابقتها للمعايير الدولية.
- نقص البنية التحتية المتعلقة بشئون الشباب والرياضة.
- غياب النشاط الرياضى فى المؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعية، ونقص المرافق والتجهيزات اللازمة لتحريك هذا النشاط الرياضى.

وقد حرصت الحكومة أن تتخطى العديد من التحديات التي تواجه رعاية الشباب والرياضة، من خلال توجيه نحو ١١٦٢ مليون جنيه للبرامج الشبابية لعام ٢٠١٩/١٨، وذلك لإنشاء مراكز شباب نموذجية، ومعسكرات شباب، وبرامج تنمية القرى الأكثر احتياجاً، وإنشاء حمامات سباحة تدريبية بمراكز الشباب، ومراكز إعداد القادة (التعليم المدنى). كما تستهدف الحكومة تنفيذ ٣٠٨ نشاطاً يستفيد منه نحو ٩ مليون شاب وشابة، وتتضمن هذه الأنشطة برامج مختلفة لإعلاء قيمة المواطنة والمسئولية، وتنمية الوعى السياسى، والتنمية الثقافية والإبداعية،

وريادة الأعمال، واستثمار أوقات الفراغ، وتشجيع النشء والشباب على العمل الجماعى والتطوعى. كما وجهت خطة ٢٠١٩/١٨، نحو ٨٥٤ مليون جنيه للبرامج الرياضية، وذلك لتنفيذ ٨ ملاعب متنوعة للقرى الأكثر احتياجاً وإنشاء أندية رياضية للمعاقين، وستبدأ بإنشاء أول نادى للمعاقين بالجيزة، وإنشاء المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك إنشاء وتطوير ثلاثة مقار لمديريات الرياضة بالمحافظات، ونحو ٧٠% من استاد المنيا الرياضى، وتطوير وتأمين شامل لكل الاستادات الرياضية وتأهيلها لاستقبال المباريات التدريبية المحلية والدولية وغير ذلك من تنفيذ البرامج الرياضية الأخرى[١٠٨].

وإدراكاً من اللجنة للعديد من التحديات والمعوقات التى تواجه رعاية الشباب والرياضة، وتأسيًا بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن النهوض بالشباب وتعزيز دوره فى مسيرة العمل الوطنى، ومن أجل تكاتف مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى لدمج الشباب فى هذه المسيرة والتفاعل مع مشكلات الشباب، تؤكد اللجنة على توصياتها السابقة فى تقرير الرد على برنامج الحكومة السابق، وهى:

(١) فى مجال رعاية الشباب

- تفعيل مبادرات القيادة السياسية لتمكين الشباب فى كافة المجالات وتحويلها إلى واقع ملموس يشعر به الشباب، ويجنى ثماره، والتى من بينها مبادرة إحياء الجذور للشباب.
- تفعيل وتنفيذ التوصيات التي تصدر عن المؤتمرات القومية للشباب، في إطار استراتيجية النهوض بالشباب، وآليات التفاعل مع قضاياه، والتعرف على رؤاهم إزاء هذه القضايا.
- إنشاء وحدة إدارية متخصصة بالوزارة المعنية لرصد المشكلات الاجتماعية للشباب، وإعداد برامج لتوعيتهم وإرشادهم للتعامل السليم مع هذه المشكلات.
- الاستغلال الأمثل لمخرجات المشروع القومى لاكتشاف المواهب الرياضية بالمدارس وتوفير الرعاية الكاملة لهم، تمهيداً لمشاركتهم فى البطولات المحلية والدولية.

---

(١٠٨) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٣٠٧-٣١١.

- تأسيس رابطة لرعاية الموهوبين والمبدعين من الشباب فى مختلف المجالات، ومنحهم حوافز تشجيعية مناسبة.
- ضرورة رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة الموهوبين رياضياً وتأهيلهم وتوفير كافة أشكال الدعم لهم بما يتلاءم مع ما يحققونه من نتائج مشرفة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- تفعيل أحكام قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦، في إطار حزمة من الإجراءات والبرامج التي تواجه هذه الظاهرة المضرة بأمن الوطن، وبالشباب.
- التواصل مع الشباب فى الداخل والخارج من أجل غرس وتنمية الولاء والانتماء للوطن، والتعرف على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والخطط والجهود المبذولة فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ودور الشباب فى مسيرة التنمية.

(٢) فى مجال النهوض بالرياضة

- تفعيل دعوة رئيس الجمهورية بإطلاق دورى رياضى متكامل بالمدارس والجامعات على مستوى الجمهورية يكون على أعلى مستوى من التنظيم وباستغلال ما تم تنفيذه من بنية أساسية بمراكز الشباب بجميع المحافظات.
- ضرورة إعادة النظر فى قرار إلغاء الحافز الرياضى للبطولات المحلية، لتشجيع طلاب المدارس والجامعات على ممارسة الرياضة وتكوين جيل من الأبطال الرياضيين قادر على تحقيق الإنجازات تفعيلاً لتوجيه القيادة السياسية بدراسة الحوافز والمكافآت التشجيعية للممارسى الرياضة بالمدارس والجامعات.
- تفعيل دور صندوق الرياضة المصرية الذى تم الإعلان عن تدشينه فبراير ٢٠١٨ لتحقيق أهدافه من خلال التنسيق مع وزارة الشباب واللجنة الأولمبية، والاتحادات الرياضية المعنية لتوفير الدعم اللازم لرعاية الأبطال الرياضيين فنياً واجتماعياً وطبياً ونفسيا، طوال فترة الإعداد للدورات الأولمبية والبطولات العالمية.

- الانتهاء من المشروعات القومية الرياضية طبقاً للجداول الزمنية المحددة لها مثل المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وإنشاء أربع صالات مغطاة استعدادا لاستضافة مصر لبطولة كأس العالم لكرة اليد للكبار ٢٠٢١.
- إنشاء صندوق لتوفير الدعم لمراكز الشباب وتعزيز مواردها، على أن يتم توفير مصادر تمويله من الروافد التالية:

*تخصيص نسبة ٢% من حصيلة مخالفات المرور.
*تخصيص نسبة ٢% من الأموال المصادرة فى قضايا المخدرات.
*تخصيص نسبة ٢% من حصيلة الرسوم القضائية.
*مساهمات رجال الأعمال والإعانات والهبات.

- فتح باب الإشهار لمراكز الشباب المستوفية لشروط الإشهار وخاصة فى القرى التى تعانى من نقص وجود مراكز للشباب بها وذلك لخدمة المدارس المجاورة التى لا يتوافر بها ملاعب.
- تركيز خطة النهوض بالرياضة على الاهتمام بها كصناعة واستثمار يسهم فى عملية التنمية من خلال المنافسات الرياضية واكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، وممارسة الرياضة من قبل الجميع من باب الحفاظ على الصحة العامة، والاستئناس بتجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال، مثل: ألمانيا، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين.
- تشجيع الأندية الرياضية على الاعتماد على التمويل الذاتى ومواردها الخاصة، وتركيز الدعم على مراكز الشباب والأندية غير القادرة التى تلتزم بمعايير محددة تتعلق بزيادة أعداد المشتركين وممارسة الأنشطة الرياضية.... الخ.
- تشجيع ممارسة الرياضة وصناعتها فى مختلف المؤسسات التعليمية، والاجتماعية، والنهوض بمراكز الشباب، وتوفير الأدوات والأجهزة الرياضية اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية داخلها والتوسع فيها.
- التوسع فى تنشيط السياحة الرياضية، وتطوير صناعة الرياضة بإنشاء مدارس رياضية، وقرى ومدن رياضية فى عدد من حواضر البلاد.
- وضع مدونة سلوك، أو ميثاق شرف، للعمل الرياضى تضع القواعد والضوابط التى يلتزم بها اللاعبون والأجهزة الفنية وروابط المشجعين وغيرهم من ذوى العلاقة بهذا النشاط.
- تطبيق سياسة دمج الأندية الرياضية وتقنينها، لتكون بالاختيار أو بصورة إلزامية فى حالات معينة يحددها القانون؛ والتوسع فى سياسة الاحتراف فى الأندية، وتأمين الرياضيين ضد الإصابات.

- الاهتمام بالإعلام الرياضى ودوره فى نقل الأحداث الرياضية وتحليلها، والتوعية بأهمية الرياضة فى المجتمع.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع الأهلى على المساهمة فى نشر الرياضة وبنيتها التحتية والنهوض بها فى البلاد.
- توفير القيادات التربوية المؤهلة للعمل بمراكز الشباب لتنفيذ وتنمية المشروعات والبرامج الواردة فى خططها التنفيذية.
- رسم خطة وطنية بعيدة المدى لتنظيم المشاركات الوطنية المصرية فى البطولات والمنافسات الرياضية العالمية والإقليمية، تكون قابلة للقياس والمتابعة، ومراجعتها فى ضوء النتائج المتحققة كل أربعة أعوام، ووضع نظام للثواب والعقاب للقائمين على التنفيذ وفقاً لهذا التقييم.

(٣) في مجال تشجيع الشباب على العمل الجماعى والتطوعى

- إعادة إحياء الحركة الكشفية ونشرها فى المدارس والجامعات باعتبارها من أفضل وسائل التربية، ومن أعرق الحركات الشبابية التى تسهم فى إعداد الشباب الصالح من الجنسين والمستعد دائما للبذل والعطاء من أجل المجتمع.
- دعوة شباب الأحزاب والقوى السياسية والمجتمع المدنى، لإعداد برامج وسياسات تسهم في نشر ثقافة العمل التطوعى من خلال كافة الوسائل والأدوات السياسية.
- تدشين مركز وطنى لتدريب وتأهيل الكوادر الشبابية.
- تشكيل مجموعات رقابة داخلية بأجهزة ومؤسسات الدولة من الشباب.
- قيام وزارات الثقافة والتعليم العالى والاتصالات والخارجية لإنشاء مركز للتواصل الحضارى بين شباب مصر والعالم.

رابعاً: توفير الرعاية الصحية الشاملة

تعتبر الرعاية الصحية هي حجر الزاوية في بناء الأمة، وإحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بصفة عامة، والتنمية الشاملة بصفة خاصة، ولقد أصبح الاهتمام بصحة الشعوب أحد المعايير الأساسية لقياس تقدم الأمم، خاصة فيما يتعلق بمعدل الوفيات العام، وفيات الأطفال الرضع، وانخفاض معدلات الإصابة بالأمراض. بالإضافة إلى ما توفره الدول لشعوبها من موارد صحية تتمثل في وحدات وأسرة وعاملين صحيين مدربين، ويستلزم لتحقيق ذلك اتساق السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية مع خطط التنمية الشاملة التي تبنى على العدالة والمساواة.

وتؤكد اللجنة على أن حصول المواطن على الرعاية الصحية في وطنه إحدى الدعائم الرئيسية للمجتمع، ومظهراً لحضارته، وأساساً هاماً لاستقراره ورضاه، كما أن فكرة وجوب تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد تقع في لب الدفاع عن حقوق الإنسان، وهي تشمل الحق في البقاء والحياة دون التعرض لمعاناة يمكن تلافيها. فتقر المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في الصحة إذ تنص على أن: "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية.

كما ألزمت هذه المادة الدول باتخاذ تدابير لضمان تمتع جميع المواطنين بمستوى معيشي مناسب، فيما يخص المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية؛ كعناصر أساسية لمستوى معيشي مناسب على صعيد الصحة والرفاهة.

وهو ما أكده الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ في المادة (١٨) والتي تنص على أن:" لكل مواطن الحق في الصحة، وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣% من الناتج القومى الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم، ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي. وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون".

وترحب اللجنة بما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية في كلمته عقب أدائه اليمين الدستورية، بأن:"ملفات قضايا التعليم والصحة والثقافة في مقدمة اهتماماتي وسيكون ذلك من خلال إطلاق حزمة من المشروعات والبرامج الكبرى على المستوى القومي والتي من شأنها الارتقاء بالإنسان المصري في كل هذه المجالات واستنادا على نظم شاملة وعلمية لتطوير منظومتي التعليم والصحة لما يمثلانه من أهمية بالغة في بقاء المجتمع المصري قويًا ومتماسكاً"[١٠٩].

وتستهدف استراتيجية قطاع الصحة في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨، الارتقاء بجودة الخدمات الصحية على كافة المستويات، وذلك من خلال ما يلى[١١٠]:

- تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل (كمشروع قومي) يبدأ تطبيقه عام ٢٠١٨، حتى عام ٢٠٢٩ بمعدل عامين لكل مرحلة، والنهو من تطوير مستشفيات محافظات المرحلة الأولى لتطبيق قانون التأمين الصحي الشامل، وتتضمن ٢٠ مستشفى، و١٠٣ وحدة رعاية صحية أولية في خمس محافظات (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، شمال سيناء)

---

(١٠٩) مضبطة الجلسة الخاصة لأداء السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية اليمين الدستورية لمدة ولاية ثانية المعقودة بتاريخ ٢ من يونيو ٢٠١٨.

(١١٠) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى: " الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨"، ص ٢٩٧-٢٩٨.

- زيادة نسبة التغطية السكانية بخدمات الرعاية الاجتماعية، من خلال تحسين الخدمة بتطوير وإحلال وتجديد المستشفيات وتجهيزها بالتجهيزات الطبية المتقدمة، وزيادة نسبة المستفيدين من خدمات المستشفيات العلاجية في عدد من المناطق النائية والمحرومة، والاهتمام بخدمات الرعاية العاجلة والطوارئ لاستكمال المنظومة العلاجية، وتطبيق برامج من شأنها رفع كفاءة تقديم الخدمة الصحية.
- الاهتمام بخدمات الرعاية الصحية الأولية، والتغطية الشاملة للمناطق الفقيرة والمحرومة.
- الاهتمام بخدمات الطب الوقائي.
- الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية بمحافظات الصعيد، خاصة المناطق الأكثر فقراً.
- الاهتمام بالمرأة والطفل والمعاقين والمسنين، من خلال برامج الصحة الإنجابية، وتنظم الأسرة وبرامج رعاية المعاقين والمسنين.

وتشيد اللجنة بإنجازات الحكومة في المجال الصحي والتي يظهر أهمها فيما يلي:

* تثمن اللجنة وتقدر من جانبها مجهودات القيادة السياسية والحكومة في موضوع القضاء على **مرض الالتهاب الكبدي الوبائي فيروس سي** الذي تصدر أولويات القطاع الصحي، بعد أن مثلت الإصابة به تهديدًا للأسرة المصرية، خاصة في ظل ما أظهره أول مسح حقيقي للمرض الذي أجري سنة ٢٠٠٨، أن نسبة انتشار الفيروس في مصر تقدر بنحو ٩,٨% من إجمالي عدد السكان، وأنه المسئول عن ٨٥- ٩٥% من حالات الفشل الكبدي وأكثر من ٩٠% من حالات أورام الكبد الأولية، حيث تم إطلاق الحملة القومية الموسعة للقضاء على الالتهاب الكبدي الوبائي فيروس "سي" بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك بالتعاون بين وزارة الصحة وصندوق تحيا مصر ومشيخة الأزهر، مما نتج عنه علاج نحو ٢ مليون مواطن بتكلفة تبلغ حوالي ٨٠ ألف جنيه للمواطن، بنسبة شفاء تزيد على ٩٥%.

* تثنى اللجنة على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن ومنها الحصول على حق الإنتاج المحلي لعقاقير علاج فيروس «سي» محليًا، دون الوقوع تحت شروط الشركات الدوائية العالمية صاحبة براءات اختراع هذه العقاقير، مما أدى إلى انخفاض تكلفة الجرعة الواحدة،

وترحب اللجنة بإشادات الدول والهيئات والمنظمات الدولية العديدة وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية بقدرة مصر على التصدي لفيروس سى من علاج حوالي مليون مصاب بالفيروس خلال أقل من عام، والقضاء على قوائم الانتظار نهائياً.

كما ترحب اللجنة بما تضمنه برنامج الحكومة من استهداف خفض نسبة انتشار الالتهاب الكبدى والحالات المصابة من ٣,٦% عام ٢٠١٨/٢٠١٧، إلى ٢,٥% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٢,٦٦ مليار جنيه[١١١].

كما تنظر اللجنة بعين التقدير لجهود الحكومة للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والاهتمام بصحة المواطن، وإعطاء الأولوية لمحدودي الدخل والأكثر احتياجاً وذلك بإصدار **قانون التأمين الصحي رقم (٢) لسنة ٢٠١٨**، الذى يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطية مظلة التأمين الصحي لجميع المواطنين بصفة إلزامية بنسبة ١٠٠%، وجعل وحدة التغطية الأسرة وليس الفرد، حيث تتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بمن فيهم المتعطلين عن العمل، كذلك علاج كل الأمراض وعدم الاعتماد على ما يسمى بحزمة الخدمات، وفصل الخدمة عن التمويل، وتقديم الخدمة الصحية وفقاً معايير الجودة العالمية، والرقابة على الأداء الصحي، وتوحيد مقدمي الخدمة الصحية في مصر، من حيث خضوع جميع المستشفيات لهيئة واحدة هي هيئة الرعاية الصحية، والارتقاء بالمنظومة الإدارية التي تشكل حجر عثرة في التطوير الصحي، كذلك الارتقاء بمعايير اختيار مديري المنشآت الصحية والمسئولين عن القطاع الصحي، وتطوير مقدمي الخدمة بالتدريب الإلزامي المستمر.

* زيادة الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع الصحة، من ٧٣٥٠ مليون جنيه عام ٢٠١٥/١٠١٤، إلى ٧٥٥٥ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى ١٣٨٣٧ مليون جنيه عام

([١١١]) برنامج عمل الحكومة، مصر تنطلق، ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٩٤.

٢٠١٧/٢٠١٦، إلى ١٨٠٦٠ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٢١٨٠٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩/١٠١٨([١١٢]).

* ارتفاع عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية من ٣٨٥٥٤عام ٢٠١٧/٢٠١٦، إلى ٣٩٧١٥ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٤٠٩١٠ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وانخفاض عدد المواطنين لكل سرير من ٩٠٠٠ عام ٢٠١٧/٢٠١٦، إلى ٨٦٦٧ مواطن لكل سرير عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٨٣٣٣ مواطن لكل سرير عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
* خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل من ٤٥,٩ سيدة لكل ١٠٠ ألف سيدة عام ٢٠١٧/٢٠١٦، إلى ٤٣,٩ سيدة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٤٢ سيدة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
* خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (أقل من٢٨ يوماً) من معدل ١٤ طفل فى الألف عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ إلى ١٢,٧ طفل فى الألف عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
* زيادة نسبة تغطية الأطفال ببرنامج المسح الشامل لأمراض الإعاقة، من ٩٢% عام٢٠١٧/٢٠١٦، إلى ٩٣,٣٣% عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٩٤,٦٧% عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
* زيادة نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثى من ٩٤,٢٠% عام ٢٠١٧/٢٠١٦، إلى ٩٤,٤٧% عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٩٤,٧٣% عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
* زيادة عدد خريجى التمريض سنوياً من ٧٥٠ خريجاً عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلي٨٢٥ خريج عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٩٠٠ خريج عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
* تحسين معدل هيئة التمريض بالمستشفيات من ١٥ ممرض/ممرضة لكل ألف مواطن عام ٢٠١٧/٢٠١٦، إلى ٢٧ ممرض/ممرضة لكل ألف مواطن عام ٢٠١٨/٢٠١٧، واستهداف بلوغه ٤٠ ممرض/ممرضة لكل ألف مواطن عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وفى هذا السياق، قامت

([١١٢]) أشار لهذه المؤشرات الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/٢٠١٨، ص ٢٩٨ : ٣٠٣

الحكومة بتشغيل المعهد الفنى للتمريض ببورسعيد، وتم زيادة عدد مدارس التمريض من ٢٨٩ مدرسة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٣١١ مدرسة عام ٢٠١٨/٢٠١٧، كما تم إضافة ٩٣ فصلاً دراسياً يستوعب ٢٩٦١ طالباً ليصل عدد الخريجين سنوياً إلي ١٠,٥ ألف خريج عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بحوالى ٨٠٠٠ خريج فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

وبالرغم من هذه المكاسب فلا يزال هناك تحديات عريضة تواجه القطاع الصحي، عكفت اللجنة على دراستها لتحديد الأسباب التى أدت إلى ما تعانيه تلك المنظومة من اشكاليات حقيقية في المجالات العلاجية والوقائية، مما انعكس سلباً على مستوى الصحة العامة، ومنها ما يلي:

(١) سوء حالة المستشفيات الحكومية

تعاني المستشفيات الحكومية من الإهمال والتردي في كم وجودة البنية التحتية، وتراجع مستوى النظافة، وسوء معاملة المرضى، ونقص في الإمكانيات والآلات الطبية، فضلا عن نقص الاسرة؛ فكان متوسط عدد الاسرة يبلغ ٥,١ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة فيما بين ٢٠١٠-٢٠١٤، لتنخفض هذه النسبة إلى ٤,٦١ في ٢٠١٥، و٣,٦١ في ٢٠١٦، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يقدر بنسبة ٧,٢ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة. وكذلك نقص في أعداد الطاقم الطبي، إلى جانب الخلل في نسب توزيع القوى البشرية بالمنظومة الصحية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الجودة في الأداء، والضعف العام الملحوظ في تقديم الخدمة في المستشفيات الحكومية، فضلاً عن عدم تفرغ الكفاءات الطبية وتفتيت جهدهم في العمل بين القطاع الحكومى والخاص؛ نظراً لتدنى مستوى المرتبات وعدم كفايتها لمواجهة مستلزمات الحياة، بالاضافة إلى تراجع مستوى التمريض، لضعف منظومة التعليم والتدريب وعدم تقدير المجتمع لدورهم في الفريق الطبي.

وتعرب اللجنة عن أملها في تحقيق ما هو مستهدف في الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠٢٢/٢٠٢١/٢٠١٩، وعامها الأول ٢٠١٩/٢٠١٨، بزيادة عدد الأسرة بالمستشفيات العامة والمركزية والنوعية بنحو ١٢٠٠ سرير ليصل العدد الإجمالي إلى حوالى

٤٠,٩ ألف سرير عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بحوالي ٣٩,٧ ألف سرير عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وبمعدل نمو ٣%، وزيادة عدد الاسرة بمستشفيات الأمانة العامة للمراكز الطبية من ٤٦٦١ سريراً إلى ٤٨٠١ سريراً، بإضافة ١٤٠ سريراً جديداً، وزيادة عدد الأسرة بمستشفيات الأمانة العامة للصحة النفسية من ٦٢٤٥ سريراً عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٦٤٣٢ سريراً عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وزيادة عدد الأطباء ليصل إلى ١١,٦٢ طبيب/طبيبة لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بحوالي ١٠,٢٣ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وزيادة عدد هيئة التمريض ليصل العدد إلى ٢٥,٨ ممرض/ممرضة لكل ١٠ آلاف نسمة مقارنة بحوالي ٢٠,٦ عام([١١٣]).

(٢) ضعف الاعتمادات الموجهة للإنفاق على الصحة

رغم توقيع مصر على اتفاقية "أبوجا" التي تلزم الدول الموقعة بتخصيص ١٥%من الموازنة العامة للدولة لقطاع الصحة لحماية صحة الفقراء ومحدودى الدخل، إلا أن مصر لا تزال غير ملتزمة بتحقيق هذا الشرط، ولقد تم تخصيص مبلغ يقدر بنحو ٦١,٨ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠١٩/١٨، وبنسبة تقدر بنحو ٤,٣% من الانفاق العام في هذه الموازنة، وبزيادة تقدر بنحو ٦,٩ مليار جنيه بالمقارنة بالعام السابق، وبنسبة زيادة تقدر بنحو ١٢,٥%([١١٤]).

وعلى الرغم من زيادة المخصص للإنفاق بالمقارنة بالعام الماضي، إلا أنه ما زال دون المستوى العالمي حتى بالنسبة للدول الفقيرة التي يصل فيها حجم الإنفاق العام على الصحة نحو ٢% من الناتج المحلى الإجمالي، وفى الدول ذات الدخل المتوسط التي تخصص نحو ٣% من الناتج المحلى الإجمالي، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم الدول العربية التي يبلغ متوسط حجم الإنفاق بها ٢,٤% من الناتج المحلى الإجمالي([١١٥])، ويعكس استمرار انخفاض الإنفاق الحكومي على الصحة تدنى نصيب الفرد من الإنفاق العام عليها، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم والزيادة السكانية وزيادة أسعار الخدمات الصحية والأدوية، فضلاً عن اتساع

([١١٣]) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/٢٠١٨، ص٣٠١.

([١١٤]) البيان التحليلي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة ٢٠١٩/٢٠١٨، ص ١٠١.

([١١٥]) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١٣ الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، موضوع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٤/٢٠١٣، ص ٨٦.

الفجوة بين المطلوب والمتاح، لدرجة عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية ونقص في جميع المستلزمات الطبية، بل أكثر من ذلك، فعلى الرغم من عدم الوصول إلى نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج القومى الإجمالى المقدر بـ ٣% وفقاً للدستور، يعانى مفهوم الإنفاق على القطاع الصحى من خلل واضح يتمثل في إضافة بنود أخرى مثل الصرف الصحى، وفوائد الدين العام إلى مخصصاته، واستقطاع نسبة كبيرة من هذا الإنفاق كرواتب للعاملين الإداريين في هذا القطاع، الأمر الذى دفع بعض المستشفيات والمعاهد إلى وضع صندوق خارج المبانى لجمع التبرعات لحل تلك الأزمة.

(٣) صناعة الأدوية في مصر

يمثل الدواء ركناً أساسياً في العملية العلاجية، ومن ثم فإن أي نقص فيه أو ارتفاع في أسعاره يكون تهديداً للأمن القومي الدوائي مما له أكبر الأثر على صحة المواطن وحياته، وإذ كانت اللجنة قد ناقشت في تقاريرها السابقة قضية الدواء، وما يعانيه من مشكلات تتعلق بالمعوقات القانونية والإدارية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية الذى أثر سلبياً على تكلفة انتاجه أو استيراده، فإنها تعاود مناقشة القضية من منظور مغاير يتمثل في ضرورة إحياء المجالات البحثية في الجامعات والمراكز البحثية المصرية لتلعب دوراً أساسياً في تصنيع الخامات الدوائية لتفى باحتياجات سوق الدواء ما يقلل من عبء الاستيراد.

وترى اللجنة ضرورة إحياء دور مصانع الأدوية الوطنية بما لديها من خبرات بشرية وبنية تحتية في استعادة دورها في توفير خامات الأدوية الأكثر شيوعاً محلياً بدلاً من استيرادها، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الدوائية المصرية في السوق المحلية والخارجية، فضلا عن تحقيق التناغم بين إنتاج الدواء والاحتياج إليه بانتاج دواء آمن وفعال يفى باحتياجات المواطنين وبسعر في متناول محدودي الدخل.

وتؤكد اللجنة أن نجاح تصنيع الخامات الدوائية محلياً يتطلب تكاتف الجهود بين الدولة والشركات والجامعات ومراكز البحوث والمواطن، فالدولة مطالبة بإعادة صياغة القوانين الخاصة

في مجال تسجيل الأدوية ولجان التسعير ولوائح الاستيراد للمواد الخام وبراءات الاختراع، بما يشجع الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص والشريك الأجنبى لإنتاج الأدوية المثيلة، كبديل للأدوية المستوردة وإقامة تحالفات فيما بينهم يتحقق من خلالها توفير التمويل، ونقل الخبرة التي تحتاجها الصناعة الدوائية في مجال إنتاج خاماتها الاولية، على الجانب الآخر هناك ضرورة للتمسك بفخر المواطن المصرى بالمنتج الدوائى الوطنى وعدم التشكيك فيه وفى فاعليته.

كما تشير اللجنة إلى ضرورة التواصل مع شركات القطاع الخاص الوطنى، وتشجيعها للمشاركة في تصنيع المواد الخام الدوائية لسد احتياجات السوق المحلية.

(٤) الزيادة السكانية

فما زالت الزيادة السكانية تمثل عائقاً كبيراً أمام خطط التنمية وتؤثر على التطور والنمو الاقتصادي والصحي والاجتماعي ويتطلب لحل هذه المشكلة تكاتف جميع قطاعات وهيئات الدولة ذات العلاقة. وكما أن وزارة الصحة تتحمل المسئولية الكاملة عن صحة المواطنين فهي تضطلع بالنصيب الأكبر من المسئولية لمواجهة المشكلة السكانية، وقد تعظم هذا الدور حتى أسند إليها مهام العمل في مجال السكان بالكامل عام ١٩٩٦، بضم وزارة السكان وتنظيم الأسرة إلى وزارة الصحة ليصبح مسماها الرسمي "وزارة الصحة والسكان"، ومن ثم أخذت البرامج السكانية منعطفاً جديداً وتم تكثيف الجهود لدفع خطوات حل المشكلة ومواجهة التحديات المستقبلية للتنمية الاقتصادية والصحية والاجتماعية والصحة الإنجابية ومكافحة أمراض الطفولة، غير أن اللجنة تشدد على ضرورة فك الاشتباك في تبعية الملف السكانى ما بين وزارة الصحة، ووزارة التضامن الاجتماعى.

وتأمل اللجنة في تحقيق ما هو مستهدف في برنامج عمل الحكومة من([١١٦]): توفير وسائل تنظيم الأسرة في المناطق الأكثر احتياجاً، زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٩,٥% حالياً إلي ٦٤% بنهاية البرنامج ٢٠٢٢/٢٠٢١، رفع وعي العاملين بالجهاز الحكومي بخطورة الزيادة السكانية، وبما يعمل على زيادة معدل تغطية وسائل تنظيم الأسرة بالقطاع الحكومي من ٣٩%

([١١٦]) برنامج عمل الحكومة، مصر تنطلق، ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١، ص١٦١.

إلي ٤٣%، خفض معدل التوقف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٢٧,٥% إلى ٢٥,٥% وخفض نسبة الاحتياجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة من ١١,٦% إلى ٩,٤%، والتوسع في برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بإتاحة الخدمات للمناطق النائية من خلال العيادات المتنقلة، ورفع مهارات مقدمي الخدمات، وتأمين توفير وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، والتسويق الاجتماعي لهذه الخدمات لرفع الوعى المجتمعي بخطورة الزيادة السكانية ونشر المعلومات عن خدمات ووسائل تنظيم الأسرة.

(٥) انتشار الأمراض والأوبئة وتوطينها بصورة تؤثر سلباً على الصحة العامة والتنمية البشرية

وقد نبهت منظمة الصحة العالمية إلى الانتشار الملحوظ للأمراض المزمنة في مصر، ومن ثم تؤكد اللجنة على ضرورة التقصى عن أسباب هذه الظاهرة كمرتكز أساسي في المنظومة الصحية، وتطالب بإنشاء صندوق خاص بالأمراض المزمنة إلى جانب بعض الأمراض النادرة، مثل ضمور العضلات وتصلب الشرايين.

(٦) ضعف الوعي العام بأهمية الصحة العامة وإتباع أساليب التغذية السليمة وممارسة أساليب الحياة الصحية والعادات السليمة

وانخفاض المستوى العام لصحة المواطنين، وتواضع خدمات الصرف الصحى، ومياه الشرب وخاصة في الريف، وارتفاع معدلات التلوث الهوائى والضوضائى بالمدن، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مما يؤدى إلى زيادة معدلات التدخين والادمان، وعدم تفعيل قانون حظر بيع السجائر لمن هم دون الثامنة عشرة وعدم معاقبة المخالفين، مما يؤدى إلى انتشار التدخين والتعاطي بين الأجيال الجديدة.

وتأمل اللجنة ما هو مستهدف في الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠٢١/٢٠٢٢، وعامها الأول ٢٠١٨/٢٠١٩، من زيادة عدد المستفيدين من خدمات

الصحة النفسية وعلاج الإدمان إلى ٦٠٩ ألف مستفيد، وخفض نسبة انتشار تعاطى المخدرات من ٢,٩% عام ٢٠١٧/١٠١٦ إلى ٢% عام ٢٠١٩/٢٠١٨[١١٧].

وأخذاً في الاعتبار كل ما سبق، فإن اللجنة تتبادل الرؤى مع الحكومة في سياستها الصحية المطروحة في برنامجها وفى استراتيجية التنمية المستدامة، وتطرح توصياتها بشأنها في المجالات الآتية:

(١) في مجال التأمين الصحى الشامل والعلاج على نفقة الدولة [١١٨]

- الالتزام بتنفيذ أحكام قانون التأمين الصحى الشامل (كمشروع قومى) وخاصة ما يتعلق بانشاء الهيئات الجديدة التى نص عليها القانون، وتتضمن الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، وصندوق للاستثمار لضمان الاستدامة المالية، والهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، وتطوير مستشفيات محافظات المرحلة الأولى لتطبيق القانون.
- العمل على قصر مدة تدرج تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل بقدر المستطاع مع الحفاظ على تحقيق التوازن في عدم تحمل الموازنة العامة للدولة لاعباء جديدة.
- الاهتمام بمتابعة وتقييم النظام الجديد خلال المراحل الأولى من تطبيقه، لاستخلاص الإيجابيات، وتلافى السلبيات أولاً بأول.
- ضرورة الإسراع في وتيرة تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الحكومية من خلال استيفاء معايير الجودة لضمان قبولهم ضمن منظومة التأمين الصحى الجديد.
- ضرورة العمل على التوازن في إصلاح نظام التأمين الصحى الحالي في جميع المحافظات التي لم يشملها تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل في هذه المرحلة.

([١١٧]) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠٢١/٢٠٢٢، وعامها الأول ٢٠١٨/٢٠١٩.ص ٣٠٢

([١١٨]) تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الصحية ومكتب لجنتي الخطة والموازنة والشئون الدستورية والتشريعية حول مشروع قانون التأمين الصحي الكامل، ف (١)، د (٣)، ص ٥٢-٥٣.

- الإبقاء على نظام العلاج على نفقة الدولة لحين التطبيق الكامل لنظام التأمين الصحى، مع أهمية السداد الفورى للمستشفيات العامة والجامعية والخاصة للاستمرار في تقديم خدمة العلاج للمرضى أصحاب قرارات العلاج.
- التأكيد على أهمية توفير دعم إضافى لنظام العلاج على نفقة الدولة لضمان استمراره والارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للفئات الأولى بالرعاية، مع وضع ضوابط محددة للشرائح المستفيدة منه.
- تسهيل حصول المواطن في أى بقعة على أرض مصر على قرار العلاج على نفقة الدولة، ومنح مديرى المستشفيات ومديريات الشئون الصحية بالمحافظات صلاحيات استصدار هذه القرارات دون أى معوقات إدارية أو وسطاء.

(٢) في مجال إدارة وتخطيط السياسة الصحية

- زيادة الانفاق على قطاع الصحة، وتخصيص نسبة الانفاق الحكومى عليها بما لا يقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي، وتصاعدها بالتدريج حتى تتفق مع المعدلات العالمية، حسبما نصت على ذلك المادة (١٨) من الدستور، ومراعاة زيادة الاعتمادات التي يطالب بها مجلس النواب عند مناقشة مشروعي الخطة والموازنة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، خاصة بالنسبة لبنود العلاج على نفقة الدولة والأدوية. وألبان الأطفال والصيانة بمديريات الشئون الصحية[١١٩].
- التدقيق في صحة الأرقام الواردة ببرنامج الحكومة، والمخصصة للإنفاق على تطوير المستشفيات والوحدات الصحية ومرفق الإسعاف.
- إعادة توزيع المخصصات المالية على المحافظات بما يتناسب مع عدد السكان والطبيعة الخدمية في كل محافظة، وبمراعاة مخصصات التجديد والإهلاك لكل محافظة، وما يحتاج إليه من إمكانيات.

([١١٩]) التقرير العام الأول للجنة الخطة والموازنة بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة ومشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩ ص٩٦.

- إيقاف مظاهر الإهدار للموارد الضعيفة للصحة، وعلى رأسها القوافل الطبية واعادة تبطين المستشفيات بالرخام والجرانيت، وتوجيه هذه البنود لمنع العجز الكبير بالخدمات الصحية في المناطق النائية (حوالي ٥٠٠ وحدة صحية خالية)، ودعم قطاع الطوارئ.

(٣) في مجال تطوير المنشآت الصحية

- الربط الإلكتروني بين المستشفيات بأشكالها المختلفة لتكوين قاعدة بيانات شاملة بعدد الأسرة ووحدات العناية المركزة والحضانات؛ للاستفادة من هذا الربط في حالات الطوارئ
- سرعة الانتهاء من فتح المستشفيات والوحدات الصحية المعطلة، والاستغلال الأمثل لمستشفيات التكامل في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.
- دراسة امكانية إنشاء صندوق خاص لتطوير المستشفيات والوحدات الصحية، وزيادة مرتبات العاملين بالكادر الطبى عن طريق تخصيص نسبة محددة لهذا الغرض من أرباح المستشفيات ومعامل التحاليل ومراكز الأشعة والعيادات الخاصة والصيدليات.
- وضع نظام محكم للاحالة بين الوحدات الصحية بالاقاليم والمستشفيات، والقضاء على المشكلات التى تواجهها هذه الوحدات لتوفير وإتاحة الخدمة الطبية.

(٤) في مجال تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين[١٢٠]

- تطوير دولاب العمل الإداري والفني في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأساسية، من خلال استخدام الإمكانات المتوافرة لتحقيق أفضل وأعلى مردود صحي يعود بالإيجاب على المواطن.
- تفعيل التعاون بين وزارة الصحة، والوزارات الأخرى كوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الإدارية؛ لتحقيق الربط الالكترونى لمستخدمى الخدمة مع مقدميها، من خلال إنشاء نظام ميكنة كامل للمستشفيات والمراكز، وصولا إلى تدشين الملف الطبي الموحد، الذي يمثل النواة الأساسية لتطبيق التأمين الصحي الشامل الجديد.

([١٢٠]) تقرير اللجنة الخاصة للرد على الحكومة، الصادر عام٢٠١٦، ص ٢١٤.

- تطبيق نظام الجودة الشاملة بحيث تعطى الحكومة فترة زمنية محددة لا تزيد على عام لجميع المستشفيات والمراكز الطبية للحصول على شهادة الجودة الشاملة من خلال المكاتب الاستشارية التى تعتمدها وزارة الصحة، وتتولى هذه المكاتب المتابعة الدورية وتقديم الاستشارات، وتقدم كل مستشفى ومركز طبي تقريراً سنوياً مختصراً عن مؤشرات الجودة والأداء.
- تفعيل القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧، بشأن تنظيم الدعاية على الخدمات والمستلزمات والمنتجات الطبية.
- إعادة حصر الإمكانيات والتجهيزات الطبية الموجودة بالمستشفيات والمراكز الطبية، وإعادة توزيعها على المستشفيات بشكل يخدم مصالح كل المرضى.
- الاهتمام بالطب الوقائى، والتوعية الاعلامية لما تمثله من أهمية كبيرة في السيطرة على حجم معدل انتشار الأمراض مما يؤدى إلى تقليل العبء الواقع على ميزانية التأمين الصحى الشامل الجديد.
- متابعة مدى التزام المؤسسات الصحية بتقديم خدمات العلاج لحالات الطوارئ والحوادث بالمجان.
- تطوير وتحديث منظومة الطوارئ والاسعاف بحيث يتم وضع أكواد علاجية لكل الإصابات والأمراض في أقسام الطوارئ، ويمكن للمريض أن يستفيد من تلك الخدمة ببطاقة الرقم القومى الخاص به في حالة الطوارئ، ويتم سداد التكلفة بعد ذلك من المريض نفسه، أو مباشرة من التأمين الصحى أو من حساب العلاج على نفقة الدولة في حالة عدم قدرة المريض على السداد.
- التعامل مع مستشفيات المعاهد التعليمية والمراكز الطبية المتخصصة ومستشفيات الشرطة والجيش، واتفاق الوزارات المختصة مع المجلس الأعلى للجامعات والخدمات الطبية بالقوات المسلحة والشرطة على تسعير الخدمات الطبية المختلفة بالمستشفيات التابعة لهم.

- إنشاء شبكة موحدة لربط المستشفيات والوحدات الصحية والمراكز البحثية عن طريق الانترنت، وضمان وصولها للأماكن النائية وعمل مركز استشاري الكتروني يعمل على مدار اليوم، لتقديم الاستشارات الفورية للأطباء عن طريق الانترنت، ويتناوب فيه أعضاء من هيئات التدريس والخبراء في شتى المجالات.
- تشجيع ودعم جمعيات حماية المرضى ضد إهمال واستغلال العاملين من الأفراد والمستشفيات والعيادات.
- تبنى مشروع متكامل للمياه والصرف الصحي بالقرى والنجوع يتضمن محطة لمياه الشرب، محطة صرف صحي، ومحطة لتنقية المياه، والاهتمام بصيانة محطات تنقية المياه؛ تحقيقاً لمستهدف برنامج الحكومة بتنقية المياه بالمدن بنسبة ١٠٠%.
- تجهيز هيئة الإسعاف المصرية ومجموعة من المستشفيات وخاصة في المناطق السياحية للحصول على شهادة الاعتماد المصرى لجودة الخدمات الصحية والمعتمدة من منظمة الاعتماد الدولية ISQUA ؛ بما ينعكس بالإيجاب على مستوى الجذب السياحى لمصر، ويسهم في رفع الخدمات بالمستشفيات الأخرى.

(٥) مجال تطوير صناعة الدواء

- انشاء هيئة سلامة الدواء على غرار المعمول به في دول العالم[١٢١].
- تذليل العقبات الإدارية والقانونية أمام صناعة وتجارة الدواء خاصة شركات قطاع الأعمال، وتقديم التسهيلات الائتمانية في حالة إنشاء وتشغيل مصانع الأدوية، وفى أسعار الأراضى، وتزويدها بالمرافق.
- المطالبة بتنويع مصادر الحصول على الخامات الدوائية وعدم قصرها على بلد معين، واضافة شركات أخرى لمجال تصنيع الخامات، والاستفادة من الخبرات في مجال الأدوية.

([١٢١]) مضبطة الجلسة العاشرة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد الثالث، بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ٢٠١٧.

- التوسع في تصنيع الأدوية التى لا تحتاج ترخيص من الشركات العالمية (التى انتهت فترة حمايتها القانونية)، على أن تنتج طبقاً للمواصفات العالمية لتوفير الدواء بأقل أسعار، والتوسع في تصديره لإفريقيا والعالم الثالث.
- تشكيل لجنة لتسعير الأدوية بالتعاون بين لجنة التسعير بالوزارة وأعضاء من غرفة الأدوية باتحاد الصناعات ومندوب عن رابطة الموزعين ونقابة الصيادلة، وخبير في حسابات التكاليف، وتقوم هذه اللجنة بمراجعة كافة القرارات الخاصة بالتسعير، والمتغيرات المؤثرة على سعر الدواء.
- وضع نظام فعال للرقابة على الأسواق؛ بما يضمن توافر الأدوية الأساسية والالتزام ببيعها وفقاً للأسعار المقررة، ويحقق المواءمة بين اقتصاديات الشركات المنتجة ومصلحة المرضى من محدودى الدخل.
- سرعة الانتهاء من إعداد مشروع قانون مزاولة مهنة الصيادلة.

وتتفق اللجنة مع ما جاء في برنامج عمل الحكومة من ضرورة العمل على([١٢٢]):

- رفع نسبة المنتج المحلى من الطعوم إلى ٦٠%، بدلاً من ١٥%.
- ميكنة عملية صرف ألبان الأطفال الرضع.
- خفض عدد الأدوية التي لها مستورد واحد، من ٣٠ دواء حالياً إلى ٢٠ دواء عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- خفض عدد الأدوية التي تعاني من النقص، من ٧٠ نوعاً إلى (١٠) أنواع فقط عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأدوية واللقاحات، عن طريق رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأنسولين إلى ٨٠%، زيادة تصنيع لقاح مرض إنفلونزا الطيور لتصل إلى ٤٠٠ مليون جرعة سنوياً.

([١٢٢]) برنامج عمل الحكومة، مصر تنطلق، ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ٩٣.

(٦) تنمية قدرات الكوادر البشرية الصحية[١٢٣]

- ضرورة رفع سن المعاش للأطباء العاملين في الحكومة من ذوي التخصصات النادرة إلى ٦٥ عاماً، وتوزيعهم على المناطق النائية والأكثر احتياجاً.

- وضع وتنفيذ خطط لتنظيم العمل والمسار الوظيفى والمادى والتعليمى والتدريبى للاطباء والصيادلة والعاملين في الحقل الطبى بصورة عامة، وتنسيق العلاقات فيما بينهم وبين الحكومة ممثلة في وزارة الصحة ووزارة المالية، ومنح حوافز للمغتربين منهم في المناطق النائية.
- اعادة النظر في تدريب الأطباء، بعد اجراء التقييم الدورى للطبيب لمعالجة القصور في النواحي التدريبية والعملية، والحد من عملية الاهمال داخل المستشفيات من خلال الرقابة الداخلية لوزارة الصحة على الأطباء بصفة دورية، وتغليظ العقوبات التى قد تصل إلى حد المنع من ممارسة المهنة في حالات الخطأ والاهمال الطبى الجسيم.
- إثراء العملية التعليمية والتدريبية للأطباء الجدد خلال فترة التكليف، وإعدادهم بشكل جيد عن طريق برنامج خاص بالتخصصات الطبية، يتم الإعداد له بالتنسيق مع وزارة التعليم العالى، وكليات الطب بالجامعات المصرية، لزيادة الأعداد المقبولة، وإتاحة الفرصة للدراسات العليا طبقا للاحتياجات في التخصصات الطبية المختلفة في المحافظات المصرية.
- التوسع في برنامج الزمالة المصرية، ومضاعفة الإمكانات المرصودة له؛ للحفاظ على الجودة في التدريس والتعليم الطبي لخريجى الزمالة المصرية، والتوسع في زمالة طب الأسرة والطوارئ، بما يرفع مستوى مقدمى الخدمة من أطباء وصيادلة وتمريض، ويحقق جودة الخدمات الصحية.
- تشجيع التعليم الطبي الخاص الذي يرتبط برنامجه التدريسى بأحد المراكز الطبية العالمية المعروفة، على أن يتبعه مستشفيات تعليمية مجانية، وإحكام الرقابة والتقييم المستمر لخريجى هذا التعليم، لضمان الكفاءة والجودة للخريجين.

([١٢٣]) تقرير اللجنة الخاصة للرد على الحكومة، الصادر عام٢٠١٦، ص ٢١٥-٢١٦.

- تشجيع نقابات المهن الطبية على أداء دور إيجابى في نشر وتطبيق أخلاقيات المهنة والمحافظة على شرف المهنة ومحاسبة من يسئ إلى سمعتها، وعمل الدورات التدريبية المتخصصة والمحاضرات والندوات لرفع مستوى أعضائها، وجعلها شرطا للحصول على الترقيات والعلاوات، وتوفير الإمكانيات اللازمة لها لوضع هذه المواد في متناول أعضائها من خلال الانترنت.

(٧) في مجال الوقاية الصحية والسياسة السكانية وتنظيم الأسرة[١٢٤]

- تفعيل قانون حظر بيع السجائر لمن هم في سن الطفولة، وفرض عقوبة على المخالفين لذلك؛ للحد من انتشار التدخين والتعاطى.
- إعداد حملات توعية وإرشاد في مجالات الصحة العامة والتغذية السليمة، واتباع العادات الصحية، وكل ما يتعلق بالوقاية من الأمراض.
- تطوير بنوك الدم على مستوى الجمهورية، وتحسين جودة فحص أكياس الدم، وإنشاء موقع الكترونى لبنوك الدم المصرية بكافة أنواعها في مختلف المحافظات.

وتتفق اللجنة مع ما جاء في برنامج عمل الحكومة في مجال التوعية بخطورة الزيادة السكانية من:

- ضرورة التوعية بأهمية جهود مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة الزيادة السكانية، ومنها مشروع "اثنين كفاية"، الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي.
- استخدام وسائل الاتصال الجماهيري والمباشر في المراكز الإعلامية التابعة للهيئة العامة للاستعلامات؛ للتوعية بخطورة الزيادة السكانية، والتوعية من خلال وسائل الإعلام وورش العمل بالآثار السلبية الناجمة عن الزيادة السكانية، وتعزيز التعاون بين الهيئة الوطنية للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة؛ لعمل تنويهات وإعلانات للحد من الزيادات السكانية.
- الجمع بين السياسات التحفيزية والعقابية للحد من النمو السكاني.

([١٢٤]) تقرير اللجنة الخاصة للرد على الحكومة، الصادر عام٢٠١٦، ص ٢١٦ -٢١٧.

وفى هذا الإطار توصى اللجنة بما يأتى:

- زيادة الاهتمام بالصحة الانجابية وتنظيم الأسرة في المناطق الريفية على وجه الخصوص، وتنظيم حقوق رعاية المسنين والاستفادة من خبراتهم فى شتى المجالات.
- التعاون والتنسيق بين أنشطة المجلس القومى للسكان والمجلس القومى للطفولة والأمومة؛ على نحو يكفل تكامل هذه الأنشطة وعدم تداخلها.
- التعامل مع قضية السكان عند اعداد البرنامج الوطنى للسكان، باعتبارها ثروة بشرية، تحتاج إلى حسن استغلالها من جانب، وترشيدها وتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني الاقتصادي من جانب آخر.

(٨) في مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى

- التوعية المستمرة للشباب، خاصة شباب المدارس والجامعات والمعاهد؛ بخطورة الإدمان وتعاطى المخدرات، سواء داخل الأسرة أو المؤسسات التعليمية أو المساجد والكنائس.
- تفعيل التعاون بين وزارات الأوقاف، الشباب والرياضة، والثقافة، لإنشاء مؤسسة تختص بمكافحة التدخين وتعاطى المخدرات.
- التركيز على شباب المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة والعامة ووزارة الشباب والرياضة بكافة أجهزتها والمساجد والكنائس لوجود أكبر تجمع للشباب بها.
- الفحص الطبى لعلاج الإدمان والتعاطى لطلبة المدارس والجامعات والمعاهد سواء الخاصة أو العامة وذلك لمكافحة الإدمان.
- التوسع في فتح مراكز جديدة لعلاج الإدمان والتعاطى.
- زيادة الأنشطة الرياضية في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية.
- ضرورة إدراج المواد المخلطة بغرض الإدمان ضمن جدول المواد المحظور تداولها.

- توحيد جهة الإشراف على مستشفيات الإدمان، وتفعيل دور وزارة التضامن الاجتماعي في هذا الشأن.

(٩) في مجال السياحة العلاجية

اشتهرت مصر بمدنها ومياهها المعدنية والكبريتية وجوها الجاف الخالى من الرطوبة وما تحتويه تربتها من رمال وطمى صالح لعلاج الأمراض العديدة، وتعدد شواطئها ومياه بحارها بما لها من خواص طبيعية مميزة، كماانتشرت فيها العيون الكبريتية والمعدنية التى تمتاز بتركيبها الكيميائي الفريد، والذي يفوق في نسبته جميع العيون الكبريتية والمعدنية في العالم. علاوة على توافر الطمى في برك هذه العيون الكبريتية بما له من خواص علاجية تشفى العديد من امراض العظام وأمراض الجهاز الهضمى والجهاز التنفسي والأمراض الجلدية وغيرها، كما ثبت أيضاً الاستشفاء لمرضى الروماتيزم المفصلى عن طريق الدفن في الرمال، وكما أكدت الأبحاث أن مياه البحر الأحمر بمحتواها الكيميائى ووجود الشعاب المرجانية فيها تساعد على الاستشفاء من مرض الصدفية .

وكان لمصر سمعة طيبة في مجال السياحة العلاجية والتجميلية، واحتلت موقعاً متميزاً على خريطة السياحة العلاجية، خاصة بما تمتلكه من رعاية طبية عالية المستوى في جميع الفروع والمستشفيات الحديثة التى يتوافر بها أحدث الأجهزة العالمية، وذلك بالإضافة إلى الأسعار المنخفضة بالنسبة للدول الأخرى المنافسة على المستوى الاقليمى، علاوة على سهولة إجراءات استخراج التأشيرة.

إلا أن هذا الدور قد تراجع وانحصر في السنوات الأخيرة، وتناشد اللجنة ضرورة العمل على عودة مكانة مصر في هذا المجال، وتوظيف الدعاية والإعلام بشكل لائق يتناسب مع المكانة الحضارية والسياحية والطبية التي تحتلها مصر.

الهدف الاستراتيجي الثالث

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى

أولًا: تحسين إدارة المالية العامة للدولة

ثانيًا: إدارة السياسات النقدية والائتمانية

ثالثًا: دور سوق الأوراق المالية لتعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية

رابعًا: دعم مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

خامسًا: تنمية القدرات التصديرية

سادسًا: تنمية القطاعات الرائدة المحركة للنمو الاقتصادى

(١) تحسين تنافسية قطاع الصناعة

(٢) تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات

(٣) التنمية السياحية

(٤) تطوير المناطق الأثرية والمتاحف

سابعًا: رفع كفاءة الأداء الحكومى

(١) تطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد

(٢) تطوير الخدمات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة

الهدف الاستراتيجي الثالث

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى

يهدف برنامج الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال دفع عجلة الاستثمار وزيادة مستويات الإنتاج والتشغيل، وخفض مستويات البطالة، وزيادة الإيرادات العامة للدولة، وتوفير الدعم والحماية الاجتماعية للفئات الأقل دخلًا، والقضاء على التفاوت في الدخول والحد من اتساع الفجوات التنموية بين مختلف الأقاليم.

وإذ تدعم اللجنة برنامج الحكومة، وخطوات الإصلاح الاقتصادى والمالى، وبرامج تطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد، وبنظرة تحليلية لما ورد في هذا البرنامج تطرح اللجنة رؤيتها لهذا المحور من خلال عدد من الموضوعات الرئيسية على النحو التالى:

أولًا: تحسين إدارة المالية العامة للدولة

تابعت اللجنة باهتمام بالغ برنامج الحكومة الرئيسى الثانى تحت عنوان "تحسين إدارة المالية العامة للدولة"، والذى تضمن استهداف الحكومة رفع الكفاءة التخصيصية لموارد وامكانيات الهيئات والوحدات الاقتصادية بما يساعد في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات منها: ميكنة اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ميكنة نظام رواتب العاملين بالدولة، تعديل الاطار التشريعى المنظم للتعاقدات الحكومية من خلال تعديل قانون تنظيم المناقصات والمزايدات، الشراء المجمع، التخلص من المخزون الراكد، تعميم تطبيق موازنة البرامج والأداء على كافة الوزارات بنهاية البرنامج، علاوة على إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، الذى أفردت له الحكومة برنامجا فرعيا يتضمن استهداف تنفيذ عدة محاور من أجل تحقيق ذلك[١٢٥].

كما تابعت اللجنة برنامج الحكومة الرئيسى السابع تحت عنوان "تطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد" وما يتضمنه من برنامج فرعى يستهدف "تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين" بهدف تقليل تكلفة هذه الخدمات وتطوير منظومة المشتريات الحكومية بما يؤدى إلى خفض الانفاق العام ورفع معدل الشفافية والنزاهة.[١٢٦]

وترحب اللجنة بما عبر عنه البيان من حرص الحكومة على الإستمرار في تطوير الأداء الاقتصادي، مؤكدة على أهمية الدور الذي تضطلع به السياسات المالية في تطوير هذا الأداء، لذلك فسوف تعرض اللجنة ملاحظاتها فى هذا الخصوص وفقا للمحاور الاتية:

([١٢٥]) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق. ص (١١٠).

([١٢٦]) المرجع السابق. ص (١٣٥).

(١) تحسين كفاءة الانفاق العام

(٢) زيادة الإيرادات العامة

(٣) خفض العجز في الموازنة العامة للدولة

(٤) تخفيض الدين العام وتعزيز المركز المالي للدولة

(٥) تطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام.

وسوف يتم التطرق لكل محور من هذه المحاور على النحو التالى:

(١) تحسين كفاءة الانفاق العام

تثنى اللجنة على الحكومة ما وعدت به في بيانها من الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات فى مجال ترشيد الانفاق غير الفعال، والذى لا يؤثر بشكل مباشر على الفئات الأولى بالرعاية، مثل دعم الطاقة، والاستمرار في جهود الضبط المالى لتوفير حيز مالى يسمح بتوجيه موارد الدولة للانفاق الاجتماعى والتنموى بدلا من أعباء خدمة الدين، مع العمل على تحقيق أعلى عائد لأصول الدولة، كما ترحب اللجنة بإستهداف برنامج الحكومة اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل "تفعيل أصول الدولة غير المستغلة"، حيث أفردت برنامجا فرعيا تحت هذا العنوان، وكذا استهداف التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص، خاصة مشروعات الصرف الصحى وتحلية المياه والنقل والمواصلات والصحة والتعليم، وذلك من خلال عدد من الإجراءات بما يخفف من العبء عن الموازنة العامة للدولة،[١٢٧] كما أشادت اللجنة بما ورد بالبرنامج الرئيسى الثانى خاصة في مجال رفع الكفاءة التخصيصية لموارد وإمكانيات الهيئات والوحدات الاقتصادية بما يساعد على تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وأكدت اللجنة على ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومى، كما اقترحت تعديل البند الرابع من البرنامج الفرعى الثانى من البرنامج الرئيسى الثانى ليكون كالآتى:

الهيكلة المالية بتسوية المديونيات المتراكمة، ومن خلال برنامج الطروحات الذى يهدف إلى تمويل الشركات من خلال طرح نسبة (١٥-٣٠%) من رأس المال في البورصة المصرية، وتتضمن المرحلة الأولى منه ٢٣ شركة مستهدف تنفيذها خلال عامين عدا قطاعى البنوك العامة وشركات التأمين.

وقد رصدت اللجنة – وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – تزايد النفقات العامة من نحو ٥٨٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى نحو ٧٠٢، ٧٣٣، ٨١٧، ١٠٣٢ مليار جنيه في أعوام ٢٠١٤/١٣، ٢٠١٥/١٤، ٢٠١٦/١٥، ٢٠١٧/١٦ على الترتيب.

---

(١٢٧) المرجع السابق، ص (١٠٣)، (١٠٧).

وتود اللجنة، في هذا السياق، أن تسوق عددا من الملاحظات الهامة، وذلك على النحو التالي:

- أن الزيادة الرقمية في بعض بنود الإنفاق العام لصالح تحقيق العدالة الإجتماعية لا تعد زيادة حقيقية، إذا ما أخذنا في الاعتبار ارتفاع معدلات التضخم، علاوة على انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وما أدى إليه من ارتفاع أسعار السلع، خاصة المستوردة، أو المواد الخام الداخلة في التصنيع.

- أن الخطوات التى اتخذتها الحكومة في سبيل إصلاح دعم الطاقة لا زالت تحتاج إلى قرارات مكملة أكثر انحيازا للمجتمع ولقيم العدالة، حيث لازال جانب كبير من دعم الطاقة يذهب إلى فئات اجتماعية ثرية، وتستفيد منه جهات أخرى لا تستحقه مثل: شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والسيراميك، والتي تبيع منتجاتها بأغلى من الأسعار العالمية، كما يستفاد منه في وسائل النقل الخاصة ببعض المؤسسات دون وجه حق؛ كالسفارات والجامعات الخاصة، والمدارس الدولية... الخ.
- هناك أوجه إنفاق أخرى قابلة للتخفيض، ومنها، على سبيل المثال، بند الأجور، وذلك من خلال تقنين المكآفات، وتخفيض أعداد المستشارين في المصالح الحكومية، الذين يتقاضون أجوراً مبالغاً فيها، وكذا اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تنقية كشوف دعم السلع التموينية من غير المستحقين، ممن تزيد رواتبهم عن حد معين، إلى غير ذلك من إجراءات.

وتنوه اللجنة بما تستهدفه الحكومة في بيانها من رفع كفاءة الأداء الحكومى وترشيد الانفاق العام ومكافحة الفساد المالى والادارى، وتنفيذ الخطة الشاملة للإصلاح الادارى، كما تود أن تتبادل الرؤى مع الحكومة حول إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التوسع فى الانفاق الاستثمارى، وتحقيق العدالة الاجتماعية وأكبر حماية ممكنة للفقراء والفئات الأولى بالرعاية، والالتزام بتخصيص النسب المقننة بالمواد (١٨و١٩و٢١و٢٣و٢٣٨) من دستور ٢٠١٤ للانفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى، التى يجب أن تتراوح وفقا للدستور بين ٢-٤% من الناتج القومى الإجمالى كحد أدنى، وزيادتها بالتدريج حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وبالرغم من ذلك، فقد بلغت نسبة الانفاق فى موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ على الصحة والتعليم نحو ١,٢%، و٢,٢% فقط كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

وفي ضوء ما سبق، وفي سبيل ترشيد الإنفاق العام، وتعظيم العائد منه، تعاود اللجنة التأكيد على ماسبق أن أوصت به من التركيز خلال الفترة القادمة على مايلي[١٢٨]:

---

(١٢٨) مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة المعروض على مجلس النواب بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٦"، ص٦٥-٦٦.

- وضع برامج استثمارية واضحة لكل قطاع مصحوبة بدراسات جدوى حقيقية تحدد منفعتها الإقتصادية والإجتماعية المنتظرة، وترتيب أولويات تنفيذ المشروعات المدرجة في هذه البرامج، وإعطاء الأولوية الأولى لإنجاز ما لم يستكمل بعد من هذه المشروعات التي تشكل ثروة قومية معطلة.
- إخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية لرقابة مالية فاعلة من جانب كل من الأجهزة الرقابية المتخصصة ومجلس النواب والمجالس المحلية.
- ترشيد الاستخدامات الحكومية غير الضرورية التي يتمثل أهمها في استخدام المستلزمات السلعية من سيارات وكهرباء وبنزين ومبان فاخرة.
- رفع كفاءة المؤسسات الحكومية من خلال دمج وتطوير هياكلها وتخفيض عدد المكاتب والأجهزة الخاصة بها.
- رفع كفاءة استخدام المخزون السلعي، ومراجعة موجودات المخازن، وتحديد الحد الاستراتيجي اللازم الذي يتعين الاحتفاظ به، وذلك لتفادي تراكم المخزون وتحقيق الاستفادة القصوى منه.

(٢) زيادة الإيرادات العامة

تثنى اللجنة على ما يستهدفه برنامج الحكومة من مضاعفة الإيرادات الضريبية لتصل بنهاية البرنامج إلى ١١٦٠ مليار جنيه، حيث أفردت الحكومة برنامجا فرعيا "لتحسين كفاءة التحصيل الضريبى" يتضمن الارتقاء بكفاءة التحصيل الضريبى وميكنة الخدمات الحكومية بمصلحة الضرائب العقارية ومصلحة الجمارك، وكذا اتخاذ عدد من الإجراءات (وردت بالبرنامج) تستهدف تحسين كفاءة التحصيل بمصلحة الضرائب العامة[١٢٩].

واللجنة إذ تتفق مع هذه الإجراءات، فإنها تؤكد ضرورة تنويع مصادر التمويل واللجوء إلى مصادر غير تقليدية، دون الاعتماد فقط على جباية الضرائب، خاصة غير المباشرة منها، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد القومي متمثلة في تقييد الاستثمار، ورفع المستوى العام للأسعار، وانخفاض مستوى المعيشة.

وأشادت اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذه، لا سيما ما ورد بشأن تحسين كفاءة التحصيل الضريبى وتفعيل أصول الدولة غير المستغلة والحفاظ على أراضى أملاك الدولة من خلال إزالة التعديات عليها، مع مراعاة عدم المغالاة في تقدير سعر الأراضى المستردة، وتقنين الحالات الجادة بما يوفر لخزانة الدولة ١٠٠ مليار جنيه.

([١٢٩]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص١٠٣، ١٠٤.

كما تشيد اللجنة بما ورد ببرنامج الحكومة بشأن استهداف توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية والدولية، من خلال إنشاء صندوق سيادى يهدف إلى تنمية ثروات مصر من الأصول والموارد الطبيعية بشكل مستدام، وكذا إستثمار أصول الدولة غير المستغلة لتعزيز موارده، وتوفير تمويل مشروعات تنموية ذات جدوى اقتصادية لتعظيم العائد من تلك الأصول، وتوضح اللجنة في هذا الإطار أن هذا الصندوق لا يستهدف خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، إنما يهدف للعمل مع الكيانات الحكومية المختلفة لتعظيم العائد من أصولها وتطويرها.

وتنوه اللجنة بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، والتى بلغت حصيلتها نحو ٢٠٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ بنسبة زيادة ٤٨,٥% عن حصيلة ضريبة المبيعات فى العام المالي السابق، لتمثل بمفردها نحو ٦٠,٧% من الإيرادات الضريبية الكلية، ولكنها تنبه إلى أن تلك النسبة تعد مرتفعة للغاية إذا ما قورنت بمثيلاتها على مستوى العالم (حيث لم تتعد٢١% فى دول منظمة التعاون الاقتصادى على سبيل المثال)، علمًا بأن هذا النوع من الضرائب غير المباشرة يلقي بنفس العبء الضريبي على جميع المواطنين دون تمييز بين غني وفقير، لذلك يقع عبؤها الأكبر على عاتق الطبقات الفقيرة، ومن هنا تشدد اللجنة على عدم المساس بالإعفاءات الحالية التي يكفلها قانون الضريبة على القيمة المضافة، والخاصة بالسلع الغذائية والخدمات الأساسية، وتوصى باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للسيطرة على الأسواق وارتفاع الأسعار.

ومن ناحية أخرى، تشير اللجنة إلى ارتفاع حصيلة الضريبة على المرتبات والدمغة كنسبة من اجمالي الإيرادات الضريبية، حيث بلغت نحو ٤٥,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٨/١٩ بنسبة تقدر بنحو ١٤% من إجمالي الإيرادات الضريبية، وهي الضرائب التي يخضع لها الموظفون والعمال من محدودي الدخل، وذلك في مقابل تدني الضريبة على النشاط المهني إلى ٢,٦ مليار جنيه فقط بنسبة ٠,٧% من إجمالي الإيرادات الضريبية، رغم أن الخاضعين لها من أطباء ومهندسين ومحامين و..... وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، يمثلون شريحة ذات طاقة ضريبية عالية، الأمر الذى يستلزم بدء عمليات الحصر والربط والرقابة الصارمة لتحقيق الامتثال الضريبي لتلك الفئات.

وقد أبدت اللجنة بعض الملاحظات على النحو التالى:

- أغفل البرنامج الإلتزام الدستورى الوارد بالمادة ٣٨ من الدستور والخاص بالضرائب التصاعدية حيث انها الأكثر عدالة، مع زيادة عدد الشرائح وأن يكفل النظام الضريبى تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتحفيز دورها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، كما تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبى، وتبنى النظم الحديثة التي تحقق الكفاءة واليسر والإحكام في تحصيلها. وأن يحدد القانون طرق وأدوات

تحصيل الضرائب، والرسوم، وأى متحصلات سيادية أخرى، وأن يغلظ عقوبة التهرب الضريبى.

- أغفل البرنامج وضع جداول زمنية دقيقة ومحددة لتنفيذ ما ورد في برنامجها.
- اغفل البرنامج مكافحة الفساد داخل قطاعات مصلحتى الضرائب والجمارك.
- خلا برنامج الحكومة من تنفيذ قانون الضرائب على صافى أرباح البورصة.

وكانت أبرز مقترحات اللجنة في هذا الشأن على النحو التالى:

- ضرورة وجود ضمانات وتعهدات من قِبل الحكومة لتنفيذ ما ورد بالبرنامج.
- التسجيل العينى للعقارات من خلال تشريع جديد لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق زيادة في الحصيلة الضريبية، وذلك من خلال تخفيض رسوم التسجيل مما يشجع المواطنين على تسجيل عقاراتهم.
- تلافى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في إجراءات تحصيل الضريبة وتسجيل العقارات.
- ضرورة مراعاة العدالة في توزيع الأعباء ورفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبى، وفرض ضريبة الثروة التي تدفع لمرة واحدة في العمر.
- رفع كفاءة التحصيل الضريبى من أصحاب المهن الحرة، مع الزام الحكومة بتقديم تقرير ربع سنوي بما تحقق من البرنامج، وإتخاذ إجراءات أكثر سرعة لتنفيذ ما ورد به، وسرعة موافقة المجلس على قانون الجمارك الجديد، وتفعيل دور الرقابة الداخلية في مصلحتى الضرائب والجمارك.
- التدرج التصاعدى للحد الأدنى للإعفاء الضريبى خلال الأربع سنوات القادمة حتى يصل إلى ٢٤ ألف جنيه بنهاية مدة البرنامج.

وانطلاقا مما تقدم، ومن أجل زيادة الإيرادات العامة، وحسن استخدامها، وإعمالا لنص المادة (٣٨) من الدستور التي تحدد اهداف النظام الضريبي في تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، **تؤكد اللجنة على ما سبق أن قدمته من توصيات، نوجزها فيما يلي**[١٣٠]:

١- توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة حجم الشريحة الخاضعة لقانون الضرائب، وإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

([١٣٠]) مجلس النواب، مرجع سابق، ص٦٨-٦٩.

٢- ترشيد نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، بحيث تمنح هذه المميزات فحسب للمشروعات والصناعات الاستراتيجية، مع مراجعة نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية والمناطق الحرة.

٣- مكافحة التهرب الضريبي والفساد المالي، والقضاء على ظاهرة تأخير دفع الضرائب، وعلى القصور في حصر المنشآت الخاضعة للضرائب وتقييم دخولها.

٤- تحسين نظم الرقابة على المنافذ الجمركية للحد من التهرب الجمركي وتغليظ عقوبات التهريب الجمركي.

٥- إحكام سيطرة الدولة على الأراضي التابعة لها، وتخصيصها عبر جهات متخصصة وطرحها للبيع بالأسعار العادلة، بدلا من تركها عرضة للنهب ووضع اليد.

٦- إجراء حصر شامل للأصول العقارية والأراضي غير المستغلة لمختلف الجهات الحكومية وطرحها على القطاع الخاص بنظم المشاركة بالمزاد العلني.

٧- إلزام كافة الجهات المدينة للدولة بتوريد ما عليها من مستحقات – ضريبية أو غير ضريبية – لخزانة الدولة.

(٣) خفض العجز في الموازنة العامة للدولة

رصدت اللجنة – وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – ارتفاع العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة من نحو٢٤٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٢٥٥، ٢٧٩، ٣٣٩، ٣٨٠ مليار جنيه في أعوام ٢٠١٤/١٣، ٢٠١٥/١٤، ٢٠١٦/١٥، ٢٠١٧/١٦ على الترتيب، وعجز متوقع نحو ٤٣٨,٥ فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٨,٤% من الناتج المحلى الاجمالى.

وبالرغم من تفهم اللجنة أن العجز المخطط يتحرك انخفاضا وارتفاعا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، إلا أنها تحذر من وصول نسبة العجز المقدر إلى ٨,٣ من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة ٢٠١٩/١٨، وهي نسبة تقترب من ثلاثة أمثال النسبة المعيارية المقبولة دوليا لعجز الموازنة والتي تبلغ ٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتأمل اللجنة تحقيق ما يستهدفه برنامج الحكومة من اتباع حزمة من السياسات والإجراءات التي تستهدف خفض عجز الموازنة إلى ٤,١% من الناتج المحلى الاجمالى بنهاية البرنامج[١٣١]، **وترى أن التعامل مع مشكلة العجز في الموازنة لابد وأن يتم وفقا للحقائق التالية:**

- أن علاج العجز لا يعني القضاء عليه بالكامل، وإنما الوصول به إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرا على النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود، وهو مستوى يجب البحث عنه بدقة في ضوء الخبرة التاريخية للاقتصاد القومي والأوضاع الاجتماعية الراهنة، فقد يكون من الأجدى للمجتمع وجود حجم معين من عجز الموازنة شريطة أن يؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فزيادة الانفاق العام الاستثماري مثلا يؤدي إلى تحسين البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج، كما أن زيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والصحة يعد استثمارا بشريا، وهو من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، لذلك فإن التركيز على خصائص الموازنة العامة – وليس موقفها – هو الأجدى والأنفع من المنظور التنموي، ومن هنا تؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالسياسة التوسعية للموازنة، والتي تسمح بزيادة التشغيل وفرص العمل.
- ضرورة التعامل مع العجز باعتباره عجزا هيكليا وليس دوريا، حيث يغلب عليه طابع التزايد المستمر من عام إلى اخر، الأمر الذي يستلزم أن يتم علاجه من خلال سياسات جذرية جريئة وغير تقليدية، وما يؤكد ذلك عدم استجابة الموازنة العامة للتغيرات بعد ثورة ٢٥ يناير وحتى الان، خاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية، وعدم تطبيق الضرائب التصاعدية بشكل عادل، مع عدم تطبيق الحدين الأدنى والأقصى للأجور، والاستمرار في دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي الموجه لأصحاب الدخول المرتفعة، والتراجع عن قرار فرض الضريبة على الأرباح الرأسمالية، وعدم الرشادة في توزيع مكونات بند الدعم بالموازنة وعدم وصوله إلى مستحقيه، وانخفاض الانفاق على التعليم والصحة وحماية البيئة، وانخفاض

([١٣١]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص٣٠.

الانفاق الاستثماري مما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل، بالإضافة إلى ظهور الموازنات الموازية في صورة الصناديق الخاصة التى لا تتضمنها الموازنة العامة للدولة، وجميعها سلبيات ترسخت في إعداد موازنات الدولة المصرية لم تجد – حتى الان – سبيلا للخلاص منها.

- أن توجهات الموازنات المستقبلية لابد وأن تختلف عما سبقتها من موازنات أعدت قبل انتصار الإرادة الوطنية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لبناء دولة الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وأنه لابد أن تعكس الموازنات القادمة تغييرات جوهرية في إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الطبقات من محدودي الدخل، بتحقيق قفزات في حجم الانفاق الموجه لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي، وتطبيق برامج جديدة وأكثر فاعلية للحماية الاجتماعية، مع تطبيق برامج للضبط المالي بشكل يحقق التوازن بين تشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية لضمان الاستدامة المالية.

وتشيد اللجنة بالإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء بجانب موازنة البنود، وفقا للتقسيم الاقتصادى على بعض الوزارات، وتوصى بسرعة استكمال هذه الإجراءات لتعظيم الإيرادات وخفض النفقات، كما توصى بسرعة تطبيقها على باقى الوزارات.

(٤) تخفيض الدين العام وتعزيز المركز المالي للدولة

تابعت اللجنة بارتياح ما أعلنته الحكومة في بيانها من الالتزام باطلاق عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة تضمن انخفاض عجز الموازنة وترشيد الاستدانة من الخارج لتخفيض أعباء خدمة الدين، وتعظيم الاستفادة من المنح الدولية المتاحة. وقد أفردت الحكومة برنامجا فرعيا بعنوان "التمويل بالمشاركة مع المؤسسات الدولية" عن استهداف برنامج الحكومة تعظيم الاستفادة من فرص التمويل الدولى بشروط ميسرة والاستفادة

من المنح والمساعدات في تمويل المشروعات التنموية، حيث وجهت الحكومة نحو ٢٨ مليار دولار من المنح والقروض الأجنبية لهذا الغرض، تم صرف جزء منها خلال الفترة الماضية[١٣٢].

وقد رصدت اللجنة من خلال متابعتها للبيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٩/٢٠١٨ مايلي[١٣٣]:

- ارتفاعا متوقعا للعجز الكلي بالموازنة العامة ليبلغ نحو ٤٣٨,٥٩٤ مليار جنيه، يتم تغطيته باللجوء إلى الاقتراض بقيمة هذا العجز.

- أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود هذا العجز، وإنما يمتد إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية اقساط القروض والمقدر لها في مشروع الموازنة ٢٧٦ مليار جنيه لتبلغ إجمالي مصادر التمويل المطلوبة نحو٧١٥ مليار جنيه، يتم تمويل أغلبها (٧١٠ مليار جنيه) بإصدار سندات وأذون خزانة تمثل مزيدًا من الديون الداخلية.

- أن إجمالي صافي الدين العام – المحلي والخارجي- يبلغ نحو ٣٣٠٩ مليار جنيه في ٢٠١٧/٦/٣٠ بنسبة ٩٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا يجب أن تتعدى تلك النسبة ٦٠% وفقا للمعايير الدولية.

- تقدر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ حوالى ٥٤١ مليار جنيه بزيادة تقدر بنسبة ٣٨% عن مثيلتها المتوقعة في العام المالي السابق.

وبناءً على ما سبق، تبدي اللجنة مخاوفها بشأن تفاقم حجم الدين العام، وتفاقم أعباء خدمته، وتلفت النظر إلى الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها ذلك المستوى من الدين **وفقا لعدد من الحقائق التي يمكن إيجازها فيما يلي:**

---

(٨) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٩) وزارة المالية: "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة" للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

- أن القروض الحكومية تستنزف المدخرات وتزاحم القطاع الخاص في الحصول على مصادر تمويل الاستثمارات، بما يحرم الأخير من الحصول على الموارد المالية وهو ما يؤثر سلبا على تنفيذ الخطة الاستثمارية التي يساهم فيها هذا القطاع بالنصيب الأكبر بما يقلل من خلق فرص استثمارات جديدة، وبما يزيد من تفاقم مشكلة العجز في الموازنة العامة على المدى الطويل.
- أن الخطورة لا تكمن فقط في قيمة المبالغ المقترضة، وإنما يتعداها إلى ما تخلفه تلك القروض من أعباء لخدمتها تتراكم سنة بعد أخرى، واستمرار تلك الدائرة في الاتساع، من تزايد للعجز يليه تزايد في الدين يليه تزايد في العجز، وهكذا حتى يعجز النظام المالي عن ايقاف تلك الدائرة عن الاتساع.
- أن تلك المستويات المرتفعة من الاقتراض تتنافى مع العدالة بين الأجيال، ويرجع ذلك إلى استخدام القروض بالأساس في تمويل العجز الجاري دون استخدامها في الانفاق على مشروعات استثمارية يطول أمد الانتفاع بها إلى الأجيال القادمة.
- أن هناك إجماعا بين الاقتصاديين على أن قدرة الاقتصاد القومي على النهوض بأعباء الدين تتزايد بزيادة معدلات النمو، ومن ثم فإن أدارة الدين العام تحتاج إلى معالجة جذرية تعتمد على برامج إصلاح اقتصادي شاملة، يتم التعامل من خلالها مع كافة المشكلات الاقتصادية من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وخلق مناخ جاذب للاستثمار، بما يؤدي في النهاية إلى دفع جانب الطلب كمحرك أساسي للنمو وتوليد فوائض متزايدة في الاقتصاد.

وبناء على كل ذلك، ومن أجل السيطرة على حجم الدين العام، تقدمت اللجنة بعدد من المقترحات في هذا الشأن على النحو الآتى:

- الحد من القروض الخارجية مع التوسع في القروض الداخلية وتوجيهها إلى المشروعات ذات الكثافة العمالية.

- ضرورة تحسين شروط الإقتراض والتحول إلى موازنات البرامج والأداء.
- التوسع في المنح والحد من القروض وتفعيل دور وزارة التعاون الدولى في هذا الشأن.
- توجيه المنح والقروض للأماكن الأكثر إحتياجًا.
- ضرورة توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية والدولية، مع التأكيد على ما جاء في البرنامج في هذا الشأن.

وفى ذات السياق تكرر اللجنة ما سبق أن أوصت به في تقاريرها السابقة، وذلك على النحو التالى[١٣٤]:

- العمل على خفض المديونيات بالداخل والخارج من خلال طرق غير تقليدية يتمثل أهمها فى إعادة جدولتها بمزايا أفضل، مثل محاولة تثبيت سعر الفائدة مع إطالة فترة السداد، أو السعى لشراء المديونيات الخارجية من أسواق الدين العام العالمية بقيمة أقل عبر وسطاء غير معلنين تابعين لوزارة المالية، أو التفاوض مع الجهات الدائنة من أجل إسقاط جزء من المديونية أو تحويلها إلى مساهمات مباشرة فى شركات مساهمة كبرى تؤسسها الحكومة لإنشاء مشروعات عملاقة، وأن تتم تلك الإجراءات عن طريق الدبلوماسية الرسمية والشعبية.
- معالجة العوامل التى تؤدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لبعض القروض الخارجية، أو ضآلة المستخدم من بعضها الآخر، وذلك من خلال الاهتمام بدراسات الجدوى للمشروعات المزمع إقامتها للتحقق من أهميتها وقدرتها على السداد.
- إلزام الحكومة بتقديم تقارير مفصلة لمجلس النواب، عن المنح والقروض التى جرى استخدامها وأوجه انفاقها.
- إجراء حصر شامل للصناديق والحسابات الخاصة ومواردها، وإعادة هيكلتها وترتيب أوضاعها، وتوجيهها لتحقيق الهدف الذى أنشئت من أجله، وضمها للموازنة العامة للدولة، ونقل جميع أرصدتها لدى البنوك التجارية لحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى، وخضوعها

---

[١٣٤] مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة"، مرجع سبق ذكره، ص٧١.

للرقابة السابقة واللاحقة من قبل الأجهزة المختصة؛ حتى لا تكون باباً من أبواب الفساد وإهدار المال العام.

(٥) تطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام[١٣٥]

تثنى اللجنة على البرنامج الطموح الذى طبقته الحكومة لتطوير وإعادة هيكلة شركات الأعمال (٨ شركات و١٢١ شركة تابعة)، وانعكس ذلك إيجابيًا في زيادة الإيرادات لهذه الشركات، ويستهدف البرنامج زيادة معدلات النمو بنحو ١٢% سنويًا خلال فترة البرنامج، وذلك من خلال:

(أ) هيكلة الإدارة، بإعادة تشكيل مجالس الإدارات وهيكلة العمالة وتدريبها.

(ب) الاستخدام الأمثل للأصول.

(ج) الإصلاح التشريعى، بمراجعة قانون شركات قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

(د) الهيكلة المالية وتسوية الديون؛ وذلك من خلال برنامج الطروحات الذى يهدف إلى تمويل هذه الشركات من خلال طرح نحو ١٥-٣٠% من رأس المال في البورصة المصرية، وتستهدف المرحلة الأولى طرح ٢٣ شركة، يتم تنفيذها خلال عامين.

(هـ) تطوير المصانع والإمكانات الفنية: ويتضمن هذا البرنامج تطوير عدة شركات من بينها شركات حلج الأقطان، شركات الغزل والنسيج، شركتى الحديد والصلب والدلتا للصلب، شركة مصر للألمونيوم، استكمال تحديث شركة النصر لصناعة الكوك، وإعادة هيكلة شركتى الدلتا للأسمدة والنصر للأسمدة، والانتهاء من إعادة تأهل مصانع شركات الصناعات الكيماوية (كيما) للعمل بالغاز الطبيعى، وتطوير كافة الفنادق المملوكة للدولة، وتقدر تكلفة تنفيذ البرنامج بنحو ٦٢,٣ مليار جنيه.

---

(١٣٥) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، مصر تتطلق، ص ١١٠-١١.

ثانيًا: إدارة السياسات النقدية والائتمانية

في اطار ما ورد ببرنامج الحكومة تعرض الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بالتنمية الاقتصادية لدور السياسات النقدية والائتمانية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، ورفع معدلات الادخار إلى المستويات المنشودة لتضيق فجوة الموارد وبلوغ معدلات الاستثمار المستهدفة في الأعوام الأربعة القادمة. كما أكدت الحكومة التزامها باتباع حزمة من السياسات والإجراءات منها؛ تواصل استهداف السياسة النقدية امتصاص السيولة المالية الفائضة في الأسواق، وكبح جماح التضخم من خلال طرح البنوك لأوعية ادخارية جديدة ومتنوعة، وتأسيس صناديق وشركات استثمار وريادة أعمال لتشجيع المواطنين على إيداع مدخراتهم في القطاع المصرفي، وتعزيز الشمول المالي وتنمية الثقافة المالية. كما عول برنامج الحكومة على القطاع المصرفي في توفير الموارد التمويلية ورفع معدلات الادخار، والتزم بتبنى خطة للتوعية بأهمية الادخار لتنمية الثقافة المالية لدي المواطنين[١٣٦].

وتتفق اللجنة مع رؤية الحكومة خاصة في ظل نجاح إدارة السياسة النقدية وكفاءتها في استخدام أدواتها بشكل ملحوظ ساهم في تعافي أغلب المؤشرات الاقتصادية، وتحسن النظرة الدولية للاقتصاد المصري وذلك على الرغم من التحديات الجسيمة التي واجهها الاقتصاد المصري على الصعيدين المحلي والدولي.

وفيما يلي ترصد اللجنة أداء السياسات النقدية والائتمانية على النحو التالي:

(١)سياسة إدارة سعر الصرف

نوه برنامج الحكومة لما ورد بالبرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من سياسات لدفع عجلة النمو الاقتصادي كتحرير سعر الصرف[١٣٧]، حيث هدفت السياسة النقدية إلى إجراء اصلاحات هيكلية في سوق الصرف الأجنبي والقضاء على السوق الموازية من خلال تحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦. وتري اللجنة أن عدم وضوح الرؤية بالنسبة لتطورات

---

(١٣٦) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص (١٠١-١٠٠).

(١٣٧) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٢٢).

الأداء الاقتصادي بعد هذا الاجراء والتخوفات بشأن الفترة الزمنية التي يحتاجها الاقتصاد المحلي للتكيف والتوازن انعكست سلباً على تراجع معدلات التشغيل والاستثمار. إلا أنها تشيد بما اتخذ من سياسات مضادة لامتصاص هذه الصدمة أدت إلى تلاشي السوق السوداء لتداول الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، مما انعكس إيجابيًا على كل من؛ المؤشرات المالية، أداء القطاع الحقيقي، وكذلك تحسن المركز المالي الخارجي. فقد اتخذ البنك المركزي العديد من القرارات الهامة؛ وقرر في يونيو ٢٠١٧ السماح للبنوك بتنفيذ طلبات عملائها بالتحويل للخارج بدون حد أقصى بهدف دعم وتيسير إجراءات المعاملات المصرفية وتلبية احتياجات الأعمال، وكان قد سبق للبنك المركزي في ٦ يناير ٢٠١٤ تحديد الحد الأقصى المسموح به للبنوك لتنفيذ طلبات عملائها بالتحويل للخارج بواقع مائة ألف دولار امريكي أو ما يعادلها للعميل الواحد وذلك مرة واحدة خلال العام.

كما ألغي البنك المركزى الحدود القصوى للإيداع والسحب النقدى للأشخاص الاعتبارية – الشركات – العاملة فى استيراد السلع غير الأساسية وذلك بواقع ١٠ آلاف دولار فى اليوم، وبحد أقصى ٥٠ ألف دولار خلال الشهر، و٣٠ ألف دولار للسحب، والسابق إصدارها فى الكتاب الدورى المؤرخ فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦. وتشيد اللجنة بهذا الاجراء الذي يؤكد التزام البنك المركزي بإنهاء كافة القيود التي سبق وأن وضعها لتنظيم سوق الصرف، وثقته بقدرة البنوك على تلبية طلبات سحب ودائع العملاء بالعملات الأجنبية.

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي للتطورات الاقتصادية المحلية، إلا أن اللجنة تبدي تخوفها من تأثير التحديات الخارجية التي وردت ببرنامج الحكومة على الوضع النسبي للجنيه المصري[١٣٨]، فقد شهدت أسعار الفائدة العالمية اتجاهاً تصاعدياً في الآونة الأخيرة في ظل توجه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لتبني سياسات نقدية أكثر تشدداً من خلال الرفع التدريجي لأسعار الفائدة، الأمر الذي يزيد من جاذبية الدولار، ويزيد من الضغوط على العملة

([١٣٨]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٢٧).

المحلية، هذا إلى جانب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن الإجراءات التى تتخذها الأرجنتين وتركيا لجذب استثمارات الأجانب.

(٢)إدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي

أشاد برنامج الحكومة بالتصاعد المتواصل لاحتياطيات مصر من النقد الأجنبي لتصل إلى ٤٤,١ مليار دولار بنهاية مايو ٢٠١٨، بعد وصولها لأدنى مستوياتها خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤، لتستقر عند ١٤,٩ مليار دولار، ليرتفع بذلك معدل تغطية الواردات السلعية لنحو ٩ أشهر مقارنة بثلاثة أشهر في الفترات السابقة[١٣٩]. بما يفوق كل من المتوسط العالمي البالغ نحو ٣ أشهر، وكذلك المستهدف الوارد في استراتيجية التنمية المستدامة والبالغ نحو ٦ أشهر بحلول عام ٢٠٢٠، وتضمن تأمين احتياجات مصر من السلع الأساسية والاستراتيجية.

(٣)رفع التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري

رصد برنامج الحكومة تزايد ثقة المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد المصري، وتحسن التصنيف الائتمانى الذي تأثر لفترة طويلة بتراجع الأداء الاقتصادي وضعف المؤشرات المالية والنقدية، ومع استمرار الحكومة فى تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية قامت المؤسسات الدولية مؤخراً برفع التصنيف الائتماني لمصر[١٤٠]، فرفعت **مؤسسة موديز الأمريكية** تصنيف السندات طويلة الأجل التى تصدرها الحكومة المصرية عند "بى ٣" B٣، وسقوف البلاد عند "بى ٢"، وسقف السندات بالعملة الأجنبية عند "سى إيه إيه ١"، والسقوف القصوى لمخاطر العملة المحلية عند بى "إيه ٢". مع الحفاظ على توقعات مستقرة ونظرة مستقبلية إيجابية في حال استدامة الاثار الايجابية لبرنامج الإصلاح فى البلاد. وقد استند هذا التقييم إلى عدة مؤشرات ايجابية منها؛ ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تحسن

---

(١٣٩) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٢٤).

(١٤٠) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٢٤).

مؤشرات المالية العامة وأوضاع السيولة الخارجية، على حين تحفظت المؤسسة على ارتفاع تكاليف التمويل المحلي للحكومة نتيجة التشديد النقدي في مواجهة ارتفاع التضخم السريع.

كما قامت مؤسسة "**ستاندرد آند بورز**" للتصنيف الائتماني برفع تقييمها السيادي للاقتصاد المصري من "B-" إلى "B"مع التأكيد على النظرة المستقبلية المستقرة، بما يمثل شهادة ثقة على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي. وأرجعت المؤسسة قرارها برفع التصنيف الائتماني لمصر وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣ إلى حدوث تطورات إيجابية على عدة محاور رئيسية وهى؛ عودة النشاط الاقتصادي وتحسن هيكل النمو، حيث أشاد التقرير بارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة، إلى جانب تحسن هيكل نمو الاقتصاد المصري والذى أصبح أكثر توازناً من خلال تحقيق مساهمة إيجابية لكافة مصادر النمو وعلى رأسها الاستثمارات وصافى الصادرات، بعد أن كان الاستهلاك هو المحرك والمحفز الرئيسي للنمو خلال السنوات الأخيرة.

وإذ ترحب اللجنة بهذا القرار لأثره المتوقع على زيادة درجة الثقة في قدرة وإمكانات الاقتصاد المصري، وعلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلاد، وكذلك على خفض تكلفة التمويل المتاح للدولة ومؤسساتها وللقطاع الخاص، الا أنها تتخوف من الأثر السلبي المحتمل لبعض المتغيرات المتعلقة بأداء السياسة المالية، وضعف مؤشرات الدين العام، على النظرة المستقبلية لهذه المؤسسات للاقتصاد المصري.

(٤)فعالية آليات السياسة النقدية

(أ) آلية سعر الفائدة

تري اللجنة أن سعر الفائدة مازال هو الآلية الأساسية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، واستجابة للضغوط التضخمية الناجمة عن صدمة ارتفاع سعر الصرف والتي تجاوزت نسبة ٣٠%، لجأ البنك المركزى لرفع هيكل أسعار الفائدة منذ مايو ٢٠١٧، فقد تم رفع سعر فائدة الإيداع من ١٤,٧٥% لـ١٦,٧٥%، والإقراض من ١٥,٧٥% لـ١٧,٧٥%، كما تم

رفع سعر الائتمان والخصم من ١٥,٢٥% لـ١٧,٢٥%، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي من ١٥,٢٥% لـ١٧,٢٥%. كما تم رفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض في ٦ يوليو ٢٠١٧، بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس ١٨,٧٥% و١٩,٩٧% على التوالى، وارتفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند ١٩,٢٥%.

وترى اللجنة أن هذا الاجراء كان له أثر سلبي على مناخ الاستثمار والأعمال، ومن ثم فانه كان ينبغي اتخاذ إجراءات احترازية بالتوازي مع آلية تطبيق ارتفاع سعر الفائدة، والتنسيق مع السياسة المالية حيث تسبب هذا القرار فى رفع أعباء الاقتراض الداخلي ومعدلات الدين العام.

ومع اتجاه المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي للانخفاض تدريجياً قرر البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٧ تثبيت أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، وذلك بغرض الحفاظ على معدلات استثمارات الأجانب فى سوق الدين، والتى جرى الاعتماد عليها كمصدر رئيسى للعملة الأجنبية على مدار الشهور الماضية. ومع نجاح سياسات البنك المركزي في احتواء معدلات التضخم قرر في مارس ٢٠١٨ خفض أسعار الفائدة ١% على الإيداع والإقراض لـ١٦,٧٥% و١٧,٧٥%، الا أن اللجنة تبدي مخاوفها من الأثر السلبي للقرارات الحكومية الأخيرة وزيادة أسعار بعض السلع والخدمات كالمحروقات والمياه والكهرباء وتعريفة النقل وتذاكر المترو، على زيادة معدلات التضخم الشهرى واضطرار البنك المركزي لرفع سعر الفائدة مجدداً، ومن ثم توصي اللجنة بضرورة الحفاظ على استقرار أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية، تدعيماً لاستقرار السياسة النقدية والاستثمار الحقيقي وأوضاع السياسة المالية.

(ب) نسبة الاحتياطي الالزامي

في إطار سياسة استهداف التضخم انتهجت السياسة النقدية اتجاهاً انكماشياً يتواكب مع تحسن المؤشرات الاقتصادية، واتخذت قراراً في شهر اكتوبر ٢٠١٧ برفع نسبة الاحتياطي النقدي

التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدي البنك المركزي إلى ١٤ % بدلاً من نسبة ١٠% التي كانت ثابتة منذ عام ٢٠١٢[١٤١].

وتشيد اللجنة بلجوء السياسة النقدية لتفعيل هذه الآلية لامتصاص جزء من السيولة النقدية المتاحة بالجهاز المصرفي، وبما يتيح قدر أكبر من السيولة لدي البنك المركزي، وذلك لتدعيم مبادراته بتوفير التمويل منخفض التكلفة للشركات المتوسطة وصغيرة الحجم، بالإضافة إلى مبادرات التمويل العقاري التي يدعمها، الا انها تتخوف من الأثر السلبي لهذا القرار على ربحية البنوك وحجم السيولة المتوافرة لديها.

(٥) أداء القطاع المصرفي المصرى

تحيي اللجنة دور القطاع المصرفى في مساندة الاقتصاد المصرى خلال الأزمات الدولية، كما كان لهذا القطاع دور كبير في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية التي شهدتها مصر على مدي عدة سنوات، ونجح القطاع المصرفي المصري أن يحتل المرتبة الرابعة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول، والمرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية للدول العربية غير النفطية بنهاية الفصل الثانى من عام ٢٠١٧.

كما شهدت قائمة أقوى ١٠٠ شركة عربية لعام ٢٠١٨، والتي هيمن عليها قطاع البنوك والخدمات المالية، تواجد ٤ شركات مصرية، حققت نمواً ملحوظاً على صعيد أربع مؤشرات رئيسة، هي الإيرادات وصافي الأرباح والقيمة السوقية وإجمالي الأصول، وتمثلت هذه الشركات في البنك التجاري الدولي في المركز ٣٨ بإجمالي أصول ١٦,٤ مليار دولار وأرباح قيمتها ٤٢١ مليون دولار، يليها شركة السويدي اليكتريك في المركز ٦٩ بإجمالي أصول ٢,٤ مليار دولار وأرباح ٣٦٢ مليون دولار، ثم شركة أوراسكوم كونستراكشون ليميتد (دخلت القائمة لأول مرة) في

([١٤١]) جدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي الالزامي كانت قد استقرت عند ١٤% منذ عام ٢٠٠١وحتى ٢٠١٢، حيث تم خفضها تدريجياً بعد يناير ٢٠١١ بنسبة ٤% لتصل إلى ١٠٪بغرض دعم القطاع المصرفى ولتمكين البنوك من مواجهة زيادة الطلب على السيولة.

المركز ٨٢ بإجمالي أصول ٢,٩ مليار دولار وارباح ٨٥ مليون دولار، ثم شركة جلوبال تيلكوم القابضة في المركز ٩٥ بإجمالي أصول ٥,٣ مليار دولار.

وفى ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، عكس أداء المصارف المصرية مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، على الرغم من الظروف التشغيلية الصعبة التي تعمل فيها، وفي هذا الاطار ترصد اللجنة **أهم المؤشرات المالية للقطاع المصرفي على النحو التالي:**

- بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي ٤,٦٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٧ لترتفع بما يزيد عن ٢,٨ تريليون جنيه خلال أقل من ٣ سنوات ونصف، حيث سجلت ١,٨٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٤.
- ارتفعت رؤوس أموال البنوك العاملة بالسوق المحلية بقيمة ٦٥ مليار جنيه لتسجل في سبتمبر ٢٠١٧ نحو ١٤١,٣ مليار جنيه، مقابل ٧٧,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٤.
- ارتفعت إجمالي ودائع عملاء البنوك من ١,٤٣ تريليون جنيه في يونيو ٢٠١٤ إلى ٣,١٨ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٧، لتتضاعف الودائع الحكومية لـ ٥٢٤,٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ١٧٨,٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٤، كما ارتفعت الودائع غير الحكومية من ١,٢٥ تريليون جنيه منتصف ٢٠١٤ إلى ٢,٦٥ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٧.
- وعلى صعيد القروض والتسهيلات الائتمانية ضخت البنوك تمويلات تزيد عن الـ ٨٠٠ مليار جنيه منذ يونيو ٢٠١٤ وحتى سبتمبر ٢٠١٧ ليصعد بذلك حجم القروض التي ضختها البنوك إلى ١,٤١ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٥٨٤,١ مليار جنيه منتصف ٢٠١٤، حيث ارتفعت تمويلات القطاعات الحكومية إلى ٣٥٦,٤ مليار جنيه مقابل ٤٠,٨ مليار جنيه، فيما كان نصيب القطاعات غير الحكومية نحو ١,٠٦ تريليون جنيه، مقابل ٥٤٣,٣ مليار جنيه خلال فترة المقارنة. وتلفت اللجنة النظر إلى ان انخفاض نسبة القروض إلى الودائع، يتطلب بذل مزيد من الجهد لضخ هذه الودائع في القنوات الاستثمارية المختلفة.

- ارتفعت السيولة المحلية إلى ٣,٠٥ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقابل ١,٥٢ تريليون جنيه في يونيو ٢٠١٤.

كما تشيد اللجنة بتحسن **مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي**؛ حيث شهدت كفاية رأسمال البنوك زيادة في متوسط القاعدة الرأسمالية للبنوك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتسجل ١٤,٥% بنهاية يونيو ٢٠١٧ مقابل ١٣% بنهاية يونيو ٢٠١٤. مما يعكس ارتفاع قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة الخسائر وامتصاص الصدمات.

وعلى مستوى جودة الأصول تراجعت القروض غير المنتظمة نسبة إلى إجمالي القروض لمستوى ٥,٥% بنهاية يونيو، مقابل ٩,١% بنهاية يونيو ٢٠١٤، مغطاة بنسبة ٩٩,١%. وفيما يتعلق بربحية البنوك ارتفع العائد على متوسط أصول القطاع المصرفي ليسجل ٢% في يونيو ٢٠١٧ مقابل ١% بنهاية يونيو ٢٠١٤، بينما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية ٣٠,٩% مقابل ١٤,٥%، وارتفع صافي هامش الربح مسجلاً ٤,٦% مقابل ٣,٨% بنهاية يونيو ٢٠١٤.

كما أظهرت المؤشرات ارتفاع عدد فروع البنوك خلال الثلاث سنوات بواقع ٢٩٧ فرعاً لتصل إلى ٤٠٠٩ فرع لنحو ٣٨ بنكاً، كما زادت بطاقات الخصم بالبنوك لتسجل ١٧,٥٦ مليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٧، مقابل ١٣,٩١ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠١٤، بالإضافة إلى استحداث البطاقات المدفوعة مقدما التي تسجل ١٠,٠٥٢ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠١٧، كما ارتفعت بطاقات الائتمان بالبنوك لتسجل ٥,٨٦ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠١٧، مقابل ٢,٣٣ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠١٤. وسجلت ماكينات الصرف الآلى ١٠,٧٠١ ألف ماكينة بنهاية يونيو ٢٠١٧، مقابل ٦,٨٧٠ ألف ماكينة، فيما ارتفعت نقاط البيع لتسجل ٦٨,٦٣٠ ألف نقطة بيع بنهاية يونيو، مقابل ٥١,٣٨٤ ألف نقطة بيع بنهاية يونيو ٢٠١٤.

وتثمن اللجنة الدور الذي اضطلع به الجهاز المصرفي لدعم معدلات النمو والتنمية؛ والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الواعدة من خلال تقديمه للعديد من المبادرات ترصد اللجنة أهمها فيما يلي:

- **مبادرات البنك المركزي لتدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**؛ تتفق اللجنة مع ورد ببرنامج عمل الحكومة – في سياق البرنامج الفرعي السادس: توفير القروض الميسرة – من أهمية الدور الذي قام به البنك المركزي لتوفير التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال توجيه ٢٠% من محافظ التسهيلات الائتمانية للبنوك المصرية لهذا النوع من المشروعات على مدار ٤ سنوات تنتهي في ٢٠٢٠، بهدف تعزيز الشمول المالى وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف، وبلغت قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠١٦ نحو ٢٧ مليار جنيه. كما تم منح قروض جديدة بقيمة ٢٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ لتصل قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى يونيو ٢٠١٧ إلى حوالى ٤٩ مليار جنيه.

كما تم إصدار **مبادرة التمويل متناهي الصغر** في ٢٣ مايو ٢٠١٧ لإضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى نسبة الـ٢٠% المحددة في المبادرة. وكذلك تم إتاحة مبلغ ١٠ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على شرائح، من خلال البنوك بسعر عائد ١٢%، لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل للشركات والمنشآت المتوسطة التي تعمل في المجال الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة فقط، مع إيلاء العناية والأولوية لتلك الشركات العاملة في مجال التصدير أو إحلال الواردات.

وفي هذا الإطار توصي اللجنة بضرورة اجراء تقييم لهذه المبادرة، ومدى ما وفرته من ائتمان للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، للوقوف على ما حققته من نجاحات على أرض الواقع، وتحديد ما شابها من قصور وذلك قبل إطلاق مبادرات أخرى مماثلة. خاصة في ضوء ما يستهدفه برنامج الحكومة من تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية من خلال استحداث

أدوات قصيرة الأجل توجه للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للوصول بعدد المستفيدين من ٢ مليون حاليا إلى حوالى ٦ مليون بحلول عام ٢٠٢٢/٢١[١٤٢].

- **مبادرة دعم البنك المركزي لقطاع السياحة في ابريل ٢٠١٧**؛ من خلال آلية تعويض فارق سعر العائد، التي تم بموجبها إتاحة مبلغ خمسة مليار جنيه بسعر عائد ١٠% (عائد بسيط متناقص) من خلال البنوك للمساهمة في إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي. كما تشيد اللجنة بمراعاة السلطات النقدية لظروف هذا القطاع الذي لازال في مرحلة التعافي وقيامها بمد فترة سريان هذه المبادرة لتنتهى بنهاية ديسمبر ٢٠١٨.
- **مبادرة الشمول المالي**؛ تعرب اللجنة عن ترحيبها بما أكد عليه برنامج الحكومة من خلال البرنامج الرئيسي الأول" توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج" من التزامها بتعزيز الشمول المالى من خلال التوسع في انشاء فروع للبنوك ومكاتب البريد في القري والتجمعات السكانية التي لا تتوفر بها خدمات مصرفية. كما تشيد بدور البنك المركزي في إطلاق مبادرة الشمول المالي بالتوازي مع ما اتخذ من إجراءات تشريعية وتنظيمية في هذا الاطار لعل آخرها صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لمواجهة الجرائم الإلكترونية، الذي تضمن العديد من المواد الخاصة بالجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنية المعلومات.

وترصد اللجنة باهتمام ما اتخذه البنك المركزي من إجراءات لتعزيز الشمول المالي والتي من أهمها:

- اصدار تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك في ديسمبر ٢٠١٤ للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية، وبالتالي تحقيق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة. بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة

([١٤٢]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (١٢٧).

بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وإمكانية تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، وتحصيل الفواتير، وأيضاً المدفوعات الحكومية، إلى جانب إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والتي قامت بوضع إطار عمل للبنوك للتحكم في تقديم الخدمات المصرفية عَبر الإنترنت حيث تطرقت التعليمات إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت وسبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وأمن المعلومات، أخذاً في الاعتبار أن إصدار تلك التعليمات يسهم بشكل كبير في الوصول لعدد أكبر من العملاء من مستخدمي الوسائل التكنولوجية الحديثة.

- اطلاق البنك المركزي مبادرة "أسبوع الشمول المالي" لأول مرة، تمشياً مع الاحتفال بالأسبوع العربى للشمول المالى، الذي نجح فى جذب عدد من الشرائح لفتح حسابات مصرفية فى ضوء تعليمات البنك المركزى للبنوك بفتح فروعها للعملاء من مختلف الفئات لفتح حسابات مجانية مع تحمل البنوك للرسوم، إلى جانب حملات التوعية والتثقيف المالى التى قامت بها قوافل توعية من كل بنك على حدة استهدفت العملاء بالنوادى، والجامعات ونوادى الشباب.
- تنشيط عمليات الدفع الإلكترونى؛ ففى ظل توجه الدولة نحو التحول للاقتصاد غير النقدى ونشر الخدمات المالية الرقمية، عمل البنك المركزي على تنشيط عمليات الدفع الإلكترونى، وأصدر تعليمات جديدة حول تطبيق تقنية الدفع السريع «QR Code»، وتنظيم عمليات تحصيل المبالغ المالية إلكترونيًّ، لدعم وتحفيز خدمات الدفع الإلكترونى المقدمة من جميع البنوك الحاصلة على ترخيص من البنك المركزى للقبول الإلكترونى للمدفوعات. كما تعول اللجنة على هذه الأداة في توفير تكلفة الاستثمار في نقاط البيع، ونشر الشمول المالي، وتضمين الفئات الأقل دخلا والمناطق النائية ضمن النظام المصرفي.

وتأمل اللجنة ان يتم تطبيق الأداة الجديدة في الجهات الحكومية التي تقدم خدمات مدفوعة للمواطنين، بحيث تنتشر بشكل سريع، وتخدم قطاعًا أكبر من العملاء. وفي هذا الإطار تشيد اللجنة بالتعاون والتنسيق بين البنك المركزى وكافة البنوك والشركات العاملة فى السوق المصرية لاعتماد المعايير الموحدة لهذه الآلية، حيث منح المركزى البنوك التى لديها رخصة لقبول المدفوعات الإلكترونية مهلة ٣ أشهر لاعتماد المعايير الجديدة. كما تعول كثيراً على الجهات الفاعلة في هذا المجال وخاصة اتحاد البنوك عبر اللجنة التكنولوجية ولجنة نظم الدفع، للتنسيق مع بنوك القطاع المصرفى لتطبيق الأداة الجديدة.

ولتعظيم الاستفادة من مبادرة الشمول المالي تؤكد اللجنة على ضرورة الإسراع بإعداد استراتيجية شاملة للشمول المالي، تتضمن تحديد مستهدفات كمية وبمراحل زمنية محددة ومتدرجة، وآليات تنفيذها، والجهات الفاعلة فيها، مع العمل على نشر الوعي المصرفي بين العملاء للتعريف بطبيعة المعاملات الإلكترونية والاختلافات بينها ومخاطرها.

ثالثًا: دور سوق الأوراق المالية لتعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية

تثمن اللجنة ما التزمت به الحكومة في برنامجها في إطار المحور الاستراتيجي الثالث "التنمية الاقتصادية" من سياسات واجراءات لتنشيط سوق الأوراق المالية التي ارتكز عليها البرنامج لتوفير التمويل غير المصرفي[١٤٣]. وتتفق اللجنة مع رؤية الحكومة خاصة في ظل الأداء الايجابي للبورصة المصرية التي عكست حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي تشهدها مصر خلال الفترة الراهنة، فعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي لأسعار الفائدة منذ نوفمبر ٢٠١٦ والذي زاد من جاذبية القطاع المصرفي لدي شريحة كبيرة من العملاء، كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثر إيجابي على القطاع المالي غير المصرفي وعلى سوق الأوراق المالية، واستمر الأداء التصاعدى للبورصة المصرية، مدفوعاً بتحسن المؤشرات الاقتصادية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما تمكنت البورصة من تحويل العجز الذي كانت تعانيه في الفترات السابقة إلى فائض، وارتفعت قيمة الإصدارات من ٩٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦ لتصل إلى ١٥١ مليار جنيه في عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة ٦٢%، وارتفعت أسهم العديد من الشركات التابعة للبنوك الحكومية والقطاع العام بأكثر من ١٠٠% منها ٤ شركات مطاحن.

وفي هذا الإطار تتناول اللجنة أهم تطورات سوق الأوراق المالية، على صعيد المحاور الاتية:

(١)على صعيد الوضع التنافسى للبورصة المصرية

تشيد اللجنة بأداء البورصة المصرية وزيادة تنافسيتها عالمياً، حيث حققت أفضل أداء بالمنطقة العربية لتحتل المركز الأول عربياً والرابع عالمياً خلال عام ٢٠١٧، ولتحتل المركز الخامس لأفضل أسواق المال أداءً في العالم منذ بداية عام ٢٠١٨ مع ارتفاع مؤشرها الرئيسي "EGX٣٠" بنسبة ١٦,٢٥%.

كما أظهر **تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٧** تقدم ترتيب مصر ١٥ مركزاً بالمؤشر العام عن العام السابق، لتحتل المرتبة ١٠٠ بين ١٣٧ دولة، مقارنة بالمركز الـ١١٥ في العام السابق، وجاء هذا التقدم مدفوعاً بأداء العديد من المؤشرات الفرعية ومن أهمها مؤشر تطور سوق المال

([١٤٣]) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تتطلق، ص (١٠٢).

الذي ارتفع فيه ترتيب مصر ٤٤ مركزاً – من الترتيب ١١١ دولياً إلى ٧٧ نتيجة تحسن العديد من العناصر منها؛ عنصر "توفير التمويل من خلال الأسهم"، حيث صعدت مصر ١٧ مركزاً عن العام الماضي، وعنصر "القواعد المنظمة لبورصات الاوراق المالية" الذى أوضح تقدماً ملحوظاً في الترتيب ٥٥ مركزاً لتحتل المركز ٥٠ في الترتيب الدولي، وعنصر "توافر نشاط رأس المال المخاطر" بتقدم ٢٤ مركزاً مما يشير إلى تحسن إضافي في مجال سوق المال(١٤٤).

وتثمن اللجنة هذا التطور الملموس الذي يتسق مع ما ورد باستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تستهدف رفع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية تدريجيا لتصل إلى المرتبة (٩٠) عام ٢٠٢٠ ولتقفز إلى المرتبة (٣٠) بحلول عام ٢٠٣٠.

كما تشيد اللجنة بدور أداء البورصة في تحسين ترتيب مصر في **تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٧** الصادر عن البنك الدولي – الذي يمثل المرجعية التي تؤسس عليها معظم المنظمات الدولية قراراتها وتعتمد عليه في صياغة تقاريرها–، وذلك من خلال التطوير المستمر في منظومة القيد والإفصاح في البورصة، وتوسع الشركات في استخدام الإفصاح الإلكتروني ليتم تصنيف مصر واحدة من أفضل ٦ دول في العالم تقوم بإجراء تطور ملموس في حماية حقوق المساهمين بعد توقفها لمدة ٣ سنوات، وواحدة من أفضل ٢٦ دولة في مؤشر الإفصاح.

(٢)على صعيد أداء أهم مؤشرات البورصة المصرية(١٤٥)

واصلت البورصة المصرية نشاطها الملحوظ خلال عام ٢٠١٧ وسط تحسن كبير في أداء المؤشرات الرئيسية، وقد رصدت اللجنة هذه المؤشرات فيما يلي:

- ارتفاع المؤشر الرئيسي (إيجي اكس ٣٠) بنحو ١٩% وهو ما جعله يحتل المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية، ولتحافظ البورصة المصرية على صدارة الأسواق العالمية كأفضل أداء للسنة الخامسة على التوالي منذ عام ٢٠١٣ وذلك وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلي العالمية.

---

(١٤٤) الهيئة العامة للرقابة المالية، "التقرير السنوي ٢٠١٧"؛ ص ١٠.

(١٤٥) الهيئة العامة للرقابة المالية، "حصاد عام ٢٠١٧".

- قفزت أحجام التداول في السوق لتكسر حاجز ٢٩٢ مليار جنيه منهم ٢٥٢ مليار جنيه في الأسهم فقط، وهو رابع أعلى مستوى تداول يتحقق في تاريخ البورصة والأعلى منذ عام ٢٠٠٩ ويزيد بنحو ٤٠% عن العام السابق.
- قفز متوسط التداول اليومي بالبورصة المصرية إلى ما يزيد عن مليار جنيه يوميًا مقارنة بنحو ٧٤٠ مليون جنيه في العام السابق، كما قفز رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة ليتجاوز حاجز ٨٠٠ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٢٠٠ مليار جنيه عن العام السابق، وهو أيضاً أعلى مستوى لرأس المال السوقي منذ الأزمة العالمية.
- نجحت البورصة في جذب ٢٢ ألف مستثمر جديد خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ١٧ ألف مستثمر جديد في العام السابق، بزيادة تقترب من ٣٠% في أعداد المستثمرين المكودين الجدد، بالإضافة إلى دخول نحو ١٥٠٠ صندوق ومؤسسة أجنبية إلى السوق مقارنة بنحو ٩٠٠ مؤسسة وصندوق أجنبي في عام ٢٠١٦.
- شهدت البورصة المصرية تحسنًا ملحوظًا في عمليات القيد، حيث قفزت قيمة رؤوس أموال الشركات المقيدة في السوق خلال العام إلى ما يقرب من ٢,٥ مليار جنيه بارتفاع قدره ١٦٠% عن العام السابق عليه من خلال قيد ٣ شركات.
- استمر النشاط الملموس للطروحات العامة في السوق المصرية خلال عام ٢٠١٧، وشهد العام تنفيذ ٥ طروحات بقيمة ٣,٨ مليار جنيه وهو ما يزيد بنحو ٦٥% عن العام السابق، مع ارتفاع نسبة الأجانب في الاكتتابات العامة لتصل إلى ما يزيد عن ٦٥% في المتوسط، بالإضافة إلى نسب التغطية المرتفعة التي شهدتها تلك التغطيات والتي بلغت ٣١ مرة في بعض الطروحات.
- قفز نشاط الاستحواذات والصفقات ذات الحجم الكبيرة إلى أكثر من ٥,٧ مليار جنيه، لتصل قيمة الاستحواذات إلى ١,٧ مليار جنيه بارتفاع قدره ٢٣٢% عن العام السابق عليه، كما قفزت قيمة الصفقات ذات الحجم الكبير إلى ما يزيد عن ٤ مليارات جنيه بارتفاع قدره ١٢٢% عن العام السابق عليه.

وفى هذا الإطار تنوه اللجنة إلى ما ورد ببرنامج الحكومة بشأن برنامج الطروحات الحكومية، الذي يستهدف في المرحلة الأولى طرح نحو ٢٣ شركة خلال عامين بنسبة تتراوح بين ١٥% إلى ٣٠%[١٤٦]، وفقاً لبرنامج محدد زمنياً، وتؤكد على ضرورة ألا يشمل ذلك قطاعى البنوك العامة وشركات التأمين.

- شهدت زيادات رؤوس أموال الشركات بالبورصة تحسناً ملحوظاً خلال العام، حيث تم تنفيذ أكثر من ٤٦ زيادة رؤوس أموال بقيمة تتجاوز ٩,٧ مليار جنيه، وهو ما يزيد بنحو ٨٦% عن الزيادات المتحققة في العام الماضي، منها ٤,٢ مليار جنيه خلال الأربعة أشهر الأخيرة.

- سجلت مشتريات الأجانب والعرب ما يزيد عن ٧٣ مليار جنيه بصافي مشتريات بلغ ٧,٤ مليار جنيه، حيث شهد العام حملات ترويج مكثفة في عدد من مراكز المال العالمية مثل لندن ونيويورك للقاء عدد من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار التي تدير أصول تقترب قيمتها من ٤ تريليونات دولار وذلك لاستعراض آخر المستجدات والتطورات التي شهدتها سوق المال المصرية، وعرض أبرز خطط التطوير التي تتبناها البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة، مما انعكس على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا الصدد تثمن اللجنة جهود إدارة البورصة في استعادة ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المصرية، كما توصي بضرورة استحداث أساليب وطرق جديدة للترويج للاستثمار في البورصة المصرية.

- بلغ عدد صناديق الاستثمار العاملة في مصر بنهاية عام ٢٠١٧ نحو ١٠١ صندوق استثمار من بينها صندوق استثمار عقاري، وبصافي أصول ٢٨,٢ مليار جنيه.

([١٤٦]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (١١١).

وتنوه اللجنة إلى تنامى ظاهرة التركز نحو القطاع المصرفي من حيث التأسيس، حيث تمثل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك نحو ٩٠% من إجمالي الصناديق، بالإضافة إلى تباطؤ معدل نمو هذه الصناديق، فخلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠١٧) ارتفع بنسبة لا تجاوز ١٠% - من ٩١ صندوق إلى ١٠١ صندوقا- بينما انخفضت نسبة صافي أصول صناديق الاستثمار إلى رأس المال السوقي من ١٥% في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٣% بنهاية عام ٢٠١٧. ومن ثم تؤكد اللجنة على ضرورة العمل على انشاء صناديق جديدة للاستثمار، وبصفة خاصة لنشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة.

(٣) على صعيد التطورات التشريعية

تشيد اللجنة بالنشاط التشريعي الغير مسبوق في سوق رأس المال والذي طال انتظاره بهدف تحسين بيئة الأعمال، واستحداث أدوات تمويلية أقل تكلفة وأكثر تنوعاً في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وإتاحة التمويل من خلال استراتيجية الشمول المالي، ومن أبرز هذه التشريعات ما يلي:

(أ) تعديلات قانون تنظيم سوق رأس المال؛ حيث صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي اعتبرتها الحكومة والمستثمرون التعديلات الأكبر على قانون سوق رأس المال منذ صدوره من ربع قرن.

وبدورها فان اللجنة تثمن هذه التعديلات التي نصت على إدخال أدوات جديدة للبورصة والسماح بإنشاء بورصة للسلع والصكوك، الأمر الذي يزيد من كفاءة وعمق سوق المال المصري، ويساعد على اجتذاب شريحة كبيرة من المستثمرين المحلين والعرب التي تحجم عن التعامل في أدوات العائد الثابت (فائدة) مثل السندات بأنواعها، وتوفر لهم أداة من أدوات الاستثمار مثل البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي.

كما شملت التعديلات تنظيم بورصات العقود الآجلة، وإعادة تنظيم اصدار وتداول صكوك التمويل وتخفيض رسوم القيد للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذا وضع حد أقصى لرسوم قيد

السندات والصكوك والأوراق المالية المشابهة لها، الأمر الذي يشجع على قيد وتداول هذه الأوراق المالية بالبورصة. وتشجيعاً لإنشاء صناديق الاستثمار وتيسير إجراءات ترخيصها سمح القانون للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها دون تطلب إنشاء شركة لهذا الغرض. كما سمح القانون للبنوك التي تساهم في شركة صندوق الاستثمار بحفظ الأوراق المالية لديها مع وضع قواعد لتجنب تعارض المصالح في هذه الحالة.

وتعول اللجنة على توجه القانون لإنشاء اتحاد يضم الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية على غرار الاتحادات المنظمة بموجب قانون البنوك، والتأمين، والتمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، في تدعيم دور الجهات ذاتية التنظيم والمساهمة في تطوير المعايير المهنية للجهات العاملة في مجال الأوراق المالية.

(ب) قانون التأجير التمويلي والتخصيم؛ يعد نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم من الأنشطة الواعدة في الاقتصاد المصري التي توفر آليات تمويلية مستحدثة، حيث ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة من ٣,٣ مليار جنيه في ٢٠١٣ إلى ٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧ أي بنحو ثلاثة أضعاف خلال أربع سنوات، وبنحو ٥٠% خلال العام الماضي فقط. كما وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة ممن تزاول نشاط التأجير التمويلي ٢٢٦ شركة في نهاية عام ٢٠١٧، وبلغت جملة التمويلات الممنوحة من خلال تلك الشركات حوالي ٢٨,٦ مليار جنيه مقارنة ب ٢١ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بمعدل نمو نسبته ٣٦,٢% لتمويل اقتناء الأراضي والعقارات اللازمة للمشروعات الإنتاجية، وكذلك تمويل الآلات ومعدات الإنتاج.

وتدعيماً لهذا النشاط واستكمالاً للبنية التشريعية المنظمة لمناخ الاستثمار وافق البرلمان على **قانون التأجير التمويلي والتخصيم** الذي نظم عقود التأجير التمويلي، والبيانات المتضمنة هذا العقد، والالتزامات الواقعة على الطرفين، كما فرق بين عقود التأجير التمويلي، وعقود التخصيم، وكيفية تحرير العقدين، وحالات الفسخ وغيرها من الأمور المتعلقة بهذه العقود. كما سمح القانون

للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخصة، بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية. ومن ثم تأمل اللجنة أن يساعد القانون على نمو نشاط هذا النوع من المشروعات. كما أتاح القانون لشركات التأجير التمويلي ممارسة نشاط التأجير التشغيلي لأول مرة، بشرط إعداد حسابات مستقلة، إضافة إلى تنظيم كيفية قيد عقود التأجير التمويلي بسجل الهيئة، ووضع آلية تنظيم حماية الأصل المؤجر، وطريقة استخدامه وصيانته، والتأمين عليه، وتحديد المسؤولية المدنية والجنائية لمن يستغله.

وتشيد اللجنة بتنظيم نشاطي التخصيم والتأجير التمويلي في قانون واحد، نظراً لعلاقتهما الوثيقة بتمويل الأصول الاستثمارية، وتعزيز الشمول المالي، من خلال توفير أدوات التمويل غير المصرفي، ووصولها لشرائح لا تستفيد من العديد من الخدمات المالية.

إلا أن اللجنة تري بصعوبة تطبيق بعض الضوابط الواردة بالقانون، كاشتراطه أن تكون الشركات القائمة بأعمال التأجير التمويلي والتخصيم مساهمة مصرية، وألا يقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن ١٠ ملايين جنيه، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

(٤) على صعيد التطورات التنظيمية والمؤسسية

تري اللجنة أن قطاع سوق المال يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تنظيماً وتخطيطاً وفقاً لاستراتيجيات تنموية متعاقبة ومتكاملة، ومختلفة الأبعاد الزمنية، ففي إطار الخطة الاستراتيجية للبورصة المصرية (٢٠١٧-٢٠١٣) التي استهدفت تعزيز الأداء المؤسسي وتطوير مناخ ومنظومة التداول شهدت البورصة تطويراً ملموساً في منظومة التداول من خلال أدوات وآليات مالية جديدة، مثل صناديق المؤشرات وصانع السوق والصفقات ذات الحجم الكبير وآلية تداول حقوق الاكتتاب، كما تم وضع القواعد التنفيذية لتداول الأسهم غير المقيدة بالبورصة المصرية، وإصدار الإجراءات التنفيذية للحد من الممارسات الضارة، وتم إطلاق نظام الإفصاح الإلكتروني وآلية فض المنازعات، وإلغاء كافة الإجراءات الاحترازية المفروضة منذ عام ٢٠١١.

من ناحية أخري تم تطوير الخدمات المالية غير المصرفية، وقامت الهيئة العامة للرقابة المالية في العمل مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في دراسة السندات قصيرة الأجل، وأطلقت أول خريطة رقمية تفاعلية لنشاط التمويل متناهي الصغر على مستوى المراكز، كما ساهمت الهيئة في مبادرة الشمول المالي من خلال التمويل متناهي الصغر والإصدار الإلكتروني لوثائق التأمين.

ومع انتهاء هذه الخطة الاستراتيجية تم تدشين "استراتيجية الخدمات المالية غير المصرفية "٢٠١٨-٢٠٢٢" التي تستهدف خلق قطاع مالي غير مصرفي محفز للنمو المستدام وداعم للشمول المالي، من خلال تسهيل فرص التمويل للمشروعات القومية والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتمكين المرأة والشباب.

وتشيد اللجنة بما ارتكزت عليه الاستراتيجية من محاور كتعزيز معدلات النمو الاحتوائي المستدام، والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار، وكذلك تطوير البيئة التشريعية وتقوية الإطار المؤسسي، وتطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، بما يتسق مع الرؤي والاستراتيجيات القومية طويلة المدى. كما وضعت الخطة العديد من المستهدفات الكمية التي تعمل على تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٢ منها:

- رفع مساهمة سوق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٠ %مقارنة بنحو ٢٥% حاليا.
- الوصول برأس المال السوقي للبورصة إلى ٣ تريليونات جنيه مقابل أقل من تريليون جنيه حاليا.
- زيادة عدد الشركات المقيدة بالبورصة إلى ٤٠٠ شركة مقارنة مع نحو ٢٧٥ شركة حاليا، ورفع قيمة الإصدارات من ١٥٠ مليار جنيه حاليا إلى ٢٥٠ مليار جنيه.
- زيادة أعداد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر لتصل إلى ٤ ملايين مستفيد مقارنة بنحو ٢,٥ مليون مستفيد حاليا، وكذلك زيادة حجم التمويل متناهي الصغر الذي تمنحه

الجهات الخاضعة لهيئة الرقابة المالية من ١١,٥مليار جنيه حاليا إلى ١٥ مليار جنيه، عبر زيادة عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى ١٠٠٠ مؤسسة.

- رفع قيمة محفظة التمويل العقاري من نحو ٨ مليارات جنيه حاليا إلى ٢٠ مليار جنيه بحلول ٢٠٢٢ .وكذلك زيادة محفظة التأجير التمويلي من ٢٤ مليار جنيه حاليا إلى ٥٠ مليار جنيه بنهاية فترة الخطة، ورفع قيمة محفظة التخصيم إلى ٢٠ مليار جنيه مقارنة مع ٩ مليارات جنيه حاليا.

وتشيد اللجنة بما ورد ببرنامج الحكومة في الملحق رقم (٤٣) من مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية الخدمات المالية غير المصرفية، موزعة على فترات زمنية متدرجة، مما يتيح للبرلمان متابعة ما تحقق منها أولاً بأول[١٤٧]، وعلى حين تتفق اللجنة مع أهمية تحقيق هذه المستهدفات لدعم هذا النوع من الخدمات، فإنها تتساءل عن آليات تحقيق ذلك بخلاف ما ورد من تعديلات في قانون سوق المال.

على صعيد آخر تقدر اللجنة ما اتخذ من قرارات لتفعيل **ممارسات الحوكمة الرشيدة** ومنها:

- **تعديل قواعد القيد**، عبر إلزام الشركات المقيد أوراقها المالية بالبورصة أن يشمل نظامها الأساسي التصويت التراكمي وآلية التمثيل النسبي – مما يتيح لكل مساهم عدد من الأصوات يساوى عدد الأسهم التى يمتلكها، ويمكنه التصويت بها كلها لصالح مرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون حدوث تكرار لهذه الأصوات–، فضلاً عن إمكانية إرسال المساهمين لأسئلتهم قبل انعقاد الجمعية العمومية عن طريق البريد الإلكتروني، وإدراج آليات التصويت التراكمي، والتمثيل النسبي بالنظم الأساسية للشركات المرخص لها من الهيئة بمباشرة أحد الأنشطة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

وترى اللجنة بتوافق هذا القرار واتساقه مع ما ورد بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذى نص على "تيسير جميع الإجراءات المتعلقة بالجمعيات العامة، ومجالس إدارات الشركات،

([١٤٧]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٢٣٣).

والتصديق على محاضرها، بما في ذلك استخدام سبل التكنولوجيا الحديثة، بما لا يجاوز ١٥ يوما من تاريخ تقديمها مستوفاة"، كما تري أن هذا القرار يعزز من ممارسات الحوكمة ويضمن حقوق الأقليات من خلال وجود تمثيل نسبى حقيقي لصغار المساهمين بتلك الشركات داخل مجالس الإدارة وضمان حقوق الأقلية. وفي هذا الاطار تشدد اللجنة على ضرورة الالتزام بهذه القواعد وآليات تطبيقها لضمان حماية حقوق المستثمرين خاصة الصغار منهم، وتغليظ العقوبات المتعلقة بمخالفة قواعد الحوكمة.

- **إضافة نشاط شركات الاستثمار المباشر إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية**، بموجب القرار رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم شروط ممارسة هذا النشاط بأن يكون الشكل القانوني عبارة عن شركة توصية بالأسهم محددة المدة، وألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن ١٠ ملايين جنيه ولا تقل حصة الشريك المتضامن عن نصف في المائة من حصة الشركاء المساهمين في رأس المال، وللشركة أن تحدد رأسمال مرخصا به ويكون إصدار وزيادة رأس المال المصدر بقرارات متتالية بمراعاة حجم الاستثمارات التي تنفذها، ويكون غرضها مزاولة الاستثمار المباشر من خلال استثمار أموال الشركة في أوراق مالية مقيدة أو غير مقيدة بجداول البورصات أو حصص في شركات توصية بسيطة، ويجوز أن يتضمن غرض الشركة مزاولة نشاط رأس المال المخاطر.
- **تحديد نسبة ما تمتلكه شركات التأمين وإعادة التأمين من أسهم في الشركات**؛ بنسبة ٤٠% على الأكثر من إجمالي استثمارات الشركة وفقاً للقرار رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٨. وتأمل اللجنة ان ينعكس هذا القرار إيجاباً على زيادة استثمارات شركات التأمين.
- **تعديل آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة** من خلال القرار رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ والذي قضي بمضاعفة الحد الأقصى للأوراق المالية المسموح التعامل عليه ليصبح ١/١٠٠٠٠ بدلا من ١/٢٠٠٠٠ مع إمكانية قيام العميل بتكرار التعامل على ذات الورقة أكثر من مرة في نفس الجلسة بذات القيمة لأمر حجز الكمية المطلوب بيعها، وذلك بغرض زيادة السيولة وأحجام التداول بالبورصة. وعلى حين تتوقع اللجنة أن يكون لهذا القرار أثر

إيجابي على رفع معدل دوران الأسهم في السوق على نحو يسهم في زيادة معدلات السيولة والتداول، إلا أنها تتخوف من مخاطره على صغار العملاء الأفراد الذين يفتقدون للخبرة الكافية للتعامل مع هذه الآليات، خاصة مع اقتراب تطبيق آلية الاقتراض بغرض البيع والمعروف بـ "الشورت سيلينج"، ومن ثم تطالب اللجنة بضرورة توعية المتعاملين في سوق الأسهم وبصفة خاصة أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة تجنباً للمخاطر.

رابعًا: دعم مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

تعول الدولة كثيراً على قطاع الاستثمار لمواجهة التحديات الاقتصادية الهيكلية ودفع معدلات النمو والتشغيل، ومن ثم تتابع اللجنة باهتمام بالغ الجهود الحكومية المبذولة لتشجيع الاستثمار وتحفيزه، سواء على مستوى التشريع أو التخطيط ورسم السياسات، وذلك تماشياً مع التكليفات الرئاسية بضرورة مضاعفة معدلات الاستثمار لتسريع عجلة النمو الاقتصادي. كما تحيي اللجنة توجهات برنامج الحكومة – في اطار الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بالتنمية الاقتصادية- نحو استهداف تحسين بيئة الأعمال بما ينعكس على جذب الاستثمارات الخاصة[١٤٨].

وترصد اللجنة أهم التطورات التي شهدها قطاع الاستثمار على الأصعدة الاتية:

(١)على صعيد تطور أداء مؤشرات الاستثمار

تشيد اللجنة بما ورد ببرنامج الحكومة من تطور مؤشرات الاستثمار استجابة لتعافي الاقتصاد الوطنى؛ فقد تنامت معدلات الاستثمار إلى ١٧,٣% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنحو ١٣,٦% عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وارتفعت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنحو ٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنحو ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠[١٤٩]. وفي هذا الصدد تعول اللجنة على ما التزمت به الحكومة من اتباع حزم من السياسات والإجراءات لتوسيع معدل النمو الاقتصادي، وتوفير الموارد المالية اللازمة لرفع مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٥% بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١.

وشهد الاقتصاد المصري مشاركة حقيقية بين الاستثمار العام والخاص، حيث تم تدشين العديد من المشروعات القومية العملاقة التي ساهمت في رفع حجم الاستثمارات العامة بنسبة ١٣٨٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، بما يمثل نحو ٢٥٪ من الاستثمارات المنفذة، كما بلغت نسبة الاستثمارات العامة ٩٥ مليار جنيه خلال الربع الثانى من العام مسجلة نمواً بنسبة ٨٦%، وفي اطار مستهدفات خطة التنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١

([١٤٨]) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١، مصر تنطلق، ص (١٠).

([١٤٩]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٢٤-٢٣).

يستهدف برنامج الحكومة اضطلاع الجهاز الحكومى والهيئات العامة بتنفيذ نحو ٤٣% من الاستثمارات الكلية المستهدفة[١٥٠].

من ناحية أخري ارتفعت الاستثمارات المحلية الخاصة بنسبة ٢٤,٢% خلال النصف الأول من العام المالي (٢٠١٧ – ٢٠١٨) مقارنة بالنصف الأول من العام المالي (٢٠١٦ – ٢٠١٧) لتصل إلى ١٨٦,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٤٩,٨ مليار جنيه.

وقد ارتفع معدل تأسيس الشركات بمعدل ٢٦% خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧، و بنسبة ٧١ % خلال الربع الثانى من العام المالى الجارى، لتصل إلى ١٥الف و٢٠٠ شركة، وبصفة خاصة شهد شهر مايو ٢٠١٨ ارتفاعا فى عدد الشركات الجديدة بنسبة ٧%، لتصل إلى ١٧٨٤ شركة مقارنة بنحو ١٦٣٧ شركة خلال مايو ٢٠١٧، كما ارتفعت رؤوس الأموال المصدرة للشركات فى مايو بنسبة ١٠٦% لتبلغ ٤,٣٦ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢,١ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١٧، وارتفعت رؤوس الأموال المدفوعة للشركات بنسبة ١٣١% لتبلغ ٥٦٥ مليون جنيه مقارنة بنحو ٢٤٥ مليون جنيه خلال مايو ٢٠١٧. كما فصلت لجنة فض المنازعات فى نحو ٥٥٢ موضوعا بقيمة تقديرية ١٨,٧ مليار جنيه حتى ١٥ مايو ٢٠١٨. كما يستهدف برنامج الحكومة اتاحة نحو ٣٠٠٠ فرصة استثمارية عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بحوالي ١١٠٠ فرصة حالياً، بنسبة نمو تجاوز ١٧٣%[١٥١].

وتشيد اللجنة باهتمام الحكومة بالتوجه نحو مزيد من العدالة في توزيع الاستثمارات العامة بين مختلف الأقاليم والمحافظات، لتقليل الفجوات التنموية ودعم المناطق الأكثر احتياجاً، فقد تم انجاز نحو ١٦ مشروعا انمائياً بقيمة ٤ مليارات دولار، فضلاً عن انشاء ٣ مناطق حرة جديدة فى الجيزة والمنيا وجنوب سيناء ومنطقة تكنولوجية جديدة فى الإسكندرية. وفي هذا الاطار تطالب اللجنة الحكومة بالاسراع بتنفيذ ما تستهدفه في برنامجها من اجراء تعديلات تشريعية وتنفيذية لتقليص مدة الطرح والتعاقد للدفع بتنفيذ المشروعات التنموية بنظام المشاركة بين القطاع

---

(١٥٠) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٣٠).

(١٥١) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (١٢٥).

العام والخاص من خلال آلية PPP، ووضع معايير ومحددات لتنفيذ هذه المشروعات وتعميمها على كافة الوزارات والهيئات الحكومية[١٥٢].

وترصد اللجنة بعين التقدير تحسن **تنافسية الإقتصاد المصرى**؛ الذي حظي باشادة العديد من التقارير والمنظمات الدولية في ظل التعافي الاقتصادى، فقد احتلت مصر ثاني أفضل دولة جاذبة للاستثمارات في إفريقيا بمؤشر "كوانتام جلوبال للاستثمار" لعام ٢٠١٨، صعوداً من المركز الثالث العام الماضي، كما أوضح التقرير أن مصر حققت معدلات جيدة في عوامل أخرى مثل السيولة والدين الخارجي وحساب المعاملات الجارية، والمخاطرة النسبية بالنسبة للإستثمار الأجنبي.

كما فازت مصر ممثلة فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمنصب "المدير الإقليمى" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة الوايبا WAIPA – الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار– وهى المرة الأولى التى تحصل فيها مصر على هذا المنصب بعد فترة غياب استمرت ١٢ عاما. وحصلت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على جائزة أفضل هيئة استثمار نجحت فى جذب أفضل مشروعات استثمارية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠١٧ [١٥٣].

(٢)على صعيد الاصلاحات التشريعية المهيأة لمناخ الاستثمار والأعمال

تثمن اللجنة ما صدر مؤخراً من حزمة التعديلات التشريعية المهيأة لمناخ الاستثمار والأعمال، وفي مقدمتها قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وبعض القوانين المكملة له، ومنها قانون سوق المال والشركات والتأجير التمويلي والتخصيم، والتي تهدف جميعها لدعم المستثمرين. كما تحيي اللجنة توجهات الحكومة نحو فتح أسواق ومجالات جديدة للقطاع الخاص، على رأسها قطاع الغاز الطبيعي فى ضوء قانون الغاز الطبيعي الجديد الذى يسمح بمشاركة القطاع الخاص

([١٥٢]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (١٠٨).

([١٥٣]) وزارة المالية، "التقرير المالى الشهرى"، فبراير ٢٠١٨.

للمرة الأولى فى أنشطة التداول والتوزيع، وكذلك إشراك القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل والمواصلات وغيرها من الخدمات الأساسية.

وفيما يلي ترصد اللجنة أهم عناصر هذه المنظومة التشريعية

(أ) قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧؛ حيث تشيد اللجنة بالتعاون المثمر بين الحكومة والبرلمان والذي أسفر عن صدور قانون الاستثمار، موحداً وشاملاً ومرضياً لطموحات المستثمرين ومطالبهم، وتري اللجنة أن هذا القانون يعد من أكثر القوانين التى شهدت تعديلات ومناقشات وسجالات بين البرلمان والحكومة، سواء في اللجان البرلمانية المختصة أو في الجلسات العامة للبرلمان. ويكتسب قانون الاستثمار أهمية خاصة في المرحلة الراهنة التي يتبنى فيها الاقتصاد المصري برنامجاً اصلاحياً شاملاً يتحرر فيه من قيود وسلبيات برامج الإصلاح الاقتصادى السابقة، ويتواءم مع التغيرات الراهنة في بيئة العمل الدولية.

وتشيد اللجنة بحرص القانون على توضيح المبادئ الحاكمة للاستثمار بما يتفق مع مضمون المواد الواردة في المقومات الاقتصادية بدستور عام ٢٠١٤، كما تؤكد على أهمية الضمانات الاستثمارية المتعددة الواردة في القانون للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وتعول على ما ورد بالقانون من حوافز جغرافية وقطاعية للمشروعات الاستثمارية الجديدة في المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للتنمية، وللمشروعات كثيفة العمالة والمتوسطة والصغيرة، المعتمدة على الطاقة الجديدة والمتجددة، وكذلك المشروعات القومية والاستراتيجية، بهدف التوجيه غير المباشر لمجالات استثمارية بعينها بما يحقق أهداف التنمية الشاملة.

إلا أن اللجنة تتخوف من ظهور بعض المشاكل العملية المرتبطة بتقييم تكاليف المشروعات من ناحية، وصعوبة تحديد أسس ومعايير اختيار هذه المناطق من ناحية أخري. كما تؤكد اللجنة على ضرورة وضع ضوابط صارمة لتحديد المشروعات الاستراتيجية والقومية التي ستحظى بمعاملة تفضيلية من خلال تخصيص الأراضي مجانًا أو رد نصف قيمتها في بعض الأحيان.

وتقدر اللجنة استجابة القانون لمطالبة المستثمرين بتجميع كافة الموافقات والتصاريح والتراخيص تحت مظلة واحدة، تتولى تلقي طلبات المستثمرين وعرضها على الجهات المختصة للبت فيها طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة من خلال إنشاء "مركز خدمات المستثمرين" كوحدة إدارية بالهيئة العامة للاستثمار تتولى تقديم خدمات تأسيس الشركات، وانشاء فروعها، وزيادة رأس المال، وتغيير النشاط، وأعمال التصفية، وكذلك إصدار كافة الموافقات والتصاريح والتراخيص.

من ناحية أخري تؤكد اللجنة على ضرورة تحديد معايير ترخيص هيئة الاستثمار لمكاتب الاعتماد التي استحدثها القانون لفحص المستندات الخاصة بالحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لانشاء وتشغيل المشروع، على ألا يلغي ذلك التعامل مباشرة مع الهيئة.

وتعرب اللجنة عن تقديرها لحرص القانون على تعزيز الاستثمار في المجالات التكنولوجية الواعدة ومنحها مميزات خاصة، بما يمكنها من تحقيق معدلات النمو المستهدفة لها في الخطط والاستراتيجيات التنموية. كما تثمن اللجنة اتجاه القانون لاعادة إحياء نظام الاستثمار في المناطق الحرة بهدف دفع الإنتاج من أجل التصدير بما يعزز الإيرادات من العملة الاجنبية، ويحد من الآثار السلبية لظاهرة التهريب على الاقتصاد القومي، حيث ترتب على الغاء القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ لهذه المناطق الكثير من المشكلات العملية، الا أن اللجنة تتخوف من الأثر السلبي لما يتمتع به الاستثمار داخل هذه المناطق من مزايا على تنافسية المستثمر المحلي.

وعلى حين تشيد اللجنة بحرص القانون على تسهيل اجراءات تأسيس الشركات والتعامل مع الجهات الرسمية من خلال الهيئة العامة للاستثمار، إلا أنها تتخوف من حجم الأعباء الملقاة على هيئة الاستثمار في التعامل والتنسيق مع كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة بما يتضمنه من روتين وبيروقراطية، فضلا عن تضارب وتداخل الصلاحيات.

وفي اطار المسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص أجاز القانون للمستثمر تخصيص نسبة من أرباحه السنوية لتوجيهها لأغراض التنمية المجتمعية، من خلال المشاركة في حماية

البيئة وتحسينها وتقديم خدمات في مجال الرعاية الصحية أو الاجتماعية أو الثقافية وأغراض التدريب والبحث العلمي على أن يخصم ما ينفقه المستمر-بما لا يجاوز ١٠% من أرباحه السنوية – من الضريبة على الدخل. وهو ما يتسق مع ورد بالبرنامج الرئيسي الأول الوارد في برنامج الحكومة- توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرامج الداعمة للتنمية الاقتصادية- حيث تضمن البرنامج الفرعي الخامس منه مستهدفات الحكومة لتعزيز المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص[١٥٤].

(ب) القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية؛ الذي استهدف دعم التنمية الصناعية والاستثمارية، وعمل على تبسيط الإجراءات من خلال النص على استقلالية هيئة التنمية الصناعية بعيدًا عن وزارة الصناعة واعتبارها الجهة الوحيدة المسئولة عن إصدار التراخيص الخاصة بالمنشآت الصناعية، فضلا عن اختصار الدورة المستندية وخفض زمن إصدار التراخيص ومراجعة العقوبات المالية والجنائية وتسهيل عملية التصالح وتوفيق الأوضاع. وتأمل اللجنة أن يسهم هذا القانون في تذليل العقبات التي تقف عائقًا أمام حركة الصناعة وييسر إنشاء مناطق صناعية جديدة بما يدفع عجلة الإنتاج ويحد من معدلات البطالة.

(ج) القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها؛ تشيد اللجنة بحرص القانون على استقرار أوضاع الغرف الصناعية واتحاد الصناعات بوصفهما من المؤسسات العامة، والنص على انشاء عدة هيئات بقرار رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء وهى؛ الغرف الصناعية، المجالس الإقليمية للصناعة، واتحاد الصناعة، على أن يكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة.

كما تقدر اللجنة حرص القانون على تعديل آليه انشاء الهيئات والمرافق العامة بما يتوافق مع دستور ٢٠١٤ لتصبح من اختصاص رئيس الوزراء بدلا من اختصاص رئيس الجمهورية كما ورد في الدساتير السابقة.

([١٥٤]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (١٠٨).

(د) **القانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٧ في شأن السجل التجارى؛** إذ تعول اللجنة على هذا القانون في الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى والعمل على تقنينه والحاقه بالمنظومة الاقتصادية القومية، فقد عدل القانون شروط القيد فى السجل التجارى، وأقر بأنه يشترط فيمن يُقيد بالشكل التجارى، أن يكون مصري الجنسية بالنسبة للنشاط التجارى، وأن يكون حاصلًا على موافقة بمزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة بالنسبة للأفراد والشركات المنشأة لممارسة نشاط تجارى، وأن يكون حاصلًا على موافقة بمزاولة النشاط الصناعى من الغرفة الصناعية المختصة بالنسبة للشركات المنشأة لممارسة نشاط صناعى.

(٣) على صعيد التطوير المؤسسي لدعم مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات

تتفق اللجنة على ما ورد ببرنامج الحكومة في سياق البرنامج الرئيسي الخامس "تحسين بيئة الاعمال" والذي أكد البرنامج الفرعي الأول منه – التطوير المؤسسي لدعم مناخ الاعمال وجذب الاستثمارات– على أن بناء الاطار المؤسسي لتعزيز الاستثمار الخاص يعد هو حجر الزاوية في نجاح استراتيجية الاستثمار[١٥٥]، كما تشيد بما شهده قطاع الاستثمار من تطورات تنظيمية ومؤسسية هامة بغرض تطوير بيئة العمل وإزالة العديد من العقبات أمام المستثمرين، وترصد اللجنة أهم هذه التطورات على النحو التالي:

- دمج وزارة الاستثمار مع وزارة التعاون الدولى منذ عام ٢٠١٧ وهو ما يتفق مع طبيعة العلاقة التكاملية بين أنشطة الاستثمار وتمويلات التعاون الإنمائى.
- تبسيط إجراءات تأسيس وتعديل الشركات، بتفعيل منظومة الميكنة الجارى تطويرها بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتحول الكامل إلى المنظومة الالكترونية.
- توفير الإمكانات اللوجستية اللازمة لدعم المستثمرين ومن أهمها اللجوء إلى التأسيس الإلكتروني للشركات من خلال عمل حساب على بوابة الاستثمار، مع التزام الهيئة العامة للاستثمار بالبت في طلب التأسيس خلال يوم واحد فقط واستخراج كافة التصاريح

---

(١٥٥) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص ١٢٨.

للمشروعات قبل تخصيصها للمستثمرين بحيث تكون جاهزة للاستثمار، وكذلك إنشاء مركز خدمات المستثمرين الذي يضاهي المراكز العالمية.

- الانتهاء من الخريطة الاستثمارية الشاملة التي توضح القطاعات والمحافظات والمشاريع القومية والكبرى والمشاريع التنموية، إضافة إلى المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والمناطق الصناعية والمناطق اللوجستية ومحطات تحلية المياه والمناطق التكنولوجية، وتعول اللجنة على دور هذه الخريطة في تسهيل الطريق أمام المستثمرين المحليين والأجانب وتوضيح المزايا التنافسية للاقتصاد المصري.
- حرصا على تقديم الدعم المؤسسي لرواد الاعمال تم انشاء مركز خدمة ريادة الأعمال بما يسهم في رفع مهارات وقدرات رواد الاعمال المصريين، ومساعدتهم على تحويل افكارهم الإبتكارية إلى منتجات إقتصادية تساعد في النهوض بالإقتصاد المصري القائم علي المعرفة.
- تطوير بوابة المعلومات التجارية والاستثمارية بين مصر وإفريقيا والمنتدى الاستثماري من أجل تيسير التجارة ومزاولة الأعمال.

(٤)على صعيد الجهود الترويجية والمؤتمرات الاستثمارية

تشيد اللجنة بالأثر الإيجابي للاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي حظيت به مصر في الآونة الأخيرة على استضافة العديد من **المؤتمرات الإقليمية**؛ التي تعول عليها اللجنة كثيراً في تعزيز القدرة على التواصل مع الأسواق الخارجية؛ ففي اطار حرص القيادة السياسية على تحقيق تعاون فعال بين الدول الأفريقية وتحقيق التنمية المستدامة عقد مؤتمر «افريقيا ٢٠١٧» تحت عنوان «التجارة والاستثمار لإفريقيا ومصر والعالم» لدعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية وتذليل العقبات أمام تنشيط حركة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة.

كما عقد "المؤتمر الاقتصادي الأول مصر باب الوصل" بمدينة شرم الشيخ، وذلك بهف حشد الجهود والإمكانيات العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي لجذب الاستثمارات العربية، وزيادة حجم

التجارة البينية بين مصر والدول العربية والتي لا تتعدى ١٠% حاليًا من حجم تجارة الوطن العربي.

واستضافت مصر لأول مرة "مؤتمر الاستثمار في الشرق الأوسط Middle East» «Investment Conference– MEIC" الذي يعد أحد أهم المؤتمرات الاستثمارية في الشرق الأوسط لمناقشة صناعة الاستثمار المصرية والفرص المحتملة للمستثمرين الدوليين والإقليميين، وكذلك تطوير الأسواق المالية الإقليمية والاتجاهات المالية العالمية. وتشيد اللجنة بما شهده المؤتمر من تعاون وتنسيق بين الجهات الحكومية خاصة وزارات الاستثمار والتعاون الدولي، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، وزارة قطاع الأعمال العام، وكذلك البورصة المصرية.

كما ساهم مؤتمر حابى للاستثمار "مصر على خريطة استثمارات العالم" في استعراض مناخ الأعمال المحلى أمام الشركات العالمية وممثلى الاستثمارات الأوروبية والأمريكية وكذلك الخليجية.

من ناحية أخري شهدت الفترة الماضية عدة **مؤتمرات محلية** للترويج للاستثمار؛ فتحت عنوان "فرص الاستثمار.. النمو والتشغيل" عقد المؤتمر الاقتصادي السنوي الثاني لمجلة الأهرام الاقتصادي بمشاركة ٣٠٠ من رؤساء وقيادات البنوك والشركات ورؤساء منظمات الأعمال وعلى رأسهم محافظ البنك المركزي. وقد تناول المؤتمر عدة قضايا هامة منها؛ فرص الاستثمار في السوق المصري، تكلفة التمويل وعوائد الاستثمار، استراتيجيات الاستثمار الصناعي، وفرص التشغيل والنمو في قطاع الاستثمار العقاري باعتباره من القطاعات الرائدة للنمو الاقتصادي.

كما تناول المؤتمر الاقتصادى الرابع تحت عنوان " مصر طريق المستقبل.. الاستثمار والتصدير من أجل التشغيل"، كافة القضايا والموضوعات الخاصة بالاستثمار والتنمية ومشروعات الطاقة بهدف دعم الاقتصاد المصري، وجذب مزيد من الاستثمارات الخارجية خاصة

في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة طبقاً للمحاور الرئيسية التى تركز عليها استراتيجية الطاقة لمصر ٢٠٣٥ والتي أقرها المجلس الأعلى للطاقة في أكتوبر ٢٠١٦.

وإذ تثمن اللجنة ما بذل من جهود لتشجيع الاستثمار وتحفيزه، إلا أنها تود التأكيد على أن عناصر المناخ الاستثماري الجيد تعد أكثر شمولاً، وتتطلب استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتغيرها في الحدود الآمنة، والاستقرار السياسى والاجتماعي بما ينعكس على مصداقية السياسات المتبعة، ويساعد على وصول الاستثمار للمعدلات المستهدفة. **وتحقيقا لهذه الأهداف تطرح اللجنة مجموعة من التوصيات والملاحظات على النحو التالي:**

- تفعيل دور البرلمان سواء في الرقابة على تنفيذ القوانين أوفى صنع السياسات العامة، مع مراعاة الوضوح والشفافية عند صياغة سياسات الاستثمار ومناقشة تشريعاته، والعمل على مشاركة القطاع الخاص مشاركة فعالة في هذا الصدد.
- التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الكلي، مع مراعاة الأثر السلبي لقنوات انتقال أثر هذه السياسات على الاستثمار وخاصة قناتى سعر الفائدة ومعدل الضريبة، وتقديم ضمانات لدفع المستحقات المالية وتوفر السيولة الدولارية المطلوبة.
- التعاون والتنسيق بين وزارة الاستثمار وكافة الوزارات المعنية، خاصة وزارات المالية والصناعة والتجارة والتخطيط والتعاون الدولى، وذلك للتغلب على تضارب المصالح بين تلك الوزارات.
- استكمال اجراءات الإصلاح الضريبى ورفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية وتحديث وتطوير نظم المعلومات بالاضافة إلى الربط بين المصالح الايرادية ونظم الفحص والتحصيل الالكتروني.
- إعادة النظر في منظومة توزيع وتخصيص الأراضي خاصة وأن التعديلات الاخيرة في قانون الاستثمار نصت على أن يكون ذلك من خلال منافذ وفروع الهيئة العامة للاستثمار دون اتخاذ الإجراءات والترتيبات التي تكفل تحقيق ذلك في الواقع، قد تؤدى إلى تضارب الاختصاصات بين الجهات الرسمية.

- تفعيل القرارات التي أعلن عنها المجلس الأعلى للاستثمار بشأن منح إعفاءات ضريبية وتخفيض على أسعار أراضي الاستثمار بالنسبة لأنشطة معينة ولمنطقة الصعيد تحديداً.
- العمل على الاستفادة من التجارب الدولية في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والربط بين تقديم الحوافز الضريبية والجمركية في المناطق الحرة وأداء الشركات المستفيدة منها مقارنة بأداء المشروعات المقامة خارجها.
- تحسين الأطر التنظيمية لممارسة الأعمال، كميكنة المعاملات والحد من البيروقراطية التي تؤدى إلى رفع تكاليف الأعمال، وذلك من خلال رفع مستويات الخدمات الحكومية المرتبطة بالاستثمار والاهتمام بالتدريب الفعلي والتأهيلى للعاملين بها.
- إعادة النظر في القوانين المباشرة وغير المباشرة المهيأة لمناخ الاستثمار ومنها؛ الاسراع باصدار قانون موحد للشركات لكافة أشكالها يسمح بالفصل بين قانون الشركات وسوق المال، وتحديث قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وكذلك إجراء تعديلات جذرية على قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة وتوسيع اختصاصاتها وتطوير آلية فض المنازعات التى تنشأ بين الحكومة والمستثمرين، وطرح العديد من السبل للتوصل إلى توصيات عادلة قبل الاحتكام للقضاء أو اللجوء إلى التحكيم، والتحديد الواضح للدور المنوط بلجان فض المنازعات وازالة التضارب فيما بينها.

خامسًا: تنمية القدرات التصديرية

تؤكد اللجنة على أن إصلاح بنية التجارة الخارجية فى مصر مازال يمثل تحدياً هاماً وملحاً يتعين مواجهته، خاصة فى ظل ما يعانيه الاقتصاد المصرى من تحديات– كما ورد فى بيان الحكومة– على الصعيدين الدولى والمحلى حيث تعانى دول متقدمة عديدة – منذ فترة ممتدة– من تزايد العجز فى الميزان التجارى، وفى الموازنة العامة للدولة، الأمر الذى يقلل من فرص الحصول على تمويل كاف من المصادر الخارجية، وكذلك ما تشهده الفترة الحالية من تزايد الاتجاه نحو تطبيق سياسات تجارية حمائية تقودها الولايات المتحدة وتسير على خطاها الدول الأخرى (الشركاء التجاريون)، مما يثير مخاوف تباطوء حركة التجارة الدولية، وتراخى انتقالات الأفراد ورؤوس الأموال. وتتمثل أهم التحديات الداخلية فى الاختلال الهيكلى بكل من الموازنة العامة للدولة وميزان مدفوعاتها، فضلاً عن جمود هيكل الإنتاج المحلى، وندرة الموارد المتاحة من النقد الأجنبى بشكل ملحوظ. وترى اللجنة أن كافة هذه التحديات تتطلب سرعة تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية، وتعزيز العلاقات التجارية العربية البينية، وفتح آفاق التعاون مع القارة الافريقية.

وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن اللجنة تود أن تشيد بحزمة الإجراءات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية التى قدمتها الحكومة فى برنامجها لهذا العام والتى تستهدف النهوض بقطاع التصدير حيث رصدتها اللجنة على النحو التالى:

فيما يتعلق بالاجراءات التنفيذية: رصدت اللجنة ما جاء فى البرنامج الفرعى الأول – المنبثق من البرنامج الرئيسى الأول الوارد تحت عنوان توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج–والذى جاء تحت عنوان تحسين كفاءة التحصيل الضريبى، حيث استهدفت الحكومة تحسين كفاءة التحصيل بمصلحة الجمارك مع الربط بين البنك المركزى ومصلحة الجمارك، ومشروع النافذة الواحدة بمصلحة الجمارك، والذى يهدف إلى تسهيل الإجراءات وتخفيض عدد مستندات التصدير من ستة مستندات حالياً إلى ثلاثة مستندات فقط عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وعدد مستندات الإستيراد من تسعة مستندات إلى ثلاثة مستندات فقط، وتنفيذ مشروع الإقرار الجمركى

الإدارى الموحد، وإصدار قانون الجمارك الجديد الذى يهدف إلى تسهيل وتيسير حركة التجارة الدولية[١٥٦].

فيما يتعلق بمنظومة الاصلاح التشريعى: قد تضمن مكون الاصلاح التشريعى لتنمية الصادرات استهداف الحكومة مجموعة من السياسات تتمثل فى؛ مراجعة وقياس أثر القرارات التجارية (٤٣) قراراً، تفعيل المجلس الأعلى للتصدير، التصديق على الاتفاقيات التجارية المعلقة (إتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، تسهيل التجارة، الاتحاد الأوراسى)، ومراجعة قانون المجلس الأعلى للوجستيات، وقانون التمثيل التجارى.

فيما يتعلق بالاصلاح المؤسسى: تضمن برنامج الحكومة استهداف الحكومة لفصل منظومة رسم سياسات رد الأعباء التصديرية عن التنفيذ بنقل عملية الدفع إلى بنك تنمية الصادرات، ورسم السياسات من خلال المجلس الأعلى للتصدير، بالإضافة إلى تفعيل الدمج الكامل بين الجهات المسؤولة عن منظومة تنمية الصادرات[١٥٧].

كما ترصد بعين الاعتبار جهود الحكومة الواضحة فى النهوض، وإصلاح هيكل التجارة الخارجية والذى يتضح جلياً فى برنامجها لتعزيز التجارة الخارجية الوارد فى الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث تستهدف خطة العام المالى منها ٢٠١٨/٢٠١٩ تخفيض العجز فى الميزان التجارى بنسبة ١٢% ليصل إلى ٣٧ مليار دولار، مقابل حوالى ٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ذلك فى ضوء النمو المستهدف للصادرات بحوالى ٢٠%.[١٥٨]

وفى هذا الصدد تشيد اللجنة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم (٨٣٥) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لقانون الاستيراد والتصدير رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٥، وإجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٧٧٠) لسنة

([١٥٦]) برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص (٢٤).

([١٥٧]) المرجع السابق، ص (١٢٩).

([١٥٨]) تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى عن الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢ وعامها الأول ٢٠١٨ /٢٠١٩.

٢٠٠٥، حيث تضمن القرار استبدال نصوص بعض المواد الواردة بالقرارين بنصوص جديدة، والذى جاء في إطار جهود الوزارة الرامية إلى تسهيل وتيسير الإجراءات أمام المصدرين والمستوردين، وإزالة كافة المعوقات التي تقف حائلاً أمام انسياب حركة التجارة الخارجية، من خلال التنسيق بين كافة الجهات المعنية بعملية الاستيراد والتصدير وتقليص عدد المستندات المطلوبة بما يضمن سرعة وسهولة تداول الرسائل المصدرة والمستوردة داخل الموانىء، مع الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات اللازمة للتأكد من سلامة هذه الرسائل، الأمر الذى سيسهم في تقليل التكلفة النهائية للسلع والمنتجات المصرية وزيادة تنافسيتها داخلياً وخارجياً. كما ترى اللجنة أهمية هذه القرارات، خاصة القرار الخاص بتدعيم برنامج شبكة التجارة المصرية الذى تنفذه حالياً وزارات التجارة والصناعة والمالية والنقل؛ الذى يستهدف تيسير إجراءات وعمليات التبادل التجارى بين مصر ومختلف الشركاء التجاريين، حيث يمثل ذلك خطوة نحو تحقيق الربط مع الجهات الإقليمية والدولية المناظرة، وذلك تماشياً مع توجهات التجارة العالمية في هذا الشأن.

إلا أن اللجنة تود أن تؤكد على ضرورة التزام الحكومة بسرعة تنفيذ حزمة الاجراءات التى قد أعلنت عنها فى إطار برنامج تعزيز التجارة الخارجية السابق ذكره، والتى تتمثل أهمها فيما يلى:

- تعزيز تنافسية الصادرات من خلال تأهيل ٥٠٠ مصنع للتتوافق مع متطلبات التصدير العالمية، وتطوير منظومة رد الأعباء التصديرية بزيادة عدد المصانع المستفيدة بنسبة ١٠% وتدريب ٥٠٠٠ موظف فى ١٠٠ شركة على أعمال التصدير والأعمال اللوجستية ذات الصلة لدعم المصانع والشركات.
- زيادة معدلات النفاذ للأسواق الحالية والجديدة بنسبة ١٠% لكل منها، من خلال التوسع فى مظلة الاتفاقيات التجارية، وتنفيذ خطة لترويج الصادرات والمعارض تستفيد منها ٥٠٠ شركة مصدرة سنوياً، وتطوير المنظومة اللوجستية الداخلية والخارجية الداعمة للتصدير بإنشاء خط شحن ومركز لوجستى جديدين سنوياً.

- ترشيد الواردات من خلال تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلى وتشجيع الصناعات الوطنية الناشئة التى تنتج منتجات بديلة للواردات، وتشجيع الربط ما بين سلاسل التوريد المحلية، وبما يفيد ٣٠٠ مصنع.

وسوف تستهدف اللجنة إصلاح هيكل التجارة الخارجية من خلال التركيز على سياسات تنمية قطاع التصدير، والتى حازت باهتمام بالغ من جانب الحكومة، وظهر ذلك جلياً فى برنامجها للفترة القادمة بشكل تفصيلى، إلا أنها ترى أنه لا يمكن النهوض بالتجارة الخارجية بالتركيز على جانب الصادرات فقط بل لابد من العمل أيضاً على تقليص الواردات. ومن ثم تطرح اللجنة رؤيتها من خلال محورين رئيسين على النحو التالى:

المحور الأول: سياسات وإجراءات دعم التوجه التصديرى:

تشدد اللجنة على أهمية تنمية التصدير فى حفز معدلات النمو الاقتصادى وفى تدعيم موارد مصر من النقد الأجنبى بما ينطوى عليه ذلك من تعزيز مكانة العملة الوطنية وتخفيف أعباء الدين العام.

وتتماشى رؤية اللجنة لأهمية قطاع التصدير مع توجهات الحكومة حيث يعد هذا القطاع من أكثر القطاعات التي استفادت من جهود السيد رئيس الجمهورية، حيث قاد سيادته سياسة خارجية جديدة ترمى إلى فتح مزيد من الأسواق أمام المنتجات المصرية مركزاً على منطقتين الأولى السوق الروسية العملاقة، والثانية قارة أفريقيا لما لديهما من فرص تصديرية هائلة يمكنها إحداث نقلة نوعية في حجم الصادرات المصرية التي تطمع في الوصول إلى ٩٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا يفوت اللجنة فى هذا الصدد أن تحى توجهات الحكومة والتى برزت جلياً فى برنامجها الرئيسى الفرعى الأول تنمية الصادرات الصناعية- المنبثق عن البرنامج الرئيسى السادس تنمية القدرات التصديرية- مما يعكس إعطاء أولوية للتوجه التصديرى (السلعى والخدمى) لمصر فى المرحلة القادمة، ومن ثم الحاجة إلى تنمية القدرات التصديرية

للقطاعات الواعدة وزيادة تنافسيتها على الساحة الدولية، حيث تسعى الحكومة لتنمية الصادرات الصناعية غير البترولية لتصل إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.[١٥٩]

كما تود اللجنة أن تنوه بإجراء البنك المركزى غير المسبوق -فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى المتكامل- الصادر فى نوفمبر ٢٠١٦، وهو تحرير سعر الصرف حيث يؤدى انخفاضه إلى زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى على المدى المتوسط من خلال تنافسية المنتج المحلى أمام المنتج الأجنبى مما يساهم فى سد فجوة الميزان التجارى، وتشجيع الصادرات والصناعة وهما المحرك الرئيسى للنمو والتنمية.

وقد رأت اللجنة الانعكاس الايجابى لهذا الإجراء على أداء ميزان المدفوعات والميزان التجارى، خاصة فى الفترة التى تلت الإصلاحـات حيث تحسن عجز الميـزان التجارى بنسبة ١,٣ % ليصل إلى ٢٨ مليار دولار وذلك فى التسعة شهور الأولى من عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

كما أشارت البيانات الواردة فى برنامج الحكومة تحول العجز فى ميزان المدفوعات – والذى كان قد بلغ ١١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ – إلى فائض فى الأعوام الأخيرة حيث بلغ ١٣,٧ مليار دولار عام ٢٠١٧/٢٠١٦، و ١١ مليار دولار فى التسعة شهور الأولى من عام ٢٠١٨/٢٠١٧.[١٦٠]

كما أكد تقرير البنك المركزى المصرى الصادر فى أبريل ٢٠١٨ على التحسن الكبير الذى شهدته معاملات الاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، وانعكس على تراجع العجز فى حساب المعاملات التجارية بنحو ٦ مليار دولار وبمعدل انخفاض يقدر بنحو ٦٤%، ليقتصر على نحو ٣,٤ مليار دولار، وتسجيل حساب المعاملات الرأسماليه والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,٤ مليار دولار.[١٦١]

وتود اللجنة أن تعرض بعض ملاحظاتها على أهم المؤشرات الخاصة بالقطاع التصديرى وفقاً لتقرير البنك المركزى المصرى الصادر فى أبريل ٢٠١٨ فيما يلى:

---

(١٥٩) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق. ص (١٠)، (١١).

(١٦٠) المرجع السابق، ص (٢٤).

(١٦١) تقرير البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (٢٥٣)، أبريل ٢٠١٨.

- تراجع العجز فى الميزان التجارى بمعدل ١,٣ % ليصل إلى ٢٨ مليار دولار فى التسعة شهور الأولى من عام ٢٠١٨/٢٠١٧، نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمقدار يفوق ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

- ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٧,٦% لتصل إلى نحو ١٢,١ مليار دولار مقابل نحو ١٠,٤ مليار دولار، لزيادة كل من حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمعدل ٢٩,٩% لتسجل نحو ٣,٨١ مليار دولار مقابل نحو ٢,٩ مليار دولار، وحصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل ٩,٧% لتسجل نحو ٨,٢٤ مليار دولار مقابل نحو ٧,٥ مليار دولار.

- زيادة تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات السلعية لفترة تصل إلى ٩ شهور (نهاية مايو ٢٠١٨) بعد أن كانت فترة التغطية لها لا تتعدى فى أقصاها ثلاثة شهور فيما سبق عام (٢٠١٤/٢٠١٣).[١٦٢]

ولا يفوت اللجنة فى هذا الصدد الاشادة بالخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١ وعامها الأول ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث تتجلى معالم استراتيجية خطة التنمية فى تنمية الأنشطة ذات التوجه التصديرى، وتدعيم دور المجالس التصديرية، وخاصة بالنسبة للأنشطة كثيفة العمل التى تحظى فيها مصر بميزة نسبية تنافسية، حيث تستهدف تنامى الصادرات السلعية والخدمية لتقترب من ١,١ تريليون جنيه بنهاية الخطة، بمتوسط معدل نمو سنوى مركب ٧,٧%، ولتشكل بذلك نحو ١٤,٨% في المتوسط سنويًا من الناتج المحلى الإجمالى خلال أعوام الخطة، وذلك بالمقارنة بنحو ١٩,٥% كمتوسط عام لنسبة الواردات لإجمالى الناتج.[١٦٣]

([١٦٢]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (٢٤).

([١٦٣]) تقرير وزارة التخطيط والمتابعة عن الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١.

إلا أن اللجنة تؤكد على أن التحسن فى هذه النسب لا يمكن إرجاعه إلى قرار تحرير سعر الصرف فقط، حيث ترى أنه إذا كان قرار البنك المركزى السابق الإشارة إليه قد زاد من القدرة التنافسية للصادرات المصرية التى يشكل المكون المحلى العنصر الأساسى لها كحاصلات الزراعة، فإن ذلك قد تحقق بنسب متفاوته فى قطاعات أخرى لاعتمادها على مدخلات إنتاج مستوردة، وبنسب عالية فى بعض الأحيان، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على سعر الصرف لدفع وتنمية الصادرات فى الأجل الطويل، حيث تتوقف فاعلية القرار على مرونة كل من عرض الإنتاج المحلى من جهة، والطلب على الصادرات المصرية من جهة أخرى. ومن ثم تطالب اللجنة بتشكيل مجموعات متخصصة تتولى احتساب عناصر التكلفة الفعلية التى أعقبت تنفيذ القرار لمقارنتها بالأسعار المنافسة فى الأسواق المستهدفة تمهيداً لترتيب السلع نوعياً بحسب احتياجها للدعم، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أهمية السلعة والسوق المستهدف، والقدرة على توليد فرص عمل، وزيادة العائد من النقد الأجنبى.

كما تعول اللجنة على ما ورد بقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، وقرار وزير التجارة والصناعة رقم (٨٣٥) لسنة ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه حيث ترى أنها ساهمت بشكل ملحوظ في هذا التحسن.

وحرصاً من اللجنة على استمرار مواصلة الحكومة لجهودها الساعية إلى تنمية القدرات التصديرية، وترشيد عمليات الاستيراد لتعزيز دور التغير فى صافى الصادرات فى النمو الاقتصادى، وإيماناً منها بأهمية قضايا التصدير، تؤكد على الملاحظات التاليه:

(١)الارتقاء بمستويات الجودة والانتاج:

ترى اللجنة أن الارتقاء بمنظومة الجودة هو الركيزة الأساسية لضمان زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى الأسواق العالمية واستمراره، بل وصموده فى السوق المحلية أمام المنافسة الشرسة التى يتعرض لها من جانب السلع المستوردة. وقد جاءت رؤية اللجنة متسقة مع اهداف الحكومة حيث أعلنت فى برنامجها الفرعى الأول تنمية الصادرات

الصناعية استهدافها تطوير منظومة المساندة التصديرية، وذلك بربطها بمجموعة من المعايير منها نسبة المكون المحلى والجودة.[١٦٤]

وفى هذا الإطار تتقدم اللجنة بمجموعة من التوصيات لمواجهة الأسباب التى تؤدى إلى ضعف جودة المنتج المصرى، بما يحد من انطلاقه فى الأسواق العالمية تتمثل فيما يلى:

- العمل على غرس ثقافة ومفاهيم الجودة داخل المنشآت الصناعية القائمة، وحفز المستفيدين سواء من الأفراد أو المصانع المنتجه لتعلمها، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التى كان لها السبق فى هذا المجال.

- توحيد كافة الجهود المنوط بها منظومة المواصفات والجودة والرقابة في جميع الجهات الحكومية من جهة واحدة. مع التحفظ على ما ورد ببرنامج الحكومة بشأن تحويل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات من مراقبة المنافذ إلى مراقبة المنافذ والأسواق.

- القضاء على ظاهرة انتشار المصانع العشوائية، والتى تعتبر إحدى مفردات ضعف منظومة الجودة، مع ملاحظة أن تعدد الجهات الرقابية يعتبر خطراً قد يهدد المنشآت الصناعية بالتوقف.

- التصدى بحسم لكل من يلجأ للغش والتلاعب بإدراجه على القائمة السوداء، والتحذير من التعامل معه، مع وضع ضوابط جادة للدخول فى نشاط التصدير، وتنقية سجل المصدرين ممن لا يلتزمون بالجودة والمواصفات المطلوبة.

- العمل على تكثيف التعاون مع المعامل الدولية للاستفادة من تجاربها الناجحة، وإنشاء شبكة وقاعدة متطورة للمعلومات المرتبطة بالنواحى البيئية والاشتراطات القياسية الدولية.

([١٦٤]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص (١٢٨).

- وضع سياسات وبرامج تهدف إلى توجيه التصدير إلى مجال الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل الصناعات البترولية، خاصة أن تصدير البترول على هيئة خامات أولية يعتبر أقل أنواع هذه القيمة المضافة.

- ضرورة الاهتمام بأساليب التعبئة والتغليف خلال المراحل المختلفة للإنتاج بما يتناسب مع ظروف كل منتج من حيث التخزين والنقل والتوزيع تحت الظروف المختلفة، والاستفادة فى ذلك بالخبرات العالمية المتخصصة.

- التأكيد على الاسراع بربط السياسات الانتاجية بالبحث العلمى من جانب والتطوير التكنولوجى من جانب آخر، للنهوض بهدف تطوير الصناعات مما يعمل على زيادة الصادرات وقدرات منتجاتها التنافسية. ولا يفوت اللجنة فى هذا الصدد أن تشيد بما قامت به الحكومة من إدخال نظام الاختام الالكترونية والأقفال الذكية، ونظام التتبع المركزى الذى جاء فى إطار البرنامج الفرعى الأول لها، والذى جاء تحت عنوان تحسين كفاءة التحصيل الضريبى، والذى مما لا شك فيه سوف يساهم فى تطوير المنظومة التصديرية.

إلا أن اللجنة فى هذا الإطار توصى بمجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلى:

- اختيار مجموعة من الأنشطة الواعدة (وخاصة ذات العوائد السريعة) وتكثيف الاهتمام بها والإنفاق عليها، حتى تتكون منها نماذج متكررة للنجاح، يمكن الاستفادة منها فى اجتذاب الاستثمارات الجديدة من الموارد الحكومية، ومن القطاع الخاص والاستثمارى، ولبناء الثقه سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- استكشاف المعالجات الحديثة وخبرات الدول الأخرى فى التعامل معها من أجل التطبيق التجارى لنتائج عملية البحث، وتوفير التمويل اللازم للتطبيق الفعلى لهذه الأبحاث والاكتشافات فى مراحل الصناعة المختلفة، مع إمكان تدبير التمويل اللازم من البنوك وبيوت التمويل المحلية فى الأنشطة ذات الاحتمالات الواعدة.

- ضرورة مراعاة الجوانب البيئية أثناء العملية الإنتاجية خاصة فى ظل تزايد الاتجاه العالمى نحو إعلاء قيمة المواصفات البيئية، واعتبارها شرطاً أساسياً لنفاذ المنتج إلى أسواق عديدة.

(٢) تكلفة وتمويل الصادرات:

لازالت اللجنة تلمس ما تعانيه الصادرات المصرية من أعباء مالية وتكاليف متنوعة، الأمر الذى يشكل أحد التحديات التى تعوق انطلاقتها والنهوض بمعدلاتها بما يضع المنتج والمصدر المصرى على قدم المساواة مع المنتجين المنافسين بالخارج، وتمكينه من التوفيق بين معادلة السعر والجودة.

كما تنظر اللجنة بعين التقدير لما أعلنت عنه الحكومة فى برنامجها والذى ينصب بشكل رئيسى فى تمويل الصادرات، والتى جاءت نتيجة توجهات رئيس الجمهورية فى هذا الصدد، حيث تستهدف زيادة قيمة المساندة التصديرية لترتفع من ٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٤ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، بنسبة نمو تبلغ حوالى ٥٤%. وتأمل اللجنة أن يكون هذا المبلغ كافياً للمساهمة فى مساندة القطاع التصديرى خاصة فى ظل حالة الاضطراب التى يشهدها السوق العالمية.[١٦٥]

كما ترصد اللجنة استهداف زيادة عدد المصدرين المستفيدين من برنامج رد الأعباء من ٤٠٠٠ مصدر إلى ٥٠٠٠ مصدر. كما تعول اللجنة على ما جاء فى برنامج الحكومة من استهدافها الانتهاء من تطوير ميناء سفاجا (أبو طرطور ٢) مما يعمل على تسهيل وخفض تكلفة الحركة التجارية.

إلا أن اللجنة ترى أن قطاع التصدير – بكافة أنشطته– لازال يحتاج إلى حزمة متكاملة من الاجراءات التى تبدأ بتوفير التمويل المباشر من خلال القروض والاعتمادات البنكية، والتأمين على البضائع، وضمان حصيلة التصدير إلى ضبط الترتيبات المالية التى تهدف إلى تخفيض تكلفة المنتج، والحد من الأعباء المالية التى يتحملها منذ بداية مراحل إنتاجه، بل وتحمل قدر من التكاليف الواقعة على المنتج.

([١٦٥]) برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص ١٢٨.

وتؤكد اللجنة على أن الحاجة لهذه الحزمة من الإجراءات تشتد بصفة خاصة فى القطاعات ذات القدرة التنافسية العاليه، التى تعتمد على مكونات أكبر من المدخلات المحلية الصنع، مع قدرتها على زيادة كفاءة عملياتها الإنتاجية والتسويقية، وخفض تكاليف إنتاجها مقارنة بغيرها.

ومن ثم تود اللجنة أن تطرح مجموعة من التوصيات خاصه بالجانب التمويلى، وجانب التكلفة كل على حدة على النحو التالى:

فيما يتعلق بالجانب التمويلى:

- توفير مصادر التمويل الميسر للصناعات التصديرية من حيث دعم سعر الفائدة وآجال السداد الطويلة وفترة السماح.
- العمل على إيجاد أنظمة تمويل شبكية بين كل من الصناعات التجميعيه والمغذيه بحيث يتوافر الائتمان المناسب للصناعات المغذية بضمان المشروعات التجميعية، على أن تلتزم الصناعات المغذية بضمان المشروعات التجميعية وتلتزم الصناعات الكبيرة بتقديم الدعم المادى المناسب للصناعات الصغيرة.
- تشجيع الجهاز المصرفى على الانفتاح على مؤسسات التمويل الأجنبية سواء الاقليمية أو الدولية، وحث البنوك على إعداد دراسات للأسواق الخارجية وأنواع السلع والمنتجات المطلوبة بها، وضمان التحديث المستمر لهذه الدراسات.
- توجيه البنوك إلى دراسة حالة كل عميل على أن يتم تمويل المراحل الأولى من التصدير، وهى تلك الخاصة بشراء البضائع، مع تبسيط إجراءات الحصول على القروض اللازمة، خاصة أن المستورد غالباً ما يحتاج إلى نسبة كبيرة من قيمة الصفقه الإجماليه لاستكمال العملية الانتاجية.

فيما يتعلق بجانب التكلفة:

- ضرورة الاستمرار فى خفض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج.

- العمل على تخفيض فائدة القروض الصناعية، بحيث تتراوح نسب العائد كمثيلتها فى الدول المتقدمة صناعياً حيث يشكل ارتفاع أسعار الفائدة عبئاً على تكاليف الإنتاج.
- ضرورة خفض تكلفة المشروعات التى وإن كانت تتوافر لها القدرة التنافسية العالية، إلا أنها تعانى ارتفاعاً متزايداً فى تكلفتها الاستثمارية، فضلاً عن الزيادة فى أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لمشروعاتها.

وفى هذا الاطار تود اللجنة أن تعرب عن تخوفها من الارتفاعات الأخيرة في أسعار الخدمات للمصانع كالكهرباء والطاقة والمياه، وترى ضرورة ألا تزيد عن مستويات ما هو مطبق فى ذات الصناعات فى البلاد الجاذبة للاستثمار، وذلك بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج، ومن ثم السعر النهائى للمنتج.

(٣) خدمات التسويق والتصدير:

تعرب اللجنة عن اقتناعها الكامل بأن القدرة التنافسية لقطاع الصادرات لا يعتمد فقط على الإنتاج الجيد، وإنما أيضاً- وبنفس القدر- على تيسير خدمات التصدير من جانب ونجاح الترويج له فى الخارج، ومدى توافر الآليات والترتيبات التى تضمن التدخل لدى سلطات الشريك الأجنبى حال تعرض المصالح التجارية للمصدر المصرى للخطر من جانب آخر.

وفى هذا الاطار تعرب اللجنة عن تقديرها لاستهداف الحكومة – فى برنامجها الفرعى الأول تنمية الصادرات الصناعية – لحزمة من الاجراءات تنصب جميعها فى زيادة قدرة مصر التصديرية من خلال تيسير خدمات التصدير والتسويق والترويج للمنتج المصرى داخلياً وخارجياً، تتمثل فيما يلى:

- تخفيض الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التصدير من ١٥ يوماً حالياً (٢٠١٨/٢٠١٧) إلى ثلاثة أيام فقط مع بداية البرنامج فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، وكذا تخفيض الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات من يومين إلى يوم واحد فقط، بما يعمل على تحسين تنافسية مصر الدولية فى مؤشر التجارة عبر الحدود.

- إنشاء (١٠) مراكز لوجيستية داعمة لانتقال الصادرات، بإضافة مركزين جديدين سنوياً فى منطقة غرب إفريقيا والدول العربية.
- التوسع فى تنظيم ورش العمل التوعوية، وبرامج التدريب الموجهة للمصدرين حول معلومات التصدير، وتنظيم (٢٨٠) ورشة عمل يستفيد منها حوالى ٢٠٠٠ مصدر.
- زيادة عدد المعارض والمؤتمرات التى يتم تنظيمها داخل مصر بغرض زيادة المبيعات داخلياً وخارجياً من (٢٦٠) معرض حالياً فى ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى (٤٠٠) معرض بنهاية البرنامج ٢٠٢٢/٢٠٢١، فضلاً عن تنظيم حوالى (٢٠٠) معرض فى المحافظات الأكثر إحتياجاً.
- التوسع فى عدد المعارض الدولية بتنظيم (٤٠) معرضاً دولياً سنوياً، منهم ثمانية معارض فى الدول العربية وثمانية معارض فى الدول الإفريقية.[١٦٦]

وعلى الرغم من تقدير اللجنة لما طرحته الحكومة من أهداف إلا أنها ترى أن برنامج الحكومة أغفل الإجراءات التي سوف تتبعها الحكومة لدعم المصدر المصرى، ومن ثم فانها تطرح مجموعة من المطالبات الخاصة بخدمات التسويق والتصدير على النحو التالى:

- وضع سياسات حمائية ومهنية للنشاط التصديرى وحماية المصدر المحلى من المشاكل الخارجية.
- أهمية تفعيل الاتفاقيات التجارية التفصيلية والحرة مع العالم الخارجى، بهدف تشجيع التجارة وفتح الأسواق أمام المنتجات، وتدعيم كفاءة الإنتاج.
- العمل على تكامل السياسات التسويقية بما يحقق الاستفادة الكاملة من الاتفاقيات التى عقدتها مصر سواء الإقليمية منها أو الثنائية خاصة أنه وعلى الرغم من تعدد هذه الاتفاقيات إلا أن المزايا الناشئة عن الانضمام إليها لا تزال متواضعة.
- دعم الشركات الحكومية التي تم انشاؤها لغرض التصدير لاستعادة دورها الريادى في هذا الشأن مثل (شركة النصر، النيل،.... وغيرها)
- دعم خط نقل بحرى بين شرق وغرب افريقيا.

([١٦٦]) برنامج عمل الحكومة، ص (١٢٨)، (١٢٩).

- الإسراع بدخول مجال التجارة الالكترونية، وتوفير البيئة القانونية المناسبة لها خاصة بعد أن أصبح التعامل بها واقعاً لا يمكن تجاهله فى مجال المبادلات الاقتصادية، مع ضرورة العمل على إيجاد آليات مناسبة لتسوية المنازعات التى يمكن أن تفرزها العمليات التجارية الالكترونية. وفى هذا الصدد تطالب اللجنة بسرعة إصدار قانون التجارة الالكترونية والذى سيساهم بشكل كبير في ذلك.
- تكثيف جهود الأجهزة والمنظمات المسئولة عن الأنشطة الدعائية والترويجية للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية، والتنسيق فيما بينها وتنظيم الندوات والمعارض لهذا الغرض، وتطوير مكاتب التمثيل التجارى في الخارج كأحد ركائز تنمية الصناعات التصديرية وبما يمكنها من القيام بدورها فى الترويج للصادرات المصرية، ودراسة احتياجات الأسواق الخارجية. وفى هذا الاطار تشيد اللجنة بتعديلات الحكومة التي قامت بها على قانون الاستثمار، وإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بالموافقة على مكاتب التمثيل التجارى (قيد- تعديل – شطب).

استمرار وتحفيز سياسة الحكومة فى الاشتراك فى المعارض الدولية، إلا أن اللجنة **تؤكد فى هذا الصدد على ما يلى:**

- أهمية التعرف على أسعار ومواصفات وشروط بيع المنافسين تمهيداً لمجابتها، والتأكيد على أهمية استكمال الحوار التسويقى بعد انتهاء المعرض.
- تنمية إيرادات المعارض الخارجية مع ترشيد النفقات الفعلية لها حتى يتسنى تحقيق العائد المناسب وتلافى الخسائر المتتالية، والحكم على جدواها الاقتصادية.
- الاهتمام بدراسة التسويق الدولى لإعداد جيل من المسوقين المؤهلين، وذلك من خلال إنشاء معاهد ومراكز علمية متخصصة فى دراسات علم التسويق الدولي، وإنشاء أقسام متخصصة فى ذلك العلوم بالكليات والمعاهد ذات الصلة.

المحور الثانى: ترشيد الواردات

أوضحت بيانات البنـك المركزى المصرى عن ارتـفاع المدفوعات عن الواردات السلعيـة بمعدل ٤,٥ % لتسجل نحو ٣٠,٨مليار دولار مقابل نحو ٢٩,٥ مليار دولار لارتفاع كل من المدفوعات عن الواردات السلعية البترولية بمقدار ٦٤٨,٤ مليون دولار لتسجل نحو ٦,٠ مليار دولار، والمدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمقدار ٦٩١,٧ مليون دولار لتسجل نحو ٢٤,٨ مليار دولار، والتي تركزت أساساً فى الواردات من السلع الوسيطة الضرورية للعملية الانتاجية بينما تراجعت الواردات من السلع الاستهلاكية.

وفى هذا الصدد تؤكد اللجنة على ضرورة المزج بين سياستى تنمية الصادرات وترشيد الواردات إذ لا يكفى الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأسلوب لحماية الإنتاج الوطنى فى مواجهة المنتجات الأجنبية، فلابد من مساهمة أدوات السياستين الماليه والنقديه فى تشجيع الصناعات الضرورية لبرنامج التنمية والنهوض بالقائم منها، على أن يتم استيراد بالقدر الذى يسد الفجوة بين الانتاج المحلى والطلب الاستهلاكى والاستثمارى، والاستفادة فى ذلك من الفترات الانتقالية لتطبيق الالتزامات الدولية، وذلك بإدارة عمليات الاستيراد وتحويل اتجاهها نحو الأولويات الأساسية والضرورية كاستيراد السلع الاستثمارية والمواد الخام والسلع الوسيطة، بعد التحديد الدقيق لاحتياجات برامج التنمية فى المشروعات الإنتاجية.

وفى هذا الصدد تتقدم اللجنة بمجموعة من المطالبات للمساهمة فى العمل على ترشيد الواردات تتمثل فيما يلى:

- تكرار المطالبة بإصدار وتفعيل قرارات فورية لحظر استيراد عدد من السلع الاستفزازية حظراً كاملاً، استكمالاً لسياسات خفض الواردات والسيطرة على عجز الميزان التجارى للدولة، وحماية الصناعة الوطنية، وزيادة القدرة على تدبير القدر اللازم والضرورى منه لاستيراد السلع الأساسية والضرورية ومستلزمات الإنتاج، والتي تمس الحاجات الأساسية للمواطنين، مع ضرورة زيادة الضرائب ورسوم التراخيص على السلع الترفيهية والاستفزازية المستوردة من الخارج للحد من استيرادها.

- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية المستوردة؛ لتقليل استيرادها وتخفيضه بصورة تلقائية.
- العمل على توجيه عمليات الاستيراد إلى السلع الاستثمارية والمواد الخام والسلع الوسيطة، بعد التحديد الدقيق لاحتياجات برامج التنمية في المشروعات الإنتاجية.
- مد جسور التعاون بين منظمات الأعمال وفئات المستوردين، والحد من استخدام النقد الأجنبي في أغراض لا تخدم التنمية، وتؤدى إلى تراجع الصناعة المصرية.
- الاستثمار في صناعات الإحلال محل الواردات من خلال إعداد قائمة بالسلع التي يتم استيرادها وليس لها بديل محلى، وعرضها على المستثمرين لإقامة صناعات لإنتاجها.
- متابعة عمليات إغراق السلع الأجنبية في السوق المصرية، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الاحتكار حتى لا يترتب على هذه العمليات إضعاف القدرة التنافسية للمنتج المصرى.

سادسًا: تنمية القطاعات الرائدة المحركة للنمو الاقتصادى

(١) تحسين تنافسية قطاع الصناعة

يمثل قطاع الصناعة أحد أهم المحاور الاقتصادية الدافعة لمعدلات النمو وزيادة الدخل القومى، وخلق المزيد من فرص العمل، لذا فقد اعتبرت "استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ النمو الصناعى البعد الأول لمرتكزات التنمية المستدامة، واستهدفت زيادة معدل نمو هذا القطاع ليصل إلى نحو ٢٢% من الناتج المحلى، بما يولد ٣ ملايين فرصة[١٦٧]، وقد ترجمت الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، لذلك في عدة محاور ومرتكزات عرضتها الخطة تفصيلا من أهمها:[١٦٨]

- التركيز على الأنشطة الواعدة، وفى مقدمتها الصناعات الهندسية والكهربائية والغذائية والكيماوية والدوائية.
- إعطاء دفعة قوية للصناعات الجديدة، مثل الصناعة الالكترونية والأجهزة الطبية، والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية.
- تعميق التصنيع المحلى.
- تنمية القدرات البشرية للعاملين في الحقل الصناعى.
- تشجيع الاستثمار في المجال الصناعى.
- إعادة توزيع الخريطة الصناعة لمصر، وإنشاء الصناعات وتوطينها في المدن الجديدة.

وقد أبرزت استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مجموعة من التحديات التي يعاني منها قطاع الصناعة[١٦٩]، وهي:

([١٦٧]) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ص ٣٢.

([١٦٨]) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: الخطة الخمسية متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨ ص ١٧٢، ١٧٣.

([١٦٩]) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ص٣٢.

- تعقد منظومة دعم الطاقة للمشروعات كثيفة استخدام الطاقة.
- عدم التزام الكثير من المنتجات الصناعية بالمعايير القياسية الدولية وكذلك المعايير البيئية.
- ضعف الروابط ما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- عدم كفاية الموارد اللازمة لترفيق المناطق الصناعية.
- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير والقدرات التكنولوجية.
- تعدد الجهات الخاصة بولاية الأراضي وإصدار التراخيص ومركزية خدمات ممارسة الأعمال.
- عدم مناسبة منظومة المعارض لإستعادة مكانة مصر على خريطة المعارض الدولية.

وللتصدى لهذه التحديات، اعتمدت "استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠" حزمة من السياسات للنهوض بالصناعة الوطنية وتطويرها[١٧٠]، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

- تصحيح الخلل فى السوق، ودعم المنافسة العادلة، وتوفير موارد إضافية لدعم الصناعة وغيرها من القطاعات.
- استمرار التوجّه التصديرى والانفتاح على العالم، من خلال تحقيق المزيد من الترابط بين الصناعة ونمو الصادرات، وتحويل جزء من الأنشطة التجارية إلى أنشطة تصنيعية.
- الجمع بين السياسات الأفقية التي تؤثر على كافة الأنشطة الصناعية، ووضع استراتيجيات التنمية القطاعية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية.
- تحقيق التنمية الإقليمية من خلال استراتيجيات للتنمية الصناعية على المستوى الإقليمى.
- الحفاظ على البيئة كأحد الأهداف الأساسية للسياسة الصناعية.
- ترشيد استخدام الطاقة والاستفادة من الطاقة المتجددة وتدوير المخلفات.
- زيادة القيمة المضافة والتحول نحو المنتجات القائمة على المعرفة.
- تحقيق تنمية صناعية متوازنة جغرافياً.

([١٧٠]) استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ص ٣٨.

- دعم الصناعات ذات المُحتوى المعرفى والتكنولوجى المرتفع.
- تشجيع الاستثمار في الصناعة وتسهيل إجراءات انشاء المصانع، خاصة توفير الأراضي وإصدار التراخيص.
- مراجعة ووضع حوافز الاستثمار في الصناعة وتشجيع المنتج المحلي ودعم التصدير.
- استكمال شبكة الطرق والبنية الأساسية في المناطق الصناعية.
- التوسع في خدمات المراكز التكنولوجية لتغطي مجتمع المنتجين والمصدرين بكل فئاتهم ومختلف احتياجاتهم.
- العمل على اعتماد معدلات نمطية لنسب الهالك والفاقد من قبل الرقابة الصناعية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، والعمل على تحديثها بشكل مستمر، وذلك لإزالة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الأنظمة الخاصة.
- مراجعة حصة الشركات في التأمينات الاجتماعية، بما يشجِّع أصحاب الأعمال على زيادة عدد العمال المؤمن عليهم.

ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن استهدافها لتنمية القطاعات الرائدة المحركة للنمو وعلى رأسها قطاع الصناعة، وذلك من خلال خمسة برامج فرعية أولها: يتعلق بتحسين تنافسية قطاع الصناعة من خلال تطوير منظومة المواصفات والجودة، وتعزيز القدرة على النفاذ للأسواق العالمية ومنافسة المنتجات المستوردة والاحلال محلها، وثانيها: تحفيز الاستثمار الصناعى الخاص خلال السنوات الأربع القادمة وذلك لزيادة معدل النمو الصناعى من ٦,٣% عام ٢٠١٩/١٨ إلى ١٠,٧% عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك وفقا لعدة مشروعات عرضها البرنامج بإستفاضة، وثالثها: إقالة المصانع والمشروعات المتعثرة، وتخصيص ٤,٢ مليار جنيه لإقالة المصانع والمشروعات المتوقفة من عثرتها. ومعالجة كافة المشاكل التي تواجهها، كما تم تأسيس شركة مصر لرأس المال المناظر برأسمال ١٥ مليون جنيه لانجاز هذه الأهداف، ورابعها: تبنى برنامج متكامل لتعميق التصنيع الزراعى، وأخيرًا: برنامج تعميق الصناعة التكنولوجية المتخصصة الذى يستهدف تنمية الابداع التكنولوجى وزيادة الأعمال من خلال وضع مصر

ضمن أفضل ٦٠ دولة عالميا في الابداع وضمن أفضل دولة في إنتاجية براءات الاختراع، وإنشاء مراكز تميز لشركات عالمية متخصصة والاستثمار وفتح الأسواق إقليميا وعربيا وذلك بتكلفة اجمالية تقدر بنحو ٣,٣ مليار جنيه[١٧١].

وإذ تأخذ اللجنة في الحسبان التحديات التى تواجه قطاع الصناعة وواقعه الحالى، وتثمن الجهود المقدرة المبذولة للنهوض بالصناعات الوطنية، وتساند السياسات والبرامج والمشروعات المعتمدة فى استراتيجية التنمية المستدامة للنهوض بالصناعة وفى برنامج الحكومة، ودعمًا منها لهذه السياسات والبرامج، فإنها توصى بما يلى:

- التوسع فى انشاء التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتكون بواقع مجمع صناعي في كل محافظة على الأقل، بدلاً من حصرها في أربعة عشر محافظة فقط؛ وذلك لتحقيق التوزيع الجغرافي المنصف، ونشر هذه الصناعات إقليمياً.

- اعطاء الأولوية لإقامة مشروعات صناعية تعتمد على المواد الخام المحلية، وتسد الاحتياجات منها، وتتجه صوب التصدير إلى الخارج.

- أخذ عنصر جودة المنتج الصناعي في الاعتبار عند وضع السياسة الصناعية وترتيب أولويات مشروعاتها وبرامجها، وتخفيض تكلفة انتاجها؛ حتى تمتلك ميزة نسبية وقدرة على منافسة المنتج الأجنبي، وتفضيل المنتج المحلي.

- احياء الحملة الوطنية المشهورة "صنع في مصر"، لتشجيع المواطن على تفضيل المنتجات الصناعية المصرية، وتقنين الاعتماد على المنتج المحلي في المؤسسات الحكومية، وتحفيز المنشآت الخاصة على ذلك.

---

[١٧١] برنامج عمل الحكومة، ص ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤.

- إقامة مجتمعات زراعية – صناعية – خدمية متكاملة لإقامة عدة أنشطة صناعية زراعية مثل: تصنيع الأعلاف من المخلفات، تصنيع الزيوت والنشا والذرة الصفراء: العصائر والعجائن، تصنيع المخلفات الزراعية، مصانع حفظ المنتجات، محطات الفرز والتعبئة.

- العمل على زيادة الارتباط بالأسواق العالمية، لمواكبة التقدم التكنولوجي؛ فالسوق العالمية لا تكتسب أهميتها من كونها قاعدة لنمو الصادرات الصناعية فقط، بل ولكونها أيضاً المكان الذي تستمد منه المعرفة بالتكنولوجيات الجديدة وبمدى الفرص المتاحة لإقامة تحالفات صناعية.

- وضع إستراتيجية قطاعية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تتواءم مع الأهداف القطاعية لإستراتيجية التنمية الصناعية، وأن يكون الهدف الأول من السعى لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر هو إدماج المنتجين المصريين الأكفاء في **السلاسل العالمية للقيمة المضافة** من خلال أساليب مناسبة، ففى القطاعات التقليدية التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، تتسم السلاسل العالمية للقيمة المضافة بأنها موجهة نحو المشترين، وبالنسبة لتلك القطاعات، يجب أن تؤكد سياسات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الطبيعية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري وعلى وجود قدر كافٍ من المهارات اللازمة لهذا النوع من الصناعات المنخفضة التكنولوجيا.

- تزويد المناطق الصناعية بما يلزم من مرافق وخدمات عامة، وتشجيع إقامة المنشآت الصناعية بها عن طريق تخفيض الرسوم وتبسيط إجراءات انجاز المعاملات.

- تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية.

- إنشاء صندوق لتمويل مشروعات تنمية الابتكار، وربط البحث العلمى بالصناعة.

وتتطلع اللجنة إلى تفعيل التشريعات الجديدة المتعلقة بالاستثمار والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وتفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية لرفع معدلات النمو بقطاع الصناعة.

(٢) تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات

أضحى تبادل المعلومات فى هذا العصر، هو المتغير الثالث فى مثلث المؤشرات إلى جانب المتغير الاقتصادى والمتغير الاجتماعى المستخدمان لقياس الاقتصاديات ومراقبتها، وتحدد الأضلاع الثلاثة للمثلث مدى توازن كل دولة فى التنمية، وبالتالى قدرتها العامة على جذب المستثمرين الخارجيين، ومن المتوقع أنه فى حالة الاستخدام الفعال للأدوات الجديدة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتطبيقات انترنت الأشياء وإقامة المدن الذكية وتأسيس منظومة معلوماتية متكاملة للتخطيط القومى والمتابعة والتقييم، أن تؤثر فى كافة البنى الثقافية للمجتمع، بما فى ذلك الحياة المنزلية وأماكن العمل والمدارس والمؤسسات والحكومات، هذه المؤثرات جميعها سوف تقود إلى بزوغ ما يسمى "مجتمع المعلومات"[١٧٢].

وترى اللجنة ان المجتمع المصرى يواجه مرحلة مليئة بالتحديات تقتضى إجراء تغيير جذرى فى الأولويات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أدت عمليات التداخل والاندماج بين تكنولوجيا الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات إلى تغير تقنى كبير أثّر على مختلف أوجه النشاط الإنساني، وشكلت العولمة وما تضمنته من صراع ما بين القوى العالمية وبين المصالح المحلية، تحديًا تربويًا وسياسيًا وأصبح تقدم المجتمعات يقاس اعتمادًا على إنتاجها واستهلاكها من المعلومات والمعارف، وأن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات باتت تمثل قطاعاً قادراً على خلق الترابطات القطاعية بأداء أسرع وحيز أصغر، وهذا اهم ما يميزها وهو حصر المسافات وتقليص المكان وضغط الوقت وبالتالى التمكن من ربط النظم الداخلية مع بعضها ورفع كفاءة التخزين، والمعالجة، والنقل، والاسترجاع؛ فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست قطاعاً يبحث فى المطلق بل انه يتداخل بصفة صحيحة مع القطاعات الآخرى."[١٧٣]، وما يؤكد ذلك أن بيان الحكومة يكاد لا تخلو صفحة منه الا وهو متطرقًا إلى استخدام تكنولوجيا الاتصالات

([١٧٢]) "مجتمع المعلومات" Information Society اى البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما فى ذلك الإنترنت.

([١٧٣]) تكنولوجيا المعلومات المفهوم والأدوات: دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية صادرة عن المعهد التخصصى للدراسات الاستيراتيجية.

والمعلومات فى كافة محاوره وفى كل قطاعات الدولة مستفيدًا من أدواتها وتطبيقاتها للنهوض بكل قطاع على حدة دون استثناء؛ لما تتسم أدواتها به من تطور تقنى فاعل وناجز وفى وقت اقل؛ وهذا ما تحتاجه مصر الان وهى تسابق الزمن للحاق بركب كان ينبغى أن تصل إليه منذ عقود طويلة مضت؛ ركب التطور والتقدم اللائق بمكاناتها التاريخية والحضارية منذ بدء التاريخ.

وقد تبنت الدولة المشروع القومى للنهضة التكنولوجية بهدف دعم هذه الصناعة، وانتقال مصر إلى مجتمع المعلومات وتم وضع خطة قومية لترجمة المشروع لواقع ملموس.

وتشير البيانات إلى تنامى هذا القطاع، حيث زاد ناتج هذا القطاع بمعدلات تصل لأكثر من ١٠% فى الثلاث سنوات السابقة، وهو ما يمثل ضعف معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى لعام ٢٠١٨/١٧، وهذا يعكس القدرة التنافسية العالية لهذا القطاع.

كما تلاحظ تصاعد انتشار خدمات الإنترنت من ٣٧,٣% فى نهاية عام ٢٠١٦/١٥، إلى نحو ٤١,٣ % فى نهاية عام ٢٠١٧/١٦.

وتستهدف خطة التنمية المستدامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تفعيل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لخلق اقتصاد رقمى قائم على المعرفة، مما يعزز من دور هذا القطاع فى التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة.

كما تستهدف الخطة زيادة معدلات نمو القطاع من نحو ٩,٦% فى عام ٢٠١٨/١٧، إلى نحو ٩,٨% فى عام ٢٠١٩/١٨، ونحو ١٠,٦% بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠.[١٧٤]، ولتحقيق ما سبق وضعت الخطة عدة برامج لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ومن بينها.[١٧٥]

- **برنامج التحول إلى المجتمع الرقمى:** وتهدف الخطة من خلال هذا البرنامج، تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات فى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتقديم أنظمة تكنولوجية محفزة للاستثمار المصرى والاجنبى، وذلك من خلال ميكنة منظومة معلومات مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرة الالكترونية، ميكنة

---

[١٧٤] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى: الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٢٣٣ – ٢٣٥.

[١٧٥] المرجع السابق، ص ٢٣٥ – ٢٤٠.

قواعد البيانات المتكاملة لتطوير القدرات الرقابية، تطوير شبكة المعلومات فى ١٠ مستشفيات، و٩٠٠ وحدة رعاية علاجية تابعة لوزارة الصحة. وميكنة ١٠ مستشفيات فى جامعة الاسكندرية، وميكنة الرقم القومى لتسجيل الأورام، وميكنة ١٦٥ مكتب توثيق للشهر العقارى.[١٧٦] كما تستهدف الخطة رفع الوعى المجتمعى للشباب بإتاحة تكنولوجيا المعلومات، وتوفير فرص استثمارية جديدة، ورفع كفاءة العملية التعليمية وقدرات المعلمين، وتوفير قواعد بيانات عن ذوى الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال تدريب نحو ٣٥٤٠٠ معلم لذوى الاحتياجات الخاصة، وتطوير نحو ١٩٩ مدرسة للصم وضعاف السمع، ودعم ٣٤ مدرسة للتربية الفكرية، ودعم ٦٠٠ مدرسة مجتمعية و١٦٥ مركزا مجتمعيا، وتدريب ١٥ ألف شخص داخل هذه المراكز على مستوى الجمهورية، فضلا عن تطوير ٢١ دور أيتام، وتجهيز ٤٢ وحدة علاج عن بعد، وتأهيل ٨٠٠ شخص من ذوى الاحتياجات الخاصة، للحصول على فرصة عمل مناسبة وتوظيف نحو ١٠٠ متدرب كما يستهدف المشروع محو الأمية الرقمية لألف معلم من خلال شهادة ICDL[١٧٧].

وفى مجال تطوير البنية التحتية للاتصالات، تستهدف الخطة نهو أعمال تركيب وتشغيل أجهزة المراقبة بهيئة الرقابة الإدارية، وتجهيز مراكز البيانات القومية بإضافة شبكتين جديدتين، وتنفيذ التدقيق اللحظى لبيانات مالكى المركبات بوحدات المرور.

وفى مجال إنفاذ القانون: تستهدف الخطة نهو للميكنة الكاملة لدور العمل القضائى الجنائى، بداية من قسم الشرطة، وحتى إصدار الأحكام، وأرشفة وثائق ٥٥ ألف قضية وتدريب نحو ١٢٥٠ متدرب على أعمال الأرشفة الإلكترونية.

- **برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** وتهدف الخطة من خلال هذا البرنامج إلى تعزيز سبل المعرفة الداعمة للتنمية، بما ينتج عنه زيادة عدد مشتركى

([١٧٦]) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع للمرجع السابق، ص ٢٣٦.

([١٧٧]) المرجع السابق، ص ٢٣٧

الإنترنت فائق السرعة من نحو ٥,٢ مليون مشترك فى عام ٢٠١٨/١٧، إلى نحو ٥,٧ مليون مشترك فى عام ٢٠١٩/١٨، وزيادة عدد مشتركى المحمول من ١٠١,٢ مليون مشترك إلى نحو ١٠٧,٩ مليون مشترك خلال نفس الفترة.

كما تهدف الخطة إنشاء مجمعين صناعيين، والمشاركة فى مشروعين لصناعة مكونات إليكترونية دقيقة، وإنشاء أربع شركات صناعية لتصنيع أجهزة الكترونية واعدة، وإنشاء شركتين للتصميم الإلكترونى[١٧٨].

- **برنامج بناء ونشر المناطق التكنولوجية:** وتهدف الخطة من خلال هذا البرنامج لتطوير المناطق الصناعية، وتحقيق الانتشار الجغرافى للصناعة، وجذب مزيد من الاستثمارات، وذلك من خلال إقامة عدد من القرى التكنولوجية، والتى بدأت بإنشاء القرية الذكية، بالإضافة إلى تنفيذ منطقتين تكنولوجيتين ببنى سويف، ومدينة السادات، وذلك لزيادة القدرة التنافسية لصناعة المعلومات والتكنولوجيا، ورفع حجم صادراتها كما تستهدف الخطة إنشاء أربع مناطق تكنولوجية فى برج العرب وأسيوط، والسادات وبنى سويف، بالإضافة إلى إنشاء مجمعين صناعيين فى مدينتى بنى سويف والسادات، باستثمارات تقدر بنحو ١,٥١ مليار جنيه، وتوفير نحو ١٥ ألف فرصة عمل جديدة[١٧٩].

- **برنامج تطوير أمن المعلومات والتوقيع الالكترونى:** وتستهدف الخطة من خلاله، إيجاد آليات غير تقليدية لمواجهة الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى أطر تنظيمية وتشريعية للتعامل مع جرائم الانترنت ومستحداثتها التقنية المرتبطة.

وتثنى اللجنة على ما جاء فى برنامج الحكومة فى هذا الخصوص، حيث أطلقت الحكومة فى عام ٢٠١٦، برنامج دعم التحالفات التكنولوجية (١١٥ تحالفاً)، لتحقيق التصنيع المحلى فى مجالات ميكنة المياه والدواء، والإلكترونيات والطاقة المتجددة والصناعات النسجية

([١٧٨]) المرجع السابق، ص ٢٣٩.

([١٧٩])المرجع السابق، ص ٢٤٠.

بإجمالى تمويل ١٧٥ مليون جنيه، وكذلك تم عقد ثلاث دورات لمنتدى التسويق الإلكترونى، وإطلاق برنامج الحاضنات التكنولوجية (انطلاق)، وفروعها البالغة ١٧ حاضنة فى عدة مجالات، منها إنترنت الأشياء، والإلكترونيات والتعليم الابداعى، تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة لتنفيذ نحو ٢٤٥ مشروعات فى مجال التصنيع المحلى بتكلفة تصل إلى نحو ٣٣ مليون جنيه وتستهدف الحكومة زيادة عدد الحضانات التكنولوجية لتصل إلى نحو ٣٠ حاضنة تكنولوجية بنهاية البرنامج، وزيادة عدد الشركات الناشئة المحتضنة إلى ١٨٥ حاضنة، والوصول بالعدد الاجمالى للتحالفات التكنولوجية إلى ٣٥ تحالف، بالمقارنة بـ ١١ تحالف، وبتكلفة إجمالية تصل إلى نحو ٦٩٠ مليون جنيه[١٨٠].

وتؤكد اللجنة على أهمية تعميق التنمية التكنولوجية وأهميتها فى تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة وهو ما أكد عليه دستور ٢٠١٤، وأعتبر الأنشطة الاقتصادية المعلوماتية من المقومات الأساسية للاقتصاد الوطنى، تلتزم الدولة لحمايتها وزيادة إنتاجيتها وتنافسيتها، وجذب الاستثمار فيها وتشجيع تصدير منتجاتها الوطنية وتنظيم استردادها (م ٢٢٨)، كما أهتم الدستور بأمن المعلومات القضائية واعتبرها جزءا أساسياً من الاقتصاد والأمن الوطنى، تلتزم الدولة باتخاذ ما يلزم من تدابير للحفاظ عليه (م٣١)، واسند ملكية المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية للشعب (م٦٨)، وعلى الرغم مما سبق ذكره، إلا أن هناك بعض التحديات التى تقف أمام النهوض بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهمها:

- عدم تحديد برنامج الحكومة عدد المدن الذكية الموجودة حالياً، وكذلك المستهدف خلال مدة تطبيق البرنامج، بالإضافة إلى عدم تحديد الأماكن المخصصة للمدن الجديدة ومصادر تمويلها ونوعية التكنولوجيا بشأن تعميق الصناعة التكنولوجية المتخصصة.
- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية فى هذا القطاع.
- عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الالكترونية.
- ضعف المحتوى الرقمى باللغة العربية.

([١٨٠]) رئاسة مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، مصر تتطلق، ص ٨٢ – ٨٣.

- عدم ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية للاحتياجات التكنولوجية المتطورة، وذلك مثل قوانين حماية الملكية الفكرية، وإجراءات تحكيم الاستثمار الدولى[١٨١].

وتتفق اللجنة مع هذه التحديات والأهداف والسياسات والبرامج التى يؤدى تطبيقها إلى إحداث نقلة نوعية للارتقاء بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتحول إلى مجتمع المعرفة الرقمى، وتتقدم ببعض التوصيات للمساهمة فى التنمية التكنولوجية ومن بينها:

- العمل على إصدار التشريعات اللازمة لتوطيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- جذب الاستثمار الاجنبى المباشر، وزيادة سبل التعاون المشترك فى مجال نقل وتوطيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تشجيع الإبداع وزيادة الأعمال فى هذا المجال.
- رفع جودة التعليم والتدريب، ونشر الثقافة العلمية والاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار.
- العمل على أن تكون مصر مركزاً عالمياً للإبداع التكنولوجى.
- تكوين قاعدة علمية واسعة متخصصة فى تنمية مجتمع المعرفة الرقمى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبادل الخبرات مع العلماء المقيمين بالخارج.
- ضرورة تنويع مصادر التكنولوجيا الموجودة في العالم، خاصة دور شرق أسيا.

([١٨١]) استراتيجية التنمية المستدامة، ص ٣٢.

(٣) التنمية السياحية

تتبنى اللجنة ما أجمعت عليه تعريفات النشاط السياحى وفقاً لمنظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، على أنه "ذلك النشاط الذى ينتج عنه مجموعة العلاقات المادية وغير المادية التى تتحقق نتيجة قيام شخص ما – اختيارياً– بتغيير مكان إقامته بصورة مؤقتة، لا تقل عن يوم ولا تزيد عن سنة، سواء من خارج حدود الدولة أو من داخلها، لإشباع رغبات متعددة، مثل: الاستجمام، والراحة، والثقافة، والمشاهدة، والعلاج، وغيرها، على ألا يكون ذلك لأغراض تجارية أو حرفية، وبما يؤدى إلى زيادة دخول الأفراد المقيمين فى الدولة المضيفة عن طريق إنفاق ذلك الشخص، ويتضمن بالتالى مجموعة العلاقات المادية التى ينتفع بها السائح بخدمات معينة مقابل ما يدفعه من أجر فى الدولة المضيفة، ومجموعة العلاقات غير المادية التى تنتج عن اتصال السائح بالدولة التى يزورها ويتعرف على أهلها، وشعبها، وحضارتها، وعاداتها وغيرها، وبالتالى فإن السياحة ذات علاقات تشابكيه وتكاملية مع مختلف القطاعات الاقتصادية"[١٨٢].

وعلى الرغم من غياب محور مستقل للسياحة فى "رؤية مصر ٢٠٣٠"، إلا أن قطاع السياحة يمثل جزءاً من المحور الاقتصادى والتعليمى والثقافى تأكيداً على ارتباط نشاط السياحة بكل محددات التنمية والنمو فى الدولة، حيث ترتبط بها حوالى ٧٠ صناعة وخدمة مغذية ومكملة.

وسوف يتم تناول موضوع السياحة من خلال مجموعة من النقاط على النحو التالى:

(أ) انخفاض عوائد السياحة

لقد تأثر قطاع السياحة فى مصر بتداعيات الأحداث التى شهدتها البلاد منذ ثورة يناير ٢٠١١، وما تلاها من أحداث حتى وقتنا الحاضر، حيث تدل البيانات على انخفاض إيرادات السياحة من نحو ١٠,٦ مليار دولار فى عام٢٠١١/١٠، لتصل إلى نحو ٧,٦ مليار دولار فى عام ٢٠١٥/١٤، وبمعدل انخفاض بلغ ٢٨%، نتيجة لحادث سقوط الطائرة الروسية فى سيناء

([١٨٢]) مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلة رؤى مصرية، مطابع الأهرام، نوفمبر ٢٠١٧، ص١٨.

فى أواخر أكتوبر ٢٠١٥، وتناقصت الإيرادات السياحية لتصل إلى ٤ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/١٥، واستمر عدم التحسن فى الحركة السياحية حتى أوائل عام ٢٠١٨/١٧، والذى ظهرت عليه بدايات التعافى.

وتتوقع خطة التنمية المستدامة أن يشهد عام ٢٠١٩/١٨، ازدهاراً سياحياً بفضل القرارات التى تم اتخاذها مؤخراً لدعم وتنشيط السياحة، ومن بينها:

- إنشاء المجلس الأعلى للسياحة.
- تشكيل لجنة عليا للسياحة العلاجية.
- إنشاء وحدة لإدارة الأزمات بالوزارة مهمتها التعامل مع الأزمات المتوقعة، عن طريق وضع خطط وسيناريوهات محتملة لمواجهتها، مع الإهتمام بالدراسات والأبحاث الخاصة بهذا الشأن والإستعانة بالخبراء والمتخصصين.
- إنشاء غرفة عمليات دائمة خلال ٢٤ ساعة لديها كافة وسائل الإتصالات، والإعلان عن الخط الساخن الذى يمكن الإتصال به لطلب المساعدة فيما يخص موضوع الأزمة.
- اصدار البيانات الصحفية بأكثر من لغة لتوضيح الموقف والرد على وسائل الإعلام وإبراز المعلومات الصحيحة.

وتشيد اللجنة بالتطور الإيجابى فى سياسات السياحة المصرية، الأمر الذى انعكس على مركزها فى تقرير تنافسية السياحة والسفر الذى يصدره المنتدى الإقليمى العالمى لعام ٢٠١٧، حيث احتلت المركز الرابع والسبعين عالمياً، والثانى بعد المغرب على مستوى دول شمال أفريقيا، وتحسن ترتيبها بمقدار تسعة مراكز عن مركزها فى عام ٢٠١٦، ورغم أن عدد السياح الوافدين إليها هو تسعة ملايين فقط بالمقارنة بأربعة عشر مليوناً فى أحسن سنوات الرواج السياحى عام ٢٠١٠، إلا أن التقرير أكد على أن السياحة المصرية فى طريقها للتعافى بفضل السياسات الحكومية الصحيحة بتخصيص نحو ٦,٨% من ميزانيتها للقطاع السياحى, وهو ما أكده تقرير الأداء الاقتصادى المتوقع فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧[١٨٣].

وتشير البيانات إلى ظهور مؤشرات إيجابية تدل على تعافى قطاع السياحة ومنها [١٨٤].

- زيادة عدد النزلاء من ٦٣٧,٨ ألف نزيل عام ٢٠١٥، إلى نحو ٧٢٤و٨ ألف نزيل فى عام ٢٠١٦، وبمعدل نمو يقدر بنحو ١٣,٦%.
- زاد عدد ليالى الإقامة للنزلاء من ٦٩٨,٠ ألف ليلة عام ٢٠١٥، إلى ١,١ مليون ليلة عام ٢٠١٦، وبزيادة تقدر بنحو ٥,٧%.
- بلغ عدد العاملين ٤٠٠,١ ألف عامل عام ٢٠١٦، بالمقارنة بنحو٤٠٠,٠ ألف عامل عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣,٤%.

(ب) مجال التنشيط السياحى

تنوه اللجنة بما جاء فى برنامج الحكومة من آليات لتنشيط السياحة، وتخص بالذكر منها:

- عودة رحلات مسار العائلة المقدسة إلى مصر، حيث تعد تلك الرحلات بمثابة إضافة فعالة إلى جدول الأنشطة السياحية المصرية، خاصة فيما يتعلق بالسياحة الدينية، ومن ثم تطالب اللجنة بمزيد من الدعاية لتلك الرحلات مع تأمينها أمنياً، وتوفير كافة عوامل النجاح لها.

- استضافة العديد من النجوم العالميين فى مجالات التمثيل والغناء والرياضة للتأكيد على وجود أمن وأمان بمصر.

- الشروع فى الإنتهاء من إنشاء مشروع المتحف المصري الكبير، حيث إن هذا المشروع يعد الحدث الأبرز في عالم الآثار خلال القرن الحادي والعشرين، كما أنه يعد أكبر مشروع حضاري وثقافي وعالمي يتم تنفيذه في الوقت الراهن. كما أن المتحف المصري الكبير سيكون الأول في العالم من حيث المساحة، حيث إن إجمالي مساحته تبلغ نحو ٤٩١ ألف متر مربع، ويغطى المبنى نحو ١٦٨ ألف متر مربع ويستوعب ١٥ ألف زائر يوم. وسيكون قبلة للسائحين والزوار من العالم أجمع ليشاهدوا الحضارة المصرية العريقة، مؤكدًا أنه لن يكون متحفًا فقط بل سيكون

([١٨٤]) وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٩/١٨، ص١١٩.

مركزًا رائدًا للدراسات العلمية والتاريخية والأثرية على مستوى العالم، وتؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالجدول الزمني للأعمال، والمعايير الدولية للإنشاءات.

- توقيع مصر لأول مرة فى التاريخ تعاقداً رسمياً مع الاتحاد الدولى لكرة القدم "فيفا"، لتصبح داعما رسميا وإقليميا لبطولة كأس العالم روسيا ٢٠١٨ عن إفريقيا والشرق الأوسط، لتبدأ حملة: "مصر- اكتشف واستثمر" "Egypt... Experience...Invest" فى الإطلاق الرسمى مع بدء فعاليات كأس العالم. والتى تشمل وضع اعلانات خاصة بمصر فى الميادين العامة، وشاشات العرض الموجودة بالشوارع الرئيسية بروسيا، بالإضافة إلى الإعلانات فى استادات البطولة، وعرض فيلم ترويجى للسياحة فى مصر مدته ٣٠ ثانية.

وإذ تشيد اللجنة بالسياسات والبرامج والمشروعات السابق الإشارة إليها، إلا أنها وفى سبيل النهوض بالسياحة ترى الأخذ بالتوصيات التالية:

- ضرورة تحديث صفحة الوزارة على الفيسبوك بأحدث الأخبار والصور عن مصر والمهرجانات الفنية والثقافية التى تقيمها الوزارة بالتعاون مع الوزارات والهيئات الأخرى، على أن تتواجد الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى مثل انستجرام وتويتر.

- التنسيق بين وزارتى البيئة والسياحة فى تكثيف الترويج السياحى لثرواتنا الطبيعية البيئية.

- التوسع فى العمل بنظام منح تأشيرة الدخول الإلكترونية، وإنشاء منظومة إليكترونية للربط بين وزارتى الداخلية والسياحة.

- محاولة التوجه إلى أسواق جديدة لتعويض انحسار السياحة الروسية إلى مصر، مثل أوروبا الشرقية، والصين والهند.

- زيادة الحملات التسويقية والدعائية فى الخارج، اتساقاً مع ما ورد فى برنامج الحكومة من التوسع فى الحملات التسويقية الدولية، وتوسيع قاعدة الشرائح السياحية المستهدفة، والاختيار الدقيق للوكالات الإعلانية والإدارة اللامركزية لحملات الترويج.

- التسويق لأنماط سياحية غير تقليدية لمخاطبة شرائح جديدة من السائحين، وعلى سبيل المثال: سياحة السفارى والمغامرات، وسياحة اليخوت، سياحة المؤتمرات.

وتتفق اللجنة مع ما ورد ببرنامج الحكومة بعنوان: "**التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى" فى البرنامج الفرعى الثانى "تحسين مستوى جودة المنشآت الفندقية ورفع كفاءة العاملين**"[١٨٥] من سعيها للارتقاء بجودة خدمات المنشآت الفندقية والسياحية من خلال:

- تحديث مواصفات هذه المنشآت وتقرير مستوى نجومية كل منها بحسب الالتزام بالمواصفات المحددة والمتعارف عليها عالمياً، وتقديم مبادرات مالية من البنك المركزى المصرى ومن الوزارات والهيئات ذات الصلة لتحفيز جودة المنشآت السياحية.

- تشديد الرقابة على المنشآت الفندقية لضمان الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة والسلامة البيئية.

- رفع كفاءة البنية الأساسية بالأماكن السياحية من خلال مشروعات تطوير وتحسين هذه المقاصد بكل من جنوب الصعيد ومحافظات البحر الأحمر وكفر الشيخ والسويس ومطروح والفيوم والوادى الجديد.

كما توصى اللجنة بسرعة تنفيذ البرنامج الفرعى الثالث بعنوان" التحول إلى الاقتصاد الأخضر"، وذلك فى عدة مجالات، من ضمنها قطاع السياحة، وذلك من خلال تقديم مبادرات من شأنها توطين تكنولوجيا خضراء منخفضة التكلفة، مثل تقنيات الطاقة النظيفة والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، والتوسع فى نشر برنامج النجمة الخضراء فى المناطق السياحية لزيادة قدرة الفنادق على الامتثال لمعايير الاستدامة الدولية.

كما تنوه اللجنة بما جاء ببرنامج الحكومة فى هذا الصدد من:

- ضرورة التنسيق مع الوكالة الفرنسية للتنمية ووزارة البيئة لتقديم تسهيلات ائتمانية لأنشطة السياحة الخضراء بالمشاركة مع صندوق المناخ الأخضر (بتيسيرات مالية).

([١٨٥]) برنامج الحكومة، البرنامج الرئيسى الرابع، التنمية السياحية والموانئ الجوية، البرنامج الفرعى الأول بعنوان: آليات الترويج والتنشيط السياحى، ص١١٩.

- بناء علاقات شراكة وتبادل خبرات مع منظمة السياحة العالمية والمجلس العالمى للسياحة المستدامة والمجلس المصرى للتنافسية، فى شأن القضايا البيئية ونظم تفعيل السياحة الخضراء، والاستفادة من أفضل الممارسات فى هذا الشأن.

وتشيد اللجنة بقرار وزارة السياحة رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٧، الخاص بوقف تراخيص إنشاء الشركات السياحية بكافة فئاتها لمدة عام، حيث أن عددها وصل إلى ٢٥٥٥ شركة، وهو عدد كاف لتقديم كافة الخدمات السياحية.

(ج) تنمية الموارد البشرية للعاملين بقطاع السياحة

تتفق اللجنة مع ما تضمنه برنامج الحكومة من تنمية المهارات البشرية للعاملين بالحقل السياحى من خلال تفعيل الخطة القومية للتنمية البشرية فى إطار استراتيجية تنمية الموارد البشرية فى قطاع السياحة بمصر(٢٠١٨- ٢٠٢٣)، حيث تشتمل الخطة على برامج تدريب متخصصة لمختلف فئات العاملين بالقطاع(العمالة الفندقية- الطهاة- فنيو الصيانة- خدمات الغرف- سائقوا المركبات- شرطة السياحة- المرشدون السياحيون- العاملون بالبازارات السياحية)، وذلك بالتنسيق بين وزارة السياحة واتحادات القطاع السياحى الخاص[١٨٦].

وتوصى اللجنة الخاصة فى هذا المجال بما يلى:

- تشجيع القطاع الخاص على تعبئة مزيد من الاستثمارات لقطاع السياحة.
- إدراج مادة السياحة ضمن مناهج التعليم الابتدائى، والتأكيد على أهميتها، وأهمية إتباع المواطنين السلوكيات السليمة لجذب السياح.
- الاهتمام بالتعليم الفنى، وإنشاء قسم خاص للسياحة والفنادق، يكون للطالب المتميز، وبضوابط محددة للالتحاق.
- تحديد أعداد المقبولين فى التعليم السياحى أو الفندقى حسب احتياجات سوق العمل.

([١٨٦]) برنامج الحكومة، ص١١٩.

- نشر برامج توعية فى مختلف قنوات الاتصال لتوضيح أهمية وقيمة السائح.

(د) رفع كفاءة وزيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية

يصل عدد الركاب المتوقع في عام ٢٠٢٢ نحو ٤٠ مليون راكب، الأمر الذى يستلزم زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية إلى ٧٩ مليون راكب، وهو ما يسمح باستقبال نحو ٥١% من الحركة المتوقعة في عام ٢٠٢٢.

ويستهدف البرنامج زيادة سعة المبنى رقم (٢) بمطار شرم الشيخ من ٧,٥ مليون راكب حالياً إلى ٩,٥ مليون راكب، بنهاية عام ٢٠١٨؛ وتقدر التكلفة بنحو ٤٥٠ مليون جنيه.

كما تستهدف الخطة إنشاء مبنى جديد صديق للبيئة بمطار برج العرب لترتفع معه الطاقة الاستيعابية من ٢,٧ مليون راكب حالياً، إلى ٦,٧ مليون راكب في منتصف ٢٠٢٣، وتقدر التكلفة بنحو ٢,٣ مليار جنيه.

هذا، بالإضافة لطرح إنشاء مطار جديد برأس سدر بنظام (B.O.T) على مساحة ٣٤ مليون متر مربع، وبتكلفة تقدر بنحو مليار جنيه.

ويتضمن البرنامج؛ رفع كفاءة المطارات المصرية، من خلال زيادة قدرة الممرات لاستيعاب الطائرات العريضة الحديثة بمطار برج العرب، ورفع كفاءة الرصف الأسفلتى للمدرج الرئيسى والترماك الجديد بمطار الأقصر، والتطوير الشامل للممر ومنظومة الجوازات، والاحلال والتجديد للسيور بمطار القاهرة، ورفع كفاءة النقل الجوى بمطارات سوهاج وسانت كاترين وشرم الشيخ، وترميم وتغطية الممر الرئيسى واستعدال الميول بمطار أسوان.

ويستهدف البرنامج أيضاً، تطوير نظم الملاحة الجوية، وإنشاء محطات أقمار صناعية أرضية لدعم منظومة الاتصالات الملاحية، وتطوير نظم المراقبة الجوية ومعامل التحاليل والنظم الأمنية، بالإضافة إلى رفع كفاءة عمليات إدارة الأزمات والسلامة الجوية[١٨٧].

([١٨٧]) برنامج الحكومة ٢٠١٩/١٨ -٢٠٢٢/٢١، مصر تنطلق، ص ١٢٠، ١٢١.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد خصص في خطة العام المالى ٢٠١٩/١٨ نحو ١٠,٧ مليار جنيه بزيادة تقدر بنحو ٢,٥ مليار جنيه عن العام السابق، وبنسبة زيادة تقدر بنحو ٣٧% وذلك لتحديث أسطول مصر للطيران وتنفيذ المشروعات السابق ذكرها[١٨٨].

وتثنى اللجنة على ما تضمنه برنامج الحكومة في هذا الخصوص، وذلك لرفع كفاءة المطارات المصرية بما يتفق وتطبيق المعايير الدولية وسلامة الطيران المدنى، وتوصى بما يلى:

- تطبيق نظم الوقاية من الحريق، ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبانى المطارات، وتجهيزات الأمن والكشف على الأشخاص والأمتعة لما لها من أهمية في تأمين حركة النقل الجوى.
- العناية بصيانة الطائرات والمحطات، وعمليات الإحلال والتجديد لنظم الاتصالات وأجهزة المساعدات الملاحية، ونظم الاقتراب الردارى بالمطارات.
- ضرورة تقديم الحكومة لتصور واضح عن كيفية تحويل الشركة القابضة لمصر للطيران من شركة خاسرة إلى شركة رابحة.
- توفير برامج تدريبية لرفع كفاءة جميع العاملين في هذا القطاع من ضباط ومهندسى المراقبة الجوية، والعاملين في خدمات الملاحة الجوية وغيرهم، لمواكبة التطور التكنولوجي في جميع المجالات.

([١٨٨]) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص٢٢١.

(٤) تطوير المناطق الأثرية والمتاحف

تهدف خطة التنمية متوسطة المدى إلى ريادة مصر الاكتشافات الأثرية على المستويين الإقليمي والدولى، وأن تكون مركزاً لدراسة علوم الآثار، وأن تتمتع بالريادة فى السياحة الثقافية والدينية، وأن يكون قطاع الآثار أساساً لقوة مصر الناعمة.

وتضمنت الخطة عدة برامج تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات الثقافية، خصص لها فى خطة ٢٠١٩/١٨، نحو ٦,٦٥ مليار جنيه، **وتتضمن هذه البرامج ما يلى**[١٨٩]:

- استكمال إنشاء المتحف المصرى، وخصص له نحو ٣,٨ مليار جنيه.
- الترميم والتنقيب وصيانة الآثار، وخصص له نحو ١,٦ مليار جنيه.
- تطوير المتاحف الأثرية، وخصص له نحو ٦٢٩ مليون جنيه.
- برامج داعمة وتنمية موارد، وخصص له نحو ٣٧٣,٦ مليون جنيه.
- المتحف القومى للحضارة المصرية، وخصص له ١٩٣,٦ مليون جنيه.

وتدعم اللجنة هذه البرامج التى تعمل على حفظ وصيانة الآثار، لما لها من أهمية ليس فقط لزيادة الدخل القومى، وإنما لأبعادها الاجتماعية والثقافية.

وتثنى اللجنة على الجهود المبذولة لإنجاز العديد من المشروعات الكبرى أو انجاز بعضاً منها، والتى تضمنها برنامج الحكومة، بعنوان "تطوير المناطق الأثرية والمتاحف"، وذلك فى الباب الخاص بعنوان "التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الآداء الحكومى"،[١٩٠] من أهمها:

مشروع المتحف القومى للحضارة المصرية: استكمال إنشاؤه وافتتاحه كاملاً، بعد افتتاحه جزئياً فى عام ٢٠١٧، ويقع بالقرب من حصن بابليون، حيث تم افتتاح قاعة العرض المؤقتة، والتى تبلغ مساحتها ١٠٠٠م^{٢}، وبها معرضاً مؤقتاً عن الحرف والصناعات المصرية عبر العصور، والذى يعرض تطور الحرف المصرية (الفخار، النسيج، النجارة، والحلى)، ويحتوى هذا

([١٨٩]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري:"الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١"، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص٣١٦.

([١٩٠]) برنامج الحكومة، ص١٢٢.

المعرض على نحو ٤٢٠ قطعة أثرية تم اختيارها من بعض المتاحف الأخرى، والعديد من المجسمات.

مشروع المتحف المصرى الكبير: استكمال إنشاء المرحلة الثالثة من المتحف المصرى الكبير بالهرم، من المقرر الانتهاء منه بنهاية هذا العام (٢٠١٨)، وقد صمم ليستوعب خمسة ملايين زائر سنوياً، بالإضافة إلى وجود مركز للترميم به، ومبانى للخدمات الترفيهية المختلفة، وقد تعاونت دولة اليابان مع الحكومة اليابانية لتمويله[١٩١].

مشروع تطوير منطقة هضبة الأهرامات: يتم تنفيذه على ثلاثة مراحل يتم من خلالها تطوير مداخل المنطقة الأثرية بالأهرامات، وبناء سور مراقب بالكاميرات، وغرفة تحكم لأنظمة المراقبة، وإنشاء مبنى جديد للتفتيش، وتأهيل الطرق، وإنشاء مركز للزوار، وإنشاء منطقة للتريض خارج السور الأمني مساحتها١٨ كم، مخصصة لركوب الخيل والجمال ويمكن الدخول إليها من المنطقة الأثرية، ويسمح فيها بتواجد الباعة الجائلين، وتطوير منطقة الصوت والضوء، بالإضافة إلى إقامة أبنية خدمية كتلك الخاصة بالإدارة الهندسية والمخازن والورش الملحقة بها، ومبنى للشرطة، ومبنى للدفاع المدني، وأبنية لخدمة الهجانة والخدمات البيطرية الملحقة. كما يتيح المشروع استخدام سيارات كهربائية لنقل السائحين من مركز الزوار إلى جميع المزارات الأثرية بدلًا من السيارات الخاصة والحافلات السياحية، حماية للآثار من مخاطر التلوث[١٩٢].

وتثنى اللجنة على إسراع الحكومة فى تعديل بعض أحكام القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار، والذى يراعى بعض الأحكام الواردة بالمادتين (٤٩) و(٥٠) بالدستور[١٩٣]، ويوفر الحماية الكاملة للمناطق الأثرية وإحرامها، ويمنع الاتجار غير المشروع بالآثار، ويشدد العقوبات على أى اعتداء عليها، واستحداث مادة تنص على أن جرائم الاعتداء

([١٩١]) موقع وزارة الآثار المصرية، المشروعات الكبرى.

([١٩٢]) المرجع السابق.

([١٩٣]) الدستور المصرى عام ٢٠١٤، ص (١١).

على الآثار أو الاتجار فيها لا تسقط بالتقادم، وهو ما سبق وأن أوصت به اللجنة فى تقريرها السابق، هذا بخلاف:

- منح الوزارة المختصة بشئون الآثار الولاية على متاحف ومخازن الآثار الموجودة فى الوزارات والجهات الحكومية والجامعات، وأن يكون لها حق الإشراف عليها بضمان تسجيلها وتأمينها وصيانتها على نفقة الجهات المشار إليها.
- وضع تعريفات واضحة للأثر وكل ما يتعلق به سواء كان فى المتاحف أو المخازن أو فى المناطق الأثرية أو كان فوق سطح الأرض أو داخلها أو أى أثر بطريق المصادفة.
- ازالة الخلط بين مفهوم حزم الأثر وخط التجميل المعتمد للأثر ووضع تعريف واضح لكل منهما بناء على موافقة اللجنة الدائمة المختصة.
- حماية الآثار التاريخية المصرية باختلاف أنواعها ومنع الاتجار بها، وتحديد طرق الإشراف والرقابة عليها من الجهة المنوط بها حماية الآثار.
- تحديد إجراءات التسجيل الواجب إتباعها وحظر التنقيب عن الآثار إلا بضوابط وقواعد محددة؛ وتحت إشراف المجلس الأعلى للآثار الذى أنشأ بموجب القرار الجمهورى رقم (٨٢) لسنة ١٩٩٤ كهيئة عامة قومية لها الشخصية الاعتبارية، وكان يتبع حينها وزارة الثقافة.

هذا التشريع يكفل سد نواحى القصور القائمة فى التشريع القائم، ووضع الحلول الملائمة لها، مع ضرورة معالجته بأحكام مميزة تواكب ما حدث من متغيرات ومستجدات وتكفل سد نواحى القصور فى التشريع القائم[١٩٤].

وترى اللجنة أن هناك العديد من المشاكل التى تواجه هذا القطاع، ولم يتم حلها بشكل دائم، ومنها:

- عدم وجود حصر عام لعدد القطع الأثرية فى المخازن.

([١٩٤]) مضبطة الجلسة الخمسين، ٢٣ من إبريل ٢٠١٨، مجلس النواب دور الانعقاد العادى الثالث، الفصل التشريعى الأول.

- وجود ٧٢ مخزنا بلا توثيق ما بين ٣٥ مخزنا متحفيا و٢٠ مخزنا لآثار البعثات و١٧ مخزنا فرعيا.
- سوء التخزين والمياه الجوفية يهددان كنوزنا الأثرية بالدمار.
- تعطل أجهزة الرقابة بمعظم المخازن.

وتوصى اللجنة لمواجهة تلك المشاكل بعدة توصيات، من أهمها:

- وضع الآثار فى مخازن صالحة للتخزين، ويتم إعدادها بأعلى مستوى لحفظها؛ ولابد أن يتم الفصل بين ما هو أثر عضوى عما هو أثر حجرى، وحفظ المواد المختلفة فى درجات حرارة متفاوتة تتناسب مع طبيعة الأثر؛ فالقطع الأثرية من القماش والجلد والأخشاب لا تُحفظ فى نفس درجات الحرارة مع القطع الأثرية الحجرية، وإلا فإنها ستتحلل.
- تسجيل الآثار تسجيلاً عملياً شاملاً، وحصرها ومسحها وتصويرها بكافة وسائل التصوير الحديث لوقف تهريب الآثار المصرية إلى الخارج.
- تطوير نظام الحراسة بالمناطق الأثرية والمتاحف تطويراً جذرياً، وتدريب الحراس على مواجهة الطرق المختلفة لسارقى الآثار والمنقبين عنها، وتوفير الوسائل المناسبة لمواجهتهم.

وفى سبيل النهوض بقطاع الآثار، توصى اللجنة بما يلى:

- إنشاء عدد من المتاحف فى المحافظات وتطويرها، مثل: مشروع متحف آثار سوهاج المعطل لنحو ٢٥ سنة، وسرعة الانتهاء من متاحف: المنيا ومناطق ميت رهينة وسقارة وأبو صير.
- ضرورة الاهتمام بالتربية المتحفية، وذلك بتخصيص وحدة من كل منهج دراسى يدرس داخل المتحف بالتعاون بين المعلم والمربى المتحفى فى ظل مفهوم التكامل المعرفى واستخدام تطبيقات المتاحف الافتراضية بالمدارس.
- تفعيل دور المربى المتحفى وإعداده تربويا وتخصيص قاعات للأنشطة المتنوعة وتواجدها على مدار العام.

- ضرورة تحسين الخدمات المقدمة للزائرين بالمتاحف، خاصة السائحين.
- تفعيل المواقع الإلكترونية للمتاحف المصرية المختلفة.
- إقامة معارض مؤقتة داخل المتاحف للاستفادة منها.
- تنظيم عرض الآثار المصرية فى الخارج، مع إقامة معارض لها فى مبانى السفارات المصرية، لتعظيم الاستفادة من الآثار المصرية الكثيرة التى تتمتع بها مصر، ولتعظيم العوائد المالية الناتجة عنها.
- الاهتمام بترميم وتطوير عدد من مواقع الآثار المصرية، ومقاومة المياه الجوفية ذات المنسوب المرتفع فى تلك المناطق، وفقاً لبرنامج زمنى محدد.
- الاستعانة بالمتخصصين العالميين فى تحديد مناطق اكتشاف الآثار باستخدام الأجهزة الحديثة.
- ضرورة استكمال مشروع تطوير القاهرة الخديوية، حيث تم تطوير مائتى عقار فقط من أصل خمسمائة، والمطالبة بتجديد مسجد عمرو بن العاص.

سابعًا: رفع كفاءة الأداء الحكومى

(١) تطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد

تمر الدولة المصرية في الوقت الراهن بمرحلة هامة من مراحل التطوير والتحديث والإصلاح على كافة الأصعدة على النحو الذي يؤهلها لأن تتبوأ المكانة اللائقة التي تستحقها بين الدول المتقدمة التي تليق بتاريخها وحضارتها. وتولي القيادة السياسية اهتماماً كبيراً بملف الإصلاح الإداري وتطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد، من خلال تكليف الحكومة الحالية بالعمل على رفع كفاءة الأداء الحكومى؛ من خلال تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات، وترشيد الإنفاق الحكومى، ومكافحة الفساد المالى والإدارى، وتنفيذ خطة الإصلاح الشاملة، وذلك من أجل الوصول إلي جهاز إداري كفء يدعم تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويعزز قدرة المؤسسات الحكومية على المساهمة بشكل كفء وفعال في إدارة موارد الدولة بهدف توفير الحياة الكريمة للمواطنين في الوقت الراهن وفي المستقبل. وتعتبر هذه المهمة بمثابة ثورة إصلاح من أجل مصر الجديدة التي يحلم بها ويستحقها المصريين.

وقد تبنت الحكومة الحالية ضمن برنامجها، برنامجا رئيسيا لتطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد، بهدف تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتحديث البنية المعلوماتية وقواعد البيانات للجهاز الإدارى للدولة، بالإضافة إلى التطوير المؤسسى وبناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة. وتنوه اللجنة في بما أكد عليه برنامج الحكومة بشأن تحقيق الاستفادة القصوى من منصات تبادل البيانات بين (١٠٠) جهة حكومية، وإتاحة حوالى (١٥٠) خدمة حكومية على تطبيقات الهاتف المحمول، وتطوير خدمات كافة مكاتب مصلحة الشهر العقارى، وميكنة وحدات نيابات المرور، فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية، تتضمن زيادة ميكنة المحاكم وأقسام الشرطة والنيابات ومكاتب الطب الشرعى، إضافة

إلى ميكنة المراكز التكنولوجية بالمحليات وإنشاء (٦٠) مركزا تكنولوجيا جديدا، وزيادة عدد البوابات الإلكترونية بالمحافظات إلى (١٦) بوابة و(٨) بوابات إلكترونية بالوزارات.

وتنوه في هذا الصدد بما أفردته استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ ضمن أبعادها الاقتصادية محورا مستقلا للشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، يستهدف فعالية الجهاز الإدارى بحلول عام ٢٠٣٠، ويحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، ويخضع للمساءلة، ويعلى من رضاء المواطنين، ويتفاعل معه ويستجيب له، ويسعى فى ضوء هذه الرؤية إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية تتمثل فى بناء جهاز إدارى يقوم على الكفاءة والفاعلية وتطوير ثقافة العمل داخله، وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة، وتستخدم الأساليب الحديثة فى تقديمها، والاعتماد على حوكمة الجهاز الإدارى، والشفافية فى صنع السياسات وتسهيل إتاحة وتداول المعلومات لرفع ثقة المواطن فيه ومكافحة الفساد[١٩٥].

وتشيد اللجنة بالتحسن الملحوظ الذى حققته مصر فى مؤشر التنافسية العالمى وتقدمها ١٥ مركزا، لتحتل المركز رقم ١٠٠ بين ١٣٧ دولة خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو أفضل أداء لها منذ ٥ سنوات، وفقا للمنتدى الاقتصادى العالمى، وقد حققت مصر بهذا الترتيب أفضل تقدم بين الدول العربية، لكنها ليست الأفضل، إذ يسبقها الإمارات التى تصدرت قائمة الدول العربية فى المركز (١٧)، والسعودية (٣٠)، والبحرين (٤٤)، والكويت (٥٢). كما حصلت مصر على مرتبة متقدمة فى حجم السوق عند المركز (٢٩)، وحصلت على المركز (٦٤) فى معيار المؤسسات.[١٩٦]

---

(١) لمزيد من التفاصيل: راجع استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٢) معهد التخطيط القومى- الحلقة السادسة من نشاط المتابعات العلمية بالمعهد لعام ٢٠١٧-٢٠١٨، تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧-٢٠١٨ الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى.

وإدراكا من اللجنة لأهمية قضية تطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد في الجهاز الإدارى للدولة، فإنها تركز على عدد من المحاور اللازمة لعملية الإصلاح وهى:

أولا: التطوير المؤسسى للجهاز الإدارى للدولة

ثانيا: تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين

ثالثا: تحديث البنية المعلوماتية وقواعد البيانات للجهاز الإدارى للدولة

رابعا: بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة

خامسا: مواجهة الفساد الإدارى

وتعرض اللجنة بإيجاز لهذه المحاور الخمسة فيما يلى:

أولا: التطوير المؤسسى للجهاز الإدارى للدولة

تكتسب عملية التطوير المؤسسى للجهاز الإداري للدولة أهمية بالغة، ليتناسب من حيث الأساس التنظيمي والحجم والاختصاصات مع الدور الجديد للدولة، في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تضطلع بها. ويتبنى برنامج الحكومة هذا العام برنامجا لهذا التطوير يعتمد على محورين رئيسيين، أولهما: استحداث وحدات جديدة في الجهاز الإدارى للدولة (التخطيط الاستراتيجي والسياسات، التقييم والمتابعة، المراجعة الداخلية، الموارد البشرية، الدعم التشريعى، نظم المعلومات والتحول الرقمى)، وتستهدف الحكومة تطبيق هذه الخطة بدواوين عموم الوزارات خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، وبالمحافظات خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وفى الهيئات والمصالح الحكومية خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١ و٢٠٢١/٢٠٢٢. وثانيهما: مشروعات دعم تنفيذ برامج محور الشفافية وكفاءة المؤسسات، من خلال بناء كوادر واعدة بالجهاز الإدارى، واقتراح آليات إدارة الموارد البشرية.

وفى هذا الإطار تشيد اللجنة بما تستهدف الحكومة تحقيقه من برامج في هذا الشأن، وتوصى بالآتى:

- إعادة تشكيل أدوار الحكومة لكى تتلاءم مع الاستراتيجية التنموية، وإعادة النظر فى السياسات التى تبنتها الدولة خلال العقود الماضية. ويقترن بهذه العملية إيلاء أهمية

عظمى للتنمية البشرية من خلال إحداث إصلاح جذرى وشامل فى نظم وخدمات التعليم والتدريب والصحة، وكل ما ينهض بطاقات الموارد البشرية ويرتقى بجودة حياتها.

- تطوير آليات عمل المراكز الاستراتيجية المسئولة عن إدارة السياسات التنموية، المتمثلة فى مجلس الوزراء، واللجان الوزارية، والمجالس العليا، والوزراء، والمراجعة الدورية والمنتظمة لآليات عمل مجلس الوزراء، بهدف استكشاف فرص التحسين والتطوير فيها.
- مشاركة المؤسسات غير الحكومية فى وضع السياسات التنموية، بتشكيل مجالس مختلطة تمثل فى اتحادات المنتجين فى قطاع الزراعة والصناعة والغرف التجارية، والمستثمرين والمصدرين وجمعيات رجال الأعمال والمستهلكين والنقابات العمالية والمهنية، لتعزيز فاعليات السياسات التنموية وإبداء الرأى.
- ضبط وتقليص حجم الجهاز الحكومى كوسيلة للسيطرة على أدائه وتحسين أوضاع ورواتب وحوافز العاملين فيه، حيث يعتبر حجم الجهاز الادارى بالدولة مؤشرا لتوازن توزيع الموارد على المجتمع، وتضخمه له تأثير سلبى على النمو الكلى للاقتصاد الوطنى.
- تقليص مركزية الدولة، حيث يمثل النظام الإدارى الحالى أهم معوقات الإصلاح، وضرورة العمل على تحقيق تنمية متوازنة عبر أقاليم الدولة المختلفة والمناطق الريفية والصحراوية والنائية، وتمكينها من فرصة تحسين نمط حياتها ومستوى معيشتها.

ثانيا: تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين

تمثل عملية تحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين أحد محاور خطة الإصلاح الإداري، بهدف إنشاء منظومة خدمات حكومية فعالة وتقديم خدمة متميزة للمواطن، من خلال إعادة دورات عمل جميع الخدمات الحكومية فى كل مراحلها المختلفة، وتوفير قنوات متعددة لتقديم الخدمة. كما يرتبط هذا التطوير بفرص تحسين جودة الخدمة الحكومية وتبسيط الإجراءات للوصول إلى الخدمة المطلوبة، وتوظيف الموارد المتاحة لتطوير الجهاز الإدارى ولزيادة فعاليته وكفاءته للقيام بدوره فى عملية التنمية.

وتنوه اللجنة بما يستهدفه برنامج الحكومة بشأن الاستمرار في الجهود المبذولة لتطوير الخدمات الحكومية، بما ينعكس على تخفيض تكلفتها، وتوفير الوقت المستغرق للحصول عليها، وهو ما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويوفر مزيدا من الشفافية ويقلل من حدة البيروقراطية الإدارية.

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة في هذا المجال، فإن اللجنة تشدد على أهمية تطوير العمل الحكومي وميكنة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كجزء من خطة الدولة للتحول نحو المجتمع الرقمى، **وتوصى بالآتى:**

- وضع آلية تقييم شاملة للعاملين بالوحدات الإدارية، بما يمكن طرف فى منظومة الخدمة المدنية إجراء تقييم للآخر بما فى ذلك جمهور المتعاملين مع الوحدة الإدارية، بما يكفل الحياد والدقة فى القياس وصولا إلى المنحنى الطبيعى للأداء.
- ضرورة أن يتضمن الدليل الإرشادى الذى يصدره الوزير المختص الآليات والضمانات الكافية لالتزام السلطة المختصة بالتقييم الموضوعى والحياد الكامل للعاملين.

ثالثا: تحديث البنية المعلوماتية وقواعد البيانات للجهاز الإدارى للدولة

أدت التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال إلى إحداث تطورات هائلة في الحياة العامة سواء على مستوى تطلعات الأفراد ورغبتهم في الحصول على خدمات أكثر رقياً ويسرا، أو على مستوى المؤسسات والهيئات القائمة على تقديم تلك الخدمات، وقد فرضت تكنولوجيا المعلومات ضرورة تطوير الأجهزة الحكومية بما يتوافق مع المستجدات العالمية فى استخدام نظم التقنية في تطوير إدارة الخدمات وأصبح ما تملكه الدول من تكنولوجيا مرادفا لنهضة الدولة أو تخلفها، وأصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة الأعمال الحكومية هدف العديد من الدول التي تسعى للتقدم والرقى.

ولقد ارتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة الحكومية بظهور مفهوم جديد أطلق عليه الحكومة الإلكترونية E-Government هذا المفهوم من شأنه إعادة تطوير الجهاز

الحكومى وتبنى أسلوب عمل جديد داخل الأجهزة الخدمية للدولة بما يضمن للأفراد السرعة والكفاءة في أداء أعمالهم وإجراءاتهم الحكومية. وترنو الفكرة نحو تغيير جملة من المفاهيم المتعلقة بالأداء الحكومى، ووضع الشفافية والسرعة في مقدمة الأهداف الحكومية مع جعل المواطن على قمة سلم أولويات الأجهزة الخدمية للدولة. ويأتي هذا المفهوم مجسداً لمعاني العدالة في التعامل مع جميع فئات المجتمع من خلال تقديم خدمات متكافئة في زمن قياسى وجهد وتكلفة ووقت محدودين، بما يحقق سرعة الإنجاز ورضاء المواطن.

وتنوه اللجنة هنا بما تنوى الحكومة تطبيقه من برامج ضمن خطة الاصلاح الإدارى والمؤسسى، وذلك حتى عام ٢٠٢٢، ضمن الخطة متوسطة المدى التى ينطلق عامها الأول خلال ٢٠١٨-٢٠١٩ وتنتهى خلال العام المالى ٢٠٢١-٢٠٢٢. وتثنى على عزم الحكومة ممثلة فى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ميكنة ١٠٠ خدمة حكومية بالمحليات تعمل على تخفيض الوقت المستغرق فى تقديم هذه الخدمات بنسبة ٦٠%، وتطوير إجراءات التقاضى بميكنة ٤٠ محكمة، وتقديم ٣٠ خدمة جديدة على بوابة الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى ميكنة العمل في عشرة مكاتب للشهر العقارى لتخفيض زمن تقديم الخدمات بالشهر العقارى بواقع ٩٠%، وميكنة ٢,٦ مليون حيازة زراعية، تمهيدا لتحسين الإنتاج الزراعى المصرى وإدارته بشكل احترافى، علاوة على الاستمرار فى برنامج تعزيز قدرات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة على الإدارة الحديثة وتطبيق فكر الموارد البشرية فى كافة الجهات الحكومية.

وبالرغم من اهتمام الحكومة بدعم هذا التوجه، فإن اللجنة ترى أنه من الضرورى العمل على تعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى مجال تكنولوجيا المعلومات، مما ينعكس بالإيجاب على تحقيق المصلحة المشتركة من خلال تطوير الجهاز الإدارى للدولة وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وسرعة إنجاز الخدمات المجتمعية، وبما يضمن تكامل الجهات للتيسير على المواطن ورفع المعاناة عنه أثناء تلقيه الخدمة. كما أنها تساهم فى تطوير مهارات العاملين بالدولة فى جميع القطاعات للتعامل مع الأنظمة الحديثة فى

تقديم المعاملات المميكنة للمواطن، بالإضافة إلى زيادة قدرة الدولة فى استخدام الأنظمة المتطورة والتى تستطيع من خلالها مكافحة الفساد الإدارى ورصده، وأيضا تحقيق العدالة الناجزة بالدولة.

وفى هذا الإطار، توصى اللجنة بما يلى:

- إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وتبسيط إجراءات تقديم خدماتها وفق آلية واضحة ومفهومه، وتوحيد الأنشطة المتشابهة التي تقدمها أكثر من جهة حكومية، وتطوير بوابة الخدمات الإلكترونية.
- وضع الآليات التى من شأنها تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا وربط المعلومات لتحقيق الأهداف التنموية التى تتطلع الحكومة لتحقيقها.
- تكثيف الندوات والمؤتمرات والمعارض العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الرقمية.
- العمل على إعداد الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة للقيام بدور فاعل فى نجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية.
- إعداد برامج توعية وتدريب للمجتمع بشكل عام بطريقة منظمة ومفهومه وواضحة، لتحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتى لديه القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بيسر وسهولة.
- إعادة النظر فى بعض مناهج التعليم العام والعالي، والعمل على خلق مناهج جديدة تلائم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الإسراع في إنهاء التشريعات والقوانين المتعلقة بالتعاملات المالية الإلكترونية والمخالفات الأمنية.
- تفعيل دور الجامعات والمعاهد الإدارية المتخصصة في صياغة سياسات وتنفيذ برامج ملائمة تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وبخاصة معهد الإدارة العامة لكونه الجهة المعنية بتدريب وتأهيل موظفي الدولة.

- تخصيص موازنات مالية كافية لهذه التطبيقات على فترات زمنية طويلة، يوضح فيها مصادر التمويل وبنود الأنفاق بشكل دقيق يأخذ في الاعتبار التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية.
- إعطاء مساحة كافية للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخلق المناخ المناسب لنمو مثل هذه الصناعات، ووضع التشريعات والقوانين المحفزة على الاستثمار، وتوفير البنى التحتية القادرة على استيعاب هذه المشاريع الضخمة.
- أهمية الاطلاع على تجارب الدول الأخرى التي تسير قدماً فى تطبيق الحكومة الإلكترونية، وبخاصة تلك تتشابه معطياتها مع المعطيات المتوفرة فى مصر.

رابعا: بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة

يمثل بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أهم محاور استراتيجية تطوير الجهاز الحكومى، باعتباره وسيلة مهمة لرفع كفاءة العاملين وزيادة فاعليتهم وتنمية مهاراتهم. كما يعد استثمارا للطاقات البشرية من خلال تنمية الكوادر العلمية والفنية والإدارية، لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بنجاح خطط ومشروعات التنمية. وقد تبنت الحكومة خطة لتنمية القدرات والتدريب للعاملين بالدولة لإعداد الكوادر اللازمة، وتأهيل الشباب للقيادة والاستثمار في البشر، وتنفيذ البرامج التدريبية، مثل: البرنامج الرئاسي للتدريب والتأهيل، والأكاديمية الوطنية للتدريب، وإطلاق مشروع رواد ٢٠٣٠ بالتعاون مع عدد من الوزارات.

وتؤمن اللجنة بأن تفعيل نظم التدريب وتطويرها يؤدى إلى تحسين أداء الموظف العام مما ينعكس إيجابيا على جودة الخدمات المقدمة من الجهاز الإدارى للمواطنين، ويتم ذلك بالعناية باختيار المدربين مع ضمان جدية التدريب، والاعتماد على مراكز متخصصة للأخذ بالاتجاهات الحديثة فى مجال التدريب، وتطوير المناهج التدريبية بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة فى المجالات السياسية والاقتصادية، والعمل على تحفيز الموظف للحصول على التدريب اللازم لرفع مهاراته الوظيفية، واعتبار اجتياز التدريب أحد شروط التعاقد والترقى، بهدف إعداد كوادر جديدة

مؤهلة وقادرة على قيادة الجهاز الإدارى على أسس علمية مع تفعيل دور التدريب التحويلى لسد العجز فى بعض الوظائف.

وتثمن اللجنة على ما ورد في برنامج الحكومة بشأن استهدافها تنفيذ خمس حزم من البرامج التدريبية المتنوعة لتطوير أداء العاملين بالجهاز الإدارى، وتمشيا مع سياسة الحكومة في هذا المجال تشدد اللجنة أهمية تطوير المناهج التدريبية بما يكفل تنمية ثقافة الخدمة المدنية لدى الموظف العام وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال إعداد خطة تدريبية سنوية تتسم بالتنوع، وزيادة ميزانية معهد إعداد القادة للجهاز الحكومى، والحصول على دورات تدريبية مؤهلة للمديرين كشرط للترقى، والتركيز فى عمليات التدريب على القيادات والدرجات الوظيفية الوسطى والشباب، بهدف تمكين الشباب من تولى مراكز قيادية، ووضع مناهج تدريبية متقدمة، وأن يتم التدريب فى مختلف الجهات الحكومية والجامعات، **وفى هذا الإطار، توصى اللجنة بالآتى:**

- العمل على تعزيز وتطوير قدرات العاملين فى مختلف القطاعات ورفع مستوى أدائهم وذلك من خلال مجموعة من برامج التدريب المتنوعة.
- الاعتماد على مراكز متخصصة للأخذ بالاتجاهات الحديثة فى مجال التدريب، بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة فى المجالات السياسية والاقتصادية.
- تطوير المناهج التدريبية بما يكفل تنمية ثقافة الخدمة المدنية لدى الموظف العام وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال إعداد خطة تدريبية سنوية تتسم بالتنوع.
- تحفيز الموظف للحصول على التدريب اللازم لرفع مهاراته الوظيفية، واعتبار اجتياز التدريب أحد شروط التعاقد والترقى، بهدف إعداد كوادر جديدة مؤهلة وقادرة على قيادة الجهاز الإدارى على أسس علمية مع تفعيل دور التدريب التحويلى لسد العجز فى بعض الوظائف.
- التركيز فى عمليات التدريب على القيادات والدرجات الوظيفية الوسطى والشباب، بهدف تمكين الشباب من تولى مراكز قيادية، ووضع مناهج تدريبية متقدمة، وأن يتم التدريب فى مختلف الجهات الحكومية والجامعات.

خامسا: مكافحة الفساد الإدارى

أطلقت الحكومة المصرية فى ٩ ديسمبر ٢٠١٤ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤- ٢٠١٨، وذلك تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد، وذكرت الاستراتيجية في ديباجتها أنها تنطلق من الإرادة السياسية للشعب المصري لمكافحة الفساد والتي عبر عنها دستور ٢٠١٤، وجهود الإصلاح الإداري الذي يأتى وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ٢٠١٤. وقد تم وضع الاستراتيجية بواسطة الأجهزة الرقابية الستة، وهى: هيئة الرقابة الإدارية، هيئة النيابة الإدارية، النيابة العامة، الجهاز المركزى للمحاسبات، جهاز مكافحة غسيل الأموال، وجهاز الكسب غير المشروع؛ وذلك تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء. وأرجعت الاستراتيجية أسباب الفساد فى مصر إلى عوامل اقتصادية كانخفاض مستوى الدخل وتفاوته بين الطبقات المختلفة مع ارتفاع معدلات البطالة وغياب العدالة الاجتماعية، علاوة على تركز الثروة فى أيدى فئة وصفتها بأنها تجيد استغلال الأنشطة التى لا تتسم بالشفافية. كما أشارت إلى أن التوسع فى الانفاق على المشتريات الحكومية تسبب فى استقطاع جزء مهم من موارد الدولة فى مقابل تحقيق مآرب شخصية للمسئولين بالجهاز الإدارى للدولة، واعتبرت الاستراتيجية أن نظم التعيين والتقييم والترقية فى الوظيفة العامة للدولة ساهمت فى انتشار الفساد، علاوة على ضعف الرقابة الداخلية فى تلك الأجهزة.

وقد أكد الدستور المصرى ٢٠١٤ فى مادته رقم (٦٨) حرية تداول المعلومات، وأن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، ووضعت المادة الدستورية الملامح الأساسية لقانون تداول المعلومات فيما يتعلق بالتزام الدولة بالشفافية، ومبدأ الإفصاح وقواعد حفظ البيانات أو حجبها وفقا للقانون، ويعنى ذلك أن المادة الدستورية قد ألزمت الحكومة والبرلمان بإصدار القانون، الذى يعد بمثابة الوثيقة التشريعية لالتزام الحكومة بمبدأ الشفافية الذى أعلنت عنه أيضا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومن قبلها اتفاقية الأمم المتحدة، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. كما نص الدستور في المادة (٢١٨) منه على أن: "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون

الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون".

وترى اللجنة أنه فى ظل انتشار جرائم الفساد فى مختلف المؤسسات والقطاعات بالدولة، والمجهود الكبير الذى تبذله هيئة الرقابة الإدارية لضبط الفاسدين وتقديمهم للمحاكمة، أصبحت هناك ضرورة ملحة لإصدار قانون لإنشاء هيئة مكافحة الفساد إعمالا لأحكام الدستور، وتفعيلا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى وقعت عليها مصر، لمعاونة الأجهزة الرقابية فى مكافحة الفساد ومنع تكراره.

ومن الملاحظ أنه على الرغم من وجود الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والتي يترأسها السيد رئيس مجلس الوزراء، فإنه لم يتم إنشاء هيئة عليا مستقلة معنية بمكافحة الفساد في مصر حتى الآن، كما لم تشهد الفترة الحالية أية بوادر من جانب الحكومة للإعلان عن إنشاء هيئة مستقلة معنية بوضع الأطر الأساسية لملاحقة جرائم الفساد، واكتفت الحكومة بإعطاء عدد من الصلاحيات للأجهزة الإدارية التابعة للدولة بمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

وفيما يتعلق بقضية الإصلاح التشريعى، فإنه يمثل أحد محاور خطة الإصلاح الإدارى الذى يهدف فى الأساس إلى وضع إطار قانونى يضمن انضباط أعمال الإدارة العامة، ويمكن القيادات من القيام بأداء مسئولياتها بمرونة. وفى إطار اهتمام الحكومة بمحور الإصلاح التشريعي، فقد تم إصدار عدة قرارات تنفيذية منها صدور قرار رئيس مجلس الوزراء ٦١٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن نظام مساعدي ومعاوني الوزراء، وإصدار القرارات التنفيذية المتعلقة بقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية بالقرار رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠١٧، ومنها قرارات وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن نموذج مقترح التطوير للمتقدمين لشغل الوظائف القيادية أو وظائف الإدارة الإشرافية في الجهاز الإداري للدولة، والقرار

رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٧ بشأن التعاقد مع الخبراء، والقرار رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن نظام تدريب الشباب في الجهاز الإداري للدولة.

وترحب اللجنة بمجموعة الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال بالتعاون مع مجلس النواب وانعكست نتائجها على تحسن المؤشرات الخاصة بمعدلات نمو الاستثمارات المباشرة، وتحسن ترتيب مصر فى بعض التقارير الدولية فى التنافسية وممارسة الأعمال ورفع التصنيف الائتماني. ومن أبرز القوانين والإصلاحات التي شهدتها بيئة الأعمال في مصر صدور قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية حيث استطاعت الحكومة ممثلة فى وزارة الاستثمار والتعاون الدولى إصدار هذا القانون الذى انتظره مجتمع الأعمال لأكثر من ثلاث سنوات من الحكومات المتعاقبة بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٤، ولاقى صدوره ترحيبا شديدا من منظمات الأعمال فى مصر والذى جاءت مواد لتحافظ على حقوق المستثمرين وتقدم حوافز لتنمية الأماكن النائية. بالإضافة إلى تعديل قوانين الإفلاس وسوق المال والشركات والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل العقارى.

وتشير اللجنة إلى أنه بالرغم من التحسن التشريعى الملموس الذى شهدته الفترة الماضية، فإن خطونا التشريعى مازال يمضى بطيئاً وئيداً، وأن ثمة فارق كبير بين تعديل التشريعات وتطويرها، فالتعديلُ هو محض تغيير غير مؤثر وغير مجد، بينما التطويُر ظاهرةٌ إيجابية وتقدمية تغيّرٌ بعمقٍ وتعنى المضى قُدماً إلى الأمام. الحاجة باتت ملحة إلى عملية إصلاح حقيقية تتكامل مع الإصلاح والتطوير الإدارى الشامل، وتكون جزءًا لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشامل فى البلاد، على نحو يسهم فى تبسيط الاجراءات وسرعة انجاز المعاملات، ويحد من الفساد بشتى صوره وأشكاله، ويحقق استقراراً تشريعياً منشوداً إعمالا لأحكام دستور ٢٠١٤ الصادر فى ١٨ يناير ٢٠١٤، ويتواكب مع المستجدات الحديثة فى مختلف المجالات.

(٢) تطوير الخدمات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة

يمثل احترام سيادة القانون واستقلال القضاء وكفالة حقوق الدفاع وتقريب جهات التقاضي، وسرعة الفصل في القضايا، واستيفاء الحقوق وحمايتها، أحد الركائز الهامة للعدالة السريعة الناجزة – وليست المتسرعة – التي هي حق للمواطنين جميعاً كفله لهم دستور ٢٠١٤ إعمالًا لأحكام المواد (٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٨٤، ١٨٦) منه.

وتعرب اللجنة عن تقديرها الكامل للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة على الصعيدين التشريعي والإجرائي لمواجهة مشكلة إطالة أمد التقاضي حرصا منها على تخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين، ومواكبة ما تشهده الساحة الاقتصادية من تطورات متلاحقة واتساع حجم الاستثمار، من خلال تنظيم قانونى فعال وناجز يصون الحقوق ويحمي المعاملات.

وترتكز مواجهة مشكلة طول أمد التقاضي على ثلاث جوانب رئيسية هي: الجانب التشريعي المتمثل في إصلاح وتحديث التشريعات والإجراءات الحاكمة للعمل القضائي، والجانب البشري المتعلق بتنظيم شئون القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين والفئات المعاونة للقضاء، والجانب المؤسسي المتضمن لدور المحاكم وغيرها من المؤسسات المعنية بشئون العدالة، وتنفيذ الأحكام القضائية. وتعرض اللجنة هذه الجوانب بإيجاز على النحو الآتي:

أولاً: إصلاح وتحديث التشريعات والإجراءات الحاكمة للعمل القضائي

تعد كثافة عدد التشريعات وجمودها وتداخلها وتعارض وتضارب بعض أحكامها، أحد أهم أسباب عرقلة سير العدالة، وخاصة التشريعات الإجرائية للأعمال القضائية، التي يأتي في مقدمتها قوانين المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، والإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، ومجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، والسلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، والإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية بمقتضى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٨.

وتشيد اللجنة بسعي الحكومة المستمر وتعاونها المثمر مع مجلس النواب في إجراء تعديلات تشريعية لهذه القوانين تيسيراً لسبل التقاضي وتحقيقاً للعدالة الناجزة، إلا أن اللجنة تجدد الدعوة لمجلس النواب والحكومة بالإسراع في إجراء إصلاح شامل وجذري لهذه التشريعات، حيث أن أغلبها يتعلق بتشريعات مضى على إصدارها المائة عام، فلم يعد يصلح معها التنقيح والتعديل الذي قضى على تناسقها عند صدورها وقلل من فاعليتها، وذلك التزاماً من الدولة بتفعيل هذه

الأحكام باعتبارها استحقاقاً دستورياً، ومراعاة للمبادئ الدستورية التي أقرتها المحكمة الدستورية العليا، والمبادئ القانونية التي أقرتها محكمة النقض وغيرها من المبادئ التي أرستها المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر وأصبحت جزءاً من تشريعها الوطني.

وفي ذات السياق، ترحب اللجنة بصدور عدد من القوانين ذات الصلة بتسريع عملية التقاضي، وتحقيق العدالة الناجزة، سواء بإصدار بعضها أو إدخال التعديلات على البعض الأخر، **ومن أبرزها ما يلي:**

- **إصدار قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧**[١٩٧] وما يستهدفه من توفير الإطار التشريعي السليم للحماية القانونية وتيسير الإجراءات وخاصة الباب الخامس منه المتعلق بتسوية منازعات الاستثمار، حيث نص القانون على إنشاء لجنة وزارية لفض منازعات الاستثمار، وإلزامية قراراتها، للحد من اللجوء إلى القضاء، كما نظم القانون كيفية التصالح في بعض الجرائم التي ترتكب في المشروعات الاستثمارية، وقيود تحريك الدعوى الجنائية، وقيود تحريك الدعوى في الجرائم المالية، فضلاً عن إنشاء مركز مستقل للتحكيم والوساطة في منازعات الاستثمار التي تنشأ بين المستثمر والدولة أو أي جهة من الجهات التابعة لها. وتوصي اللجنة بسرعة إنشاء هذا المركز.

- **إصدار قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم (١١) لسنة ٢٠١٨**[١٩٨]، وما يتضمنه من إنشاء إدارة متخصصة بالمحاكم الاقتصادية تحت إسم "إدارة الإفلاس" تشكل برئاسة قاضى بمحكمة الاستئناف على الأقل، تختص بمباشرة إجراءات الوساطة، واستيفاء مستندات الطلبات التي تختص بها محكمة الإفلاس وتحضيرها خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً، ما يقلل من أمد التقاضي، فضلاً عن استحداث مادة تنص على إحالة المحاكم من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من إجراءات التفليسة والمنازعات ذات الصلة إلى المحاكم الاقتصادية المختصة، مما يخفف العبء عن كاهل المحاكم العادية.

---

(١٩٧) التقرير التحليلى لأداء مجلس النواب، مؤشرات عامة، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الثانى، عام ٢٠١٧، من ص ١٥٨ إلى ص ١٦٣.

(١٩٨) التقرير الثانى والثلاثون للجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٩، ص ١١١ إ- ص ١١٨.

- **إصدار القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٧[١٩٩] بشأن تعديل بعض أحكام قوانين الإجراءات الجنائية، وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، ورقم (٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وقانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٥**، وما يستهدفه من السرعة في الإجراءات وإزالة المعوقات التي تحول دون سرعة الفصل في القضايا في مختلف مراحل التقاضي. وتؤكد اللجنة على أن ضمان العدالة الناجزة وتقصير أمد التقاضي يجب أن لا يتضمن إهداراً أو على الأقل انتقاصاً من حقوق الدفاع لا يبرره قصر الفترة التي سوف تستغرقها المحاكمة. وبهذه المناسبة، تتابع اللجنة مشروع القانون الجديد بشأن الإجراءات الجنائية والذي أحيل إلى مجلس النواب وجاري دراسته بلجان المجلس النوعية المختصة، وتأمل اللجنة أن يأتي هذا القانون الجديد ملبياً لآمال تيسير إجراءات التقاضي في الدعاوي الجنائية، وتحقيق العدالة الناجزة.

- **إصدار القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦[٢٠٠] بشأن تعديل بعض أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٩،** واللجنة إذ ترحب بكل ما من شأنه تخفيف العبء عن كاهل محكمة النقض وتفرغها للنظر في الطعون بالنقض على الأحكام القضائية تحقيقاً لسرعة الفصل في تلك القضايا، فإنها تؤكد على ضرورة توفير كافة حقوق وضمانات الدفاع، وبدراسة إمكانية إنشاء دوائر مدنية وأخرى جنائية من دوائر محكمة النقض في بعض المحافظات – تمهيداً لتعميمها – تيسيراً على الطاعنين أمامها بالمحافظات المختلفة، وتفعيلاً لنص المادة (٩٧) من الدستور والتي تلزم الدولة بتقريب جهات التقاضي والعمل على سرعة الفصل في القضايا.

- **وترى اللجنة أن صدور القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٧[٢٠١] الخاص بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية طرفا فيها،** وما يتعلق بتفعيل دور اللجان وجعل ما تصدره قرارات وليست مجرد توصيات، مع تقصير المدة التي تصدر فيها قراراتها وجعلها نافذة في حق الجهة الإدارية. والقانون رقم (١٤)

([١٩٩]) الجريدة الرسمية، قسم مجلس النواب، العدد ٤٤ بتاريخ ٢٩ من مايو ٢٠١٧ (السنة الثانية) مص ١٨٦ – ص ١٨٩.

([٢٠٠]) مضبطة الجلسة الثالثة والستين، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الأول، بتاريخ ٢٢ من مايو ٢٠١٦، ص ٦٥٣ ا- ٦٦١.

([٢٠١]) التقرير الثانى للجنة الشئون الدستورية والتشريعية، بتاريخ ٢٩ من أكتوبر ٢٠١٦، ص ٤.

لسنة ٢٠١٨[٢٠٢] بشأن إعادة العمل بالقانون رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٦ الخاص بإنهاء المنازعات الضريبية وتعديل بعض أحكامه، وما يتضمنه من تسهيل وتسريع إنهاء المنازعات الضريبية على أسس عادلة، فضلاً عن إضافة المنازعات المتعلقة بتطبيق قوانين الضرائب العقارية التي تختص بها مصلحة الضرائب العقارية لسرعة إنجاز المنازعات الخاصة بها، فإنها تثمن جهود الحكومة الحثيثة لمواجهة مشكلة بطء أمد التقاضي.

وتطالب اللجنة الحكومة بالإستمرار في هذا النهج. وتؤكد مجددا على ما سبق وأن أوصت به في تقريرها السابق الصادر في عام ٢٠١٦[٢٠٣] في هذا الشأن، بالإضافة إلى العمل على تحديد حد أقصى لزمن كل خصومة قضائية.

ثانياً: تنظيم شئون القضاة وأعضاء النيابة العامة

تعرب اللجنة عن اعتزازها البالغ بقضاة مصر الشوامخ وسدنة العدالة باعتبارهم أساس وعماد منظومة العدالة، ويقع على عاتقهم العبء الأكبر في تحقيق العدالة وسيادة القانون واستقرار الأوضاع والمراكز القانونية في المجتمع، ويشاركهم في السير المنتظم لإجراءات التقاضي وتيسيرها أعضاء النيابة العامة، والمحامون، والفئات المعاونة للقضاء الذين يواجهون جميعاً العديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على منظومة العدالة وسير عملية التقاضي، وخاصة القضاة الذين يعانون من عدم تناسب أعدادهم مع حجم القضايا المنظورة أمامهم في المحاكم، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة انتداب القضاة خارج العمل القضائي، والتفاوت فيما بينهم في الخبرة ومستويات الكفاءة والتأهيل، إضافة إلى عدم الاستعانة بالمحامين للعمل في الهيئات والجهات القضائية بحسب النسبة المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

وتأسيساً على ذلك، تؤكد اللجنة على ضرورة زيادة أعداد القضاة في سائر الهيئات القضائية بمختلف الدرجات وخاصة المعينين في بداية السلم القضائي. كما تؤكد اللجنة أهمية تنفيذ الاستحقاق الدستوري المنصوص عليه في المادة (٢٣٩) من الدستور والمتعلق بإصدار قانون جديد لتنظيم قواعد ندب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، خاصة وأن مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة قد أوشكت على الانتهاء، وحتى تتمكن

---

(٢٠٢) التقرير الثالث للجنة الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، بتاريخ ٢٤ من يناير ٢٠١٨، ص٢ – ص ١٨.

(٢٠٣) لمزيد من التفاصيل: راجع تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة عام ٢٠١٦، ص ٣٢٣، ٣٢٤.

الجهات والهيئات والوزارات وكافة أشخاص القانون العام التي تستعين بهم من هيكلة شئونها بدون قضاة الندب، **وتوصي اللجنة بما يلي:**

- العمل على دعم استقلال القضاء وحيدته وحصانته، وعدم تدخل أي سلطة في شئونه، مع توفير البيئة والمناخ الملائم لأداء القاضي لرسالته السامية في إرساء العدل باعتبار ذلك استحقاقاً دستوريا وتنفيذاً للمواد (٩٤، ٩٧، ١٨٦) من الدستور.

- وضع قواعد ومعايير واضحة ومجردة تسرى على جميع المتقدمين دون استثناء للتعيين في بداية السلم القضائي "معاون نيابة" تتناسب مع مكانة وخطورة تلك الوظيفة.

- إنشاء أكاديمية للقضاء يلتحق بها لمدة عام كل المرشحين المقبولين للعمل في النيابة العامة، تقوم بتأهيلهم لتحمل أمانة القضاء فنياً وشخصياً ونفسياً وعلمياً.

- وضع قواعد وبرامج لاستمرار تأهيل وتدريب القضاة في حالة الترقية والنقل من النيابة العامة إلى القضاء، وكذلك في حالة الترقية إلى درجة مستشار.

- متابعة عمل القاضي وتقييم كفاءته الفنية بصفة دورية، بعيداً عن التفتيش القضائي، وذلك بمراجعة كم ونوعية القضايا التي يفصل فيها خلال العام القضائي الواحد ومتابعة عدد أحكامه التي تم إلغاؤها في مرحلة الاستئناف للوقوف على مستواه وتقييم أدائه، ومن ثم اتخاذ القرار في شأن عمله وصلاحيته للعمل القضائي.

- وضع قواعد خاصة بتنظيم نقل القضاة وترقيتهم وتأديبهم بصورة تتناسب مع رسالتهم السامية، وعلى نحو يحقق أكبر قدر من الاستقرار والطمأنينة لرجال القضاء.

- تفعيل دور الجمعيات العمومية للمحاكم وقيامها بوضع حد أدني وحد أقصى لعدد الدعاوي التي تنظرها هذه المحاكم بكل جلسة، وإعادة النظر في ذلك عند الاقتضاء.

- بحث تفعيل نظام تخصص القاضي في فرع معين من فروع القانون وفقاً لضوابط موضوعية لما للتخصص القضائي من أهمية كبيرة في جودة العملية القضائية من حيث الانجاز المتقن السريع للقضايا.

ثالثاً: تفعيل دور المحامين في تحقيق العدالة الناجزة

يشارك المحامون القضاة أعباء سير العدالة وتحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون. وتناشد اللجنة السادة المحامين بأهمية احترام إجراءات التقاضي والبعد عن كل ما يعطلها، والابتعاد عن كل إجراء من شأنه إعاقة العدالة، وتشير إلى أهمية أن تشمل منظومة المواجهة الشاملة لاسباب بطء إجراءات التقاضي علاج مشاكل المحامين وتفعيل دورهم في تحقيق العدالة الناجزة، وذلك من خلال ما يلي:

- الاهتمام بالمحامين من بداية قيدهم في النقابة، وتفعيل قانون المحاماة من حيث الاهتمام بمعهد المحاماة، واشتراط اجتيازه بعد أداء اختبارات ملائمة للمستوى كشرط للقيد بالمرحلة التالية في مهنة المحاماة.

- دراسة إمكانية أن يكون من بين المعاهد التعليمية المزمع إنشاؤها ضمن أكاديمية القضاء معهداً لتأهيل وتدريب خريجي كليات الحقوق من الذين يرغبون في الاشتغال بمهنة المحاماة، وأن يكون الحصول على شهادة هذا المعهد شرطاً لبدء فترة التدريب العملي الذي ينص عليها قانون المحاماة.

- التعاون والتنسيق بين نقابة المحامين وأندية القضاة في مجالات تنمية قدرات المحامين ورفع كفاءتهم، وتزويدهم بكل ما هو جديد بشأن التشريع والنظام القضائي المصري والمقارن.

- ربط مكاتب المحامين بخدمات القضاء الإلكتروني والمعلومات القانونية في إطار منظومة ميكنة العمل القضائي بمختلف أطره وأطرافه؛ بما يكفل تواصل المحامين مع المحاكم لتحقيق سرعة الفصل في القضايا.

رابعاً: رعاية الفئات المعاونة للقضاة وتطوير الخدمات القضائية:

تدرك اللجنة أهمية الدور الذى تلعبه الفئات المعاونة للقضاة وهم الخبراء القضائيون وخبراء الطب الشرعي والأعضاء الفنيون بالشهر العقاري – وفقاً للمنطوق الوارد في نص المادة (١٩٩) من الدستور – ومشاركتهم القضاة في تحقيق العدالة، وتنوه بتخصيص الحكومة هذا العام محورًا فرعيًا مستقلًا لتطوير الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين ضمن برنامج تطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد إدراكًا منها وتأكيدًا لأهمية هذه الفئات المعاونة للقضاة ودورهم الفاعل في تحقيق العدالة الناجزة.

وتلمس اللجنة جهود الحكومة للارتقاء بالمستوى العلمي والفني لهم، وتحسين أحوالهم المالية، إلا أن طريقة العمل بهذه الإدارات لا تزال تقليدية بدائية لا تتناسب ولا تواكب العصر، وتؤدي إلى تعطيل وعرقلة سير العدالة، وصعوبة السيطرة على كل آلياتها، فبات من الضروري تطوير وتحديث تلك الأجهزة وتأهيل كوادرها. **ومن هذا المنطلق، توصي اللجنة بما يلي:**

- تطوير وتحديث إدارات الخبراء المختلفة من طب شرعي وأبحاث التزييف والتزوير والمعامل الكيماوية والجنائية وغير ذلك من جهات الخبرة وفقا لما تستهدفه الحكومة في برنامجها، وتشغيل هذه الإدارات على مدار اليوم لاسيما المعامل الجنائية، لمواجهة الحوادث الطارئة.

- توحيد جهات الخبرة وتجميعها في كيان مؤسسي واحد في شكل هيئة عامة أو مصلحة، ووضع نظام إداري متطور للهيئة المقترحة التي تضم كافة فروع الخبرة وإدارتها طبقاً لأصول الإدارة العلمية الحديثة.

- ضبط مجال عمل الخبراء بموجب تشريع جديد يقصره على المسائل الفنية البحتة التي يتعذر على القاضي الفصل فيها، وحظر إسناد أية مسائل قانونية بحتة لهؤلاء الخبراء.

- تزويد إدارات الخبراء والمحضرين بالأجهزة والتقنيات الحديثة وخاصة الحاسبات الآلية، وتدريب العاملين وتأهيلهم لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة للاتصالات والمعلومات ورفع مستواهم العلمي والفني، وتقييمهم في نهاية كل دورة وتعليق ترقية كل منهم على درجة اجتيازه للدورة ضماناً للجدية في حضور التدريب والدورات.

- تطبيق نظام استخدام التسجيل الصوتي والمرئي لجلسات المحاكم طبقاً للضوابط القانونية، وكذا التصوير الضوئي للأوراق القضائية وحفظها.

- تنظيم أعمال المحضرين وأمناء سر المحاكم وفقاً لمعايير محددة منضبطة، ورعاية هذه الفئة وزيادة مخصصاتهم المالية، حتى لا يحيدون عن أعمالهم تحت ضغط الحاجة للمال، وبحث استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المتطورة في عملية الإعلان.

- إسناد صلاحية الإشراف على الخبراء ومعاوني القضاة، وتدريبهم وتأهيلهم ومحاسبتهم، إلى المجلس الأعلى للقضاء.

خامساً: تطوير دور المحاكم والمؤسسات المعنية بتحقيق العدالة

تعرب اللجنة عن تقديرها لجهود قطاع دور أبنية المحاكم والشهر العقاري بوزارة العدل في إنشاء عدد من مجمعات المحاكم الجديدة، وترميم بعض ما تم إتلافه إبان ثورة ٢٥ يناير وما أعقبها، والسعى لاستكمال المتبقي منها، فضلاً عن افتتاح عدد من مكاتب الشعر العقاري بمختلف المحافظات لتقريب الخدمة للمواطنين، وتطوير وتحديث المكاتب الأخرى طبقاً لخطة سنوية محددة تضمنها برنامج الحكومة هذا العام لتصل إلى ٢٨ مكتبا للشهر العقارى بنهاية عام ٢٠٢٢. وبهذه المناسبة، ترحب اللجنة بصدور القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٨[٢٠٤] بشأن تنظيم بعض أحكام الشهر العقاري في المجتمعات العمرانية الجديدة، والذي يهدف إلى تنظيم عملية شهر التصرفات العقارية في نطاق هذه المجتمعات، بإنشاء مأمورية أو أكثر للشهر العقاري في كل مجتمع عمراني جديد من خلال إتباع إجراءات ميسرة وسريعة ومعالجة المعوقات التي تحد من شهر التصرفات العقارية، واللجوء إلى القضاء للحصول على أحكام بصحة ونفاذ هذه المحررات.

كما تحيى اللجنة جهود قطاع التطوير التقني ومركز المعلومات بوزارة العدل وما يستهدفه في برنامج الحكومة هذا العام من إعمال وتطوير نظام ميكنة المحاكم على اختلاف درجاتها وزيادة عددها من ٥١ محكمة إلى ٤٠٩ محكمة وفق برنامج زمني محدد. وتؤكد على ضرورة الاستمرار في بذل الجهود في هذا الإطار، نظراً لما تعانيه غالبية دور المحاكم والمؤسسات المعنية بتحقيق العدالة من حاجة ماسة إلى تطوير شامل من حيث المباني والأثاث والنسق الحضاري والمعماري، والوسائل والآليات الحديثة التي تكفل انتظام دولاب العمل بها. وفي هذا الصدد تعيد اللجنة التأكيد على **ما سبق وأن أوصت به في تقريرها السابق الصادر في عام ٢٠١٦[٢٠٥]، وذلك على النحو التالي:**

- التوسع في إنشاء دور المحاكم، بما يتناسب مع الزيادة الكبيرة في أعداد المنازعات والزيادة السكانية الحالية والمستقبلية.

- وضع خطة تفصيلية عاجلة لترميم وإصلاح وتجميل دور العدالة القائمة وتجهيزها وإمدادها بوسائل الراحة المناسبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال وضع تصميم موحد "نموذج" لكل من المحاكم الجزئية والكلية، والاستئناف، ومحكمة النقض، ومراعاة

([٢٠٤]) التقرير الستون للجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير، بتاريخ ٢٠١٨/٤/١. ص٣.

([٢٠٥]) تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة عام ٢٠١٦، ص ٣٢٧، ٣٢٨.

أن تكون استراحات النيابة والقضاة في كل محكمة داخل المحكمة ذاتها، تحقيقاً للأمن وتوفيراً للوقت.

- إنشاء دوائر قضائية للمحاكم العليا: النقض والإدارية العليا، بكل دائرة محكمة استئناف عال، وزيادة أعداد قضاة محكمة النقض ودوائرها، وإنشاء دوائر خاصة داخلها تختص بطلبات وقف التنفيذ تفصل على وجه السرعة في الأحكام المطعون عليها بالنقض التي يصعب تدارك آثارها في حالة تنفيذها.

- توفير التجهيزات والأجهزة اللازمة لتسيير وتيسير دولاب العمل في دور المحاكم وغيرها من مؤسسات العدالة، مثل الهواتف وأجهزة الحاسب الآلي وماكينات التصوير والفاكسات.

- وضع نظام تأمين الكتروني لضبط دخول المحاكم وحفظ الأمن في قاعات الجلسات وغرف المداولة ومكاتب ملفات القضايا والأحراز، وتعزيز الحراسة الليلية الكافية لكل منشآت دور العدالة.

- سن تشريع جديد لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بدلاً من قانونها الحالي رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، يضع إجراءات أكثر مرونة وتيسيراً في الشهر والتسجيل لمختلف التصرفات القانونية، ويوفر الوقت والجهد، ويتوافق مع التطورات التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

- التوسع في إنشاء فروع ومكاتب للشهر العقاري والتوثيق بمختلف أنحاء الجمهورية، لمواجهة الطلب المتزايد على خدماته، والارتقاء بمستواها الإنشائي والحضاري، وجعلها مناسبة لاستقبال المواطنين والمستثمرين، ومدها بأحدث الأجهزة والمعدات والأثاث، وكافة وسائل الراحة اللازمة لمختلف الأطراف.

- تزويد مصلحة الشهر العقاري بما تحتاجه من عمالة وخبرات، والاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين بها ورفع مستواهم الفني، وتحسين أحوالهم المادية والمعيشية تقديراً لجهدهم ومسئوليتهم الجسيمة.

- تحديث وتطوير أساليب العمل بمصلحة الشهر العقاري باستخدام التقنيات الحديثة، وإحلالها محل النظام اليدوي في التسجيل والتوثيق والحفظ والأرشفة وكافة الأعمال التي تقوم بها المصلحة.

سادساً: استخدام التقنيات الحديثة في تيسير إجراءات التقاضي

تشدد اللجنة على أن الاعتماد على التقنيات الحديثة في المنظومة القضائية أضحى ضرورة حتمية بداية من إقامة الدعوى ومروراً بإجراءات التحقيق والمرافعة والمحاكمة وانتهاء بصدور الحكم وتنفيذه، بما يضمن السرعة والفاعلية والدقة لهذه المنظومة، ويكفل العدالة الناجزة، ويعزز مبدأ اقتصاديات التقاضي. وترحب اللجنة بإيلاء وزارة العدل اهتماماً كبيراً باستخدام التقنيات الحديثة، وتطبيق الاتجاهات الحديثة في التقاضي التي تكفل تحقيق العدالة الناجزة، حيث عقدت الملتقى العربي الثاني للاتجاهات والتقنيات الحديثة في التحقيق وإجراءات التقاضي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنبثقة عن جامعة الدول العربية، والمركز القومي للدراسات القضائية، لمتابعة ما تم تنفيذه من توصيات الملتقى الأول – التي سبق للجنة أن أشارت إليه في تقريرها السابق الصادر في عام ٢٠١٦– بهدف نشر ثقافة تطوير المنظومة القضائية واللوجستيات المرتبطة بها، وصولاً إلى التقاضي الإلكتروني ثم المحكمة الإلكترونية.

وكذلك تنظيم الوزارة للمؤتمر الدولي للتقاضي الالكتروني بتاريخ ٦ مايو ٢٠١٤، وما أسفر عنه عن عدد من التوصيات، تساهم في حل مشكلة التقاضي وتيسير إجراءاته، من أهمها: استبدال المحضر بالرسائل عبر التليفون المحمول أو البريد الالكتروني، وتفعيل تجربة الفيديو كونفرانس في نظر القضايا، وكذا استخدامها في سماع الشهود والمتقاضين دون الحاجة إلى حضورهم المحاكم، **بالإضافة إلى التوصيات التالية التي تضعها اللجنة تحت نظر الحكومة، وهى:**

- العمل على وضع وتأهيل البنية التشريعية المنظمة للاعتماد على خدمات التقاضي الإلكتروني وتطبيقها بالتدرج في دور المحاكم وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

- التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، لتوفير بنية تحتية متطورة لاستخدام وتطبيق وسائل التقاضي الإلكتروني، وتأهيل الكفاءات القادرة على استخدام هذه الوسائل الحديثة.

- تزويد المحاكم وأقلامها وإداراتها بشبكة الكترونية واحدة، وإدخال خدماتها على شبكة المعلومات الدولية، والسماح لذوي العلاقة المباشرة بالوصول إلى هذه البيانات من خلال رقم سرى يمنح لهم عند بدء كل دعوي قضائية.

سابعًا: تبسيط إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية

تنبه اللجنة إلى صعوبة تنفيذ العديد من الأحكام النهائية التي بذل فيها الكثير من الجهد والوقت والمال من مختلف الأطراف المعنية؛ بسبب كثرة معوقات التنفيذ. وترى اللجنة أن ما تستهدفه الحكومة في برنامجها هذا العام ضمن برنامج تطوير أنشطة مكافحة الجرائم من الارتقاء بمعدلات تنفيذ الأحكام القضائية، يعد مطلبًا عاجلًا، نظرا لأن عدم تنفيذ الأحكام يهدد بإرساء قيم العدالة، كما تشير إلى أن إنشاء وتنظيم إدارات التنفيذ داخل المحاكم بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧، بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية قد جاء من أجل التعجيل باتخاذ قرارات تنفيذ الأحكام ومتابعتها وإنهاء المعوقات القانونية التي تواجه ذلك، غير أن عدد القضاة المنتدبين لهذه الإدارات بمعاونيهم لا يتناسب مع حجم الأحكام محل التنفيذ، مما يعوقها عن تحقيق هدفها، في سرعة تنفيذ الأحكام. **ومن أجل تبسيط وتيسير إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية والتعجيل بذلك على نحو يسهم في تحقيق عدالة ناجزة، فإن اللجنة تؤكد مجددًا على ما سبق وأن أوصت به في تقريرها السابق الصادر في عام ٢٠١٦[٢٠٦] على ما يلي:**

- إنشاء شرطة قضائية متخصصة تتبع وزارة العدل، وتشرف عليها المحاكم القضائية المختصة، وتختص بالإشراف على تنفيذ الأحكام، وعمل المحضرين والمعاونين فيما يتعلق بالإعلانات القضائية وكافة المستندات والأوراق ذات الصلة.

- تشكيل لجنة من المختصين وذوي الخبرة في مجالات تنفيذ الأحكام لبحث سبل تيسير إجراءات التنفيذ وتذليل العقبات والمشاكل التي تعرقله، وجمع وتوحيد كل إجراءات التنفيذ لدى جهة واحدة بدلاً من تشتتها بين جهات متعددة (إدارة التنفيذ وقاضي التنفيذ).

- إعادة تنقية وتنقيح الأحكام المتعلقة بإشكالات التنفيذ التي تمثل معوقاً رئيسياً في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية، وجعلها أكثر تيسيراً وسرعة وتوازناً في تحقيق مصالح مختلف أطراف خصومة التنفيذ.

- زيادة عدد قضاة التنفيذ ومعاونيهم، بما يسهم في إنجاز حجم العمل الكبير في هذا المجال.

([٢٠٦]) تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة عام ٢٠١٦، ص ٣٣٠.

- إدخال نظم الميكنة في التنفيذ، مما ييسر من مهمة إدارة التنفيذ واتصالها بجهة عمل المنفذ ضده بالحكم الصادر ضده وحجز جزء من راتبه تمهيداً لسداده لطالب التنفيذ، ووضع نظام متكامل لربط إدارة التنفيذ بجميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمواطنين، كالمرور والجوازات وتراخيص السفر والعمل، ومنع الصادر ضده الحكم من الحصول على الخدمة حتى يقوم بتنفيذ هذا الحكم.

الهدف الاستراتيجي الرابع
النهوض بمستويات التشغيل

الهدف الاستراتيجي الرابع

النهوض بمستويات التشغيل

تعد قضية رفع معدلات التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة من أبرز التحديات التى تواجه الحكومة فى الفترة الراهنة على المستويين الاقتصادى والاجتماعى، حيث لا تمثل ارتفاع معدلات البطالة مشكلة اجتماعية فقط، بل يمتد أثرها للجانب الاقتصادى؛ وهدر واحد من أهم عناصر الإنتاج وهو العامل البشرى.

وتشيد اللجنة فى هذا الإطار بالاهتمام البالغ من جانب القيادة السياسية بهذا الموضوع، حيث جاءت توجيهات السيد رئيس الجمهورية المستمرة للحكومة بالتركيز على عدد من المحاور الأساسية خلال المرحلة القادمة لتحقيق آمال وتطلعات الشعب المصري، يأتي فى مقدمتها خفض معدلات التضخم والبطالة وزيادة فرص العمل، فضلاً عن مضاعفة التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية، عبر معالجة كل المشكلات المتعلقة بالمصانع المتوقفة والمتعثرة، وتسهيل إجراءات تشغيل المصانع الجديدة، مع التوسع في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لا سيما في سيناء والصعيد، والعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية، والاهتمام بمضاعفة الاستثمار.

وقد اهتمت كافة مؤسسات الدولة بالعمل على دراسة واقع مشكلة البطالة فى مصر ووضع استراتيجيات وخطط وبرامج لحلها؛ فمن ناحية، حرص مجلس النواب على إصدار العديد من التشريعات التى تهدف لإصلاح مناخ الأعمال فى مصر بصفة عامة، وتسهم فى رفع معدلات الاستثمار والتشغيل، ومن جانب آخر، تنظر اللجنة بعين التقدير لتركيز برنامج الحكومة للأعوام الأربعة القادمة (٢٠١٨/٢٠٢١-٢٠١٩/٢٠٢٢) على قضية النهوض بمستويات التشغيل ومواجهة البطالة، وترحب بإفراده هدفًا كاملًا ضمن الأهداف الاستراتيجية الخمسة التي تضمنها البرنامج لهذا الموضوع، فضلًا عن الإشارة إليه فى سياق طرح بعض الأهداف الأخرى، الأمر الذى يعكس مدى إدراك الحكومة لخطورة هذه المشكلة وأهمية العمل على مواجهتها بصورة واضحة وفعالة.

كذلك تتفق اللجنة مع ما أكد عليه برنامج الحكومة من أن النمو السكانى السريع وما يفرزه من عرض متزايد فى قوة العمل، يجعل قضية استيعاب هذه الأعداد من المنضمين لسوق العمل على رأس أولويات البرنامج الحكومى، خاصة فى ظل تواجد رصيد من المتعطلين يصل إلى نحو ٣,٢ مليون فرد.

وترحب اللجنة بما أسفر عنه الاهتمام الواضح من جانب الدولة بقضية التشغيل من تحسن واضح فى **المؤشرات الكمية والنوعية لمعدلات البطالة على كافة المستويات** التي ترصدها اللجنة على النحو التالى:

بالنظر إلى **المعدل العام للبطالة** خلال السنوات الأخيرة، يتضح أنه قد ارتفع في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والفترات التي تبعتها، نتيجة لعدم الاستقرار والانكماش في كثير من الأنشطة الاقتصادية، وتراجع معدل النمو، وضعف معدل الاستثمارات المحلية والأجنبية، ليسجل متوسطًا يبلغ نحو ١٣% خلال الأعوام الثلاثة ٢٠١٣-٢٠١٥، ثم أخذ في التراجع تراجعًا طفيفًا بدءًا من عام ٢٠١٥، ليصل إلى ١٢,٨% فى عام ٢٠١٥، ثم إلى ١٢,٥% في عام ٢٠١٦، كما انخفض هذا المعدل إلى ١١,٨% في عام ٢٠١٧[٢٠٧]، كما أشارت بيانات نشرة المعلوماتية الشهرية (مايو ٢٠١٨) إلى انخفاض هذا المعدل من ١٢% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ إلى ١٠,٦% خلال الربع المماثل من عام ٢٠١٨، وأيضًا انخفاض عدد المتعطلين (بالمليون) من ٣,٥ خلال الربع الأول والثانى والثالث من عام ٢٠١٧ إلى ٣,٣ خلال الربع الرابع من ذات العام، ثم إلى ٣,١ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨[٢٠٨].

ومن جانب آخر، وفيما يتصل بالمؤشرات النوعية لمعدل البطالة، ترصد اللجنة بعين الحذر انخفاض **معدل البطالة بين فئة الشباب**، حيث بلغ نسبة ٢٤,٨% في عام ٢٠١٧ بين الشباب في الفئة العمرية (٢٩-١٥) عامًا، مسجلًا انخفاضًا عن عام ٢٠١٦ التي وصل فيها

---

[٢٠٧] النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة ٢٠١٧، الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠١٨.

[٢٠٨] نشرة المعلوماتية الشهرية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠١٨.

إلى ٢٥,٦%، وبلغ نسبة ١٨,٨% في عام ٢٠١٧، و٢٥,٦% في عام ٢٠١٦، بين الشباب في الفئة العمرية (٣٩-١٥) عامًا.

وبالنسبة لمعدل البطالة وفقًا للنوع، فقد بلغ بين الذكور ٨,٢% في عام ٢٠١٧، مقابل ٨,٩% في عام ٢٠١٦، في حين بلغ هذا المعدل بين الإناث ٢٣,١% في عام ٢٠١٧، مقابل ٢٣,٦% في عام ٢٠١٦.

كذلك توضح إحصاءات **معدل البطالة على مستوى الأقاليم**، أنه قد سجل في المحافظات الحضرية في عام ٢٠١٧ نحو ١٥%، مقارنة بنحو ١٥,٢% في عام ٢٠١٦، كما انخفض المعدل في محافظات الوجه البحرى من ١١,٩% في عام ٢٠١٦ إلى ١١,٤% في عام ٢٠١٧، وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلى، فقد انخفض معدل البطالة من ١١,٦% إلى ١٠,٥% خلال نفس الفترة، أما على مستوى محافظات الحدود، فإن المعدل قد بلغ ١٢% في عام ٢٠١٧، مقابل ١٤% في عام ٢٠١٦.

من ناحية أخرى، **وفيما يتعلق بمعدلات البطالة وفقًا للحالة التعليمية**، تشير اللجنة إلى انخفاض معدل البطالة بين حملة المؤهل الجامعى وما فوقه، وأيضًا بين حملة المؤهل المتوسط بنسبة طفيفة (١%)، حيث بلغ المعدل الأول ٢٠,٨% في عام ٢٠١٧، مقابل ٢٠,٧% في عام ٢٠١٦، بينما سجل المعدل الثانى ١٦,٣% في عام ٢٠١٧، مقابل ١٦,٤% في عام ٢٠١٦، كما ترحب اللجنة بما حققه معدل البطالة بين حملة المؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعى، وأيضًا بين حملة المؤهلات أقل من المتوسط، من انخفاض ملحوظ، حيث انخفض المعدل الأول من ١٢,٣% في عام ٢٠١٧ إلى ١٠,٨% في عام ٢٠١٦، على حين سجل المعدل الثانى ٦,٩% في عام ٢٠١٧، مقابل ٨,٦% في عام ٢٠١٦[٢٠٩].

وبتحليل المؤشرات الكمية والنوعية السابق الإشارة إليها، يتضح أنه على الرغم مما حققته هذه المعدلات من انخفاض على كافة الأوجه المتعلقة بقوة العمل والبطالة، إلا أن اللجنة تتساءل

---

[٢٠٩] النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة ٢٠١٧، الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠١٨.

عن مردود هذا الانخفاض على معطيات سوق العمل وقوة التشغيل في مصر، ومن ثم فإنها تتفق مع ما أورده برنامج الحكومة من أن معدل البطالة – رغم تراجعه – ما زال شديد الوطأة، كما تتفاقم الظاهرة بين الإناث والفئات العمرية الشابة، الأمر الذى يشكل هدرًا للموارد البشرية ولمردود مخرجات التعليم، ويعد من أبرز التحديات القائمة التى تواجه الاقتصاد المصرى وتحول دون الانطلاقة الكبرى[٢١٠].

كما تتفق اللجنة أيضًا مع ما أوردته الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢)، وعامها الأول (٢٠١٨/٢٠١٩) من أن الخطة التنموية لا تستهدف فقط خفض معدلات البطالة بوجه عام، وإنما معالجة أوجه الخلل في الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للمتعطلين، مما يستوجب استهداف تشغيل الشباب وتمكين المرأة من الولوج إلى سوق العمل[٢١١].

وتثنى اللجنة على ما جاء ببرنامج الحكومة من أن قضية التشغيل وخفض معدلات البطالة تأتى كأهم ملامح المرحلة القادمة (مرحلة جنى ثمار الإصلاح الاقتصادى)،وأنها تستهدف توفير نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا بإجمالى ٣,٦ مليون فرصة عمل على امتداد الأربع سنوات المقبلة، الأمر الذى يخفض معدل البطالة إلى نحو ٨,٤% بنهاية هذه المدة، وذلك من خلال عدة ركائز منها تنمية العنصر البشرى، والتركيز على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأيضًا إحداث إصلاح تشريعى ومؤسسى يشجع العمل الحر وريادة الأعمال، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وزيادة دمج القطاع غير الرسمي فى المنظومة الرسمية، وتكثيف الجهود الإنمائية بالأنشطة كثيفة العمل كالزراعة والصناعة والتجارة والتشييد[٢١٢].

---

[٢١٠] برنامج عمل الحكومة، ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، مصر تنطلق، ص ٢٨.

[٢١١] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى،الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/٢٠٢١-٢٠١٩/٢٠٢٢) وعامها الأول (٢٠١٨/٢٠١٩).

[٢١٢] برنامج عمل الحكومة، ص ١٢.

غير أن اللجنة تتخوف من صعوبة توفير فرص العمل المستهدفة سنويًا في ظل معدلات النمو الحالية التي لا تتجاوز ٥,٣%، والتي توقعت تقديرات صندوق النقد الدولى والتقارير الدولية أن تصل إلى ٥,٨% كحد أقصى خلال العامين المقبلين، مما يوفر نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا فقط كحد أقصى، فضلًا عن التحديات الدولية والمخاطر السياسية والاقتصادية التي قد يكون لها بعض التأثير على أسعار الفائدة.

من ناحية أخرى، تنبه اللجنة إلى غياب آليات التنفيذ الواضحة لتحقيق الأهداف الموضوعة في برنامج الحكومة، حيث لم يحدد البرنامج بشكل دقيق كيفية توفير ٣,٦ مليون فرصة عمل المستهدفة خلال الأربع سنوات القادمة، أو تحديد كيفية تحقيق المستهدف بشأن توفير فرص العمل في بعض قطاعات الدولة كالسياحة والنقل على سبيل المثال.

ومن ثم توصى اللجنة بضرورة المراجعة الدورية كل ستة أشهر لما تم تنفيذه في هذا المحور (النهوض بمستويات التشغيل)، من خلال تقديم الحكومة –ممثلة في رئيس مجلس الوزراء– تقريرًا لمجلس النواب يتم مناقشته لبيان مطابقة ما تم تنفيذه على أرض الواقع للمستهدفات التي تم تقديمها في برنامج الحكومة، ومدى اتساقها أيضًا مع ما استهدفته "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"، من الوصول إلى معدل للبطالة يقدر بنحو ١٠% فى عام ٢٠٢٠، و٥% فى عام ٢٠٣٠، وكذلك ما استهدفته الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢)، وعامها الأول (٢٠١٨/٢٠١٩) من خفض معدل البطالة إلى ١٠,٢% في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، وإلى ٧-٨% على المدى المتوسط.

وفيما يلى تستعرض اللجنة أهم ما ورد ببرنامج الحكومة بشأن النهوض بمستويات التشغيل، وتطرح رؤيتها وتوصياتها في هذا المجال على النحو التالى:

١- برنامج تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

ترحب اللجنة بالاهتمام الكبير من جانب الحكومة بهذا النوع من المشروعات، حيث خصصت البرنامج الرئيسى الأول في محور النهوض بمستويات التشغيل لتنميتها، وانبثق عنه عدة برامج فرعية[٢١٣]، تتناول اللجنة أهمها فيما يلى:

* **الإصلاح المؤسسى والتشريعى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**، حيث برز اتجاه الدولة نحو العمل على حل هذه المشكلة من خلال دفع معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وصدرت عدة قوانين تهدف لتحقيق هذا الغرض،**وكان من أهمها:**

- القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية، الذى أعفى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من نصف كل من التأمين الابتدائى، والتأمين النهائى إذا كان المنتج الصناعى محل التعاقد مستوفيًا لنسبة المكون الصناعى المصرى.

- القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، الذى اعطى المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة، والمشروعات المتوسطة والصغيرة حوافز خاصة تتعلق بالخصم من صافى الأرباح الخاضعة للضريبة.

- قانون التأجير التمويلى والتخصيم، الذى سمح للشركات والجمعيات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر وفقًا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتقديم خدمات التأجير التمويلى متناهى الصغر فى ضوء الضوابط التى يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التى تمارس هذا النشاط، ومن أجل الوصول إلى أكبر عدد من المتعاملين فى الصناعات الصغيرة أو الحرفية، مما يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا جديدة لخلق فرص عمل.

بالإضافة إلى ماسبق، تشيد اللجنة بقيام الحكومة - استجابة للعديد من المطالبات - بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧، ليحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وليكون هو الجهة

---

[٢١٣] برنامج عمل الحكومة، ص ١٤٦-١٥١.

المعنية بتنمية هذه المشروعات وريادة الأعمال، وذلك بطريق مباشر، أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال. كما يهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها وتحفيز المواطنين على الدخول إلى سوق العمل من خلال هذه المشروعات، ونشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار، وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية في هذا المجال وتعرب اللجنة عن أملها أن تنعكس جهود هذا الجهاز في مجال المشروعات الصغيرة على القضاء على الكثير من المعوقات التي تواجه هذا النوع من المشروعات، سواء من الناحية التمويلية أو الإدارية أو الفنية أو التسويقية...إلخ.

وفى إطار تحقيق الإصلاح التشريعى والمؤسسى للمشروعات المتوسطة والصغيرة، توصى اللجنة بما يلى:

- توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتضمن عدد ونوع وحجم هذه المشروعات وتوزيعها جغرافيًا وقطاعيًا، وتحديد الخدمات التى تحتاجها هذه المشروعات.
- التوسع في إقامة حاضنات الأعمال، خاصة في ظل تواضع ما يستهدفه برنامج الحكومة من إنشاء ٢٠٠ حاضنة أعمال سنويًا، بهدف تشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال.
- دراسة فصل الأنشطة متناهية الصغر فى جهاز مستقل وربطه ببنك ناصر الاجتماعى.

وعلى صعيد آخر، تشيد اللجنة بحرص برنامج الحكومة على **توفير التمويل اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة**، ففي إطار الهدف الاستراتيجى الثالث المتعلق بالتنمية الاقتصادية، وضعت الحكومة برنامجًا لتحسين بيئة الأعمال تناول عدة نقاط منها تعزيز دور قطاع الخدمات غير المصرفية فى تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال استحداث أدوات قصيرة الأجل لفترات أقل من عام توجه لهذه المشروعات، واستهداف

الوصول بعدد المستفيدين من ٣ ملايين حاليًا إلى نحو ٦ ملايين بنهاية البرنامج فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وتوجيه نحو ٧٢,٥ مليار جنيه للاستثمار فى ابتكار أدوات وأوعية إدخارية جديدة وإتاحة التمويل متناهى الصغر للمرأة بمبلغ قدره ١٩,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢٠/٢٠٢١[٢١٤].

بالإضافة إلى قيام الدولة بتشجيع إقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لخفض نسبة البطالة من خلال عدد من المبادرات فى هذا المجال، والتى كان من أهمها مبادرات البنك المركزى المصرى لمساندة ودعم هذه المشروعات، مثل مبادرة تسوية مديونيات صغار العملاء للتخفيف من أعباء ديون المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتشجيع البنوك لتمويل المنشآت المتوسطة والصغيرة من خلال إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لهذه المشروعات من نسبة الاحتياطي التي تبلغ ١٤%، اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩، وتوجيه البنوك نحو زيادة نسبة القروض الممنوحة لتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالى محفظة قروض البنوك خلال أربع سنوات ابتداءً من عام ٢٠١٦، على أن يتم توفير المعلومات لأصحاب المشروعات وتيسير وصولهم للبنوك وتوفير التدريب اللازم لهم؛ لرفع فرص النجاح والتأكد من جدوى المشروعات، بالتنسيق مع العديد من الجهات المعنية، خاصة وزارة التجارة والصناعة واتحاد الصناعات المصرية والمعهد المصرفي المصرى، على أن تقوم البنوك بمنح الأولوية فى التمويل للقطاعات الاقتصادية الهامة، وبالأخص الشركات الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة وذات القيمة المضافة المرتفعة، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء عناية خاصة للمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التى تستهدف التصدير، فضلًا عن اعتزام البنك المركزى المضى قدمًا فى برنامج دعم الشركات الصغيرة من خلال طرح آلية لضمان مخاطر الائتمان، لتخفيف المخاطر التى تواجهها البنوك جراء تمويلها هذه الشركات، حيث بدأ البنك مشاوراته مع شركة ضمان مخاطر الائتمان لوضع برنامج لإعادة هيكلة الشركة، وذلك لتقديم الضمانات للبنوك بنسب تغطية

---

[٢١٤] برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص ١٢٧، ٢٣٣.

تتناسب مع توجهات البنك المركزى من دعم المناطق النائية والقطاعات الاستراتيجية الهامة وتشجيع تمويل الشركات حديثة الإنشاء.

كل هذا إلى جانب مبادرات البنوك التجارية والمتخصصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مبادرة البنك الأهلى المصرى، بنك مصر، وبنك التنمية الصناعية.

هذا فضلًا عن تنفيذ المشروع القومى لتوفير فرص عمل للشباب، من خلال "مشروعك"، وقروض صندوق التنمية المحلية.

كما أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي عن إطلاق برنامج على المستوى الوطني باسم "فرصة"، حيث يتم تنشيط الإنفاق الاجتماعي لتوفير الخدمات والمساعدة المالية لتشغيل وتمكين الفقراء اقتصاديًا، ويهدف إلى تدريب وتشغيل الشباب، وهو البرنامج الذى دعمت منظمة العمل الدولية تصميمه وتجريبه، وستواصل دعمها الوثيق له منذ إطلاقه.

وقد جاءت فكرة هذا البرنامج بعد تحليل قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة والتي أوضحت أن نسبة كبيرة من المتقدمين للحصول على المعاش هم من الشباب من فئات عمرية تتراوح بين ١٨ و٣٥ عامًا، الأمر الذى يتطلب العمل على التمكين الاقتصادى لهؤلاء الشباب بدلًا من لجوئهم للإعانات.

من ناحية أخرى، تشير اللجنة إلى مبادرة بنك ناصر الاجتماعى تحت عنوان "مستورة"، الذى تم إطلاقه منذ منتصف نوفمبر ٢٠١٧، بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، ويستهدف إقراض المرأة المعيلة لإنشاء مشروعات متناهية الصغر، بهدف تمكين المرأة اقتصاديًا ومحاربة البطالة بين فئة النساء، وتشير إلى ما تضمنه برنامج الحكومة من استهداف زيادة عدد المستفيدات من مشروعات تنمية المرأة الريفية من نحو ١٩ ألف حالياً إلى ٨٠ ألف مستفيد في عام ٢٠٢٢/٢١. وفى هذا الإطار، تتساءل اللجنة عن سبب عدم توضيح برنامج الحكومة للدور الحكومى فيما يتعلق بتفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، خاصة في المناطق الريفية في الصعيد والدلتا. وتوصى بضرورة استهداف برنامج منح ميسرة كبرنامج تنموى يستهدف أعداد محددة من السيدات في عدد من القرى، مع توفير التدريب اللازم لهذه المشروعات.

من جانب آخر، تأمل اللجنة أن تنعكس مبادرات الدولة لدعم الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على زيادة معدل نمو الناتج الصناعى المستوعب للعمالة بنحو ٥%.

ولتعزيز فرص حصول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل اللازم، **توصى اللجنة بما يلى:**

- ضرورة وجود مظلة حكومية واضحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تضم بنكًا وشركات لضمان مخاطر الائتمان، ويلحق بها مراكز تدريبية، وذلك حتى يمكن التوصل للأرقام الحقيقة وقياس الأثر الفعلى لهذه المشروعات ولفرص التشغيل الناتجة عنها، في ظل ما لاحظته اللجنة من وجود تضارب فيما يختص بالاعتماد على المشروعات الصغيرة ومتناهية في توفير فرص العمل، حيث تعددت البرامج وجهات التمويل ما بين المشروع القومى للتنمية البشرية والاجتماعية، وصندوق التنمية المحلية، ومبادرات البنك المركزى، فضلًا عن اعتبار الناتج من هذه البرامج المختلفة فرص عمل نهائية محققة دون وجود جهة واحدة توثق حساب عدد هذه الفرص.
- متابعة الجهات الرقابية لمدى التزام البنوك بتطبيق مبادرة البنك المركزي بتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

من ناحية أخرى، تؤكد اللجنة على ضرورة الاهتمام **بتسويق منتجات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**، وتحيى ما أكد عليه برنامج الوزارة بشأن دعم التوجه التصديرى لهذه المشروعات، من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة، وتنمية الوعى بأهمية الفرص التصديرية، والارتقاء بأساليب الإنتاج والتسويق، والتوسع في إقامة المراكز التكنولوجية وحاضنات الأعمال لتقديم الدعم الفني، خاصة في ظل ما تشير إليه البيانات من أن مساهمة المشروعات الصغيرة في الصادرات المصرية لا تتعدى ٥%، مقارنة بنحو ٤٠% في كوريا الجنوبية، ٥٥% في تايوان، ٦٠% في الصين، ٧٠% في هونج كونج. وتطالب اللجنة في هذا الصدد بالآتى:

- العمل على زيادة عدد المعارض بالمحافظات والمدن لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل تكلفة مخفضة، مع تخصيص نسب محددة من مساحة المعارض الداخلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الخاص على إقامة منافذ للبيع ومعارض دائمة لمنتجات هذه الصناعات.
- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مزيد من التفعيل لدور مكاتب التمثيل التجاري المصري بالخارج للتعرف منهم على الفرص التصديرية بدول العالم المختلفة والاستفادة منها، وإنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها، وأذواق المستهلكين في الخارج ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير وكذلك مستويات الأسعار العالمية ومستوى التكنولوجيا المطلوبة.

وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعى الخاص **بالتكامل بين المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مع المشروعات كبيرة الحجم**، فقد استهدف تمكين ٢٠٠ مشروع للاستفادة من التشبيك مع المشروعات الصغيرة، لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية، وزيادة عدد مشروعات مقدمى الخدمات التي توفر خدمات فاعلة إلى ٢٠٠٠ مشروع مقارنة بنحو ١٠٠ مشروع فقط خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

كما تعول اللجنة كثيرًا على المشروعات القومية الكبرى – التى تتميز بشمولها واتساعها وانتشارها فى مختلف أنحاء مصر– فى المساهمة بشكل ملحوظ فى إعطاء دفعة قوية لحركة النشاط الاقتصادى، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع معدلات النمو، وزيادة معدلات التشغيل وتقليل البطالة، وترى أنها يمكن أن تساعد فى توفير فرص العمل لمختلف أنواع العمالة، سواء تلك غير المؤهلة والمدربة، أو تلك العمالة الفنية المؤهلة، الأمر الذى ينعكس على انخفاض معدلات البطالة بصورة عامة، وبين الفئات الأكثر تعليمًا بصفة خاصة، الأمر الذى سيسهم في علاج الخلل الهيكلى في سوق العمل المصرى.

وهنا تؤكد اللجنة على ما سبق وأكدت عليه من توصيات تكفل نجاح هذه المشروعات الاستراتيجية فى تحقيق الأهداف المنشودة منها، بحيث يتم إعطاء أولوية لتلك المشروعات ذات الفرص الأكبر فى التشغيل وخلق فرص العمل، وتفعيل الرقابة والمتابعة على تنفيذ هذه المشروعات من جانب أجهزة الرقابة البرلمانية والشعبية والمتخصصة، وإشراك القطاع الخاص الوطنى فى هذه المشروعات، فضلًا إعطاء الأولوية فى شغل فرص العمل التى تستحدثها هذه المشروعات لأهالى المناطق التى تقام فيها.

٢- برنامج تنمية المهارات البشرية:

اهتمت الدولة بتنمية رأس المال البشرى، سواء في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، أو في برنامج الحكومة للسنوات الأربع القادمة، حيث تضمنت الاستراتيجية عدة سياسات تحقق هذا الهدف على كل من الأجلين القصير والطويل، من خلال قيام وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بصياغة برنامج لسياسات سوق العمل الفعالة والتي ترتبط بالتعليم والتدريب والتأهيل وتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح منظومة التعليم والتدريب على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل إنتاجية العمالة ومعالجة التفاوتات بين الأجور في الحكومة والقطاع العام والخاص، وتعزيز المرونة داخل سوق العمل ودعم العمل اللائق من خلال برنامج العمل اللائق الذي تتبنّاه وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مع منظمة العمل الدولية، وبدأ تنفيذه منذ بداية عام ٢٠١٦، إضافة إلى تعزيز الإرشاد المهني وخدمات التوظيف العامة للمساعدة في توجيه الشباب نحو المهن الفنية التي تتطلب عمالة بشكل أكثر، خاصة في قطاع التجميع والإلكترونيات وتجهيز تكنولوجيا المعلومات والبرمجيّات، وتجهيز المنتجات الزراعية، والخشب وصناعة الأثاث.

كما رصدت اللجنة ما ورد ببرنامج الحكومة بشأن تنمية المهارات البشرية من خلال عدة برامج فرعية تتعلق بالآتى:

- تعزيز دور مكاتب العمل في التدريب والتشغيل، من خلال إنشاء وتطوير مراكز التدريب المهنى، وبرامج التدريب من أجل التشغيل والتدريب التحويلى.

- إعداد وتدريب المرأة للالتحاق بسوق العمل، من خلال تفعيل مبادرات ومشروعات الأسر المنتجة التي توفر خدمات التدريب على الحرف التراثية والبيئية للمرأة، وتفعيل دور جمعيات تنمية المجتمع المحلى في تدريب المرأة المعيلة ودعمها اقتصاديًا.
- التدريب الصناعى، بتوفير عمالة ماهرة مدربة، وزيادة عدد خريجى برنامج التلمذة الصناعية، وتأهيل وتطوير مراكز ومناهج التدريب الصناعى.
- إتاحة فرص العمل لذوى الاحتياجات الخاصة، من خلال تفعيل اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة الجديد، وتوعية أصحاب العمل وشركات القطاع الخاص به، كما استهدف برنامج الحكومة توظيف ١٠٠% من ذوى الإعاقة المتقدمين للحصول على عمل مقارنة بنسبة ٤٠% حاليًا[٢١٥]. وفى هذا الإطار، تطالب اللجنة بالتزام الحكومة بما نص عليه قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة من ضمان حصول هذه الفئة على فرص متكافئة للعمل تتناسب مع مؤهلهم الدراسى وتأهيلهم المهنى، وكذلك التزام الجهات الحكومية وغير الحكومية وأصحاب العمل بتعيين نسبة ٥% من عدد العاملين على الأقل من الأشخاص ذوى الإعاقة، ومراقبة كافة مكاتب العمل لتوفير العمل المناسب لكل المعاقين حسب قدراتهم، بالإضافة إلى تأسيس قاعدة بيانات تضم أعداد ذوى الاحتياجات الخاصة المتقدمين للحصول على وظائف، ومؤهلاتهم وقدراتهم لاختيار المناسب في هذه الوظائف. كما توصى اللجنة بتفعيل دور وحدة توظيف ذوى الاحتياجات الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعى، التي تهدف إلى توفير فرص العمل لهذه الفئة في القطاع الخاص، وتأهيلهم للعمل، بما يسهم في تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة من المشاركة بفاعلية جنبًا إلى جنب مع باقى أفراد المجتمع.

وفى هذا السياق، تنبه اللجنة إلى أنه بالرغم من تعدد البرامج التي تضمنها برنامج الحكومة، إلا أنها تلاحظ تواضع ما تضمنه برنامج الحكومة من أرقام ومستهدفات تتعلق ببرامج التدريب والتأهيل، وتوصى بضرورة الاهتمام بملف التدريب التشغيلى والتدريب التحويلى، خاصة

---

[٢١٥] برنامج الحكومة، مرجع سابق، ص ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٩.

فيما يتعلق بالخريجين وتأهيلهم لسوق العمل، في ظل ارتفاع المعدل الحقيقى للبطالة بين الشباب دون الثلاثين إلى نحو ٢٥%.

٣- برنامج دمج القطاع غير الرسمي:

ترحب اللجنة بما أورده برنامج الحكومة بشأن الحرص على دمج القطاع غير الرسمي فى منظومة العمل الرسمي، من خلال عدة سياسات وآليات تشريعية وإجرائية...إلخ، تعمل على تحفيز القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي، يأتي على رأسها تيسير إجراءات التراخيص وإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، وإصدار قانون للمعاملة الضريبية المتميزة للمشروعات الصغيرة يتضمن حوافز ضريبية للتحول من القطاع غير الرسمي، ومراجعة قوانين العمل بما يكسبها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي، مع العمل على تحسين بيئة العمل بالقطاع الخاص[٢١٦]. بالإضافة إلى تخصيص برنامج الحكومة برنامجًا فرعيًا – ضمن الهدف الخاص بتحسين مستوى معيشة المواطن المصرى– لدعم أنشطة الأسر المنتجة، وتوفير نحو ٨٠ ألف فرصة عمل عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وزيادة مبيعات الأسر المنتجة بنسبة تصل إلى ٢٠٠% سنويًا[٢١٧].

وعلى الرغم من تقدير اللجنة لهذه الجهود، إلا أنها تشدد على أهمية وضع خطة زمنية ومستهدفات واضحة تعلن سنويًا وبحد أقصى من ثلاث إلى خمس سنوات للانتهاء من عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي.

---

[٢١٦] برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٣.

[٢١٧] المرجع السابق، ص ١٩٤.

الهدف الاستراتيجي الخامس

تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى

أولًا: ضبط النمو السكانى والانتشار العمرانى

ثانيًا: التوسع في شبكات الأمان الاجتماعى

ثالثًا: معالجة الفجوات التنموية، وتدعيم خطط التنمية المحلية

(١) المشروعات القومية والإستراتيجية الكبرى (الرؤية الكلية للمشروعات القومية في برنامج العمل الوطنى)

(٢) تطوير العشوائيات

(٣) التحسين البيئى، وخدمات النظافة العامة

رابعًا: تطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة

(١) تطوير خدمات الإسكان

(٢) تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى

(٣) خدمات الكهرباء والغاز الطبيعى

(٤) تطوير خدمات النقل والاتصالات

خامسًا: عدم التمييز النوعى

الهدف الاستراتيجي الخامس

تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى

من المسلم به أن توافر حد أدنى من العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتحسين مستوى معيشة المواطن يمثل أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها كافة المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وإن اختلفت وسائل تحقيقه، وفى مصر ظلت مبادئ التعاون والتكافل الاجتماعى إحدى السمات البارزة عبر تاريخها الطويل وحتى اليوم، وإن اختلفت أسس ووسائل تحقيقها.

ويؤكد على ذلك دستور ٢٠١٤ في المادة (٨) منه، والتي تنص على: "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذى ينظمه القانون".

كما استهدف النظام الاقتصادى والاجتماعى منذ أواخر عقد الثمانيات التحول من النظام الاقتصادى الشمولى إلى نظام اقتصادى طبقا للمفهوم الجديد للحرية الاقتصادية، والذى يهدف إلى إعلاء قيمة الفرد وكرامته وحريته، وفى نفس الوقت أن تحمل الدولة مسئولية تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حماية لمحدودى الدخل، وتحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعى.

وفى هذا الاطار ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة ضمن برنامج تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى واستهدافها ضبط معدلات النمو السكانى والانتشار العمرانى، ومعالجة الفجوات التنموية، والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين من خلال تنفيذ المشروعات المستهدفة في مجالات الإسكان الاجتماعى وتطوير المناطق العشوائية، وتطوير خدمات المياه والصرف الصحى والكهرباء والطرق وإتاحتها في كافة انحاء الجمهورية، وكذلك توفير شبكات الأمان الاجتماعى لمحدودى الدخل كهدف اساسى على قمة أولويات الحكومة خلال المرحلة القادمة لتحقيق التوازن الاجتماعى، وضمان مشاركة الجميع في جنى ثمار التنمية[٢١٨]، وتفصيل ذلك على النحو التالى:

([٢١٨]) برنامج الحكومة، ص ١٥٩.

أولًا: ضبط النمو السكانى والانتشار العمرانى

ترى اللجنة أن من أهم التحديات التي تعوق جهود التنمية هي النمو السكانى، لما تفرزه من ضغوط متزايدة على الموارد الاقتصادية، وفى نفس الوقت تشكل تحديًا قويًا أمام الجهود الإنمائية.

واطلعت اللجنة على ما ورد في برنامج الحكومة، وتقدر حرصها على تبنيها برنامجًا يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومتزنة، تضع نصب أعينها الارتقاء بمستوى معيشة المواطن المصرى، اقتصاديًا واجتماعيًا على قدم المساواة. وفى إطار مفهوم النمو الاحتوائى، فالهدف من تحقيق التنمية هو استشعار الفرد بمردود هذه التنمية على نوعية الحياة التي تتمثل في صور الحياة المختلفة مثل، توفير فرص عمل، دخل مناسب، خدمات أفضل، حماية اجتماعية شاملة، بيئة صحية ملائمة.

وتدل البيانات على أن معدل نمو السكان قد بلغ نحو ٢,٠٨% في الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦، ثم انخفض ليصل إلى نحو ٢,٠٤% خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٦، إلا أنه زاد خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٧، ليصل إلى نحو ٢,٦%، وهو معدل بالغ الارتفاع، يعرقل جهود التنمية[٢١٩].

واستهدف برنامج الحكومة تنفيذ إجراءات من شأنها الحد من هذه الزيادة، وخصص مبلغ يقدر بنحو ١,٩٤٢ مليار جنيه لهذا الغرض، ومن أهم هذه الإجراءات:

- توفير وسائل تنظيم الأسرة في المناطق الأكثر احتياجًا.
- التوسع في برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، بإتاحة الخدمات للمناطق النائية من خلال العيادات المتنقلة، ورفع مهارات مقدمى الخدمات، والتسويق الاجتماعى لهذه الخدمات، لرفع الوعى المجتمعى بخطورة الزيادة السكانية، ونشر المعلومات عن خدمات ووسائل تنظيم الأسرة.

وتسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للاعلام في التوعية الإعلامية بمخاطر الزيادة السكانية، وذلك من خلال مشروع "اثنين كفاية" الذى اطلقته وزارة التضامن الاجتماعى، والذى يستهدف ١,١ مليون سيدة من المستفيدات من برنامج "تكافل". وكذلك استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى والمباشر في المراكز الإعلامية التابعة للهيئة العامة للاستعلامات، وعدد ٤٦ مركز للإعلام الداخلى في مختلف المحافظات، للتوعية بخطورة الزيادة

([٢١٩]) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٢٥٢.

السكانية، وتعزيز التعاون بين الهيئة الوطنية للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة لعمل إعلانات للحد من الزيادة السكانية.

وتتفق اللجنة مع الحكومة على أن الزيادة السكانية تشكل خطرًا كبيرًا يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وفى هذا السياق ترى اللجنة الأخذ بالتوصيات التالية:

- أهمية ضبط النمو السكانى والانتشار العمرانى، مما يستلزم ضرورة زيادة المبلغ المخصص من الحكومة المقدر بمبلغ (١٩٤٢ مليون جنيه) إلى (٤ مليار جنيه) بزيادة قيمتها حوالى (٢ مليار جنيه) عن المخصص نظرًا لخطورة المشكلة وأهمية البند، ومراعاة زيادتها بالموازنة في الأعوام القادمة.

- ضرورة تكاتف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى لمواجهة الزيادة السكانية مما يستلزم زيادة عدد الزيارات المستهدفة من ٣٤٢ ألف زيارة إلى ٥٠٠ ألف زيارة لعمل التوعية المباشرة لاستهداف الوصول إلى ٦ مليون زيارة بدلا من ٤ مليون زيارة.

- ضرورة تعيين وتثبيت الرائدات الريفيات ليصبحن موظفات بالوحدات الصحية، بدلًا من العمل التطوعى نظرًا لخطورة الازمة السكانية.

- ضرورة وضع خطة إعلامية شهرية تفصيلية واضحة لجميع المحافظات المصرية لتوعية من أخطار الزيادة السكانية، بما يمكن جميع الأجهزة الرقابية بالقيام بالمتابعة والعمل على تقديم الدعم اللازم.

- ضرورة الاهتمام بزيادة إنشاء مدن جديدة في كافة محافظات صعيد مصر.

- التوسع في إقامة وحدات تنظيم الأسرة، خاصة في المناطق التي تفتقر لمثل هذه الخدمات.

- استدامة توفير وسائل تنظيم الأسرة بالكميات المناسبة وفقًا للاحتياجات الفعلية، واستهداف المجموعات السكانية غير القادرة.

- تعزيز قدرات مقدمى خدمات تنظيم الأسرة، مثل الرائدات الريفيات.

- إدراج التدريب على تنظيم الأسرة ضمن برامج تدريب الأطباء الامتياز.

- دعم دور الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في توفير خدمات تنظيم الأسرة بالجودة المطلوبة.

- دعم الخطاب الدينى المستنير حول قضايا الأسرة والسكان على مواقع الانترنت والقنوات الدينية الخاصة.
- التوسع في التعليم المجتمعى "مبادرة تعليم البنات"، لسد منابع الأمية لدى الإناث.
- مكافحة التسرب في التعليم.

ثانيًا: التوسع في شبكات الأمان الاجتماعى

(١) برنامج تطوير منظومة الحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان الاجتماعى

تثنى اللجنة على ما ورد في برنامج الحكومة بشأن تخصيص برنامج للحماية الاجتماعية يستهدف تطوير منظومة حماية اجتماعية عادلة وفعالة لحماية كافة الاسر تحت خط الفقر بتكلفة اجمالية تتجاوز ٦٧٨ مليار جنيه، لتقديم دعم نقدى بنسبة ٦٠% من السكان تحت خط الفقر (حوالى ٣,٢ مليون أسرة مستفيدة) بنهاية البرنامج مقارنة بنسبة تبلغ ٥٢% (٢٠١٩/١٨) والوصول بنسبة دعم الاسر المستفيدة من دعم السلع التموينية إلى ١٠٠% مقارنة بنسبة ٨٠% حاليًا، وذلك بتكلفة تقدر بحوالي ٧٥ مليار جنيه، وزيادة عدد الاسر التي تم تلبية احتياجاتها الاساسية ضمن خدمات برنامج سكن كريم (يشمل رفع كفاءة المنازل ومد وصلات مياه ووصلات صرف من ٢٢ ألف أسرة حاليا إلى ١٥٠ الف أسرة وذلك بتكلفة تبلغ حوالى ٢ مليار جنيه[٢٢٠].

(٢) برنامج الرعاية الاجتماعية

تنوه اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن استهداف تقديم حماية وخدمات رعاية ذات جودة، تساعد في تمكين ودمج فاقدى الرعاية من الأطفال والبالغين بتكلفة تتجاوز ٤٠٠ مليون جنيه، تتضمن تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وزيادة نسبة المؤسسات الحاصلة على الجودة من ١٠% عام ٢٠١٩/١٨، إلى ٨٠% بنهاية البرنامج ٢٠٢٢/٢١[٢٢١]، كما ترحب اللجنة بما ورد في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من استهداف تعزيز القيمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال توظيف نحو ٣٠ ألف أسرة في الصناعات البيئية والريفية والتراثية وخدمة المجتمع، ولتحقيق ذلك تستهدف الخطة دعم إنشاء ٦٥ ألف مشروع **من خلال ما يلى:**

- دعم الأسر المنتجة لزيادة الدخل والحفاظ على التراث من خلال زيادة المعارض المحلية والإقليمية والدولية بنسبة ٢٥%، وزيادة مبيعاتهم بنسبة تقدر بنحو ١٣٠%.

- زيادة نسبة الأشغال بمراكز التكوين المهنى والحرفى للنشء والشباب إلى ٧٠% في عام ٢٠١٩/١٨.

- زيادة عدد مشروعات التنمية المحلية التي تنفذها وزارة التضامن الاجتماعى من ١٣ مشروعاً في عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٧ مشروعًا في عام ٢٠١٩/١٨، وزيادة الدعم المالى المقدم للجمعيات الأهلية من ٦ مليون جنيه إلى ١٠ مليون خلال نفس الفترة.

([٢٢٠]) برنامج الحكومة ص ١٦٦.

([٢٢١]) برنامج الحكومة، ص ١٦٨.

(٣) برنامج رعاية وتأهيل فاقدى الرعاية

يهدف هذا البرنامج لحصول الفئات فاقدى الرعاية على خدمات رعاية جيدة تساهم في تمكينهم ودمجهم مجتمعيًا، وزيادة نسبة الأطفال العائدين لأسرهم إلى ٢٠% من اجمالى الأطفال فاقدى الرعاية، وذلك من خلال:

- تطبيق نظام موحد لإرادة حالة الأطفال المعرضين للخطر والعنف لضمان جودة خدمات الأسرة والطفولة.
- زيادة نسبة الأطفال الملحقين بأسر بديلة إلى ٤٠% من إجمالي أطفال مؤسسات الرعاية، وتقديم خدمات الاستشارات الأسرية، لدمج الأسر والأفراد فاقدى الرعاية ضمن كيان أسرى.
- تطوير ١٠٠ حضانة قائمة، وإنشاء ٢٥ مركز خدمات أسرية، وإنشاء ألف حضانة منزلية لتنمية الطفولة المبكرّة.
- تطوير ١١ مؤسسة رعاية اجتماعية، وتأهيل ١٠% من مؤسسات الدفاع الاجتماعى للحصول على الاعتماد.
- تفعيل التوسع في شبكات الآمان الاجتماعى من خلال توفير برامج الحماية والرعاية الاجتماعية، واحكام الرقابة على ما ينفق من أموال عند تقديم الحماية وخدمات الرعاية للأطفال والبالغين، بتكلفة تتجاوز ٤٠٠ مليون جنيه، والعمل على تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

(٤) برنامج حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوى الإعاقة

يهدف هذا البرنامج لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة من أن يكونوا فاعلين منتجين تتوفر لهم الرعاية والحماية الاجتماعية، والكرامة والعدالة في المجتمع، **وذلك من خلال:**

- تطوير ١٥% من مؤسسات رعاية ذوى الإعاقة، بالإضافة إلى تطوير ٤٠% من مكاتب التأهيل، ٥٠% من مراكز استضافة النساء المعرَّضات للعنف.
- توظيف ٧٠% من ذوى الإعاقة المتقدمين للحصول على فرصة عمل.
- تعزيز قدرات ١٠ إعلاميين في مجال التوعية بقضايا ذوى الاحتياجات الخاصة.
- زيادة عدد الأفراد الذين تم تنمية وعيهم حول مناهضة الممارسات الضارة والعنف ضد المرأة إلى ٥٠ ألف فرد.
- تعزيز قدرات ٣٥ ألف سيدة في مجال ريادة الأعمال والتسويق.

- زيادة عدد النساء المستفيدات من مشروعات تنمية المرأة الريفية إلى ٦٣ ألف سيدة، وكذلك زيادة عدد المستفيدات من مراكز خدمة المرأة العاملة إلى ١٢٠ ألف سيدة.

وفى هذا الإطار تؤكد اللجنة على أهمية تفعيل أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، مع ضرورة توضيح آليات العمل لتنفيذ برنامج الحكومة، وأهداف استراتيجية التنمية ٢٠٣٠ في مجال حماية وتأهيل وتمكين ذوى الإعاقة.

(٥) برنامج الشراكات مع المجتمع المدنى والدولى وشركاء التنمية

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق شراكة فعالة مع المجتمع المدنى وكافة الأطراف الداعمة للمساهمة في تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال:

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية لعام ٢٠١٧.
- تنفيذ ٢٠ مشروعًا بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعى والمجتمع المدنى.
- زيادة نسبة استخدام موازنة صندوق دعم الجمعيات إلى ٧٠% من الموازنة العامة للصندوق في عام ٢٠١٩/١٨، بالمقارنة بنحو ٤٠% في عام ٢٠١٨/١٧.

(٦) برنامج التطوير المؤسسى والبشرى لدعم النزاهة والمساءلة

ويهدف إلى توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين، ومسئولية الأفراد مما يقترنون من أعمال، ووجوب مساءلتهم عن أدائهم الوظيفى وما يصدر عنه من سلوكيات وتصرفات والحفاظ على المال العام وصونه[٢٢٢].

كما نوهت الاستراتيجية لمؤشرات الواقع الحالى لمسارات العدالة الاجتماعية، وما يواجهها من تحديات عامة[٢٢٣]، وتظهر أبرز مؤشرات واقعها الحالى وتحدياتها العامة فى:

- تنامى الفجوات المجتمعية بوتائر متسارعة، سواء فى أشكالها الجغرافية والنوعية والاقتصادية والصحية والتعليمية .... إلخ.
- اتساع مشكلة الفقر وزيادتها فى المجتمع المصرى؛ حيث ارتفعت نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومى من ١٩,٦% فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢٥,٢% فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وإلى ٢٦,٣% فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وتتشد استراتيجية التنمية المستدامة خفضها إلى ٢٣% و١٥% بحلول عامى ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ على التوالى، وتتركز معدلات الفقر فى المناطق الريفية وبخاصة ريف صعيد مصر الذى يرتفع معدل الفقر فيه إلى نحو ٥٠% من سكانه، فيما تبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع إلى

---

(٢٢٢) وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثانى، أولويات العمل وآلياته.

(٢٢٣) استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، ص ١١٤-١٢١.

٤,٤%، وتسعى الاستراتيجية إلى خفضها إلى ٢,٥% فى عام ٢٠٢٠، والقضاء عليها نهائياً فى عام ٢٠٣٠[٢٢٤].

- تعميق التفاوت فى الدخول والأجور، وارتفاعها فى القطاع الرسمى، مقابل انخفاضها فى القطاع غير الرسمى لذات العمل، وزيادة التمييز بين الجنسين فى سوق العمل وارتفاع مشاركة المرأة والأطفال فى قطاع العمل غير الرسمى، ويأتى ترتيب مصر فى مؤشر الفجوة بين الجنسين على المستوى العالمى فى عام ٢٠١٤ فى المرتبة (١٢٩)، وتستهدف الاستراتيجية رفعها إلى المرتبة (١٠٠) فى عام ٢٠٢٠، والمرتبة (٦٠) فى عام ٢٠٣٠[٢٢٥].
- ارتفاع معدل تضخم أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية التى تشترى لأغراض الحياة اليومية إلى ١١,٨% فى عام ٢٠١٥، ثم قفز إلى ٣٥% عام ٢٠١٦ عقب تحرير سعر الصرف ثم انخفض إلى ٢٢,٣% عام ٢٠١٧ وبلغ نحو ١٤,٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، وتهدف استراتيجية التنمية المستدامة تخفيضه إلى ٨%، و٥,٣% بحلول عامى ٢٠٢٠، ٢٠٣٠ على التوالى[٢٢٦]، وارتفاع تكاليف المعيشة من مسكن وملبس ومأكل وتعليم وصحة.
- عدم عدالة توزيع عوائد التنمية وخدماتها، وعدم التوازن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتركزها فى العاصمة والحواضر، مقابل تواضعها فى الريف ومحافظات الصعيد والحدود، مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من الهوامش والريف إلى المراكز والحواضر[٢٢٧].
- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وخاصة بين الفئات الأكثر فقراً، مما يولد عبئاً متزايداً على نشر وتعزيز شبكات الرعاية والحماية الاجتماعية.
- عدم اكتمال قاعدة البيانات للفئات المهمشة والأولى بالرعاية، وضعف التمكين القانونى لهذه الفئات.
- ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع المدنى الموروث منذ عقود طويلة، وضعف التنسيق بينها وبين القطاع الخاص فيما يخص أولويات الاحتياجات المجتمعية، وضعف ثقة المواطنين فى الحكومة بوجه عام، إذ يبلغ درجة مؤشر الثقة فى الحكومة ٦٠%،

([٢٢٤]) المرجع السابق، ص ٢٢،١١٥.

([٢٢٥]) المرجع السابق، ص ٣١،١١٧.

([٢٢٦]) المرجع السابق، ص ٢٣.

([٢٢٧]) المرجع السابق، ص٣٥.

وتتوخى استراتيجية التنمية المستدامة بلوغه ٧٠% و٨٠% بحلول عامى ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ على التوالى[٢٢٨].

وتؤكد اللجنة على ما سبق ذكره في تقريرها الأول عن تفهمها لهذه التحديات، وتسلم بما تأخذ به الحكومة من سياسات وبرامج وما صدر من تشريعات وقرارات في هذا الشأن، وبما يكملها داخل استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، وعلى وجوهها المتعددة، وترى اللجنة أن الهدف الاستراتيجى الأسمى على هذا الصعيد هو مبدأ التكافؤ وعدم التمييز، ومن ثم تدعو إلى ضرورة الإسراع بإنشاء مفوضية للقضاء على كافة أشكال التمييز التى نصت عليها المادة (٥٣) من الدستور. ولتعزيز ودعم جهود الحكومة فى مجال العدالة الاجتماعية، تقدم اللجنة مجموعة من التدابير التى تراها ملحة فى المجالات الآتية[٢٢٩]:

(١) تحسين أجور ومعاشات الفئات الاجتماعية ذات الدخل الثابت والمحدود

(أ) الفئات ثابتة الدخل من العاملين بالدولة

تنبع أهمية قضية الأجور من كونها مصدرًا أساسيًا من مصادر الدخل للعديد من الأسر المصرية، وقد شهد بند الأجور في الموازنة العامة اتجاهًا تصاعديًا حيث ارتفعت من نحو ٨٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، إلى نحو ٢٠١ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، و٢١٨ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥، أى بزيادة قدرها ٨,٥% عن العام السابق، وبما يمثل نسبة ٢٥,٢% من إجمالى المصروفات فى هذه الموازنة، ثم ارتفعت إلى ٢٢٥,٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦، والى نحو ٢٤٠ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ والى ٢٦٦ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨، وبنسبة زيادة تقدر بنحو ١٠,٨% بالمقارنة بالعام السابق، وتصل إلى نحو ١٨,٧% من اجمالى مصروفات هذه الموازنة[٢٣٠].

واللجنة اذ ترحب بحرص الحكومة على زيادة الأجور من خلال ما أجرته من علاوات اجتماعية لمواجهة أعباء المعيشة خلال الأربع أعوام الأخيرة، كما ترحب بالسياسات والإجراءات التي اتخذتها لخفض فاتورة الأجور كنسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى من خلال تنفيذ قانون الخدمة المدنية، خاصة فيما تضمنه من خطر التعاقد على بند أجور موسمية، وكذا الخطر الوارد بالتأشيرات العامة، والذى يحظر التعاقد على اعتمادات الباب الثانى والباب الرابع، وإلزام كافة الجهات الإدارية الداخلة في الموازنة العامة للدولة بعدم إصدار أي قرارات مالية من شأنها زيادة

([٢٢٨]) المرجع السابق، ص ١١٧.

([٢٢٩]) مجلس النواب: تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج السيد المهندس شريف إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

([٢٣٠]) وزارة المالية: البيان المالى، أعداد مختلفة.

نظم الحوافز والمكافأت أو أية مزايا مالية أخرى معتمدة ومعمول بها في الوحدات الإدارية إلا في ضوء أحكام القوانين المقررة في هذا الشأن، وإعادة توزيع الموظفين من الجهات التي تعانى من تكدس إلى الجهات التي تحتاج إلى عمالة إضافية لتجنب زيادة عدد الملتحقين بالخدمة للحد من ارتفاع فاتورة الأجور[٢٣١]، **وتؤكد على توصياتها السابقة فيما يلى:**

- مراجعة الحد الأدنى للأجور كل خمس سنوات على الأكثر، وذلك لمراعاة معدل التضخم والتغيرات فى أسعار السلع والخدمات ومتوسط دخل الأسرة.

- التوسع فى التدريب التحويلى الذى يتيح إعادة توزيع موظفى الجهاز الإدارى، والاستفادة من الطاقات المعطلة التى تمثل عبئًا على الموازنة العامة.

- إرساء مبدأ الأجر مقابل الإنتاج أو الأداء، ومنح الحوافز والبدلات لتشجيع الإبداع والتطوير، بدلًا من الاعتماد عليها كمصدر تكميلى للدخل يحصل عليه الجميع بغض النظر عن تفاوت المهارات الوظيفية ومستويات الأداء، الأمر الذى من شأنه تعميق الخلل فى منظومة الأجور.

- إعادة النظر فى هيكل الأجور على نحو يجعل للراتب الأساسى (الأجر الوظيفى) النسبة الأكبر إلى إجمالى الأجر (الراتب الكامل).

(ب) فئات الدخول الثابتة من أصحاب التأمينات والمعاشات

ترحب اللجنة بما تقرر خلال السنوات الأخيرة من زيادات بالمعاشات المدنية والعسكرية، كان أخرها ما تقرر من زيادة بنسبة ١٥% بموجب القانونين رقمى ٩٦، ٩٨ لسنة ٢٠١٨، وتؤكد على أن الدولة تكفل خدمات التأمين الاجتماعى، وتضمن أموال التأمينات والمعاشات حسبما نصت على ذلك المادة (١٧) من الدستور، ومن ثم تطالب اللجنة الحكومة بتسديد عائدات هذه المبالغ فى الأجل القصير، وجدولة سداد هذه الديون خلال مدة معينة معلومة، على أن تقوم الهيئة باستثمارها بعيدًا عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى.

كما ترحب اللجنة بما تقوم به وزارتى المالية والتضامن الاجتماعى من البدء في اصلاح نظم المعاشات بشكل متكامل وهيكلى للوصول تدريجيًا بمنظومة المعاشات إلى مرحلة الاستدامة المالية، وحل مشكلة التدهور في المستوى المعيشى للمؤمن عليهم عند تقاعدهم، وإيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق لحل مشكلات العمالة الموسمية وغير الرسمية والغير منتظمة لتحفيزهم للاشتراك في النظام وتخفيف العبء المالى الخاص بهم على خزانة الدولة، وذلك من خلال إعداد مشروع قانون جديد للتأمينات الاجتماعية والمعاشات لوضع نظام تأمين موحد لجميع

([٢٣١]) وزارة المالية: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨- ٢٠١٩، ص ٤٣.

المواطنين، يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية، ويهدف لتحقيق العدالة بين أطراف المنظومة، وذلك على أن يكون ممولًا ذاتيًا وقادرًا على الاستمرار دون الحاجة لتدخل الخزانة العامة بصورة دورية[٢٣٢].

وبوجه عام، يعانى نظام التأمينات والمعاشات، من بعض المشكلات والاختلالات، من أهمها:[٢٣٣]

- المستحقات المتأخرة على كثير من الوحدات الحكومية والقطاع العام لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى، نتيجة عدم قيام هذه الوحدات بتحويل قيمة اشتراكات العاملين فيها.
- تفاقم ظاهرة التهرب الكلى والجزئى من قبل بعض المؤسسات والشركات، خاصة فى القطاع الخاص.
- زيادة عدد المستفيدين، وارتفاع قيمة المعاشات ذاتها، وارتفاع سن توقع الحياة عند الميلاد.
- انخفاض الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك.
- عدم تغطية نظام التأمينات لكل الفئات التى يفترض أن يغطيها، الأمر الذى يفرض قيدًا على موارده، حيث لا يشترك إلا نحو ثلث عدد العاملين فقط، ولا يغطى بعض الفئات مثل العمالة المؤقتة والعمالة غير المنتظمة والعمالة الزراعية والنساء العاملات فى المنازل والعاملين فى القطاع غير الرسمى؛ وهو الأمر الذى يشكل تحديًا كبيرًا فى ضوء ما ألزمت به المادة (١٧) من الدستور الدولة من العمل على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة.
- تفاوت نسب المشاركة بين الحضر والريف لصالح الأولى، وانخفاضها بين العاملات الإناث عن الذكور، وتباينها طبقًا لدخول المستفيدين، لصالح الفئات الأعلى أجراً، مما يعنى تآكل مظلة الحماية التأمينية وانخفاضها عمن هم أكثر احتياجًا إليها.
- سيطرة الحكومة، ممثلة فى وزارة المالية أو التخطيط وبنك الاستثمار القومى، على أموال التأمينات منذ نشأة البنك وفقًا للقانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٨٠.

ونظرًا لاستمرار هذه المشكلات والاختلالات، فإن اللجنة تؤكد على ما سبق ذكره من توصيات في تقريرها، وهى[٢٣٤]**:**

---

(٢٣٢) وزارة المالية: "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/١٨"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢٣٣) جمهورية مصر العربية، مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج حكومة السيد المهندس شريف إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢٣٤) المرجع السابق ١٧٠ -١٧١.

- مكافحة التهرب التأمينى بشكل أكثر فاعلية، ووضع آليات واضحة لمواجهة مختلف حالاته، بما يحفظ حقوق العاملين، ويحافظ فى نفس الوقت على استقرار مناخ الأعمال والأوضاع المالية للمنشآت الخاصة، وألا يعتمد القانون على مواجهة هذا الأمر بفرض العقوبات فقط، ويتعين وضع سياسة تحفيزية لأصحاب الأعمال والمستثمرين لحثهم على المشاركة الاجتماعية فى الأداء التأمينى للعاملين لديهم، ومن ذلك أن تتضمن هذه الحوافز الإعفاء من الضرائب أو من الجمارك، أو تقديم قروض بنسب فائدة منخفضة.

- وضع الضوابط التى تحكم عملية تحصيل المستحقات المتأخرة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لدى بعض الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة.

- إلزام شركات ووحدات القطاع الخاص المنظم وغير المنظم بسداد التأمينات الاجتماعية لجميع العاملين لديها، ووفقًا لما يتقاضونه من أجور فعلية.

- دراسة وضع حد أدنى للمعاشات فى مواجهة ارتفاع الأسعار، وهو ما يتطلب إيجاد مصادر بديلة مستدامة للزيادات المترتبة على وضع هذا الحد وبأقل تأثير ممكن على الموازنة العامة للدولة.

- التزام الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بأداء الالتزامات الواردة فى قانونها، وأن تتحمل الموازنة العامة الزيادات وما يتم صرفه بناء على قوانين وقرارات حكومية، واستبعاد قيمته من التزامات الهيئة.

- أهمية الدور المتزايد لصناديق التأمين الخاصة فى تدعيم قوانين التأمين الاجتماعى وتوفير الحماية التأمينية والحفاظ على مستوى المعيشة للعاملين بعد ترك العمل، والالتزام بمعايير الرقابة الدولية على أداء هذه الصناديق، والتأكد من تطبيق المعايير المحاسبية والتشريعية السليمة، ووضع الاستراتيجيات الاستثمارية الصحيحة للارتقاء بمستوى أداء هذه الصناديق وتعظيم العائد من استثماراتها، بما يكفل الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق أعضائها.

- وضع قواعد واضحة ومحددة لاستثمار أموال التأمينات والمعاشات، وبحث أوجه المشروعات التى يمكن الاستثمار فيها، وتحديد الضوابط والحدود لعمليات الاستثمار، بما يضمن السيولة والأمان للأموال المستثمرة، وتحقيق معدل عائد يتناسب مع درجة مخاطر مجالات الاستثمار المختلفة، مثل الأوراق المالية والأراضى والعقارات.

- الإسراع بإصدار قانون التأمينات الموحد، الذى يهدف إلى تحقيق التوافق مع النصوص الدستورية ذات الصلة، ويضع نظام تأمينى موحد لجميع المواطنين يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية، وتحقيق العدالة بين أطراف المنظومة، وبحيث يكون ممولًا ذاتيًا وقادرا على الاستمرار دون الحاجة إلى تدخل الخزانة العامة بصورة دورية. ومراعاة الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وتحقيق الاستقلال الحقيقى والاستدامة المالية لأموال التأمينات الاجتماعية، وتنظيم العلاقة بين هيئة التأمينات والخزانة العامة للدولة، بما يؤدى إلى رفع العبء المالى لخدمات التأمينات عن كاهل الدولة، لكى تعطى الاهتمام الأكبر للفئات التى لا تقع تحت مظلة التأمينات الاجتماعية.

(ج) الفئات المعدمة والمهمشة

نصت المادة (١٧) من الدستور على أن لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

كما تشيد اللجنة بزيادة الاعتمادات المدرجة للأمان الاجتماعى من نحو ١٢,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ١٧,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨، حيث تمنح مساعدات لمحدودى الدخل، والأسر التي تعانى من فقر شديد والفئات الأولى بالرعاية[٢٣٥].

وتؤكد اللجنة على أهمية نظام الآمان الاجتماعى، خاصة برنامج تكافل الذى يستهدف الأسر التي تعانى من الفقر الشديد، وتحتاج لدعم نقدى وخدم، ولديها من الأطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة. وكذلك برنامج كرامة، والذى يستهدف الفئات التي تعانى أيضًا من الفقر الشديد وغير قادرة على العمل أو الكسب؛ ككبار السن (٦٥ سنة فأكثر)، أو الذين لديهم عجز كلى أو إعاقة تمنعهم عن العمل[٢٣٦].

ومن أجل الاستمرار في دعم الأسر محدودة الدخل، توصى اللجنة بما يلى:

- العمل على مساهمة القطاع غير الحكومى في برامج الضمان الاجتماعى.
- القضاء على قوائم الإنتظار في الحصول على معاش الضمان الاجتماعى.
- إعداد قاعدة بيانات شاملة عن كل مواطن لمعرفة من يستحق المساعدات ومن لا يستحقها.
- مساعدة الأسر الفقيرة والشديدة الفقر في إقامة مشروعات منتجة.

---

(٢٣٥) وزارة المالية: "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩" ص ٧٨.

(٢٣٦) المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢) ضبط الأسعار وحماية المستهلك ورفع كفاءة منظومة الدعم العينى

(أ) ضبط ارتفاع الأسعار وحماية المستهلك

تعرب اللجنة عن قلقها البالغ إزاء استمرار ظاهرة الارتفاع المفاجئ والمتتالى في كافة أسعار السلع الضرورية والخدمات الأساسية من خضروات ولحوم ودواجن، وارتفاع رسوم الكهرباء والغاز والمياه، بسبب الآثار الجانبية لقرارات وإجراءات الإصلاح المالى والاقتصادي الذى بدأته الدولة منذ عام ٢٠١٦، مما أثر سلبا على الفئات غير القادرة، وأدى إلى زيادة شعور المواطنين بوطأة التضخم الذى طال العديد من السلع والخدمات مؤخرا ليصل إلى ١٤% خلال عام ٢٠١٥، مقارنة بـ١١% في عام ٢٠١٤، و١٠,٣% فى عام ٢٠١٣، وبلغ ذروته عام ٢٠١٦ عقب قرار تعويم سعر الصرف ليصل إلى ٣٥% ثم انخفض عام ٢٠١٧ إلى ٢٢,٣% ووصل إلى ١٤,٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، ومن المتوقع ارتفاع نسبة التضخم خلال الربع الثانى من ٢٠١٨ نتيجة تخفيض الدعم على الطاقة والمحروقات.

ويعود استمرار ارتفاع الأسعار إلى عدة عوامل، منها: تحرير سعر الصرف، وارتفاع تكلفة نقل البضائع نتيجة رفع الدعم عن الوقود وتحميلها على السلع، وغياب وضعف الرقابة الفعلية على الأسواق المصرية لحماية غير القادرين، واستغلال البعض لأى خطة إصلاحية تقوم بها الدولة لتصحيح مسار الاقتصاد. كما أن الدولة ساهمت في هذا لأنه لم يسبق قرارها برفع الدعم الجزئي عن بعض السلع المدعمة خطة لمحاصرة آثار هذا القرار، الأمر الذى أدى إلى تفاقم هذه الأزمة.

وتنوه اللجنة بإهتمام القيادة السياسية بهذه القضية وتشديدها على أهمية وضع حلول فعالة لها، والتأكيد في محاور التكليفات الرئاسية للحكومة على ضرورة تنظيم الأسواق وضبط الأسعار، ومنع صور الاحتكار والممارسات غير السوية، وهو ما حدا بالحكومة إلى تبنى برنامج لتفعيل آليات حماية المستهلك ضمن هدف تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى يهدف إلى تطوير الدور الذى يقوم به جهاز حماية المستهلك في ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار[٢٣٧].

وتنبه اللجنة إلى أنه رغم تخصيص الحكومة مبلغ نحو ٣٣٢,٣ مليار جنيه بمشروع بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٣٣٢,٧ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية المباشرة والإسراع في تحسين مستوى معيشة المواطنين، فإن أحدث التقارير الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تكشف عن أن نصف الأسر المهمشة اقتصاديا لا يكفى دخلها لشراء ما تحتاجه من الطعام، كما أن ٧,٥% من تلك الأسر ليس لديها بطاقات تموينية، وثلثى تلك الأسر لا يكفيه ما يقنن لها من المخصصات التموينية.

---

(٢٣٧) برنامج الحكومة ص ١٧٢، ١٧٣.

وإدراكاً لخطورة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتخفيف الأعباء عن المواطنين وبخاصة محدودو الدخل، صدرت توجيهات متواصلة من السيد رئيس الجمهورية في اكثر من مناسبة، بضرورة تدخل الحكومة لرفع المعاناة عن المواطنين، وإيجاد آليات لمواجهة زيادتها المتكررة، ومتابعة حملات مفتشي التموين على الأسواق لمواجهة جشع التجار ومحاسبة المسئولين، والتعاقد على استيراد لحوم تكفى المواطنين على مدار العام، وتوفير الأسماك والدواجن بالمجمعات الاستهلاكية ومنافذ التوزيع الإضافية، والتنسيق مع جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة لتوفير الخضر والفاكهة بأسعار مخفضة تتناسب مع محدودى الدخل، والتنسيق مع البنك المركزى لتيسير الإجراءات الإدارية وفتح الاعتمادات المالية لتسهيل عمليات استيراد السلع الغذائية للمنتجين والمستوردين لزيادة استقرار الأسواق، والبدء في إنشاء أسواق تابعة للحكومة في المحافظات كافة من أجل طرح السلع الضرورية بها حماية للطبقات الأكثر إحتياجًا، إلى جانب إقامة سلاسل تجارية بالمحافظات لخفض أسعار السلع ،وتكثيف المعروض من السلع الغذائية في فروع المجمعات الاستهلاكية ومعظمها من منتجات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بأسعار مناسبة لكل الأسر، وصرف السلع التموينية في كل المجمعات الاستهلاكية والبقالين التموينيين.

وعلى المدى المتوسط والبعيد، فقد سجلت "استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠"، مجموعة من التحديات التى تواجه قطاع التموين والتجارة الداخلية، ومن ثم تؤثر بصورة مباشرة على ارتفاع أسعار السلع وحماية المستهلك[٢٣٨]، ومن هذه التحديات:

- ضعف البنية الأساسية والخدمات اللوجستية الخاصة بالتخزين والنقل، وعدم كفاية خدمات التوريد.
- عدم وجود مناطق تجارية متخصصة مثل المناطق الصناعية.
- ارتفاع الفاقد عند المراحل المختلفة لاعداد الخبز كالتخزين والنقل.
- تدنى الأجور وضعف مهارات العاملين بنشاط تجارة الجملة والتجزئة.
- هيمنة القطاع غير الرسمى على خدمات التوزيع، مما يؤثر بالسلب على كفاءة الخدمات المقدمة.

واعتمدت هذه الاستراتيجية حزمة من السياسات للنهوض بقطاع التموين والتجارة الداخلية[٢٣٩] منها:

([٢٣٨]) استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، ص ٣٤.

([٢٣٩]) المرجع السابق، ص ٤٢.

- تنمية التجارة الداخلية وزيادة المساحة التسويقية، والتأكد من مدى كفاية ما يطرح بالأسواق من سلع وخدمات لحاجة الاستهلاك.
- تطوير منظومة الخدمات التموينية وتوفير السلع التموينية في جميع المناطق، وخاصة في المناطق الشعبية.
- ضمان اتاحة وجودة السلع التموينية المربوطة على البطاقات التموينية، وتوفير السلع والخدمات وتدفقها وتحقيق انسيابها دون تعقيدات أو مشاكل.
- حماية حقوق المستهلكين وضمان جودة السلع والخدمات.
- استمرار جهود تطوير منظومة الدعم، وضمان وصول الدعم الغذائى لمستحقيه.
- تفعيل القوانين والقرارات التى تمنع الغش والتدليس وتداول السلع مجهولة المصدر، وغيرها من المخالفات التى تضر بمصالح المستهلكين.
- التصدى لكافة الممارسات التجارية الضارة.

ولتنفيذ هذه السياسات طرحت الاستراتيجية عدة برامج ومشروعات[٢٤٠] يأتى فى صدارتها مشروع إقامة المركز اللوجيستى العالمى لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط، تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، مشروعات إنشاء الشون المطورة وصوامع الغلال، بناء شبكة رصد وإنذار مبكر للأسواق، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجال التجارة الداخلية.

وفى هذا الإطار، وإذ تشيد اللجنة بالخطوات والإجراءات المتخذة على المدى القريب والمتوسط والبعيد لضبط الأسعار وحماية المستهلك، وعلى رأسها إقرار مجلس النواب قانون جديد لحماية المستهلك (وافق عليه المجلس بصفة نهاية بمضبطة الجلسة الثامنة والأربعين بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧ من هذا الدور) يدعم حقوق المواطنين في الحصول على السلع والخدمات بصورة جيدة وأسعار عادلة، ووضع قواعد منظمة للأسواق، تحقق التوازن بين حقوق المنتج والمستهلك والوسطاء، كما تشيد اللجنة بدور جهاز حماية المستهلك في ضبط منظومة الأسعار ومراقبة أى تلاعب فيها، وسعيه لإنشاء شبكة إنذار مبكر للتنبؤ قبل حدوث الأزمات بالتنسيق مع الأجهزة المعنية لمعرفة الأزمات المتعلقة بنقص أى سلعة للتدخل السريع، ووضع أى منتج يثبت عدم صلاحيته على شبكة الإنذار حتى يكون لدى جميع الأجهزة الرقابية والمستهلك معرفة بهذا المنتج، وتكثيف الرقابة على الأسواق لمنع أى شخص يحتبس السلع، وتطبيق القانون عليه، ومن أجل تخفيف الأعباء عن المواطنين، ولاتباع سياسة رشيدة لضبط الأسعار، فإن اللجنة توصى بما يلى[٢٤١]:

([٢٤٠]) المرجع السابق، ص ٦٧-٦٩.

([٢٤١]) جمهورية مصر العربية، مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج حكومة السيد المهندس شريف إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦ -١٧٧.

- تفعيل دور أجهزة الرقابة، وجمعيات حماية المستهلك واتحاد المستهلكين، فى ضبط الأسعار وحماية المستهلك.
- توعية المستهلك بضرورة الإبلاغ عن أى محاولات لرفع الأسعار، والتصدى بحسم لجشع التجار.
- تفعيل قوانين حماية المستهلك، حتى يكون ضمانا للتسعير العادل، وتحديد هامش ربح معقول للسلع، ومواجهة جشع التجار ومنع الاحتكار وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تفعيل أنظمة منع الممارسات الاحتكارية وحماية المنافسة، وتعزيز دور جهاز حماية المستهلك، والتأكيد على أهمية قيام الحكومة بدورها في مواجهة السلوك الاحتكارى، وفقا لما نص عليه في الدستور بشأن منع الممارسات الاحتكارية وضبط آليات السوق.
- زيادة منافذ بيع السلع الأساسية للمواطنين فى مختلف المحافظات، والمراكز، والأحياء والقرى، سواء عن طريق المنافذ الثابتة أو المتنقلة.
- تطوير آليات التواصل مع المواطنين لتلقى الشكاوى.
- تأسيس أفرع جديدة لجهاز حماية المستهلك في المحافظات على مستوى الجمهورية.
- تأسيس جهاز مستقل ذى صلاحيات لمراقبة الأسعار وإعداد تقارير دورية عنها، وأن يتمتع أعضاؤه بصفة الضبطية القضائية.
- إسناد استيراد السلع الرئيسية، وعلى رأسها السلع الغذائية، للدولة بعيدا عن القطاع الخاص ما أمكن ذلك.
- تفعيل دور المجتمع المدنى فى محاصرة زيادة الأسعار والتضخم، وزيادة عدد الجمعيات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط حماية المستهلك، والمساهمة في نقل الصورة واضحة عن الأسعار والمتلاعبين بها وأماكن هذا التلاعب وسبل مقاومته.
- عدم الاكتفاء بسياسة رد الفعل واتباع سياسات استباقية لمواجهة حالات ارتفاع الأسعار المتكررة الحدوث، سواء عبر منافذ الهيئات الحكومية ووزارة التموين، أو الخدمات التابعة للقوات المسلحة.

(ب) ترشيد الدعم السلعى

أخذت مصر بسياسة الدعم من خلال فرض الأسعار الجبرية للسلع والخدمات، وإدخال نظام بطاقات التموين، وذلك لمحاربة جشع التجار، ومساعدة محدودى الدخل على تحمل أعباء المعيشة. إلا أن هذه السياسة أدت إلى تحمل الدولة أعباء مالية كانت من أهم أسباب العجز

المزمن في الموازنة العامة للدولة، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد القومى[٢٤٢].

وكانت نتيجة ما سبق أن طالب الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة وغيرهم بضرورة إعادة النظر في نظم الدعم، وطالب البعض بإلغاء الدعم العينى واستبداله بنظام الدعم النقدى لمحدودى الدخل، ونادى البعض الأخر بالإبقاء على الدعم ولكن يشترط:

- تضييق نطاق الدعم بقصره على السلع والخدمات الأساسية.
- اتخاذ كافة الوسائل التي تكفل قصر الدعم على مستحقيه[٢٤٣].

وعلى الرغم من محاولة ترشيد الدعم، فقد بلغت تقديرات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/١٨، نحو ٣٣٢,٢٩١ مليار جنيه، وتمثل نحو ٦,٣% من الناتج المحلى الاجمالى؛ يبلغ نصيب الدعم السلعى منها نحو ١٩٤,٣٠٥ مليار جنيه، وبنسبة تقدر بنحو ٥٨,٥% من إجمالي الدعم[٢٤٤].

وتتوخى استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ رفع كفاءة منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، وتنفيذ هذا البرنامج ابتداء من عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما بدأته الحكومة بالفعل من خلال الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١ وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ويتفرع عن هذا البرنامج عدة عناصر[٢٤٥] منها:

- استكمال قاعدة بيانات موحدة للمواطنين تكون أساساً لتخطيط حجم النمو المطلوب لشبكة الرعاية الاجتماعية.
- تنفيذ برنامج متكامل لتوسيع نطاق شبكة الرعاية الاجتماعية.
- استحداث مؤشر لقياس كفاءة الدعم من خلال مزيج من الاحصاءات والاستقراءات الكمية والكيفية.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية أيضاً السعى لإصلاح منظومة دعم الطاقة وترشيده، باتباع عدة سياسات تتمثل فى زيادة أسعار الوقود بنسب متدرجة ليتماشى مع التكلفة بحول عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ورفع الدعم عن الكهرباء بحلول العام ذاته، وخفض الدعم على الطاقة ليصل

---

(٢٤٢) مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن موضوع: "البعد الاجتماعى، في فلسفة الحكم وسياسات الدولة"، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، ١٩٩٤، ص ١٧.

(٢٤٣) المرجع السابق، ص ١٨.

(٢٤٤) وزارة المالية: "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ – ٢٠١٩"، ص ٧٧ – ٧٨.

(٢٤٥) المرجع السابق، ص ١٢٢.

إلى ٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتنويع مزيج الطاقة، وتشجيع التحول إلى مصادرها المتجددة والنظيفة[٢٤٦].

وتنوه اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن وصول اجمالى عدد بطاقات المستفيدين من الدعم لما يقرب من ٢١ مليون بطاقة بإجمالى عدد ٦٨ مليون مستفيد، فضلا عن عدد ٧٦ مليون مستفيد من صرف الخبر البلدى المدعم بإجمالى دعم مالى يقدر بحوالي ٨٩ مليار جنيه في خطة العام المالى ٢٠١٩/١٨، واستهدفت الحكومة استدامة توفير مظلة الحماية الاجتماعية لمستحقى الدعم، وتطوير منظومة الدعم لتحقيق أعلى معايير لكفاءة الانفاق الحكومى، من خلال إصلاح مخططات الدعم الغذائي بعمل نظام معلومات متكامل لإدارة البطاقات ووضع القواعد اللازمة لضمان حصول الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية على الدعم المستحق وتحقيق عدالة التوزيع[٢٤٧].

وعلى هذا الصعيد فقد قامت الحكومة خلال عامي (٢٠١٦-٢٠١٨) بالعمل على رفع كفاءة منظومة الدعم وربطها بقاعدة بيانات دقيقة، ووصول الدعم بمختلف أنواعه المالية والخدمية والعينية إلى مستحقيه وتحقيق مردوده المجتمعى، وتقديم الدعم النقدى المشروط وتمكين الأسرة عبر برنامج "تكافل وكرامة".

وبوجه عام يستأثر رغيف الخبز بالنصيب الأكبر من الدعم السلعى الذى تقدمه الدولة، حيث يبلغ نصيب الدعم الموجه له نحو ٤٢,٢٥٥ مليار جنيه، وبنسبة تقدر بنحو ٢١,٧% من إجمالي الدعم السلعى. وتشيد اللجنة باستكمال منظومة بيع الخبز المدعم عن طريق بطاقات التموين الذكية في كافة المحافظات، والتى حققت نجاحاً ملموساً فى توفير الخبز بكميات كبيرة وبجودة عالية بدون طوابير، كما وفرت دعما إضافيا للمواطنين عن طريق نقاط الخبز وهى السلع الغذائية المجانية التى يحصل عليها المواطنون مقابل ما يوفرونه في استهلاك الخبز، وكذلك نجاح الحكومة في حل أزمة أسطوانات البوتاجاز، إلا أن اللجنة لاحظت عدم تطبيق نظام الكروت الذكية في توزيع الوقود وذلك على الرغم من أن هذا النظام كلف الدولة ملايين الجنيهات، وهو ما يعد إهدارًا للمال العام، واستمرارًا لعدم وصول دعم الطاقة إلى مستحقيه.

وإزاء هذه الحقائق، وحماية لذوى الدخل المحدود، ولمكافحة الفقر فى المجتمع، فإن اللجنة تسلم بأهمية اتباع سياسة ترشد الدعم السلعى وتعمل على وصوله لمستحقيه، وتوصى بما يلى:

([٢٤٦]) المرجع السابق، ص ٣٦.

([٢٤٧]) برنامج الحكومة ص ١٧١.

- إحكام الرقابة على توزيع السلع المدعمة، وبخاصة الخبز واسطوانات البوتاجاز والوقود، والاعتماد على الكارت الذكى فى تقديم هذه السلع لمستحقيها.

- تحديد المقصود بمحدودى الدخل، حتى يمكن قصر الدعم عليه.

- توفير قاعدة بيانات كاملة عن كل مواطن، لتنقية قاعدة المستفيدين من الدعم السلعى.

- استكمال توصيل شبكات الغاز الآمنة إلى المنازل، للحد من نقص اسطوانات البوتاجاز من ناحية، وترشيد استخدامه وخفض الواردات منه، ومن ثم توفير العملة الأجنبية من ناحية أخرى.

- دراسة الأبعاد المختلفة لترشيد الدعم على السلع الأساسية ورفعه عنها، والتأنى فى اتخاذ أية خطوات غير مدروسة على هذا الصعيد.

- التركيز على رفع كفاءة استخدام الطاقة وترشيدها وتنويع مصادرها والتحول إلى المصادر المتجددة والنظيفة، بدلاً من الاتجاه نحو تخفيض الدعم عليها أو إلغائه.

ثالثًا: معالجة الفجوات التنموية، وتدعيم خطط التنمية المحلية

تتابع اللجنة بكل اهتمام ما ورد في برنامج الحكومة على صعيد استهدافها تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى، وتبنى برنامج رئيسى لمعالجة الفجوات التنموية، يتضمن برنامجا فرعيا لتدعيم خطط التنمية بعدد ٢٧ محافظة في كافة المحاور التنموية بتكلفة قدرها ٦٠ مليار جنيه، وتعرب اللجنة عن أملها في أن يكون هذا البرنامج خطوة على طريق علاج مشاكل الخدمات العامة الأساسية وخاصة تدنى مستوياتها وجودتها، أو سوء توزيعها الجغرافى، أو غيابها وعدم إنتشارها فى بعض المناطق، ويكاد يكون أغلب محدودى الدخل والفقراء محرومين من خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، والسكن الملائم والرعاية الصحية، ويحصلون على خدمات تعليمية متدنية أو يتسربون من التعليم أو لا يلتحقون به إبتداء.. وفى إطار تحقيق العدالة الإجتماعية، يكون من أولوياتها تقديم الخدمات التعليمية والصحية بالمجان دون تمييز، ودعم الخدمات العامة الأساسية وعدالة توزيعها وتأمين إنتشارها وجودتها، وتظهر على هذا الصعيد خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، وخدمات النظافة وصون البيئة الطبيعية، وخدمات النقل والإتصالات وخدمات الكهرباء والغاز الطبيعى، وسوف نعرض في هذا الجزء دور المشروعات القومية في معالجة الفجوات التنموية، وكذلك دور كل من تطوير العشوائيات والتحسين البيئي في تحقيق التنمية المتكاملة لجميع ربوع الوطن.

(١) المشروعات القومية والإستراتيجية الكبرى

الرؤية الكلية للمشروعات القومية في برنامج العمل الوطنى

تشكل المشروعات القومية والاستراتيجية الكبرى التي تجرى على أرض مصر أحد أهم ملامح هذه المرحلة بعد إصدار دستور ٢٠١٤ وانتخاب قيادة سياسية – يلتف حولها الشعب لشق الطريق إلى المستقبل لتنهض بالوطن، وتعمل هذه المشروعات الكبرى على تحريك الاقتصاد المصرى وتسهم في دفع عملية الإنتاج والتشغيل وتعزيز مجالات الاستثمار والتنمية[٢٤٨].

ومن أهم هذه المشروعات القومية والإستراتيجية الكبرى التي أطلقتها القيادة السياسية ما يلى:

أولًا: مشروع تنمية قطاع قناة السويس

(١) مشروع قناة السويس الجديدة

(٢) مشروع ميناء شرق بورسعيد

ثانيًا: مشروع التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء

([٢٤٨]) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى تقرير اللجنة السابق على برنامج الحكومة السابقة، ص ١٣٠: ١٦٣

ثالثًا: مشروع العاصمة الإدارية الجديدة

رابعًا: المشروعات القومية الكبرى المتعلقة بتنمية الصعيد.

(١) مشروع المثلث الذهبى للثروة المعدنية في جنوب مصر

(٢) مشروع اعمار وتنمية مناطق النوبة

خامسًا: المشروعات القومية لإستصلاح وزراعة أربعة ملايين فدان.

(١) مشروع استصلاح الواحد ونصف مليون فدان

(٢) مشروع توشكى

سادسًا: المشروع النووي المصرى

هذا وقد سبق للجنة أن عرضت هذه المشروعات القومية والاستراتيجية في تقريرها السابق للرد على برنامج حكومة المهندس شريف إسماعيل، ونعرض فيما يلى لأخر التطورات التي تم إنجازها في هذه المشروعات.

أولًا: مشروع تنمية قطاع قناة السويس

(١) مشروع قناة السويس الجديدة

يعد هذا المشروع أحد أهم المشروعات القومية الكبرى التي تم الانتهاء منها بالفعل وتم افتتاحه في ٦ أغسطس ٢٠١٥، وقد ساهمت مشروعات تطوير وتعميق المجرى الملاحى وإنشاء محور القناة الجديد إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها[٢٤٩]:

استيعاب حركة التجارة المتنامية.

استقبال القناة للناقلات الضخمة والسفن العملاقة، وفى انسيابية حركة المرور واختصار فترات الانتظار والعبور، ومن ثم الاسهام في زيادة الطلب على استخدام القناة كممر ملاحى رئيس عالمى.

خفض تكلفة الرحلة، بما ينعكس إيجابيًا على جذب العديد من السفن للعبور من القناة.

جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

وكان محصلة ما سبق، أن تنامت إيرادات قناة السويس خلال الفترة السابقة من نحو ٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٥,١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦/١٥، ثم إلى ٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٨/١٧.

([٢٤٩]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى: "الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٢٢٤-٢٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة إيرادات قناة السويس، إنما ترجع إلى تنامى الاقتصاد العالمى، وزيادة معدلات التجارة الدولية، وانتعاش حركة التجارة بين الدول الآسيوية والأوروبية.

وإذا كان مشروع قناة السويس قد تعرض لبعض التحفظات، إلا أن عوائده الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية تفوق هذه التحفظات، وأصبح هذا المشروع قاطرة تنمية قطاع السويس، فبالاضافة لما سبق من زيادة إيرادات قناة السويس، فهناك مشروعات لوجستيه وصناعية سوف يتم إقامتها لتنمية المنطقة، وسيتم إفتتاح مراكز تدريب متقدمة، لتدريب الشباب وتأهيلهم للعمل مع الشركات العالمية والأجنبية.

وتستهدف خطة ٢٠١٩/١٨، أن تحقق القناة إيرادات تصل إلى نحو ٥,٢ مليار دولار، وزيادة في اعداد السفن المارة لتصل إلى ١٧,١ ألف سفينة، بالمقارنة بنحو ١٧ ألف سفينة في عام ٢٠١٨/١٧. كما تقدر الخطة زيادة عدد العاملين بالقناة وأنشطتها من ١٥,١ ألف عامل في ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٦,٦ ألف عامل في عام ٢٠١٩/١٨[٢٥٠].

وإذ ترحب اللجنة بما جاء في بيان الحكومة والخاص بالتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى من تنفيذ عدد من المشروعات تتمثل في انشاء وتطوير عدد من الأرصفة البحرية بأطوال واعماق مختلفة بالإضافة إلى مشروعات تجديد الترسانات والورش والعمل على تأمين المجرى الملاحى والمعابر واستكمال الأنفاق اسفل قناة السويس وكذلك تتفق اللجنة مع الحكومة في تعظيم دور السياسات التسويقية المرنة في زيادة حركة التجارة العابرة لقناة السويس، وتبنى سياسة التخفيض لرحلة واحدة وسياسة التكامل مع خط أنابيب سوميد.

ومن أجل زيادة الأهداف الإيجابية من هذا المشروع الحيوى توصى اللجنة بما يلى:

ضرورة استمرار العمل على تطهير وتعميق القناة وإزالة التكسيات القديمة وعمل تكسيات جديدة.

تطوير الأرصفة والمراسى والمعديات وبناء اللنشات والقاطرات مختلفة الطرازات والحمولات لمواجهة متطلبات التطوير الحديث.

تدعيم الطاقة الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة قناة السويس بتوفير متطلباتها من الأوناش واللوردات والرافعات والأجهزة والمعدات والموارد البشرية المؤهلة لذلك.

اتباع سياسات تسويقية جاذبة لتشجيع الخطوط الملاحية الكبرى على استخدام القناة.

استمرار التنسيق بين هيئة قناة السويس وخط أنابيب سوميد بما يحقق التكامل المنشود بينهما.

---

(٢٥٠) المرجع الأسبق، ص ٢٢٦.

التأكيد على ضرورة الاهتمام بتأمين المجرى الملاحى للقناة خاصة فى ظل الهجمات الإرهابية التى تواجه المنطقة بأكملها.

إتباع سياسات مصرية مرنة تعمل على جذب سفن الخطوط الطويلة.

(٢) مشروع تنمية ميناء شرق بورسعيد

يعد هذا المشروع إضافة كبيرة إلى قدرات مصر البحرية، وعاملاً مهماً فى دفع عجلة الاقتصاد القومى المصرى إلى الأمام لتحكمه فى جزء كبير من التجارة العالمية وحركة الملاحة بقناة السويس، حيث إنه يقع فى المدخل الشمالى لتفريعة قناة السويس الشرقية وفى ملتقى ثلاث قارات وربط حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وتهدف الخطة إنشاء منطقة انفاق ومنطقتين لوجستيتين ومنطقة اقتصادية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

أن يكون ميناء شرق بورسعيد مركزًا عالميًا لتداول الحاويات.

خلق فرص عمل جديدة.

إنشاء مجتمعات ومدن صناعية جديدة، تعمل على تنشيط الصناعة المصرية.

وهو الأمر الذى سيجعل ميناء شرق بورسعيد من أحسن (١٠) موانئ على مستوى العالم.

كما تشير اللجنة إلى أنه تم الانتهاء بالفعل من تنفيذ المرحلة الأولى لرصيف ميناء شرق بورسعيد الجديد، بطول ٢ كيلومتر وجار الانتهاء من تنفيذ ٣ كيلومترات للمرحلة الثانية، تحت أشراف إدارة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وأوضح رئيس هيئة قناة السويس عن قرب الانتهاء من الأرصفة الجديدة بالميناء والبالغ طولها ٥ كيلومترات موضحاً أن عمق القناة يصل إلى ١٨,٥ متر، بما يؤهلها لاستقبال السفن ذات الغاطس الكبير[٢٥١]، مؤكداً أن تطوير الموانى الواقعة فى نطاق منطقة قناة السويس، وكذلك الصناعات التكميلية التى ينظمها المشروع؛ سيعملا على تحويل المنطقة إلى مركز صناعى ولوجستى ومجرى عالمى يستقطب أنظار المستثمرين العرب والأجانب.

وفى ضوء ما سبق فإن اللجنة تشعر بالفخر بالمجهودات التى تقوم بها القيادة السياسية تجاه هذا المشروع وتؤكد اللجنة على ضرورة الانتهاء من المشروع فى المواعيد المحددة وتوصى بما يلى:

العمل على سرعة توفير الاعتمادات المالية اللازمة للانتهاء من هذا المشروع والبحث عن بدائل تمويلية أخرى.

العمل على سن قوانين استثمارية مرنة تحقق النجاح للدولة والمستثمرين فى آن واحدة.

([٢٥١]) تصريحات السيد رئيس هيئة قناة السويس بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٨، جريدة الأهرام.

العمل على توفير بنية تحتية قوية ومصادر للطاقة وشبكات للمياه والطرق لخدمة هذه المشاريع.

إتباع سياسات تسويقية مرنة وناجحة لجذب المستثمرين ورفع مستوى التدريب الفنى لتحسين قدرات الخدمة البحرية فى موانىء المنطقة.

العمل على تذليل كافة العقبات والإجراءات الإدارية التى من شأنها عرقلة المشروع، وتسهيل إجراءات التراخيص والجمارك، والتركيز على حل وتسوية النزاعات مع المستثمرين.

إنشاء مراكز بحثية متطورة لخدمة تطوير المشروعات، بما يضمن استمرار تحسين أداء الخدمات.

ثانيًا: مشروع التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء

يمثل مشروع تنمية سيناء أحد المشاريع ذات الأهمية الكبرى، وترصد اللجنة أهداف القيادة السياسية والتى تتمثل فى دمج سيناء فى النسيج القومى المصرى وإدخالها فى مجال اهتمام المستثمرين من خلال وضع خريطة للاستثمارات المتكاملة بها، وكذلك دعم البعد الأمنى والسياسى للحدود الشرقية للدولة، وإعادة توزيع خريطة مصر السكانية عن طريق إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ببنية أساسية تطورت لتحفيز الإقامة بها مع اقتراح إنشاء عاصمة اقتصادية جديدة بشمال سيناء تحمل اسم (سلام)[٢٥٢].

وترحب اللجنة بما جاء في برنامج عمل الحكومة لتحسين مستوى معيشة المواطن المصرى بتخصيص استثمارات تبلغ ٢٧٥ مليار جنيه لتنمية شبه جزيرة سيناء متمثلة في تشييد مشروعات إنمائية عملاقة في شتى المجالات والربوع بلغ عددها ٢٨ مشروعًا[٢٥٣].

وتشيد اللجنة بالمجهودات التى تقوم بها القيادة السياسية بالتزامن مع الحرب على الإرهاب، وتشعر بالفخر بالإعلان عن الانتهاء من ٩٧% من المشروع، والذى يستهدف استصلاح ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس بمنطقة سيناء على ترعة السلام واكتمال البنية الأساسية فى ٢٨١ فدان بالمشروع؛ موزعة فى مناطق سهل الطينة وجنوب القنطرة (١٢٥) فدان، رابعة، وبئر العبد (١٥٦,٥) ألف فدان، السرو القوارير (٨٥) ألف فدان، المزار والميدان (٣٣,٥) ألف فدان[٢٥٤].

وجدير بالذكر أن هناك خطة تنفيذية لترشيد الموارد المائية واستخدام طرق رى متطورة فى زراعة الأرض واستخدام تقاوى من أصناف تتحمل الملوحة، وقليلة استهلاك المياه، وجارى العمل

---

(٢٥٢) تصريحات السيد وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، جريدة الأهرام.

(٢٥٣) برنامج عمل الحكومة ص ١٧٥: ١٧٨.

(٢٥٤) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١ وعامها الأول ص ٢٥٦

حالياً لتنفيذ (٥٤) مشروعًا مياه بتكلفة (٣١) مليار جنيه، تم نهو (٢٣) مشروعاً، منها محطة تحلية مياه البحر بسهل القاع بمدينة الطور، ومحطة تحلية مياه البحر بطابا ورأس غارب ورفح والشيخ زويد، وجارى تنفيذ محطة ترشيح المياه وتنقية المياه بالإسماعيلية الجديدة ومحطة تحلية مياه البحر بالعريش وتحلية مياه ومحطة شرق بورسعيد وتعزيز شبكة مياه الشرب بالعريش.[٢٥٥]

ورصدت اللجنة أيضاً الإعلان عن الانتهاء من أعمال إنشاء سحارة ترعة السلام تحت قناة السويس بنسبة ١٠٠%، وإنشاء الجسر الواقى لحمايه منطقة سهل الطينة من نواتج تطهير قناة السويس حيث يبلغ طوله نحو ٢١,٤ ك.م بمحاذاة القناة وعلى بعد ٣ ك.م من الحافة الشرقية للقناة. وكذلك إنشاء ٤ بيارات لاستقبال ودفع المياه بعمق ٦٠ متراً من خلال بيارة قطرها الداخلى ١٨ متراً، و٤ أنفاق قطر الواحد منها ٤ أمتار فى عمق ٥٤ متراً تحت منسوب المياه، لنقل مياه النيل لمساحة ٧٠ ألف فدان فى سيناء ويصل طول النفق ٤٢٠ متراً، ويأخذ المياه من امتداد ترعة السلام شرق القناة القديمة، لشرق القناة الجديدة. حيث يربط بين بيارات الدفع واستقبال المياه ويعد أكبر مشروع مائى ينفذ أسفل قناة السويس.

وترى اللجنة الأخذ بالتوصيات الآتية:

- ضرورة إنشاء جهة مشتركة من الجهاز المختص بتنمية سيناء والهيئة المختصة بتنمية قطاع قناة السويس؛ لتحديد أوجه التعاون والتنسيق فيما يخص المشروعات المشتركة بينهم.
- ضرورة الربط بين مشروع تنمية شبه جزيرة سيناء؛ وتنمية قطاع قناة السويس، بما يحقق التنمية الاقتصادية والعمرانية.
- إعادة النظر فى التشريعات المنظمة لعملية التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء، بما يتوائم مع مواد الدستور، خاصة المادتان (٣٢) و(٢٣٦).
- إعادة النظر فى مدة حق الانتفاع فى المشروعات الاستثمارية بشبه جزيرة سيناء مع السماح بتجديدها لمدة أخرى مماثلة عند الانتهاء.

ثالثًا: العاصمة الإدارية الجديدة

جاء تحقيق إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، بعد عدة محاولات من حكومات سابقة، كان أخرها في عام ٢٠٠٧، إلى أن تم الإعلان عن تنفيذه في المؤتمر الاقتصادى، الذى عقد بمدينة شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥[٢٥٦].

---

(٢٥٥) الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٣٥٦.

(٢٥٦) يمكن الرجوع لتفاصيل المشروع وأهدافه في: برنامج عمل الحكومة السابقة، ص ٦١ و٦٢، واستراتيجية التنمية المستدامة، ص٤٥.

ويهدف هذا المشروع إلى نقل مبانى الهيئات والوزارات والمصالح من وسط القاهرة إلى أطراف مدينة القاهرة وشرق الطريق الدائرى في الجهة المقابلة للقاهرة الجديدة، وذلك لتخفيف الكثافة السكانية داخل القاهرة، وتوسيع الحيز العمرانى للقضاء على التكدس والإزدحام، وتشير التوقعات إلى أن العاصمة الإدارية الجديدة ستجذب نحو ٧ مليون نسمة في مرحلتها الأولى، وتوفير نحو ١,٥ مليون فرصة عمل، وتحقق عائد استثمار، يقدر بنحو ٦٨ مليار جنيه، بالمقارنة بتكلفة تقدر بنحو ٥٦ مليار جنيه.

وترحب اللجنة بمستهدف برنامج الحكومة بنقل ٣١ وزارة و٥٧ جهة تابعة، إلى العاصمة الإدارية الجديدة على مرحلة واحدة تبدأ عام ٢٠١٩ وأنه سيتم نقل العاملين طبقًا للعدد الأمثل لكل إدارة وليس طبقًا للعدد الحالي.

هذا، وقد تابعت اللجنة الجهود المبذولة للإنتهاء من تنفيذ هذا المشروع في المواعيد المحددة، وقد تلاحظ لها أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قد قامت بتنفيذ النسبة الأكبر من وحدات الحى السكنى، والذى تشمل المرحلة الأولى منه نحو ١٧ ألف وحدة سكنية تتراوح مساحتها بين ١٢٠-١٨٠م^{٢}، وجارى تنفيذ نحو ١٢٠ ألف وحدة سكنية أخرى، ضمن مشروع الإسكان الاجتماعى لمحدودى الدخل.

وتشير البيانات إلى أنه قد تم الإنتهاء من نحو ٩٠% من أعمال الإنشاءات الخاصة بالجامع والكنيسة، ومن المخطط أن يتم الانتهاء منهما في عام ٢٠١٩/١٨.

أما فيما يتعلق بالحى الحكومى، تثنى اللجنة على البدء في توفير الخدمات اللازمة للمواطنين في الحى الحكومى (بمساحة حوالى ١,٦ مليون متر مربع) من خلال إنشاء مجمع عيادات للموظفين، تحت اشراف التأمين الصحى، وانشاء سجل مدنى ومكتب بريد ومكتب جوازات ومكتب شهر عقارى، وانشاء مطبعة مركزية تحت اشراف المطابع الأميرية. وبالفعل تم الانتهاء من نسبة كبيرة من الأعمال الإنشائية، وستبدأ أعمال التشطيبات خلال الفترة القادمة، ويعمل في تنفيذ هذا الحى نحو ١٨ شركة كبيرة من الشركات الوطنية المصرية، وهى تعمل تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، ومن المقرر أن يتم نقل الوزارات إلى الحى الحكومى بنهاية عام ٢٠١٩/١٨. أما بالنسبة لحى المال والأعمال، سيبدأ تنفيذه خلال الفترة الحالية، وسيقام على مساحة ١٩٥ فدانًا، ومن المقرر الانتهاء منه بنهاية عام ٢٠٢٠، باستثمارات مبدئية تقدر بنحو ٣,٢ مليار دولار، وسوف يضم حى المال والأعمال مقرًا للبنك المركزى، ومطبعة للنقود، ومنطقة للبنوك، بالإضافة إلى عدد ٢٠ برج بارتفاعات تصل إلى نحو ٣٤٥ مترًا، وتعمل شركة CSCEC الصينية العملاقة مع إتمام وتنفيذ هذا المشروع بالكامل.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسليم فندق الماسة العام الماضى، ويجرى الآن مد خطوط المياه اللازمة للرى والشرب.

واللجنة إذ تثنى على الجهود المبذولة للإنتهاء من هذا المشروع، وحرصًا منها على تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه العاصمة، ترى ضرورة الأخذ بالتوصيات التالية:

- ضرورة تحقيق الربط والتشابك بين مخطط هذا المشروع ومشروع تنمية قناة السويس نظراً لما بينهما من تقارب جغرافي.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي سبقت مصر في إنشاء عواصم جديدة.
- مراعاة البعد الحضاري في التصميم العمراني للعاصمة الجديدة، نظراً لكونها امتداداً عمرانيا قريباً من مدينة القاهرة التاريخية.
- ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم لاتمام هذا المشروع في المواعيد المحددة سواء من البنوك المحلية أو جذب الاستثمارات.
- ضرورة العمل على تحسين أسعار الوحدات السكنية الخاصة بمحدودي الدخل.

رابعًا: المشروعات القومية الكبرى المتعلقة بتنمية الصعيد

ورد برنامج تطوير جنوب مصر فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ التى اعدتها وزارة التخطيط، ونوهت فيها إلى إمكانية تطوير الصعيد ليصبح مركزا جديداً للمشروعات التصنيعية والخدمية، ويقوم المشروع على رؤية مفادها تنمية إقليم متكامل بصعيد مصر على مساحة ٩ ألاف كم^{٢}، اعتمادا على مبدأ الاقتصاد الأخضر، بحيث يوفر للمواطن العيش الكريم والعمل فى بيئة صحية مستدامة، لما لهذا الأقليم من أهمية لأنه يضم حوالى ٣٠% من سكان مصر، ويزخر بموارد طبيعية متقاعدة اقتصادية متنوعة، وتغطى ثلثى مساحة الدولة، فى الوقت ذاته محرومة من غياب تنمية شاملة، حيث لا يزيد حجم الاستثمارات عن حوالى ٧% من إجماليها العام، وتصل نسبة الفقر فيها إلى نحو ٥٠%، وتتراوح معدلات البطالة ما بين ٣٠ – ٤٠% من سكانها فى سائر محافظات الصعيد ومحافظتى قنا والبحر الأحمر على وجه الخصوص. ويهدف البرنامج لتحقيق الربط والتشابك بين أقليم وسط الصعيد ومنطقة البحر الأحمر، والحد من الهجرة إلى محافظات القاهرة الكبرى والوجه البحرى.

وترحب اللجنة بما جاء في برنامج عمل الحكومة من استكمال تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بالتعاون مع البنك الدولى الذى قدم مساندة مالية قدرها ٥٠٠ مليون دولار، ومساهمة إضافية من الحكومة بقيمة ٤٥٧ مليون دولار، وذلك لاحداث تنمية في إقليم الصعيد، خاصة في محافظتى قنا وسوهاج.

وتشيد اللجنة بإعلان الحكومة عن طرح ٢٥ مشروعاً بتكلفة ٢,١ مليار جنيه بمحافظة سوهاج، فضلاً عن ١٢ مشروعاً بمحافظة قنا لتنفيذها خلال العام المالى الأول من برنامج

الحكومة (٢٠١٩/١٨)، تتضمن مشاريع للصرف الصحى ورصف الطرق، ومياه الشرب، وتطوير المناطق الصناعية[٢٥٧].

ونوجز فيما يلى بعض المشروعات القومية الضخمة للتنمية وتطوير جنوب مصر ومن بينها:

(١) مشروع المثلث الذهبى للثروة المعدنية في جنوب مصر

(قنا – سفاجا – القصير)

أعلنت الحكومة فى هذا الصدد عن مشروع المثلث الذهبى، الذى يمثل شريانا جديداً للتنمية فى جنوب مصر حال تنفيذه لما يتضمنه من إقامة مشروعات متعددة ومتنوعة فى المجالات الزراعية والسياحية والتعدينية والصناعية تسهم فى توفير فرص عمل لشباب الصعيد، كما يؤدى المشروع إلى دفع حركة التنمية وتعظيم العائد الاقتصادى، كما سيعمل المشروع على تقنين أعمال التنقيب للذهب التى تقيم فى تلك المناطق بشكل غير شرعى.

الملامح الاساسية لمشروع المثلث الذهبى[٢٥٨].

من أهم ملامح هذا المشروع ما يلى:

- القطاعات الرئيسية للتنمية: التعدين، الزراعة والصناعات الزراعية، السياحة.
- الاستثمارات المستهدفة ١٨,٥ مليار دولار.
- عدد فرص العمل المباشرة، ٣٦٥ ألف فرصة عمل (منها ٩٣ ألف فى المرحلة الأولى).
- الطاقة الاستيعابية للسكان: ٢,١ مليون نسمة (٢٠٤٥).
- المحافظات المستفيدة: يتمركز غالبية سكان المنطقة بمحافظة قنا.
- الإطار المؤسسى: تم إنشاء هيئة مدينة المثلث الذهبى طبقا لقانون ٨٣ / ٢٠٠٢، وتعديلاته (٢٠١٥/٢٧).
- مستهدف المشروع فى المرحلة الاولى (١ – ٥) سنوات وربط المنطقة بخط السكة الحديد.
- التجمع السياحى (قنا) إشاء فندقين ثلاثة نجوم جديدة، وترميم مبنيين وتحويلهما لفنادق، وترميم مزارات سياحية بمدينة قنا وقفط وقوص.
- التجمع الزراعى الجديد (قنا) استصلاح ١٦ ألف فدان زراعى (مزارع كبيرة وصغيرة)، ومنطقة لصناعات القيمة المضافة الزراعية، ومنطقة مدينة مجهزة بجميع الخدمات لاستيعاب العاملين.

([٢٥٧]) لمزيد من التفاصيل يراجع عمل برنامج الحكومة ص ١٧٤

([٢٥٨]) المنطقة الصناعية/ اللوجستية الجديدة (سفاجا) إنشاء مجمع للفوسفات، ٦ مصانع جرانيت، خطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ وزارة التخطيط وعامها الأول ٢٠١٩/١٨.

- عاصمة المثلث الذهبى، إنشاء شبكة طرق رئيسية وداخلية وإنشاء المقر الرئيسى لهيئة تنمية المثلث الذهبى ونهو ٣٠% من إنشاءات المدينة.
- ويتضمن المشروع إقامة شبكة الطرق اللازمة والموانئ البحرية اللازمة لتطوير وتنمية المثلث الذهبى ومن أهمها:
- استكمال ازدواج طريق قنا / سفاجا ومدة تنفيذه المتوقعة حوالى ٣ سنوات.
- تطوير ميناء سفاجا البحرى بأرصفة متعددة (حاويات، بضائع عامة، وغيرها)، بطول ٦ كيلو متر على طول الساحل وبطاقة إجمالية ٤٠ مليون طن بعد إكتمال كل مراحل المشروع.
- إزدواج طريق ساحل البحر الأحمر فى المسافة من القصير حتى مرسى علم.
- الملامح الاساسية للبرامج التنموية الموجهة للصعيد بخطة عام ٢٠١٩/١٨.

وجهت الخطة الاستثمارية للحكومة نحو ٢٥,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨ لتنمية محافظات الصعيد بزيادة تقدر بنحو٢٠% مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧ ومولت الخزانة العامة نسبة ٧٢,٣% من هذه الاستثمارات بقيمة بلغت حوالى ١٨,٥ مليار جنيه، تشكل نسبة ٣١% من جملة الاستثمارات.

وجهت الخطة لإقليم جنوب الصعيد (اسوان – سوهاج، قنا – البحر الأحمر) النسبة الأكبر (٥١%) من الاستثمارات الحكومية الموجهة لمحافظات الصعيد عام ٢٠١٩/١٨، وبقيمة بلغت ١٣ مليار جنيه.

التحديات والعقبات التى يواجهها المشروع

- يواجه هذا المشروع العديد من المخاطر مثل مخاطر السيول والزلازل.
- الطرق غير الممهدة التى أدت إلى توقف خط سكة حديد أبو طرطور ومعاناة توصيل مياه الشرب للمصانع.
- قطع الكهرباء بصفة مستمرة فى مناطق الصعيد بسبب عدم إحلال وتجديد محطات الكهرباء.
- ارتفاع تعريفة رسوم المناطق الصناعية فى الصعيد، مقارنة بالمناطق الأخرى، مما يؤدى إلى رفع تكلفة المنتج النهائي، وتعدد الجهات التى تشرف عليه وتديره والتى تصل إلى ٢٦ وزارة وهيئة.
- وتجدر الإشارة إلى أنه قد صدر قانون بإنشاء الهيئة العليا لتنمية جنوب الصعيد فى ٢٠١٨/٣/٤ وذلك انطلاقا من رغبة الدولة فى تنفيذ إلتزامها الدستورى الوارد بالفقرة الأولى من المادة (٢٣٦) من الدستور والتي تنص على "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة ومنها الصعيد وسيناء

ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة ومنها، مع مراعاة الانماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور وذلك على النحو الذى ينظمه القانون".

- ويأتى هذا القانون إصرارا من الحكومة لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية للمناطق الأكثر احتياجا وذلك من خلال إعادة توزيع الاستثمارات على مستوى الجمهورية وتحقيق التكافؤ فى توزيع الموارد الاقتصادية لرفع مستوى معيشة المواطنين فى تلك المحافظات.

وتتفق اللجنة مع رؤية الحكومة في أهمية مواجهة هذه التحديات والمعوقات والتصدى لها، لضمان نجاح المشروع وحتى يكون قاطرة حقيقية للنهوض بالصعيد، وتنمية وربط هذه المنطقة بالبحر الأحمر، وتوطين سكانه واستقراراهم للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية، وفى هذا الصدد تشيد اللجنة بما ورد فى بيان الحكومة بعزمها إنشاء ١٣ مجمعًا صناعيًا بإجمالى ٤٥٠٠ وحدة تستهدف توفير نحو ٤٣ ألف فرصة عمل فضلًا عن توفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة والهادفة لتعميق الصناعة فى كوم أوشيم والروبيكى ومدينة الأثاث ومنطقة المثلث الذهبى وغيرها. **وتوصى بما يلى:**

- ضرورة الحد من مخاطر السيول فى منطقة المثلث الذهبى، وذلك عن طريق تطبيق استراتيجية حماية المخاطر مع العمل على إنشاء خريطة تحدد مواضع الخطورة ودرجتها بالاعتماد على الطرق العلمية الصحيحة فى جمع المعلومات المناخية والاقتصادية والطبيعية عن المنطقة المراد مواجهة الخطر بها.
- ضرورة إصدار تشريعات وقوانين جديدة لتلائم الظروف الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى زيادة مراكز التدريب المهنى للعمالة بكافة مستوياتها ومختلف تخصصاتها فى مجال صناعات التعدين والثروة المعدنية.
- توسيع مساحة مشروع المثلث الذهبى لتنمية الصعيد لتكون رأسه مدينة الزعفرانة شمالا وقاعدته حلايب وأسوان جنوبا، بما يؤدى إلى استفادة معظم محافظات الصعيد من المشروع.
- أحياء وتأهيل خط سكة حديد أبو طرطور، ودراسة إمكان مدها لمراكز التعدين المشهورة المتوقعة فى مشروع المثلث الذهبى توفير البنية الاساسية والخدمات الضرورية اللازمة لتنمية ويعبر هذه المنطقة.
- إقامة محميات طبيعية فى منطقة المثلث الذهبى وحماية المحميات الطبيعية القائمة ومراعاة البعد البيئى عند إقامة المشروعات الصناعية فى هذه المنطقة.

- إعطاء الأولوية لشركات المقاولات وغيرها التى يكون مركز نشاطها الصعيد لإرساء أعمال التنفيذ المتعلقة بأنشطة المشروع، ومنح الأولوية فى التوظيف لأبناء الصعيد.

(٢) مشروع إعمار وتنمية مناطق النوبة

تنص المادة (٢٣٦) من الدستور على: "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

وتعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون".

وتسعى الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات لقيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات.

وتواجه الدولة تحديات ومخاطر عديدة منها المخططات الدولية لتقسيم مصر إلى ثلاث دويلات: الدولة النوبية فى الجنوب، ومسيحية فى الصعيد، وثالثة إسلامية. لذلك أخذت الدولة على عاتقها تنمية النوبة والعمل على إعادة دمج أبناء النوبة فى إطار المجتمع بما يجهض أى محاولات تنال من وحدة مصر من خلال مشروع يشمل ويضمن إعادة توطين أهالى النوبة فى مناطقهم النوبية القديمة.

وتسعى الحكومة لتخصيص اعتمادات مالية لتنفيذ مشروعات فى قطاعات: دعم البنية والمرافق الأساسية، ورفع جودة الخدمات الجماهيرية، مما يساهم فى تحسين مستوى معيشة المواطن النوبى.

وتجدر الإشارة إلى اعتماد مبلغ (١٨٠) مليون جنيه من وزارة الإسكان بخطة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ لإحلال وتجديد (٣٧٥) منزلاً و(٣٣) وقرية.

ترحب اللجنة بما ورد فى برنامج الحكومة المستهدف الخامس (تحسين مستوى المعيشة) خلال السنوات الاربع القادمة، من احلال وتجديد ١٠٠٠ مسكن نوبى بمركز نصر النوبة بتكلفة تقدر ١,٥ مليار جنيه، هذا بخلاف ما تم تنفيذه لنحو ١٤٦٣ مسكن نوبى (توشكى، توماس، عافية، قسطل، نصر النوبة، كركر) فى عامى ٢٠١٧/١٦-٢٠١٨/١٧.

ومُدرج لقطاع مياه الشرب إنشاء محطة مياه سعة (٥٠٠٠ م^{٣}/ يوم) بقرية "عنيبة" بتكلفة (٢٠) مليون جنيه، فى حين أنه فى قطاع الصرف الصحى مُدرج تنفيذ شبكات الانحدار وخطوط

طرد ومحطات رفع لعدد (١٠) قرى بنصر النوبة بتكلفة (١٠٠) مليون جنيه، سيتم البدء فى (٣) قرى منها هى: المضيق والعلاقى وقورتة.

وفى مجال الرعاية الصحية إنشاء وتجهيز مركز "تحيا مصر" لغسيل الكلى بسعة (٤٠) كرسيًا ووحدة علاج فيروس C بمستشفى حميات أسوان بتكلفة (٣٥) مليون جنيه، بجانب إنشاء وحدة معالجة ثلاثية صرف صحى بسعة (٥٠٠٠م^{٣}) والمرافق الداخلية، **وفى هذا الإطار توصى اللجنة بما يلى:**

- تشجيع منظمات المجتمع المدنى على تنمية النوبة الجديدة مع الاستفادة من دور النوبيين المعارين أو المهاجرين إلى الخارج لدعم أبناء بلدتهم، وذلك فى شكل تمويل مشروعات صغيرة للشباب النوبى العاطل فى مجال الزراعة، والصيد، ومشروعات الحفاظ على الفنون التراثية النوبية.
- استغلال الموقع الجغرافى للنوبة وربط مصر بالسودان، باعتبار النوبة همزة الوصل الرئيسية بين البلدين بحكم امتدادها القبلى والعائلى والعلاقات الاجتماعية والثقافية الحميمة، والتى تعد قاعدة مهمة وضرورة لتعميق العلاقات المصرية السودانية، وبخاصة فى شقها التجارى والاستثمارى.
- العمل على إيجاد الحلول العملية لمشكلة انهيار عدد كبير من مساكن النوبيين والناتجة من طبيعة التربة الطينية فى بلاد النوبة الحالية بمركز نصر النوبة.
- إعادة النظر فى التعويضات التى دفعت للمهجرين التى لا تتناسب مع حجم الخسائر التى تعرض لها النوبيين فى أملاكهم من المساكن والأراضى الزراعية وأشجار النخيل.
- ضرورة دمج مواطنى النوبة فى جهود التنمية والعمل على تمثيلهم فى مجلس النواب.
- إصدار قرار جمهورى يضع حدًا لإثبات الهوية المصرية لبعض النوبيين، خاصة كبار السن والمولودين فى النوبة القديمة، حيث كان يتم تسجيل الهوية للبعض بأنها جنسية سودانية، والبعض الآخر جنسية بربرية مما يشكل صعوبة بالغة فى إثبات هوية النوبة، خاصة فى حالة طلب جنسيات الآباء أو الأجداد والتى تكون إحدى هاتين الجنسيتين.
- تفعيل دور المجتمعات القيادات الشعبية والأهلية النوبية كحلقة وصل بين المسئولين والسكان لتوعيتهم بدور التنمية فى تحقيق المستوى المعيشى المناسب والعمل على بناء جسور الثقة بين الأهالى والمسئولين.
- إسناد الإشراف على هذا المشروع وإدارته وتشغيله إلى هيئة مستقلة يتم إنشاؤها لهذا الغرض.

- سن قوانين تحدد القواعد المنظمة لهذا المشروع الوطنى وضوابطه والإشراف عليه ومتابعة تنفيذه، وما إلى ذلك من مسائل تحكم هذا المشروع.
- تحقيق التشابك والترابط الوثيق بين مشروع إعمار وتنمية النوبة وغيره من المشروعات القومية، وبخاصة تلك المتعلقة بتنمية الصعيد.

خامسًا: المشروع القومي لاستصلاح وزارعة أربعة ملايين فدان

يعد مشروع استصلاح وزارعة أربعة ملايين فدان خطوة كبيرة نحو إعادة مصر كدولة زراعية تحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وتصدر للخارج. وفى نفس الوقت هو من المشروعات القومية الملحة الآن، وذلك لإعادة التوازن لهيكل الاقتصاد المصري الذي تجاهل الزراعة لمدة طويلة، ويعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والحد من استيراد المواد الغذائية، مما يخفض عجز الميزان التجاري ويقلل الطلب على الدولار، ويخفض معدلات البطالة وبخاصة بين الشباب. ويأتي ذلك فى إطار التزام الدولة بزيادة الرقعة الزراعية وتنمية الريف وتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين حسب نص المادة (٢٩) من الدستور.

وتتوزع الخطة الزمنية لتنفيذ المشروع على أربع سنوات تضم ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يجرى فيها استصلاح مليون فدان خلال عام واحد بتكلفة ١١ مليار جنيه، ويستصلح فى المرحلة الثانية: مليون فدان آخر، بينما يستصلح فى المرحلة الثالثة المليونان الباقيان. ويخدم هذا المشروع تسع مناطق هى: سيناء، والساحل الشمالي، والصحراء الغربية، والوادي الجديد، وشرق العوينات، وتوشكى، وحلايب وشلاتين، وبعض مناطق صعيد مصر، بجانب تخصيص مساحات لأهل النوبة.

وتسند عمليات استصلاح هذه الأراضي للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي التى تضم ٦ شركات.

وترى اللجنة اهتمام الحكومة بهذا المشروع يظهر ذلك جلياً فى إتباعها لنهج مغاير لما أتبعته من قبل؛ حيث أنهت البنية الأساسية لمناطق المرحلة الأولى من المشروع؛ والمتمثل فى إنهاء حفر الآبار التجريبية التي تدار بالطاقة الشمسية، وتحليل التربة وتصنيفها لمعرفة ملاءمتها لطرق الري المختلفة.

ويندرج فى إطار هذا المشروع القومي ما يعرف بمشروع زراعة ٥ر١ مليون فدان، ومشروع إحياء منطقة توشكي.

(١) مشروع استصلاح الواحد ونصف مليون فدان

يندرج هذا المشروع ضمن المشروع القومى الكبير لاستصلاح أربعة ملايين من الأفدنة، ويأتى كذلك فى إطار استهداف الدولة مواصلة برامج التوسع الأفقي فى الزراعة.

يشمل المشروع عدداً من المحافظات من بينها المنيا ومطروح والوادي الجديد وأسوان وجنوب سيناء، ويقع حوالى ٦٥% من مساحته الكلية فى محافظات الصعيد، بما يعكس الاهتمام بالمناطق الأكثر احتياجاً والتى لم تنل بعد حظها الملائم من مشروعات التنمية الاقتصادية".

ويعتمد المشروع فى الأساس على المياه الجوفية كمصدر للري بنسبة ٨٨% من مساحته الكلية، والنسبة الباقية تعتمد فى ريها على مياه النيل. وقد أعدت الحكومة – من خلال شركة تنمية الريف المصرى الجديد – وبالتعاون مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية خريطة استثمارية بمساحات وأماكن الأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع من قبل المنتفعين من صغار المزارعين وشباب الخريجين وشركات الاستثمار، مع إعطاء معاملة تفضيلية لصغار المزارعين والشباب، وحصة فى المساحة الكلية تربو على ٣٥%. ويبلغ إجمالي مساحة الأراضي المتاحة ٨٥٠ ألف فدان، علاوة على ٢٠ ألف فدان لوزارة الزراعة بمنطقة غرب المنيا. أما المسافة المتبقية – والمحدد مواقعها مسبقاً – فقد تم استبعادها لعدم مناسبتها للزراعة بسبب عدم توفر المياه أو لعدم صلاحية التربة أو لوجود تصرفات عليها، وجارى حالياً النظر فى استبدالها بمناطق أخرى[٢٥٩].

يتم هذا المشروع على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى استصلاح ٥٠٠ ألف فدان، والمرحلة الثانية مساحتها ٤٩٠ ألف فدان، والمرحلة الثالثة مساحتها ٥١٠ ألاف فدان.

وقد أنشأت الحكومة شركة قابضة لإدارة هذا المشروع الضخم بعيداً عن وزارة الزراعة تسمى" الريف المصري الجديد"، برأسمال ٨ مليارات جنيه، بمشاركة عدة وزارات، وتتبع الشركة القواعد القانونية المنظمة لهيئة الاستثمار باعتبارها شركة تابعة للدولة.

وقد تم وضع قواعد لامتلاك أراضى المشروع منها التمتع بالجنسية المصرية وحدها، وسيتم تخصيص ما نسبته ٢٥% من أراضي المشروع لشباب الخريجين والفئات الاجتماعية، وسيخصص لصغار المستثمرين من ألف إلى ١٠ ألاف فدان بنظام حق الانتفاع أو التمليك، ولكبار المستثمرين المصريين من ١٠ ألاف إلى ٥٠ ألف فدان كحق انتفاع بعد سداد ثمن الملكية.

([٢٥٩]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى" تقرير الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة" ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ١٤٢.

وتتابع اللجنة ما تقوم به الحكومة من جهود لإنجاح هذا المشروع، حيث تم حفر ٤٠ بئراً جوفياً فى منطقة سهل بركة فى وقت قياسي باستخدام أحدث الحفارات فى العالم التي دبرتها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، بالتعاون مع حفارات الشركات المدنية وشركات قطاع البترول، كما تم بناء ٣ قرى (٢ زراعية + ١ خدمية)، و٢٠٠٠ بيت ريفي بمساحة ٢٠٠ متر مربع بالقرى الزراعية، وبناء ٤٠ عمارة لتوفير السكن للعاملين بالمنشآت الإدارية والخدمية مثل: الأطباء والإداريين ورجال الشركة والمعلمين بإجمالي ٤٨٠ وحدة سكنية.

وقد تم تسليم أراضى الطرح الأول الذى اقتصر على صغار الفلاحين فى نهاية نوفمبر الماضى، وسوف تطرح شركة تنمية الريف المصرى ٦٥ ألف أرض جديدة بمنطقة غرب المنيا خلال الفترة، المقبلة وسوف تختلف أسعار أراضى كل طرح نظراً لارتفاع جميع الأسعار، وتضمن الطرح الأول للأراضى ١٧٠ ألف فدان في المغرة، و١٢٠ ألفاً فى غرب المنيا و١٠٠ ألف فى الفرافرة القديمة، و١١٠ ألاف فى توشكى، على أن تستكمل باق المساحات بمختلف المناطق الـ ٣ تباعاً، وتحديد سعر الفدان بواقع ٤٥ ألف جنيه لصغار المزارعين والشباب شاملة البنية الأساسية، و٦٥ ألف جنيه للمستثمرين مع البنية، و٣٠ ألف جنيه للفدان دون بنية أساسية، فى منطقتي الفرافرة، و٢٥ ألف جنيه بتوشكى، وتحديد سعر ١٨ ألف جنيه إلى ٢٠ ألف جنيه للفدان فى منطقة المغرة شاملة البئر، و١٠% من المساحات التى خصصت للشباب وصغار المزارعين لإقامة مشروعات ترتبط بالنشاط الزراعي لهذه المساحات، أو لخدمة النشاط الزراعى.

وتثنى اللجنة على اهتمام الحكومة بهذا المشروع القومى الهام الذى يعمل على إقامة مجتمعات عمرانية جديدة، تقوم على أنشطة اقتصادية متنوعة، تساهم فى اتساع الحيز العمرانى، وتتيح فرص عمل جديدة.

وتدرك اللجنة القيمة الكبيرة لهذا المشروع ومن أجل مساندة جهود الحكومة فى إنجاحه فإنها توصى بما يلى:

- وضع ضوابط لمنع التصرف فى هذه الأراضي قبل مضى مدة معينة تحددها الشركة وبما لا يقل عن عشرين عاماً.
- العمل على استقلال شركة تنمية الريف المصري عن الوزارات ذات الصلة، وإسناد الإشراف على المشروع وإدارته ومتابعته بهذه الشركة وفق نظام جديد يضعه مجلس إدارتها.
- تخصيص نسبة من هذه الأراضي لأبناء المحافظات التى تقع فيها هذه الأراضي، وعدم قصر ذلك على أبناء سيناء وحدهم.

- خفض الحد الأقصى المسموح به للمستثمرين من مائة ألف فدان إلى خمسين ألف فدان، على أن تكون مدة الانتفاع فى حدود ٣٠ عاماً كحد أقصى إعمالاً لنص المادة (٣٢) من الدستور.

(٢) إحياء مشروع توشكى

جاءت مبادرة القيادة السياسية بإعادة إحياء مشروع توشكى، من خلال استصلاح مليون فدان ضمن الخطة القومية لاستصلاح ٤ ملايين فدان خلال ٤ سنوات.

وقد قامت وزارة الزراعة باختيار المناطق الخاصة بخطة استصلاح المليون فدان بعناية، وهى مقسمة على ١١ منطقة، وهى مشروع توشكى ١٠٨ آلاف فدان، وآبار توشكى ٣٠ ألف فدان، والفرافرة القديمة ٢٠٠ ألف فدان، والفرافرة الجديدة ١٠٠ ألف فدان، والداخلة ٥٠ ألف فدان، وامتداد شرق العوينات ٥٠ الف فدان، وجنوب منخفض القطارة ٥٠ ألف فدان، ومشروع غرب المنيا ٢٠٠ ألف فدان، ومنطقة المغارة ١٥٠ ألف فدان، وشرق سيوه ٣٠ ألف فدان، وتم توزيع ٣٢ ألف فدان على الشباب بتوشكى.

وتهدف المرحلة الأولى من مشروع توشكى إلى زراعة ٣٨٣ ألف فدان تمت زراعة نحو (٢١١٥٠) فدان منها واستصلاح (٣٦٩٥٠) فدان بمعرفة شركات المملكة للتنمية وجنوب الوادى للتنمية والراجحى الدولية.

ويرتبط باستصلاح الأراضى فى توشكى، إقامة مشروعات للانتاج الحيوانى، وأنشطة صناعية مثل: استخلاص السكر من البنجر، والزيوت، والإنتاج الحيوانى، والألبان، والتمور، والفاكهة، حيث تعتمد تلك الصناعات على الانتاج الزراعى فى هذه المناطق، ومن المتوقع ضخ ٢٥٠ مليون جنيه لاقامة هذه الصناعات الزراعية.

كما تتوفر فى هذه المناطق مقومات إقامة صناعات الحديد اعتمادا على وجود خامات الحديد بكميات كبيرة فى وادى العلاقى، والذى يمكن أن يشكل أساسا لصناعة حديد وصلب كبيرة؛ باعتبارها من الصناعات التى تتوطن بالقرب من المناطق التى يتوفر فيها خام الحديد.

وفى إطار محاولات إعادة إحياء المشروع، قررت شركة الراجحى ضخ ٥٠٠ مليون جنيه، كاستثمارات إضافية للمساهمة في النهوض بالانتاج الزراعى بالمنطقة. وفى هذا الصدد، أعلنت وزارة الزراعة عن نجاح فريق بحثى علمى من معهد بحوث المحاصيل السكرية لأول مرة في زراعة بنجر السكر بمشروع توشكى، وهى ضمن خارطة الطريق والخطة التنفيذية التي وضعتها الحكومة لإحياء المشروعات القومية، لإقامة مجتمعات عمرانية وزيادة فرص العمل والإنتاج والرقعة الزراعية.

وترى اللجنة أن فرص نجاح زراعة وإنتاج بنجر السكر في توشكى دلالات معانى كثيرة أولها إمكانية إنشاء مصنع لاستخلاص السكر من البنجر، والمساهمة في تضييق الفجوة بين انتاج

واستهلاك السكر في مصر، تحويل منطقة توشكى من منطقة زراعية إلى منطقة زراعية صناعية مانحة لفرص العمل، داعمة للتنمية، جاذبة للسكان وبالتالي المساهمة في تخفيف الكثافة السكانية من المناطق الأكثر كثافة، كل ذلك يساعد على فتح آفاق جديدة لحل الكثير من المشاكل التي تعانى منها مصر حالياً.

انطلاق العمل في مدينة توشكى الجديدة والتي تقع شمال شرق منخفض توشكى ٢١٠ جنوب أسوان و٦٠ شمال مدينة أبو سمبل، الكردون الخارجي للمدينة ١٠ آلاف فدان، والكردون الداخلى للمدينة ٨٠ ألف فدان، وشملت الأعمال بالمدينة تنفيذ شبكات الطرق والصرف والمياه والرى ٥ آلاف م^{٣}/ يوم بنظام برك الاكسدة معالجة ثلاثية، وتوصيل المرافق إلى المرحلة الأولى بالمدينة لتكون مدينة خدمية وإدارية وصناعية وتعليمية وسياحة ترفيهية، وتوفر الخدمات الإقليمية للمناطق والمراكز الريفية المحيطة بها.

انتهت المرحلة الأولى من تنفيذ أكبر المشروعات بتوشكى، وهو مشروع مزارع وإنتاج جدود الدواجن التابع لمجموعة شركات الوادى القابضة بمصر باجمالى استثمارات ٨٩٠ مليون جنيه على أن ينتهى المشروع بالكامل خلال خمس سنوات ليصل حجم الإنتاج بعد الانتهاء من جميع مراحله إلى ٤ ملايين من أمهات الدواجن و٩٠ مليون كتكوت تسمين ليساهم كل ذلك في توفير ١٢٦٠ فرصة عمل حقيقية للشباب.

وفى ضوء ما تقدم، وإذ تقدر اللجنة عالياً مبادرة السيد رئيس الجمهورية باحياء مشروع توشكى، فإنها من أجل إنجاح هذا المشروع توصى بما يلى:

- احياء المشروع على أسس فنية وعلمية تهدف إلى تنمية المنطقة بالكامل، من خلال تشابك الأنشطة الزراعية مع الحيوانية والصناعات الزراعية المناسبة.
- توفير البنية الأساسية للمشروع والمرافق التى تجذب السكان على الاستقرار والتوطين فى هذه المنطقة.
- اعطاء الأولوية فى تخصيص الأراضى المستصلحة والمشروعات الانتاجية المرتبطة بها لأبناء محافظات الصعيد، وأن يكون ذلك بنظام التمليك، ووفق نظام إقامة شركات أو مجتمعات تعاونية تدعمها الدولة.
- تقديم التيسيرات اللازمة للمستفيدين من المشروع، سواء ما يتعلق منها بمستلزمات الزراعة، أو تسويق الانتاج.

سادسًا: المشروع النووى المصرى

بدأت مصر محاولة بناء أول محطة نووية قدرتها ١٥٠ ميجاوات لتوليد الطاقة الكهربائية وإزالة لوحة ماء البحر فى عام ١٩٥٥، إلا أن هذه المحاولة قد وقفت بسبب حرب ١٩٦٧. ونجحت فيما بعد فى عام ١٩٥٨ فى إنشاء مفاعل انشاص الخاص بالبحث والتدريب التجريبى.

ثم حاولت مصر بعد ذلك فى عام ١٩٧٤ إنشاء محطة نووية بقدرة ٦٠٠ ميجاوات فى منطقة سيدى كرير ولكن اشتراطات خضوع مصر للتفتيش حال دون استكمالها، كما حاولت مصر عام ١٩٨٤ إقامة محطة نووية فى منطقة الضبعة، وتوقف المشروع بسبب حادث مفاعل تشير نوبل فى عام ١٩٨٦، وما صاحبه من رد فعل سلبى على الرأى العام.

وفى عام ٢٠٠٦ أعلن إحياء البرنامج النووى المصرى، وقد تبنت القيادة السياسية هذه المبادرة لإقامة محطة الضبعة النووية، والتى تتكون من أربعة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات للمحطة الواحدة، وبتكلفة إجمالية عشرون مليار دولار، يوفر الجانب الروسى منها ٨٠% من المكون الأجنبى، وتمثل مصر الـ ٢٠% الباقية.

وتجدر الإشارة، أن الموازنة العامة للدولة لا تتحمل أى أعباء مالية، حيث يتم السداد من عوائد الإنتاج الفعلى للكهرباء التى ستولدها المحطة.

وتنوه اللجنة بما تم إجراءات على صعيد إرساء البنية التشريعية والتنظيمية لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية، حيث صدر قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون رقم ٢١١ لسنة ٢٠١٧، الذى ضمن الوفاء بالتزامات مصر الدولية بالنسبة للاتفاقيات القائمة، وقصر إقامة الأنشطة النووية والإشعاعية على المجالات السلمية، والقانون رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء الجهاز التنفيذى للإشراف على مشروعات إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء، والقانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١٧ بتعديل قانون إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء.

ولقد عملت الحكومة المصرية على تعظيم الايجابيات من هذا المشروع من خلال مايلى:

- إنشاء مصانع روسية فى مصر لتصنيع مكونات المحطة محليا، مما يعمل على تطوير الصناعة المحلية فى مصر.
- تقوم الشركة المنفذة بإعداد برامج تدريبية للكوادر المصرية على استخدام التكنولوجيا النووية، ونقل الخبرات الروسية فى هذا المجال للمصريين.
- إقامة منطقة عمرانية ذات كثافة سكانية عالية، قابلة للتوسع والنمو فى الساحل الشمالى وتوظيف الطاقة المتولدة فى هذا الغرض.
- إنشاء محطات لتحليه مياه البحر.

وترى اللجنة أنه يجب مراعاة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أعلى درجات الأمان النووى، وتجنب مخاطر إشعاعاته والتخلص الآمن من النفايات، وإتباع مواصفات الوكالة الدولية للطاقة النووية واشتراطاتها فى إقامة المحطات النووية.

وتثنى اللجنة على ما جاء ببرنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، مصر تنطلق باستهدافه تنفيذ مشروعين لتعزيز قدرات مصر على تنويع مزيج الطاقة من خلال إضافة قدرات كهربائية من المصادر المتجددة والمحطة النووية بالضبعة، وذلك بتكلفة حوالى ١٣٣,٤ مليار جنيه.

(٢) تطوير العشوائيات

تنبه اللجنة إلى أن مشكلة العشوائيات من أكثر القضايا إلحاحا، لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنيه تهدد أمن واستقرار المجتمع، وأصبحت معالجتها مطلبا ملحا يتطلب تضافر الجهود للحد منها. وتشير البيانات الاحصائية إلى أن إجمالي مساحة المناطق العشوائية بمحافظات الجمهورية تبلغ نحو ١٦٠,٨ ألف فدان، تمثل ٣٨,٦% من الكتلة العمرانية لمدن الجمهورية، وذلك طبقا لاحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عام ٢٠١٦ وتنتشر المناطق العشوائية في ٢٢٦ مدينة بجميع المحافظات من إجمالي ٢٣٤ مدينة، كما تبلغ عدد الأسواق العشوائية بالجمهورية نحو ١٠٩٩ سوق تحتوى على ٣٠٥,٦ وحدة.

ومن ثم توالي اللجنة اهتمامها بمتابعة خطة تطوير العشوائيات التى طرحتها الحكومة في شقها التنفيذي، بهدف إزالة جميع المناطق العشوائية المهددة للحياة وتطويرها، وفقاً لتصنيفها من حيث درجة الخطورة.

وتنوه اللجنة باهتمام الدولة وجهودها الملموسة لمواجهة هذه المشكلة – تأسيسًا على الالتزام الدستورى بموجب المادة (٧٨) من الدستور – واتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها إعادة المظهر الحضاري من جهة، والارتقاء بمستوى جودة الحياة الاجتماعية والثقافية لقاطني العشوائيات من جهة أخرى، وإعداد خريطة قومية للمناطق العشوائية يتم تحديثها بالتنسيق مع جميع المحافظات.

ولقد تعرضت استراتيجية التنمية المستدامة: "مصر ٢٠٣٠"[٢٦٠] لمشكلة العشوائيات فى إطار محور التنمية العمرانية وطرحت برنامجا واحدا لمكافحة هذه الظاهرة، يتضمن تنمية هذه المناطق من خلال مشروعات الإحلال والتطوير والتجديد، ومنع ظهور عشوائيات جديدة في المستقبل، فضلا عن عرض خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ في عامها الأول ٢٠١٩/١٨ لبعض المشروعات التى سيتم تنفيذها خلال هذا العام.

وتنوه اللجنة بخطة صندوق تطوير العشوائيات بالمحافظات للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بتكلفة تجاوزت ١٤ مليار جنيه، وتلاحظ اللجنة بدء ظهور آثار التطوير التى بدأت تشهدها بعض المناطق العشوائية وتم الانتهاء من تطويرها بنسبة ٨٠%، ومنها مشروع حي الاسمرات السكني بالمقطم والذي يمثل نموذجًا فريدًا ومتميزًا لتطوير العشوائيات غير الآمنة.

وترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة ضمن الهدف الخامس المتعلق بتحسين مستوى معيشة المواطن المصرى، حيث تبنى برنامج فرعى يستهدف الانتهاء بالكامل من جميع المناطق

([٢٦٠]) استراتيجية التنمية المستدامة ص ٢١٠.

العشوائية غير الآمنة خلال العام المالى الأول ٢٠١٩/١٨ (٨٠ الف وحدة سكنية) بالإضافة إلى ١٣٩ منطقة تم تطويرها خلال العامين الماضيين[٢٦١].

وفى هذا الاطار تؤكد اللجنة على أن هذه الخطة لا تمثل في الواقع العلاج الجذري لهذه المشكلة، حيث أن الحل الكامل لن يتأتى إلا من خلال التصدي الجاد للعوامل الرئيسية التى كانت سببا في إفرازها، وأهمها الزيادة السكانية، والهجرة غير الرشيدة من الريف إلى الحضر أو بين المناطق المختلفة، فضلا عن تراكمات السياسات غير المتوازنة والتشريعات المرافقة لها في مجالات الأعمار والبناء والتشييد، بالإضافة إلى زيادة وتوسع العشوائيات بعد إقامة المئات من المناطق العشوائية فوق أراضي زراعية في ظل الفوضى التى ضربت البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير، وارتفاع أسعار الأراضي والشقق السكنية في المناطق الرسمية، وضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة المبذولة في إقامة مساكن لمحدودي الدخل والتهاون مع منتهكي القوانين ومغتصبي الأراضي من قبل الجهات الرسمية.

كما تشدد اللجنة على أن استراتيجية مواجهة العشوائيات تظل رهنا على مبادرة الدولة بأجهزتها السيادية – مركزية أو محلية – في البدء باتخاذ السياسات والإجراءات مصحوبة بمجموعة من التشريعات والقرارات اللائحية الملزمة، مع الأخذ في الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك انطلاقا من أهمية تحقيق التنمية البشرية لكافة القطاعات. ومن الضروري النظر إلى كل منطقة عشوائية على حده حيث أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه المناطق وسكانها متباين، مما يستدعي التعامل معها من منطلق الخصوصية، خاصة وأن السياسات الناجحة هي التى تتسم بالمرونة والقدرة على التعامل مع خصوصية البشر، والظروف الحياتية المختلفة في إطار نظرة شاملة للمكونات الإنسانية والمادية للمجتمع على السواء.

وترتيبا على ما سبق تؤكد اللجنة على أن تنفيذ عمليات تطوير فاعلة في المناطق العشوائية بكفاءة وفعالية يتطلب توافر عدد من المقومات الأساسية سبق عرض بعضها بتقرير لجنة الرد على برنامج الحكومة السابق ٢٠١٦[٢٦٢] بالإضافة إلى ما يلى:

– توافر قاعدة بيانات دقيقة وموحدة، يمكن الاعتماد عليها في مجال تحديد حجم العشوائيات وعدد سكانها.

([٢٦١]) برنامج الحكومة ص ١٧٩.

([٢٦٢]) تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الأول، ص ١٩٨–٢٠٠.

- تفعيل القوانين والتشريعات الحالية، مع إيجاد آلية للرقابة على تطبيقها، خاصة فيما يتعلق بمنع الامتداد العشوائي خارج نطاق المنطقة المخططة، وإزالة التعديات على الأراضي الزراعية، ووضع آليات وضوابط تواجه فساد وانحراف المحليات.
- توازن مخططات التنمية وتسريع معدلات النمو، نظرا لأن السياسات التنموية غير المتوازنة قد تؤدي إلى تركيز حدة تلك الأثار السلبية في تجمعات كثيفة تقطن مساحات متلاصقة ومحدودة، يكون أكثر تعرضا لتيارات سياسية مناهضة للمجتمع والسياسات القائمة، الأمر الذي يتطلب زيادة معدلات التنمية الإقليمية والتى تحول دون نشأة جيوب عشوائية جديدة.
- مواءمة السياسة العمرانية مع الأليات الاجتماعية والاقتصادية، مع منح الأولوية لاحتياجات السكان.
- تنمية الظهير الصحراوي للمحافظات واستغلال المساحات الجديدة والعمل على توفير عناصر الجذب اللازمة للسكان، لإيجاد فرص حياة أفضل خارج المناطق العشوائية.
- تبني فكر التخطيط والتطوير بمشاركة القطاع الخاص والمستثمرين العرب، وتقنين الحيازات داخل العشوائيات، لحفظ حقوق الدولة، مع تدبير الموارد المالية اللازمة للتطوير، من خلال تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال في بناء مساكن اقتصادية ملائمة.
- ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بتطوير المناطق العشوائية (المحافظات – وزارة التنمية المحلية – وزارة الإسكان – هيئة التخطيط العمراني).
- الاستفادة من التمويل الدولي الذي توفره هيئات التنمية المستدامة، وذلك وفقا لخطط زمنية محددة، على أن يكون الإنجاز ملموسا ومشجعا لمزيد من التعاون الدولي.
- تنويع موارد الطاقة الجديدة والمتجددة التى تستخدم في المناطق العشوائية وترشيد استخدام الموارد الناضبة.

(٣) التحسين البيئى، وخدمات النظافة العامة

تنص المادة (٤٦) من الدستور على أن "لكل شخص الحق فى بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطنى، وتلتزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".

وتنظر الحكومة للبعد البيئي كمحور أساسى في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد، ويدعم استخدامها، ويحقق عدالة اجتماعية وبيئة نظيفة آمنة للإنسان المصرى، وهو ما انعكس فى تخصيص برنامج الحكومة لمحورًا رئيسيًا للتحسين البيئى ضمن هدف تحسين معيشة المواطن المصرى يتضمن ثمانية محاور فرعية تستهدف تحسين نوعية الهواء من خلال زيادة عدد محطات الشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط من ٩٢ محطة عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١١٩ محطة عام ٢٠٢٢/٢١، وزيادة نسبة الخفض فى اجمالى التلوث بتكلفة نحو ٣٤٤ مليون جنيه، وتحسين نوعية المياه بتكلفة ٣٠٢ مليون جنيه، ومعالجة تدوير المخلفات بتكلفة ٢,٢ مليار جنيه، والتحكم فى التلوث الصناعى بتكلفة ٤٥ مليون جنيه، إلى جانب البرامج البيئية الداعمة منها ما يتعلق برفع كفاءة الفروع الاقليمية لمكاتب ومراكز تحسين البنية بتكلفة ٣٧٧ مليون جنيه، وحملات الاعلام والتوعية والتفتيش البيئى وتدريب العاملين والتطوير المؤسسى والتشريعى ومحاربة التغييرات المناخية إلى جانب ربط البحث العلمى بمشروعات التحسين البيئى وتغطية الترع والمصارف داخل الكتل السكنية بتكلفة ٣٢١ مليون جنيه، وأخيرا التخلص من النفايات الصحية الخطرة وذلك بتكلفة اجمالية حوالى ٢٢٧٩ مليون جنيه[٢٦٣].

وتستهدف الخطة تطوير الخدمات البيئية المقدمة للمواطنين، بما ينعكس على تحسين جودة الحياة في كافة محافظات الجمهورية وذلك من خلال عدة برامج، وتبلغ تكلفة تنفيذها نحو ٧٦٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٩/١٨[٢٦٤].

وتنبه اللجنة إلى أنه رغم جهود الحكومة وإنشاء وزارة مستقلة للبيئة، وصدور قانون البيئة، وتوقيع مصر على ٦٨ إتفاقية وبروتوكولا للحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، وإعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية وخطة عمل قومية فى مجال التنوع البيولوجى (١٩٩٧ -٢٠١٧)، لا تزال البيئة فى مصر تعانى حالة من التدهور بوجه عام، يستوى فى ذلك الإدارة الرشيدة لمواردها

([٢٦٣]) برنامج الحكومة ص ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨.

([٢٦٤]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى: "الخطة المتوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١"، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٣٢٢.

الطبيعية من هواء ومياه ومخلفات، وحماية نظمها المختلفة وتنوعها البيولوجى، جنبا إلى جنب مع تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة فى إستخدامات هذه الموارد البيئية وفى عوائد التنمية[٢٦٥].

وقد حددت استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، العديد من الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي نظمت إطار عمل الحكومة خلال الفترة الماضية والتي من بينها[٢٦٦]:

- الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد، وزيادة التنافسية، وخلق فرص عمل جديدة.
- الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات بكافة أنواعها.
- الحفاظ على توازن النظم الإيدلوجية، والتنوع البيولوجى والإدارة الرشيدة والمستدامة لها.
- تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية، ووضع الآليات اللازمة لذلك، مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية.

وتواجه مصر العديد من التحديات والمشاكل للحفاظ على البيئة ومن بينها[٢٦٧]:

- تراكم المخلفات الصلبة والزراعية والخطرة والصناعية، والتخلص منها بطرق غير آمنة.
- زيادة عدد المقالب القمامة العشوائية.
- زيادة انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى.
- ارتفاع تكلفة جمع ونقل القمامة.
- نقص العمالة الفنية المدربة في مجال تدوير المخلفات.
- عدم مشاركة القطاع الخاص في جمع وتدوير المخلفات.

وفى ضوء ذلك فقد اعتمدت إستراتيجية التنمية المستدامة على سياسات وبرامج تتعلق بالنظافة العامة وصون البيئة والتخلص من النفايات الصلبة، على رأسها رفع درجة الوعى بأهمية الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية وترشيد إستهلاكها، ورفع كفاءة إدارة المخلفات الصلبة وتحقيق إستدامتها، والحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية وحماية البيئة وتطوير

([٢٦٥]) استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، ص٩ و١٨٦، و١٨٧.

([٢٦٦]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى: "الخطة المتوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١"، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٣٢٢.

([٢٦٧]) المرجع السابق، ص ١٩٢ – ١٩٤.

البنية الأساسية لدعم ذلك، وتطوير منظومة التخلص من المخلفات الخطرة ورفع كفاءة إدارتها، وإنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتبع رئاسة مجلس الوزراء[٢٦٨].

ويتصدر أولويات عمل الحكومة تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخلفات البلدية، ووضع خطة متكاملة لجمع القمامة ونظافة الشوارع ونقلها إلى أماكن التخلص النهائى، وتشجيع الإستثمار الخاص للمشاركة فى تدوير المخلفات، وتحسين خدمة المجتمع السكنى ونظافة الشوارع ورفع التراكمات، والقضاء تدريجا على الحرق المكشوف للمخلفات، وتحويلها إلى طاقة، ووضع نظام خاص لإدارة المخلفات الخطرة والتخلص الآمن منها وبخاصة تلك الناتجة عن الملوثات العضوية والمخلفات الطبية والإلكترونية، وإدماج البعد البيئى بالمشروعات التنموية الكبرى، والتصدى لأعباء التغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون.

وتساند اللجنة هذه السياسات والبرامج المتعلقة بتحسين خدمات النظافة العامة والتخلص من المخلفات الصلبة وصون البيئة بوجه عام، وتدعو الحكومة إلى التعامل مع هذه المخلفات من منظور إيجابى؛ بإعتبارها تمثل موردا لإعادة الإستخدام والتدوير، فتسهم فى التنمية وخلق فرص عمل ووظائف خضراء، وتحد من إنبعاث غازات الإحتباس الحرارى المسببة لظاهرة تغير المناخ، وعلى هذا الجانب، فإن اللجنة تؤكد على ما سبق من توصيات في تقريرها السابق، وتوصى بما يلى[٢٦٩]:

- إعداد خطة قومية لجمع ونقل المخلفات الصلبة وإعادة إستخدامها وتدويرها، وإشراك المجتمع الأهلى والقطاع الخاص فى إعداد هذه الخطة وتنفيذها ومتابعة تنفيذها.

- اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية صارمة تكفل التخلص الآمن من المخلفات الصلبة الخطرة.

- تشجيع الشباب على الإنخراط فى مجال المشروعات المتعلقة بجمع ونقل القمامة وإعادة إستخدامها وتدويرها، سواء عن طريق المبادرات الفردية، أو التعاونية، أو المشاركة فى الإدارة.

([٢٦٨]) المرجع السابق، ص١٩٤-١٩٩.

([٢٦٩]) جمهورية مصر العربية، مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج حكومة السيد المهندس شريف إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣-١٨٤.

رابعًا: تطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة

(١) تطوير خدمات الإسكان

ترحب اللجنة بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن ضرورة الإسراع في تنفيذ وتيرة مشروعات الإسكان الاجتماعى، واحتياجات محدودى الدخل، مع ضرورة الاهتمام بتنفيذ وتشطيب وحدات الإسكان الاجتماعى وفقاً لمعايير الجودة بما يضمن توفير السكن الملائم لجميع المواطنين أبرزتها إستراتيجية التنمية المستدامة.[٢٧٠]

كما تثنى اللجنة على ما ورد ببرنامج الحكومة بشأن تطوير خدمات الإسكان ضمن برنامج تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى من حيث استهداف البرنامج القومى للإسكان لتوفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين فيما يتعلق بتوفير مسكن صحى ومناسب، من خلال مشروعات الإسكان الاجتماعى والإسكان المتوسط، والإسكان منخفض التكاليف والتعاونى، فضلاً عن مشروعات الإسكان الموجهة للمناطق الأكثر احتياجاً والتي تبلغ تكلفتها الإجمالية خلال الأربع سنوات القادمة حوالى ١١١ مليار جنيه، يخص مشروعات الإسكان الاجتماعى المتميز (٢٢,٥ %) ثم الإسكان المتوسط (١٨ %) وما عرضة البرنامج من معجلات أداء وإنجاز مستهدفة خلال الأربع سنوات القادمة[٢٧١]، **ويعترض تحقيق هذه الغاية عدة تحديات، وتتمثل هذه التحديات فيما يلى:**

- اتساع الفجوة بين الاحتياجات السكانية والعرض المتاح من السكن، مع تزايد الهجرة الداخلية وبخاصة الشباب إلى العاصمة والمدن الكبرى، مما أدى إلى خلل توزيعى فى منظومة الإسكان، يرجع إلى العجز فى إسكان ذوى الدخل المحدود الذى يقدر بنحو ٢,٥ مليون وحدة سكنية، ترفع الفجوة بين العرض والطلب على إجمالى الطلب إلى ١٢%، وتهدف إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى خفضها إلى ٨% و٥% بحلول عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٣٠ على التوالى[٢٧٢].
- ارتفاع أسعار السكن بالنسبة لذوى الدخول المتوسطة، خاصة مع تواضع الزيادة فى الدخول وزيادة عدد الأفراد بلا سكن.
- الارتفاع النسبى فى تكلفة بناء الوحدات السكنية، وعدم استقرار أسعار مواد البناء.
- تباطؤ وتعقيد إجراءات استخراج التصاريح من الجهات المختصة.
- ضعف الحوافز الخاصة بتأجير الوحدات غير المستغلة.
- تدنى أوضاع الوحدات السكنية القائمة بنظام الإيجار القديم.

---

[٢٧٠] إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ص٣٤.

[٢٧١] برنامج الحكومة ص ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤.

[٢٧٢] المرجع السابق، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

- عوائق تحول دون نمو سوق الرهن العقارى.
- التناقص المستمر فى مساحات الأراضى الصالحة للبناء، مما أدى إلى زيادة كبيرة فى أسعار أراضى البناء والزحف على الرقعة الزراعية.
- عدم كفاءة تخطيط المشروعات السكنية لشرائح محدودى الدخل؛ لأن الدولة توزعها حسب التوزيع السكانى، وليس وفقاً لدراسة الفجوة الحقيقية فى الطلب جغرافياً، مما ينجم عنه عدم توافق بين الطلب وهذه المشروعات جغرافياً[٢٧٣].

وللتصدى لهذه التحديات التى تواجه تحقيق السياسة السكانية المتوازنة، ولمواجهة معضلة توفير السكن الآمن والصحى لذوى الدخل المحدود على وجه الخصوص، اتخذت الحكومة عدة خطوات من أهمها:

- إصدار عدة تشريعات فى طليعتها القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بشأن التمويل العقارى، والقرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الإسكان الاجتماعى، والمعدل بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥، والقرار بقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن الترخيص لوزير المالية فى ضمان صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى فى بعض القروض والتسهيلات التى يحصل عليها، والقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨، بشأن الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى.
- مبادرة البنك المركزى المصرى – بمساهمة عدد من البنوك المصرية–، لتنشيط التمويل العقارى لمحدودى ومتوسطى الدخل فى المدن الجديدة، وفى مختلف المحافظات، وتخصيص ثلاثة مليارات جنيه كمرحلة أولى لانطلاق هذه المبادرة، وبمقتضاها تمنح قروض تمويل عقارى للأفراد بسعر فائدة منخفض ولفترة سداد طويلة تصل إلى عشرين عاماً.
- إنشاء صندوق الإسكان الاجتماعى لضمان استمرار تنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعى، على أن يتم تمويل موارد الصندوق من الموازنة العامة للدولة المخصصة لمشروع الإسكان الاجتماعى، إلى جانب تخصيص نسبة ١٥% من حصيلة إيراد بيع الأراضى للمصريين العاملين بالخارج من مشروع بيت الوطن، ٢% من حصيلة بيع أراضى الإسكان الاجتماعى، ٥% من ايراد حصيلة بيع أراضى الإسكان المتوسط.
- تعديل شروط الحصول على وحدات الإسكان الاجتماعى المتعلقة بتحديد الدخل الشهرى للأفراد والأسر، حيث تم تخفيض الدخل إلى ١٠٠٠ ج للأعزب، ٢٥٠٠ جنيه للأسر، وإلغاء شرط ضرورة توفير شهادة التأمينات خاصة للشباب العاملين بالمهن الحرة.

---

[٢٧٣] المرجع السابق، ص ٢٠٦.

- طرح وحدات لمشروع الإسكان الاجتماعى بنظام الايجار الشهرى للأفراد الذين يقل دخولهم عن ١٥٠٠ جنيه، بحيث تصل قيمة الايجار إلى ٣٠٠ جنيه.
- إنشاء صندوق الاسكان الاجتماعى بمقتضى القرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤.
- البدء فى تنفيذ المشروع القومى للإسكان الاجتماعى (٢٠١٤ -٢٠١٩) الذى يتضمن إقامة مليون وحدة سكنية لذوى الدخل المحدود بمختلف المحافظات والمدن الجديدة، بتكلفة إجمالية قدرها ١٥٠ مليار جنيه، وتقدم هذه الوحدات السكنية للمستفيدين منها بسعر تكلفة الانشاء ودعم يتراوح ما بين ٥-٢٥ ألفاً جنيه وفترة سداد لمدة عشرين عاماً بفائدة مناسبة من البنك المركزى، وتزود هذه الوحدات التى تتراوح مساحتها ما بين ٥٠ – ٧٠ متراً مربعاً للوحدة والتي تم زيادتها من ٧٠ إلى ٩٠ متر مربعاً للوحدة، بالخدمات المتكاملة من أسواق ومؤسسات تعليمية وصحية وملاعب ومناطق خضراء [٢٧٤]، والذى يستهدف نهو وتسليم ١٥ ألف وحدة سكنية في الربع الأول ٢٠١٩/١٨ وحوالى ١٢٥ ألف وحدة في الربع الثانى، واستكمال عدد ٩ آلاف وحدة، والبدء في إنشاء ٥٠ ألف وحدة أخرى، وكان قد سبق أن نفذ عدد ٣٨٧٥٨ وحدة قبل يونيو ٢٠١٤، ٢٣٦ ألف وحدة إسكان اجتماعى في الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى ديسمبر ٢٠١٧ [٢٧٥]. وإلى جوار هذه الخطوات المتخذة على طريق تأمين السكن الآمن للجميع، طرحت استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ عدة سياسات وبرامج ومشروعات على هذا الصعيد وهى[٢٧٦]:

- إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية، ومنها: مدينة العلمين الجديدة، مدينة الاسماعيلية الجديدة، مدينة الفرافرة الجديدة، مدينة دمياط الجديدة، مدينة شرق بورسعيد، مدينة توشكى الجديدة، ومحور ٣٠ يوليو ومدينة الجلالة الجديدة على خليج السويس.
- إصلاح البنية المؤسسية والتشريعية الحاكمة لقطاع الاسكان.
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب فى قطاع الاسكان.

ويعتبر المشروع القومى للاسكان الاجتماعى، بإنشاء مليون وحدة سكنية والتي تم زيادتها إلى مليون ونصف وحدة سكنية موزعة بالتساوى على مدار خمس سنوات، هو العمود الفقرى لسد الفجوة بين الطلب المتزايد على السكن الاقتصادى والمعروض منها، ومن ثم تأمين السكن الآمن والصحى لذوى الدخل المحدود. كذلك جهود الحكومة لتنمية خدمات التمويل العقارى التي عرضتها في برنامجها ويستهدف تحقيق التكافل بين خدمات التمويل العقارى

---

[٢٧٤] المرجع السابق، ٤٨، ٧٠، ٢١٠.

[٢٧٥] المرجع السابق، ص ٤٨.

[٢٧٦] الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١ وعامها الأول ٢٠١٩/١٨ ص ٣٣٧، ٣٣٨.

والتأمين بدعم الفئات محدودة الدخل في الحصول على وثيقة تأمين تضمن العميل لدى مؤسسات التمويل وخاصة المستفيدين من شقق الإسكان الاجتماعى، حيث تستهدف الحكومة زيادة حجم التمويل العقارى من ٩ مليار جنيه ٢٠١٧/١٦ إلى ١٩,٧ مليار جنيه بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١) وبحيث يرتفع عدد المستفيدين من ٤٣ ألف مستفيد إلى أكثر من ٦٣,٢ ألف مستفيد، وكذلك تعزيز دور وزارة الأوقاف في مجال خدمات الإسكان[٢٧٧]. ومشاركة من اللجنة في دعم هذا المشروع الحيوى توصى بما يلى:

- زيادة عدد الوحدات السكنية فى المشروع القومى للاسكان الاجتماعى إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية، حتى تلبى الاحتياجات الحالية والمتوقعة من هذا النمط من المساكن.
- استحداث برنامج لدعم وترميم وصيانة المساكن الصادر لها قرارات ترميم وإعادة تأهيل، وإعادة تسكين الأسر التى تقيم فى مساكن مزدحمة غير آمنة.
- توجيه دعم الإسكان للفئات الفقيرة والأكثر فقراً، وبخاصة من يعملون بالقطاع غير الرسمى، وتأسيس قاعدة بيانات موحدة لمستحقى دعم الدولة فى مجال الإسكان الاجتماعى والمستفيدين فعلاً من هذا الدعم.
- منح الأولوية للأسر الأولى بالرعاية والفئات المستفيدة من مساعدات الضمان الاجتماعى الشهرية فى حالة تزاحم وزيادة عدد المستحقين لوحدات الاسكان الاجتماعى، وتتمثل هذه الفئات وفقاً لقانون الضمان الاجتماعى فى المرأة المعيلة الأرملة أو المطلقة، وعائل الأسرة الحاصل على معاش استثنائى بسبب المرض، وعائل الأسرة الأولى بالرعاية، التى لا يزيد الدخل الشهرى لمجموع أفرادها على ١٠٠٠ جنيه.
- ضبط ومراقبة السوق العقارى، واسناد هذه الرقابة العقارية وحماية المستهلك إلى جهة واحدة مستقلة.
- مراعاة تعدد مساحات نماذج وحدات الاسكان الاجتماعى؛ حتى تتناسب مع احتياجات الأسر محدودة الدخل، وظروفها الاقتصادية.
- تخفيض سعر الفائدة على القرض العقارى، وزيادة مدة السماح بسداده، وحظر التصرف فى الوحدة السكنية قبل سداد كامل أقساطها، لمنع الإتجار والتربح من الحصول على هذه الوحدات، ومن ثم عدم زيادة أسعارها والمضاربة فيها.
- التوزيع الجغرافى المنصف لوحدات الإسكان الاجتماعى، وعدم تركيزها فى محافظات بعينها، ومراعاة أن يكون توزيعها حسب معيار الفجوة الجغرافية فى الطلب على هذه الوحدات؛ ليتحقق التوازن بين هذا الطلب والمعروض من هذه الوحدات.

([٢٧٧]) برنامج الحكومة ص ١٨٣، ١٨٩٤.

- الاهتمام بإسكان النوبة وقرى الظهير الصحراوى، ومدينة رفح الجديدة.
- التوسع في تمكين الأسر في إطار برامج الحماية وعلى رأسها برنامج (سكن كريم) ومضاعفة عدد الأسر التي تسكن في منازل مدعمة بالخدمات، ورفع كفاءة المساكن الريفية بالتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعى، ومنظمات المجتمع.
- العمل على زيادة عدد المدن السكنية الجديدة، ومراعاة توفير كافة وسائل النقل والمواصلات تيسيراً على سكان المدن الجديدة.

(٢) تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى

ترحب اللجنة بما ورد فى برنامج الحكومة من استهداف التغطية الكاملة لخدمات مياه الشرب لجميع انحاء الجمهورية والارتقاء بمستوى جودة المياه، وضمان توقف نظام المناوبات وتنفيذ ٢٦٥ مشروعا بطاقة ٤٢٣٨ ألف م^{٣}/يوم وبأطوال ٣٣٣٤ كم يستفيد منها نحو ١٥,٥ مليون نسمة والوصول بطاقة المحطات بنهاية البرنامج إلى ٣٩ مليون م^{٣}/يوم وذلك للوصول إلى نسبة ١٠٠%[٢٧٨]، واستكمال تغطية جميع مدن الجمهورية بخدمات الصرف الصحى، وتستهدف الحكومة الوصول بنسبة تغطية الصرف الصحى إلى ١٠٠% في المدن، ونحو ٦٠% في القرى بعدد ١١٥٢ قرية حال توافر تمويل قدره ٣٣ مليار جنيه للقرى، وذلك من خلال تنفيذ ٥٩٤ مشروع صرف صحى بطاقة ٥٠٦٥٠ ألف م٣/يوم وبأطوال ٤٦,٧ كم للوصول بطاقة الصرف إلى حوالى ١٩ مليون م^{٣}/يوم بنهاية البرنامج[٢٧٩].

كما ترحب بالاستمرار في توجيه موارد إضافية لتمويل خطة تطوير البنية التحتية، وخاصة شبكات المياه والصرف اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة، حيث استهدفت الحكومة زيادة استثمارات أجهزة الموازنات العامة بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات بمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل إلى ١٠٠ مليار جنيه، مقابل ٧ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة تقدر بـ ٣٠ مليار جنيه، وبمعدل نمو يصل إلى نحو ٤٢,٨%[٢٨٠]. وهو ما يمثل أعلى نسبة نمو سنوي على جانب المصروفات العامة يبلغ ٤٢%.

وتعرب اللجنة عن تقديرها لما ورد في برنامج الحكومة على صعيد محور تنمية وتطوير القرى المصرية الذى يستهدف من خلال هذا المشروع تنمية وتطوير جميع القرى المصرية وعددها ٤٧٤١ قرية وتوابعها البالغة ٣٠٨٨٨١، وما تم حتى الآن من انجاز ٥٨ مشروعا لمياه الشرب، و٣٦ مشروعا للصرف الصحى، وجارى استكمال هذه المشروعات، إلى جانب تنفيذ

([٢٧٨]) برنامج الوزارة ص ١٧٩، ١٨٠، وملحق رقم ٦١ ص ٢٤٨.

([٢٧٩]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى: "الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨"، ص ٣٤٠، وبرنامج الحكومة ص ١٨٥.

([٢٨٠]) وزارة المالية: "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨"، ص ٤٠.

وصلات للصرف الصحى حيث تم عمل ٥٠٠ ألف وصلة نهائية للصرف الصحى بعدد ٣٠٢ قرية لخدمة ٣ ملايين مواطن بتكلفة استثمارية ٥٠٠ مليون جنيه وذلك بالتقسيط على المشتركين، كما تم توصيل عدد ١٠ آلاف وصلة لخدمة ٦٠ ألف مواطن خلال الفترة الماضية[٢٨١].

وفى هذا السياق تنبه اللجنة إلى وجود عدة تحديات ومعوقات تواجه هذه المشروعات والخدمات ومن أهمها:

- محدودية الموارد المائية وعدم تناسبها مع الزيادة السكانية، وانخفاض كفاءة المياه، والتغيرات المناخية التي تؤثر بالسلب على الموارد المائية لمصر.
- سوء حالة مياه الشرب وعدم مطابقتها للمواصفات فى العديد من المناطق وبخاصة فى القرى.
- الارتفاع الكبير في فواتير مياه الشرب وبصورة ملحوظة، والإعتماد على التقديرات العشوائية للإستهلاك الفعلى للمياه، مما يشكل عبئا إضافيا على كاهل محدودى الدخل.
- إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة فى عام ٢٠١٥ إلى – حوالى ٦٥٠م٢ للفرد سنويا مقارنة بنحو ١٠٠٠م٢ بالنسبة للمتوسط العالمى.
- إرتفاع نسبة الفاقد فى شبكات نقل المياه بنسبة ١٥%، وفى محطات معالجة المياه بنسبة ٣٠%، وتهالك كفاءة خطوط نقل المياه الحالية.

وللتصدى لهذه التحديات، وتوصيل خدمات مياه الشرب النظيفة والصرف الصحى للجميع ودون أعباء جديدة، فإن اللجنة تؤكد على ما سبق من توصيات في تقريرها السابق ومن أهمها[٢٨٢]:

- وضع برنامج زمنى لرفع كفاءة إدارة منظومة المياه، وتحديد الآليات المتبعة بمختلف الأماكن والنقاط.
- تحسين مستوى خدمات مياه الشرب والصرف الصحى المقدمة للمواطنين وتعميمها على جميع المدن والقرى دونما تأخير، وتوفير ما يلزم من إعتمادات لهذا الغرض.
- الإنتهاء من مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى على مستوى الجمهورية فى مواعيدها المحددة، ومتابعة تنفيذها.
- تفعيل إجراءات الأمن والسلامة فى كافة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.

([٢٨١]) برنامج الوزارة ص ١٨٥.

([٢٨٢]) جمهورية مصر العربية، مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج حكومة السيد المهندس شريف إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩-١٨٠.

- التوعية بمخاطر الوضع المائى في مصر، وتغيير السلوكيات السلبية في استخدامات المياه طبقا لمستجدات الموقف المائى بمصر، وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على المياه، وترشيد الاستهلاك والحفاظ على الاستثمارات العامة في شبكات المياه والصرف الصحى.
- التوسع في مشروعات تحلية مياه البحار، خاصة في المناطق الساحلية والحدودية، واستخدام الطاقة الشمسية لتشغيل هذه المحطات للتغلب عن ارتفاع تكلفة الطاقة في عمليات التحلية.
- إستخدام أنظمة إقتصادية وتقنية متطورة بالمشروع القومى للصرف الصحى تلائم ظروف القرى المصرية القريبة من المجارى المائية، وعلى نحو يقلل التأثيرات البيئية والصحية السلبية على المواطنين.
- توفير عدادات مياه ذكية، وبأسعار معقولة، لتحقيق دقة قراءتها والحد من التقديرات العشوائية لإستهلاك مياه الشرب.
- إجراء الصيانة الدورية والاحلال والتجديد لشبكات مياه الشرب والصرف الصحى، للحد من الفاقد فى مياه الشرب، ورفع كفاءة خطوط المياه والصرف الصحى.

(٣) خدمات الكهرباء والغاز الطبيعى

تبين اللجنة أن خدمات الكهرباء والغاز الطبيعى، سبق أن تعرض لها التقرير فى الهدف الاستراتيجي الأول، في برنامج أمن الطاقة.

(٤) تطوير خدمات النقل والاتصالات

تؤكد السياسات الخاصة بمرفق النقل والمواصلات، أن الأبعاد الاجتماعية والحرص على مساعدة محدودى الدخل، كان من أهم العوامل التي شكلت هذه السياسات، وكانت الفجوة الكبيرة بين تكاليف أداء خدمات النقل والإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل أداء هذه الخدمة أحد أهم أسباب الاختلالات المالية الهيكلية التي يعانى منها هذا المرفق[٢٨٣].

ويبلغ الدعم الممنوح لهيئتى نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجارى المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل اركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية نحو ١,٨٥٠ مليار جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٩/١٨، بالمقارنة بنحو ١,٧٦١ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٨/١٧، وزيادة تقدر بنحو ٨٩ مليون جنيه، وبنسبة زيادة ٥,١%.

كما يبلغ الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الانفاق في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/١٨ نحو ٣٥٠ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٧٥ مليون جنيه

---

(٢٨٣) مجلس الشورى، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، تقرير اللجنة عن: "البعد الاجتماعى في فلسفة الحكم وسياسات الدولة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

٢٧,٣%. أما الدعم المقدم لخطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات، فقد تقرر أن تسهم الخزانة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المختلفة، ويبلغ ذلك في مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ١ مليار جنيه[٢٨٤].

وتسهدف الخطة تنفيذ عدة برامج لتنمية قطاع النقل والجهات التابعة له (الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية)، خلال العام المالى ٢٠١٩/١٨ بتكلفة تقدر بنحو ٤٠,٧ مليار جنيه، وذلك لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠[٢٨٥].

وقد حقق هذا القطاع خلال السنوات الأربع الأخيرة تنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى، في مقدمتها الشبكة القومية للطرق لتنمية أكثر من ٤٨٠٠ كم بإستثمارات تصل إلى نحو ٣٦ مليار جنيه على ثلاث مراحل بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة منها في ٢٠١٧/٧/١. كما تم رفع كفاءة عناصر منظومة السكك الحديدية وإنشاء خطوط جديدة، وتطوير المزلقانات، واستكمال وتطوير خطوط مترو الانفاق، وتطوير منظومة النقل النهرى للركاب والبضائع وتطوير قطاع النقل البحرى وتحديث الموانى، والاهتمام بالنقل الجوى وتطوير وتحديث المطارات.

وتستهدف الخطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية لقطاع النقل بحيث تصل في العام الأول (٢٠١٩/١٨) نحو ٧٧ مليار جنيه (تمثل نحو ٨,٢% من الاستثمارات الكلية)، وتمثل الاستثمارات العامة منها نحو ٤٣,٦ مليار جنيه وبنسبة تقدر بنحو ٥٧% من اجمالى الاستثمارات، في حين تمثل الاستثمارات الخاصة ٢٣,٤ مليار جنيه ومنه تقدر بنحو ٤٣% من اجمالى الاستثمارات[٢٨٦]، وعلى الرغم من التحسن النسبى في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذى ظهر جليا من خلال إطلاق مبادرات رئاسية تتمثل في تصميم وتصنيع الالكترونيات، وبناء قدرات ومهارات الشباب في تقنيات المستقبل، ونشر المناطق التكنولوجية في محافظات مصر المختلفة، ووضع اطار تنظيمى حديث لخدمات الاتصالات يسمح لشركات الاتصالات العاملة بالقطاع بتقديم خدمات متكاملة بتكنولوجيات متطورة، وتجديد شبكات البنية التحتية للشبكات، إلا أن هذا القطاع لا يزال يفتقد للكثير من عناصر الجودة والكفاءة، خاصة في خدمات الانترنت، وعدم رضاء العملاء على جودة وأسعار هذه الخدمات، مما يستدعى تطوير وتحديث البنية الأساسية لشبكات الاتصالات بما يتواكب والتكنولوجيا المتطورة في هذه المجالات، وتطوير وتفعيل آليات التنظيم والرقابة لسوق خدمات الاتصالات.

---

(٢٨٤) وزارة المالية: "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ص ٨٣.

(٢٨٥) المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢٨٦) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨، ص ٢١٥.

وفى هذا الاطار ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة بشأن استهدافها الاستمرار في تطوير خدمات النقل لاثرها الايجابى على الاستثمار الخاص وتحسين جودة حياة المواطنين، ومن ثم تهدف إلى تنفيذ مشروعات نقل حيوية بتكلفة حوالى ١٦ مليار جنيه في قطاعات الطرق القومية (٦٠١ كم)، الطرق والمحاور الرئيسية (٢٧ طريق)، طرق داخلية (٦٥ طريق داخلى بأطوال ٤٥٠ كم) بالإضافة إلى تطوير شبكة الطرق والمحاور والكبارى القائمة بتكلفة كلية بحوالي ٩٣,٦ مليار جنيه، والتوسع في شبكة الطرق القومية الحالية من خلال المشروع القومى للطرق بإضافة حوالى ألف كم جديد بتكلفة ١٧٠ مليار جنيه، وتطوير ورفع كفاءة شبكة الطرق والكبارى الاستراتيجية بتكلفة ٣٥ مليار جنيه[٢٨٧].

وتنبه اللجنة إلى أن منظومة النقل لا تزال تعانى من الكثير من المشكلات والتحديات وقد أشارت إليها استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠[٢٨٨]، من أهمها:

- ضعف مستوى الخدمات بشبكات ووسائل وخدمات النقل، وعدم كفاية تغطية شبكات النقل العام.
- عدم كفاية إجراءات السلامة والأمان فى كافة شبكات ووسائل وخدمات النقل، وارتفاع معدلات الحوادث المرورية.
- ضعف امكانيات البنية الأساسية لمواجهة الازدحام المرورى.
- قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات فى مجال النقل، وضعف مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ وإدارة مشروعات النقل، بسبب ضعف عوائدها المالية.
- المساهمة فى زيادة التلوث البيئى وانبعاثات ثانى أكسيد الكربون.
- قلة الاعتماد على السكك الحديدية والنقل النهرى فى حركة نقل البضائع؛ مما أدى إلى زيادة الكثافة المرورية، وزيادة الحوادث.

وطرحت هذه الاستراتيجية مجموعة من السياسات لتطوير قطاع النقل[٢٨٩]، هى:

- تحقيق التوازن بين وسائل النقل المختلفة، ووضع اللوائح المنظمة لذلك، مع الاهتمام بالنقل متعدد الوسائط، خاصة الموانئ البحرية والسكة الحديد والنقل النهرى.
- الاهتمام بالنقل متعدد الوسائط لتخفيف العبء عن الطرق، مع أخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، خاصة فى مجال نقل الحاويات.

---

(٢٨٧) برنامج الحكومة ص ١٨٧، ١٨٨.

(٢٨٨) استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، ص ٣٤.

(٢٨٩) المرجع السابق، ص ٤٣.

- تفعيل دور السكك الحديدية سواء من حيث التشغيل أو الإدارة، حيث يعتبر النقل بالسكك الحديدية القطاع الرئيسى الذى سيؤدى إلى نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين وسائط النقل المختلفة وزيادة مشاركة السكة الحديد فى نقل البضائع بنسبة ٢٠%.
- تشجيع النقل النهرى، حيث يعتبر حلقة وصل أساسية فى النقل مع بعض الموانئ البحرية، وذلك للتخفيف عن الطرق، ومستهدف زيادة مشاركة النقل النهرى بنسبة ٥% من نقل البضائع.
- تدعيم الدور الحيوى للنقل البحرى، حيث أن الموانئ البحرية المصرية هى طوق النجاة للدولة من الناحية الاقتصادية؛ نظراً لارتباطها بالتجارة الخارجية.
- تعزيز دور القطاع الخاص فى المشاركة فى تطوير منظومة النقل، وتقديم التسهيلات والخدمات والفرص لهذا القطاع من ناحية الحكومة؛ حتى يستطيع أن يؤدى دوره بالاستثمار أو المشاركة فى مشروعات قطاع النقل بشكل عام.
- تدعيم الموارد البشرية، مع نظرة شاملة لتطوير برامج التدريب والتحفيز، خاصة للكوادر المهنية من العاملين بوزارة النقل.
- تحقيق مستويات عالية للأمان فى قطاع النقل، خاصة النقل على الطرق، ووضع اللوائح والإجراءات اللازمة لذلك، لتقليل الحوادث على الطرق بصفة خاصة.
- تحديث التشريعات ووضع اللوائح المنظمة التى تضمن حرية المنافسة فى مجال تقديم خدمات النقل؛ مما يؤدى إلى تحسين المعيشة، ورفع المستوى الاقتصادى للمواطنين.
- تحديد الأهداف البيئية التى تعزز التنمية المستدامة للنقل، خاصة فيما يتعلق بتقليل جميع أنواع التلوث، مثل: تلوث الهواء، التلوث البحرى والنهرى، التلوث البصرى، والتلوث السمعى.

وأعطت هذه الاستراتيجية الأولوية لتنفيذ عدد من البرامج والمشروعات للنهوض بقطاع النقل، ومن هذه البرامج والمشروعات: مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق، ومشروع إنشاء شبكة الطرق القومية على محاور التنمية الجديدة، ومشروع تطوير ومد شبكة الطرق لخدمة أغراض التنمية وتسهيل حركة المواطنين والبضائع فى مختلف أنحاء الجمهورية، ومشروع تطوير مرفق سكة حديد مصر، ومشروع تطوير النقل البحرى والنهرى، وبرنامج زيادة القدرة الاستعابية وجودة وسائل النقل الجماعى بالمدن[٢٩٠].

---

[٢٩٠] المرجع السابق، ص ٤٧، ٤٨، ٧٠، و٧١.

كما استهدفت الخطة تحديث أسطول مصر للطيران، وزيادة القدرة الاستيعابية للمطارات، وتطوير النظم الفنية ونظم السلامة والأمن للمطارات والنقل الجوى، وتحديث خدمات الملاحة الجوية[٢٩١].

وتتابع اللجنة جهود الحكومة لمواجهة هذه التحديات باتخاذ عدة اجراءات ومشروعات ذكرت تفصيلا ببرنامج تطوير المرافق العامة فى عدة برامج فرعية تتعلق بتطوير الطرق والكبارى، وتطوير خدمات النقل الجماعى حيث يستهدف البرنامج اتاحة خدمات النقل للمواطنين بجودة عالية خاصة بالقاهرة الكبرى والاسكندرية (الاكثر كثافة سكانية) لنقل ٢,٦ مليون مواطن يوميًا، وتطوير خدمات السكك الحديدية بتكلفة كلية تبلغ حوالى ١١١,٥ مليار جنيه وذلك لتطوير شبكة السكك الحديدية وكافة وحداتها الثابتة والمتحركة، وكذلك تطوير وتوسعه شبكة مترو الانفاق الحالية بتكلفة كلية حوالى ٣٨٦ مليار جنيه وتوسعتها بإضافة حوالى ٩٧,٢ كم جديدة للشبكة ليصل أطوال الشبكة ١٧٤,٨ كم بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١ بنسبة نمو تتجاوز الـ ١٢٦% وبما يعمل على زيادة عدد ركاب المترو من ٨٥٥ مليون راكب سنويًا (٢٠١٨/١٧) إلى مليار راكب بنهاية البرنامج ٢٠٢٢/١١[٢٩٢].

وتعزيزاً لهذه السياسات والمشروعات، ومن أجل تحسين خدمات النقل والاتصالات لخدمة أغراض التنمية والتيسير على المواطنين وبخاصة الفئات الفقيرة ومتوسطة الدخل، فإن اللجنة تؤكد على توصياتها في التقرير السابق، وتوصى بما يلى[٢٩٣]:

- اتاحة وسائل النقل الجماعى العام للسكان، وعمل مسوحات ميدانية منتظمة، لتحديد النطاقات المكانية المحرومة من وسائل النقل الجماعى.

- التحول إلى استخدام وسائل النقل العام الموفرة للطاقة وصديقة البيئة؛ للحد من تلوث الهواء وتأثيراته السلبية على الصحة العامة.

- تطوير خطوط السكة الحديدية، وإحلال وتجديد العربات، وإجراء الصيانة الدورية، وتحديث نظام الاشارات الكهربائية، وحماية وحراسة المزلقانات؛ للحد من حوادث القطارات ومخاطرها الجمة.

([٢٩١]) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى: "الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠١٩.

([٢٩٢]) برنامج الحكومة ص ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١.

([٢٩٣]) جمهورية مصر العربية، مجلس النواب: "تقرير اللجنة الخاصة للرد على برنامج حكومة السيد المهندس شريف إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.

- ضرورة تطوير مزلقانات السكك الحديدية باستخدام الأنظمة الحديثة وكهربة الإشارات، للتقليل من الحوادث والمحافظة على أرواح المواطنين، خاصة بمحافظات الصعيد التي لم يتعرض لها البرنامج.

- تحسين شبكة الطرق والكبارى، وصيانتها، وتعبيد الطرق الترابية، واتباع قواعد ومعايير الأمن والسلامة على الطرق.

- إنشاء محكمة متخصصة للنقل؛ للفصل فى جرائم الاعتداء على مرافق النقل العام.

- إنشاء جامعة تكنولوجية للنقل، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال؛ لتأهيل وبناء القدرات والكوادر الوطنية العاملة فى هذا القطاع.

- الاسراع باستكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق، ومنحها أولوية متقدمة فى صدارة المشروعات القومية الكبرى.

- العمل على تحسين وتطوير الخدمات المقدمة بمترو الانفاق حتى يشعر المواطن بالرضا، وخاصة بعد ارتفاع أسعار تذاكر المترو.

- تشديد الرقابة على تعريفة ركوب مركبات النقل الجماعى الخاصة، وتشجيع المبادرات التعاونية فى مجال نقل الركاب والبضائع.

- تخفيض أسعار تذاكر ركوب وسائل النقل العام للفئات الأولى بالرعاية والحماية فى المجتمع المصرى، أو اعفاء هذه الفئات من دفع قيمة هذه التذاكر ما أمكن ذلك.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تزويد المواطنين بخدمات الاتصالات، بما فى ذلك تقديم عروض ميسرة للحصول على خدمات الهاتف الثابت والانترنت.

خامسًا: عدم التمييز النوعى

يعد عدم التمييز النوعى وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا أحد التحديات التي تواجه الدولة المصرية، خاصة في وجود بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف، وتحد من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية، ومن ذلك ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث تمثل نسبتها ٢٣,١% عام ٢٠١٧ في حين تنخفض إلى ٨,٢% عند الرجال[٢٩٤]، وكذلك تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة في سوق العمل، لاسيما بالقطاع الخاص والذى تحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل، والتفاوت في الأجور وفى تقسيم الوظائف يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة في الحياة الاقتصادية.

وترصد اللجنة بكل تقدير اهتمام القيادة السياسية بقضايا المرأة ومكافحة كافة صور التمييز ضدها وتمكينها في كافة المجالات، وإعلان سيادته عام ٢٠١٧ عاما للمرأة، وكذلك إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، خلال الاحتفال بأعياد المرأة المصرية يوم ٨ مارس الماضى، والتي تتواكب ودستور ٢٠١٤، والاطار العام لاستراتيجية التنمية المستدامة: "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وكذلك التزام مصر بأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة كأساس للتنمية حتى عام ٢٠٣٠.

كما ترحب اللجنة بما ورد في برنامج الحكومة من تخصيص محور رئيسى لعدم التمييز النوعى[٢٩٥]، متضمنا عدة برامج فرعية، تستهدف تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بتكلفة تصل لنحو ١٦٠ مليون جنيه لتنفيذ عدد من الأنشطة والمشروعات منها، تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية لدعم قدرة المرأة على الترشح في الانتخابات البرلمانية والمحلية، ورفع كفاءتها في تبنى القضايا التنموية المجتمعية، وبناء قدرات وحدات تكافؤ الفرص بالجهاز الادارى للدولة، لزيادة نسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، وتعزيز الشمول المالى للمرأة، وتنفيذ مبادرات لمحو الأمية المالية للمرأة.

وعلى الصعيد الاجتماعى يستهدف برنامج الحكومة تنفيذ برنامجين رئيسيين بتكلفة ٤٩ مليون جنيه وهما:

(١) برنامج مناهضة العنف ضد المرأة، ويهدف إلى متابعة إجراءات إنشاء مفوضية مناهضة للعنف ضد المرأة، وتعزيز النماذج الإيجابية ومتابعة إجراءات صدور قوانين داعمة للمرأة المصرية لمناهضة العنف والتميز.

([٢٩٤]) النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة ٢٠١٧، صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، مايو ٢٠١٨.

([٢٩٥]) برنامج الحكومة ص ١٩٢، ١٩٣.

(٢)تعزيز دور المرأة في الحفاظ على المواد البيئية، ويهدف إلى تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية لبناء قدرات المرأة على مواجهة المخاطر المرتبطة بالبيئة والتغيير المناخى والاستهلاك غير المستدام، بما يؤدى إلى خفض معدلات الاستهلاك وزيادة فرص عمل المرأة في الأنشطة المعتمدة على الموارد الطبيعية النظيفة وخفض نسب المعرضات للأمراض، وتحسن صحة المرأة.

كما تنوه اللجنة بجهود المجلس القومى للمرأة في دعم قضايا المرأة وحل مشاكلها، وخاصة مواجهة كافة صور التمييز الاقتصادى والاجتماعى ضد المرأة منذ إنشاؤه عام ٢٠٠٠، وخاصة بعد صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم المجلس القومى للمرأة.

وفى إطار جهود الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية، عرض برنامج الحكومة ٢٠١٨ لمحور فرعى لدعم أنشطة الأسر المنتجة بتكلفة تقدر بنحو ٢٩٦ مليون جنيه، لتوفير حوالى ٨٠ ألف فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٢/٢١، مقارنة بحوالي ٤٠ ألف فرصة عمل حاليا (٢٠١٨/١٧)، وزيادة مبيعات الأسر المنتجة بنسبة تصل إلى ٢٠٠% سنويا، مقارنة بنسبة نمو تبلغ ١١٨%، وذلك من خلال عدة إجراءات حددها البيان تفصيلا[٢٩٦].

وتنبه اللجنة إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة أو التي تستهدفها الحكومة في برنامجها لتمكين المرأة، ومواجهة كافة صور التمييز، فإنها مازالت غير كافية لتحقيق هذه الأهداف، وخاصة ما يتعلق بتحقيق التمكين بمفهومه الواسع والشامل، والذى يضمن تمتع المرأة بحرية الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة، وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات، بحيث لا يتوقف دورها عند مجرد المشاركة بل يمتد إلى اتخاذ القرارات والاستقلال المالى، وهو ما يستدعى علاج التشوهات الهيكلية في سوق العمل الخاص بالمرأة والذى يقوم على التمييز في تقسيم الوظائف، وفى مستويات الأجور، الأمر الذى يقلل من الحافز أمام مشاركة المرأة. **كما توصى اللجنة بما يلى:**

- سرعة إصدار التشريعات الداعمة لتمكين المرأة، وخاصة قانون عدم التمييز الذى يعد استحقاقا دستوريا وفقا للمادة (١١) من دستور ٢٠١٤، وكذلك تأهيل البنية التشريعية المناسبة لمنع التمييز، وتفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، والمشاركة السياسية والاجتماعية في كافة أنشطة العمل الاجتماعى والاقتصادي.
- دعم وتحفيز المرأة على التعليم بمختلف مراحله، ومواجهة العوائق التي تؤثر سلبا على إلحاق الإناث بالتعليم والتسرب والأمية، ودفع الإناث لمستويات التعليم والتدريب الأعلى.

([٢٩٦]) برنامج الحكومة ص ١٩٣، ١٩٤.

- الاهتمام بتوفير الخدمات الاجتماعية والمساعدة التي تدعم مشاركة المرأة وتمكينها من ممارسة عملها، ومن ذلك إنشاء الحضانات، ودور رعاية الأطفال وكبار السن، والخدمات الصحية، وذلك لتحسين ظروف عمل المرأة.
- توفير وإتاحة المعلومات عن فرص العمل والتنمية والرعاية المتاحة للمرأة، لتيسير مهمة حصول المرأة على العمل المناسب، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة معدلات تشغيل المرأة.
- تفعيل دور الإعلام في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل، وتحفيزها على المشاركة ومواجهة المعتقدات والثقافات البالية التي تحد من مشاركة المرأة.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة، ورفع وتحسين كفاءة وإنتاجية المرأة.
- تشجيع المرأة على العمل بالمجالات الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاهتمام بتدريب وتأهيل المرأة للعمل بالقطاع الخاص.
- التأكيد على أهمية استخراج بطاقات الرقم القومى للمرأة في جميع المحافظات المصرية، حتى تتمكن من الاستفادة من كافة الخدمات المقدمة من الدولة مع تركيز الاهتمام على المحافظات الحدودية والقرى أشد احتياجًا.
- مراعاة تقديم الدعم المناسب لأنشطة الأسر المنتجة، للمشاركة في المعارض الدولية وعدم الاكتفاء بالمعارض المحلية لعرض المنتجات البيئية والحرف اليدوية من خلال التنسيق مع الوزارات المعنية.
- إيجاد آلية للشراكة مع القطاع الخاص لإيجاد فرص توظيف في المصانع والمناطق الصناعية وفقا لبرامج محددة، والمساهمة في تنمية المشروعات اليدوية والحرفية الصغيرة.

ملحق (١)

كشف بأسماء السادة النواب أعضاء اللجنة الخاصة للرد على برنامج لحكومة

كشف بأسماء السادة النواب أعضاء اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة

١- محمد زكى السويدى	(ائتلاف دعم مصر)
٢- أيمن أبو العلا	(المصريين الأحرار)
٣- عاطف عبدالحميد عواد ناصر	(مستقبل وطن)
٤- بهاء الدين بدر أبو شقة	(الوفد الجديد)
٥- محمد أسامة أبو المجد	(حماة الوطن)
٦- محمد صلاح أبو هميلة	(الشعب الجمهورى)
٧- احمد حلمى الشريف	(المؤتمر)
٨- أحمد خليل عبدالعزيز خيرالله	(النور)
٩- هالة فوزى أبو السعد	(المحافظين)
١٠- سعيد سعيد حساسين	(السلام الديمقراطى)
١١- محمد سعد بدراوى	(الحركة الوطنية)
١٢- ألفت على كامل	(مصر الحديثة)
١٣- إيهاب منصور بسطاوى	(المصرى الديمقراطى)
١٤- صلاح محمد حسب الله	(الحرية)
١٥- شرعى محمد صالح عبدالله	(مصر بلدى)
١٦- السيد عبدالعال مصطفى	(التجمع)

فضلًا عن السادة النواب:

١٧- محمد كمال مرعى

١٨- عبدالمنعم العليمى

١٩- كمال أحمد محمد أحمد

٢٠- إيهاب أحمد سيد بدوى

٢١- لطفى محمد شحاته

٢٢- أحمد فؤاد أباظة

٢٣- يسرى فهمى المغازى

٢٤- عصام عبدالعزيز خلاف

٢٥- محمد على يوسف

٢٦- أحمد عبدالواحد رسلان

٢٧- ميرفت موسى

٢٨- إيهاب الطماوى

٢٩- حسن عمر حسنين

٣٠- نهى الحميلى

٣١- ضياء الدين عصام داود

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المصادر الأولية (الوثائق)

- دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤.
- اللائحة الداخلية لمجلس النواب، إبريل ٢٠١٦.
- مضبطة الجلسة الخاصة بأداء السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية اليمين الدستورية لمدة ولاية ثانية المعقودة بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٨.
- مجلس الوزراء، "برنامج عمل الحكومة: مصر تستطيع"، ٢٠١٦.
- مجلس الوزراء، "برنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١ مصر تنطلق"، ٢٠١٨.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠".
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى:" الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١"، وعامها الأول ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: الدراسات والأبحاث

- المجالس القومية المتخصصة، "قضية الغذاء فى مصر"، ١٩٩٧.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "الأمن الغذائي فى مصر بين النظرية والتطبيق"، ٢٠١٧.

- معهد التخطيط القومى، "نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع فى مصر"، ٢٠١٦

- وحيد صالح، "الصراع المائى بين مصر ودول حوض النيل"، قطاع البحوث، مجلس النواب، ٢٠١٥.

ثالثاً: التقارير والنشرات

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، اعداد مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوي، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة المعلوماتية الشهرية، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة ٢٠١٧، مايو ٢٠١٨.

- مجلس الشورى، "البعد الاجتماعى في فلسفة الحكم وسياسات الدولة"، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤.
- مجلس النواب، "التقرير التحليلى لأداء مجلس النواب، مؤشرات عامة"، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الثانى ٢٠١٧.
- مجلس النواب، "التقرير الثانى والثلاثون للجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية" بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٩.
- مجلس النواب، "التقرير الثانى للجنة الشئون الدستورية والتشريعية"، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٦.
- مجلس النواب، "التقرير الثالث للجنة الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية"، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٨.
- مجلس النواب، "التقرير السنوي للجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير"، بتاريخ ١ ابريل ٢٠١٨.
- مجلس النواب، "تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الصحية ومكتبي لجنتى الخطة والموازنة، والشئون الدستورية والتشريعية حول مشروع قانون التأمين الصحى الشامل"، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد الثالث.
- معهد التخطيط القومى، "تقريرمؤشر التنافسية العالمى لعام ٢٠١٨/١٧، الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى"، الحلقة السادسة من نشاط المتابعات العلمية بالمعهد لعام ٢٠١٨/٢٠١٧.
- وزارة المالية، "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة"، أعوام مختلفة.
- وزارة المالية، "البيان التحليلى لمشروع الموازنة العام للدولة"، أعوام مختلفة.
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية، التقرير الثانى "أولويات العمل وآلياته"، لجنة الشفافية والنزاهة.

رابعاً: الدوريات والصحف

- المعهد التخصصى للدراسات الاستراتيجية، "تكنولوجيا المعلومات، المفهوم والأدوات"، شبكة المعلومات الدولية.
- د. عمرو هاشم ربيع، "انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦.
- مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلة رؤى مصرية، مطابع الأهرام، نوفمبر ٢٠١٧.
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصرى، العدد ٤٣.
- مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، أعداد متفرقة.

- مؤسسة الاهرام، مجلة الأهرام الاقتصادى، أعداد متفرقة.
- مؤسسة الاهرام، مجلة آفاق افريقية، المجلد العاشر، العدد الخامس والثلاثون.
- أعداد متفرقة من الصحف المحلية اليومية.

خامساً: المواقع الالكترونية:

الهيئة العامة للرقابة المالية	www.fra.gov.eg.
الهيئة المصرية العامة للاستعلامات	www. sis. gov .org
مجلس النواب	www.parliament.gov.eg
منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)	www.fao.org.
منظمة الصحة العالمية	www.who.in.org.
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	www.investment.gov.eg
وزارة الإسكان والمرفق والتنمية العمرانية	www. moh .gov .org
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى	www.mop.gov.eg.
وزارة التجارة والصناعة	www.mfti.gov.eg
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	www.mcit.gov.eg
وزارة التضامن الاجتماعي	www.moss.gov.eg
وزارة التموين والتجارة الداخلية	www.msit.gov.eg
وزارة التنمية المحلية	www.mold.gov.eg
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى	www. agr.egypt.gov.eg
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة	www.moee.gov.eg
وزارة المالية	www.mof.gov.eg
وزارة الموارد المائية والرى	www.mwri.gov .org

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	١
الهدف الاستراتيجي الأول: حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية	٢٠
أولاً: الاستقرار الأمني والسياسى	٢٠
(١) مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومى	٢٠-٤١
(٢) نشر سماحة الإسلام لمواجهة التطرف الفكرى والإرهاب	٤٢-٤٦
(٣) السياسة الخارجية ورعاية المصريين بالخارج	٤٨-٦٠
(٤) تعزيز حقوق الانسان وصون الحريات الأساسية	٦١-٦٩
ثانياً: الأمن المائى	٧٠-٨١
ثالثاً: الأمن الغذائي	٨٢-٩٩
رابعاً: أمن الطاقة	١٠٠-١٠٥
الهدف الاستراتيجي الثانى: بناء الإنسان المصرى	١٠٦
أولاً : ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية	١٠٦-١١٦
ثانياً: تأكيد الهوية العلمية	١١٧-١٣٩
ثالثاً: تدعيم الرياضة البدنية للشباب	١٤٠-١٤٧
رابعاً: توفير الرعاية الصحية الشاملة	١٤٨-١٦٧
الهدف الاستراتيجي الثالث: التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى	١٦٨
أولًا: تحسين إدارة المالية العامة للدولة	١٦٨-١٨٠
ثانيًا: إدارة السياسات النقدية والائتمانية	١٨١-١٩٢
ثالثًا: دور سوق الأوراق المالية لتعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية	١٩٣-٢٠٣
رابعًا: دعم مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال	٢٠٤-٢١٤
خامسًا: تنمية القدرات التصديرية	٢١٥-٢٣٠
سادسًا: تنمية القطاعات الرائدة المحركة للنمو الاقتصادى	٢٣١
(١) تحسين تنافسية قطاع الصناعة	٢٣١-٢٣٦
(٢) تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات	٢٣٧-٢٤٢
(٣) التنمية السياحية	٢٤٣-٢٥٠
(٤) تطوير المناطق الأثرية والمتاحف	٢٥١-٢٥٥

الموضوع	الصفحة
سابعًا: رفع كفاءة الأداء الحكومى	٢٥٦
(١) تطوير الأداء الحكومى والمؤسسى ومواجهة الفساد	٢٥٦-٢٦٧
(٢) تطوير الخدمات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة	٢٦٨-٢٧٩
الهدف الاستراتيجي الرابع: النهوض بمستويات التشغيل	٢٨٠-٢٩٣
الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى	٢٩٤
أولًا: ضبط النمو السكانى والانتشار العمرانى	٢٩٥-٢٩٧
ثانيًا: التوسع في شبكات الأمان الاجتماعى	٢٩٨-٣١٣
ثالثًا: معالجة الفجوات التنموية، وتدعيم خطط التنمية المحلية	٣١٤
(١) المشروعات القومية والإستراتيجية الكبرى (الرؤية الكلية للمشروعات القومية في برنامج العمل الوطنى)	٣١٤-٣٣٣
(٢) تطوير العشوائيات	٣٣٤-٣٣٦
(٣) التحسين البيئى، وخدمات النظافة العامة	٣٣٧-٣٣٩
رابعًا: تطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة	٣٤٠
(١) تطوير خدمات الإسكان	٣٤٠-٣٤٣
(٢) تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى	٣٤٤-٣٤٥
(٣) خدمات الكهرباء والغاز الطبيعى	٣٤٦
(٤) تطوير خدمات النقل والاتصالات	٣٤٦-٣٥١
خامسًا: عدم التمييز النوعى	٣٥٢-٣٥٤
ملحق رقم (١) كشف بأسماء السادة النواب أعضاء اللجنة الخاصة للرد على برنامج الحكومة	٣٥٥-٣٥٦
ملحق رقم (٢) مرفق كتيب منفصل بتوصيات اللجان النوعية على برنامج الحكومة ٢٠١٨	
قائمة المصادر والمراجع	

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

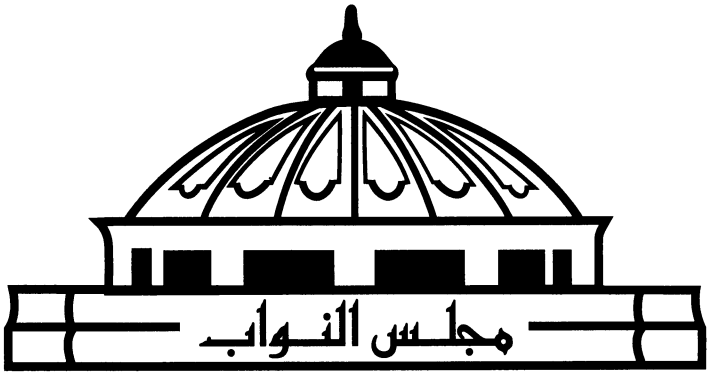

الفصل التشريعى الأول
دور الانعقاد العادى الثالث

ملحق رقم (٢)

توصيات اللجان النوعية على برنامج حكومة السيد الدكتور مصطفى مدبولى المعروض على مجلس النواب بجلسة ٣ يوليو ٢٠١٨م

لجنة الشئون الدستورية والتشريعية

تقرير اللجنة
بشأن
بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق
عن برنامج الحكومة
للعرض على
اللجنة الخاصة المشكلة برئاسة السيد وكيل المجلس للرد على بيان الحكومة

بناءً على ما قرره المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ٣ من يوليو سنة ٢٠١٨، بشأن بيان الحكومة الذي ألقاه السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أمام مجلس النواب، بإحالة البيان إلى اللجان النوعية لدراسة ما يدخل في نطاق اختصاصها وموافاة اللجنة الخاصة المشكلة لدراسته برأيها.

فقد عقدت اللجنة اجتماعا في تمام الساعة الرابعة من عصر يوم الخميس الموافق ٥ من يوليو سنة ٢٠١٨ لبحثه ودراسته ومناقشة ما يدخل في نطاق اختصاصها، وانتهت إلى ما يلي:

أولاً: تشيد اللجنة بما ورد في بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء حيث جاء برنامج الحكومة متسقاً مع الاستحقاقات الدستورية ورؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وحرص الحكومة على تحقيق النمو المتوازن في مجالات تحسين جودة الحياة وبناء اقتصاد قائم على المعرفة وتعزيز مبادئ المواطنة وتطوير أساليب مكافحة الإرهاب ،خاصة من خلال نشر سماحة الإسلام وتجديد الخطاب الديني وتطوير أنشطة مكافحة الجرائم وأمن المعلومات والشبكات الإلكترونية ورعاية حقوق الإنسان بجوانبها المختلفة، وأهمها حقوق المشاركة السياسية وعدم التمييز.

ثانياً: أبرز ما جاء بالبيان فيما يدخل في نطاق اختصاص اللجنة:

١- ورد بالبيان بالبرنامج الرئيسي الخاص بالاستقرار الأمني، البرنامج الفرعي "تطوير أساليب المواجهة الأمنية للعمليات الإرهابية"، تفعيل آليات التصدي لعمليات الإرهاب التي تهدد استقرار الأمن القومي من خلال عدة وسائل أبرزها :

- رصد مصادر تمويل أنشطة التنظيمات الإرهابية والعمل على كشفها.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

٢- كما ورد بالبرنامج الرئيسي الخاص بتطوير الأداء الحكومي والمؤسسي ومواجهة الفساد، البرنامج الفرعي "تطوير الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين"، حيث يشمل هذا البرنامج عدة برامج أهمها:

- فرض وإنفاذ القانون بإضافة ١١ محكمة جزئية جديدة إلى البرنامج.

- متابعة ونشر القضايا المتداولة بين المحاكم ومصلحة الخبراء من خلال تطبيقه على ٣٠ مكتب خبراء جديدا في ١٧ محافظة.
- فرض وإنفاذ القانون، وتحقيق سرعة وفاعلية الحسم القضائي بجانب تحقيق العدالة الناجزة، من خلال إنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية وتوثيق دورات عمل إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام؛ ويتضمن ذلك زيادة عدد المحاكم المميكنة من ٥١ محكمة حالياً إلى ٤٠٩ محاكم، ومن ٥٦ إلى ٣٥٥ قسم شرطة، ومن ١٦٩ نيابة إلى ٣٥٩ نيابة، ومن ١٨ إلى ٤٥ مكتباً للطب الشرعي.
- سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد وذلك من خلال إصدار قانون حماية الشهود والمبلغين، وتطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة وذلك من خلال إنشاء محاكم متخصصة في مكافحة الفساد، وكذلك دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد من خلال إصدار قانون لتنظيم ومنع تضارب عمل الأجهزة الرقابية.

٣- كما ورد بالبرنامج الرئيسي الخاص بدمج القطاع غير الرسمي في منظومة العمل الرسمي، اتخاذ الحكومة عدة تدابير لتشجيع انضمام القطاع الغير الرسمي في منظومة العمل الرسمي أهمها تسهيل إجراءات التقاضي وحل النزاعات العمالية من خلال: إنشاء مركز للوساطة والتحكيم لتسوية النزاعات العمالية ودياً، بالإضافة إلى إنشاء محاكم عمالية متخصصة، يكون القاضي العمالي بها متفرغاً للنزاعات العمالية.

٤- كما ورد بالبرنامج الرئيسي الخاص بعدم التمييز النوعي، البرنامج الفرعي "الحماية الاجتماعية للمرأة" إنشاء مفوضية مناهضة للعنف ضد المرأة، وإصدار قوانين داعمة للمرأة المصرية من خلال هذا المحور الذي يتكلف ٤٩ مليون جنيه.

رؤية اللجنة بشأن البيان

إن اللجنة في سبيل ردها على ما ورد في بيان الحكومة ترى أنه لابد أن نكون أمام أجندة تشريعية تحقق العدالة المنصفة والناجزة سواء ما يتعلق منها بتنقية القوانين الإجرائية والموضوعية من النصوص التي تعرقل أو تسبب تعطيل الفصل في القضايا بما يعني أن نكون أمام عدالة ناجزة مع مراعاة ألا يكون ذلك على حساب العدالة المنصفة التي تحقق فيها كافة ضمانات وحقوق الخصوم وخصوصاً في الخصومة الجنائية وضمانات وحقوق المتهم ودفاعه، مما يقتضي مراجعة أو أن نكون أمام أجندة تشريعية لدى الحكومة بتشكيل لجان على مستوى عال من الخبرة الفنية لمراجعة كافة القوانين البالية والعقيمة والتي أصبحت هي في وادٍ ومطلب الشارع والمواطن في وادٍ آخر.

فعندما نكون أمام فجوة بين النص ومتطلبات الشارع وأمام فوضى وإحساس المواطن بانعدام الاستقرار والأمن، فإن ذلك الأمر يقتضى وخاصة في النصوص العقابية سواء في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الخاصة - أن نكون أمام سرعة في إصدار التشريعات التي تتبناها الحكومة لعرضها على البرلمان في دور الإنعقاد العادي الرابع، على أن تتضمن فلسفة النصوص العقابية أو ما تصبو إليه لتتناسب مع حجم وخطورة الواقعة الإجرامية.

مما نطالب معه -ترتيبا على ما سلف- أن تتبنى الحكومة أجندة تشريعية تتضمن التشريعات التي يفرض الواقع في الشارع المصري سرعة إصدارها تحقيقاً للانضباط والقضاء على الفوضى التي يعاني منها الشارع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر فوضى البناء والمرور وانفلات الأسعار المتعمد من فئة جشعة من التجار.

وهذا يتأتى من إصدار تشريعات حديثة ملائمة ومناسبة وتتماشى مع الشارع المصري وتحقق ما يصبو إليه المواطن المصري من العدالة الناجزة والأمن والاستقرار.

واللجنة إذ تعرض تقريرها على اللجنة الخاصة المشكلة للرد على بيان الحكومة برئاسة السيد الأستاذ وكيل المجلس ، تتمنى للحكومة التوفيق والسداد لما فيه خير للشعب المصري وتحقيقاً لآماله وتطلعاته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس اللجنة

تحريراً في: ٢٠١٨/٧/٥

المستشار/ بهاء الدين أبو شُقه

لجنـــة الخطـــة والموازنـــــة

رأى لجنة الخطة والموازنة
عن برنامج عمل الحكومة
فيما يخص الموضوعات التي تدخل في اختصاصاتها

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ٣ من يوليو سنة ٢٠١٨ إلى لجنة الخطة والموازنة، بيان الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عن برنامج عمل الحكومة، وذلك لدراسة ما يدخل في نطاق اختصاصها وموافاة اللجنة المشكلة لدراسة البيان برايها في هذا الصدد.

صدر قرار لجنة الخطة والموازنة في اجتماعها المعقود مساء يوم الثلاثاء الموافق ٣ من يوليو سنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة فرعية من بين أعضائها لبحث ودراسة الموضوعات التي وردت في البيان مما يدخل في نطاق اختصاص اللجنة وذلك برئاسة السيد العضو ياسر عمر محمد وكيل اللجنة وعضوية كل من السيدات والسادة النواب مصطفى سيد محمد سالم وكيل اللجنة، وعصام إبراهيم الفقى أمين سر اللجنة، سيلفيا نبيل لويس، ومرفت الكسان مطر، وسهير إبراهيم الحادى.

عقدت اللجنة الفرعية اجتماعاً صباح يوم الاثنين الموافق ٩ من يوليو سنة ٢٠١٨ لبحث وتدارس الموضوعات المشار إليها وقد تبين لها ان البرنامج يتضمن خمسة أهداف رئيسية يشكل كل منها برنامجا فرعياً، وأن ما يخص اللجنة منها هو محور التنمية الاقتصادية ورفع كفاءه الأداء الحكومى (وذلك فيما يتعلق بالبرنامج الرئيسى الأول: المعنون "توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ برنامج الحكومة" والبرنامج الرئيسى الثانى: المعنون "تحسين إدارة المالية العامة للدولة")

هذا وقد تضمن البرنامج الرئيسى الأول سبعة برامج فرعية جاءت على النحو الآتى:

- البرنامج الفرعى الأول: تحسين كفاءة التحصيل الضريبى.
- البرنامج الفرعى الثانى: التمويل بالمشاركة مع المؤسسات الدولية.
- البرنامج الفرعى الثالث: توسيع قاعدة التمويل.
- البرنامج الفرعى الرابع: تفعيل أموال الدولة غير المستغلة.
- البرنامج الفرعى الخامس: تعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص.
- البرنامج الفرعى السادس: تمويل المشروعات التنموية بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

- البرنامج الفرعى السابع: إزالة التعديات على أراضى الدولة.

على حين تضمن البرنامج الرئيسى الثانى برنامجين فرعيين هما :

- البرنامج الفرعى الأول: تحسين كفاءه الانفاق العام.

- البرنامج الفرعى الثانى: تطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام.

وفى هذا الصـــدد ترحب اللجنة باتباع الحكومة هذه المنهجية عند اعداد برنامجها من خلال تقسيمه إلى برامج رئيسية ينبثق منها برامج فرعية على النحو الوارد به.

في ضـوء بحث وتدارس اللجنة لموضـوعات البرنامجين المشـار إليهما والبرامج الفرعية المنبثقة عنها اعدت اللجنة تقريراً مبدئياً تم عرضه على لجنة الخطة والموازنة حيث اقرته على النحو الآتى:

القســم الأول: رأى اللجنة في موضــوعات البرنامج الرئيســى الأول (توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ)

اشير في البرنامج ان تحقيق معدلات النمو الاقتصادى ليصبح نحو ٥,٨% في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ويتصاعد تدريجيا حتى يصل إلى ٨% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ والارتقاء بمعدل الاستثمار ليصل إلى ٢٥% في السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ يتطلب حزمه من السـياسـات والإجراءات من أهمها خفض العجز في الموازنة العامة للدولة وامتصاص السيولة المالية الفائضة في الأسواق، وتشجيع إعادة استثمار أرباح الشـــركات وإعادة تدويرها وتعزيز الشـــمول المالى، وتبنى خطة لتحفيز خبرات العاملين بالخارج وضـمان تداولها من خلال القطاع المصـرفي وتبنى خطة للتوعيه بأهمية الادخار وتفعيل الدور المرتقب للمجلس الأعلى للمدفوعات في السـيطرة على التضـخم وزيادة معدلات الادخار، وخفض نسـبة العجز الكلى ومعدلات الدين العام مقارنة بالناتج المحلى الاجمالى من خلال تنويع مصـادر التمويل بين المحلى والخارجى وتوسيع قاعدة المستثمرين والمشاركة الاستثمارية في طروحات الشركات العامة لتنشيط سوق الأوراق المالية والعمل على تحقيق اعلى عائد لاصول الدولة.

رأى اللجنة:

تعلق اللجنة اهتماماً كبيراً بمتابعة ما يجرى من تطورات على الســاحة الاقتصــادية تســتهدف تحسين مستويات الأداء والارتفاع بمعدلات النمو.

واللجنة إذ تدرك أهمية الدور الذى تضـطلع به أدوات السـياسـة المالية والنقدية في الوصـول للمسـتهدف تحقيقه سـواء على مسـتوى خطة التنمية المسـتدامة او على مسـتوى مجمل الاداء الاقتصادى.

وفي ضوء ذلك: ترحب اللجنة باستهداف برنامج الحكومة زيادة معدلات النمو الاقتصادى والارتقاء بمعدل الاستثمار والتي تأمل تحقيقها من خلال الآليات التي اشير إليها.

وإيماناً من اللجنة بأهمية تحقيق هذه المعدلات كوسيلة هامة للارتقاء بالاقتصاد المصرى فإنها تورد بعض التوصيات التي تراها لازمه ومكمله في ذات الوقت للآليات المشار إليها.

أ – ضرورة استمرارية الزيادة في معدلات التنمية وحجم ومعدل الاستثمارات الاجمالية من خلال ما يلى:

– تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على استثمار الإمكانات والطاقات والموارد الكامنة بالاقتصاد المصرى والتي اهملت لعقود طويلة مثل خامات الذهب والرمال والفوسفات والطاقة الشمسية وذلك من خلال اتاحه مناخ محفز وعادل لجميع المستثمرين.

– تحويل القوى العاملة من مشكلة بطالة نسعى إلى حلها إلى مورد انتاجى متميز وذلك من خلال دعم التنمية الاقتصادية المحلية والترويج للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

– عودة الاستثمارات الأجنبية من خلال زيادة الثقة في الجنيه المصرى كمخزون للقيمة وانتعاش نشاط سوق الأوراق المالية .

– التأكيد على أهمية علاج الاختلالات الهيكلية بالنشاط الاقتصادى خاصة ما يتعلق بما يلى:

* زيادة الاعتماد على الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق في توفير الموارد الكلية.

* زيادة الدور الانمائى للقطاع الخاص وتهيئة المناخ له لقيادة التنمية.

* زيادة التركيز على المساهمة النسبية للقطاعات السلعية خاصة في المجالات الصناعية والزراعية في النشاط الاقتصادى.

– توفير مقومات دعم القدرة التنافسية للمنتج المصرى في الأسواق المالية والسوق المحلية بما يساهم في الارتقاء بسمعة هذا المنتج ويزيد من حلقات القيمة المضافة في آله الإنتاج المصرية ومن ثم تتضاعف معدلات النمو والاستثمار.

– التأكيد على ان النمو الاقتصادى غير الشمولى يزيد الضغوط على النمو في المستقبل مما يتطلب العمل على إرساء الثقة فيما يتم من إصلاحات اقتصادية من خلال وقدره تلك الإجراءات على تغير الوضع الاقتصادى.

– تطوير أسس اعداد بيانات الأداء الاقتصادى والاجتماعى لتكون اكثر شمولا وتفصيلا واتساقا بين الجهات المنتجه لها لتعظيم المردود من متابعة وتحليل تلك البيانات والاعتماد عليها في تطوير وتقويم مستويات ومعدلات الأداء.

ب – تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي:

– العمل على تقويم السياسات التي يتم تطبيقها لعلاج الخلل الهيكلى المتزايد والمستمر في الميزان التجارى (السلعى) والمتمثل في العجز السنوي الذى تسفر عنه المعاملات السلعية وهو ما يعنى وضع سياسة تصديرية واقعية تنهض بالصادرات السلعية المصرية غير البترولية باعتبارها المحرك الرئيسى لعملية التنمية وتعالج الخلل في الميزان التجارى، وذلك من خلال:

* حصر المعوقات التي تعوق تحول الإنتاج الزراعى والصناعى في مصر من سياسة تصدير الفائض إلى سياسة الإنتاج للتصدير والعمل على تلافيها من خلال برنامج زمنى يعد لهذا الغرض بمشاركة كافة الأطراف المعنية من منتجين ومصدرين وأجهزة حكومية ومنظمات أهلية.

* استعادة أسواق السلع الزراعية المصرية ذات الميزه التصديرية النسبية والتي بدأت تفقد أسواقها مثل القطن والموالح والبطاطس والعمل على تنويع الأسواق كالاتجاه نحو اسواق الدول العربية والافريقية.

* ترشيد الواردات بالحد من الواردات غير الضرورية بما لا يؤثر على انتظام النشاط الاجتماعى مع تدعيم الإنتاج المحلى من مختلف السلع لزيادة استيفاء احتياجات الطلب المحلى منه.

* العمل على زيادة الإنتاج من بعض السلع الزراعية للحد من استيرادها من الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن أهمها القمح والذرة.

– العمل على زيادة وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى مصر وتشجعيها للتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية سواء الزراعية أو الصناعية بهدف توسيع قاعدة الإنتاج للعمل على زيادة الصادرات السلعية غير البترولية والحد من الواردات مع دراسة الوسائل التي تكفل إيجاد فرص استثمارية في مصر لاستيعاب رؤوس الأموال المصرية بدلا من اتجاها للاستثمار في الخارج.

جـ – الارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية وذلك من خلال ما يلي:

– الإسراع بإصدار قانون لتنظيم حرية تداول البيانات والمعلومات وهو الامر الذى سينعكس في تحقيق مزيد من الشفافية المطلوبة في سوق الأوراق المالية.

– استمرارية العمل على تنشيط سوق السندات من خلال تحفيز الشركات على زيادة اصداراتها من السندات وكذا زيادة عدد الشركات العاملة في مجال التعامل والوساطة في السندات .

– اتخاذ الإجراءات التي تحد من ضيق السوق من خلال دراسة الأسباب التي تؤدى إلى عدم التزام الشركات بقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

- تكثيف جهود كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية في نشر الوعى عن أهمية الاستثمار في سوق الأوراق المالية مع التركيز على عقد مجموعة من الندوات التي تحقق ذلك على مستوى جميع محافظات مصر وكافة وسائل الاعلام المسموعة والمرئية.

- العمل على الحد من زيادة ظاهرة التركز في سوق الأوراق المالية من خلال اتخاذ الإجراءات التي تحفز المستثمرين على انشاء شركات كبيرة وقوية تتوافر فيها العناصر الجاذبة للاستثمار.

د - اتخاذ الإجراءات التي تكفل استقرار المستوى العام للاسعار وذلك من خلال ما يلي:

- تبنى السياسات الاقتصادية الحقيقية التي تكفل استقرار المستوى العام للأسعار بما يضمن الحفاظ على الدخول الحقيقية للافراد وتعزيز الجهود الحكومية بتطبيق حزمه متكاملة ومتسقة من السياسات النقدية والمالية تهدف إلى ضبط العرض النقدى بما يتوافق وحجم المعاملات الاقتصادية.

- تنويع مصادر الواردات السلعية لتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على عدد محدود من الدول لتجنب تقلبات الأسعار خاصة السلع الغذائية والاستراتيجية التي تؤثر على استقرار الأسعار في السوق المحلى.

- تفعيل الدور الادارى للدولة في مراقبة الأسعار والتحكم في معدلات التضخم مع التركيز على دور كل من جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وجهاز حماية المستهلك لتحقيق النتائج المرجوة من انشائهما وخاصة فيما يتعلق باحكام الرقابة على الأسواق والعمل على اجراء تعديل تشريعى لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لتغليظ العقوبات المقررة به وذلك ردعاً للمخالفين لاحكام هذا القانون.

هـ - الحد من تزايد الدين العام واعباءه

لا تخفى اللجنة انشغالها بقضية الدين العام (الداخلى والخارجى) وكيفية الحد من تزايد معدلاته ومعدلات اعباء خدمته وفى هذا الصدد وعلى سبيل المثال وصلت نسبة الفوائد إلى اجمالى الاستخدامات (بدون سداد الأقساط) في موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى نحو ٣٧,٣% في حين كانت تبلغ نسبتها في موازنة السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٢٢%، وهو ما يتطلب ضرورة المتابعة المستمرة والدقيقة لحجم الدين العام واعبائه باعتبار ان قدرة الاقتصاد القومى على النهوض بإعباء الدين تمثل المحك الحقيقى لتقدير مدى خطورة هذا الدين واحد المعايير الهامة للحكم على مدى سلامة اقتصاد الدولة.

وكانت اللجنة تتطلع بان يتضمن برنامج الحكومة رؤية واضحه لما تعتزم اتخاذه من إجراءات تفصيلية وحاسمة في هذا الخصوص

– وفى ضـوء ذلك تشـدد اللجنة على أهمية أن يظل الدين العام واعباء خدمته تحت السـيطره وفى نطاق القدره على سـداده وتعاود التأكيد على ما سـبق ان تضـمنته تقاريرها عن الحسـابات الختامية للسـنوات المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧ من توصيات والتي جاءت على النحو الآتى:

*** الدين العام الداخلى :**

- الاستمرار في العمل على تحجيم زيادات الدين العام الداخلى من خلال تحديد الحجم الذى يجعله في الحدود الامنة مع الاخذ في الاعتبار مدى قدرة الافراد والهيئات في المجتمع على الاكتتاب في السندات العامة ، ومدى قدرة الاقتصاد القومى على تحمل الأعباء المترتبة على القروض العامة والمتمثلة فى الأقساط والفوائد بما يكفل الحد من تزايد عجز الموازنة العامة للدولة ، مع ضرورة الالتزام بسداد أعباء الدين العام الداخلى في مواعيدها.

- ضرورة اجراء مراجعة دقيقة وشاملة للاذون على الخزانة العامة لارتفاع قيمة رصيدها بمعدلات كبيرة بما يضمن إعادة النظر فيها كأسلوب من أساليب تمويل العجز وتحويلها الى مصدر رئيس لتراكم الدين العام الداخلى.

- ضرورة التعامل مع الدين الداخلى الحكومى والذى تراكم على مدار عدة سنوات ماضية بخطة مستقبلية وسياسة مالية واضحة المعالم تهدف الى إعادة هيكلة الدين الداخلى الحكومى من خلال اهلاك السندات ذات العائد المرتفع واستبدالها بسندات ذات عائد منخفض كلما امكن ذلك ، او من خلال استبدال الديون قصيرة الاجل مرتفعة التكلفة بوسائل تمويل متوسطة وطويلة الاجل منخفضة التكلفة ، وكذلك زيادة الأوراق المالية الحكومية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية من اجل تقليل العبء السنوي لهذه المصادر على الموازنة العامة للدولة .

* الدين العام الخارجي :

- العمل على تحجيم المديونية الخارجية ومراعاة عدم استمرار زيادتها حتى تظل في الحدود الامنة ، وان تكون أعباء خدمتها في نطاق القدرة على السداد.
- استمرار العمل على تنمية موارد الدولة من النقد الاجنبى اللازم بهدف دعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ولمواجهة زيادة الدين الخارجي الحكومى بصفة خاصة، وذلك من خلال:
  - تنشيط حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.
  - جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة الوطنية والعربية والأجنبية، وتذليل الصعوبات التي تواجهها.
- العمل على تقليل الاعتماد على القروض قصيرة الاجل ذات التكلفة العالية، مع إيجاد مصادر تمويلية بديلة تعتمد على القروض الميسرة المقدمة من حكومات الدول ومنظمات التمويل الدولية ومحاولة تجنب الاثار السلبيلة المصاحبة لعملية الاقتراض.
- الحد من العوامل التي تؤدى الى التأخر او عدم استخدام المبالغ المخصصة لبعض المشروعات في نطاق اتفاقيات القروض الخارجية لتحقيق الاستفادة القصوى منها، وعدم تحميل الاقتصاد القومى بعمولات الارتباط والعمل على زيادة فعالية نظام متابعة المشروعات لتذليل الصعوبات والمشاكل التي تعترض عملية التنفيذ حتى يتسنى الاستفادة الكاملة من المبالغ المتاحة من هذه القروض وسرعة تفعيلها.

و - تحسين كفاءة الانفاق العام "انظر توصيات اللجنة في هذا الخصوص ص ١٥ حتى ١٩.

البرنامج الفرعى الأول: تحسين كفاءة التحصيل الضريبى:

اشير في هذا الصدد بان برنامج الحكومة يستهدف العمل على مضاعفة الإيرادات الضريبية لتصل بنهاية البرنامج إلى ١١٦٠ مليار جنيه من خلال الأتى:

- الارتقاء بكفاءة التحصيل الضريبى وميكنه الخدمات الحكومية بمصلحة الضرائب العقارية بما يعمل على زيادة إيرادات الضرائب العقارية من ٣,٧ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١٠ مليار جنيه بنهاية البرنامج وذلك من خلال اعتماد مشروع قانون بزيادة أسعار الرسوم والخدمات على

المستخرجات وتطوير وميكنه مقار الضرائب العقارية وتطوير إجراءات حصر الوحدات العقارية وتفعيل استخدام الخرائط الجغرافية الرقمية وتعزيز قدرات ومهارات العاملين.

- تحسين كفاءة التحصيل بمصلحة الضرائب العامة لزيادة الحصيلة الضريبية من ٤٠٩ مليار جنيه إلى ٨٣٩,٧ مليار جنيه من خلال مكافحة التهرب الضريبى وميكنة الضرائب المصرية وتفعيل استخدام نظام الفاتورة الاليكترونية واستخدام نظام ضريبى موحد لمصلحة الضرائب المصرية وتطبيق منظومة الفاتورة الاليكترونية لقطاع الاعمال وانشاء شركة تكنولوجيا الخدمات الضريبية.

- تحسين كفاءه التحصيل بمصلحة الجمارك من خلال الربط بين البنك المركزى ومصلحة الجمارك ومشروع النافذة الواحدة بمصلحة الجمارك وتنفيذ مشروع الإقرار الجمركي الادارى الموحد وإصدار قانون الجمارك الجديد وغيرها من الاليات.

رأى اللجنة: ترى اللجنة أن النظام الضريبى الكفء هو ذلك النظام الذى يتيح تحقيق الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الانفاق الحكومى مع عدم الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية وبما يساعد في ذات الوقت على إيجاد مناخ مناسب يشجع على الادخار ويحقق عائداً مناسباً للاستثمار.

ويتحدد مدى تحقيق هذا النظام لمردوداته الإيجابية في التطبيق العملى بمدى نجاحه في تحقيق هذه الغايات في اطار التنسيق بحيث لا يطغى هدف على اخر.

ومع تسليم اللجنة بأهمية زيادة كفاءة المتحصلات الضريبية من خلاله الاليات التي اشير إليها فانه يودها ان تضع بعض الملاحظات على هذا المحور:

- عدم الإشارة إلى اعتبارات العدالة الاجتماعية في المجال الضريبى بحسبانها جزءاً لا يتجزأ من اى نظام ضريبى كفء ولا تتعارض مطلقاً مع هدف زيادة الحصيلة الضريبية.

- خلو البرنامج من آليات تفعيل بعض نصوص قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

* تفعيل القرار الجمهورى بإنشاء المجلس الأعلى للضرائب المنصوص عليه بالمادة ١٣٩ من القانون المشار إليه والذى مازال معطلا حتى الآن نظرا لعدم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل المجلس حسبما ورد في المادة ١٤٢ من ذات القانون، وتتبع أهمية تفعيل هذا المجلس لدوره في ضمان حقوق دافعى الضرائب على اختلاف أنواعها والتزام الإدارات الضريبية المختصة باحكام القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن وتوجيه الممولين إلى الإجراءات القانونية التي تكفل حصولهم على حقوقهم.

اضف على ذلك إلى اختصاصه بتقديم تقريراً سنوياً عن اعماله إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب لعرضه على المجلس.

ومن ثم فانه بموجب عدم التفعيل فان مجلس النواب يكون قد حرم من التعرف على الأوضـــاع الضريبية في مصر .

- خلو البرنامج من آليات تعامل الحكومة مع ظاهرة تزايد ارصدة الديون المستحقة للحكومة (المتأخرات) عاما بعد عام والتي وصـــلت في ٢٠١٧/٦/٣٠ إلى نحو ٢٤٤,٤ مليار جنيه وما تمثله من عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة سنوياً بالشكل الذى يحد من قدره الحكومة من الانفاق على المشروعات العامة ويســـهم بدرجة كبيرة من نقص الإيرادات العامة للدولة وزيادة كل من العجز النقدى والعجز الكلى وما يترتب على ذلك من زيادة الفجوة ما بين الاستخدامات والموارد .

- خلو البرنامج من الاليات والتدابير التي تحد من ظاهرة التهرب الضريبى والجمركى واثرها السلبى على انخفاض الحصيلة الضريبية.

- خلو البرنامج من سبل الارتقاء بأداء القائمين على عمليات حصر وفحص وتحصيل الضرائب.

<u>وفي ضوء ما تقدم توصي اللجنة بالآتي:</u>

- دراسة النظام الضريبى دراسة شاملة وواقعية بحيث يعمل على تحقيق مبدأ العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية في ضوء المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

- تفعيل القرار الجمهورى بإنشاء المجلس الأعلى للضرائب لتحقيق أهدافه في ضوء النصوص المتعلقة به في قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- تكثيف الجهود لتحصيل متأخرات مصالح الإيرادات الضريبية وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل هذه المتأخرات ومتابعة التظلمات والمنازعات حفاظاً على حقوق الخزانة العامة وفى هذا الخصوص يمكن النظر في انشاء لجنة دائمة يمثل فيها كافة المصالح الايرادية تتولى هذا الامر.

ويتصل بما سبق بحث الأسباب التي تؤدى إلى صدور الاحكام في المنازعات التي تنشأ بين الممولين والمصالح الايرادية لصالح الممولين.

- إنشاء لجنة تنسيقية دائمة تمثل فيها الجهات والإدارات المعنية بمكافحة التهرب الضريبى والجمركى في وزارتى المالية والداخلية إضافة إلى ممثلين من الأجهزة الرقابية الأخرى.

- إنشاء نظم فعالة لتقيم أداء القائمين على عمليات حصر وفحص وتحصيل الضرائب إضافة إلى مسلكهم الوظيفى بما يمنع من عمليات الرشوة والتواطؤ التي تزايد اكتشافها في السنوات الأخيرة من قبل الأجهزة الرقابية مع الاخذ في الاعتبار حيثيات الاحكام التي تصدر لصالح الممولين استناداً لعدم دقه تقديرات الضريبة أو عدم سلامة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة.

- مراجعة الإعفاءات الجمركية بحيث تقتصر على المتطلبات الحتمية.

– زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية من الضريبة العقارية من خلال رفع كفاءه التحصيل دون فرض رسوم جديدة حسبما ورد في البرنامج باستحداث مشروعى قانونين بزيادة أسعار الرسوم والخدمات على المستخرجات التي تصدر من المصلحة وفروض رسم على استلام العقارات.

– اعداد قانون شامل ومتكامل للضرائب العقارية يستهدف تحقيق العدالة الضريبية بين جميع ممولى هذه الضريبة ويعالج مشكلة تعدد التشريعات الصادرة بشأن الرسوم والضرائب العقارية في تشريع واحد تيسيراً على المواطنين وإرساء لمبدأ الشفافية وتبسيطا لهيكل الضريبة العقارية.

وفى هذا الصدد تؤكد اللجنة على أهمية التدرج في أسعار الضريبة تبعاً للموقع الجغرافى مع مراعاة أهمية الاستمرار في الإعفاءات.

وفى ضوء التشريعات الضريبية تتطلع اللجنة إلى سرعة انتهاء الحكومة من اعداد مشروع قانون للجمارك يعالج الثغرات التي كشف عنها تطبيق القانون القائم وييسر الإجراءات الجمركية ويفعل من إجراءات التحكيم بما يؤدى إلى سرعة تسوية المنازعات الجمركية في اقل وقت ممكن.

البرنامج الفرعى الثانى: التمويل بالمشاركة مع المؤسسات الدولية:

اشير بانه في اطار هدف تخفيض أعباء الدين الخارجي وإعادة هيكلته فان برنامج الحكومة يستهدف تعظيم الاستفادة من فرص التمويل الدولى بشروط ميسره والاستفادة من المنح والمساعدات في تمويل المشروعات التنموية.

رأى اللجنة تنوه اللجنة بان البرنامج لم يحدد مصادر التمويل الدولى للمشروعات سواء الدول أو المنظمات الدولية.

إضافة إلى كيفية معالجه بعض اوجه النقص والقصور الذى شاب عملية الاستفادة الكاملة من المنح والقروض في الأغراض المخصصة لها في الأزمنة السابقة على نحو ما بينته تقارير بعض أجهزة الرقابة الوطنية.

وفى ضوء ذلك فان اللجنة توصى بالآتى:

– ضرورة الاهتمام من قبل الجهات المعنية باعداد دراسات الجدوى للمشروعات المراد تمويلها ومراجعتها قبل ابرام الاتفاقيات للتأكد من مرونتها واستجابتها للمتغيرات التي قد تطرأ على المشروع اثناء التنفيذ وتساير ما يحدث من تطورات على الصعيد العالمى ومحاولة الاستفادة من ذلك بما يتمشى مع خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– ادراج الاعتمادات الكافية للتمويل المحلى اللازم في الوقت المناسب التي تقضى بعض نصوص اتفاقيات المنح بضرورة توفيره لضمان تنفيذ المشروعات طبقا للبرامج الزمنية المحددة لها بالاتفاقيات.

- التنسيق بين الجهات المعنية لتنفيذ الشروط الواردة في اتفاقيات المنح للعمل على سرعة انسياب الأموال المتاحة لتنفيذ المشروعات مع المتابعة المستمرة لمراحل التنفيذ للوقوف على المشاكل التي تعترضها أولاً بأول لتلافى إلغاء بعض المبالغ المخصصة للمشروعات وذلك من خلال الارتقاء بمستوى أداء القائمين على إدارة المنح في الجهات المستفيدة.

- العمل على حل ما يعترض تنفيذ المشروعات من مشاكل إدارية وتنظيمية من خلال فتح قنوات اتصال مباشرة بين كافة الجهات المعنية حتى يتم الاستفادة من التمويل المتاح قبل حلول تاريخ الاقفال.

- تفعيل دور المفاوض المصرى حال صياغة اتفاقيات المنح للحصول على افضل الشروط التي تتناسب مع تحقيق الأهداف المرجوه لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعى الثالث: توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة على الصناديق السيادية الإقليمية والدولية:

اشير في هذا البرنامج إلى انشاء صندوق مصر كأول صندوق سيادى يهدف إلى تنمية ثروات مصر من الأصول والموارد الطبيعية بشكل مستدام لتعظيم قيمة هذه الموارد للأجيال القادمة وذلك من خلال الاستثمار في الأصول والشركات القائمة حالياً أو في مشاريع ومناطق جديدة والاستحواذ على الأصول المستغلة وغير المستغلة وخصص في الشركات العامة بالأسعار السوقية لخلق شراكة مع المستثمرين من القطاع الخاص من اجل ضخ رؤوس الأموال ووضع استراتيجيات الإدارة المتقدمة لتحقيق عوائد اعلى وتوليد مزيد من فرص العمل.

رأى اللجنة:

ترحب اللجنة بخطوة بإنشاء صندوق سيادى في مصر اسوه بالصناديق السيادية التي أنشئت في بعض الدول مثل الصين وسنغافوره والنرويج والامارات والسعودية وكان لإنشائها مردود إيجابى على اقتصاديات تلك الدول.

وتأمل اللجنة ان يكون هذا الصندوق قادر على جلب مهارات التقييم والإدارة للمساعدة في تحسين كفاءه البرنامج الاستثمارى والاستغلال الأمثل لموارد الدولة واصولها خصوصا الغير مستغل منها.

البرنامج الفرعى الرابع: تفعيل أصول الدولة غير المستغلة:

اشير في هذا البرنامج إلى انه يستهدف تنفيذ روية شاملة متسقه مع مشروعات الدولة ذات الصله من خلال توفير مقرات لهيئات وأجهزة تابعة للدولة والاستغلال الأمثل للعقارات التي سيتم اخلاؤها وتحديد شرائح من الأصول غير المستغلة تتيح للصندوق السيادى الدخول بها كحصص عينية في مشروعات تنموية ذات جدوى اقتصادية.

رأى اللجنة: ترى اللجنة في ضوء ما تقدم ان أصول الدولة غير المستغلة لا تقتصر فقط على المباني والمقار وانما تمتد لتشمل الاراضى والأطيان والمخازن والمستودعات وغيرها من رواكد المخزون وبطئ الحركة المملوكة للوزارات والمحافظات والهيئات والجهات التابعة لها وشركات القطاع العام وشركات قطاع الاعمال العام.

وتأمل اللجنة قيام الحكومة من خلال اللجان المشكلة التي بدأت العمل في هذا الأمر منذ عام ٢٠١٥ ولم تنتهى بعد – من الانتهاء من اعداد الحصر الدقيق والكامل لهذه الأصول وبحث سبل الاستفادة الاقتصادية لها بما يعود بالنفع على الاقتصاد المصرى.

البرنامج الفرعى الخامس: تعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص:

اشير في هذا البرنامج ان الحكومة تستهدف تنفيذ هذا البرنامج من خلال الترويج للسياسات الموجهة نحو التنمية وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة على تبنى برامج ومبادئ المسؤولية المجتمعية وتشجيع التناغم مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدنى والمشروعات المتوسطة والصغيرة والشركات دولية النشاط والجامعات حول برامج المسؤولية المجتمعية للشركات.

رأى اللجنة: ترحب اللجنة بهذا التوجه من جانب الحكومة على اعتبار المسؤولية المجتمعية تجاه المواطن المصرى هي مسؤولة مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع المدنى والمجتمع السوقى ممثلا في القطاع الخاص إضافة إلى القطاع التعاونى شريطة وجود آليه من التنسيق تحديد بكل دقه دور ومجالات كل جهة من هذا الجهات تجاه هذا الالتزام ويمكن الاطلاع على التجارب الدولية التي انتهجت ذات النهج شريطة ان تكون ملائمة لطبيعة البيئة المصرية.

البرنامج الفرعى السادس: تمويل المشروعات التنموية بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص:

اشير في هذا الفرع ان برنامج الحكومة يهدف إلى التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص من خلال اليه (PPP) وانه من المستهدف اجراء بعض التعديلات التشريعية والتنفيذية لتقليص مدة الطرح والتعاقد للدفع بتنفيذ المشروعات الاستثمارية والتنسيق مع المؤسسات الدولية لتوفير منح وتمويل تخصص لعملية اجراء الدراسات الفنية ودراسات الجدوى لهذه المشروعات إضافة الى تنفيذها وانشاء وحدات فرعية للمشاركة بين القطاع العام والخاص بكافة الجهات التي لديها مشاريع مزمع طرحها من خلال PPP.

ترصد اللجنة التوجه العالمى الواسع منذ عده عقود نحو اشراك القطاع الخاص في مشروعات البنيه التحتية، فهذا الأسلوب يوسع من إمكانيات نمو البنيه التحتية في المجتمع ولا يحدد سقف نموها بمستوى الانفاق الحكومى عليها وانما يربطها بقدرات القطاع الخاص المحلى والدولى على القيام بها وهى قدرات متنامية باستمرار.

وتود اللجنة التأكيد على ضرورة تبنى منظور شامل في التعامل مع مسار الاستثمار القومى يأخذ في الاعتبار بناء علاقات مشاركة فعاله مع القطاع الخاص بما يتيح له مشاركة الحكومة في تنفيذ وإدارة مشروعات البنيه الأساسية.

وترى اللجنة ان هذا التوجه من شـــأنه ان يفتح افاقاً جديدة إمام الاســـتثمارات المرتبطة بخدمات البنيه الأساسية ويحد من الضـغوط على الإيرادات العامة المطلوبة لتمويل الاستثمارات في هذه الخدمات ويتيح امام المجتمع موارد اكبر للتمويل في الخدمات الأخرى فيحد من الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة والمخاطر التي تتعرض لها مالية الدولية، وترى اللجنة ان تفعيل هذه الشـــراكة يحتاج إلى تبنى فلسـفه واضـحه تسـتند إلى معايير العائد والتكلفة وان يتزامن ذلك مع تفعيل دور أسـواق التمويل بالشـكل الذى يمكن القطاع الخاص من الدخول في تلك المشروعات.

وفى ضـوء ما سبق ترحب اللجنة بهذا البرنامج شريطة تهيئة البيئة التشريعية والتنفيذية والهيكلية المناسبة لهذا النظام ومد جسـور التواصـل مع كل المؤسـسـات الدولية والمحلية المعنية بهذا النظام إضـافة إلى اخضاعه إلى التطوير الدائم بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية والمحلية.

ولا يفوت اللجنة في هذا الصدد التأكيد على ضرورة العمل على تطوير السياسة الائتمانية لتتواءم مع الدور المعول على القطاع الخاص القيام به لتحقيق النمو المنشود والتنسيق بين التوجهات الاستثمارية العامة والخاصة بما يحقق الاستخدام الأمثل لكل منها.

البرنامج الفرعى السابع: إزالة التعديات على أملاك الدولة:

اشـــير في هذا البرنامج بان الحكومة تســـتهدف إزالة التعديات على أملاك الدولة (البالغ عددها ٤٠٢ الف حالة على مساحة ٧,٨ مليار واستردادها وتقنيين الحالات الجادة وانه من المستهدف تحصيل مبلغ وقدره ١٠٠ مليار جنيه.

رأى اللجنة: تنوه اللجنة ان هذا البرنامج لم يحدد الوسائل والآليات التي يتم بمقتضاها إزالة هذه التعديات.

ومع التسليم بأهمية ومحورية الدور الذى تقوم به اللجنة المشكلة بالقرار الجمهورى رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٦ والتي تقضى باسترداد الاراضى التي يثبت الاستيلاء عليها وغيرها من الأمور فان اللجنة ترى ان الامر يقتضى بجانب ذلك الاتى:

- العمل على صـدور تشـريع متكامل يجرم الاسـتيلاء على اراضـى الدولة أو تغليظ العقوبات الحالية لايجاد حل دائم للتصدى لتلك الظاهرة إضافة إلى تجريم الاستيلاء على الموارد المالية بغير حق.

- العمل على انشاء إدارة امنية متخصصة من قبل الجهات الأمنية تكون مهمتها الأساسية حماية اراضى الدولة من التعديات وتنفيذ قرارات الازالة الصادرة في هذا الشأن.

ويتصل بذلك انشاء إدارات متخصصة ضمن الهيكل التنظيمى للأجهزة الرقابية (هيئة الرقابة الإدارية – الجهاز المركزى للمحاسبات) تباشر إجراءات الرقابة على أملاك الدولة للتأكد من اتخاذ الجهات صاحبه الولاية التدابير والإجراءات اللازمة لمنع الاعتداء عليها.

القسم الثانى: البرنامج الرئيسى الثانى: تحسين إدارة المالية العامة للدولة:

البرنامج الفرعى الأول: تحسين كفاءة الانفاق العام:

اشير في هذا البرنامج ان الحكومة تستهدف رفع الكفاءة التخصيصية لموارد وامكانيات الهيئات والوحدات الاقتصادية من خلال ميكنة اعداد وتنفيذ الموازنة العامة وعمليات التحصيل الالكترونى ونظم رواتب العاملين والشراء المجمع والتحصلى من الراكد وعدم شراء أصول زائدة عن الاحتياج، وتقييم تطبيق موازنة البرامج والأداء.

رأى اللجنة: مع تسليم اللجنة بأهمية تحقيق هذه الأهداف كطريق لتحسين كفاءة الانفاق العام.

إلا أن واقع الامر يشير ان تحسين كفاءه الانفاق العام لا يقتصر على تحقيق هذه الأهداف وانما يمتد إلى عدة أمور أخرى ترتبط بإصلاح نظام الأجور وتطوير أداء العاملين وإعادة هيكلة الجهاز الادارى وتعظيم العائد المحقق من الانفاق الاستثمارى وإصلاح هياكل الهيئات العامة الاقتصادية وفى ضوء ذلك تنظر اللجنة إلى عملية كفاءة الانفاق العام كونها عملية شاملة متكاملة.

لا تقتصر على عمليات الميكنة وانما تتعدها إلى كافة مجالات هذا الانفاق بحسبانها مؤشرات لتخصيص الموارد في المجتمع فضلا عما تمثله من آليه هامة يتوزع بمقتضاها الدخل القومى على القطاعات المختلفة للدولة، وفى ضوء ذلك تطرح اللجنة بعض التوصيات الخاصة بتحسين كفاءة الانفاق العام على النحو الآتى:

أ – تصحيح بعض أوجه الخلل في نظام الأجور من خلال الآتى:

– وضع معايير واضحة ومحددة لنظام الحد الأدنى والحد الأقصى لاجور العاملين بالدولة ليشمل كل من يشغل وظيفة أيا كان مسماها أو مستوها في أي جهة من جهات الدولة بلا استثناء مع ضرورة مراجعة هذا النظام بشكل دورى وعلى فترات لا تزيد على ثلاث سنوات وفقا للمتغيرات في معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسى لاسعار المستهلكين لضمان المحافظة على قيمته الحقيقية وعدم تأكلها بمرور الوقت وبما يضمن للموظف العام معيشه كريمة ويجنبه السقوط في هوه الفساد.

– القضاء على الفجوة[1] الكبيرة بين طبيعة الوظيفة الحكومية وغيرها من وظائف المجتمع سواء القطاع الخاص أو قطاع الاعمال أو الكوادر الخاصة من حيث هياكل الأجور وقواعد الثواب والعقاب.

---

[1] لم يشير البرنامج إلى كيفية القضاء على هذه الفجوة.

– القضـاء على مشـكلة التفاوت[1] الكبير في أجور العاملين المتسـاويين في المؤهل سـواء بين الأجهزة الحكومية داخل نفس القطاع أو بين القطاعات المختلفة.

– ربط منح العلاوات الخاصـة والاسـتثنائية بقواعد تقييم الأداء والقدرة على الإنجاز لما سـيكون لذلك من اثر على شحذ همم العاملين والارتقاء بمستوى أدائهم.

– ترحب اللجنة بزيادة حد الشـريحة الأولى المعفاة في التعديل التشـريعى الجديد لقانون الضـرائب على الدخل وتطالب في ذات الوقت بإعادة النظر في هذا الشـأن دورياً بحيث يأخذ في الاعتبار معدلات التضخم السائدة وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

– تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور ليصبح الفاعل الرئيسى الذى يضـع الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع كافة الأمور المرتبطة بالاجور والمرتبات في المجتمع مع منحه الصلاحية الكاملة لتنفيذ ما يراه مناسبا من سياسات.

– التعرف على القدرات الفعلية للعاملين بالجهاز الادارى ووضـع خطط مرحلية لاعادة توزيع العمالة بما يضـمن اسـتخدامها على النحو الأمثل على ان يتم ذلك بشـكل متدرج لا يضـطرب أو يهتز معه دولاب العمل.

وفى هذا الصـدد تعول اللجنة على برامج التدريب التحويلى التي تسـتطيع تحويل قدر لا يسـتهان به من الطاقات المعطلة بالجهاز الادارى لقطاعات هي في امس الحاجة للعمالة المدربة على ان يقترن ذلك بنظام متميز للحوافز التشـجيعية كما ترى انه يمكن الاسـتفادة مما تتيحه برامج الحكومة الالكترونية من إمكانيات لامتصاص قدر كبير من فائض العمالة بالجهاز الادارى بعد تأهيلها ويتصل بذلك الآتى:

* زيادة الاعتمادات المالية الموجهة للتدريب بالشـكل الذى ينتج عنه زيادة نسـبة العاملين المسـتفيدين بالبرامج التدريبية إلى إجمالي عدد العاملين بالجهاز الادارى للدولة.

* تحديد الاحتياجات التدريبية لكل عامل بشكل دقيق.

* قياس عائد التدريب وفق منهجية ومدى تأثيره على أداء العامل.

ب – إعادة هيكله الجهاز الادارى للدولة من خلال ترشيد وحداته

ترى اللجنة ان إعادة هيكلة الجهاز الادارى للدولة قد أصبحت ضرورة ملحة في ظل تضخم عدد وحداته وعدم تمايزها وتداخل اختصاصاتها، ولتحقيق ذلك توصى اللجنة بالآتى:

– إعادة النظر في هيكل الجهاز الادارى ككل والتخلص من الوحدات الإدارية التي ليس لها دور واضـح او اختصـاصـات فعليه متفرده سـواء كانت هيئات إدارية او إدارات داخل هذه الهيئات وذلك من خلال

[1] لم يشير البرنامج إلى كيفية القضاء على هذا التفاوت.

إلغاء تلك الوحدات وإعادة توزيع موظفيها لسد العجز بالوحدات الإدارية الأخرى او دمج الوحدات الإدارية ذات الأدوار والاختصاصات المتشابهة في وحده واحدة جديدة تستطيع ان تضيف للعمل الادارى الحكومى.

- حذف المستويات الإدارية التي لا تمارس ايه سلطات فعليه.

- الاخذ بمبدأ تفويض السلطة لمختلف المستويات الاشرافية مع وضع الضمانات الكافية لعدم اساءه استخدام هذا المبدأ.

جـ - تعظيم العائد المحقق من الانفاق الاستثمارى وذلك من خلال الآتى:

- متابعة المشروعات المتأخرة وتذليل العقبات التي تعترضها ووضع برامج زمنية مكثفة للتعجيل مع الالتزام بكافة الاشتراطات التعاقدية والضوابط الفنية لما لذلك من آثار سلبية على نتائج الاعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة والحاسمة تجاه الشركات التي تخل بتعاقداتها والبرامج الزمنية المقدمه منها.

- مراعاة دقه الدراسات الأولية للمشروعات قبل البدء في اسنادها وتنفيذها لمعرفة مدى اقتصادية تنفيذها ومدة حاجة السوق لها والوقوف على كافة المعوقات الموجودة بالمواقع لازالتها مع تحديد الأسلوب المناسب لتنفيذها أو تعديل مسار المشروعات في حالة صعوبة ازالتها مما يساعد في تحديد مدد تنفيذ المشروعات بما يتناسب مع الواقع بقدر الإمكان.

- مراعاة الدقة اللازمة عند اعداد مقايسات الاعمال قبل طرح المشروعات للتنفيذ لتجنب الزيادة في البنود الواردة بالمقايسات أو تنفيذ بنود مستجده لم ترد بالمقايسات مع التنسيق الجيد بين الشركات العاملة بذات الموقع وإزالة كافة المعوقات امام الشراكات مما يؤدى على سرعة نهو الاعمال.

- الحد من طول فترة إجراءات اسناد المشروعات من اجل تحقيق اعلى نسبة انجاز خلال العام وبالتالي سرعة الاستفادة من المشروعات حسب ما هو مستهدف لها.

- العمل على زيادة نسبة الاشغال بأجهزة تنمية المدن الجديدة وذلك عن طريق:

* سرعة تعمير اراضى بعض المدن وخاصة الإسكان.

* تشغيل مشروعات الخدمات التي تم نهوها منذ سنوات حتى يتم الاستفادة منها ولا تكون استثمارات معطلة.

- الاهتمام بصيانة المشروعات القائمة كأحد المعوقات الأساسية للحفاظ على أصول المجتمع وثروته القومية والتأكيد على ان المحافظة على الأصول وصيانتها يجب ان يسير جنبا إلى جنب مع الانفاق على الاستثمارات الجديدة.

د – إعادة هيكلة الهيئات العامة الاقتصادية

ترى اللجنة ان الهيئات العامة الاقتصادية تمثل جزءاً هاماً من الاقتصاد القومى وان اعادة هيكلة تلك الهيئات لتدار على أساس اقتصادى وفقاً لما تنص عليه قوانين وقرارات انشائها هو الضامن الحقيقى لقدره تلك الهيئات على الاستمرار في القيام بالدور الاجتماعى الموكول لها وتتمثل الملامح الرئيسية لرؤية اللجنة في اعادة هيكلة تلك الهيئات في الآتى:

– استناد إدارة تلك الهيئات على الأسس والمعايير الاقتصادية بما يكرس دعائم الكفاءه الاقتصادية في إدارة تلك الهيئات.

وترى اللجنة ان إرساء دعائم الكفاءة الاقتصادية في إدارة تلك الهيئات هو الذى يعزز الدور الاجتماعى الذى تقوم به العديد من الهيئات ويضمن استمراريته.

– الارتقاء بمستوى وجودة الخدمات التي تضطلع بتقديمها بجانب تعزيز قدرتها على الوفاء باعبائها المالية وصيانة وتجديد أصولها.

– توافر رؤية متكاملة تقوم على توحيد تبعيه تلك الهيئات لمظله واحدة ووضع معايير للحوكمة تعزز الشفافية والمساءله في ادارتها وتضع لها معايير محددة وتطرح نتائج اعمالها على الرأي العام.

– دراسة ومتابعة أوضاع الاستثمارات المالية للهيئات أولا بأول ومدى جدوها والعائد المحقق منها ومدى تناسبه مع متوسط تكلفة الأموال المستثمره.

هـ – وضع رؤية متكاملة لقضية الانفاق على الدعم في المجتمع المصرى

بداية تؤكد اللجنة على ثوابتها الفكرية والتزامها الراسخ بحماية محدودى الدخل وان هدفها من طرح تلك القضية ليس من قبيل المطالبة بتخفيض الدعم المباشر وغير المباشر لمحدودى الدخل وإنما مشاركة المجلس الموقر والمجتمع باثره في وضع رؤية مجتمعية لقضية الدعم تؤدى إلى وصوله إلى مستحقيه وفق آليات يتفق عليها المجتمع وتضمن تحصين الموازنة العامة ضد اى مخاطر مالية تترتب على سياسة الدعم المفتوح ويحافظ في ذات الوقت على مسارات الانفاق الحتمى الذى تلتزم بها الدولة تجاه المجتمع.

وتتضمن رؤية اللجنة لمعالجة قضية الدعم الآتى:

– ضرورة اظهار كافة أنواع الدعم المستتر التي تتحملها الدولة والتكلفة الحقيقية لها.

– رصد وتجميع كافة أنواع الدعم التي تقدمها الدولة وتكلفتها الحقيقية وإقامة حوار مجتمعى حول ترتيب اولوليات ذلك الدعم يخرج بقرارات يكون من شأنها تعظيم استفادة محدودى الدخل من سياسات الدعم وضمان توجيه موارد المجتمع نحو الصالح العام.

- إعادة هيكله نظام الدعم وإلغاء كافة المعالجات الجزئية التي تجرى على سياساته وآلياته المختلفة ووضع رؤية متكاملة تستهدف دعم الاسرة وليس الفرد.

- إرساء قاعدة بيانات تكفل حصر الفئات المستحقة للدعم من الاسر الفقيرة وفقا لمنهجية علمية ملتزمة بالشفافية في وضع المعايير لترتيب الاسر المستحقة للدعم.

- زيادة كفاءة المجتمعات الاستهلاكية والسلاسل التجارية التابعة للدولة وضبط الأسواق وتكثيف الرقابة لمواجهة عمليات التلاعب في الأسواق.

- زيادة منافذ صرف السلع التموينية.

- تحفيز الفلاحين لزيادة المساحة المزروعة من القمح باعتباره محصولاً استراتيجيا وربط توريده بالسعر العالمى بهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منه بما يؤدى الى تخفيض الأعباء المالية التي تتحملها الموازنة العامة للدولة.

- تبنى مفهوم التمكين كبديل لمفهوم الإعانات الدائمة من خلال برنامجى تكافل وكرامه وذلك من خلال تمكين الاسر الأشد فقراً بتحويلها من مجرد فئات متلقية للاعانة إلى فئات منتجه تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطنى بما يتفق مع طبيعة المرحلة الحالية.

و - تقوية أجهزة الرقابة وتدعيمها ماليا وفنيا وتزويدها بكافة تقنيات الرقابة الحديثة ورفع مستوى الاداه التشريعية التي تكفل التنسيق وتبادل الخبرات فيما بينها من قرار رئيس مجلس الوزراء إلى قانون.

اعمالا للنص الدستورى الواردة في المادة ٢١٨.

وفى هذا الصدد ترحب اللجنة بعزم الحكومة اعداد مشروعى قانونيين لتنظيم ومنع تضارب عمل الأجهزة الرقابية وزيادة المخصصات المالية والفنية للأجهزة الرقابية.

البرنامج الفرعى الثانى: تطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام:

وذلك من خلال هيكلة الإدارة والاستغلال الأمثل للأصول ومراجعة قانون شركات قطاع الاعمال وتسوية المديونيات المتراكمة وتطوير المصانع الفنية.

رأى اللجنة: ترى اللجنة ان تحقيق هذا البرنامج يتطلب إضافة إلى ما سبق الآتى:

- العمل على دراسة اقتصاديات التشغيل لأنشطة الشركات والعمل على ترشيد المصروفات الإدارية لتعظيم الربحيه.

- التوفيق بين السياسات الإنتاجية والتسويقية والبيعية بما يضمن الآتى:

* رفع القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية لمعالجة المشاكل التسويقية التي تواجهها الشركات.
* العمل على الاستمرار في تنشيط الصادرات وفتح أسواق جديدة.
* الحد من انتاج وبيع أصناف أو خدمات لا تحقق ربحاً.

- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تمكن الشركات من تحصيل كافة مستحقاتها ودراسة موقف العملاء قبل منحهم الائتمان والحصول على الضمانات الكافية والالتزام بالضوابط المنظمة لذلك.

- تحديد المسئولية ومحاسبة المسئولين حال قيامهم باتخاذ قرارات تؤدى إلى ضياع أموال الشركات واهدار المال العام.

- دراسة ومتابعة أوضاع الاستثمارات المالية للشركات أولا بأول ومدى جدواها والعائد المحقق منها ومدى تناسبه مع متوسط تكلفة الأموال التي تتحلمها.

- الحد من ارتفاع تكلفة الإنتاج وزيادة عناصره مع العمل على ربط الأجور بالإنتاج لتنمية اقتصاديات الموارد البشرية.

وختاماً فان اللجنة توافق على ما ورد ببرنامج التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الاداء الحكومى مع الاخذ في الاعتبار توصياتها التي اشير إليها سلفا وذلك عند تنفيذ هذا البرنامج.

لجنة الشئون الاقتصادية

مجلس النواب
الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثالث
لجنة الشئون الاقتصادية

توصيات لجنة الشئون الاقتصادية

بشأن برنامج الحكومة ٢٠١٨

بناء علي إحالة الأستاذ الدكتور رئيس مجلس النواب للبيان الذي ألقاه السيد الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء أمام المجلس في ٣ من يوليو سنة ٢٠١٨ إلى لجنة خاصة برئاسة السيد النائب السيد الشريف وكيل المجلس، لدراسته وإعداد تقرير عنه يعرض علي المجلس. مع تكليف كل لجنة من اللجان النوعية بالمجلس بدراسة ما يدخل في اختصاصها من برنامج الحكومة، وإعداد التوصيات الخاصة بها، ليتضمنها التقرير النهائى الذي تعده اللجنة الخاصة.

تورد لجنة الشئون الاقتصادية توصياتها بشأن ما ورد ببرنامج عمل الحكومة (يوليو ٢٠١٨) ، مبوباً على النحو التالي:

أولاً : الملاحظات العامة للجنة على البرنامج.

ثانياً: الملاحظات التفصيلية للجنة على البرنامج وتوصياتها.

ثالثاً : توصيات عامة للجنة على البرنامج.

أولاً : الملاحظات العامة للجنة على البرنامج.

ملاحظات اللجنة على البرنامج، تتمثل في الآتي:

١- افتقار المشروعات الواردة بالبرنامج لمصادر التمويل، فآليات وطرق التمويل ترتبط بالاقتراض أو بتحسين المنظومة الضريبية، وتلك المنظومة لا يمكن الاعتماد عليها، فهناك شك في أن توفي الضرائب بالإيرادات المأمولة.

٢- ضآلة دور القطاع الخاص في البرنامج، حيث لم يشر إليه إلا في مواضع معدودة فى البرنامج، رغم أن هناك مجالات كثيرة يستطيع القطاع الخاص أن يحقق نجاحات فيها.

٣- استنفاد غالبية النفقات فى موازنة الدولة ما بين رواتب وسداد ديون وخدمة دين ودعم. ولا يظهر فى البرنامج بوضوح خطوات سد عجز الموازنة، وكيفية تخصيص الموارد ودمجها في الموازنة العامة لمواجهة مختلف أنواع الاستخدامات.

ثانياً: الملاحظات التفصيلية للجنة على البرنامج وتوصياتها:

١-وزارة التموين والتجارة الداخلية:

ملاحظات اللجنة:

- افتقد البرنامج لنتائج اللجنة الوزارية المشكلة منذ عدة أعوام لوضع معايير مستحقى الدعم ، لتكون قاعدة لتصويب وترشيد الدعم للفئات الأكثر احتياجاً، وأن المؤشرات المذكورة بالبرنامج عن مستحقى الدعم في مصر تفتقد لقاعدة بيانات دقيقة.
- لم يتضمن البرنامج محددات تنمية التجارة الداخلية بأرقام وتوقيتات ومصادر تمويل محددة.
- *عدم وجود مؤشرات أداء واضحة بشأن التموين والتجارة الداخلية، بتوقيتات زمنية محددة.*
- لم يشتمل البرنامج على آليات واضحة لضبط ورقابة الأسواق في إطار منظومة الاقتصاد المنضبط التي أشارت إليه الحكومة في برنامجها، وبما يتوافق مع القوانين التى أصدرها مجلس النواب في هذا الشأن، وبصفة خاصة قوانين : حماية المستهلك ، وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والاستثمار.

في هذا الصدد توصي اللجنة بما يلي:

- يجب وجود برنامج متكامل يتضمن استراتيجية واضحة للأمن الغذائي في مصر، وذلك لتوفير معدلات أعلى للأمن الغذائي مرتبطة بتوقيتات ملزمة وعناصر تنفيذ، والإمكانات المتاحة للتنفيذ ومصادر التمويل. علماً بأن مصادر التدبير يجب أن تكون محدد (زراعة ، صناعة ، استيراد من الخارج) ، وفى ضوء معدلات الزيادة السكانية، بالإضافة إلى أسعار السلع وتوزيعها ونسب الإتاحة للفئات الأكثر احتياجاً.
- مراجعة منظومة نقاط الخبز بما يكفل زيادة القيمة المادية المستخدمة كبدل لنقاط الخبز لدعم الفئات الأكثر احتياجاً، وتوفير قيمة الخبز المستبدل للدولة.

- ضرورة أن يشتمل البرنامج على استراتيجية كاملة لتطوير التجارة الداخلية في مصر بكافة محاورها ولا يقتصر الأمر فقط على طرح أراضى واستغلالها من المطورية التجاريين، وهو ما سبقت الإشارة إليه في تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الشئون الاقتصادية والمشكلة لمراجعة كافة الأنشطة الخاصة بجهاز تنمية التجارة الداخلية، واستبيان مدى توافقها مع القوانين واللوائح المنظمة لشئونه. وجدوى استمرار هذا الجهاز أو إلغاؤه، في ظل اقتصار نشاط الجهاز على تخصيص أراضى يمكن أن تدخل في اختصاص وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتي لديها القدرة على إدارته بكفاءة كاملة.

٢-وزارة التجارة والصناعة:

ملاحظات اللجنة:

- تطرق البرنامج لبعض الأهداف الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ولكن لم يرتق ذلك إلى مستوى برنامج متكامل لدعم هذه المشروعات يشمل أنظمة الأداء، والجهات المنفذة، ومؤشرات الأداء، والتمويل المطلوب لكل نشاط، ومصادر التمويل بمحاور أساسية تشمل: التمويل، والتدريب، وتسهيل إجراءات بدء النشاط، ومتابعة المشروع، وتحديد الجهات الرقابية، والوصول إلى منافذ التسويق.

في هذا الصدد توصي اللجنة بما يلي:

- توصى اللجنة بضرورة وجود كيان مستقل يشرف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتبع السيد رئيس مجلس الوزراء بشكل مباشر.
- *ضرورة مراجعة المنظومة الخاصة بدعم الصادرات في ظل التغير في السياسة النقدية وتأثيرها على الميزان التجارى، مع وضع برنامج لتأهيل وزيادة أعداد المصدرين الجدد.*
- *ضرورة وجود برنامج متكامل تعميق الصناعة، موضحاً به كافة البيانات، نظراً لضآلة برامج الدعم مقارنة بالمستهدفات الواردة بالبرنامج.*

٣-وزارة قطاع الأعمال العام:

ملاحظات اللجنة على ما يخص وزارة قطاع الأعمال العام من برنامج الحكومة، وهى:

- لا ترتقى البيانات المذكورة بالبرنامج إلى مستوى برنامج عمل للحكومة بمحددات دقيقة لرفع كفاءة شركات قطاع الأعمال، شاملة محددات التنفيذ وآلياتها وعنصر الزمن.

- لم يوضح البرنامج الفرعى الثانى لتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام (ص ١١١ بالبرنامج) ، علاقة الهيكلة المالية لهذه الشركات ببرنامج الطروحات الذى يهدف إلى تمويل الشركات ، ومحددات الطرح ، والقطاعات الاقتصادية لتلك الشركات (٢٣ شركة).
- لم تتضح علاقة الأصول غير المستغلة في قطاع الأعمال العام بالصندوق السيادى لإدارة أصول الدولة.

في هذا الصدد توصي اللجنة بما يلي:

- *ضرورة وجود قاعدة بيانات متكاملة عن كافة الأصول التى تمتلكها شركات قطاع الأعمال العام، وذلك لأن هناك الكثير من الأصول في شركات قطاع الأعمال العام، وموقف استغلالها حالياً ومستقبلاً، لوضع التوظيف المناسب لكل أصل من الأصول في برنامج قطاع الأعمال العام.*
- *ضرورة وجود برنامج متكامل لرفع قدرات شركات قطاع الأعمال العام يشتمل على دراسات جدوى منفصلة لكل شركة من الشركات (القابضة ٨ ، والتابعة ١٢١) .*
- *توصي اللجنة بأن تتحول الوحدة المشتركة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) إلى وحدة مركزية تابعة لمجلس الوزراء، لتفعيل دورها الهام في هذه المرحلة.*

٤-وزارة الاستثمار والتعاون الدولي:

لاحظت اللجنة أن البرنامج لم يتضمن ما يلى:

- خطة كاملة للتقييم الشامل للقروض التي حصلت عليها مصر خلال السنوات الأخيرة، وأوجه الاستفادة منها، والعوائد المباشرة وغير المباشرة منها، ومدى جدوى الحصول على قروض مستقبلية لتنمية قطاعات محددة ومرتبطة بجدول زمني للأنفاق والسداد طبقاً لكل عام مالي .
- الخطوات التي اتبعتها وزارة الاستثمار نحو تشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، للمساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

في هذا الصدد توصي اللجنة بما يلي:

- *ضرورة وضع خطة شاملة وواضحة للترويج للاستثمار الوطني والخارجي بخطط زمنية وتوقيتات محددة فيها كافة وزارات وأجهزة الدولة ولا يقتصر علي وزارة الاستثمار والتعاون الدولي فقط علي ان يتم عرض هذه الخطة علي مجلس النواب بشكل عاجل.*
- دمج الخريطة الاستثمارية مع الخريطة الصناعية، والعمل على تدشين الخريطة الاستثمارية لمصر على الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار مع وضع كافة الصلاحيات اللازمة للتعاقد مع المستثمرين في هيئة الاستثمار، وتشمل الخريطة الاستثمارية عليها، موزعة على مختلف القطاعات.
- وتؤكد اللجنة علي ان هناك قصور في تفعيل مركز خدمة المستثمرين وضرورة تحقيق تعاون كامل بين كافة الجهات المعنية بالمشاركة في هذا المركز، طبقاً لفلسفة المُشرع في قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .
- ضرورة عرض كافة الإنجازات الحقيقية للقاعدة التشريعية التي أصدرها مجلس النواب والمتمثلة في حزمة من القوانين المنظمة لعملية الاستثمار في مصر وضرورة تفعيل هذه القوانين من خلال إصدار اللوائح التنفيذية لها، وأن تكون مطابقة لإرادة المُشرع منها .
- *تؤكد اللجنة الاقتصادية علي ضرورة توافق المشروعات بالمناطق الحرة المشار إليها في برنامج الحكومة (المنيا – نوبيع) مع بيئة كل منطقة وطبيعة المشروعات الاستثمارية القائمة فيها ، والعوائد المتوقعة من إنشاء هذه المناطق.*

٥-وزارة التخطيط والإصلاح الإداري:

لاحظت اللجنة على البرنامج ما يلي:

- تم الإشارة إلي الصندوق السيادي لإدارة أصول الدولة في برنامج الحكومة دون أي تفاصيل تظهر المحددات العامة لهذا الصندوق وصلاحياته والسلطات المخولة له في ضم والتصرف لأضول الدولة ونوعية هذه الأصول، وتشكيل مجلس إدارته والصلاحيات المخولة له .....إلخ
- لم يشتمل برنامج الحكومة علي خطة متكاملة للإصلاح الأداري والتطوير المؤسسي، مرتبطة بأزمنة ونتائج مستهدفة وبما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

- عدم وجود أزمنة بتواريخ محددة في مؤشرات الأداء الخاصة بوزارة التخطيط، وبصفة عامة افتقدت مؤشرات الأداء.
- ترى اللجنة إعادة النظر في تسعير التصرفات القانونية في الأصول المملوكة للدولة، بما يضمن أن يكون التسعير عادل ويضمن حقوق الدولة.

٦-وزارة المالية:

تلاحظ اللجنة فيما يخص وزارة المالية من برنامج الحكومة ما يلي:

- تخصيص موارد الدولة للأنفاق في القطاعات المختلفة يجب ان تكون واضحة في برنامج الحكومة ، خاصة فيما يتعلق بالقروض المخصصة لدعم الموازنة العامة والتي تستوجب وجود أوجه محددة للأنفاق، وعوائد لهذا الانفاق ، وأسلوب السداد موارده وذلك في صورة دراسة تفصيلية، وتري اللجنة أن خلط موارد الدولة ما بين إرادات حفيفيه وقروض ومنح في بوتقة واحدة لدعم الموازنة العامة يشكل خلل واضح في تخصيص موارد الدولة.

في هذا الصدد توصي اللجنة بما يلي:

- ضرورة لجوء الحكومة إلى وسائل مختلفة لعلاج العجز الحكومي وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على الموارد السيادية كالضرائب والجمارك، والعمل علي زيادة الإنتاج، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة تحفز القطاع الخاص وتبني خطة واضحة لتهيئة المناخ الاقتصادي في مصر.
- *ضرورة تحسين الأداء الضريبي والمنظومة الضريبية، من خلال زيادة كفاءة التحصيل الضريبي وذلك من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.*
- ضرورة وجود آليات واضحة لتخفيض الدين العام وعرض لأساليب خفض عجز الموازنة وهنا نعرض النقاط التالية:

١- لم يشتمل البرنامج علي خطة محددة لترشيد الانفاق الحكومي وهو ما يستلزم سرعة وضع هذه الخطة وعرضها علي البرلمان.
٢- يحب أن يكون هناك حد (سقف) للدين العام وكفاءة الاستخدام.
٣- تفعيل دور المجلس التنسيقي للسياسة النقدية – المالية لتحقيق التوافق المطلوب بينهما.

- وضع منهجية شاملة لمتابعة أداء منظومة الشمول المالي، وتحقيق المستهدف منها، وعرضها علي مجلس النواب.

في ضوء ما توصل إليه البرلمان ووزارة المالية في الوصول إلي قاعدة بيانات للصناديق والحاسبات الخاصة في كافة الكيانات الحكومية، فتوصي اللجنة بما يلي:

١- تعد وزارة المالية دراسة لموقف كافة الصناديق والحسابات الخاصة في ضوء مقترحات صم هذه الصناديق والحسابات الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة أو استمرارها مع وضع اللوائح المالية المنظمة لعملها.

٢- عرض نتائج هذه الدراسة علي لجنة الشئون الاقتصادية بالبرلمان.

الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

تؤكد اللجنة على أهمية تطوير ميناء غرب بورسعيد، وضرورة وجوده في أولويات التطوير، حيث أنه لم يذكر بالبرنامج ضمن خطة تطوير مختلف الموانئ المصرية. وتنبع أهمية وضرورة تطوير هذا الميناء أنه إذا ظل على وضعه الحالي لحين افتتاح الأنفاق التي تمر أسفل قناة السويس، فإنه لن يكون مواكباً لكافة التطورات التي تجرى على محور قناة السويس.

الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد:

قامت اللجنة بمراجعة آليات مكافحة الفساد الواردة في برنامج الحكومة لكزنها نكون أساسي من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الدولة المصرية.

وقد ارتأت اللحنة الآتي :-

أشار برنامج الحكومة في مؤشرات الأداء إلي الآليات المستهدفة لمواجهة الفساد وتخفيف حدة البيروقراطية ، وهي في مجملها مجموعة من الإجراءات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الوطنية لمكافحة الفساد والتي صدر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ عام ٢٠١٤ بشأن الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد، ولم يتم الإشارة إلي التزام الحكومة .

وفي هذا الاطار تشبر اللجنة إلي الآتي:-

١- لم يتضمن برنامج الحكومة التزام واضح بتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي ترى اللجنة ان ما تم تطبيقه فيها حتي الأن مجرد قشور.

٢- *كافة الآليات التي تم أشارة إليها في الملحق رقم ٥٠ من برنامج الحكومة لم يتم تحديد توقيتات زمنية للتنفيذ وهو ما يجعل رقابة مجلس النواب علي التطبيق مقيدة.*

٣- *تشير اللجنة إلي أن السيد رئيس مجلس الوزراء هو رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ، وأن اجتماعاتها يجي أن تكون بصفة دورية، ويصدر عنها تقارير تقيم الأداء في الاستراتيجية ، وعرضها علي مجلس النواب*

٤- *بالإشارة إلي التشريعات المشار إليها في برنامج الحكومة لمكافحة الفساد ومنها إصدار قانون حماية المبلغين والشهود ، تود اللجنة أن توضح أن هذا القانون سبق تقديمه من أعضاء مجلس النواب في أكتوبر ٢٠١٦ ، وطلبت الحكومة تأجيل مناقشة القانون لحين الدراسة والعرض علي المجلس ، وهذا لم يحدث حتي الآن.*

ثالثاً: توصيات عامة للجنة على البرنامج:

- ضرورة إنشاء لجنة وزارية برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وتضم في عضويتها: وزارة المالية، والبنك المركزى، ووزارة الاستثمار؛ وذلك لإدارة ومتابعة القروض، تقوم بدراسة القروض المطلوبة، من خلال مطالب الجهات المستفيدة، والتي تشمل دراسات جدوى تفصيلية تتضمن أسلوب وكيفية السداد، ومتابعة تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالقروض، ومطابقتها لدراسات الجدوى.
- التزام الحكومة بأن تقوم كافة الوزارات بتقديم وعرض تقارير ربع سنوية على اللجان النوعية بمجلس النواب، عن إنجازاتها طبقاً للخطة الموضوعة.
- ضرورة تفعيل كافة القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية، وذلك من خلال سرعة إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بها وتفعيلها.
- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحى من وجهة النظر الاقتصادية، بوصفه من أهم القطاعات التى تحقق عوائد سريعة، وبالعملة الصعبة، وخاصة أن مصر تمتلك كافة المقومات التى تحتاجها صناعة السياحة أكثر من أية دولة.
- لاحظت اللجنة على البرنامج غياب مؤشرات الأداء الواضحة التى تتضمن توقيتات زمنية محددة فى البرنامج لبعض الوزارات، وهو ما يشكل خلل جسيم في برنامج الحكومة، والمكلف بمراقبته دستورياً مجلس النواب.

- لم يعرض البرنامج لخطة واضحة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة، وتأثير ذلك على الاقتصاد الكلى.
- ضرورة وجود منظومة متكاملة لخدمات التعهيد، وكيفية تفعيلها وتعميمها على كافة مؤسسات الدولة، كمكون أساسى في برنامج الإصلاح الإدارى والتطوير المؤسسى.
- افتقار برنامج الحكومة إلى تشكيل كيانات متخصصة في إدارة الأزمات في الوزارات المعنية، وهو ما أفرزته التحديات التي واجهتها مصر خلال السنوات الماضية.
- ضرورة أن يشتمل البرنامج على توصيف دقيق لمفهوم الاقتصاد المنضبط، ليشكل رسالة واضحة للمستثمر الوطنى والأجنبى يستطيع من خلاله اتخاذ القرار الاستثمارى المناسب.
- لم يتضمن البرنامج خطط واضحة لتحقيق العدالة الناجزة في مختلف المحاكم، وخاصة المحاكم الاقتصادية، من حيث: الميكنة، والتدريب، وزيادة عدد الدوائر، ورفع كفاءة العاملين الإداريين به، ...إلخ.

والله الموفق

رئيس اللجنة

عمرو غلاب

لجنـــة العـــلاقات الخارجيـــة

رد لجنة العلاقات الخارجية على بيان الحكومة

عقدت لجنة العلاقات الخارجية اجتماعاً في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠١٨/٧/٨، وذلك لمناقشة ما جاء في بيان الحكومة ويدخل في نطاق عمل اللجنة واعداد تقرير بشأنه، وبعد مناقشات للسادة الأعضاء امتدت لساعة ونصف انتهت اللجنة إلى الرد التالي:-

رغم أهمية السياسة الخارجية للدولة المصرية، لا سيما في المرحلة التي تمر بها البلاد، إلا أن اللجنة قد لاحظت عدم تخصيص بيان الحكومة أحد برامجه الرئيسية أو الفرعية للسياسة الخارجية، وإنما جاء تناول أبعادها المختلفة في ثنايا بعض البرامج الفرعية، ومن منظور أمني في أغلب الأحيان، وعلى نحو مقتضب، لم يمكن اللجنة من استشراف سياسة الحكومة في مجال السياسة الخارجية خلال السنوات الأربع القادمة، ومن ثم فإن اللجنة تطالب الحكومة بأن تتقدم لنواب الشعب برؤيتها المفصلة للسياسة الخارجية التي ستنتهج خلال السنوات القادمة، والاستراتيجيات والسياسات التي ستترجم من خلالها هذه الرؤية وتنفذ.

ومن جانبها تبدى اللجنة في هذا التقرير ملاحظاتها بشأن ما ورد بالبرامج الرئيسية والفرعية لبيان الحكومة وتتعلق بالسياسة الخارجية، كما تتقدم بعدة توصيات ترى أن من شأنها ضمان أداء أفضل للوزارات والهيئات المنوط بها تنفيذ هذه السياسة.

بداية تؤكد اللجنة أن مواجهة الإرهاب يجب أن يكون أولى أولويات السياسة الخارجية المصرية، ومن ثم يجب أن يتمحور دور وزارة الخارجية حول التنسيق على المستوي الإقليمي والدولي لتحقيق هذه الغاية، وأن تبذل الوزارة قصارى جهدها للتواصل مع الدول والمنظمات الدولية المعنية والمختصة بهذه القضية، لا سيما لتوفير الدعم التكنولوجي والمعلوماتي الذى من شأنه الارتقاء بقدرات مصر في مواجهة

العمليات الإرهابية لتتناسب مع الدعم الاستخباراتي الذى تحصل عليه التنظيمات الإرهابية من بعض القوى الداعمة للإرهاب، ولتتمكن أجهزة الدولة المنوط بها مواجهة التنظيمات الإرهابية، التي تسعي لتهديد أمن مصر، من العمل بأسلوب استباقي يمنحها ميزة المبادرة ومفاجأة هذه التنظيمات في مواطن تمركزها والقضاء عليها.

وفي هذا السياق تنوه اللجنة إلى أن بيان الحكومة قد خلا من توضيح السياسة التي تنوي وزارة الخارجية انتهاجها تجاه الدول الداعمة للإرهاب، وكذا الخطوات التي ستتخذها للحصول على الدعم السياسي والمعلومات والتكنولوجي، خاصة من الدول التي تعلن من حين لآخر دعمها لمصر في حربها ضد الإرهاب، دون أن تترجم ذلك إلى تعاون ملموس وفعال.

كما تؤكد اللجنة على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية المصرية استباقية، وليست مجرد مجموعة من ردود الأفعال، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بوضع استراتيجيات وتصورات وبدائل، لا سيما عند التعامل مع منطقة ذاخرة بالتطورات المتلاحقة كمنطقة الشرق الأوسط، وأن تتناسب هذه السياسة مع مكانة مصر وثقلها ودورها التاريخي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وأن تستهدف تعظيم القدرات المصرية، وتحقيق المصالح بالطرق السلمية، واستعادة مصر لزعامتها الإقليمية.

وتنوه اللجنة هنا إلى أن برنامج عمل الحكومة عندما تطرق إلى سياسة مصر الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لم يفصل في هذه السياسة، ولم يوضح الخطوات التي ستتخذها مصر لتحقيق أهدافها في محيطها الإقليمي، ونقاط القوة والضعف التي تمتلكها الدولة المصرية، أو الفرص والمعوقات وما أعدته الحكومة للتعامل معها، فرغم اتفاق اللجنة مع الأهداف المذكورة بالبرنامج الفرعي الثامن المتضمن في البرنامج الرئيسي الأول، والذى جاء بعنوان "ضمان تحقيق الأمن القومي العربي والإقليمي" ومنها " تبني موقف صريح وحاسم في القضايا المثارة

بالدول العربية التي تشهد صراعات سياسية وعسكرية " و"ضمان تحقيق الأمن القومي في المحيط الإقليمي الإفريقي"، إلا أنها قد لاحظت أن البرنامج جاء خلواً من وسائل تحقيق هذه الأهداف، كما أنه لم يشر كذلك إلى المقدرات التي تمتلكها مصر والتي ستستخدم على سبيل المثال " لترسيخ الدور المصري في منطقة القرن الإفريقي"، الأمر الذي أثار تساؤل وهو: هل هذه الوسائل والمقدرات موجودة بالفعل ولم تذكر بالبرنامج المقدم لنواب الشعب، أم أن الحكومة ليس لديها وسائل، ولم ترصد مقدرات أو تسبر القدرات؟ ومن ثم فإن هذه الأهداف هي مجرد أمنيات لا سبيل نحو تحقيقها.

وفيما يتعلق بدور السياسة الخارجية المصرية في حفظ الحقوق المائية المصرية المشروعة، والذي ذكره بيان الحكومة كأحد برامج الأمن المائي (البرنامج الرئيسي الثاني) فقد لاحظت اللجنة عدم وجود استراتيجيات واضحة لتحقيق الأهداف المذكورة ومنها التوصل لاتفاق مع إثيوبيا بشأن الملء والتشغيل لسد النهضة والتوصل لتوافق حول الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل من خلال حث دول الحوض على تبني منهج أكثر شموليه تضمن المنافع المشتركة، ويحافظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل.

فرغم اتفاق اللجنة مع ما جاء ببرنامج الحكومة بشأن إمكانية استثمار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٩ لتكون ركيزة لصياغة استراتيجية وطنية لتعزيز العلاقات مع دول القارة الإفريقية إلا أنها ترى أن رئاسة الاتحاد الإفريقي وحدها لا يمكن أن تحقق هذه الأهداف الطموحة، وأن الأمر يتطلب وضع سياسيات مفصلة، ودراسة دقيقة للأوضاع بالدول الإفريقية، لا سيما دول حوض النيل ودول منطقة الشرق الإفريقي، ورصد العلاقات التي تربط بين هذه الدول وبعضها البعض، والتوصل إلى أساليب مبتكرة لتدعيم علاقة مصر بهذه الدول، وإزالة كل ما يعترى هذه العلاقات من فتور أو سوء فهم، كما أن اللجنة تتساءل في هذا السياق عما تم أو تنوى الحكومة

تنفيذه بشأن ممرات التنمية والربط الكهربائي، التي ذكرت الحكومة في بيانها أنها وسيلة لتعزيز التعاون بين كل دول حوض النيل.

وفي هذا الإطار تنبه اللجنة إلى أهمية الابعاد الثقافية والعلمية في تحسين وتعزيز علاقات مصر بدول حوض النيل والدول الإفريقية عامة، فقوة مصر الناعمة من شأنها لعب دور محوري في إزالة المعوقات، وتقريب وجهات النظر، وتعزيز العلاقات، إن أحسن توظيفها.

وفيما يتعلق برعاية المصريين في الخارج، ومكافحة الهجرة غير النظامية، فإن اللجنة ترى أن بيان الحكومة كان أكثر تفصيلاً في ذكر السياسات التي ستتبعها الحكومة في هذين المجالين، لا سيما وقد ذكر مبالغ محددة مرصودة لتحقيق الأهداف، وأعداد المستهدفين من البرامج التي سيتم تنفيذها. وبالطبع فإن اللجنة تثني على اهتمام الحكومة بالحفاظ على الهوية المصرية لأبناء الجيل الثاني والثالث من المصريين بالخارج، وتوعية الشباب في الداخل بمخاطر الهجرة غير النظامية، وتؤيد عقد دورات أمن قومي لأبناء المصريين بالخارج، وتنظيم معسكرات لهم بمصر، كما تؤيد وتساند البرامج الهادفة لتدريب وتوظيف الشباب المصري، وتأهيله للقيام بمشروعات منتجة كي يتجنب مخاطر الهجرة غير النظامية، وفى هذا السياق فإنها توصي بضرورة قياس مردود هذه البرامج، ومدى الاستفادة منها، ومعالجة ما يتم اكتشافه من سلبيات حتى تأتى بالنتائج المرجوة.

كما تطالب بالتوسع في هذه البرامج وزيادة أعداد المستفيدين حتى تتناسب مع حجم الجاليات المصرية بالخارج، وخطورة قضية الهجرة غير النظامية، **وتؤكد على ضرورة تضافر جهود العديد من الجهات مع جهود وزارة الخارجية، ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، ومنها الازهر الشريف والكنيسة المصرية،** اللذان يستطيعا تحقيق نتائج تفوق كثيراً ما ستحققه المؤتمرات والمعسكرات، **كما تنوه اللجنة**

إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وزارة الثقافة في هذا الشأن وفي تدعيم القوة الناعمة لمصر، لا سيما وأنها تملك مخزوناً ثقافياً وحضارياً قلما يتوافر لدولة معاصرة.

وفى الختام تؤكد اللجنة على ضرورة الاهتمام بالصورة القومية لمصر، وتحديد ملامحها على نحو يمكن مصر من تحقيق أهدافها على مختلف المستويات الإقليمية والعالمية بالأساليب الدبلوماسية. وفى هذا السياق تؤكد اللجنة على ضرورة منح اهتمام خاص للدبلوماسية الشعبية والبرلمانية، وبناء جسور تواصل ما بين وزارة الخارجية وكافة الوزارات والجهات المنوط بها تنفيذ السياسة الخارجية من جهة، ولجنة العلاقات الخارجية من جهة أخرى، نظراً لما تستطيع أن تقوم به اللجنة من دور لا سيما في المحافل الدولية البرلمانية، ومن خلال تواصلها مع برلمانات الدول الأخرى، فخلال استعراضها لبيان الحكومة لم تلحظ اللجنة إشارة لمثل هذا التواصل المأمول والمحوري.

كما تنوه اللجنة إلى أن برنامج الحكومة قد جاء خلواً من تحديد دور واضح وأهداف محددة للهيئة العامة للاستعلامات خلال السنوات القادمة، رغم القدرات الهائلة التي تملكها هذه الهيئة، والتي تستطيع توظيفها لزيادة القوة الناعمة لمصر، والرد على الافتراءات التي تستهدف النيل من سمعتها وصورتها القومية.

كما لم يتطرق البيان إلى إمكانية توظيف إنجازات الكفاءات المصرية في المجالات المختلفة، لا سيما العلمية والرياضية لتحسين الصورة القومية لمصر، ومن ثم فأن اللجنة توصى بالاهتمام بإبراز هذه الكفاءات من خلال وسائل الإعلام، كما تنوه في هذا الإطار إلى أهمية الدور الذي يجب أن يلعبه الإعلام في التصدي للافتراءات والدعاوى المغرضة التي تتعرض لها مصر، ولا يهتم الإعلام المصري بتفنيدها أو إيضاح الحقائق للمجتمع الدولي.

لجنـــة الشـــئون العربيـــة

جمهورية مصر العربية
مجلس النواب
لجنة الشئون العربية

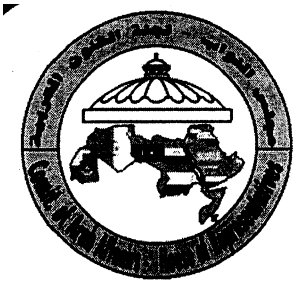

تقرير اللجنة
على بيان السيد رئيس مجلس الوزراء

بناءً على ما قرره المجلس بجلسته المعقودة في ٢٠١٨/٧/٣ من إحالة بيان الحكومة الذي ألقاه السيد المهندس/ رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أمام مجلس النواب إلى اللجان النوعية لدراسة ما يدخل منه في نطاق أختصاصها وموافاة اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة البيان برأيها.

فقد اجتمعت لجنة الشئون العربية مساء يوم ٢٠١٨/٧/٥ لبحث البيان ودراسته ومناقشة ما جاء به وانتهت إلى ما يلي ....

- ترى اللجنة إن إدراج الأمن القومي العربي كمحور أول في خطط الحكومة أمر جوهري ومحمود لاعتبارات عدة، منها أن الأمن القومي المصري جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ومنها أن الحفاظ على الأمن القومي بمفهومه الشامل وصيانته هو الضمان الأول والأكيد لكافة الخطط التنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها فالتنمية والأمن وجهان لعملة واحدة لذلك قرنهما الله بعضهما ببعض في قوله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ صدق الله العظيم.
- وغير خاف على أحد ما يتعرض له الأمن القومي العربي من تحديات جسام ومخاطر هائلة في السنوات الأخيرة وانعكاسات ذلك على الأمن القومي المصري.
- يرتبط بذلك ويتفرع منه التزام مصر الثابت بضمان الأمن القومي للخليج العربي، وهو ما أكده السيد الرئيس السيسي غير مرة، والتنسيق المستمر

بين مصر ودول الخليج سواء على المستوى الثنائي أو في إطار الرباعية الدولية «مصر - المملكة السعودية - الإمارات المتحدة - البحرين».

- تضمن البيان التأكيد على سياسات مصر الثابتة - وهو أمر ضروري وجوهري - إزاء كل القضايا والنزاعات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية، سواء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والدور المصري النشط في التوصل لحل سياسي وإعلان الدولة الفلسطينية على حدود يونية سنة ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية مع الاستمرار في جهود المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني أو فيما يتعلق بالتوصل لحلول والتقريب بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، وتوحيد الجهود التي تبذل لحل الأزمة السورية ووقف النزاع المسلح وأنهار الدماء التي تسيل يوميا على الأرض السورية، ومساندة الخطط الأممية والمبعوث الدولي لليمن لوقف النزاع المسلح وجمع الأطراف على طاولة المفاوضات، مع دعم ومساندة العراق الشقيق في استعادة عافيته وبناء مؤسساته الدستورية، وهو الدور المصري العربي التاريخي والذي دأبت اللجنة على بحثه ومناقشته على مدار اجتماعاتها كلها.
- التأكيد على ثوابت السياسة الخارجية المصرية، وأهمها رفض التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية في الشئون الداخلية العربية، والحفاظ على وحدة وسلامة الأوطان، ووحدة وسلامة شعوبها وأراضيها ومؤسساتها الوطنية والدستورية، وحل النزاعات بالطرق السياسية والدبلوماسية.
- إن هذا الدور القومي العربي لمصر في كافة الاتجاهات والمجالات ما هو إلا تأكيد على استعادة مكانتها على المستويين العربي والإقليمي بل على المستوى الدولي أيضًا.

- كما تضمن البيان تعزيز العلاقات مع دول حوض النيل مع تدشين صندوق تمويل للمشروعات التنموية بين مصر والسودان وأثيوبيا يضم الحكومة مع القطاع الخاص والجهات الدولية المانحة.
- وترى اللجنة أن هذه المشروعات - بالإضافة لمشروع الربط الكهربائي مع السعودية والسودان وبعض الدول الأوروبية - ما هي إلا دعم لأواصر العلاقات ليس فقط الاقتصادية ولكنها تنعكس وبالضرورة على العلاقات السياسية والاجتماعية وتدعم الروابط بين الشعوب.
- كما ترى اللجنة أهمية وضرورة دعم التعاون الثقافي والإعلامي والفني بكافة صوره مع سائر دول وشعوب الأمة العربية ولطالما كانت القوة الناعمة لمصر مصدرًا للتقارب والوحدة بين الأشقاء العرب.
- كما توصي اللجنة باستمرار الحكومة في دعم واستضافة الأخوة اللاجئين العرب من شتى الأقطار العربية لاسيما التي تعاني من حروب وصراعات بوصف مصر الشقيقة الكبرى والأم الرءوم لكل العرب، وتيسير كل سبل الحياة أمامهم، وفتح معبر رفح أمام الحالات الإنسانية في ظل الظروف الراهنة.
- كما توصي اللجنة بمزيد من اهتمام الحكومة برعاية المصريين العاملين في الخارج ولاسيما بالخليج العربي باعتبارهم أكبر جاليات مصرية بالخارج، مع تذليل كافة العقبات وحل المشاكلات التي تواجههم.
- كما توصي اللجنة بأهمية وضرورة تعزيز العلاقات المصرية - العربية من خلال لجان الصداقة البرلمانية وتبادل الزيارات واللقاءات.

لواء/ سعد الجمال

رئيس لجنة الشئون العربية

لجنة الشئون الأفريقية

رد لجنة الشئون الأفريقية على بيان الحكومة

اجتمعت لجنة الشئون الأفريقية في تمام الساعة الثانية عشر ظهر يوم الأحد ٨ يوليو ٢٠١٨، بقاعة الدستور، وذلك لمناقشة الرد على بيان الحكومة الذى ألقاه السيد الدكتور المهندس/ مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء أمام المجلس بتاريخ ٤ يوليو ٢٠١٨.

وترى اللجنة أن البيان جاء بياناً وافياً وشاملاً وأكثر تحديداً وتكاملاً على نحو يدعونا إلى تهنئة الحكومة والدعاء لها بالتوفيق والسداد في تأدية مهام عملها الوطنى وحمل أمانة التكليفات الرئاسية الطموحة التي تستهدف النهوض بالدولة والشعب وحسن أداء الجهاز الإدارى للدولة لوظيفته بالداخل والخارج.

وفيما يخص الشأن الأفريقى فإن اللجنة تورد الملاحظات التالية:

تناول بيان الحكومة الروابط المصرية الأفريقية عدة مرات على نحو يسمح بالقول بأن هناك إدراكاً لأهمية التواصل مع شعوب القارة وضرورة حماية الأمن القومى المصرى في الاتجاه الأفريقي ومع ذلك:

فإن اللجنة تأخذ على البيان ما يلى:

١- أن البيان عندما أشار إلى هوية مصر الثقافية وضع برنامجين فرعيين:

أولهما- تفعيل دور المؤسسات الثقافية.

وثانيهما- التوعية بمنظومة القيم والمنظور الحضارى، ولم يورد البيان صراحة أي إشارة إلى هوية مصر الأفريقية.

وكان يجب النص صراحة بأن ملامح الهوية المصرية هي ملامح متكاملة عربية وأفريقية وإسلامية.

٢- **<u>أن البرنامج عندما تحدث في الهدف الاستراتيجي الأول عن حماية الأمن القومى</u>** وحماية سياسة مصر الخارجية ووضع ضرورة الحفاظ على أمن المواطن، والأمن المائى والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وهذه إضافة جيدة، لكن تحتاج لتوضيح الآليات والوسائل.

<u>وفيما يتعلق بالأمن المائى:</u>

فإنه أورد مجموعة من البرامج التي تتعلق بترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة بإنشاء المزيد من الآبار والمعالجة الثلاثية للمياه **<u>متجاهلاً</u>** ضرورة النص مباشرة على التعاون الإقليمي لزيادة حصة مصر المائية، وإنفاذ "**مشروعات استقطاب الفواقد المائية بدول أعالى النيل**" والتي تشكل الملاذ الأكثر ضماناً لزيادة الحصة وتعميق التعاون وضمان مستقبل الزراعة في مصر، وهنا يجب أن ينص البيان أن خطة مصر المائية تتطلب عملاً داخلياً وخارجياً، متعلقاً بحياة المصريين وبأمنهم الغذائي.

٣- **<u>أنه فيما يتعلق بالأمن الغذائي:</u>**

فقد أورد أيضاً أهدافاً عديدة تتعلق بالإجراءات الداخلية التي ستقوم بها الحكومة متجاهلة ضرورة العمل على وضع "**هدف التعاون الغذائي والزراعى المشترك مع دول حوض النيل**" بإعتبارهما أقرب شقيق يمكن التعاون معه لعلاج مشكلة نقص الغذاء، وذلك حتى لا تترك هذه الدول ملكاً مباحاً للشركات الأجنبية من خارج القارة الأفريقية، وتحرم مصر من فرص الحصول على حصة إضافية من المياه عبر الحصول على منتج غذائى يتم انتاجه بالاشتراك مع الأشقاء في دول حوض النيل، عبر الزراعات المشتركة.

٤- **<u>أنه فيما يتعلق بأمن بالطاقة:</u>**

فإن البرنامج أورد مجموعة هائلة من المستهدفات والمشروعات التي تتعلق أيضاً بأمن الطاقة الداخلى، دون الإشارة إلى فرص الربط الكهربى والمشروعات المقترحة في هذا المجال سواء مع دول البحر المتوسط أم الدول العربية أم الدول الأفريقية، وذلك تنفيذاً لفكرة " **تبادل المياه بالطاقة**" وذلك عبر قيام مصر بإنشاء مشروعات كهربائية في دول حوض النيل يكون من شأنها زيادة حصتها المائية ودفع المياه الزائدة في أنهارها

وبحيراتها للتوجه شمالاً إلى مصر، وهو ما يقتضى التعاون الدولى والإقليمى في هذا المجال، وفى إطار برامج الاتحاد الأفريقي وتجمع الكوميسا وغيرهما.

٥- **وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثانى** وهو بناء الانسان فإن ما ورد عن ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية لم يشر من قريب ولا بعيد إلى القارة الأفريقية وهوية مصر الأفريقية، **وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (١) من الدستور المصرى**، وهى هوية يجب إبرازها في برامج التعليم والإعلام حتى تستقر في وجدان المواطن المصرى والمسئول المصرى.

كما أشير إلى هذا الهدف الاستراتيجي فى تطوير منظومة التعليم بعد إنشاء المدارس الجديدة ودون الإشارة إلى تعديل المناهج التي ظلمت انتماء مصر الأفريقي وأهملت إيراد معلومات وافية عن القارة الأفريقية التي نعيش على أرضها ونشرب من مياهها وتقوم حياتنا بالكامل على وجودها، بحيث تعد مسألة وجود للدولة المصرية، التي هى رهينة لعلاقتها الأفريقية وصلاتها بدول حوض النيل واستمرار ورود مياه النيل وزيادة حصة مصر فيه.

٦- **فيما يتعلق بالمفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية ورفع كفاء الأداء الحكومى:**

فقد تمت الإشارة على استحياء إلى خطة التنمية (٢٠٣٠) دون ربطها على الإطلاق بخطة التنمية الأفريقية (٢٠١٣ – ٢٠٦٣) ، والتي يجب أن تكون إطارًا خارجيًا للعمل التنموى بالدولة المصرية يسمح لها عند نهاية المدة المشار إليها (٢٠٦٣) بأن تحقق انخراطاً كاملاً في برامج تعاون إقليمى وتكامل اقتصادى مع بقية القارة وبصفة خاصة دول الكوميسا وهى المنظمة التي نحظى بعضويتها، والتي تشمل أغلب دول حوض النيل بما يمكن مصر في غضون العقود المستقبلية من إنهاء حالة الانفصال الاقتصادى عن المنطقة الأولى في دائرة مصالحها وأمنها القومى ووجودها كدولة تعتمد اعتماداً كلياً على مياه النيل.

٧- فيما يخص المصريين بالخارج:

أورد البيان توجهات الحكومة لدعم رعايتهم والتواصل بينهم وبين الوطن الأم دون أن تبدو أفريقيا على الإطلاق واضحة في برنامج عمل الحكومة في هذا المجال، ودون أن يبدو استهداف وجود فرص حقيقية لوجود استثمار مصرى في أفريقيا يقوم على مستثمرين شباب وغير شباب وتحقيق التواصل مع الأشقاء الأمر الذى يقتضى إعادة النظر.

٨- فيما يتعلق ببرنامج نشر سماحة الإسلام لمواجهة التطرف الفكرى والإرهاب:

فإن البرنامج أغفل ضرورة دعم دور الأزهر في التواصل مع الدول الأفريقية الشقيقة التي أصابها خطر الإرهاب وهو دور يصب في مكانة مصر الدولية وفى دعم هويتها الإسلامية والأفريقية ويؤكد السمات السلمية للدولة والشعب في مصر.

٩- وفيما يخص برنامج الأمن المائى وحفظ حقوق مصر المائية:

تكرر إغفال مشروعات استقطاب الفواقد التي يمكن اجراؤها مع دول حوض النيل وهى الكفيلة بزيادة حصة مصر من مياه النهر، وكذلك أغفلت ضرورة دعم المشروعات التي تقوم عليها مصر في هذه الدول للمساعدة في حفر الآبار وتطهير البحيرات وغيرها، وركزت الخطة على المشروعات الداخلية وكان يجب أن تركز على المشروعات الإقليمية المختلفة فيما يخص زيادة حصة مصر إلى جانب ترشيد استخدامها بالداخل، ويبدو أن " **التمويل المتاح لوزارة الموارد المائية أقل مما يجب لو افترضنا قيام الدولة المصرية بهذه المشروعات الإقليمية المختلفة**".

كما أن الخطة لم تول وزارة الزراعة أي دور يخص العمل المشترك مع دول حوض النيل سوى ما يخص المزارع النموذجية، لكن المطلوب هو تخصيص تمويل كافٍ لزيادة حصة مصر المائية عبر مشروعات استقطاب الفواقد المائية بدول حوض النيل والمقدرة بأكثر من ٢٨ مليار م^{٣} من المياه، وقيام وزارة الزراعة بدراسة

سبل قيام مصر بالزراعة المشتركة في حوض النيل بما يوفر سد الفجوة الغذائية، والفائدة المشتركة للطرفين. وذلك عبر شراكات مضمونة، على نحو ما تفعل العديد من الدول الأجنبية.

١٠ – فيما يخص النقل:

فقد أورد البيان إشارات عامة حول ما يخص مد الطرق إلى دول حوض النيل دون الإشارة تفصيلياً إلى مشروعات محددة مثل استكمال مشروع (القاهرة / كيب تون) وتنويع وسائل وطرق النقل مع دول حوض النيل من برى وبحرى وجوى، وما يتطلبه ذلك من إعادة تأهيل المنافذ البرية والبحرية والمطارات وأساليب التعاون مع الوافدين باحترام يضمن استمرار قدومهم ودعم ميزانيات النقل مع الإشارة المباشرة إلى التمويل وبحث سبل زيادته من خلال الشركاء الإقليميين والدوليين، ومن خلال الارتباط بمشروعات عملاقة تقوم حالياً بها دول مثل الصين مثل مبادرة **(الطريق والحزام)**.

كما أورد بيان الحكومة النقل النهرى وشمل هذ المجرى النهري المصرى وهو أمر جيد **لكن المطلوب هو تنفيذ توجيهات السيد الرئيس حول طريق الإسكندرية– البحيرات العظمى باعتبار ذلك أرخص الوسائل** مع ما يقتضية ذلك من إجراءات تأهيلية على طول النهر من توفير السفن والمراسى، وقبل ذلك الاتفاق مع الدول الشقيقة على التبادل المباشر للمحاصيل الاستراتيجية، فذلك مدخل مهم **لوضع مصر على خريطة النقل القارى باعتبارها منفذاً لدول حوض النيل الحبيسة (جنوب السودان – إثيوبيا– رواندا – بروندى وأوغندا).**

١١- فيما يخص تطوير منظومة التعليم قبل الجامعى:

فقد وردت الإشارة إلى تطوير الكتاب المدرسى وتحويل بعض المواد إلى مواد الكترونية تفاعلية، وهذا أمر جيد لكن الأهم هو **الاهتمام بالمحتوى العلمى والمنهجى وتضمين هذه المقررات مادة علمية كافية عن القارة الأفريقية** التي نعيش فيها والنهر الذى تعتمد عليه والشعوب الذى نتشارك معها فيه، كى ينشأ تلاميذنا على الإنتماء الأفريقي.

ويرتبط بذلك أهمية النظر إلى البرامج التعليمية المقدمة إلى الأشقاء، كذلك مستوى احتواء الأفارقة بالنظام التعليمى المصرى، وأوضاع المصروفات الدراسية في التعليم الجامعى وقبل الجامعى، **وأيضاً قواعد المنح المقدمة للدارسين الأفارقة ومدى كفايتها وتوزيع هذه المنح وفقاً للمصلحة الوطنية** وتكليف الجامعات المصرية بالدخول في **بروتوكولات للتعاون العلمى مع الأشقاء الأفارقة** بما يكفل التواصل الحقيقى بالدول الأفريقية الشقيقة، عبر النخبة العلمية بما يؤسس لاستدامة وعلمية العلاقات والروابط.

وهذا الأمر يقتضى **تكليف المجلس الأعلى للجامعات بوضع أفريقيا على برامج علمية مختلفة وحفز الجامعات العامة والخاصة للتفاعل في هذ الاتجاه.**

١٢- وفيما يخص البرامج الصحية التي تعهدت بها الحكومة:

فإن الاهتمام **بطب المناطق الحارة، وتجربة النجاح المصرى في علاج فيروس سى** تستدعى أن تبدأ الدولة المصرية برنامجاً لعلاج الأشقاء في هذا المجال عبر برامج مخططة حكومياً يشارك فيها المجتمع المدنى ومصانع الأدوية وكليات الطب والصيدلة والمستشفيات الخاصة، فضلاً عن إيفاد القوافل الطبية وتوجيهها إلى مناطق ودوائر المصالح الوطنية بالدول الأفريقية.

١٣- فيما يتعلق ببرنامج تطوير القدرات التصديرية:

فقد إشار البيان إلى التصديق على الاتفاقيات التجارية المعلقة وكان من بينها (اتفاق التجارة الحرة الأفريقية) بينما المطلوب لتلبية الاحتياجات المصرية إعطاء أولوية مطلقة للأسواق الأفريقية وضرورة وجود الصادرات المصرية فيها، وكذلك تعميق التبادل التجارى والبحث عن شركاء أفارقة والربط بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم، والقيام بمشروعات مشتركة في مجال الإنتاج الزراعى لسد الفجوة الغذائية، وهذا يقتضى تكليف البنك المركزى بإعادة دراسة الأسواق الأفريقية والاقبال على فتح فروع للبنوك المصرية في العواصم الأفريقية وبحث تحفيز المنتجين المصريين للتصدير إلى أفريقيا.

١٤- وقد أورد البرنامج فيما يخص تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر:

خطة عمل الحكومة في هذا المجال، دون الإشارة إلى أن الرئيس قد طالب بإتاحة مائتى مليار جنية لهذه المشروعات, والمطلوب تخصيص نسبة منها لا تقل عن ١٠% لوصول شباب الأعمال إلى المشاركة مع نظرائهم الأفارقة لتأكيد وجود جيل جديد من المستثمرين المصريين، القادرين على العمل بالسوق الأفريقي، وفتح المجال لهم، على نحو ما فعلت الدول الأسيوية.

وإضافة إلى كل ما سبق يجب الاهتمام بالآتى:

١٥- المطالبة بزيادة ميزانية الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.

١٦- فتح فروع للجامعات المصرية في الدول الأفريقية وايضاً المدارس المصرية.

١٧- تكليف الاعلام المصرى بالاهتمام بالشئون الأفريقية وتقديم مادة إعلامية كافية حول الشعوب والدول الشقيقة الأفريقية.

١٨- تفعيل الدور الثقافي المصرى وتكليف كافة هيئات وزارة الثقافة نحو التعامل مع الملف الأفريقي وتحقيق تواصل حقيقى مع الأشقاء الأفارقة سواء عبر إنشاء جوائز أدبية وفنية تجعل مصر جاذبة لهم مع تفعيل وضع أسوان كعاصمة ثقافية أفريقية طبقاً لإعلان الرئاسة.

١٩- تفعيل العلاقات الرياضية المصرية الأفريقية.

٢٠- الاهتمام بالمقرات التي تمتلكها مصر في الدول الأفريقية ووضعها موضع التشغيل والتفعيل سواء كان الفروع جامعات أو مدارس أو مستشفيات أو شركات النصر أو أمثالها.

وإذ توافق لجنة الشئون الأفريقية برئاسة السيد الأستاذ الدكتور/ السيد فليفل على بيان الحكومة فإنها توصى بالآتى:

أولاً- أن يكون العمل في الشئون الأفريقية وفق رؤية واضحة داخل مجلس الوزراء، وعقد اجتماعات خاصة بهذا الشأن، وذلك عن طريق " **تفعيل اللجنة الوزارية للشئون الأفريقية** " التي شكلت بمجلس الوزراء وإعطائها الصلاحيات الكافية للمتابعة والمراجعة على كافة الوزارات بما يكفل حسن أداء الوزارات لنصيبها من العمل في الشأن الأفريقي.

ثانياً- ضرورة تكليف الوزارات بوضع أفريقيا على برامج عملها، وتخصيص برامج عمل محددة للتفاعل الإيجابى مع القارة الأفريقية، والانخراط في برامج العمل المتخصصة التي تخص الوزارات، بما يكفل الانخراط في العمل الجماعى الأفريقي سواء في إطار خطة التنمية المصرية، و خطة التنمية الأفريقية ٢٠١٣ – ٢٠٦٣، مع الربط بين الخطتين تحقيقاً لضمان النجاح، وتكليف مسئول معلوم عن الملفات الأفريقية بكل وزارة.

ثالثاً- ضرورة توفير التمويل اللازم والميزانية الكافية لأداء كافة البرامج وتحويلها إلى رقم واضح في ميزانية الدولة المصرية وتكليف وزارة المالية بتدبير الاعتمادات المالية اللازمة للبرامج التي سوف تنفذها الوزارات، حتى يتحقق لنا حماية المصالح المصرية بالقارة.

رئيس اللجنة

الدكتور/ السيد فليفل

تحريراً فى: /٢٠١٨/٧

لجنـــة الدفـــاع والأمـــن القومـــى

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

لجنة الدفاع والأمن القومي

صورة رقم (٢)

المرفقات (—)

التاريخ: ٩ / ٧ / ٢٠١٨

الرد على بيان الحكومة

المحور الأول : حماية الأمن القومي المصري

- إلى الأستاذ / السيد محمود الشريف

وكيل أول مجلس النواب – رئيس اللجنة الخاصة للرد على بيان الحكومة

- عـــــام

- يصدر هذا التقرير للرد على بيان الحكومة الذي قدمه الدكتور/ مصطفـــى مدبولـي – رئيس مجلس الوزراء إلى مجلس النواب خلال جلسته المنعقدة في ٣ يوليو ٢٠١٨ .
- يوضح هذا التقرير رأي لجنة الدفاع والأمن القومي عن ما جاء بالمحور الأول (حماية الأمن القومي المصري).
- يشمل برنامج الحكومة في هذا المحور ستة برامج فرعية يؤدي تفعيلهم ومتابعتهم أهداف برنامج الحكومة؛ لحماية الأمن القومي.

- مفهوم حماية الأمن القومي المصري كما جاء ببيان الحكومة:

تحقيق أمن المواطن المصري بما يتطلبه من تحقيق الأستقرار الأمني في الداخل وحماية وتأمين حدود مصر الخارجية ومكافحة الإرهاب والالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية في إطار القانون وأهمها الحقوق السياسية وعدم التمييز وتحفيزه على أداء واجباته وتنشيط الحياة السياسية وتقوية الأحزاب وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة العامة واستصدار القوانيـن ذات الصلة بحقوق الإنسان وفقاً للاستحقاقات الدستورية.

▫ حماية الأمن القومي المصري:

يتفاعل الأمن القومي المصري مع دوائر متعددة يؤثر فيها ويتأثر منها وتشمل:

- الدائرة الداخلية التي يتفاعل فيها المجتمع مع مطالب واحتياجات الشعب لبناء مصر الحديثة.
- ثم الدائرة العربية التي تتفاعل معها مصر مع اشقائها بالأمة العربية.
- ثم الدائرة الأفريقية التي تتفاعل فيها مصر مع اشقائها الأفارقة وتحافظ خلالها على أمنها المائي.
- ثم الدوائر الأخرى وهي (الدائرة الإسلامية – الإقليمية والعالمية).

▫ رأي اللجنة:

▫ ترى اللجنة أهمية تفعيل دور قوى الدولة الشاملة لحماية أمن مصر القومي في إطار دوائره المختلفة المشار اليها ومقترح أن تراعى النقاط التالية مع ما جاء ببرنامج عمل الحكومة: (مصر تنطلق ٢٠١٨ – ٢٠١٩ / ٢١- ٢٠٢٢).

أولاً: الدائرة الداخلية:

- استكمال مسيرة الإصلاح الحكومي لجميع قوى الدولة الشاملة في اطار استراتيجية الدولة ٢٠٢٠ – ٢٠٣٠ .
- الاهتمام بغرس القيم والتقاليد المصرية وسماحة الأديان في البرامج التعليمية في مستويات التعليم المختلفة.
- الالتزام بتفعيل بيان رئيس الجمهورية لبناء الإنسان، وذلك بتحسين حياة المواطن، وحسن اختيار القيادات المختلفة على جميع المستويات.

❖ استمرار المواجهة الحاسمة للإرهاب ومكافحة الجرائم

يحقق البرنامج الفرعي الثاني المقدم من الحكومة استمرار تطوير أساليب المواجهة الامنية للعمليات الأرهابية والجرائم

وهو يحقق الأهداف المأمولة مع تأكيدنا على استمرار دعم قواتنا المسلحة والشرطة المدنية لتلبية مطالبها حفاظاً على كفاءتها القتالية العالية.

❖ المواجهة الحاسمة للفساد :

على المجتمع أن يحشد جهوده لمواجهة هذه الظاهرة بكل الإمكانيات وتأتي في مقدمتها الآتي:

- السيطرة الحازمة على ظاهرة الفساد الاداري والمالي لكونه آفة مجتمعية مؤثرة؛ حيث يقف عقبة في سبيل التطور السليم والصحيح في وجه الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار، مع التركيز على اصلاح الاجهزة والهيئات الحكومية وتطوير وتنسيق الآداء الإداري في الدولة.
- إستكمال مسيرة الإصلاح الأقتصادي التي بدأها الرئيس عبد الفتاح السيسي في الفترة الرئاسية الأولى – مع التحول الي ميكنة الجهاز الإدارية للقضاء على البيروقراطية والفساد.

- التوصيف الوظيفي الدقيق بما يؤدي إلى التحديد الدقيق للمهام ولمعايير أداء الوظيفة وسلطات القيادات المختلفة مع تطوير نظم الأداء والمتابعة والتفتيش.
- أهمية الاختيار الدقيق للقيادات على جميع المستويات وخاصة التي لها الاحتكاك بالمواطنين ، مع المتابعة وتشديد الرقابة الوظيفية لمنع إهدار المال العام وللقضاء على جميع مظاهر الفساد الإداري.
- ضرورة تقديم الخدمة الحكومية للمواطنين بنزاهة وتجرد وابتعاد تام عن تضارب المصالح والأمانة وطهارة اليد في إطار القيم الدينية والقانونية والأخلاقية.
- الالتزام والتمسك بما جاء بقوانين الوظائف العامة من ضوابط تحدد الحقوق والواجبات للعاملين مع الالتزام بأخلاقيات الوظيفة في ممارسة العمل.

❖ السيطرة على الزيادة السكانية:

استمرار حشد جهود الدولة للسيطرة على الزيادة السكانية مع وضع الحوافز الإيجابية لمواجهتها يدعم ذلك بالتشريعات المناسبة.

❖ تنمية المناطق الحدودية

- أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن بدء تنمية سيناء تنمية شاملة بتكلفة تصل إلي (٢٧٥ مليار جنيه) .
- مع أهمية إعطاء اسبقية متقدمة لتنمية باقي المناطق الحدودية والعمل على زيادة الكثافة السكانية بها جميعاً بما يدعم التنمية ويفعل الدفاع عنها ويقضى على الإرهاب.

ثانيا: الدائرة العربية :

- يحقق البرنامج الفرعي الثامن للأمن القومي العربي والإقليمي في برنامج الحكومة الأهداف المأمولة.
- أهمية استمرار تمسك مصر بموقفها الداعم لامن واستقرار منطقة الخليج .
- استمرار دور مصر الفاعل في حل الأزمات العربية بالمنطقة في اطار الثوابت المعلنة من مصر والتي تحافظ على الدولة الوطنية ووحدة الشعب والأرض والإرادة.

ثالثا: الدائرة الأفريقية:

- يحقق برنامج الحكومة الأهداف المأمولة للحفاظ على الحقوق المائية المصرية المشروعة مع تنمية الموارد المائية في اطار الأمن المائي المصري.
- أهمية الحفاظ على ما تحقق من تقدم في دور مصر في افريقيا مع العمل على تطويره في اطار المصالح المشتركة وباستثمار القوى الناعمة المصرية.

رابعا: الدوائر الأخرى:

❖ الدائرة الإسلامية:

- يحقق مع جاء في برنامج الحكومة الأهداف المأمولة لحماية الأمن القومي.

- مع أهمية استمرار تقوية الروابط مع دول العالم الإسلامي في إطار دور مصر الرائد ومن خلال الأزهر الشريف وبرامجه: (التعليمية – الدعوية)؛ بما يحافظ على المنهج الوسطي وإبراز سماحة الإسلام، ويقوي العلاقات في اطار المصالح المشتركة معها.

❖ الدائرة الإقليمية والعالمية:

- يحقق برنامج الحكومة .. الأهداف المأمولة لسياسة مصر الخارجية من خلال البرامج المحددة لهذه الدوائر
- مع أهمية الحفاظ على العلاقات المتوازنة مع الدول في الدوائر (الإقليمية والعالمية) في إطار المصالح المشتركة وحماية الأمن القومي المصري، وبما يدعم دور مصر الفاعل إقليمياً وعالمياً، ويدعم قدراتها الشاملة وذلك في إطار المصالح المشتركة.

قـــــــرار اللجنة:

اللجنة ترى أن بيان الحكومة يرتكز على توجيهات القيادة السياسية الواردة بخطاب التكليف الرئاسي "يونيو ٢٠١٨" ويراعي المحاور الرئيسية اللازمة للبناء على مكتسبات المرحلة الماضية "مرحلة تثبيت الدولة" منطلقة نحو مرحلة أكثر إشراقا " مرحلة جني الثمار" ، في إطار من التركيز على أولوية تحسين مستوى المواطنين وضمان جودة الحياة، وأيضاً بناء الإنسان المصري، إيماناً بأنه لا تنمية دون مواطن متمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية دون تمييز مع أهمية أن تصاحب هذه البرامج الفرعية برامج للمتابعة والتقييم الدوري، بما يفعل ويستكمل أهداف التنفيذ كالآتي:

- برنامج دقيق للمتابعة والتنظيم والتقييم
- الأختيار الدقيق للقيادات على جميع المستويات.
- السيطرة الحازمة على الفساد في كل قطاعات الدولة.

- وتوافق اللجنة واعضاءها على ما جاء بالبيان عموما وعلى ما جاء بالمحور الخاص بحماية الأمن القومي المصري،مع مراعاة ملاحظاتها الموضحة، وهو جهد متميز لرجال شرفاء تعمل بأخلاص ووطنية لبناء دولة مدنية – ديمقراطية حديثة.

وتحيا مصر ... تحيا مصر ... تحيا مصر

والله الموفق،،،

التوقيع ( )

دكتـــور / كمـــال أحمـــد عـــامـــر

رئيـــس لجنة الـدفـاع والأمـن القـومـي

لجنـــة الاقتـــراحـــات والشكـــاوى

السيد الأستاذ / وكيل أول مجلس النواب

رئيس لجنة الرد على برنامج الحكومة

تحية طيبة ... وبعد؛

عقدت لجنة الاقتراحات والشكاوى اجتماعين بتاريخ ٢٠١٨/٧/٤، وذلك لمناقشة الرد على برنامج عمل الحكومة الذي ألقاه السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أمام مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣، وتود اللجنة الإشارة إلى أن البيان جاء شاملاً لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وذلك على النحو الآتي :

- أكد الدكتور رئيس مجلس الوزراء أن فلسفة برنامج عمل الحكومة خلال السنوات الأربع المقبلة "٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١" تنطلق مرتكزة على توجيهات القيادة السياسية الواردة بخطاب التكليف الرئاسي يونيو ٢٠١٨ لتراعى المحاور الرئيسية اللازمة للبناء على مكتسبات المرحلة الماضية (مرحلة تثبيت الدولة) ومنطلقة نحو مرحلة أكثر إشراقًا مرحلة جني الثمار في إطار التركيز على أولوية تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان جودة الحياة وأيضًا بناء الإنسان المصري إيمانًا بأنه لا تنمية دون مواطن متمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية دون تمييز.

- إن برنامج عمل الحكومة يأتي متسقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ودافعًا في اتجاه تحقيق مستهدفاتها ، فإن بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور رئيس مجلس الوزراء أمس تحت عنوان "مصر تنطلق" فهذا العنوان يحمل في محتواه معانى كثيرة وموحية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على أن مصر تبدأ الآن مرحلة جديدة من العمل والإنجاز عبر مسيرتها الوطنية المنطلقة بقوة لاستكمال سعيها الجاد نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والتقوية القائمة على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية ثابتة راسخة وانطلاقة مصر في مرحلتها الجديدة التي تتوافق وتتواكب مع بدء فترة المرحلة الثانية للرئيس لا تنطلق من فراغ ولكنها تنطلق اعتمادًا على القاعدة الثابتة والقوية التي تمت منذ أربع سنوات ماضية والتي تركزت في مجملها وتفاصيلها على تثبيت الدولة وإعادة ترميمها وتدعيم أعمدتها ومؤسساتها الرئيسية وتحديث بنيتها التحتية الأساسية.
- في هذا الإطار فإن الانطلاقة التي تبدأها مصر في هذه المرحلة تسعى في أساسها إلى إعادة بناء المواطن المصري على أسس مادية ومعنوية شاملة بوصفه الركيزة القوية والرئيسية للتقدم والتنمية والحداثة والتطور ولكل ما يتطلب ذلك من مكونات ثقافية وعلمية وتعليمية وصحية ورياضية.

تود اللجنة التركيز على الجوانب الآتيـــــــــــة في ردها على البيان:

- تحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيف المعاناة عن الفئات محدودة الدخل.
- توفير الحماية الاجتماعية لغير القادرين.
- زيادة الإنتاج وتحسين مستوي الخدمات.
- زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل
- الحد من البطالة والارتفاع بمعدل ٨%.
- ضبط الأسعار ومنع صور الاحتكار.
- تطوير منظومة الخدمات الإلكترونية وزيادة المظلة التأمينية وشبكات الأمان الاجتماعي.
- رفع كفاءة منظومة الرعاية الصحية توطئة لإتمام تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل.
- العمل على تحسين مستوى معايير جودة المعيشة للمواطن ومتطلباته الحياتية اليومية.
- رفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات.
- الاهتمام بشكاوى المواطنين والعمل على حلها.
- ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد المالي والإداري وتنفيذ الخطة الشاملة للإصلاح الإداري.

- تحسين مستوى معيشة الشعب المصري ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقرًا والمهمشة من خلال تنظيم السوق في إطار استهداف تحسين جودة الحياة للمواطن للوفاء بالمطالب الجماهيرية ذات الأولوية التي تمس الحياة اليومية للمواطن وبصفة خاصة الفئات الأقل دخلاً.
- التوسع في برامج الإسكان الاجتماعي وتطوير كافة المناطق العشوائية غير الآمنة في القريب العاجل ومد شبكات الصرف الصحي لكافة المدن المصرية ولعدد ضخم من القري.
- إتاحة الخدمات الاجتماعية والعامة الأساسية للمواطنين والارتقاء بجودتها.
- التوسع في إقامة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة.
- خفض معدل البطالة بشكل تدريجي من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري وتوفير فرص عمل سنويًا في مختلف القطاعات من خلال تحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين لتخفيض معدلات الفقر بنهاية البرنامج والحد من التفاوتات الداخلية بين فئات المجتمع والأقاليم المختلفة.
- الاهتمام برفع مستوى التعليم.
- تيسير إجراءات التقاضي.
- توفير أماكن لاستيعاب أطفال الشوارع حماية لهم من الانحراف.
- تغطية الترع والمصارف داخل الكتل السكانية.

واللجنة إذ تؤكد على التعاون الوثيق بين الحكومة ومجلس النواب لتحقيق طموحات الجماهير ورفع شأن الوطن، فإنها توافق على ما ورد في برنامج الحكومة.

رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى

همام العادلي مصطفى

لجنة القوى العاملة

توصيات لجنة القوى العاملة
عن بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء
فيما يدخل فى اختصاص اللجنة

- ضرورة قيام وزارة القوى العاملة بتحديد اليات واضحة وجداول زمنية محددة لما ورد ضمن خطة الحكومة فيما يتعلق بتوفير حوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا في إطار استهداف خفض معدلات البطالة.
- ضرورة إيجاد نوع من التوافق مع الجهات المعنية بالتمويل من أجل تفعيل دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، في سبيل خلق فرص عمل وزيادة التشغيل.
- ضرورة الإسراع بالتقدم بمشروع قانون لتنظيم شئون قطاع العمالة غير المنتظمة والموسمية وحمايتها بكافة السبل، ويضع الية محددة وواضحة بشأن سبل دمجها في القطاع الرسمي حيث أن الأخير يشمل حوالي ١٤ مليون عامل فقط.
- ضرورة العمل على إيجاد شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، لزيادة الاستثمارات والحد من أعداد البطالة، والتنسيق مع وزارة قطاع الاعمال العام فيما يتعلق بصرف حقوق العمال خاصة العلاوات.
- ضرورة قيام الوزارة بالتدقيق عند منح تراخيص العمل للأجانب، فضلًا عن ضرورة التنسيق مع الجهة المعنية وخاصة تلك الممنوح بشأن التخصصات التابعة لها ذلك الترخيص.
- ضرورة دعم قطاع التفتيش وتطوير برامجه وتحسين كفاءات القائمين عليه وذلك بغرض تحسين بيئة العمل لزيادة الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص.
- ضرورة تحديث وتطوير برامج ومراكز التدريب وربطها بقاعدة بيانات لحصر وتصنيف قوة العمل المتاحة وإيجاد أليه تتيح إعادة توزيعها أو تحويلها إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل.
- ضرورة العمل على فض الاشتباك الناتج عن تحديد معنى ومدلول لفظ " الطفل" استناداً إلى الاختلاف بين المعايير الدولية وتلك المحلية، وذلك تجنبًا لوقوع الأطفال فريسة للاستغلال في سوق العمل.
- ضرورة العمل والتنسيق بين الجهات التابعة للجهاز الإداري للدولة وتلك التابعة للقطاع العام وقطاع الاعمال العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة للمرأة العاملة بحيث يتم المساواة بينهم في الحقوق والواجبات، باختلاف جهة العمل.

رئيس اللجنة

(جبالى المراغى)

لجنة الصناعة

توصيات لجنة الصناعة عن دراسة بيان الحكومة

الذي ألقاه السيد رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب

يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٧/٣

وفقًا للمادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية للمجلس والتي تنص على " يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف برنامج الحكومة ويحال إلى لجنة خاصة لدراسته وإعداد تقرير عنه..." فعقدت اللجنة اجتماعًا الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٧/٩، لدراسة مستهدفات البرنامج فيما يخص قطاعات الصناعة والثروة المعدنية وقطاع الأعمال العام(الشركة القابضة الكيماوية والمعدنية والغزل والنسيج).

وقد انتهت اللجنة من خلال دراستها لبرنامج الحكومة إلى ما يلي:

أولاً- قطاع الصناعة

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية على السواء لما لها من تأثير على قطاعات الاقتصاد الوطني نظراً لأن الدول لم تعد تنتج كي تصرف منتجاتها في أسواقها المحلية فقط وإنما تصدر جزءاً من هذا الإنتاج إلى الأسواق العالمية.

وقد تضمن برنامج الحكومة عدداً من المستهدفات من أهمها ما يلي:

١. زيادة نسبة المكون المحلى لتحقيق طفرة صناعية وتصدريه للمنتجات المحلية.

٢. دمج القطاع غير الرسمي في منظومة العمل الرسمية لتفعيل مشاركته في التنمية الاقتصادية وتمكينه من الاستفادة من مزايا القطاع الرسمي.

٣. إفساح المجال أمام القطاع الخاص لكي يأخذ دورة فى دفع عملية النمو الاقتصادي.

٤. ربط سياسات التعليم الفني بالاحتياجات الحقيقة لسوق العمل.

٥. التوسع في إقامة المجتمعات الصناعية المتخصصة مثل مدينة الروبيكي للجلود ومدينة الأثاث بدمياط.

٦. استغلال تمتع مصر بميزه تنافسية دولية في العديد من الصناعات الحرفية وبالتالي إمكانية التصدير.

٧. زيادة تنافسية الصناعة من خلال تطوير منظومة المواصفات والجودة وفقاً للمعايير الدولية لنفاذ منتجاتها للأسواق العالمية.

٨. تحسين الاستثمار الصناعي بتحسين بيئة الاعمال لتحقيق تنمية صناعية ملموسة للعمل على زيادة معدل النمو من ٦،٣٪ إلى ١٠،٧٪.

٩. إعادة هيكلة القطاع الإداري من خلال ضم المراكز التكنولوجية لمركز تحديث الصناعة وضم معهد الجودة للهيئة العامة للموصفات والجودة وضم مصلحة الكفاية الإنتاجية إلى معهد التبين للصناعات التعدينية.

١٠. توفير الأراضي الصناعية المرفقة.

١١. إقالة المصانع والمشروعات المتعثرة وعددها١٨٦ مصنعاً والمستهدف إقالة عدد ١٢٠مصنعاً خلال السنوات الأربع القادمة بواقع ٣٠ مصنعاً كل عام.

١٢. التوسع في المجمعات الصناعية المتخصصة لتشمل صناعات هندسية وكيماوية وغذائية وحرفية على أن تقوم هيئة التنمية الصناعية بالتنسيق مع المحافظات بتوفير الأراضي لإنشاء تلك المجمعات وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في ذلك.

لم يتضمن برنامج الحكومة ما يلي:

- آليات الرقابة على الخامات المستوردة والمواد الأولية.
- رؤية وزارة الصناعة في موضوع الطاقة وآثارها على توفير المنتج في السوق المحلي بالسعر المناسب.
- ماهية المصانع المتعثرة حتى يمكن إقالتها من عثرتها، وبالتالي يبقى عدم التحديد عائقاً مهماً في حصر المصانع المتعثرة.
- لم يحدد البرنامج المصانع التي ستقوم بترشيد استهلاك الطاقة، وهو ما يحتاجه الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء وهو ما يقتضي التعاون والتنسيق بين وزارت التجارة والصناعة والبترول والكهرباء حتى يتحقق الاستقرار في أسعار الطاقة بالنسبة للمصانع.
- خلا البرنامج من القطاعات التي يمكن أن تحقق أعلى قيمة مضافة.
- عدم التطرق لكيفية زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعة المصرية ومن ثم عجز الميزان التجاري.
- عدم وضوح الرؤية في بناء القدرات الوطنية والتعامل مع مستجدات العصر مثل الثورة الصناعية الرابعة والتي قد يترتب عليها اختفاء صناعات وظهور صناعات أخرى.
- الخلل في الخريطة الصناعية وقصورها في التطبيق عن استيعاب المزايا النسبية لكل محافظة وتشجيع التوطين الصناعي في كل محافظة حسب الميزة النسبية لها.
- عدم تفعيل قانون سلامة الغذاء والذي من شأن تفعيله تحقيق الرقابة الوقائية التي تعمل على ضمان جودة المنتجات الغذائية وسلامتها من خلال الهيئة القومية لسلامة الغذاء مما سيؤدي إلى تحقيق مستوى مقبول لحماية المستهلك وزيادة فرص التصدير وفتح أسواق جديدة.

توصيات اللجنة بشأن قطاع الصناعة:

١. الحرص على تقديم كافة سبل الدعم والمساندة للانتهاء من نقل مشروع الجلود من مصر القديمة إلى مدينة الروبيكى لأهميته في إقامة مصانع لإنتاج المصنوعات الجلدية وعدم تصدير أي منتج خام لزيادة القيمة المضافة والاسهام في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في السوقين المحلية والعالمية والقضاء على مشكلة التلوث بمنطقة مصر القديمة.

٢. العمل على تذليل المعوقات التي تعترض المصانع المتوقفة والمتعثرة.

٣. تفعيل أداء المشروعات القومية الكبرى في تحقيق مستهدفاتها وفقاً للخطط الزمنية المقررة.

٤. الاهتمام بالبحوث والتطوير من خلال نقل التكنولوجيا الأجنبية وبالشراكة مع القطاع الخاص المصري والأجنبي لتحقيق صناعة وطنية متقدمة.

٥. تحسين منظومة البحث والجودة والرقابة وتفعيل دور المجلس الأعلى للجودة للحصول على منتج عالي الجودة يمكن تسويقه والمنافسة به في الأسواق العالمية.

٦. التنسيق بين وزارتي التجارة والصناعة والإنتاج الحربي لزيادة الإنتاج الصناعي في العديد من المجالات وخاصة مجال امتلاك التكنولوجيا نظراً لتكلفته المرتفعة بما يخدم تعميق وتنمية الصناعة المحلية وزيادة قدرتها على النفاذ للأسواق الإقليمية والعالمية.

٧. التوسع في إنشاء وزيادة عدد المصانع الجاهزة بتراخيصها وتسليمها للصناع مما يؤدى إلى زيادة النمو الصناعي وتقليل نسبة البطالة.

٨. سرعة العمل على الانتهاء من إنشاء المدينة الصناعية المتكاملة بمنطقة كوم أوشيم بمحافظة الفيوم على مساحة ٣٣مليون متر مربع تضم مشروعات صناعية ذات قيمة مضافة في مختلف المجالات.

٩. ضرورة قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالعمل على طرح الأراضي الصناعية وتقليل فترة الترسية.

١٠. قيام هيئة الرقابة الصناعية بالتنسيق مع وزارتي المالية والتنمية المحلية بتحقيق الرقابة الفاعلة على الصناعات غير الرسمية للحفاظ على حقوق الدولة وكإحدى الآليات لانضمام هذا القطاع إلى منظومة القطاع الرسمي وتحسين كفاءته الإنتاجية لتتوافق مع المعايير الدولية.

١١. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لنقل الولاية على الأراضي الصناعية للهيئة العامة للتنمية الصناعية تفعيلاً للقانون رقم ٧لسنة ١٩٩١ وتعديلاته في شأن الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة.

١٢. إعادة النظر في الضرائب العقارية على الأراضي الصناعية للمصانع لتشجيع الاستثمار والصناعة الوطنية.

١٣. إعادة النظر في سعر الفائدة المقررة من البنك المركزي على الإقراض من البنوك لما تؤديه من سحب النقود كودائع في البنوك .

١٤. العمل على إيجاد آلية تتسم بالمرونة والتيسير على المصنعين عند تحديد أسعار الغاز والكهرباء على المصانع في إطار التكلفة الفعلية للمنتج باعتبارها سلعة إنتاجية بالنسبة للمصنع وأثرهما على ارتفاع الأسعار ومنافسة السلع الأجنبية المثيلة.

١٥. سرعة الانتهاء من مشروع مدينة الأثاث بدمياط لزيادة صادرات وعرض الأثاث في السوق العالمي.

١٦. التركيز على الأنشطة الداعمة، وفى مقدمتها الصناعات الهندسية والكهربائية والغذائية والكيماوية والدوائية.

١٧. إعطاء دفعة قوية للصناعات الجديدة، مثل الصناعات الإلكترونية والأجهزة الطبية، والهندسة الوراثية والتكنولوجية الجديدة

١٨. تشجيع التوطين الصناعي في محافظات الجمهورية بحسب الميزة النسبية التي تحظى بها كل محافظة تفادياً للتكرار والازدواجية ولتعظيم كفاءة الاستثمار.

١٩. تطوير منظومة التدريب والتعليم الفني وربطها بمتطلبات سوق العمل من خلال التدريب الفني والمهني، وزيادة مراكز التدريب ومراكز نقل التكنولوجيا ودعم مراكز التدريب والمعامل الخاصة بالشركات، وتنظيم دورات تدريبية فنية عالية المستوى مع التركيز على تصميم المنتجات واستخدام التكنولوجيا المتطورة واعتبارات الجودة الشاملة.

ثانيًا: قطاع الثروة المعدنية

تلعب الثروة المعدنية دوراً مهماً في تنمية البلاد بما توفره من خامات رئيسية يتم استخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات التصنيع والتعمير والزراعة وغيرها من مجالات التنمية وتعتبر مصر من أغنى الدول بثرواتها التعدينية والمحجرية حيث تزخر الأراضي المصرية بالعديد من الخامات والمعادن التي يمكن أن تسهم في سد العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تضمن برنامج الحكومة ما يلي:

١. الاستمرار في جهود الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية في شبة جزيرة سيناء والصحراء الشرقية والغربية وجنوب الوادي والمناطق الأخرى الغنية بالخامات المعدنية.

٢. تعظيم الاستفادة من إنتاج الذهب بمنجم السكرى.

٣. تعظيم الاستفادة من خامات الرخام بمحافظة اسوان.

٤. تعظيم الاستفادة من الرمال السوداء بمنطقة البرلس.

وترى اللجنة

أن الثروة المعدنية في مصر لم تستغل بعد ولم يتم تحقيق الاستفادة القصوى منها مما يدعم دورها في التنمية الشاملة بالرغم من حجم الثروات التعدينية التي تتمتع بها مصر في الوقت الذي تسعى فيه مصر جاهدة لجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا المجال.

التحديات التي تواجه الثروة المعدنية:

ترى اللجنة أن هناك تحديات ملموسة تواجه قطاع الثروة المعدنية تتمثل أهمها فيما يلي:

١- الاستغلال العشوائي لخامات المحاجر نتيجة الممارسات غير الفنية الخاطئة من جانب القائمين على النشاط واستخدامهم لمتفجرات غير علمية والمعدات والآلات غير المتطورة تكنولوجيًا مما أدى إلى إهدار العديد من الخامات المحجرية وضياع فرص التصدير لخامات عديدة مثل الفوسفات والمنجنيز.

٢- عزوف المستثمرين وإحجامهم عن الاستثمار في مجال الثروة المعدنية وحصرها في أيدي طائفة ليست لديهم الخبرة والكفاءة الفنية اللازمة للتعامل مع هذا المورد الحساس.

٣- غياب الخطة القومية لتنظيم وتحديد حاجات الدولة من الثروة التعدينية.

٤- لجوء المستثمرين إلى تصدير الخامات التعدينية في صورتها الأولية مما يؤدي إلى نقص العائد الاقتصادي منها.
٥- عدم توافر البنية الأساسية اللازمة لنهضة قطاع الثروة التعدينية من شبكة طرق تخترق الصحراء ومرافق كهرباء ومياه تؤدي إلى خلق مجتمعات عمرانية تقوم على الصناعات الاستخراجية.
٦- تعدد الجهات المشرفة على النشط التعديني مما يعرضها للإهدار وعشوائية الإنتاج.
٧- غياب وانخفاض وحدات تجهيز وتركيز الخام من المناجم والمحاجر وفقًا لمتطلبات السوق العالمية مما ينعكس على أسعار البيع.
٨- نقص العمالة المدربة وعدم وجود المعاهد والمدارس المتخصصة لتدريب وتخريج كوادر فنية تستطيع العمل في الظروف الصحراوية الصعبة.

ولذا فإن اللجنة توصى الحكومة بضرورة مراعاة ما يلي:

١. ضرورة إجراءات التعديلات التشريعية المنظمة لاستغلال الثروة المعدنية وحصر جهات الاختصاص في جهة واحداه بدلاً من تعدد الجهات التي تشرف على ذلك النشاط وغياب التنسيق فيما بينهما في محاولة من كل جانب الاستئثار بعوائد هذا النشاط وليس تنميته.

٢. التصدي للتنقيب العشوائي باعتباره أحد معوقات جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

٣. سرعة الانتهاء من مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في مصر والواقع داخل المنطقة الجنوبية الشرقية لمصر بمحافظة البحر الأحمر بمساحة ١٤١ ألف كيلو متر مربع وحيث تزخر المنطقة بصخور جبلية تستخدم كأحجار وصخور رسوبية يستخرج منها الفوسفات والجبس والحجر الجيري والعديد من الخامات الفلزية واللافلزية وهذا من شأنه تعظيم الاستفادة من

المواد التعدينية والمحجرية بالمنطقة ويعد هذا المشروع نقلة نوعية في جذب المزيد من الاستثمارات بمحافظات الصعيد وتقليل نسبة الفقر والبطالة بها.

٤. إنشاء مصانع لتركيز وتصنيع الخامات المختلفة وإعدادها للسوق المحلية والعالمية.

٥. تجهيز المعامل بأجهزة حديثة لتركيز استخلاص الفلزات والعناصر ذات القيمة الاقتصادية العالية لزيادة العائد المادي من الخامات بعد تصنيعها.

٦. إنشاء مجمعات تعدينية جديدة من خلال الطرح لاستغلال الثروات المعدنية والعمل على تطوير البنية الأساسية اللازمة لإقامة تلك المجمعات.

٧. منح المزيد من الحوافز عند إجراء العمليات التصنيعية للخامات والمعادن لتعظيم القيمة المضافة، ومنح المستثمرين إعفاءات جمركية وضريبية على ما يتم استيراده من معدات وآلات متطورة.

٨. التوسع في تطبيق اتفاقيات البحث والاستغلال والتنقيب والعمل على تطويرها لتصبح أكثر جذبًا للاستثمار بما يعظم العائد الاقتصادي منها وخاصة معدن الذهب من خلال طرح المزايدات بصورة دورية كل عام.

ثالثاً: قطاع الاعمال العام

تضمن برنامج الحكومة مستهدفات للقطاع من أهمها ما يلي:

- تطوير وإعادة هيكلة شركات القطاع وكذا الإدارة والعمالة وتدريبها.
- الاستغلال الأمثل للأصول غير المستغلة.
- الهيكلة المالية بتسوية المديونيات المتراكمة من خلال برنامج الطرح في البورصة المصرية.

- تطوير شركات حليج الأقطان والغزل والنسيج ومصر للألومنيوم وشركة الحديد والصلب والدلتا للصلب.
- نقل بعض المصانع خارج الكتلة السكنية مثل الشركة القومية للأسمنت من حلوان إلى محافظة المنيا توافقًا مع الاشتراطات البيئية.
- تأهيل مصانع شركات الصناعات الكيماوية (كيما) للعمل بالغاز الطبيعي.

وترى اللجنة:

إن قطاع الاعمال العام إذا ما أولته الدولة الاهتمام الواجب لأصبح رائداً في طليعة القطاع الصناعي والاستثماري من حيث الحجم والجودة والايراد والربحية والمنافسة وخلق قيمة مضافة للخامات المصرية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق عوائد مالية جيدة للدولة من خلال الشركات التابعة ولذا توصي اللجنة بمراعاة ما يلي:

١. العمل على دمج الأنشطة المتشابهة لخلق تكامل بين الأنشطة المختلفة.
٢. إعادة هيكلة تمويلية للشركات التابعة من خلال البحث عن مصادر تمويلية غير مصرفية وضخ استثمارات جديدة على أساس دراسات جدوى سليمة.
٣. سرعة الانتهاء من خطة التطوير بشكل كامل للشركات التابعة من خلال اتخاذ القرارات الإصلاحية لوقف نزيف الخسائر من عام لأخر على المدى القصير.
٤. على الشركات التابعة إمساك سجلات للأصول بشكل ثابت وتقييمها بالقيمة الحقيقية لها حفاظاً على المال العام.
٥. إعادة هيكلة العمالة بالشكل الذي يعزز القيمية الاقتصادية لكل شركة من خلال التدريب والتأهيل لمواكبة التقدم التكنولوجي.

٦. ضرورة وضع الخطط التسويقية مع ربط السياسة الإنتاجية بالسياسة التسويقية وتصحيح السياسة البيعية الائتمانية المطبقة التي تكفل بيع ما يتم إنتاجية مع تحقيق ربح مناسب.

٧. زيادة طرح شركات قطاع الاعمال في البورصة لتحقيق الانضباط المالي لها وتدبير التمويل لمشروعاتها وتوسعاتها وتنشيط البورصة المصرية.

٨. توافر دراسة الجدوى الاقتصادية عند بيع أي أصل من أصول الشركات التابعة لضمان استغلال الحصيلة المتوقعة من البيع في عملية التطوير.

٩. توافر جدوى اقتصادية لعمل الشركة تتضمن مدى استيعاب السوق المحلية لمنتجات الشركة وكذلك تصدير الفائض إلى الخارج.

١٠. العمل على تشغيل مصنع الحديد والصلب والدلتا للصلب بكامل طاقته الإنتاجية (الافران الأربعة) لاستيعاب العمالة وتحقيق المنافسة في السوق المحلية.

١١. حصر جميع الأراضي المملوكة للوقوف على المشكلات الخاصة بها والاستغلال الأمثل لتلك الأراضي بما يخدم الخطة الاقتصادية للدولة.

١٢. الانتهاء من التفاوض مع بنك الاستثمار القومي لسداد المديونات على الشركات.

١٣. سرعة الانتهاء من تحويل الشركة القومية للأسمنت للعمل بالفحم بدلاً من الغاز لتخفيض التكلفة على المنتج النهائي وإمكانية المنافسة.

وفى النهاية توافق اللجنة على برنامج الحكومة مع مراعاة ما أبدته اللجنة من ملاحظات وتوصيات بشأن البرنامج.

رئيس اللجنة

(مهندس/ أحمد سمير صالح)

لجنة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

رأى اللجنة وتوصياتها:

ترى اللجنة أن برنامج الحكومة يتضمن مايلى:

١- اهتمام واضح بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باعتباره الركيزة الأساسية فى توفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة.

٢- يستهدف البرنامج توفير نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً بإجمالى ٣,٦ مليون فرصة عمل فى الأربع سنوات (٢٠١٩/١٨) - (٢٠٢٢/٢١)؛ الأمر الذى سيعمل على خفض البطالة إلى نحو ٨,٤% بنهاية المدة.

٣- جاء هذا البرنامج مرتكزاً على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأيضاً إحداث إصلاح تشريعى ومؤسسى يشجع العمل الحر وريادة الأعمال ويزيد من دمج القطاع غير الرسمى فى المنظومة الرسمية.

٤- زيادة التمويل المخصص للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى إطار مبادرة البنك المركزى التى خصصت ٢٠٠ مليار جنيه لهذا الغرض على أربع سنوات لمساندة نحو ٣٥٠ ألف مشروع صغير ومتوسط.

٥- توفير ١٠ مليارات جنيه قروض ميسرة من البنوك على مدار السنوات الأربع القادمة توفر ١٥٠ ألف فرصة عمل من خلال المشروع القومى للتنمية البشرية والاجتماعية (مشروعك).

٦- توفير ٢٠ ألف فرصة عمل من مشروعات متناهية الصغر بصندوق التنمية المحلية للشباب والمرأة المعيلة.

وعلى ضوء ما تقدم فإن اللجنة توصى بالآتى:

١- ضرورة وجود تعريف موحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تعتمده جميع الجهات العاملة فى مجال خدمة وتمويل قطاع هذه المشروعات.

٢- زيادة النسبة المخصصة من أراضى الاستثمار المرفقة للمشروعات الصغيرة من ١٠% إلى ٢٠%.

٣- إضافة مادة دراسية تختص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ضمن مواد التعليم العالى، وذلك لتشجيع الطلاب على التوجه نحو العمل الحر وزيادة نشر مفهوم ريادة الأعمال.

٤- أن تكون تبعية جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمجلس الوزراء.

٥- ضرورة الالتزام بالجدول الزمنى المقدم من الحكومة لتنفيذ ما جاء فى البرنامج المقدم فيما يختص بتنفيذ إستراتيجية تنمية ودعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٦- تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٧- ضرورة تقديم حوافز وتسهيلات أكثر للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للاندماج فى منظومة القطاع الرسمى.

٨- سرعة الانتهاء من إيجاد قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تتضمن عدد ونوع وحجم هذه المشروعات وتوزيعها جغرافيا وقطاعيا) مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات على المستوى القومي.

٩- سرعة إعداد مشروع قانون جديد خاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، بديلاً للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، مع تفعيل بعض مواد القانون الخاصة بنسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المزايدات والمناقصات الحكومية.

١٠- التوسع في إقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة على مستوى جميع المراكز والقرى والنجوع بالجمهورية؛ لتشجيع إقامة شركات متخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الشركات القابضة يتبعها عدد من المشروعات الصغيرة جغرافيا أو قطاعيا .

١١- إنشاء مراكز لتدريب العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها .

١٢- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال، تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري المصري بالخارج للتعرف منهم على الفرص التصديرية بدول العالم المختلفة والاستفادة منها، وإنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها.

١٣- العمل على تنفيذ برنامج لنشر الوعى بريادة الأعمال بين الشباب والفتيات والطلبة والطالبات وتقديم برامج تدريبية وتأهيلية فى مجال ريادة الأعمال.

١٤- العمل على الاستفادة من الميزة التنافسية الدولية التى تتمتع بها مصر فى عديد من الصناعات الخفيفة كثيفة العمل، مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والخشبية والجلدية وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية. وهذه الصناعات يمكن أن تسهم فيها المشروعات الصغيرة بشكل فاعل لأنها مازالت حتى الآن تشارك بصورة بالغة التواضع فى إجمالى الصادرات المصرية بنسبة لا تتعدى ٥%، فى حين تصل إلى ٧٠% فى هونج كونج على سبيل المثال.

١٥- العمل على منح أولويات فى تخصيص الأراضى الصناعية والمجمعات الصناعية الجاهزة لأنشطة التحول من الاتجار إلى التصنيع.

١٦- ضرورة تفعيل منظومة الترخيص بالإخطار التى تشجع القطاع غير الرسمى للانضمام للمنظومة الرسمية.

١٧- ضرورة إصدار قانون للمعاملة الضريبية المتميزة للمشروعات الصغيرة، والذى يتضمن حوافز إعفاء ضريبى للتحول من القطاع غير الرسمى، ومنها مبادرة السيد رئيس الجمهورية بمنح إعفاء ضريبى من أرباح النشاط لمدة خمس سنوات للمشروعات التى تتحول من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى.

١٨- إنشاء مجلس قومي يهدف لدمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية، يعمل على تقنين أوضاع العاملين بالقطاع غير الرسمي.

١٩- العمل على تفعيل دور جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى تدريب المرأة المعيلة ودعمها اقتصادياً فى مجال إنتاج الألبان وصناعة وتجهيز الخضروات وصناعة السجاد اليدوى وغيرها.

ولما كان برنامج الحكومة يقوم على منهجية موازنة البرامج والأداء، ويتضمن خمسة أهداف إستراتيجية محددة، وبرامج تنفيذية واضحة، مع توضيح مؤشرات أداء كل برنامج وتكلفته، بما يسمح بمتابعة وقياس النتائج على امتداد الأعوام الأربع القادمة، فإن اللجنة توافق على ماجاء فى برنامج عمل الحكومة (٢٠١٩/١٨) - (٢٠٢٢/٢١).

رئيس اللجنة

محمد على يوسف

لجنـــة الطـاقة والبيئـــة

الرد على بيان الحكومة ٢٠١٨ / ٢٠١٩

لجنة الطاقة والبيئة

أولاً: قطاع البترول:

١- العمل على توفير احتياجات السوق المحلي وسد الفجوة الحالية بين الاستهلاك والإنتاج من خلال الحفاظ على مستوى الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام والغاز وتكوين احتياطي استراتيجي لتغطية احتياجات خطة التنمية.

٢- العمل على استعادة المناخ الجاذب للاستثمار في مجال صناعة البترول والغاز من خلال تشجيع الاستثمار في مجالي الاستكشاف والتنمية وطرح مزايدات جديدة للبحث والاستكشاف مع إيجاد آلية لتطوير الاتفاقيات.

٣- التوجه إلى التخطيط لتكون مصر مركزًا لتسويق المنتجات البترولية وذلك من خلال البدء في تنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية العاجلة لتطوير البنية الأساسية اللازمة لنقل وتوزيع وتداول المنتجات البترولية.

٤- العمل على إعادة هيكلة قطاع البترول والثروة المعدنية لتحسين كفاءة الإدارة على أسس اقتصادية من خلال إنشاء جهاز تنظيمي للبترول أسوة بما تم في الغاز الطبيعي.

٥- الإسراع في توصيل الغاز الطبيعي للوحدات السكنية مع وضع جدول زمني يشمل أحدث البيانات عن المناطق التي تم الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي لها، والمناطق التي يجري حاليا توصيل الغاز الطبيعي إليها والمناطق التي لم يتم توصيل الغاز الطبيعي إليها وأهم العقبات التي تواجه الوزارة اثناء قيامها بأعمال التوصيل وذلك على مستوي جميع محافظات الجمهورية.

ثانياً قطاع الكهرباء:

١- العمل على تأمين مصادر التغذية الكهربائية من خلال الآليات التالية:

- رفع كفاءة المحطات القائمة وتشجيع التوليد المتناثر بالأماكن البعيدة عن الشبكة.
- تحويل الوحدات الغازية للعمل بنظام الدورة المركبة.
- استخدام مزيج أمثل لتوليد الكهرباء من المصادر التقليدية.
- تعظيم دور الطاقات المتجددة واستخدام تكنولوجيات حديثة لإنتاج الكهرباء من المصادر النووية، وكذلك تكنولوجيا الضخ والتخزين.

- تخفيض الفاقد الكهربي بشبكات النقل والتوزيع والاعتماد على الشبكات الذكية في مجال نقل وتوزيع الكهرباء.
- التوسع في إصدار شهادات كفاءة الطاقة وتكثيف حملات توعية المواطنين بأهمية الترشيد.
- استخدام العدادات الذكية.
- التوسع في تعميم لمبات LED ذات الكفاءة العالية وتغيير لمبات الانارة العامة بأخرى أعلى كفاءة.
- تعزيز التعاون مع مختلف الدول في مجال الربط الكهربائي كأحد الوسائل الهامة لتأمين الشبكة وتقويتها.
- اصدار تعريفة التغذية الكهربائية وكذلك قانون الكهرباء الموحد.

تعديل النظام الأساسي لهيئة تنمية واستخدام الطاقة المتجددة بما يسمح لها بالمشاركة مع القطاع الخاص في انتاج وتشغيل وبيع هذه الطاقات.

٢- تنفيذ مشروعين لتعزيز قدرات مصر على تنويع مزيج الطاقة (إضافة قدرات كهربائية من المصادر المتجددة، المحطة النووية بالضبعة).

٣- العمل على تطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء.

ثالثاً قطاع البيئة:

١- تطوير السياسات اللازمة للحد من تلوث الهواء من خلال الاستمرار في رفع كفاءة الشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط على مستوى محافظات الجمهورية.

٢- التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه ورصد نوعية مياه نهر النيل والبحيرات والحد من تلوثها.

٣- رفع كفاءة وتحسين منظومة المخلفات البلدية الصلبة من خلال برامج محددة يتم تطبيقها على مستوى المحافظات تشمل:

- رفع كفاءة الجمع السكنى والتجاري ونظافة الشوارع الرئيسية والفرعية
- إزالة التراكمات التاريخية والتخلص منها في الأماكن المخصصة.
- القضاء على ممارسات حرق المخلفات مع السيطرة على المقالب العشوائية.
- إنشاء مدافن صحية للتخلص الآمن من المخلفات.

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال إعادة تدوير المخلفات.

٤- تنفيذ المنظومة المتكاملة لإدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة.

٥- تطوير شبكة المحميات الطبيعية على مستوى الجمهورية وتطوير نظم الإدارة والتمويل الخاصة بها والتي تدعم أنشطة السياحة البيئية وتساهم في حماية التنوع البيولوجي.

٦- أهمية العمل على نشر التوعية بتغير المناخ وأثره على مصر، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الآثار البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية.

٧- تطوير البنية الأساسية للفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة ورفع كفاءتها ودعم برامج تطوير المعامل وأجهزة الرصد، ومشروعات تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات بالمنشآت التابعة للجهاز.

٨- تطوير الإعلام البيئي ورفع كفاءته، وتنفيذ برامج التوعية البيئية وخاصة مراكز الوعي البيئي بمراكز الشباب ووحدات التوعية المتنقلة.

لجنـــة الزراعة والرى والأمن الغذائى والثروة الحيوانية

لجنة الزراعة والري
والأمن الغذائي والثروة الحيوانية

توصيات اللجنة

فيما يتعلق باختصاصها في بيان الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة والذى ألقاه أمام مجلس النواب بجلسته المعقودة في ٣ يولية ٢٠١٨

أولاً: قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي:-

ركز بيان عمل الحكومة في برنامجه الرئيسى الثالث على محور الأمن الغذائي وما يجسده من إستراتيجية متكاملة لمواصلة مسيرة النهوض بقطاع الزراعة الذى يعد من أهم دعائم الاقتصاد القومى المصرى وذلك من خلال عدة آليات جاءت على النحو الآتى:-

- زيادة إجمالى المساحة المحصولية من كافة المحاصيل الزراعية.
- التوسع في تطبيق نظام الزراعة التعاقدية وتحقيق عائد مجز للزراع.
- رفع مستويات الإنتاجية الزراعية من وحدة المساحة من مختلف المحاصيل الإستراتيجية لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية والحد من الاستيراد.
- التوسع في زراعة النباتات الزيتية في المناطق الجديدة لتقليص الفجوة من الزيوت الغذائية.
- تطوير منظومة الجمع والتخزين والتسويق للحاصلات الزراعية لخفض معدلات الفاقد أثناء الحصاد والتسويق والتداول.
- تطوير وتحديث طرق الزراعة لخفض معدلات استهلاك التقاوى والمياه المستخدمة في الزراعة.
- وضع مواصفات ومعايير الغذاء الجيد وفقاً للأكواد العالمية وأحكام الرقابة على دخول المنتجات الغذائية المستوردة.

نوه البيان إلى زيادة القدرة التخزينية من القمح وتطوير مراكز تجميع الأقماح وإنشاء الصوامع الحقلية وزيادة نسبة استخراج الدقيق من القمح كأحد السبل لخفض معدلات استيراد القمح خلال الأربعة أعوام القادمة، وفى هذا الإطار وفى ضوء إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تعتمد على برامج اصلاح السياسة الزراعية والابتكار وتكثيف المعرفة تورد اللجنة توصياتها على النحو الآتى:-

*** أسعار الحاصلات الزراعية**

تعد أسعار الحاصلات الزراعية آلية فاعلة لتوجيه الزراع للإقبال أو العزوف عن زراعات معينة وتوصى اللجنة في هذا المجال بالآتى:-

-المراجعة المستمرة لأسعار استلام المحاصيل الإستراتيجية من الزراع (القمح – القطن- قصب وبنجر السكر) في ضوء الزيادات التى تطرأ على تكاليف العملية الزراعية لتحقيق المستهدفات القومية في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد.

- إعلان أسعار توريد المحاصيل الزراعية قبل مواسم الزراعة بوقت كافٍ لتشجيع الزراع على زيادة المساحات المنزرعة من المحاصيل الإستراتيجية.

*** مستلزمات الإنتاج**

تعد مستلزمات الإنتاج من أهم عوامل نجاح العملية الزراعية وإن ما تشهده الأسواق من تزايد مستمر في أسعارها وعدم توافرها بالنوعية والجودة المطلوبة من أهم معوقات النهوض بقطاع الزراعة ويفرض الواقع المجتمعى الزراعى حتمية توفير مستلزمات الإنتاج للزراع بأسعار ميسرة وتجنب استغلال الحلقات الوسيطة.

- **التقاوى:**

تعد التقاوى والأصناف والسلالات حجر الأساس في العملية الزراعية ومن أهم عوامل نجاحها وأدى الاعتماد على استيراد التقاوى والسلالات الزراعية في الفترة الماضية إلى تدهور إنتاجية كثير من الزراعات ومن ثم توصى اللجنة بالآتي-:

- تفعيل دور المراكز البحثية في استنباط أصناف مبكرة النضج عالية الإنتاجية وتحسين السلالات من المحاصيل المختلفة ذات استهلاك منخفض من المياه وإنتاجية محصولية مرتفعة وتعظيم العائد من وحدتى الأرض والمياه.

- التوسع في نظم الزراعة بالصوب الزراعية بالأراضى الجديدة واتباع نظم المكافحة الحيوية كضمانه لنجاح هذا النوع من الزراعات.

- توعية الزراع بخطر استخدام التقاوى الناتجة من محاصيل سابقة في زراعة محاصيلهم حفاظاً على جودة ونوعية_الإنتاج الزراعى.

- **الأسمدة:-**

تمثل الأسمدة أهم مستلزمات الإنتاج الزراعى في ضوء معاناة التربة المصرية من تدنى جودتها وخصوبتها بعد انحسار طمى نهر النيل عنها والاتجاه نحو التكثيف الزراعى في السنوات الماضية وتتجاوز تكلفة الأسمدة نحو ٣٠% من تكاليف عملية الزراعة، فضلاً عن معاناة الزراع في الحصول على الاحتياجات السمادية المطلوبة لزراعة محاصيلهم ومن ثم **توصى اللجنة بالآتى:-**

- إعادة النظر في المقننات السمادية المقررة للفدان من الأراضي الزراعية في ضوء الاحتياجات السمادية لكل محصول على حدة وطبيعة التربة.
- التزام الشركات القومية المنتجة للأسمدة بتوريد الحصص السمادية المقررة إلى الجمعيات الزراعية بجميع المحافظات للحد من أزمات نقص الأسمدة خلال مواسم الزراعة وخاصة الموسم الصيفى.
- وقف تصدير الأسمدة الا بعد الوفاء باحتياجات السوق المحلى.
- دعم أسعار الأسمدة وتوفيرها للزراع بالكم والكيف وفقاً للمقننات السمادية للمحاصيل وطبيعة التربة.
- دارسة مشاركة الكيانات التعاونية والبنك الزراعى المصري في توفير مستلزمات الإنتاج التي يتم استيرادها وإتاحتها للزراع بأسعار ميسرة وبصورة تسهم في خفض تكلفة العملية الزراعية وتحقيق عائد مجز للزراع.
- إعداد قاعدة بيانات عن المساحات المنزرعة فعلياً والبدء في تطبيق منظومة الكارت الذكي لضمان وصول مستلزمات الإنتاج الزراعى إلى الزراع بما يتناسب مع طبيعة مساحاتهم واحتياجات محاصيلهم.

- **المبيدات:**

يعد استخدام المبيدات في مكافحة الآفات والحشرات التي تصيب الإنتاج الزراعى أمراً ضرورياً للحفاظ على الإنتاج الزراعى ولكن يجب أن يخضع استخدامها للمعايير الدولية المطبقة **وفى هذا المجال توصى اللجنة بالآتي:-**

- توعية الزراع بضرورة التوسع في إتباع طرق المقاومة اليدوية والحيوية والحد من استخدام المبيدات ممتدة الأثر والتي تفقد الصادرات المصرية الميزة التصديرية بالأسواق الأوروبية.
- التوسع في تطبيق نظم الزراعة العضوية وخاصة في زراعة المحاصيل الغذائية حفاظاً على الصحة العامة وحماية التربة من التلوث بالمواد السامة.
- تفعيل الرقابة للحد من تهريب المبيدات المحرمة دولياً إلى داخل الحدود المصرية حفاظاً على خصوبة التربة المصرية والصحة العامة للمواطنين.
- التوسع في إعداد حملات المكافحة في مواسم تكاثر الآفات وظهور الأمراض الموسمية على مستوى الجمهورية للحفاظ على الإنتاجية المحصولية.
- توعية الزراع بعدم حصاد المحصول الزراعى أو جنى الثمار قبل مرور فترة انتهاء الأثر الكميائى للمبيدات حفاظاً على الصحة العامة.

***الإرشاد الزراعى-:**

أضحى تطوير أجهزة الإرشاد الزراعى وعودة المرشد الزراعى إلى الحقول المصرية كسابق عهدة أمراً ملحاً في الفترة القادمة في ظل الاتجاه إلى تحديث طرق الزراعة باستخدام أصناف وسلالات محصولية محدودة الاحتياجات المائية ذات إنتاجية مرتفعة ومن ثم توصى اللجنة بالآتى:

- توعية الزراع بزراعة المحاصيل التي تتناسب مع طبيعة أراضيهم وطرق المكافحة ومقاومة الأمراض بالطرق الطبيعية وعدم الإسراف في استخدام المبيدات والأسمدة.
- تولى أجهزة الإرشاد نقل نتائج البحوث العلمية من المعامل البحثية إلى الحقول وإتاحة كافة المعلومات للزراع عن كيفية التعامل مع التقاوى والمبيدات ومواعيد الزراعة المناسبة وإتاحة المعلومات التسويقية والاقتصادية المحلية والدولية .
- إعداد خريطة محصولية لجميع المساحات المنزرعة بجميع المحافظات في ضوء الحصة المائية المتاحة .

*استصلاح الأراضي والحفاظ على الأراضي القديمة:-

يعد المشروع القومى للاستصلاح والذى بدأت لبنته الأولى باستصلاح نحو مليون ونصف المليون فدان بمحافظات الجمهورية هو مشروع التنمية الشاملة والمستدامة ونموذجاً متفرداً لتطبيق الزراعة الحديثة باستخدام الطاقة الشمسية في رى مساحات هذا المشروع على المياه الجوفية وتحديد تراكيب محصولية تتناسب مع مناطق المشروع المختلفة لدعم سلاسل القيمة المضافة للمنتجات الزراعية ومعالجة الآثار المترتبة على تآكل الرقعة الزراعية بالتعدي والبناء عليها في الوادى والدلتا ومن ثم توصى اللجنة بالآتي:-

- إعادة النظر في أسعار طرح أراضى المشروع القومي للاستصلاح ومدد السداد في بعض المحافظات وتوفير التمويل الميسر لدعم قدرات المنتفعين على الاستمرار في زراعة مساحتهم.
- تشجيع الاستثمار في مجالات التصنيع الغذائي والإنتاج الحيوانى والداجنى في الأراضي الجديدة.
- أن تكون أولوية طرح أراضي المشروع القومى للاستصلاح لمواطنى وشباب المحافظات التي يقع بها أراضي المشروع.
- الإسراع في تحديد الحيز العمرانى للمدن والقرى بجميع المحافظات للحد من التعدى والبناء على الأراضي الزراعية.
- إجراء دراسات جدوى فنية لتحديد مدى قدرة الآبار الجوفية على خدمة مناطق مشروع المليون ونصف المليون فدان حفاظاً على الاستثمارات المنفقة في تنفيذ المشروع.
- إنشاء فروع لشركة الريف المصرى بجميع المحافظات للتيسير على المنتفعين في إنهاء إجراءات التقدم والتملك وإدارة مساحاتهم.
- دراسة مشاركة القطاع الخاص في توفير الميكنة الزراعية لدعم قدرات المنتفعين بأراضي مشروع المليون ونصف المليون فدان لزيادة الإنتاجية وتحقيق مستهدفات المشروع وتخفيف الأعباء عن كاهل المنتفعين.
- إصدار قانون موحد لتبسيط إجراءات تغيير النشاط المخصص من أجله الأراضى أو تقنين أوضاع واضعى اليد بالأراضي الجديدة.

* **الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية:-**

- **الإنتاج السمكى:-**

تؤيد اللجنة مشروعات الاستزراع السمكى التي دشنت خلال الفترة الماضية وما حققته من معدلات إنتاجية تزيد من القيمة المضافة للإنتاج السمكى الا أن ظاهرة تدهور الإنتاج السمكى من المصادر الطبيعية سواء من البحيرات الطبيعية العذبة أو المالحة يستحق البحث والدراسة والتصدى لاستنزاف هذه المسطحات والعمل على زيادة إنتاجيتها السمكية وسد احتياجات السوق المحلى من الأسماك والحد من الاستيراد ومن ثم توصى اللجنة بالآتي:-

- المضي قدماً في مشروعات الاستزراع السمكى في ضوء ما حققته من معدلات إنتاجية من الأسماك.

-دراسة التوسع في الاستزراع السمكى وتدوير المياه واستخدامها في الاستزراع النباتى بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والرى.

-التوسع في إنشاء المفرخات السمكية لإنتاج الزريعة بالكميات التي تلبي احتياجات المزارع السمكية والبحيرات الطبيعية.

- تجريم صرف مياه الصرف الصحى والزراعى والصناعى على البحيرات الطبيعية للحفاظ على التوازن البيولوجى لبيئة نمو الأسماك وحظر الاعتداء على المسطحات المائية للبحيرات والتي تؤدى إلى تقلص المساحات الصالحة للصيد وانخفاض إنتاجيتها من الأسماك.

- دراسة أسباب ظاهرة تدهور الإنتاج السمكى من المصادر الطبيعية سواء البحار أو البحيرات العذبة والمالحة والوقوف على أفضل السبل للحد منها.

- **الإنتاج الحيوانى**

تثنى اللجنة على الجهود المبذولة لإحياء مشروع البتلو كأحد وسائل سد الفجوة الغذائية من اللحوم والحد من الاستيراد، **وفي هذا المجال توصى اللجنة بالآتي:**

- المضى قدماً في مشروع ترقيم رءوس الماشية وتعميمه على جميع المحافظات لتيسير تنفيذ خطط التحصينات ومقاومة الأمراض الوبائية حفاظاً على الثروة الحيوانية.

- التوسع في مشروع البتلو بجميع المحافظات واستمرارية تقديم القروض الميسرة لدعم قدرات المربين وتشجيع الزراع على الاستثمار في مشروعات الإنتاج الحيوانى.
- تطوير المجازر وأجهزة الحجر البيطرى وتفعيل الرقابة على الماشية المستوردة للحد من انتقال الأمراض واختلاط السلالات.
- توفير الأعلاف بأسعار ميسرة لمربى البتلو على أن يكون هناك تعاقدات مع المربين لتوريد إنتاجهم من رءوس البتلو لتوفير احتياجات السوق المحلى من اللحوم الحمراء.
- توفير الأمصال واللقاحات وإجراء حملات لتطعيم رءوس الماشية بجميع المحافظات قبل مواسم ظهور الأمراض الوبائية.

- **الإنتاج الداجنى:-**

تشهد الأسواق المصرية انخفاضا في الإنتاج الداجنى وارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الدواجن واتساع الفجوة الغذائية واللجوء إلى الاستيراد وتحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء مالية، **وفي هذا المجال توصى اللجنة بالآتي:-**

- توفير الأعلاف والأمصال واللقاحات لصناعة الدواجن بما يحقق زيادة الإنتاجية من الدواجن وسد الفجوة الغذائية والحد من الاستيراد.
- تشجيع إقامة المزارع الداجنة بالأراضى الجديدة وتوفير التمويل الميسر لمربى الدواجن.
- تفعيل الرقابة على نقل الدواجن الحية للحد من انتشار الأمراض والأوبئة.
- تيسير إجراءات اصدار تراخيص تشغيل مزارع الدواجن والحفاظ على حدود الأمن الحيوى لزيادة إنتاج الدواجنى.
- إبرام تعاقدات بين اتحاد منتجى الدواجن وزراع الذرة الصفراء لتوفير الأعلاف اللازمة للنهوض بقطاع الإنتاج الداجنى.

***التشريعات الزراعية:-**

الإسراع في الانتهاء من الدراسات التي تجرى حالياً لتعديل منظومة التشريعات الخاصة بالإنتاج الزراعى بما يتماشى والظروف الحالية وما يتطلبه المستقبل وفى مقدمتها قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ٦٦ وقوانين الصيد والتعاون الزراعى بالإضافة إلى باقى عناصر هذه المنظومة.

ثانياً: قطاع الموارد المائية والرى:-

تتصدر قضية الأمن المائى المشهد السياسى المصرى كونه أحد تحديات الأمن القومى حيث يمثل نهر النيل المورد الرئيسى للمياه العذبة تعتمد عليه مصر بنسبة تجاوز ٩٥% في تلبية احتياجاتها من المياه، وتستشعر اللجنة جهود الحكومة نحو تحقيق الأمن المائى والغذائى وتوافر الإرادة الصادقة والإدارة الرشيدة المرتكزة على أسس علمية تمكنها من استيعاب كافة محددات الموارد المائية وتحديات تطوير قطاع الزراعة. وتثمن اللجنة ما بذلته وزارة الموارد المائية والري في إعداد برامج لتنفيذ خطط بيان الحكومة خلال السنوات الأربعة القادمة وفقاً لمستهدفات التنمية المستدامة "٢٠٣٠" والذى تقدر جملة استثماراته بنحو ٧٨ مليار جنيه.

وفى ضوء ما سبق تعرض اللجنة رؤيتها حول بيان الحكومة فيما يتعلق بالمحاور الآتية:-

أولاً: تنمية الموارد المائية المتاحة والحفاظ عليها:-

وتؤكد اللجنة أن محدودية الموارد المائية أحد أكبر التحديات التى تواجهها الدولة في الوقت الراهن في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وطموحات التوسع الزراعى، وتلبية احتياجات قطاعات الشرب والصناعة من المياه وفى هذا الشأن توصى اللجنة بالآتي:-

- إزالة جميع التعديات التي تقع على مجرى نهر النيل وحمايته من مصادر التلوث سواء بالصرف الصناعى أو الصحى.
- تطهير المجارى المائية من المخلفات والحشائش حفاظاً على جودة ونوعية المياه وانسياب تدفق المياه بالقطاع المائى.
- مراجعة أعمال التغطيات التي تمت على المجارى المائية وبيان مدى تأثيرها على نوعية المياه وسريانها.
- تنفيذ برامج لاستغلال مياه الأمطار والسيول ومنع إهدارها وإدخالها ضمن الميزان المائى.
- تطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر وخفض تكلفتها مساهمةً فى حل مشكلة عدم توافر المياه فى العديد من المدن الساحلية.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتزويد القرى والنجوع بشبكات الصرف الصحى منعاً لإلقائها بالمجارى المائية وإنشاء محطات معالجة للصرف الصحى لإعادة استخدام المياه.
- إنشاء محطات معالجة لمياه المصارف شديدة التلوث وخاصة مصرف كتشينر لإعادة استخدامها وتقليل أثرها السلبى على البيئة.

- اتباع أعلى المعايير المطبقة لمعالجة مياه الصرف وخاصة في حال إعادة استخدامها في مشروعات الاستصلاح في محافظة سيناء حفاظاً على سلامة وجودة أراضيها.

ثانياً: ترشيد المياه وتعظيم عائد وحدة المياه:-

يشهد الأمن المائى المصرى تحديات متزايدة من زيادة الطلب على المياه وغياب ثقافة الترشيد، مما يزيد من حدة العجز المائى حيث تمثل نسبة العجز ما يفوق ثلث احتياجاتنا من المياه نتيجة النمو السكانى المتسارع والتوسع الزراعى والعمرانى والصناعى ، وفى هذا الشأن توصى اللجنة بالآتى:-

- تطوير نظم الرى بالغمر فى الوادى والدلتا بأنظمة حديثة منخفضة التكاليف تتناسب مع الحيازات الزراعية الصغيرة.
- تكثيف الجهود البحثية في استنباط أصناف منخفضة الاحتياجات المائية اتساقا مع محدودية الموارد المائية المتاحة لدى مصر.
- بذل مزيد من التعاون بين وزارتى الموارد المائية والرى والزراعة واستصلاح الأراضى لتنفيذ أفضل نظم لتطوير الرى الحقلى لتحقيق الاستفادة القصوى من وحدة المياه ومنع الهدر منها.
- التعاون والتنسيق مع وزارة الإسكان لإحلال وتجديد شبكات توزيع مياه الشرب لخفض الفاقد منها وعدم الاعتماد على نهر النيل كمصدر لمياه الشرب فى حال تنفيذ المشروعات العمرانية الجديدة.
- تعظيم العائد الاقتصادى من وحدة المياه من خلال تنفيذ مشروعات بحثية تحقق إنتاج كثيف من المحاصيل بذات وحدة المياه.
- تنفيذ برامج إعلامية لتوعية المواطنين وحثهم على المحافظة على المياه وترشيد استخدامها.

ثالثاً: استغلال الخزان الجوفى وصونه :-

يمثل الخزان الجوفى بالصحراء الغربية محور الارتكاز للإستراتيجية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقامة مجتمعات زراعية وعمرانية جديدة والخروج من الوادى والدلتا، وضرورة الالتزام بشروط ومحددات استغلال الخزان الجوفى بطريقة فنية وعلمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وفى هذا الشأن توصى اللجنة بالآتى:-

- اتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة الخزان الجوفى كماً ونوعاً للحفاظ على هذا المورد الطبيعى.
- تبطين قنوات الرى فى الأراضى الجديدة لتقليل الفاقد منها وتطهيرها من الحشائش والمخلفات.

- إلزام ملاك الأراضى القديمة والحديثة باستخدام طرق الرى المطور.
- التنسيق والتعاون وتبادل الخبرة بين الدول المتشاركة في حوض الحجر الرملى النوبى.
- حث المراكز البحثية على إجراء بحوث علمية عن حالة الخزان الجوفى بالصحراء الغربية وتقدير كمياته ومدى استدامتها والاستخدام الأمثل لها وتحديد المشروعات ذات العائد الاقتصادي من المياه.
- وضع تركيب محصولى ملائم لكمية ونوعية المياه والظروف المناخية بالمناطق الصحراوية ذات عائد اقتصادى مرتفع واستبعاد زراعة المحاصيل الشرهة للمياه.
- دراسة الخزان الجوفى بمنطقة السر والقوارير بمحافظة شمال سيناء وبيان مدى جدوى استخدامه بشكل اقتصادي.

رابعاً: التعاون مع دول حوض النيل :-

شهدت العلاقات المصرية مع دول حوض النيل فى الفترة الماضية نمواً متزايداً في التعاون والتنسيق للتغلب على التحديات التي تواجه دول المصب حيث لا مجال للحديث عن تنمية مستدامة في ضوء التنامى في عدد السكان وزيادة معدلات التنمية إلا بالحفاظ على حصة مصر التاريخية من المياه والعمل على زيادتها من خلال مشروعات تنموية مشتركة مع دول المنبع وقد ألقت هذه التحديات بظلالها على اهتمام القيادة السياسية وصانعى القرار، وتثنى اللجنة على الجهود المبذولة في التفاوض وتعزيز التعاون الثنائى مع دول حوض النيل، وفى هذا الشأن توصى اللجنة بالآتى:-

- إجراء الدراسات الفنية للمشروعات التي من شأنها زيادة إيراد النهر في ظل توافر التكنولوجيا الحديثة.
- السعي نحو إحياء مشروعات استقطاب فواقد المياه بدول المنبع وخاصة مشروع جونجلى بجنوب السودان.
- توسيع مجال التعاون مع دول حوض النيل في مجالات الطاقة وإنتاج الغذاء وخاصة أن مصر في طريقها لتكون مركزاً إقليمياً للطاقة بما يخلق حلقات متشابكة للمصالح المشتركة وزيادة تأثير النفوذ المصرى بدول حوض النيل.
- الحرص على التعاون مع دول حوض النيل كوحدة جغرافية واحدة والعمل على تنفيذ مشروعات تنموية مشتركة بما يحقق مصالح جميع دول الحوض وتوحيد التوجهات الرامية لتنمية دول حوض النيل بما لا يضر بمصالح باقى الدول.

لجنـــة التعليـــم والبحث العلمـــى

توصيات لجنة التعليم والبحث العلمى

للرد على بيان الحكومة الذى ألقاه الأستاذ الدكتور

رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب

يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٧/٣

مقدمة:

يتعرض المجتمع المصرى لتغيرات ثقافية متسارعة ومتنامية شأنه فى ذلك شأن المجتمعات المتقدمة التى تسعى نحو التقدم، وتشمل تلك التغيرات جوانب متعددة كالمعارف والأفكار والمعلومات والتكنولوجيا والاكتشافات والاختراعات والابتكارات والعادات والتقاليد والقيم والسلوكيات، وهذه المتغيرات الثقافية لابد من مواجهتها وتحليلها وانتقاء الصالح منها، ويستلزم هذا اهتمام جميع المؤسسات التربوية والاجتماعية للقيام بهذا العمل.

وقد أكد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى على أهمية رفع مستوى التعليم بجميع مراحله، ووضع تصور متكامل لكيفية الدخول فى مرحلة جديدة، بحيث يصبح طلابنا وخريجونا على المستوى ذاته الذى وصل إليه أقرانهم فى الدول التى حققت اختراقا حقيقيا فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العقود الأخيرة، كما أشار سيادته إلى أن ملفات قضايا التعليم والصحة والثقافة ستكون في مقدمة اهتماماته من خلال إطلاق حزمة من المشروعات والبرامج الكبرى على المستوى القومى والتي من شأنها الارتقاء بالإنسان المصرى في كل المجالات.

وبعد أن استعادت اللجنة بيان السيد رئيس الجمهورية وما ورد به فيما يخص قطاعى التعليم والبحث العلمي والذي ألقاه أمام مجلس النواب يوم ٢٠١٨/٦/٢، وكذلك بيان الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء الذي ألقاه أمام مجلس النواب يوم ٢٠١٨/٧/٣ والذي ورد فيه برامج واضحة ومحددة على أن يكون ذلك كله انطلاقا من تأكيد الهوية، والثقة بالنفس، والاعتزاز بالمجتمع، وبعد أن ناقشت اللجنة السيدين الوزيرين عن قطاعات التعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي كل فيما يخصه في اجتماعيها يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٧/٩، **فإنها تورد توصياتها على النحو التالى:**

أولاً : قطاع التعليم قبل الجامعى:

تؤكد اللجنة من خلال دراستها لبيان الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء على أن توفير التعليم للجميع بمستوى نوعي ملائم لمتطلبات العصر، هو فى حد ذاته تحد يواجه كل الدول، وأن الاستجابة لهذا التحدى يختلف وفقا لطبيعة كل مجتمع وظروفه أى السياق الاقتصادي والاجتماعي، كما يتأثر بالواقع التعليمي فى المجتمع سواء من حيث نظمه وإدارته أو طبيعته وبرامجه، وهذا يتطلب وقفه مستمرة أمام سياسة التعليم قبل الجامعي ونظامه ومحتواه لمواجهة التغيرات السريعة وتنمية قدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار من طوفان المعرفة دون تعصب أو تحيز فكرى، **وفى هذا الصدد توصى بما يلى:**

- ضرورة التزام الحكومة بالوفاء بالاستحقاق الدستورى المقرر للتعليم قبل الجامعى لتوفير الاعتمادات المالية المحددة له.
- توجيه عناية أكبر لرعاية المعلم مادياً وصحياً واجتماعياً من خلال توفير التمويل الملائم لرفع مرتبات المعلمين وتدريبهم التدريب اللائق، إذ أن ذلك يسهم فى إزالة بعض المعوقات التى قد تعوق عمل المعلم بحيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأصيل الدور التربوي للمدرسة.
- الالتزام ببناء نظام تعليمى حديث ومتطور يراعى بناء الإنسان القادر على الإبداع والابتكار واكتساب المعارف الحديثة.
- استكمال معايير الجودة القياسية فى جميع المدارس لتأهيلها للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم.
- العمل على توفير الاعتمادات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الاستيعابية الكاملة بمرحلة التعليم الأساسي.
- التوسع فى الاستيعاب بمرحلة رياض الأطفال حتى تصل إلى نسبة ١٠٠%.
- ضرورة مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم لأنها الباب الخلفي لمشكلة الأمية والتى أفرزت ظاهرة أطفال الشوارع التى أدت إلى صورة اجتماعية سلبية.
- زيادة الاهتمام بتأصيل الدور التربوي للمدرسة وذلك من خلال العناية بجميع العناصر المختلفة التى تتضمنها العملية التعليمية من حيث المعلم، الكتاب المدرسي، طرق التدريس، الأنشطة التربوية، والتقويم.
- ترسيخ ممارسات الانضباط المدرسى من خلال تطوير لائحة الانضباط بالمدارس والوصول إلى نسب مرتفعة لحضور الطلاب فى جميع الصفوف بالمراحل التعليمية.

- التزام الوزارة بالقضاء على المشكلات المتعلقة بالمصروفات الدراسية في المدارس الخاصة والدولية من خلال وضع آلية تتيح لولى الأمر سداد المصروفات بالبنوك.
- تحقيق الترابط بين المدرسة وغيرها من المؤسسات التربوية من خلال وسائل متعددة منها زيادة فعالية مجالس الآباء والمعلمين مع الاهتمام ببحث مشكلات الأبناء ومحاولة إيجاد حلولا للمشكلات التى يتعرضون لها سواء بالمدرسة أو بالأسرة أو بالمجتمع.
- مواصلة التطوير المستمر للمناهج الدراسية ونظم التقويم، مع التركيز على بناء مناهج تعزز الولاء والانتماء للوطن، وتتفاعل مع المتغيرات العالمية على أن توضع بمعايير عالمية وفى إطار مستقبلي من استخلاص المعرفة بالطرق التعليمية الحديثة.
- ضرورة أن تعهد الوزارة إلى مراجع خارجى من خلال تشكيل لجان من الخبراء والمتخصصين لمراجعة وتقييم الأداء.
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والتوسع فى إنشاء مدارس التربية الخاصة أفقياً ورأسياً بهدف توفير الخدمات التعليمية التربوية المتخصصة فى جميع محافظات مصر.
- استمرار دعم الأنشطة الرياضية والإبداعية بالمدارس لاكتشاف الموهوبين ودعم مواهبهم وتحفيزهم مادياً وأدبياً.
- تشجيع إقامة شراكات جديدة مع المنظمات الدولية المعنية بالتعليم لرفع كفاءة وتطوير العملية التعليمية.
- التزام الوزارة بوضع خطة واضحة لكيفية التعامل مع مدارس ٣٠ يونيو وتقنين أوضاعها.

محو الأمية:

لقد جاء التزام مصر الواضح بمحو الأمية وتعليم الكبار وتطويره لمواجهة آليات النظام العالمي الجديد نابعا من أن الثروة البشرية هى أغلى ما تملكه مصر، وسبيلها فى ذلك هو المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة من خلال الانتقال من مرحلة التعليم للجميع إلي مرحلة التعليم المتميز للجميع والمفهوم الحضاري لمحو الأمية وتعليم الكبار مما يؤكد أنها حق من حقوق الإنسان وضرورة بقاء ونماء الوطن والمواطن معا، **وفى هذا الصدد توصى اللجنة بما يلى**:

- إثراء معارف الدارس من خلال الاستفادة من المعارف والمهارات المكتسبة فى مواصلة الإطلاع.

- التوسع فى التعليم المستمر من خلال تشجيع الدارسين على الالتحاق بالمرحلة الإعدادية والانطلاق إلي المرحلة الثانوية الفنية والعامة لضمان عدم الارتداد.
- توفير مواد تثقيفية متنوعة لإثراء معارف المتحررين من الأمية بهدف تعديل الاتجاهات السلوكية وتعميق الانتماء الوطني والمواطنة الصالحة.
- مشاركة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى برامج محو الأمية من خلال إنشاء مكتبات للمتحررين من الأمية كنشاط أساسي ضمن أنشطتها فى المجال التنموي.
- استخدام التخطيط الاستراتيجي لمشروعات وحملات محو الأمية والتأكيد على وجود تنسيق فعال بين جهود كافة الجهات المشاركة فى محو الأمية للسيطرة على منابع الأمية خاصة فى مراحل التنفيذ والمتابعة والتقويم لتخفيض نسبة الأمية للوصول بها إلى ١٥% عام ٢٠٢٢/٢١.
- التوسع فى فتح فصول لمحو أمية ذوى الاحتياجات الخاصة وتوفير المعلمين المؤهلين للتدريس بهذه الفصول، ومن خلال برامج مناسبة لظروفهم.
- زيادة مساحة برامج محو الأمية بوسائل الإعلام ونشر الوعى بأهمية محو الأمية.
- استخدام الوسائل الحديثة فى محو الأمية مما يتيحه من برامج معدة يتم عرضها بواسطة الكمبيوتر.
- عقد اتفاقات مع أصحاب المصانع والشركات لتوفير أماكن وفترات استراحة لتعليم العاملين الأميين بها، كذلك استغلال دور المناسبات في القرى والمدن لنفس الغرض مع تشجيع رجال الأعمال والأفراد والأحزاب على دعم مشروع محو الأمية.
- ربط تخرج الطلاب من الجامعة بشرط حصولهم على شهادة محو أمية عدد من الأفراد الأميين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة وذلك خلال فترة سنوات التحاقهم بالجامعة.
- العمل على إنشاء قسم في كليات التربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

الأبنية التعليمية:

المدرسة هى المؤسسة التربوية التى ينهل منها التلاميذ العلم والمعرفة ويمارسون فيها ألوان الأنشطة المختلفة، لذلك كان الاهتمام بتوفيرها على رأس قائمة الأولويات، ولما كانت الهيئة العامة للأبنية التعليمية هى الجهة المنوط بها وضع وتنفيذ خطة الاستيعاب الكامل للتلاميذ وصيانة المباني التعليمية بما تحتويه من آلات ومعدات، ومن أبرز المشاكل التي تواجه المباني التعليمية الحكومية هي:

- مشكلة المبانى المؤجرة وغير المملوكة للحكومة ولهيئة الابنية التعليمية صلاحيات اتخاذ الإجراءات اللازمة لنزع ملكيتها للمنفعة العامة وشراء الإراضى اللازمة لتحقيق أغراضها.
- الهيئة تترقب صدور قانون المزايدات والمناقصات والذى سينعكس على أعمال الهيئة إذ سيساهم فى سرعة إجراءات الطرح وكذلك التدفقات المالية لصرف مستحقات المقاولين ودفع عجلة العمل.

لذلك فإن اللجنة توصي بما يلى:

- زيادة التمويل اللازم للهيئة العامة للأبنية التعليمية لبناء ٣٠ ألف فصل وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للدولة ٢٠٣٠.
- توجيه الجزء الأكبر من أموال المنح والقروض لبناء وتجهيز مدارس العلوم والمتفوقين (Stem) وخاصة المعامل على مستوى الجمهورية.
- إعداد دراسة وافية عن مدى ارتباط هيئة الابنية التعليمية بقاعدة البيانات التى أعدتها الوزارة فيما يخص تحديد الكثافات ومدى الاستفادة من الفصول الجديدة.
- التوسع فى بناء المدارس وفقا للمواصفات العالمية يراعي فيها الظروف البيئية لكل منطقة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مختلف المناطق الجغرافية والسكانية.
- الاستفادة من الموارد المتاحة لدى هيئة الابنية التعليمية خاصة أنها تقوم بتقديم خدمات استشارية فى مجال الإنشاء والصيانة لجهات أخرى.
- تحسين وتطوير وصيانة المدارس القائمة وتزويدها بالخدمات، والاستفادة من المشاركة المجتمعية التطوعية فى هذا الشأن.
- تنفيذ برامج الصيانة فى ضوء وضع استراتيجية كاملة لصيانة جميع المباني التعليمية على مستوى الجمهورية بما يحقق المحافظة عليها وزيادة عمرها لأطول مدة ممكنة.

- تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال على الإسهام فى تمويل التعليم سواء من خلال إنشاء مدارس نموذجية أو المساهمة فى توفير التجهيزات للمدارس أو تقديم أراضي للبناء والمشاركة فى إنشاء مدارس وتأجيرها لوزارة التربية والتعليم.
- الاهتمام ببناء المدارس بإسلوب نموذجي يحتوى على رحابه فى الفصول وقدرة على ممارسة الأنشطة الرياضية والتثقيفية والتجارب المعملية اللازمة لتكوين وصقل شخصية التلميذ وحسن تهذيبه، والعمل على إيجاد نماذج لمدارس فى التجمعات السكنية قليلة العدد والمترامية الأطراف على مساحات صغيرة متاحة للبناء عليها.
- العمل على سرعة إحلال وتجديد المدارس القديمة.

التعليم الفنى :

يعد التعليم الفني القوى العاملة الماهرة اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لذلك لابد من وجود رؤية مستقبلية للتعليم الفني وطريقة لتحديثه بعد إعادة تقييم أنواعه المختلفة، مع جعل المنهج أساساً لتوظيف الأدوات التكنولوجية لمواجهة التطورات الحديثة فى المعرفة الإنسانية والتفاعل الإيجابي مع مجتمع المعرفة، **وفى هذا الصدد توصى اللجنة بما يلى**:

- العمل على تطوير نظم القبول بالمدارس الفنية، ووضع الحوافز التى تحقق مزيدا من الجذب والإقبال من الطلاب على هذا النوع من التعليم.
- إيجاد الوسيلة المثلي لربط سياسة وزارة التربية والتعليم فى القبول بالتعليم الفني بما هو متاح من الإمكانات المادية والبشرية وسوق العمل.
- العمل على تدعيم وتقوية مفاهيم التربية البيئية والتنمية المتواصلة فى مناهج التعليم الفني.
- تضمين بعض المفاهيم البيئية داخل مناهج التعليم الفني على أن ترتبط بالمجالات التى يعمل فيها الطلاب بعد تخرجهم.
- التأكيد على الدور الحيوي للقطاع الخاص ومؤسساته المختلفة فى تطوير التدريب الفني والمهني والتنبؤ باحتياجاته المستقبلية.
- توفير حرية التصرف وزيادة الإنتاج بالمدارس الفنية للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان بعيداً عن الاعتماد على موازنة الدولة وتحويل المدرسة إلى وحدة إنتاجية مع تحريرها من القواعد البيروقراطية والتزامها بقواعد العرض والطلب فى نشاطها الاقتصادي مع الاستفادة من الدخل المتاح مباشرة لتحسين أوضاع المدرسة ذاتياً.
- تفعيل خطة تحول المدارس الفنية إلى مدارس للتكنولوجيا التطبيقية.

- تدريب معلمى التعليم الفني على برامج معتمدة دولياً للاستفادة منهم فى تطوير منظومة التعليم الفنى.
- العمل على بناء منظومة جديدة لضمان جودة مدارس التعليم الفني.
- منح خريجى التعليم الزراعي أولوية في مشروعات المليون والنصف فدان.
- قيام الحكومة بالتنسيق الفعال بين الوزارات المعنية لتوفير فرص تدريب وعمل جيدة وأماكن للسكن ولخريجى التعليم الصناعى في المجمعات التكنولوجية الجديدة وفى المناطق الصناعية.
- وضع خطة لتحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني من خلال تكاتف جهود كافة الوزارات مع وسائل الإعلام من أجل زيادة نسبة الالتحاق به.
- تطوير واستحداث مناهج تعليمية تتفاوت مدتها من ٦ شهور إلى ٣ سنوات لتتواكب مع احتياجات سوق العمل الحالية.

ثانياً: قطاع التعليم العالى والجامعات:

إن استراتيجية التنمية الشاملة للدولة والتي تنفذها الحكومة لها ثلاث محاور رئيسية (اقتصادى واجتماعى وبيئى) بجانب الأمن القومى والسياسة الداخلية والخارجية، ولذا يجب أن تتوافق الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالى مع تلك الاستراتيجية في الرؤية والأهداف والغايات، واستمراراً لهذا النهج، فقد اتخذت قيادة الدولة مجموعة من القرارات والمبادرات التي تؤكد على أهمية التعليم والعلماء والاهتمام والتطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها للنهوض بمصر واقتصادها وكان من أهم تلك المبادرات التي أعلن عنها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى في عيد العلم المبادرة القومية "مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر"، كما أعلن سيادته عن رعاية الموهوبين والنوابغ من خلال إنشاء صندوق لهم، ومدينة للعلوم والتكنولوجيا.

كما نصت المادة ٢١ من دستور ٢٠١٤ على أن "تكفل الدولة استقلال الجامعات، والمجامع العلمية واللغوية وتوفير التعليم الجامعى وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن ٢% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

ويدل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالى على أن هناك عدد من التحديات الداخلية التي تواجه المنظومة منها ضعف تكافؤ الفرص بما يتضمن عدالة توزيع فرص التعليم العالى وتنوعه، وإتاحة الفرص التعليمية للراغبين في التعليم العالى وبما يتفق مع المعدلات العالمية، وكذلك تحقيق الجودة في منظومة التعليم، كما يواجه التعليم العالى تزايد الفجوة من العرض والطلب من خريجى التعليم العالى وارتفاع حجم البطالة من الجامعيين.

وإدراكاً من الدولة لضرورة مواجهة هذه التحديات والتى تعد قضية أمن قومى كان لابد من وضع الرؤية والرسالة والأهداف والاستراتيجيات والسياسات التي تضمن ملائمة منظومة التعليم العالى لمتطلبات الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال استراتيجية للتطوير من منظور شامل وتفصيلى، وتعمل على خدمة التنمية المستدامة في مصر على المستوى القومى، وكذلك على مستوى أقاليم الدولة التخطيطية والمحافظات، والوصول إلى الجودة والكفاءة المطلوبة من مؤسسات التعليم العالى، والنهوض بالمستشفيات الجامعية على مستوى الجمهورية لرعاية المواطنين، وفى سبيل التنمية المستدامة صدر عن اللجنة عدة قوانين أهمها:

- قانون تنظيم العمل بالمستشفيات الجامعية من خلال إنشاء المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية.
- قانون إنشاء وتنظيم الفروع للجامعات الأجنبية داخل مصر والمؤسسات الجامعية.
- قانون مزاولة مهنة الطب.

واللجنة توافق على ما أشار إليه الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء في بيانه من التأكيد على أهمية جودة التعليم ومخرجاته، **وفى هذا الصدد توصى اللجنة بما يلى**:

- تطوير منظومة التعليم العالى والجامعى لتعزيز تنافسية العمالة المصرية في أسواق العمل الإقليمية والدولية.
- ضرورة استكمال الارتقاء بأعضاء هيئات التدريس مادياً وأدبياً ومهنياً وذلك للحفاظ على مكانة الأساتذة مما يمكنهم من أداء متميز في التعليم والبحث العلمى.
- زيادة التمويل اللازم للمستشفيات الجامعية حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه.
- ضرورة استكمال مقومات الجامعات الوليدة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لها من التجهيزات وهيئات التدريس مثل جامعة الملك سلمان - جامعة الجلالة للعلوم والتكنولوجيا - جامعة العلمين للعلوم والتكنولوجيا.
- تطوير نظم الدراسات العليا والبحث العلمى وتحفيز الكوادر العلمية ذات الإنتاج المتميز مع زيادة المنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا.
- تطوير التعليم التكنولوجى واستكمال تحويل المعاهد الفنية التي تصلح لتحويلها إلى كليات تكنولوجية متقدمة.
- استكمال مشروع الجامعة اليابانية وجامعة زويل.
- العمل على تقليل الفجوة المعرفية في المجالات التكنولوجيا والتطبيقية الجديدة والمعارف المتخصصة عن طريق زيادة التخصصات الجديدة في الجامعات.
- العمل على تحفيز الكليات الجامعية للحصول على الاعتماد الدولى وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الجامعى من خلال برنامج الإتاحة والجودة.
- استكمال مقومات فروع الجامعات الحكومية الجديدة (جامعة الإسكندرية بمرسى مطروح، جامعة أسيوط بالوادى الجديد، جامعة جنوب الوادى بالبحر الأحمر، جامعة جنوب الوادى فرع الأقصر).

- تطوير المكتبات الجامعية وكذا الكتاب الجامعى ليواكب التطورات الحديثة في النظم العالمية.
- وضع برنامج واضح يهدف إلى تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع، وتفعيل الشراكة بينها وبين المجتمع المدنى والقطاع الخاص نحو تحقيق مبادئ المسئولية الاجتماعية.
- ضرورة تطوير التعليم الهندسى والإدارى بما يتفق مع النظم الحديثة.
- تعديل اللوائح الطلابية ليكون لدينا اتحادات طلابية قومية منتخبة مع إعداد نظام شامل لتنمية الأنشطة الطلابية وممارستها بحرية لتحفيز شخصية الطالب وقدرته على الابتكار.
- الاهتمام بالسياحة التعليمية بهدف جذب أعداد كبيرة من الطلاب الوافدين للجامعات الدولية بمصر.

البحث العلمى:

يعتبر البحث العلمى من أهم وسائل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو دعامة رئيسية من دعائم تقدم الدول ورخائها، حيث أنه المسئول الأول عن تحقيق التطوير والتقدم في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أصبحت قضية تطوير البحث العلمى هى قضية أمن قومى، لما له من دور في صناعة الحاضر وضمان مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة، فقد أصبحت الحاجة إلى البحث العلمى في وقتنا الحاضر أشد احتياجاً منها عن أى وقت مضى، حيث يعيش العالم في سباق متسارع للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة المثمرة، لهذا فإن اللجنة ترى أن مصر تملك القدرة على المضي بخطوات ثابتة ومتسارعة في مجال البحث العلمى بما لديها من قاعدة قوية من أجهزة البحث العلمى، وثروة ثمينة من العلماء والخبراء المصريين في شتى المجالات، بالإضافة إلى توفير الإرادة السياسية لدى الدولة ممثلة في البرلمان والحكومة وعلى رأسها القيادة السياسية لتطوير مناهج البحث العلمى ونشر الثقافة البحثية، وتوفير كل الدعم الممكن لتحقيق نهضة علمية حقيقية وفعالة تساهم في صناعة التنمية من خلال ربط مخرجات الأبحاث العلمية بالاستراتيجية القومية للتنمية ورؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق الاستفادة الكاملة من المشروعات البحثية في دفع عجلة التنمية وفى سبيل تحقيق هذه التنمية صدر عن اللجنة القوانين الآتية:-

- قانون إنشاء وكالة الفضاء المصرية.
- قانون حوافز العلوم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات.
- وبصدد إصدار قانون بإنشاء صندوق ورعاية المبتكرين والنوابغ.

وحيث إن اللجنة تسعى لدعم البحث العلمى بشكل مستمر، **ولتحقيق ذلك توصى اللجنة بما يلي**:-

- التأكيد على ضرورة الالتزام بنسبة الانفاق على البحث العلمى التي نص عليها الدستور.
- ضرورة تهيئة بيئة مشجعة للبحث العلمى والتعليم الإبداعى وذلك من خلال استحداث وتطوير بعض المشروعات والحملات والبرامج القومية التي تتواكب مع التكنولوجيا.
- ضرورة تفعيل خطة العمل القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والربط بين البحث العلمى وقطاعات الإنتاج والخدمات، وتوجيه البحث نحو التخصصات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة وتحلية المياه والزراعة والغذاء، والتخصصات الدقيقة لعلوم الحياة والتكنولوجيا النادرة والحديثة.
- ضرورة إنشاء وتأسيس شبكات علمية متخصصة ومراكز للتميز العلمى والمعامل المركزية وتشجيع براءات الاختراع والجهود الابتكارية والموهوبين.
- العمل على تطوير نظام البعثات الخارجية، وتحفيز مشاركة العلماء المصريين بالخارج في مجالات البحث العلمى الداعمة للمشروعات التنموية.
- العمل على تعزيز دور البحث العلمى في تحسين بيئة الأعمال.
- ضرورة العمل على تعميق التنمية التكنولوجية.
- تحسين جودة النظام البحثى والتكنولوجى لتأكيد الهوية العلمية للمواطن المصرى.
- العمل على معالجة الفجوات التكنولوجية بزيادة عدد مشروعات البحث العلمى.
- العمل على تدبير موارد مالية غير تقليدية لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.
- نشر الثقافة العلمية في المجتمع والتوعية بدور المبتكرين والنوابغ لتحقيق الهدف المنشود من إنشاء الصندوق.
- ضرورة قيام الوزارة بوضع برنامج محدد للاستفادة من قانون حوافز الابتكار والتكنولوجيا بحيث تقوم كل جامعة ومركز بحثى بوضع خطتها للاستفادة من مخرجات البحث العلمى لديها.
- الارتقاء والتحديث لمكاتب تسجيل براءات الاختراع وتسجيلها على أن تعمل بأسلوب حديث يتواصل مع الخارج ويحفظ حقوق المجتهد والمخترع المصرى مع كفالة الحماية وتقديم العون له للحفاظ على ثروات العقول المصرية مع العمل على استكمال إجراءات إنشاء مركز التدريب الإقليمى لبراءات الاختراع.

- قيام وزارة البحث العلمى بعقد دورات تدريبية لدعم الابتكار.
- السعي لعمل قناة للتواصل بين قطاع الاستثمار والبحث العلمى.
- الاهتمام الإعلامى بمخرجات البحث العلمى ونشر الثقافة العلمية والوعى التكنولوجى بين جميع فئات الشعب.
- ضرورة تقديم الدعم المادى والفنى الكافى للبحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدام التقنية الحديثة بتضافر الجهود الحكومية ومنظمات القطاع الخاص ورجال الأعمال، مع إعطاء أولويات للبحث العلمى في مصر ليكون النانو تكنولوجى هو الأساس في المرحلة المقبلة لرفع كفاءة الأداء العلمي والتطبيقي.
- ضرورة التنسيق بين المؤسسات المختلفة التي تعمل في مجال البحث والتطوير وعدم ازدواجية مشروعاتها لتعظيم الاستفادة من المخصص للبحث العلمى لكي تتناسب مع الرسالة التي تؤديها.
- التوسع في عقد الاتفاقيات العلمية مع الهيئات والمؤسسات المناظرة في الجامعات ومراكز البحث العلمي محلياً وعالمياً.
- وضع نظام لتقويم وضمان جودة البحوث وتبني المعايير والمؤشرات العالمية في قياس وتقويم مدخلات ومحصلات البحث العلمي، والالتزام بإصدار تقرير سنوى عن أنشطة البحث العلمي ومؤشراته المعتمدة.
- التوسع فى إنشاء حضانات للمبدعين ورواد الأعمال بكل جامعة.

مؤشرات الأداء والبرامج
عن قطاعى التعليم قبل الجامعى والتعليم العالى والبحث العلمى

أولاً: قطاع التعليم قبل الجامعى :

تقدر لجنة التعليم والبحث العلمي الجهد المبذول من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في إعداد مؤشرات لقياس الأداء، **وتوصى اللجنة بالآتي:**

- قيام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بإعداد دليل استرشادى للمدارس يوضح مؤشرات الأداء الكمية والنوعية وتعريفاتها وكيفية قياسها وفقاً للمعايير الدولية.
- قيام الأكاديمية المهنية للمعلمين بإعداد دليل يوضح مؤشرات الأداء الخاصة بالمعلمين والموجهين، وكذلك التدريب.
- أن يقوم المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوى بوضع مؤشرات الأداء الخاصة بالامتحانات والمناهج.
- التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة المالية ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والجهاز المركزى للمحاسبات للتوافق علي مؤشرات أداء تساعد علي تعزيز المساءلة والتخصيص الأمثل للموارد وتقيس الإنجاز الفعلي.
- فى ضوء دراسة اللجنة لمؤشرات التعليم في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨ (مرفق ١) اتضح لها أن مصر تحتل مرتبة متأخرة في جودة التعليم، فجودة التعليم الأساسي المرتبة ١٣٣، وجودة نظام التعليم المرتبة ١٣٠، وجودة إدارة المدارس ١٢٤ من ١٣٧ دولة.
- كما أن مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم تحتل مصر فيه المرتبة ١٢٢ ولذلك فإن اللجنة توصي بوضع برنامج محدد لتحسين جودة تعليم الرياضيات والعلوم والعمل علي زيادة أعداد المدرسين وتدريبهم وإعدادهم إعدادا جيداً.
- وبالنسبة لمؤشر مراكز التدريب المحلية المتخصصة فحصلت على أدنى مرتبة في مؤشرات التعليم بمصر المرتبة ١٣٥ من ١٣٧ دولة ولعل هذا المؤشر هو ما يفسر ضعف مؤشرات الجودة فبدون معلم جيد لا يمكن تحقيق عملية تعليمية ناجحة.

ثانياً: قطاع التعليم العالى والجامعى:

تقدر لجنة التعليم والبحث العلمى الجهد المبذول من وزارة التعليم العالى والبحث العلمى في إعداد مؤشرات لقياس الأداء، **وتوصى اللجنة بالآتي:**

- اختيار مؤشرات تعكس مزيد من الافصاح والشفافية وتعهد للجهات المتخصصة بتحديد مؤشرات الأداء الخاصة بها.
- أن تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد دليل بمؤشرات الأداء الكمية والنوعية بتعريفاتها وطرق قياسها بما يتفق مع المعايير الدولية ليكون مرشداً للجامعات في تحديد أهدافها وتطبيق برامجها، وكذلك التنسيق بين المجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والجهاز المركزى للمحاسبات للتوافق على مؤشرات الأداء التى تسمح بتحسين المساءلة وضمان عملية تخصيص الموارد بكفاءة عالية.
- أن يعد المجلس الأعلى للمستشفيات دليل بالمؤشرات الكمية والنوعية بتعريفاتها وطرق قياسها بما يتفق مع المعايير الدولية ليكون مرشداً للمستشفيات الجامعية في تحديد أهدافها وتطبيق برامجها ويقوم بالتنسيق مع الوزرات والجهات ذات الصلة للتوافق علي مؤشرات الأداء التى يتم الاعتماد عليها في تقييم أداء عمل الجامعات.
- أن يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بإعداد تقارير نصف سنوية عن أداء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجهات التابعة لها مسترشداً بمؤشرات الأداء المتفق عليها.
- ضم البرنامج الرئيسي الثالث تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم واعتباره برنامج فرعي في برنامج تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، حيث ان ما تضمنه هذا البرنامج يعني بأنشطة التعليم العالي في ظل التعاون الدولي مما يسهم في رفع الجودة.

ثالثاً: البحث العلمى:

- ضرورة قيام الوزارة بوضع برنامج محدد للاستفادة من قانون حوافز الابتكار والعلوم وتكنولوجيا المعلومات، حيث تقوم كل جامعة ومركز بحثى بوضع خطتها للاستفادة من مخرجات البحث العلمي لديها.
- وضع برنامج لرفع جودة المراكز البحثية، فبعد قيام اللجنة بقراءة تحليل مؤشرات الابتكار لمصر في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨ (مرفق رقم ٢) والذى احتلت مصر فيه المركز ال١٠٩ من ١٧٣ دولة، اتضح للجنة أن هناك مؤشرين فرعيين يحدان من قدرة مصر علي الابتكار وهما المؤشر الفرعي جودة مؤسسات البحث العلمي (جودة المراكز البحثية) المركز ١٢١، ومؤشر التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير المركز ١١٧، لذا تود اللجنة من الوزارة أن تهتم بتحسين هذين المؤشرين وتضعهما في أولوياتها من خلال:
  - وضع برنامج محدد لتنمية ودعم وتطوير المراكز البحثية.
  - إعداد برامج مشتركة مع الوزرات الأخرى التى لديها مراكز بحثية وتقديم الدعم لها مثل وزارة الصناعة ووزارة الزراعة، ووزارة الإنتاج الحربي، ووزارة التجارة، .... غيرها.
  - الاهتمام ببرنامج (ربط التعليم العالي بسوق العمل والصناعة وريادة الأعمال) وبرنامج (الربط مع الأولويات القومية) لما لهما من أهمية وانعكاس كبير على تعظيم العائد من البحث العلمي من خلال العمل علي زيادة التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والصناعة، لذا تؤكد اللجنة على ضرورة توصيف نشاطات هذين البرنامجين بدقة والعمل على إنجازهما بشكل كفء من أجل دفع عملية الابتكار ولنقل وتوطين المعرفة لتحقيق نقلة نوعية للاقتصاد المصرى نحو اقتصاد المعرفة.

رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى

أستاذ دكتور جمال شيحة

مرفق رقم (١)

مؤشرات التعليم قبل الجامعي لمصر في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨

	المؤشر	الرتبة /١٣٧	القيمة	الاتجاه
١	جودة التعليم الأساسي	١٣٣	٢,٤	
٢	معدل القيد في التعليم الأساسي%	٣٣	٩٨,٠	
٣	التعليم العالي والتدريب	١٠٠	٣,٦	
٤	معدل القيد في التعليم الثانوى%	٨٤	٨٦,١	
٥	معدل القيد في التعليم العالي %	٧٦	٣٦,٢	
٦	جودة نظام التعليم	١٣٠	٢,٥	
٧	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	١٢٢	٢,٨	
٨	جودة إدارة المدارس	١٢٤	٣,٢	
٩	وجود الأنترنت بالمدارس	١١٩	٣,٢	
١٠	وجود مراكز تدريب محلية متخصصة	١٣٥	٢,٨	
١١	مدى تدريب الموظفين	١١٦	٣,٤	

مرفق رقم (٢)

مؤشرات مصر في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨

في مجال الابتكار والبحث العلمى

المؤشـر	الرتبة /١٣٧	القيمة من (٧-١)	الاتجاه
الابتكار	١٠٩	٢,٩	
القدرة على الابتكار	١٢٣	٣,٤	
جودة مؤسسات البحث العلمي	١٢١	٢,٨	
إنفاق الشركات على البحث والتطوير	١٠٣	٢,٩	
التعاون بين الجامعات واالصناعة في البحث والتطوير	١١٧	٢,٨	
تجهيزات الحكومة للتكنولوجيا الحديثة	٦١	٣,٤	
الإتاحة في العلماء والمهندسين	٥٥	٤,١	
التعاون بمعاهدات لبراءات الاختراع تطبيقات/ مليون شخص PCT patents applications/million pop.	٧٣	٠,٩	

لجنة الشئون الدينية والأوقاف

أحال الأستاذ الدكتور رئيس مجلس النواب إلى اللجنة، بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء ٣ من يوليو سنة ٢٠١٨، لدراسة ما يدخل في نطاق اختصاصها

أولاً -الأوقاف:

تؤكد اللجنة على أهمية دور وزارة الأوقاف فى نشر الأفكار الصحيحة عن الإسلام ونشر الفكر الإسلامى المعتدل ولذلك توصى اللجنة بالآتى: -

١- سرعة تقنين أوضاع إدارات المساجد، والتوسع فى إنشاء مجالس إدارات للمساجد فى المدن والقرى المختلفة.

٢- استكمال خطط وجهود وزارة الأوقاف بشأن ضم المساجد الأهلية والإشراف عليها، ووضع جدول زمنى للانتهاء من عملية ضمها على مستوى الجمهورية ليتسنى للوزارة إحكام سيطرتها على جميع المساجد والزوايا المنتشرة فى المحافظات، ومدها بالأئمة والخطباء والعمال.

٣- إنشاء مجلس أعلى للدعوة الإسلامية عبر العالم، والترويج لسماحة ووسطية الإسلام واستحداث آلية إعلامية لكشف المغالطات التي ترتكب ضد الدين الإسلامي.

٤- التأكيد على ضرورة متابعة ما تم بشأن إحلال وتجديد وترميم المساجد الآيلة للسقوط وخاصة الأثرية القديمة، فتح باب المساهمة بالجهود الذاتية، وذلك تحت إشراف ومتابعة وزارة الأوقاف، مع ضرورة الاهتمام بفرش المساجد وتجديد المتهالك منها وذلك وفقاً لخطة وزارة الأوقاف.

٥- ضرورة توفير الحياة الكريمة للدعاة والاستمرار فى سياسة الإصلاح الوظيفى وتهيئة وسائل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم، وذلك بزيادة الحافز المادى لهم.

٦- إعادة توزيع الأئمة جغرافياً، لتغطية العجز الموجود فى الأئمة فى محافظات الجمهورية كافة.

٧- التأكيد على إرسال قوافل دعوية لنشر الفكر الوسطى خاصة فى المناطق البعيدة والنائية ومتابعة جهود الدعوة فى هذه المناطق.

٨- ضرورة استعانة وزارة السياحة من خلال الشركات السياحية الخاضعة لها بدعاة ووعاظ من الأزهر الشريف والأوقاف ودار الإفتاء، لتوعية الحجاج وتسهيل أداء المناسك على الوجه الصحيح، درءاً لمحاولة بعض الجماعات المحظورة التأثير على الحجيج.

٩- ضرورة قيام المجلس الأعلى للإعلام بتفعيل ميثاق الشرف والتأكيد على وسائل الإعلام والصحافة باحترام إنسانية كل فرد، حتى إذا كان مخالفاً فى العقيدة والفكر حياً كان أو ميتاً.

١٠- وضع خطط استثمارية طموحة بما يحقق استغلال أموال وأصول هيئة الأوقاف المصرية وإدارتها بكفاءة واقتصاد، ويعظم من أعمال البر للواقفين ويحقق بُعداً اقتصادياً واجتماعياً واسع الأفق للدولة بصفة عامة.

١١- سرعة استكمال وتجهيز مسارات رحلة العائلة المقدسة إلى مصر، والترويج فى مؤتمرات السياحة الدولية لحج هذه المزارات الروحية المقدسة وتعظيم الاستفادة من زيارة وحج بابا الفاتيكان في مصر، داعياً المسيحيين في دول العالم كافة إلى الحج في مصر والتبرك بالمقدسات المسيحية بها لتشجيع السياحة الدينية فى مصر.

١٢- التأكيد على أهمية متابعة هيئة الأوقاف المصرية لاسترداد أوقافها المسلوبة فى الداخل والخارج، لتمكينها من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، وحل النزاع بينها وبين المحليات والإصلاح الزراعى.

١٣- إنشاء مراكز إسلامية بالخارج وتفعيلها وإقامة المؤتمرات الدولية والمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية فى مختلف دول العالم وإيجاد آلية للتنسيق بينهما.

١٤- بحث أوجه التعاون بين الحكومات والمنظمات والهيئات الإسلامية من أجل رعاية الجاليات والأقليات الإسلامية سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

١٥- تطوير مصنع سجاد دمنهور والاستغلال الأمثل لكافة المساحات المحيطة به فى إنشاء مصانع أخرى تخدم الهدف الأصلى، ودعم المصنع بأحدث المعدات وتزويده بالمواد الخام اللازمة لعمليات الإنتاج، والتوسع في التصنيع وزيادة الإنتاج لتغطية احتياجات المساجد والتصدير للخارج.

١٦- ضرورة توفير الدعم الفنى لإنشاء منظومة المراقبة بالكاميرات داخل المساجد الأثرية، للقضاء على سرقة المقتنيات الأثرية.

١٧- ضرورة تكثيف البرامج الدينية بوسائل الإعلام المختلفة، للقضاء على الظواهر السلبية في المجتمع، والمتمثلة فى: زواج القاصرات، العنف ضد المرأة، تعاطى المخدرات، التحرش بالمرأة، الشائعات والأكاذيب، الإساءة للآخرين.

ثانياً- الأزهر الشريف:

إن اللجنة تؤكد على أهمية دور الأزهر الشريف في الحفاظ على التراث الإسلامي ونشر تعاليم الدين السمحة الصحيحة والمنهج المستقيم - بعيداً عن التطرف والأفكار المتشددة- على نطاق واسع داخل مصر وخارجها وتحقيق التجانس الفكرى بين المسلمين وغيرهم ولذلك توصى اللجنة بالآتى: -

١- التأكيد على أهمية تدريس اللغات الأجنبية بالمراحل التعليمية الأولى بالمعاهد الأزهرية مع ضرورة تنوع هذه اللغات، مع التأكيد على توفير المعلم المتخصص في هذه اللغات، لإعداد خريج الأزهر القادر على التعامل مع العالم الخارجي.

٢- التوسع في تزويد المعاهد الأزهرية بأجهزة الحاسب الألى، للمساهمة في تطوير العملية التعليمية بها.

٣- ضرورة العمل على وضع معايير قومية لمخرجات التعليم في مؤسسات التعليم الأزهرية سواء بالمعاهد الدينية أو جامعة الأزهر، والربط بينها وبين ما يتم بالتعليم العام سواء ما قبل الجامعى أو الجامعى.

٤- ضرورة إنشاء هيئة الأبنية التعليمية الأزهرية، حتى تقوم بعمليات الإحلال والتجديد للمعاهد الأزهرية والأشراف على المباني التعليمية التي أنشئت من قبل مؤسسة الأزهر الشريف.

٥- إنشاء مدارس التعليم الفني والتكنولوجى الحديثة بالمعاهد الأزهرية، لتخريج العمالة الفنية الماهرة والمدربة، لإمداد سوق العمل بالكفاءات الفنية اللازمة، مع العمل على تحسين جودة مخرجات التعليم.

٦- العمل على استكمال تأهيل المعاهد الأزهرية التي لم تعتمد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، للحصول على شهادات الجودة والاعتماد.

٧- ضرورة التأكيد على توفير منظومة حديثة للدفاع المدني فى مستشفيات جامعة الأزهر، لتطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة بها.

ثالثاً - توصيات اللجنة بشأن مكافحة الإرهاب:

١- ضرورة أن تقوم الحكومة بخلق بيئة مجتمعية لإدراك أن ظاهرة الإرهاب ليست مسئولية الأنظمة وحدها، وإنما مسئولية كل فرد فى المجتمع، بما يسهم فى مشاركة المجتمع الفاعلة فى مواجهته وخلق روح المسئولية الجماعية.

٢- تكثيف العمل على خلق مناخ دولى يؤدى إلى ملاحقة دولية حقيقية وجادة للدول الراعية للإرهاب سواء بالإيواء أو بالتمويل أو دعماً فكرياً أو إعلامياً.

٣- التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعى لمجابهة مواقع الجماعات المتطرفة وتفنيد ادعاءاتها وضلالاتها وإبطالها بالحجة والبرهان، وأن يكون ذلك أيضاً باللغات الأجنبية الحية.

٤- أهمية أن تقوم الحكومة بمواصلة السعى نحو إدراج الإرهاب الإلكترونى فى عداد الجرائم ضد الإنسانية بمنظمة الأمم المتحدة، ليتسنى إصدار قرار دولى يجرم الإرهاب الإلكترونى ويلاحق مسئولى المواقع التى تبثه أو تروج له على نطاق واسع.

واللجنة إذ تعرض تقريرها على اللجنة الخاصة المشكلة للرد على بيان الحكومة برئاسة السيد الأستاذ وكيل المجلس، تتمنى للحكومة التوفيق والسداد لما فيه خير للشعب المصرى وتحقيقاً لأماله وتطلعاته .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

رئيس اللجنة

ا.د/أسامة العبد

تحريراً في / ٧ / ٢٠١٨

لجنـــة التضامن الاجتماعى والأسرة والأشخاص ذوى الإعاقة

رأى وتوصيات
لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوى الإعاقة
بشأن دراسة المحور الخامس
"تحسين مستوى معيشة المواطن المصري"
من برنامج الحكومة

عقدت اللجنة مساء الخميس الموافق الخامس من يوليو ٢٠١٨ اجتماعها برئاسة السيد الأستاذ الدكتور عبد الهادي القصبي " رئيس اللجنة " لدراسة ما يدخل في نطاق اختصاص اللجنة عن برنامج الوزارة وخاصة المحور الذي يتعلق بـــ " تحسين مستوى معيشة المواطن المصري".

وقد دارت المناقشات حول هذا المحور، وتركزت ملاحظات السادة النواب على عدم وضوح آليات تنفيذ البرنامج، فضلاً عن إغفاله للعديد من التفاصيل الرقمية، ومخصصات التمويل، والبرامج الزمنية للتنفيذ، حتى يتمكن مجلس النواب من إعمال سلطاته الرقابية على ما يتم تنفيذه من برنامج الحكومة، وحصر ما لا تتمكن الحكومة من تنفيذه، لمساءلتها على ما لم يتم إنجازه.

بعد الاطلاع على محور تحسين مستوى معيشة المواطن ببرنامج الحكومة وما ورد به من خطط وبرامج، فإن اللجنة تعبر عن دعمها للبرنامج دعماً للدولة المصرية في ظل المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصر، وهي في مرحلة التعافي من آثار إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتأمل اللجنة أن يتم تعظيم المنافع التي تعود على المواطن المصري من أجل تحسين مستوى معيشته.

وتكشف مراجعة محور تحسين مستوى معيشة المواطن المصري اشتماله على ٧ برامج رئيسية، يندرج من كل برنامج مجموعة برامج فرعية، ليبلغ إجمالي عددها ٤٣ برنامجا فرعيا، ويستهدف ما يلي:

- الحد من الزيادة السكانية من خلال إجراءات تحفيزية وتكثيف حملات التوعية والعمل على تحقيق الانتشار العمرانى وتطوير المدن الجديدة القائمة بتكلفة كلية تتجاوز ٦٥ مليار جنيه.
- التوسع فى شبكات الأمان الاجتماعى لتغطى نسبة ٦٠ % من السكان تحت خطر الفقر (تكافل وكرامة) وبعدد يبلغ ٥،٣ مليون أسرة تتضمن حوالى ١٨ مليون مواطن، وبتكلفة تبلغ ٨٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى توجيه حوالى ٥ مليار جنيه لتلبية متطلبات ذوى الاحتياجات الخاصة، وتوفير مظلة تأمينية شاملة للمصريين

بالخارج. بالإضافة إلى رفع كفاءة منظومة الدعم العينى والتحول التدريجى إلى الدعم النقدى وضمان وصوله لمستحقيه، مع تعزيز الد ور الاجتماعي لوزارة الأوقاف وتعزيز التعاونيات الاستهلاكية، وتفعيل آليات حماية المستهلك.

• تدعيم خطط التنمية بالمحافظات، مع التركيز على تنمية صعيد مصر وشبه جزيرة سيناء، وتطوير العشوائيات، مع تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية للأسر الأولى بالرعاية. وتطوير مزلقانات السكة الحديد الأشد خطورة، بالإضافة إلى تنمية دخل الأسر فى المجتمعات الريفية

• تطوير خدمات الإسكان، بتنمية خدمات التمويل العقاري وإنشاء ٧٦٤ ألف وحدة سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي، مع تعزيز دور وزارة الأوقاف فى مجال خدمات الإسكان.

• تطوير المرافق العامة، بتحسين خدمات مياه الشرب الصرف الصحي وتطوير الطرق والكباري، وتطوير خدمات النقل الجماعي والسكك الحديدة، وتطوير وتوسعة شبكة مترو الأنفاق.

• عدم التمييز النوعي وتمكين المرأة بإطلاق برنامج جديد للتشغيل كثيف العمالة، ليتيح حوالى ١٠٠ ألف فرصة عمل، ودعم أنشطة الأسر المنتجة بتعزيز قدرات حوالى ١٨٠ ألف سيدة فى مجال ريادة الأعمال والوصول بعدد المستفيدات من برامج تنمية المرأة الريفية إلى ٨٠ ألف مستفيدة بنهاية البرنامج.

• التحسين البيئي ليشمل تحسين نوعية الهواء والماء ومعالجة تدوير المخلفات، مع التحكم فى التلوث الصناعي، والتخلص من النفايات الصحية الخطرة، وزيادة حملات التوعية الجماهيرية والطلابية والشبابية والبيئية.

وغنى عن البيان أن فلسفة برنامج عمل الحكومة خلال السنوات الأربع المقبلة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١ مرتكزة على ما يلى:

• <u>إستحقاقات دستورية:</u>

تكفل تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير حياة كريمة للكافة، حيث إن هذه الاستحقاقات وردت بالمواد من ١٨ وحتى ٢١ بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣% من الناتج القومي، ويقابلها نسبة لا تقل عن ٤% للتعليم المدرسي، ٣% للتعليم الجامعي، ١% للبحث العلمي، علاوة على إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين.

• <u>توجيهات القيادة السياسية:</u>

وهى الواردة بخطاب التكليف الرئاسي "يونيو٢٠١٨" لتراعى المحاور الرئيسية اللازمة للبناء على مكتسبات المرحلة الماضية "مرحلة تثبيت الدولة" منطلقة نحو مرحلة أكثر إشراقاً "مرحلة جنى الثمار" في إطار من التركيز على أولوية تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان جودة الحياة، وأيضاً بناء الإنسان المصري، إيماناً بأنه لا تنمية دون مواطن متمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية دون تمييز.

وتعتبر الرؤية طويلة الأجل بمثابة الشعلة التي توقد حماس المجتمع وتستنفر جهوده للتصدي للتحديات القائمة ولإثبات الذات والرغبة في الإنجاز تطلعاً لحياة أفضل فى المستقبل، وهذا ما تحقق في رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وقبل أن نتطرق لتحليل لجنة التضامن الاجتماعي لبرنامج الحكومة، لابد أن نؤكد على بعض الحقائق التالية:

- لا شك أن مستوى المعيشة يؤثر تأثيراً بالغًا في تقدم أي دولة فى العالم، ويعتبر الانخفاض في هذا المستوى بمثابة انذار للمسئولين والمخططين لإعادة النظر في خططهم المستقبلية وإيجاد الحلول المناسبة.
- إن التطور الاقتصادي لأي دولة في العالم مرتبط بالتقدم التعليمي والصحي وارتفاع مستوى الخدمات فيها، وهذا ما يعرف بمستوى المعيشة، ويقوم مفهوم مستوى المعيشة على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم.
- إننا مقبلون على مرحلة جديدة تقتضي مشاركة فاعلة من كل أبناء الوطن، ليسهم الجميع في بلورة ما يتعين اتخاذه من قرارات مصيرية، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- أن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية تفرض على الجميع مسئولية تاريخية تحتم ضرورة تضافر الجهود وتكامل السلطات كي يبقى البنيان قائمًا وشامخًا.

وعليه فإن اللجنة قد تناولت برنامج الحكومة من الجانب الذي يتعلق بنطاق اختصاصاتها، على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بالبرنامج الرئيسي "ضبط النمو السكاني والانتشار العمراني":

أ. البرنامج الفرعي الأول: الحد من الزيادة السكانية

جاء برنامج الحكومة هادفًا إلى الحد من الزيادة السكانية نظرا لاستمرار زيادة معدلات النمو السكاني والبالغ ٢,٥٦% بتكلفة تبلغ ١٩٤٢مليون جنيه من خلال إجراءات تحفيزية، وتكثيف حملات التوعية، والعمل على تحقيق الانتشار السكاني بتطوير المدن الجديدة القائمة بتكلفة كلية تتجاوز ٦٥ مليار جنيه، وطرح ٢٥٠ألف قطعة بهذه المدن بمساحة إجمالية ٣٠ألف فدان، وكذا إضافة ١٢٠٠كم لشبكة الطرق.

وإيمانًا من اللجنة بضرورة التصدي لقضية الزيادة السكانية، وطبقا لما ورد في بيان الحكومة بكونها تهدف إلى خفض معدل الخصوبة الكلية للمرأة من ٣,١ طفل/سيدة إلى ٢,٩ طفل/سيدة فقط بنهاية البرنامج، **فإن اللجنة** تؤكد على أن معدل الخصوبة طبقا للمسح الصحي السكاني وصل إلى ٣ طفل/سيدة في عام ٢٠٠٨ في حين كان المنتظر أن يصل في ٢٠١٤ إلى ٢,٤ طفل/سيدة ، ولكن هذا لم يتحقق بل إنه ارتفع إلى ٣,٥ طفل/سيدة، مما يمثل تراجعًا كبيراً وصولا لما كان عليه في عام ٢٠٠٠، أي أنه بعد مرور أربعة عشر عامًا تم التراجع لما كان عليه في عام ٢٠٠٠.

فضلا عن ذلك، وكما ورد بالبرنامج أن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة هي ٥٩ %، وبعد الرجوع إلى المسح السكاني DHS كان معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة ٦٠%، وكان الهدف الوصول في عام ٢٠١٤ إلى ٦٧%، ولكن تراجع في ٢٠١٤ ليصل إلى ٥٨,٥%.

ولعل أهم أسباب هذا التراجع:

- عدم توافر خدمات تنظيم الأسرة في العديد من القرى والعزب والنجوع، خاصة في محافظات الصعيد.
- غيبة الخطاب الإعلامي والديني الداعم والداعي لتنظيم الأسرة.
- وجود قطاع عريض يعلم بحجم المشكلة، ويحتاج إلى توفير وسائل تنظيم الأسرة، وقد فشلت وزارة الصحة والسكان في توفير تلك الوسائل.

بالإضافة إلى أن هذا البند لم يوضح كيف يتم الحد من الزيادة السكانية، ولكن ما تم هو إعادة توزيع الخريطة السكانية على المدن الجديدة التي تم إنشائها.

كما إنه كان هناك تحفظ من قبل اللجنة بشأن أداء المجلس القومي للسكان وفروعه بالمحافظات، وسبق للجنة أن رفضت موازنته بالكامل للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ لعدم تحقيقه أيًا من الأهداف والمهام المُسندة إليه والتي أنشئ من أجلها، ولم يحقق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، كما أنه لم يلتزم بتنفيذ استراتيجية محددة المعالم.

وفضلا عن البيان إنه من الفرص المتاحة التي يمكن التركيز عليها للحد من الزيادة السكانية نسبة الحاجات غير الملباة وهي نسبة ١٣%، وهذه النسبة من السيدات يرغبن في استخدام وسائل تنظيم الاسرة ولا يحصلون عليها بسبب عدم توافر خدمات تنظيم الأسرة القريبة منهم أو ضغوط أسرية لتلك السيدات لعدم استخدام تلك الوسائل، ومن هنا يأتي العمل على هذه الفئة من السيدات للاستفادة من حاجتها لتلك الوسائل والتي تصل في الصعيد إلى حوالى ١٦%.

كما أن هناك تراجع في أداء دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية كمقدمى خدمة بسبب نقص الأطباء والتمريض وضعف ميزانية هذه الجمعيات لتقديم هذه الخدمة، فضلا عن أنه لا يوجد تقييم موضوعى لدور القطاع الخاص كمقدم للخدمة.

ب. البرنامج الفرعي الثاني: التوعية بخطورة الزيادة السكانية

تسعى الحكومة في برنامجها إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للإعلام في التوعية الإعلامية بمخاطر الزيادة السكانية من خلال بعض المشروعات التي منها " اثنين كفاية" والقيام بـــ ٤ مليون زيارة.

لقد كان للجنة التضامن الاجتماعي السبق في تناول المشكلة السكانية وتدارس حجم الخطورة ودور قطاعات الدولة المختلفة في التصدي لها من خلال جلسة للحوار المجتمعي بمجلس النواب بتاريخ ٢٥ من سبتمبر ٢٠١٧ بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية وتلاها عدد من المؤتمرات في بعض محافظات الجمهورية.

وترى اللجنة أن هناك تراجع في حملات التوعية على الرغم من خطورة الزيادة السكانية سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الأقاليم، **ويرجع ذلك** إلى أن الاستعانة بوسائل الاعلام مكلفة للغاية مما يجعل التعامل معها غير منطقي لعدم وجود ميزانيات خاصة بذلك، فضلا عن تراجع اللقاءات الحوارية حول القضية السكانية في البرامج المختلفة، وأصبحت التوعية بخطورة الزيادة السكانية غير كافية.

فضلا عن أن التوعية عن طريق الرائدات الريفيات -وعددهم ١٣ ألف رائدة على مستوى الجمهورية- غير كاف مما يؤدى إلى مشكلة كبيرة في التواصل المجتمعي.

وتؤكد اللجنة على ضرورة تفعيل دور مؤسسات العمل الأهلي في نشر الوعى المجتمعي المستمر من خلال برامج الصحة الإنجابية والتسويق الاجتماعي لهذه الخدمات لرفع الوعى المجتمعي بخطورة الزيادة السكانية، وكذلك توضيح رأى الدين والتصدي للأفكار والعادات الخاطئة، وإطلاق حملات إعلامية لها صفة الاستمرارية من أجل نشر التوعية في كافة وسائل الإعلام بالشراكة مع وزارات الصحة والسكان والأوقاف والمجلس القومي للسكان، مع التركيز على المناطق التي بها ارتفاع في معدل النمو السكاني وانخفاض في نسب استخدام وسائل الاسرة.

ومن المعلوم أن القضية السكانية ليست مرتبطة بمحور معدل النمو السكاني فقط ولكنها مرتبطة بمحورين آخرين هما تدنى خصائص السكان وسوء توزيع السكان.

بالنسبة لتدنى خصائص السكان تلاحظ أن نسبة الأمية في مصر، وطبقا لنتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ وصلت إلى ٢٥,٦ % ما بين الذكور والإناث، ونسبة البطالة وصلت إلى ١٠,٥%، ونسبة الفقر تزيد على ٣٠%، هذا فضلا عن انتشار بعض الامراض على سبيل المثال الأنيميا والتقزم وغيرها من أمراض سوء التغذية.

كما تؤكد اللجنة على ضرورة الحفاظ على التناسب بين معدل النمو السكاني ورفع خصائص السكان جنبا إلى جنب بإعداد برامج مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع المدني.

أما فيما يتعلق بإعادة توزيع السكان يكون ذلك من خلال إقامة مجتمعات عمرانية جديدة على أن تتوافر بها بعض الخصائص لتكون جاذبة للسكان، ومنها:

- توفير إقامة مناسبة تتناسب مع دخول الفئات المتوسطة والفقيرة.
- إيجاد فرص عمل وخدمات للمواطنين.

ثانيا: البرنامج الرئيس الثاني: التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي

أ. البرنامج الفرعي الأول: الحماية الاجتماعية

يستهدف برنامج عمل الحكومة تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتكون عادلة وفعالة من أجل حماية كافة الأسر تحت خط الفقر بتكلفة إجمالية تتجاوز ٦٧٨ مليار جنيه، حيث يستهدف تقديم دعم نقدى لنسبة

٦٠% من السكان تحت خط الفقر، بعدد يبلغ ٣,٥ مليون أسرة تتضمن حوالى ١٨ مليون مواطن وبتكلفة تبلغ ٨٠ مليار جنيه، فضلًا عن رفع كفاءة المساكن الريفية بالتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجتمع المدني بحيث تزداد عدد الأسر المستفيدة من ٢٢ ألف أسرة إلى ١٥٠ ألف أسرة بنهاية البرنامج.

كما أكد برنامج الحكومة على أن المواطن المصري سيشهد خلال الشهور القليلة المقبلة طفرة ملحوظة وتحسنًا ملموسًا بشكل عام فى العديد من الأمور المرتبطة بحياته اليومية فى مجالات توفير السلع الغذائية وضبط المرور ووسائل النقل الجماعي، وما يتعلق بالإسكان والمياه والصرف الصحي، وغيرها من الخدمات.

كما أكد برنامج الحكومة على تقديمها الدعم النقدي للأسر الفقيرة وتوفير مسكن ملائم لجميع فئات المجتمع عن طريق مشروع الإسكان الاجتماعي وإتاحة الأراضي للفئات القادرة، وتمكين الأسر اجتماعياً واقتصادياً في إطار برامج الحماية وعلى رأسها برامج " تكافل وكرامة" و"برنامج سكن كريم".

وتؤكد اللجنة على تحفظها بشأن تعدد برامج الحماية الاجتماعية (شبكة الأمان الاجتماعي)، حيث إنها تغطى نسبة ٦٠% من السكان تحت خط الفقر، وبعملية حسابية بسيطة نجد أن نصيب الفرد من منظومة الحماية الاجتماعية ٨٠ مليار جنيه/ ١٨ مليون مواطن أي ما يعادل ٤٤٤٤ جنيه للفرد في العام، ومن ثم ترى اللجنة أن تعدد هذه البرامج أصبح بمثابة إهدار للمال العام، حيث إنها أدت إلى تحول من يستفيدون من هذه البرامج ليصبحوا عالة على المجتمع، على الرغم من قدرة بعضهم على العمل، وهو ما أدى إلى اللامبالاة من جانب بعض المستفيدين من خلال السعي للحصول على هذه المساعدات دون السعي للعمل والحصول على قوت يومه من عمل يده، فالأفضل أن تتحول هذه المساعدات التي تقدم لمن يستطيعون العمل لتمويلات لإقامة مشروعات متناهية الصغر من خلال وضع خريطة زمنية واضحة بدلا من التكفف، سعيًا نحو تحويل المستفيد من مرحلة العوز والبطالة إلى طاقة إنتاجية للمجتمع، ومساهم في الاقتصاد المصري.

كما ترى اللجنة أن فكرة منظومة الأمان والرعاية الاجتماعية أصبحت ترسى مفهوم البطالة أكثر من كونها مساعدات للفئات الأكثر احتياجًا.

وتأمل اللجنة أن تفي الحكومة بهذا الحجم الكبير من الوعود الطموحة، والتزامها برسالتها بعدم ترك شخصًا فقيرًا يتكفف، فالحكومة أولى به من ناحية التشغيل إن كان لديه القدرة على العمل أو من ناحية إعالته إن كان غير قادر على الكسب أو كان واقعًا تحت خط الفقر.

ب. البرنامج الفرعي الثاني: الرعاية الاجتماعية

يستهدف برنامج الحكومة تقديم حماية وخدمات رعاية ذات جودة تساعد في تمكين ودمج فاقدي الرعاية من الأطفال والبالغين بتكلفة تتجاوز ٤٠٠ مليون جنيه.

إلا أن اللجنة تتحفظ بشأن هذا البرنامج، حيث إن دور رعاية الأطفال والبالغين لم تشهد أى تطوير، بل أن أغلب دور الرعاية بها العديد من المخالفات والتي لم يتم الكافية بشأنها، وأغلب الخدمات التي تقدم من خلال دور الرعاية لا تحمل في طياتها سوى الايذاء واهدار الكرامة.

وتؤكد على ضرورة تطوير البنية الأساسية لدور الرعاية وتوفير القوى البشرية المدربة حتى تتمكن من أداء رسالتها تجاه هؤلاء الأطفال والمحتاجين للرعاية الكاملة.

ثالثا: البرنامج الرئيس الخامس: عدم التمييز النوعي

أ. البرنامج الفرعي الأول: تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

يبلغ تكلفة البرنامج حوالي ١٦٠ مليون جنيه، لتنفيذ عديد من الأنشطة التي تراعى عدم التمييز النوعي وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.

إلا أن اللجنة وجدت أن هناك أحد صور التمييز في البند الخاص باستخراج بطاقات الرقم القومى للمرأة في المحافظات الحدودية دون غيرها في بقية المحافظات من غير الحدودية، وهذا يعد تمييزاً غير مقبول، فلابد من وجود فرص متساوية لكافة فئات المجتمع، حيث إن احتياج المرأة لبطاقة الرقم القومى في المحافظات الحدودية هو ذات احتياج المرأة لها في غيرها من المحافظات.

ب. البرنامج الفرعي الثاني: الحماية الاجتماعية للمرأة

وفى إطار إطلاق برنامج جديد للتشغيل كثيف للعمالة يستهدف المرأة والشباب ويوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل، هذا فضلًا عن التوسع في الإقراض متناهي الصغر للمرأة الريفية لإتاحة ١٠٠ ألف قرض في المجالات الزراعية والتجارية والخدمية لزيادة دخل الأسرة في الريف.

فإن اللجنة تثمن على هذا البند وترى ضرورة وضع تمكين المرأة والشباب على رأس أولويات برنامج الحكومة.

وبعد استعراض ما جاء في المحور الخاص بتحسين مستوى معيشة المواطن المصري فيما يدخل في دائرة اختصاص اللجنة، فإن اللجنة توصى بالآتي:

١- يجب أن يشتمل البرنامج على الأهداف التفصيلية لكل مرحلة من مراحل البرنامج، وتحديد آليات تنفيذ هذه الأهداف والخطة الزمنية المحددة لها، فضلاً عن الميزانية المخصصة لذلك، وعلى مجلس النواب متابعة وتقييم الأداء.

٢- ضرورة التعامل مع المشكلة السكانية بحجمها الحقيقي بعد أن أصبحت خطر يلتهم كل ثمار التنمية، وذلك من خلال خطة محددة المعالم تقوم بالشراكة بين الحكومة ومنظمات العمل الأهلي، وأن يتم فيه تحديد الموازنات الخاصة بها على أن يتم تقييم تلك الخطة من قبل أجهزة محايدة، مع إعادة النظر في الهياكل والمؤسسات المعنية للسكان.

٣- ضرورة أن يستشعر المواطن المصري ثمار تحسن الاقتصاد تدريجيًا، وخاصة مع بداية السنوات الأربع الحالية وليس في نهايتها، حتى تكون هناك مصداقية وشفافية.

٤- ضرورة منع الازدواجية في الأداء من خلال أدوار ومسئوليات محددة وواضحة على المستوى المحلى والمركزي والتنسيق مع الجهات التنفيذية لضمان تنفيذ البرنامج.

٥- وضع خريطة واضحة إما بتخفيض النفقات من خلال تخفيض الأسعار ومراقبة الأسواق أو من خلال زيادة الرواتب بما يتناسب مع الزيادة المستمرة في أسعار الخدمات والسلع.

٦- ضرورة اعادة النظر فى برامج الاعانات المختلفة مثل تكافل وكرامة وغيرها بما يحفظ للمواطن كرامته ولا يؤدى به الى العوز الدائم، وحتى لا يمثل عبء على المجتمع.

٧- عدم فرض ضرائب جديدة على المواطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن ضرورة الارتقاء بكفاءة التحصيل الضريبي.

٨- التركيز على الفئات الاكثر احتياجا للرعاية من الايتام والمسنين، واعادة تطوير دور الرعاية، والرقابة المستمرة بما يحفظ لقاطنيها كرامتهم والمعاملة السوية.

٩- ضرورة وضع أصحاب المعاشات على قائمة الاهتمامات، فهم يستحقون الرعاية، وذلك من خلال تخفيض أسعار الخدمات أو جعلها مجانية لهم لتتناسب مع ما يتقاضونه من معاش ضئيل، أو بزيادة المعاشات لتتناسب مع الحالة المعيشية الصعبة والزيادة المفرطة في الأسعار.

١٠- التصدي لكل صور الفساد وأشكاله، ولا يقتصر الفساد على تقاضى الرشاوى، بل يجب أن يمتد التصدي إلى الفساد الإداري والسلوكي والمالي والمهني، وأن تكون هناك عقوبات رادعة لتحقيق الشفافية.

واللجنة إذ تتقدم بهذه التوصيات، إنما تود أن تعرب عن تأييدها لبرنامج حكومة السيد الدكتور مصطفى مدبولي بما تضمنه من سياسات والتزامات مستقبلية.

وتؤكد على أن هذا البرنامج يعد دليل للرقابة، فكما هو تعهد من الحكومة لبرنامجها فهو يتيح للمجلس الموقر تفعيل دوره الرقابي على الحكومة.

وإن ما ورد في توصياتها وملاحظاتها إنما يأتي في إطار إيمان اللجنة الكامل بأهمية التعاون الفعال بين جميع مؤسسات الدولة سعيًا لتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة التحديات الجديدة في الحاضر والمستقبل تحقيقًا لرفعة شعب مصر العظيم ورفاهيته على أسس من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وتعزيز المشاركة الشعبية.

رئيس اللجنة

الدكتور عبد الهادي القصبي

لجنـــة الثقافـــة والإعلام والآثـــار

توصيات
لجنة الإعلام والثقافة والآثار
بشأن بيان الأستاذ الدكتور المهندس رئيس مجلس الوزراء
عن برنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١
الذي ألقاه أمام مجلس النواب بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣.

======

من خلال دراسة اللجنة لبيان الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء تبين لها أن برنامج عمل الحكومة تناول خمسة أهداف رئيسية استراتيجية تتسق مع رؤية "مصر ٢٠٣٠" للتنمية المستدامة ، من خلال مفهوم شامل يعمل على تكوين شخصية مصرية قادرة على التفاعل الإيجابي مع الأحداث والمستجدات والإدراك الواعي لتأثيراتها الراهنة والمحتملة، وكذا التأثير الفاعل في الظروف المحيطة ويشمل ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية بتفعيل دور المؤسسات الثقافية والدينية والإعلامية ونشر ثقافة العلوم والابتكار والتوعية الإعلامية بمنظومة القيم والموروثات الحضارية.

وقد أشار البرنامج على الدور الفاعل لأجهزة الثقافة والإعلام على حماية الأمن القومي وسياسية مصر الخارجية ، وذلك من خلال التأكيد على أن محاربة التطرف والذى يتطلب تضافر كافة الجهود والتنسيق التام بين كافة الأطراف المعنية من قوى الشرطة والقوات المسلحة ودور العلم وعلماء الدين ، وأجهزة الثقافة والإعلام وقبل كل ذلك كله دور الأسرة في التوعية بخطورة تبنى الأفكار المتطرفة التي تدعو للكراهية والحقد والعنف.

ومن البرامج الداعمة لهدف بناء الانسان المصرى هو ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية التي يتبعها عدة برامج فرعية ترتكز على التنشئة الثقافية لكل فئات المجتمع وتعزيز القدرات التنافسية للصناعات الثقافية ، مثل الحرف التراثية والفنون البصرية والاستعراضية ، والتوعية الإعلامية بمنظومة القيم الثقافية والموروثات الحضارية ، وفيما يلى نستعرض القطاعات التي تدخل في اختصاصات عمل اللجنة .

أولا: قطاع الإعلام :

تضمن البرنامج الفرعي الثاني التوعية الإعلامية بمنظومة القيم والموروث الحضاري.

وتشيد اللجنة بما أكدت عليه الحكومة من أن منظومة القيم الاجتماعية تعد من اقوى ما تبنى به المجتمعات ، وان هناك علاقة وثيقة تربط بين المنظومة الإعلامية ومنظومة القيم، والذى يستهدف ما يلى:

- تفعيل دور الاعلام في نشر القيم الإيجابية والانماط السلوكية الحميدة والبناءة والتي تفرز روح المشاركة والتعاون والمحبة في المجتمع، ونبذ الممارسات الخاطئة واعمال العنف والعدوان التي تحث على الحقد والكراهية.

-تنظيم الفتاوى الدينية في كافة أجهزة الإعلام ومتابعة مدى الالتزام بقوائم الفتوى التي يحددها الازهر الشريف ودار الإفتاء المصرية.

- إلزام المؤسسات الإعلامية بتطبيق نظم للمشاهدة المسبقة لأحكام الرقابة على البرامج.

- كما أكد برنامج الحكومة على تفعيل العمل بلائحة الجزاءات الصادرة عن المجلس الأعلى للإعلام على كل شاشة أرضية او فضائية خاصة أو عامة تتجاوز الآداب العامة وقيم المجتمع، وسحب الترخيص في حالة إقرار التجاوز ثلاث مرات خلال ستة أشهر .

ثانيا: قطاع الثقافة.

في هذا الصدد تؤكد اللجنة على تبنيها الكامل لما تناوله البرنامج الفرعي السابع ، بهدف "حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية ، " من خلال تعزيز دور المؤسسات الثقافية في مواجهة التطرف الفكرى" تقوم على الاعتدال وسعة الأفق واحترام الاختلاف باعتباره مصدر اثراء ثقافى وفكرى وفنى وحضاري لا مصدر صراع وانقسام واقصاء ، وذلك من خلال نشر ثقافة التذوق الفني والابداعى ، وتعزيز التفكير النقدى ، وثقافة الحوار والاحتواء ، وثقافة النجاح والطموح والشعور بالأمل ، وتنظيم قوافل التنوير في المدارس والجامعات .

ومن خلال دراسة اللجنة للبرنامج الفرعي الأول: بعنوان تفعيل دور المؤسسات الثقافية تبين للجنة أن التكلفة الاجمالية لتنفيذ هذا البرنامج خلال الأربع سنوات القادمة تبلغ نحو ١٢,٤ مليار جنيه منها تكلفة استثمارية حوالي ٣,٥ مليار جنيه، ويوضح الملحق رقم ١٣ مؤشرات أداء برنامج تفعيل المؤسسات الثقافية، وتستهدف الحكومة من خلاله تحقيق ما يلي: -

١- **تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع:** خاصة القيم الشخصية والقيم الإيجابية في العلاقة بالأخر وتعزيز قيم الهوية الوطنية بهدف بناء شخصية المواطن المصري لكى يكون إيجابيا وعضواً فاعلاً ومؤثرا في بناء مجتمع متماسك وتفعيل القيم الإيجابية مثل الصدق والطموح ، والسعي للنجاح في الحياة والانجاز والدقة في العمل علاوة على تعزيز الهوية الوطنية المشتركة من خلال مواطنين قادرين على بناء أمة واحدة متماسكة ومتضامنة تضم الجميع في دولة قوية قادرة على تحقيق التقدم وذلك من خلال الأنشطة الثقافية والندوات وورش العمل التي تستهدف الحكومة تنفيذها.

٢- **تنمية الموهوبين والنابغين والمبدعين** : ليكونوا مصدر قوة مضافة لمصر اجتماعيا وثقافيا و اقتصاديا وقاطرة تقود مصر في السنوات القادمة الى تحقيق التقدم والريادة والمنافسة اقليمياً وعالميا، وذلك من خلال تنظيم المسابقات ومنح الجوائز الثقافية والفنية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ونشر مراكز اختيار الموهبة والنبوغ في مجالات الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ورعاية النباغين والموهوبين والمبدعين، إضافة الى نشر ثقافة تعزيز الموهبة والنبوغ والابداع في المجتمع، وتفعيل التعاون مع منظمات المجتمع المدني في رعاية وتشجيع الموهوبين .

٣- **العدالة الثقافية**: يهدف تعزيز المشاركة الثقافية للجميع على قدم المساواة بما يحول دون استبعاد أي فئة اجتماعية والحد من أي حواجز اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية وجسدية تحول دون تمكين كافة فئات المجتمع في المشاركة الفعالة في العمل الثقافي بكافة مراحله، وذلك من خلال تدشين مشروع (الثقافة للجميع) ، الذى يشمل نشر المكتبات المتنقلة وانشطة مكتبة الاسرة والقراءة للجميع وتطوير معارض الكتاب المتنقلة في كل مكان والقوافل الثقافية المتكاملة وتعزيز التواصل الثقافي مع المصريين في الخارج. وكذلك التمكين الثقافي لذوي القدرات الخاصة بإعادة تأهيل المؤسسات الثقافية لتمكين المعاقين من المشاركة الثقافية، ونشر ثقافة احترام حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين.

٤- **تحقيق الريادة الثقافية** (**قوة مصر الناعمة**): بهدف تنمية دور مصر الثقافي على الساحة الدولية والإقليمية بأن تصبح البيئة الثقافية المصرية حاضنة لكل الابداعات الفنية والفكرية والثقافية و الأدبية من كل انحاء العالم، وذلك من خلال تطوير المهرجانات والمسابقات الدولية، والانفتاح على الثقافات المختلفة عن طريقة تدشين المشروع القومي للترجمة من والى اللغة العربية، ومشروع التبادل الثقافي والفني بين مختلف دول العالم، ومشروع التمثيل الدولي في الفعاليات والمهرجانات الدولية.

٥- **تطوير المؤسسات الثقافية**: من خلال تمكين الشباب لقيادة العمل الثقافي، ومعالجة الفجوة الجغرافية في توزيع المؤسسات الثقافية للوصول الى المناطق النائية والمناطق الحدودية والفئات الفقيرة، وانشاء شبكة بنية معلوماتية ورقمية متكاملة، وإطلاق بوابة ثقافية تفاعلية ورقمية على شبكة الانترنت للوصول الى قطاعات عريضة من المستخدمين داخل مصر وخارجها ومشروع أطلس المواقع الثقافية

٦- **حماية وتعزيز التراث الثقافي**: بهدف الاهتمام بالتراث الثقافي المصري وبروافده المختلفة الفرعونية والقبطية والإسلامية والعربية وغيرها من الروافد التاريخية التي اثرت المكون الحضاري لمصر، وذلك من خلال تدشين مبادرة (تراثك امانة)، ودمج التراث في مناهج التعليم ورقمنه التراث الثقافي

٧- **دعم الصناعات الثقافية**: لتشجيع وحماية الإنتاج الثقافي من خلال تهيئة بيئة محفزة لنمو الصناعات الثقافية تكفل لها الحماية وتتيح القنوات التسويقية والتمويلية المختلفة اللازمة لنموها وتوسيع دائرة تأثيرها، من خلال انشاء الشركة القابضة للصناعات الثقافية وتطوير صناعة الكتب وتطوير مدينة السينما بأرض مدينة الفنون في الهرم، وتطوير الصناعات الحرفية والتراثية

٨- **الاصلاح التشريعي** : من خلال مراجعة عدد من القوانين بهدف تحقيق السياسات الثقافية الجديدة وبما يجعل منظومة العمل الثقافي متكاملة ومترابطة وفعاله، ابرزها القانون رقم ١٢١لسنة ١٩٧٥بشأن الحفاظ على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها بحيث يتم تغليظ عقوبة الإفصاح غير المصرح له، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩بفرض ضريبة مقابل دخول المسارح وغيرها من محل الفرجة والملاهي بحيث يتم تخفيف الأعباء الضريبة على الصناعات الثقافية وتضمنين الجمعيات الغير هادفة للربح التي يكون نشاطها الأساسي دعم وتنمية الثقافة والفنون والآداب بالإعفاء الضريبي المنصوص بالقانون في إقامة الحفلات وقانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦بحيث يتم تسهيل شروط الإصدار، والقانون ٩٦لسنة ١٩٩٦ بشأن الصحافة لتعزيز حرية التعبير، وقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لضمان حرية التعبير وقانون الملكية الفكرية لضمان حماية الصناعات الثقافية وتعديل بند السقوط في الملك العام لمنتجات السينما والتليفزيون.

وتؤكد اللجنة على دعمها الكامل لما ورد في البنود السابقة المشار إليها من ، وذلك من خلال تنسيق اللجنة مع الوزارات المعنية بهدف العمل على تنفيذ ما ورد بها بشكل ناجز.

ثالثاً: قطاع الآثار.

وفى هذا الصدد تشيد اللجنة بما ورد بالبيان في البرنامج الفرعى الرابع " تأمين المنافذ والمناطق السياحية والأثرية " ضمن هدف استراتيجى لحماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية والذى تناول أعمال تطوير وتأمين المناطق السياحية والأثرية وتكثيف الحملات الأمنية في المناطق الأثرية، مع رفع كفاءة شبكة الاتصالات اللاسلكية للإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار.

كذلك تناول البيان في البرنامج الفرعى السابع: بعنوان تطوير المناطق الأثرية والمتاحف حيث تضمن هذا البرنامج البالغ تكلفة تنفيذه حوالى ٢٥,٨ مليار جنيه تخصص لما يلى:

- استكمال إنشاء المرحلة الثالثة من المتحف المصرى الكبير بالهرم والذى يمثل عرضاً للحضارة الفرعونية المصرية ولكنوز الملك توت عنخ آمون.
- استكمال إنشاء المتحف القومى للحضارة المصرية بمنطقة الفسطاط وافتتاحه بشكل كامل ، ويضم القطع الأثرية التي تمثل مراحل تطور الحضارة المصرية منذ فجر التاريخ وحتى العصر الحديث ، وتقدر التكلفة المالية لتنفيذ ذلك نحو ٢٣٢٥ مليون جنيه.
- الانتهاء من ترميم وتطوير عدد من مواقع الآثار المصرية والحفاظ عليها وتقويمها ضد العوامل الجوية .
- إعداد أول قاعدة بيانات رقمية لكافة الآثار الثابتة والمنقولة وتسجيلها وكذلك عمل قاعدة بيانات رقمية للأراضى والمواقع الأثرية واستمرار تنفيذ إزالة التعديات.
- إعداد مشاريع لخفض المياة الجوفية في مختلف المناطق الأثرية ذات المنسوب المرتفع للمياه الجوفية مثل مناطق كوم أمبو وكوم الشقافة ، وخلال السنوات القادمة سيتم تنفيذ مشروعات أخرى لخفض منسوب المياه الجوفية في مناطق صان الحجر ودير أبو مينا والمسلة الناقصة ومعبد شنهور ، مع استمرار صيانة تشغيل مشروعات المياه الجوفية سنوياً بمناطق البر الغربى والبر الشرقى بالأقصر ومعبد اسنا ومعبد الوادى بمنطقة آثار الهرم ومنطقة إهناسيا والأشمونين ومعبد إدفو .
- قيام الوحدة الإنتاجية بوزارة الآثار بتنفيذ مشروعات ترميم وصيانة الآثار بتنفيذ عدد من المشروعات يصل الى ٣٠ مشروعاً مستهدفاً خلال الأربع سنوات القادمة وهو ما يؤدى الى زيادة خبرة وكفاءة المرممين والعاملين بالوحدة.

- اشراك شركات كبرى في إدارة وتشغيل الخدمات بالمواقع الأثرية والمتاحف الكبرى للمرة الأولى في مصر.
- استكمال أعمال تطوير المنطقة الأثرية بالهرم بتكلفة ٢٣٠ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٩/١٨ .
- استكمال مشروع كشف وتجهيز مسار طريق الكباش عام ٢٠١٩/١٨ ، وإزالة الاشغالات بتكلفة ٢٩٥ مليون جنيه.
- تفعيل اسهامات الشركة القابضة للاستثمار" تحت التأسيس" في مجال إدارة الخدمات بالمناطق الأثرية والمتاحف ونشر الثقافة الأثرية.
- تشجيع إقامة المعارض الخارجية الأمر الذى يساعد على تنمية الموارد المالية والترويج للحضارة المصرية.
- زيادة أسعار الدخول للمواقع الأثرية والمتاحف بعد تحسين مستويات الخدمة.
- تطوير وحدة انتاج النماذج الأثرية وتعظيم الاستفادة من تصنيع المستنسخات الأثرية.
- الإدارة الرشيدة للمزارات والقصور الأثرية .
- الترويج لتنظيم الحفلات والفاعليات الاجتماعية والثقافية والفنية بالمواقع الأثرية والمتاحف.
- تدريب العاملين وتفعيل دور ورش ترميم الآثار.
- زيادة أعداد البعثات العاملة في مجال التنقيب ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الاكتشافات.
- الانتهاء من أعمال الترميم للآثار في سيناء وغيرها من المناطق.
- توفير سبل ومستلزمات تأمين المواقع الأثرية والمتاحف للتعامل مع شرطة السياحة والآثار.
- الانتهاء من اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون حماية الآثار بعد صدور تعديلات بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٨ والتي تتضمن تغليظ العقوبات على مختلف جرائم الآثار .

وفى هذا الصدد تتضامن اللجنة مع الجهد الكبير الذى تبذله وزارة الدولة للآثار في الحفاظ على تاريخ مصر الحضارى من خلال تنفيذ مشروعات كبرى تتجاوز في حدودها الإمكانيات المتاحة أو المخصصة لوزارة الدولة للآثار ، وبالرغم من ذلك ومن خلال جهد وفير يتم تنفيذ أو الانتهاء من تنفيذ المشروعات المشار إليها في المواعيد المحدد.

توصيات اللجنة

توصي اللجنة بالتأكيد على تنفيذ كافة ما ورد من اهداف استراتيجية ، وبرامج أساسية تستهدف قطاعي (الثقافة – الآثار) ، الواردة في خطة الحكومة ٢٠١٩/١٨ على النحو التالى :-

١- قطاع الثقافة :

- دعم الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الثقافي .
- تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشئون الثقافة .
- انشاء المرصد الوطني للدفاع عن حرية الابداع وحقوقه .
- تنظيم قوافل ثقافية شاملة تضم المفكرين والشعراء لحمل الرسالة الثقافية إلى المناطق النائية والمحرومة من الزاد الثقافي ، وتنظيم مجموعة من الفعاليات الثقافية بالمناطق الحدودية .
- العناية بالثقافات الفرعية (النوبة – سينا – سيوه) والتعامل مع هذا التنوع باعتباره عنصر إثراء وقوة للثقافة المصرية .
- تنفيذ أنشطة متعددة حول تنمية الوعي البيئي ، والمواطنة ، وحقوق الطفل المصري ، وتعزيز مفهوم الديمقراطية وتفعيل الحوار المجتمعي .
- عقد منتديات سياسية واجتماعية للمرأة في كل فرع ثقافي بقصور وبيوت الثقافة المنتشرة في محافظات مصر لدفعها إلى المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية .
- إقامة معارض مستحدثة مثل المعرض الدولي لكتاب الطفل ، ومعارض الكتب بجميع المحافظات مع التركيز على محافظات الصعيد ، وزيادة المهرجانات الثقافية .
- إحلال وتجديد متحف سراي الجزيرة ،و متحف قيادة الثورة ، وتطوير متحف بيت الأمة ، ونهو مشروع تطوير متحف محود خليل ، وحزان مجمع ١٥ مايو بحلوان .
- تطوير مبنى دار الوثائق القديم ، وتطوير مبنى ومطبعة ومكتبات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية .
- استكمال أعمال مسرح المنصورة القومي ، وواحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر .
- وضع آلية للتسويق الثقافي لجميع إصدارات وزارة الثقافة لتعظيم الموارد المالية المطلوبة للعمل الثقافي ، وإنشاء سلاسل جديدة من الإصدارات ، والعمل على إنتاج ثقافة منخفضة التكلفة عالية القيمة .

- إحلال وتجديد معهد الموسيقى العربية ، والمعهد العالي للنقد الفني ، والمعهد العالي للفنون الشعبية ، ومعمل التصوير السينمائي ، والمعهد العالي لفنون الطفل .
- تطوير وتحديث السيرك القومي ، وتحديث تجهيزات مسرح البالون بالعجوزة .
- تطوير مسارح مصر والطليعة ، والمسرح العائم .
- تطوير مبنى ومطبعة الهيئة العامة للكتاب .
- إحلال وتجديد المركز القومي للمسرح ، والمركز القومي للسينما ، وتجديد تجهيزات قطاع الإنتاج الثقافي .
- تحديث الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب ، وإنشاء مبنى إداري للمركز القومي لثقافة الطفل .
- تطوير وتحديث أكاديمية الفنون بروما .
- تطوير فرع مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء .
- نهو اعمال إنشاء واحة الثقافة ، ومكتبتي إدفو وسيدي سالم .
- إنشاء مكتبة رقمية بمكتبة مصر العامة .
- الاهتمام بإنتاج الأفلام التسجلية و الأفلام الروائية القصيرة وافلام الأطفال بما يمكنها من الدحول في المسابقات و المهرجانات العالمية
- دعم السينما كصناعة و تطويرها بما يتناسب مع التقنيات الحديثة لمواجهة الكيانات الإنتاجية العربية و العالمية
- إقامة ذمعارض للكتاب بعواصم المحافظات بصفة دورية لتزويد الانسان المصرى بكافة المعارف العلمية و الثقافية و الأدبية
- إعادة صياغة رؤية ثقافية حول دور الهيئة العامة لقصور الثقافة و انشتطها و تفعيل هذه الرؤية لتتناسب و المتغيرات المتلاحقة على الساحة الثقافية المصرية و العربية و العالمية
- وضع مخطط شامل لمسرح القطاع العام و المسرح التجارى للارتقاء بمستوى ما يقدم عن طريق تقديم نصوص مسرحية هادفة وجادة و مواجهة الأفكار الإرهابية المتطرفة التي تعصف بشباب مصر

- العمل على انهاء حالة المركزية في النشاط الثقافي عن طريق إعادة توجيه الموازنات المخصصة للمهرجانات لتشمل محافظات الجمهورية

٢- **قطاع الآثار** :

توصى اللجنة بضرورة تحديد جدول زمنى للانتهاء من تنفيذ المشروعات الآتية :

- إستكمال إنشاء المتحف المصري الكبير .
- إستكمال الترميم والتنقيب عن الآثار وصيانتها وتسجيلها .
- العمل على تطوير المتاحف الأثرية .
- إستكمال إنشاء المتحف القومي للحضارة .
- ترميم آثار النوبة وتطوير المناطق المحيطة بها أو المؤدية إليها.
- تطوير المناطق العشوائية المتاخمة للمناطق الأثرية .
- التأكيد على ضرورة تأمين وحماية المناطق و المخازن الأثرية .

كما تؤكد على ما سبق أن أوصت به خلال أدوار الانعقاد السابقة بما يلى :

- إقامة المزيد من المتاحف القومية في عواصم المحافظات لتكون معبرة عن تلك المحافظات و حضارتها
- توحيد الجهة المسئولة عن تأمين وحماية المساجد الأثرية ضد أعمال السرقة والنهب وسرعة الانتهاء من تسجيل ما هو اثر منها .
- ضرورة اتخاذ خطوات جادة و عاجلة من قبل وزارة الاثار لتطوير الأماكن و المعالم الاثرية لرحلة العائلة المقدسة في مصر لتكون على خريطة المزارات الدينية و السياحية ، لتفعيل الحج إلى هذه المناطق لكى تكون داعمة لقطاع السياحة والاقتصاد المصرى ، على مستوى العالم .
- تشكيل لجنة من وزارة الآثار لحصر التلال الأثرية ووضع جدول زمنى محدد للإنتهاء من أعمال الكشف والتنقيب ، واستغلال المناطق التي تم الانتهاء منها و التي ثبت خلوها من الاثار في إقامة مشروعات ذات نفع عام ، و افادة اللجنة كتابةً بما إتخذته من إجراءات لتنفيذ ذلك .

وأخيراً فإن اللجنة تؤكد على دعمها الكامل لبرنامج الحكومة الذى يأتي متسقا مع الاستحقاقات الدستورية " ورؤية مصر " ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والتي تضع في أولى أولوياتها هدفا استراتيجيا الا وهو بناء المواطن المصرى من خلال تطوير شامل في جميع المجالات ومن أهمها ثقافة المواطن المصرى وحمايته من كل التحديات التي نواجها خاصة التيارات

الفكرية المتطرفة والغزو الثقافي المنظم الذى يهدف الى هدم كل القيم الثقافية والفكرية والتي ينتج عنها أجيال عديم الهوية الوطنية والفكرية ولمواجهه ذلك لابد ان ندعم برنامج الحكومة في برامجها التي تسعى من خلالها التنشئة الثقافية لكل فئات المجتمع وتعزيز القدرات التنافسية للصناعات الثقافية والتوعية الإعلامية لمنظومة القيم الثقافية والموروثات الحضارية .

وتوافق على ما ورد في بيان السيد الأستاذ الدكتور المهندس رئيس مجلس الوزراء.

مع وافر الاحترام والتقدير.

رئيس اللجنة

أسامة هيكل

٢٠١٨/٧/١٠

لجنـــة السياحة والطيران المدنى

مجلس النواب

لجنة السياحة والطيران المدني

١٨- توصيات وتعقيب لجنة السياحة والطيران المدنى في بيان الحكومة فيما يخص قطاعى السياحة والطيران المدني

أولًا- قطاع السياحة:

أوضح السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في بيان الحكومة الذي ألقاه يوم الثلاثاء الموافق الثالث من يوليو الجاري في مجلس النواب، أن برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة يستهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال إعطاء دفعة قوية للنشاط السياحي لأهميته البالغة في توفير فرص العمل ومكافحة البطالة وتنويع مصادر الدخل والتنمية العمرانية.

وإيمانا منها بما جاء في بيان رئيس مجلس الوزراء، تعرض لجنة السياحة والطيران المدني في تعقيبنا هذا توصياتها التي تستهدف تنشيط السياحة والنهوض بالقطاع بأكمله، وهو الأمر الذي سيسهم بالتالي في تحقيق الأهداف الرئيسية الواردة في بيان الحكومة، وذلك إيمانا من اللجنة بأن دور البرلمان لا يقتصر على الجانب التشريعي وسن القوانين فقط، بل يمتد إلى مراقبة الأداء والأفكار المقدمة -والتي تأخذ أحيانا صورة مشاريع قوانين أو برامج حكومية- وإيمانا منا بأن البرلمان شريك فعال في رسم السياسات وتطويرها لتحقيق المصلحة العليا للوطن.

وتنقسم هذه التوصيات إلى عدة محاور أساسية ترى اللجنة أنها في غاية الأهمية في دعم وتنشيط السياحة المصرية في الفترة المقبلة وإعادتها إلى سابق عهدها من ازدهار، **وهذه المحاور هي**؛ الترويج والتنشيط السياحي، والبنية التحتية والتنمية السياحية، والجوانب التشريعية التي من شأنها تسهيل عمل السياحة وضبط أدائها. أما المحور الاخير في تقرير التوصيات يتعلق بتأمين المناطق السياحية والأثرية في مصر.

أولا -التوصيات المتعلقة بالترويج والتنشيط السياحي:

توصي لجنة السياحة والطيران المدني بما يلي:

- الاستعانة بالخبراء في مجال السياحة لوضع خطة استراتيجية واضحة الأهداف والخطوات، ومرتبطة بجدول زمني للتنفيذ، يجري فيها استخدام أحدث الطرق والأساليب التسويقية بما يضمن الترويج المثالي للمنتج السياحي المصري في الخارج، بما في ذلك استخدام الدعاية الرقمية والترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من آليات العمل الحديثة.
- مضاعفة جهود الترويج للمقصد السياحي المصري من أجل العمل على سرعة عودة الحركة السياحية الوافدة إلى مسارها الطبيعي، وزيادة أعداد السائحين بما يتناسب مع الإمكانات السياحية لمصر.
- التنسيق والتعاون بين وزارتى الخارجية والسياحة والهيئة العامة للاستعلامات بغرض تحسين الصورة الذهنية لمصر في الخارج والترويج للسياحة المصرية.
- العمل على زيادة أعداد السائحين العرب وتشجيعهم على زيارة مصر عبر الاهتمام بالسياحة البينية العربية، مع تذليل العقبات بين البلاد في منح التأشيرات وتقديم الخدمات.
- الاشتراك مع كبار منظمي الرحلات في استهداف أسواق جديدة واعدة أمام السياحة المصرية.
- تحويل ملف إحياء "مسار رحلة العائلة المقدسة" إلى برنامج سياحي متكامل يحمل صفة العالمية، ومتابعة دور وزارة السياحة والوزارات والهيئات المعنية في الدعم اللوجيستي وتأمين برنامج مسار الرحلة، لأهميته في الترويج للسياحة المصرية، وتأثيره في تنمية العديد من القرى الفقيرة خاصة في الصعيد والمساهمة في تنشيط السياحة على طول طريق الرحلة.
- وضع برامج لتحسين الصورة الذهنية عن مصر وأمانها لجذب السياح وكشف مدى الجهود المبذولة في مصر للقضاء على الإرهاب وتأمين المناطق السياحية.
- العمل على تكثيف الجهود المشتركة بين وزارة السياحة وكل الوزارات والقطاعات المعنية بالعمل السياحي، بحيث تشارك كل وزارة في نطاق عملها في مجال الترويج والتنشيط السياحي، ووضع التصورات العملية لتحقيق ذلك.
- العمل على تنفيذ المبادرات التي تستهدف التعاون مع المصريين في الخارج لإشراكهم في دعم الترويج السياحي، مثال ذلك "مبادرة سياحة الجذور" وذلك بهدف استعادة الحركة السياحية الوافدة لمصر في ذلك الإطار.

- التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لوضع أجندة بمواعيد المناسبات والأحداث الكبرى من أجل الاستفادة منها بشكل مثالي في الترويج السياحي تماشيًا مع موسمية السياحة.
- وضع خطة بالأجندة السياحية العالمية للاستفادة منها في سياق المواسم السياحية العالمية.
- دعم أنواع السياحة الجديدة كالسياحة البيئية، والقديمة مثل السياحة الثقافية، العلاجية، وسياحة المؤتمرات والمعارض، وتحويل كل إمكانية سياحية إلى فرصة لتطوير القطاع بشكل شامل.
- الاهتمام بالسياحة الداخلية وتفعيل خطط الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي
- دراسة مردود دعم الطيران المنتظم منخفض التكاليف في الأسواق المستهدفة على الحركة السياحية، مع تقييمه المستمر.
- الاهتمام بالمشروعات التي توفر فرص عمل حقيقية للمرأة المعيلة ومحدودى الدخل، والتي توفر بعض السلع السياحية المهمة، وتوفير المقترحات المالية اللازمة لها.
- وتنمية الصناعات اليدوية والحرفية المرتبطة بالعاديات والهدايا التذكارية والمستنسخات الأثرية التي تحمل الطابع المصري التي تباع في البازارات والمحلات السياحية.
- التصدي للمشكلات المتكررة التي يعانى منها الحجاج والمعتمرون من خلال وضع ضوابط صارمة للشركات السياحية.
- الاستفادة من تنظيم المعارض الدولية والمشاركة في المؤتمرات الدولية بغرض تحسين الصورة الذهنية لمصر.
- وضع برنامج ثقافى لتوعية المواطن المصرى بأهمية السياحة في زيادة الدخل القومى والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وكيفية التعامل مع السائح.

ثانيا- التوصيات المتعلقة بالبنية التحتية والتنمية السياحية:

- التنسيق بين وزارة السياحة وجميع الجهات المعنية لتوفير الإمكانيات المادية لإعداد برامج متكاملة للتنمية السياحية بالمحافظات المختلفة والكشف عن المناطق السياحية بها وتنميتها.
- توفير الاعتمادات المالية قبل البدء في أي مشروع سياحي، أو اتخاذ قرار باستكماله، وتخصيص إدارة للمخاطر المالية التي قد تواجه المشروعات الكبرى مما قد ينتج عنها خسائر كبيرة، خاصة إذا ما توقف التنفيذ فى منتصف المشروع أو في حال لم يتم الالتزام بالمواعيد المحددة للتنفيذ.
- العمل على رفع كفاءة البنية الأساسية واستكمال تخطيط وتطوير الأماكن السياحية في كل أنحاء مصر.

- الارتقاء بجودة خدمات المنشآت الفندقية والسياحية، والعمل على تقديم مبادرات مالية من البنك المركزي المصري ومن الوزارات والهيئات ذات الصلة، لتحفيز جودة المنشآت الفندقية، وتشديد الرقابة لضمان الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة مع الاهتمام بالسلامة البيئية.
- تنمية المهارات البشرية للعاملين بالقطاع السياحي من خلال تفعيل الخطة القومية للتنمية البشرية في إطار استراتيجية تنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة بمصر (٢٠١٨-٢٠٢٣).

ثالثا :التوصيات المتعلقة بالجانب التشريعي:

نظرا لأن الجانب التشريعي وسن القوانين من أهم الجوانب في دعم أي نشاط حكومي أو أهلي فإن اللجنة توصي بما يلي:

الانتهاء من إعداد مشروع "قانون موحد للسياحة "، يشمل كل الجوانب التشريعية الخاصة بعمل السياحة وشركاتها والترويج والتنشيط السياحي والمراقبة لعمل كل الجهات المعنية بالسياحة في مصر، لما له من أثر إيجابي في إعادة ترتيب أوراق الملف السياحي وإيجاد حلول لمشكلات القطاع.

رابعا :التوصيات المتعلقة بتأمين المناطق السياحية والآثرية:

نراهن دائما على الربط المنطقي بين الأمان والسياحة فلا سياحة من دون أن يشعر السياح بالأمان في كل لحظة من زيارتهم لمصر ولذلك توصي اللجنه بما يلي:

- التنسيق والتكامل بين وزارتي السياحة والداخلية – ممثلة في الأجهزة الأمنية المختلفة – لتأمين المنشآت السياحية وتحقيق الأمن للسائحين، ووضع برنامج مؤمّن لربط جميع الفنادق على مستوى الجمهورية، بهدف تسجيل بيانات النزلاء للاستفادة منها مستقبلا .
- العمل على تكثيف الحملات الأمنية في المناطق السياحية والأثرية لضبط المتسولين وحماية السائح من التعرض لأي مضايقات.
- العمل على رفع كفاءة شبكة الاتصالات اللاسلكية لكل المناطق السياحية والأثرية على مستوى الجمهورية لتحقيق سرعة الاتصال بالفروع التابعة للإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار.
- التنسيق الأمني مع شركات السياحة وإلزامها بالإخطار المسبق عن البرامج السياحية بوقت كافٍ لسهولة تأمينها.
- التنسيق بين وزارتى السياحة والداخلية والجهات المعنية الأخرى من أجل وضع خطة لتأمين حركة الملاحة للعائمات السياحية نهرية كانت أو بحرية.

- إنشاء منظومة إلكترونية للربط بين وزارتي السياحة والداخلية، وذلك لما تمثله التكنولوجيا من أهمية في تنمية القطاع السياحي مع ضرورة التركيز على العمل بنظام التأشيرة الإلكترونية.

ثانياً - قطاع الطيران المدنى

واللجنة إذ تقدر اهتمام الحكومة باستمرار العمل على تطوير وتحديث قطاع الطيران المدني وتعزيز قدراته نظرًا لدوره في زيادة حركة السياحة، وبالتالي في دعم الاقتصاد الوطني، تطالب الحكومة بسرعة الانتهاء من تنفيذ المشروعات الاستراتيجية التي تتبنى الدولة تنفيذها، **وما وعدت به الحكومة ببرنامجها والمتمثلة في:**

* زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ الجوية الجديدة إلى ٧٩ مليون راكب / سنة وهو ما يسمح باستقبال نحو ٥١% من الحركة المتوقعة في العام ذاته.
* العمل على زيادة حركة الركاب والمتوقع لها ٤٠ مليون راكب / سنه بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث يقدر معدل نمو حركة الركاب بنحو ٧% - ٧,٥% سنويًا، وذلك من خلال توسعات مطاري شرم الشيخ وبرج العرب، وإنشاء مطار جديد في رأس سدر.
* رفع كفاءة أداء المطارات المصرية وخاصة من جهة زيادة قدرة الممرات لاستيعاب الطائرات العريضة الحديثة بمطار برج العرب، ورفع كفاءة الرصف الأسفلتي للمدرج الرئيسي والترماك الجديد بمطار الأقصر، والتطوير الشامل للممر ومنظومة الجوازات، والإحلال والتجديد للسيور بمطار القاهرة، وترميم وتغطية الممر الرئيسي واستعدال الميول بمطار أسوان، ورفع كفاءة الحقل الجوي بمطارات سوهاج وسانت كاترين وشرم الشيخ، وتطبيق المعايير الدولية لأمن وسلامة الطيران المدني.
* مراجعة وتطوير خطط تأمين المطارات، وتطوير أنظمة الملاحة الجوية، وتدعيم أسطول الناقل الوطني، ورفع كفاءة الشركة الوطنية من حيث الخدمات الأرضية وأعمال الصيانة وخدمات الأسواق الحرة.
* تدعيم أسطول الناقل الوطنى، ورفع كفاءة الشركة الوطنية من حيث الخدمات الأرضية وأعمال الصيانة وخدمات الأسواق الحرة، **وفي هذا الصدد توصي اللجنة بالآتي:**

- تحديث البنية الأساسية لرادارات المراقبة الجوية نظرًا لأهمية ذلك وارتباطه بمتطلبات أمن وسلامة الملاحة الجوية.
- التحقق من المعايير الدولية لتأمين وسلامة الطائرات والركاب والالتزام بقواعد ونظم سلامة وأمن الطيران المدني، والالتزام بالبرنامج الزمني لأعمال أمن وسلامة الطيران المدني.

- استمرار تدعيم وتطوير الأسطول الجوى كمًا وكيفًا، ورفع كفاءة الشركات التابعة لشركات مصر للطيران كذلك تحديث معامل فحص حوادث ووقائع الطائرات وتزويدها بالتقنيات والوسائل الحديثة اللازمة لأداء الإدارة المركزية لحوادث الطائرات.
- الاستعداد لوصول الطائرات الجديدة التي ستنضم إلى الأسطول الجوي المدني من خلال تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية على أعمال الطيران المدني وتوفير الاحتكاك اللازم لنقل الخبرة العالمية للعمالة المتخصصة وصولًا للمستويات العالمية.
- سرعة افتتاح مطار سفنكس بالتزامن مع افتتاح المتحف الكبير وتطوير منطقة هضبة الأهرامات، وهو المطار الذي يخفف الضغط على مطار القاهرة ويضيف جديدا إلى المطارات المصرية في استيعاب حركة الطيران والسياحة.
- تطوير مطار مطروح ليصبح مطارًا عالميًا بعد ازدياد فرص الاستثمار في الساحل الشمالي كمقصد سياحي مهم لمصر، وتسيير خط جوي (القاهرة-العلمين-مطروح)، وتعدد أيام استقبال الرحلات.
- إنشاء خطوط جوية مباشرة بين القاهرة وقبرص واليونان لاستغلال قرب المسافة في الترويج لسياحة اليوم الواحد أو الثلاثة أيام.
- العمل على الحد من التأثيرات على البيئة بتحويل المطارات إلى مطارات صديقة للبيئة على غرار ما تم تطبيقه بمطار برج العرب الدولى.
- العمل على تحسين الخدمة المقدمة في المطارات المصرية، وتسهيل إجراءات السفر والوصول وإنهائها في وقت يسير.

قياس الأداء والوصول إلى الجودة:

كما تطالب اللجنة بوضع قياس لمؤشرات الأداء في كل ما يتعلق بالنشاط السياحى في مصر متضمن مايلى:

- قياس أهمية وجودة تصورات للخطط الموضوعة قبل تنفيذها، وقياس مدى قدرة الدولة على تنفيذها، وقياس ومراقبة عمليات اسناد الأعمال لجهات تنفيذية، التأكد من قدرتها على الأداء وكشف مدى خبراتها.
- وضع برامج مهنية لقياس التنفيذ والتزامه بمعايير الجودة، والالتزام بالوقت المحدد في الخطط التنفيذية لأى مشروع في أطار الحوكمة الدقيقة.

- وضع معايير للثواب وأخرى للعقاب في حالة الاخلال بالتنفيذ – بحيث لا تتعرض الدولة لأى خسائر في تنفيذ أي آلاليات الدقيقة لضمان تنفيذ أي مشروع بالدقة المطلوبة ووضع آليات دقيقة لتمويل المشروعات وتنفيذها.
- وضع تصور دقيق لنموذج رقابى مالى وأدائى لشركات السياحة بحيث تتم مكافأة الشركات المتميزة ومعاقبة الشركات التي تفسد العمل وتسئ للسياحة.

رئيس اللجنة

" سحر طلعت مصطفى "

لجنـــة الشـــئـــون الصحيـــة

مجلس النواب
الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثالث
أمانة شئون اللجان
لجنة الشئون الصحية

بيـــــان
لجنة الشئون الصحية وتوصياتها
بشأن ما يدخل في اختصاصها من برنامج الحكومة
الذى ألقاه السيد الدكتور/ مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء
ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أمام المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٧/٣

مما لا شك فيه أن صحة الفرد من المقومات الأساسية للمجتمع فهي أساس من مطالب الحياة، وهى أيضا ضرورة من ضرورات التنمية فالإنسان الذى تتكامل له صحة نفسية وجسمانية هو الإنسان الأقدر على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية، ومن ثم زادت قوة الدولة ورفاهية مواطنيها وإذا كان دستور ١٩٧١ قد اكتفى بالنص على كفالة الدولة لخدمات التأمين الصحي والخدمات الصحية بوجه عام، فإن دستور ٢٠١٤ قد توسع في هذا الأمر بصورة كبيرة للغاية حيث نصت مادته (١٨) على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية...".

وإن اللجنة إذ طالعت بيان السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٧/٣ بشأن برنامج عمل الحكومة، تؤكد عن قناعة أن المرحلة القادمة تحتاج إلى من يملكون الحكمة والحنكة السياسية وقوة الإرادة والعزم والحزم والنزاهة والقدرات الإدارية العالية، كما تتوجه بالشكر للحكومة على الجهود المبذولة للارتقاء بمنظومة الصحة تفعيلاً لمواد الدستور والقانون وفقاً للبرامج الفرعية المقترحة لتحقيق المستهدف منها:

- حيث جاء برنامج الحكومة شاملاً الاهتمام الكامل لألويات تطبيق قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ في المرحلة القادمة.

- تطوير البنية الأساسية في القطاع الصحي ومضاعفة أعداد هيئة التمريض بحلول عام ٢٠٢٢.
- ضخ مبالغ مالية لتطوير كافة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ضماناً لتأمين الاحتياجات من الأدوية الحيوية وتوفيرها بالأسعار المناسبة.
- تثمن اللجنة على برنامج الحكومة لتداركه مدى خطورة الاستمرار في زيادة معدلات النمو السكانى، وأثره على التنمية، واستهدافه تنفيذ إجراءات جادة للحد من مخاطر الزيادة السكانية.

وفى إطار التعاون المستمر ورسم السياسات بين البرلمان والحكومة، فإن اللجنة إذ تتبادل الرؤى مع الحكومة في سياستها الصحية المطروحة في برنامجها انطلاقاً من رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة فإنها تطرح توصياتها بشأنها في المجالات الآتية:

(أ) <u>في مجال التأمين الصحي الشامل "المرحلة الأولى"</u>:

(أ-١) أهمية الالتزام بالجدول الزمني لمراحل تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل.

(أ-٢) ضرورة المتابعة والتقييم والمحاسبة لتنفيذ المرحلة الأولى للقانون في محافظات إقليم قناة السويس استرشاداً لتطبيق باقي المراحل ووفقا للجدول الزمني المعد مع تقليل الجدول الزمني إن أمكن.

(أ-٣) أهمية الانتهاء من الارتقاء بمستوى المستشفيات الأقل كفاءة وكذا الاستفادة من مستشفيات التكامل في تطبيق مراحل قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل.

(أ-٤) توضيح آليات العمل في المرحلة القادمة لإدراج القطاع غير الرسمي في التغطية الصحية كما جاء بالبيان، تجنباً لفشل تطبيق النظام.

(أ-٥) توضيح الخطة الإعلامية في التوعية.

(أ-٦) توضيح خطة الحكومة نحو تطوير المنشآت الصحية المطبق عليها نظام التأمين الصحي.

(أ-٧) حوسبة النظام الإلكتروني (I.T) لسرعة مراجعة المطالبات.

(ب) في مجال تطوير المنشآت الصحية:

(ب-١) ضرورة الاهتمام برفع كفاءة مستوى الخدمة الصحية المقدمة فى كل الوحدات والمستشفيات على مستوى الجمهورية وخاصة الحدودية منها.

(ب-٢) ضرورة العمل على دعم جميع الوحدات الصحية والمستشفيات بالدعم الفني واللوجستي وكوادر بشرية [أطباء-تمريض-إداريين].

(ب-٣) سرعة حصر الوحدات الصحية والمستشفيات الصادر بشأنها تراخيص إنشاء أو مدرجة ضمن خطة الإحلال والتجديد وإدراج المخصصات المالية لها.

(جـ) في مجال تنمية وتطوير مهارات التمريض:

(جـ -١) التوسع الأفقي والرأسي في منظومة التمريض.

(جـ -٢) إعادة النظر في زيادة بدلات العدوي والنوبتجيات والاغتراب.

(جـ -٣) ضرورة إعادة النظر في سياسة توزيع التمريض بما يحقق العدالة لهيئة التمريض وفقاً للمناطق التي تعاني من عجز شديد.

(جـ -٤) ضرورة وضع برامج تدريب مستمرة لهيئات التمريض.

(جـ -٥) توضيح آليات مضاعفة أعداد هيئة التمريض وفقاً للمستهدف في البيان.

(د) في مجال تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين:

(د-١) متابعة مدى التزام المؤسسات الصحية بتقديم خدمات العلاج لحالات الطوارئ والحوادث بالمجان.

(د-٢) توسيع دائرة الكشف المبكر للأمراض عالية التكلفة، وخاصة مرضى ضمور العضلات.

(د-٣) ضرورة دعم مراكز الغسيل الكلوي بماكينات حديثة وكذا المستلزمات اللازمة للغسيل وإجراء الصيانة الدورية لها.

(د-٤) زيادة عدد الحضانات في مختلف محافظات الجمهورية.

(د-٥) دعم الرعاية الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة.

(هـ) في مجال توفير الأدوية الطبية والأمصال وألبان الأطفال والأجهزة الطبية:

(هـ-١) وضع خطة للحد من تكرار أزمات نقص الأدوية والعقاقير وألبان الأطفال.

(هـ-٢) ضرورة دعم شركات قطاع الأعمال المنتجة للأدوية وخاصة في ظل ارتفاع سعر الصرف، ودفع المديونيات المستحقة على وزارة الصحة والسكان وغيرها للشركات.

(هـ-٣) بذل المزيد من الجهود للرقابة والمحاسبة على منتجي وموزعي الأدوية وسرعة إنشاء الهيئة العليا للدواء.

(هـ-٤) تحديد آليات للتصدي لمشكلات احتكار استيراد الأدوية والنواقص.

(هـ-٥) ضرورة تفعيل أداء لجنة التسعير، وحيادها.

(و) في مجال علاج المواطنين على نفقة الدولة:

(و-١) إعادة النظر في تسعير أكواد بروتوكولات العلاج على نفقة الدولة لسد الفروق المالية وبين قيمة القرارات الصادرة وبين تكلفة الخدمة المقدمة وشراء المستلزمات الطبية.

(و-٢) تفعيل قرار وزير الصحة والسكان بشأن البدء الفوري في تنفيذ قرار العلاج على نفقة الدولة المطلوب فور صدور موافقة اللجنة الثلاثية وعدم انتظار صدور قرار العلاج وعدم طلب أية مبالغ مالية من المريض.

(و-٣) التوسع في بروتوكولات العلاج على نفقة الدولة، وذلك بضم أمراض جديدة، والتي انتشرت فى الآونة الأخيرة مثل (مرض ضمور العضلات) أسوة بمرض فيروس سي.

(و-٤) توسيع التعاقدات مع القطاع الخاص لتقديم خدمة العلاج على نفقة الدولة أسوة بالتعاقدات التي تتم في منظومة التأمين الصحي.

(و-٥) أهمية إنشاء لجنة تختص بمتابعة صدور القرارات الاقتصادية، وتأثيرها على أسعار الخدمات الصحية وشراء المستلزمات الطبية، ومن ثم مراجعة الأكواد العلاجية.

(و-٦) العمل على إيجاد آلية يتم من خلالها الدعاية والإعلان لمنظومة العلاج على نفقة الدولة لفتح الباب للمتبرعين لسد العجز بين أسعار الخدمة ومبلغ القرار الصادر.

(ز) في مجال الحد من الزيادة السكانية:

(ز-١) أهمية إعداد تقارير دورية قصيرة تعكس واقع القضية السكانية.

(ز-٢) استمرارية دور رجال الدين فى التوعية بأهمية دور الأسرة في المجتمع وخاصة في ظل توحيد الخطاب الدين.

(ز-٣) تفعيل تطبيق العقوبات المقررة في القوانين بشأن جرائم التسرب من التعليم والزواج المبكر وما يترتب عليها.

(ز-٤) أهمية تنسيق الجهود بين الوزارات والشركاء المعنيين لمواجهة خطورة الزيادة السكانية وتعزيز التنمية المستدامة

(ز-٥) أهمية تدريس منهج عن الثقافة السكانية في مختلف مراحل التعليم.

(ز-٦) وضع خطة إعلامية ممنهجة للتوعية عن مخاطر الزيادة السكانية وآثارها على ثمار التنمية.

(ز-٧) التوسع في تدريب الأطباء وهيئات التمريض في مجال التوعية بقضايا تنظيم الأسرة، مع توفير خدمات ذات جودة وأسعار مناسبة.

وفى النهاية ترى اللجنة الموافقة على البيان مع مراعاة الآتى مستقبلاً:

- الوصول بموازنة القطاع الصحى للنسبة المقررة له في الدستور من الإنفاق الحكومي للصحة، وهى لا تقل عن نسبة ٣% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
- ضرورة تفعيل دور المجلس الأعلى للصحة مع إعادة تشكليه.
- توحيد بنوك الدم المختلفة في كيان واحد.
- فتح مناقصات شراء الأدوية والمستلزمات الصحية أسوة بالمستشفيات الجامعية، لسد النواقص منها بمستشفيات وزارة الصحة والسكان؛ لحين تنفيذ المناقصات المجمعة لاتفاقيات برلين وشرم الشيخ.
- إعادة توزيع الأطباء وخاصة في التخصصات الملحة مثل (التخدير-العظام-العناية المركزة)، لسد العجز داخل مستشفيات وزارة الصحة والسكان.
- مراجعة المبالغ والأرقام المطروحة في البيان.

رئيس اللجنة

(أ.د/ محمد العمارى)

لجنـــة النقـــل والمواصـــلات

جمهورية مصر العربية
مجلس النواب
لجنة النقل والمواصلات

توصيات لجنة النقل والمواصلات

بشأن ما جاء في برنامج الحكومة فيما يخص قطاعات وزارة النقل وقناة السويس.

بناءً على نصوص المادتين ١٤٦ من الدستور و١٢٦ من اللائحة الداخلية للمجلس عرض السيد الأستاذ الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، على المجلس بتاريخ الثالث من يوليو سنة ٢٠١٨ بيان عن برنامج الحكومة، وإعمالاً لحكم المادتين ٤٤ و ١٢٧ من اللائحة الداخلية بشان اختصاص اللجان النوعية بالمجلس ومنها لجنة النقل والمواصلات، وجواز القاء رئيس مجلس الوزراء او الوزراء او غيرهم من أعضاء الحكومة القاء بيان امام المجلس او احد لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه، عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ ١٠ من يوليو سنة ٢٠١٨ استمعت فيه الى بيان السيد الدكتور هشام عرفات وزير النقل عن برنامج الحكومة في تطوير القطاعات التابعة لوزارة النقل، وبناءً على ما دار من مناقشات في هذا الاجتماع، وبعد ان تدارست اللجنة ما جاء في برنامج الحكومة من كافة جوانبه **فقد انتهت إلى ما يلي:**

أولا: القطـــــاعات التابعة لوزارة النقـــل

أعدت الحكومة برنامج عملها (١٨/١٩- ٢١/٢٢) مستندة إلى توجيهات القيادة السياسية وخطاب التكليف الرئاسي للانتقال من مرحلة تثبيت أركان الدولة إلى الانطلاق نحو مرحلة جنى الثمار مع وضع تحسين مستوى المعيشة محور التركيز والاهتمام.

ومن هذا المنطلق فقد استشعرت اللجنة مسئوليتها نحو ضرورة العمل على تحقيق آمال المواطنين المتمثلة في مكتسبات حقيقية من أعمال الإصلاح الاقتصادي الذى تحمل المواطن وحدة أعبائه.

لذلك فقد حرصت اللجنة على أن تؤكد على ضرورة ترجمة برنامج عمل للحكومة الحالية إلى فائدة للحياة العامة للمواطن وخاصة فيما يخص قطاعات النقل والمواصلات والطرق تلك المجالات التي تمس حياه المواطن اليومية.

فإذا كانت الدولة قد عملت على زيادة تعريفه خدمات النقل بكافة أنواعها لمواجهة أعباء تشغيلها فإن ذلك لابد أن يتواكب مع تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطن سواء في مجال النقل أو الطرق.

ولما كانت الحكومة قد أولت الأمن القومى أولوية متميزة ضمن برنامج عملها خلال الأربع سنوات القادمة حيث جعلته الهدف الاستراتيجي الأول في برنامجها.

داخلى اللجنة: ٢٠٠٥/٣١٨٤
ت/ فاكس: ٠٢/٢٧٩٢١٠٤١
E-mail: Transportation.committee@parliament.gov.eg

فإن اللجنة تؤكد على أن الأمن القومى الشامل يضمن استشعار المواطن بالأمن والآمان والسلامة في وطنه وتنامى إحساسه بالرضى والتفاؤل نحو تحقيق مستقبل أفضل، الأمر الذى يفرض على الحكومة تحسين الخدمات المقدمة للمواطن في كافة المجالات وتيسير الحصول عليها وتأتى خدمات النقل والطرق ضمن أهم الخدمات التي يطلبها المواطن في حياته اليومية.

ومن خلال دراسة اللجنة لمضمون برنامج الحكومة في مجال اختصاصها فقد تبين لها أن الاطار الفكرى لبرنامج عمل الحكومة جاء استمراراً للجهود المبذولة لتطوير كافة خدمات النقل، وتنفيذاً لذلك فانه من المستهدف إنشاء ١٦٠٠ كم طرق رئيسية بتكلفة ٢٥ مليار جنيه، وطرق أخرى داخلية وخارجية بتكلفة تبلغ حوالى ٩,٦ مليار جنيه، واضافة حوالى ٩٧,٢ كم لشبكة مترو الانفاق بنسبة نمو تتجاوز ١٢٦%، كما أشار برنامج الحكومة صراحةً الى اهم قطاعات وزارة النقل في هدفين من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الى تحقيقها، حيث تضمن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى برنامجين فرعيين، أحدهما يتعلق بتطوير قطاع النقل البحرى والأخر يتعلق بتطوير قطاع النقل النهرى، كما تضمن الهدف الاستراتيجي المتعلق بتحسين مستوى معيشة المواطن المصرى برنامجين فرعيين يتعلقان بقطاع السكة الحديد، الأول خاص بتطوير المزلقانات الأشد خطورة، والثانى خاص بتطوير خدمات السكك الحديدية، أيضا تضمن هذ الهدف الاستراتيجي برامج فرعية تتعلق بتطوير وتوسعة شبكة مترو الانفاق ، وتطوير الطرق والكبارى، **وذلك كله على النحو الاتى:-**

١- تطوير قطاع النقل البحرى

يستهدف برنامج الحكومة تطوير الموانئ البحرية بتكلفة كلية بحوالي ٣٨٦ مليار جنيه لزيادة طاقتها من ١١١,٤ الف طن عام ٢٠١٨/٢٠١٧ الى ١١٩,٢ طن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وذلك من خلال تنفيذ العديد من مشروعات تطوير موانئ الإسكندرية ودمياط والبحر الأحمر، **وفي هذا الصدد فأن اللجنة توصى بما يلى:-**

- ضرورة الاهتمام بزيادة حجم الاسطول المصرى وتدعيم وتحديث امكانيته التقنية والفنية.
- توجيه الدعم اللازم لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية للاستثمار فى قطاع الموانئ والخدمات المتعلقة به.
- إعداد مخطط متكامل للمشاريع الاستثمارية بالموانئ البحرية لتصبح مراكز لوجستية متكاملة تقدم مجموعة من الأنشطة والخدمات تتوافق مع موقع كل ميناء بما يعزز تنافسيتها.
- ضرورة التوسع فى الصناعات المكملة لخدمات النقل البحرى.
- دراسة كيفية تعظيم الاستفادة من شركات التوكيلات الملاحية بما ينعكس على الاقتصاد القومى.

- تعظيم دور الهيئة العامة للسلامة البحرية فى الرقابة على السفن والالتزام بتنفيذ أعلى معايير السلامة البحرية لكافة الوحدات الخاضعة لهذه المعايير.
- ابرام المزيد من اتفاقيات التعاون الدولى فى مجال الملاحة البحرية بما يسهل حركة الملاحة والتجارة البينية مع مصر.
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للارتقاء بمستوى التصنيف البيئي للموانئ المصرية.

٢- تطوير قطاع النقل النهرى

يستهدف برنامج الحكومة رفع كفاءة طرق الملاحة النهرية بما يتوافق مع برامج حماية النيل بتكلفة تبلغ حوالى ١٣٥٥ مليون جنيه، وبحيث ترتفع كميات البضائع المنقولة نهراً من ٣,٨ مليون طن عام ٢٠١٨/٢٠١٧ الى ٦ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ اى بنسبة زيادة تصل الى حوالى ٥٨%، وذلك من خلال إنشاء موانئ نهرية حديثة وتطوير الطرق والممرات الملاحية، **وفي هذا الصدد فأن اللجنة توصى بما يلى:-**

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار في النقل النهرى بما فى ذلك انشاء ميناء متخصص للحاويات، وبحث سبل تشجيع القطاع الخاص لاستخدام نهر النيل في نقل البضائع والافراد بديلاً عن النقل البرى.
- استكمال شبكة المراقبة والتحكم المركزي للرقابة والسيطرة وتنظيم الملاحة النهرية والقضاء على ظاهرة تكدس الوحدات النهرية أمام الأهوسة.
- مراعاة طبيعة استخدام الوحدات النهرية سواء للبضائع أو للسياحة عند إنشاء الموانئ نهرية الحديثة.
- ضرورة ربط الموانئ النهرية بشبكات النقل الأخرى سواء كانت برية او بحرية او عن طريق السكك الحديدة وذلك لتسهيل ما يعرف بالنقل متعدد الوسائط.
- ضرورة استخدام التقنية الحديثة والدعم اللوجستى لوسائل النقل النهرى مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا الشأن.
- ضرورة تعظيم القدرات الفنية والبشرية والميكانيكية للهيئة العامة للنقل النهرى بما يمكنها من تنفيذ مستهدفات الحكومة في مجال تطوير قطاع النقل النهرى وتنفيذ المستهدف من التعديلات التشريعية الواردة على قانون الملاحة النهرية.
- فض الاشتباك بين عدة جهات لها ولاية على نهر النيل من بينها الهيئة العامة للنقل النهرى ووزارتى الرى والموارد المائية والبيئة والهيئة العامة للثروة السمكية.

٣- تطوير خدمات السكك الحديدة والمزلقانات الأشد خطورة

يستهدف برنامج الحكومة تطوير شبكة السكك الحديدية بتكلفة اجمالية تبلغ ١١١,٥ مليار جنيه، وذلك من خلال زيادة أسطول السكك الحديدية والجرارت عن طريق توريد عدد ١٣٠٠ عربة حديثة و٣٠٠ عربة بضاعة و ١٠٠ جرار حديث وانشاء خطوط سكك حديد جديدة بأطوال تبلغ ٧٧٣ كم، ودعم شبكة الخطوط الحالية ، وكهربة الاشارات، كما تضمن برنامج الحكومة الإشارة الى تطوير المزلقانات الأشد خطورة حيث تستهدف الحكومة تنفيذ عدد من الكبارى والانفاق للسيارات والمشاة على مزلقانات السكة الحديد الأشد خطورة للحفاظ على أرواح المواطنين وحل الاختناقات المرورية بمناطق عبور المزلقانات، بتكلفة استثمارية حوالى ٣ مليار جنيه، **وفي هذا الصدد فأن اللجنة توصى بما يلى:-**

ضرورة اجراء هيكلة مالية وإدارية للهيئة القومية لسكك حديد مصر وذلك لتعظيم الاستفادة من أصولها ومواردها والتقليل من خسائرها.إعادة بحث الجدوى الاقتصادية للشركات التابعة للهيئة القومية للسكك حديد مصر، حيث ان اغلب تلك الشركات لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

- توجيه مزيد من الاهتمام بنقل البضائع باستخدام السكك الحديدية، حيث لازال حجم البضائع المنقول بالسكك الحديدة ضئيل جدا بالمقارنة بحجم البضائع التي يتم نقلها عن طريق الطرق البرية.
- ضرورة الاهتمام بالصيانة الدورية للبنية الأساسية للسكة، وكذلك تدعيم وصيانة الاسطول الحالى من عربات وقاطرات وجرارات.
- العمل على الارتقاء بمستويات أداء الخدمة المقدمة للمواطنين، حيث لازالت العديد من القطارات (الدرجة الثالثة) تقدم خدمات دون المستوى.
- ضرورة الاعتماد على التقنيات والأساليب التكنولوجية والالكترونية الحديثة في كافة الاعمال والخدمات التي تقدمها الهيئة القومية لسكك حديد مصر وذلك بدءً من تنفيذ المشروعات وتوريد وصيانة العربات والجرارات وحتى حجز التذاكر وتقديم الخدمات داخل القطارات.
- زيادة إجمالى المخصصات المقررة للهيئة القومية لسكك حديد مصر لتنفيذ مستهدفاتها في هذا البرنامج ، وذلك في ضوء المخصص لتطوير المزلقانات الأشد خطورة، حيث ان المبلغ المخصص لها – طبقا لما ورد في برنامج الحكومة – يبلغ نحو ثلث إجمالي ما يخصص للهيئة سنوياً من موازناتها الاستثمارية.
- ضرورة استغلال أملاك وأصول السكة الحديد بما يعظم الاستفادة منها وينعكس على اقتصاديات الهيئة القومية لسكك حديد مصر.

داخلى اللجنة: ٢٠٠٥/٣١٨٤
ت/ فاكس: ٠٢/٢٧٩٢١٠٤١
E-mail: Transportation.committee@parliament.gov.eg

٤- تطوير وتوسعة شبكة مترو الانفاق

يستهدف برنامج الحكومة تطوير شبكة مترو الأنفاق بتكلفة كلية ٣٨٦ مليار جنيه بما يعمل على زيادة عدد الركاب من ٨٥٥ راكب سنويا (٢٠١٨/٢٠١٧) الى مليار راكب بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢٠٢١) ، من خلال تطوير الخطين الأول والثانى وتنفيذ المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من الخط الثالث وتنفيذ الخط الرابع والخامس والسادس ، وايضا القطار الكهربائى (السلام /العاشر من رمضان / العاصمة الإدارية) ، وكذلك إعادة تطوير وتأهيل ترام الرمل بالإسكندرية.

وفي هذا الصدد فأن اللجنة توصى بما يلى:-

- تحقيق اقصى استفادة من كافة المنح والقروض المخصصة لمشروعات المترو.
- ضرورة متابعة الجداول الزمنية والتنفيذية لكافة مراحل تنفيذ خطوط المترو الجديدة.
- ضرورة الاستغلال الاقتصادى الأمثل للمحطات.
- ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمواطنين وتقليل زمن التقاطر لتخفيف الزحام.
- وضع منظومة تشغيل اقتصادية للمرفق تضمن تقليص الخسائر وتحسين الخدمة دون اللجوء الى تحميل أعباء التشغيل على سعر التذكرة وحده.
- ضرورة تنفيذ خطة طموحة لعملية إحلال وتجديد لكافة عربات المترو العاملة بالإضافة إلى وضع برامج منتظمة وثابتة لأعمال الصيانة الدورية للعربات والشبكات.

٥- تطوير الطرق والكبارى

يستهدف برنامج الحكومة الاستمرار في تطوير شبكة الطرق والكبارى بتكلفة إجمالية تقترب من ١١٠ مليار جنيه، منها نحو ٩٣,٦ مليار جنيه مشروعات تنفذها الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى ما بين المشروع القومى للطرق وانشاء وتطوير شبكة الطرق والكبارى الاستراتيجية، **وفي هذا الصدد فأن اللجنة توصى بما يلى:-**

- متابعة تنفيذ المشروع القومى للطرق بمراحله المختلفة، وكذلك المشروعات الأخرى ومدى الالتزام بالبرنامج الزمنى والفنى المحدد للتنفيذ.
- ضرورة مراعاة مطابقة الطرق والكبارى للمواصفات والقياسات العالمية، والعمل على تزويدها بكافة الخدمات والإرشادات.
- رفع كفاءة الطرق وزيادة عمرها الافتراضي والحفاظ عليها من التهالك بما قد يتطلبه ذلك من إستخدام أساليب جديدة ووضع ضوابط محددة لتخفيف الأحمال على الطرق ورفع القدرة التحميلية للكبارى الواقعة عليها.

داخلى اللجنة: ٢٠٠٥/٣١٨٤
ت/ فاكس: ٠٢/٢٧٩٢١٠٤١
E-mail: Transportation.committee@parliament.gov.eg

- ضرورة الاهتمام بإنشاء المزيد من الطرق في المحافظات الحدودية مثل الوادى الجديد والعمل على ربطها بمحاور رئيسية لتعظيم الاستفادة من المشروعات التنموية المقامة بها والاستفادة من الثروات الطبيعية المتوفرة بها.
- ضرورة ربط شبكة الطرق بالموانئ البرية وذلك لتعظيم الاستفادة الاقتصادية منها.
- ضرورة إعداد خطة عاجلة لتقويم الوضع المالي والإداري لبعض الشركات التابعة للهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى بما يحقق الأهداف المرجوة منها .

ثانياً : الهيئة العامة لقناة السويس

أشار بيان الحكومة ضمن الهدف الاستراتيجى المتعلق بالتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى الى برنامج تنمية حركة الملاحة في قناة السويس، حيث استهدفت الحكومة إضافة مشروعات جديدة الى مشروع قناة السويس الجديدة منها مشروعات أرصفة خدمة للوحدات العائمة ، ومشروعات تجديد الترسانات والورش، علاوة على تأمين المجرى الملاحى والمعابر واستكمال مشروعات الانفاق اسفل قناة السويس بعدد خمسة انفاق للسيارات بالاسماعيلية وبورسعيد ونفق الشهيد احمد حمدى (٢) بطول ١٠ كم، **وفي هذا الصدد فأن اللجنة توصى بما يلى:-**

١- ضرورة تنفيذ مشروعات استثمارية تستهدف الاستفادة من الإمكانيات اللوجستية لقناة السويس لتعظيم الاستفادة الاقتصادية من القناة دون الاقتصار على تحصيل الرسوم، وذلك في ظل توقع تراجع حجم التجارة العالمية.

٢- العمل على الاستغلال الأمثل للأصول المملوكة لهيئة قناة السويس وشركاتها سواء كانت اراضى او معدات وذلك بهدف تعظيم حجم الإيرادات.

٣- الاستمرار في تنفيذ مشروعات بهدف توسيع وتعميق المجرى الملاحي، وذلك في ظل اعتماد الشركات التجارية على سفن عملاقة لنقل بضائعها بهدف تقليل تكلفة النقل.

٤- ضرورة إعادة الهيكلة المالية والتمويلية واعتماد خطط لتطوير الشركات الخاسرة التابعة لهيئة قناة السويس وذلك من اجل تحسين مواقفها المالية بما ينعكس على الاعتمادات المالية المعتمدة المقررة لها.

وفى ضوء ما تقدم وما أوصت به اللجنة في كل قطاع فقد انتهت الى الموافقة على ما ورد في برنامج عمل الحكومة فيما يتعلق بقطاعات وزارة النقل وقناة السويس، مع مراعاة تنفيذ التوصيات العامة الاتية:-

١- ضرورة ربط برنامج عمل الحكومة بمشروعات محددة يتم تمويلها خلال موازنات سنوية لضمان تحقيق الأهداف خلال فترة تولى الحكومة مهامها.

٢- ضرورة وضع جداول زمنية محددة وتفصيلية للانتهاء من كافة المشروعات المستهدفة والواردة في برنامج الحكومة.

٣- تحديد الأثر المترتب على كل مشروع من المشروعات المشار اليها في البرنامج، وذلك للوقوف على مدى أهميته وانعكاسه على حياة المواطنين وبالتالي تحديد أولوية تنفيذه.

٤- ضرورة إيجاد وسائل تمويلية جديدة بخلاف فرض الرسوم وزيادة سعر التذكرة للحفاظ على استمرار الخدمات المتعلقة بالنقل وتطوير مستويات أدائها للمواطنين.

٥- ضرورة الوقوف على نسب المنفذ من المشروعات التي تحقق برامج عمل الحكومة عند بداية العمل مع تحديد نسب المستهدف من التنفيذ على مدار الأربع سنوات القادمة حيث أن أغلب المشروعات التي من خلالها يمكن تحقيق أهداف البرنامج جارى العمل بها وتم تنفيذها بنسب مختلفة.

٦- إنشاء مجلس قومى لتنظيم استغلال نهر النيل يتولى أعمال التنسيق بين الجهات المختلفة وعدم التضارب في القرارات الصادرة منها ووضع خارطة طريق للوصول إلى تحقيق إستفادة قصوى من مجرى نهر النيل في كافة المجالات.

٧- ضرورة الاهتمام بالتدريب التشغيلى بما يساهم في تحقيق مستهدفات برنامج عمل الحكومة في قطاعات النقل المختلفة .

٨- توجيه المزيد من الاهتمام بالمستهدفات الخدمية والاجتماعية في مقابل المستهدفات الاقتصادية الواردة فى برنامج عمل الحكومة والتي تقدمها قطاعات النقل المختلفة بالشكل الذى يدعم من طابعها الخدمى والإجتماعى ويخفف من الأعباء المضافة على هذه الخدمات في صورة رسوم ومصروفات مختلفة المسميات.

٩- ضرورة تطوير خدمات النقل الجماعى وتفعيل دوره بالشكل المناسب الذى يحقق الهدف المنشود من تبنى هذه المنظومة على مستوى الجمهورية.

داخلى اللجنة: ٢٠٠٥/٣١٨٤
ت/ فاكس: ٠٢/٢٧٩٢١٠٤١
E-mail: Transportation.committee@parliament.gov.eg

١٠- ضرورة الاهتمام بالمشروعات التنموية على جانبي الطرق المحورية التي تم إنشاؤها من خلال المشروع القومى للطرق بما يعظم من الاستفادة المتكاملة من هذا المشروع العملاق الذى تم تنفيذه ليكون نواه لمحاور تنمية مستدامة بطول هذه الطرق.

١١- ضرورة الاهتمام بمشروعات الطرق والمحاور البرية التي تربط بين مصر والدول العربية والافريقية المجاورة مثل محور الملك عبد الله الذى يربط بين مصر والمملكة العربية السعودية، والطريق البرى بين مصر وتشاد الذى يمر عبر ليبيا والسودان، لما في ذلك من مردود ايجابى سياسياً واقتصادياً.

رئيس لجنة المقل والمواصلات

النائب/ هشام عبد الواحد

داخلى اللجنة: ٢٠٠٥/٣١٨٤
ت/ فاكس: ٠٢/٢٧٩٢١٠٤١
E-mail: Transportation.committee@parliament.gov.eg

لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

توصيات

لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

للرد على ما يخص اللجنة فيما ورد ببرنامج عمل الحكومة

(٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢)

عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخ ٨ من يوليو ٢٠١٨ ، برئاسة الدكتور نضال السعيد رئيس اللجنة وحضور السادة أعضاء اللجنة ، للنظر فيما يخص اللجنة فى برنامج الحكومة المقدم من السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية، الذى ألقاه أمام المجلس بجلسته المعقودة في ٣ من يوليو ٢٠١٨ وفيما يلى تعرض اللجنة توصياتها على النحو التالي :

أولاً : برنامج تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات :

- ضرورة معرفة المستهدف الإستراتيجي للارتقاء بتصنيف مصر الدولى في مجال تكنولوجيا المعلومات .
- أهمية التركيز على محتوى المناطق التكنولوجية وليس العدد .
- ضرورة تحديد ما أنجزته المناطق التكنولوجية من حيث استقطاب الشركات العالمية .
- زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية والتي تم تحديد مبلغ ٣٥ مليار جنيه لها.
- وضع جدول زمنى محدد لإنشاء مدينة المعرفة المزمع إنشاؤها بالعاصمة الإدارية .
- قياس مدى كفاءة الشبكات عن طريق مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) .
- التوسع في عملية الدفع الإلكترونى عن طريق الأون لاين أو الهاتف المحمول .
- التوسع في إنشاء جمعيات تنمية مجتمعية وعدم الاعتماد على جمعية بعينها .
- العمل على إصدار تشريع بشأن تعديل بعض المواد بقانون الهيئة القومية للبريد بما يتيح التعامل بالعملات الأجنبية، لاستقطاب تحويلات المصريين بالخارج .
- مبادرة استخدام القطارات والنقل النهرى في مجال البريد .

ثانياً : برنامج تعميق الصناعة التكنولوجية المتخصصة :

- ضرورة إفادة اللجنة بخطة العمل التي تعمل عليها الحكومة من أجل التوسع في فتح أسواق إقليمية وعالمية .

ثالثاً : التطوير التكنولوجي في مجالات أخرى :

- استكمال مشروع إنفاذ القانون القائم على ميكنة أقسام ومراكز الشرطة في أسرع وقت.
- تطوير وميكنة المعامل الجنائية ودعمها بأحدث التقنيات .
- تقوية شبكات الاتصالات والإنترنت بالمناطق السياحية .
- الانتهاء من وضع قاعدة بيانات موحدة للمرضى وربطها بالمستشفيات وبنوك الدم وسيارات الإسعاف.
- إنشاء أربعة مراكز خدمية للمصريين بالخارج موزعة على مستوى الجمهورية تتبنى سياسة الشباك الواحد لتسهيل تقديم الخدمات لهم.

رأى اللجنة :

تثمن اللجنة الجهود التي تقوم بها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأذرعها التنفيذية لتحقيق الأهداف القومية للدولة، واللجنة إذ توافق على برنامج عمل الحكومة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢) توصي بضرورة الأخذ بتوصياتها سالفة الذكر واتخاذ ما يلزم بشأنها.

رئيس اللجنة

تحريراً فى / /٢٠١٨

د. نضال السعيد

لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير

تعقيب وتوصيات لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير على برنامج عمل الحكومة

وذلك فيما يتعلق بقطاعات الإسكان والمرافق العامة والتعمير

- تضمن برنامج عمل الحكومة العديد من التوجهات والمستهدفات في مجالات الإسكان والمرافق العامة والتعمير تهدف جميعها إلى الارتقاء بمستوى معيشة المواطن المصري كهدف أساسي جاء بالفعل على رأس أولويات برنامج الحكومة.

- والحقيقة إن ما ورد بالخطة من أهداف يعتبر حزمة متكاملة ومنظومة نحن بالفعل في حاجة إليها كي يشعر المواطن بالجهد الذي يبذل من أجله سواء تنفيذ مشروعات إسكان اجتماعي، تطوير المناطق العشوائية، تطوير وتحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والتوسع خارج الشريط الضيق لنهر النيل من خلال إنشاء مدن جديدة، والتوسع في المدن القائمة حاليًا والتي يسمح ظهيرها الصحراوي بذلك.

وبعد أن ناقشت اللجنة مستهدفات برنامج عمل الحكومة، تؤكد على ما يلي:

١) أنه ولئن كان ما ورد بالخطة من مستهدفات يمثل في حقيقته استمرارًا لما بدأته الحكومة السابقة، فإن اللجنة تؤكد على ضرورة دراسة السلبيات التي أفرزها التطبيق العملي في العديد من المجالات، وضرورة تلافيها في المرحلة المقبلة حتى يمكن تحقيق أعلى عائد ومردود من الاستثمارات التي تنفقها الدولة.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من النتائج الإيجابية العديدة لمنظومة الإسكان الاجتماعي خلال السنوات القليلة الماضية، إلا انه ظهرت بعض السلبيات في التطبيق العملي يجب دراسة أسبابها وتلافيها خلال الفترة المقبلة حتى يحقق هذا المشروع أهدافه على الوجه الأكمل.

٢) تؤكد اللجنة، ومن خلال دراستها للعديد من الموضوعات المتعلقة بقطاع الإسكان والمرافق العامة والتعمير أن هناك عائق أساسي يترتب عليه تأخر سير العمل وهو عدم وجود تنسيق كاف بين الجهات والوزارات المعنية، الأمر الذي يؤدي إلى بطئ العمل وتأخر تنفيذ العديد من المشروعات الخدمية والقومية عن البرنامج الزمني الموضوع لها.

وفي هذا الصدد تود اللجنة أن تضع الحكومة آلية جديدة يمكن من خلالها إيجاد تنسيق بين الوزارات المختلفة من شأنه تلافي السلبية سالفة الذكر.

٣) تأمل اللجنة أن يتضمن برنامج عملها وضع رؤية متكاملة لصيانة المشروعات التي تم تنفيذها ودخلت الخدمة خلال السنوات السابقة وأنفق عليها المليارات سواء مشروعات مياه شرب أو صرف صحي أو شبكات، فالملاحظ من خلال عمل اللجنة أن هناك العديد من المشروعات العملاقة تحتاج إلى عمليات صيانة بشكل دوري، حيث إنه من الملاحظ خلال الأعوام السابقة أن الاعتمادات المالية التي يتم إتاحتها لعمليات الصيانة غير كافية على الإطلاق ولا تتوازى مع حجم المشروعات التي تعمل، ومن ثم فإنه لابد من إتاحة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ عمليات الصيانة والتشغيل.

٤) تؤكد اللجنة على ضرورة مواجهة مشكلة الفاقد من مياه الشرب المنتجة لما تمثله من إهدار للاستثمارات وللعمل لا يمكن الالتفات عنه. فالأمر بات يحتاج إلى وضع برنامج ورؤية واضحة ومتكاملة وحزمة من الإجراءات لمواجهة مشكلة الفاقد من المياه. وهنا لا تذهب اللجنة إلى ضرورة حل المشكلة بين عشية وضحاها، بل تعلم أن الأمر يحتاج إلى حزمة من الإجراءات على نطاق محافظات الجمهورية كافة. لذلك فإن اللجنة تعني في هذا الأمر أن تكون هناك رؤية وبرنامج زمني بخطوات محددة يحقق في النهاية السيطرة لمواجهة تلك المشكلة.

٥) تؤكد اللجنة على ضرورة إنشاء مناطق ومدن صناعية بالتوازي مع الرؤية الموضوعة لإنشاء المدن الجديدة، بل تأمل اللجنة أن يكون إنشاء المناطق الصناعية سابق بخطوة عن المناطق السكنية حتى تكون عنصر جذب وعنصر فاعل لتحقيق أهداف المدن السكنية الجديدة والخروج من الوادي الضيق وتوفير فرص عمل جديدة وخلق مجتمعات عمرانية متكاملة.

٦) إن اللجنة وهي تتابع الخطوات الجادة التي توليها الدولة بسيناء ترى ضرورة إنشاء جهاز تنفيذي للمشروعات الخدمية بها (مياه الشرب والصرف الصحي) يتحقق من خلاله توحيد الإجراءات والعمل والتنسيق فيما ينفذ من مشروعات وتحديد الأولويات.. وما إلى ذلك.

٧) لا شك أن هناك استثمارات تنفق سنويًا على العديد من المشروعات التي تقدم خدمات أساسية للمواطنين وتعمل على تحسين مستوى معيشة المواطن، وإنه لابد من أن يكون هناك إبراز واضح لما يتم عمله من أجل المواطن وذلك من خلال تضافر كافة الجهود وخاصة الدور الإعلامي.

٨) تثني اللجنة على الدور الهام الذي باتت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تقوم به والذي لم يعد يقتصر على تحديثها وصيانتها، بل شمل أيضًا العديد من المشروعات القومية، وجدير بالذكر أن هيئة المجتمعات قامت بتمويل عمليات تطوير المناطق العشوائية، إضافة إلى المشاركة في تمويل عمليات الإسكان الاجتماعي، وهذين المشروعين بمثابة العمود الفقري للمجتمع دون مبالغة، ذلك أن المناطق العشوائية أصبحت تؤرق القاصي والداني، وكان لابد من مواجهتها بصورة فورية، ولعل العائق الوحيد والأساسي هو التمويل. وبفضل التوجهات والنهج السليم في عمل هيئة المجتمعات أمكن توفير تلك الموارد لتمويل عمليات تطوير المناطق العشوائية. ويأتي مشروع الإسكان الاجتماعي والجميع يعلم مدى أهميته للسواد الأعظم من المواطنين محدودي الدخل، وقدرته على تلبية احتياجاتهم، وأيضًا كان تمويله منذ بادئ الأمر وحتى الآن واستمرار الدعم له يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة كان لابد من أن يتم إتاحتها. وبالفعل كان لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دور فعال في ذلك.

٩) أن اللجنة وهي تناقش خطة عمل الحكومة تعلم أن العمل يسير في إطار إمكانات مادية محدودة وعجز في موازنة الدولة يعترض تنفيذ العديد من الطموحات والأهداف، وفي هذا الصدد تشير اللجنة وتؤكد على ضرورة تنفيذ المشروعات ونهوها في حدود الإمكانات المتاحة دون أن يتم توزيع الاستثمارات على العديد من المشروعات دون أن يتم نهوها وبالتالي لا تحقق الاستثمارات المنفقة العائد منها.

* * * _____ * * *

لجنـــــة الإدارة المحليـــــة

توصيات لجنة الإدارة المحلية

الصادرة عن دراسة ما يدخل في نطاق إختصاصها ببيان الأستاذ الدكتور مصطفى كمال مدبولي رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عن برنامج الوزارة الذي ألقاه أمام المجلس بجلسته المعقودة

يوم الثلاثاء ٣ من يوليو سنة ٢٠١٨

عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخ ٨ من يوليو سنة ٢٠١٨ وذلك لدراسة ما يدخل في نطاق إختصاصها ببيان الأستاذ الدكتور مصطفى كمال مدبولي رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عن برنامج الوزارة الذي ألقاه أمام المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء ٣ من يوليو سنة ٢٠١٨، **وتسجل اللجنة ملاحظاتها فيما يلي:**

- **وجدت اللجنة أن البرنامج يتضمن عدد من الأطروحات والمشروعات القومية والتنموية على النحو التالي:**
- دعم خطط التنمية التي سوف تقوم بها الحكومة بالمحافظات بعدد ٢٧ محافظة لكافة المحاور التنموية بتكلفة قدرها ٦٠ مليار جنيه عن طريق وضع برنامج طموح لتطوير الخدمات من رفع كفاءة خدمات الكهرباء وتحسين الطرق وزيادة كفاءة منظومة الأمن والأطفاء والمرور وتطوير منظومة النظافة وتبني توصيات اللجنة فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي لإنشاء شركة قابضة للنظافة والتجميل يتبعها شركات فرعية بالمحافظات بهدف رفع كفاءة المنظومة.

- تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بداية من سوهاج وقنا وتخصيص مبالغ: ٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي فضلاً عن توفير مبلغ ٤٥٧ مليون دولار مساهمة إضافية من الحكومة لهذا الغرض.
- خصص لشبه جزيرة سيناء إستثمارات تبلغ بـ ٢٧٥ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٢ منها مبلغ ١٧٥ مليار جنيه يتم توفير مصادر تمويلها من الدول العربية من خلال المؤسسات والصناديق العربية.
- تقوم الحكومة بتطوير محور ترعة المحمودية بمبلغ ٤,٨ مليار جنيه وذلك على مرحلتين لإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة وربط محافظة الإسكندرية بالمحاور الخارجية الرئيسية (الزراعي – الصحراوي – الدائري) لتحقيق تنمية وتطوير شامل بالمحافظة وحدودها.
- الإنتهاء بالكامل من جميع المناطق العشوائية الغير آمنة خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩.
- تضمن البرنامج تطوير وتنمية القرى المصرية على ستة مراحل إنتهت المرحلة الأولى منه (٢٠١٥/١٤ – ٢٠١٨/١٧) بتطوير ٧٨ قرية بتكلفة ١,١ مليار جنية وتستهدف المرحلة الثانية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١ / ٢٠٢٠) تطوير ٢٠٨ قرية بواقع ٨ قرى بكل محافظة بتكلفة ٧,٣ مليار جنيه إلا أن البرنامج أغفل توضيح المدة الزمنية لباقي المراحل.
- يستهدف البرنامج تنفيذ ٥٠٠ ألف وصلة منزلية للصرف الصحي لعدد ٣٠٢ قرية بتكلفة إستثمارية ٥٠٠ مليون جنيه وذلك بالتقسيط على المشتركين بمبلغ لا يزيد عن ٢٠ جنيه قسط شهري لكل مشترك.

وحيث أن تنفيذ تلك المشروعات والبرامج سوف تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين المؤشرات ورضا المواطن بشكل عام إلا أن اللجنة رصدت عدة ملاحظات يجب أن تدرج بعضها كثوابت للعمل خلال المرحلة البنائية التاريخية الحالية وأن يدرج البعض الأخر من ضمن أدوات التنفيذ وتتضمن ما يلي:

أولاً: عدم إدارج بعض الموضوعات التي كانت ضمن برنامج الحكومة السابقة ولم تنفذ ولم يتضمنها البرنامج المقدم من الحكومة والتي تُعدها اللجنة من أركان إعادة بناء الهياكل والقطاعات الإدارية في الدولة والتي من شأنها تحسين الأداء بشكل عام والعمل على دفع عجلة التنمية والتوازن الاقتصادي في الوحدات المحلية مثل:

١. إعادة ترسيم الحدود بين المحافظات.

٢. التقسيم الإداري.

٣. إعادة الهيكلة ودعم برامج التشغيل والفئات المهمشة.

٤. تنمية المحافظات الحدودية والصحراوية.

٥. المخطط التفصيلي للمحافظات.

ثانياً: سرعة مناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد والذي من شأنه أن يضع تصور شامل وفلسفة جديدة لحوكمة نظام الإدارة المحلية بجناحيه التنفيذي المعين والرقابي المنتخب من خلال ترسيخ مبادئ اللامركزية المالية والاقتصادية والإدارية.

ثالثاً: لم يتضمن البرنامج تحديد مصدر التمويل الخاص بتنفيذ رؤية الحكومة والبرلمان للتطوير المؤسسي لمنظومة جمع القمامة والمخلفات بأنواعها وإعادة تدويرها والتخلص منها كما لم يتضمن إطاراً زمنياً محدداً لتطوير تلك المنظومة.

رابعاً: لم يوضح البرنامج كيفية تمويل بعض المشروعات التنموية والخدمية التي ستقوم بإقامتها بالمحافظات.

خامساً: لم يتضمن البرنامج فلسفة واضحة المعالم لرؤية وخطة الحكومة لوضع سياسة قومية تحدد بجلاء دور وحدات الإدارة المحلية والبرامج التي من شأنها دعم اللامركزية المتدرجة الرشيدة وفاعلية الأجهزة المحلية في ممارسة اختصاصاتها ومباشرة سلطاتها لتصبح مؤسسات تخدم أغراض التنمية كما لم يوضح المعالم الرئيسية لفلسفة ومجهودات الحكومة في دفع الجماهير للمشاركة في صنع واتخاذ القرارات وذلك في الأمور التي من شأنها أن تمنح الوحدات المحلية أقصى قدرة من حرية الحركة والمرونة للعمل بما يتفق وظروف كل محافظة في إطار السياسة والخطة العامة للدولة.

سادساً: تعظيم الإيرادات المالية للوحدات المحلية من الأدنى إلى الأعلى من خلال دعم القدرات التمويلية لتلك الوحدات مع أهمية سرعة تبني وتنفيذ التوصيات الصادرة بتقارير لجنة الإدارة المحلية في هذا الشأن بشكل عام فضلاً عن تصحيح ومعالجة التشوهات التشريعية والتنفيذية لعدد من القطاعات مثل معالجة التشريعات المنظمة للمحال بأنواعها ودمجها بقانون موحد يسهل عملية التراخيص مما يؤدي إلى زيادة الطلب على تراخيص المحال والتي لا تتعدى نسبتها في الوقت الحالي ١٠%، وذلك بتبني مشروع قانون تراخيص المحال التجارية الذي انتهت اللجنة من إعداده بالتعاون مع الحكومة لإنهاء هذه الظاهرة، كما يجب على الحكومة الاهتمام **بتنظيم إنتظار المركبات** بالشوارع حيث يتم دمج متحصلات هذا القطاع الغير رسميه إلى القطاع الرسمي لتنمية الوحدات المحلية، فضلاً عن توصيات اللجنة أيضاً بشأن إعادة النظر في اللوائح المنظمة لمشروعات ومواقف السرفيس بأنواعها وكذلك مواجهة مواقف المركبات العشوائية لنقل المواطنين والبضائع وكذلك إعادة هيكلة وتطوير كل من هيئتي نظافة وتجميل محافظتي القاهرة والجيزة وكذلك هيئة النقل العام بالقاهرة وهيئة

نقل الركاب بالإسكندرية وأيضاً لم يتضمن البرنامج أي إشارة حول تطوير وإصلاح التشوهات الخاصة بقطاع إعلانات الطرق وكذلك قطاع المحاجر وكذلك قطاع الرقابة على الطرق الفرعية وسوء الإستخدام **وترى اللجنة في هذا الصدد** ضرورة اعتبار المحافظة بثرواتها وإمكانياتها وظروفها وسماتها الخاصة وحدة إدارية متكاملة لا يقتصر إشرافها على الأنشطة الخدمية فقط بل يتعداها إلى الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وعدم الاعتماد الكلي على الدولة في توفير الخدمات.

سابعاً: دعم الحكومة لوزارة التنمية المحلية حتى تستطيع القيام بدورها في التنسيق بين الوزارات والأجهزة المحلية وتقديم الخدمات الفنية لمساعدة وحدات الإدارة المحلية في تحسين وتطوير وتمويل وتنظيم الإدارة وعلى سبيل المثال:

١. دعم وإعادة هيكلة وتفعيل قطاع التفتيش بالوزارة.
٢. دعم وإعادة هيكلة وتفعيل معهد سقاره للتدريب والتنمية البشرية.
٣. دعم وتوسيع نطاق المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك).
٤. تحديد آليات ومعايير علمية مقرونة بدرجات منضبطة من الشفافية والحرية لإختبار القيادات وذلك في إختيارات وتعيين قيادات الوحدات المحلية.

ثامناً: حتمية وجود برنامج يساعد الأسرة في الريف على زيادة دخلها من خلال العمل والإنتاج أى مساعدتها على أن تجد فرص عمل أو تبدأ نشاطاً إنتاجياً يحقق دخلاً شهرياً وذلك كله في إطار وجوبية إنتهاء الحكومة من إعداد الخريطة الإستثمارية على مستوى الوحدات المحلية الأدنى فالأعلى وربط هذه الخريطة بأدوات متناغمة مع القطاعات الأخرى في الدولة التي تختص في ذات المجال مثل جهاز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر "مشروعك" وقاعدة البيانات ببرنامج الحكومة "تكافل وكرامة".

تاسعاً: سرعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقارير الأجهزة الرقابية وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن أداء أجهزة الإدارة المحلية ووحداتها.

عاشراً: سرعة الأنتهاء من المخططات الاستراتيجية والتفصيلية لكردونات القرى والمدن والمراكز وعدم السماح بالبناء خارجها نظرًا لما تمثله من مرتكز أساسي للتنمية العمرانية ومكون ضروري للتنمية الشاملة في كافة المحافظات مع تسهيل اعتماد التقاسيم للأراضي الواقعة داخل كردونات المدن بالمحافظات ومدها بالمرافق قبل أن تتحول إلى عشوائيات.

حادي عشر: وضع برنامج زمني للتصدي لظاهرة الاعتداء على النيل والمجاري المائية وتلويثها بمياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي وذلك من خلال الاهتمام بإنشاء عدد من محطات رفع وتنقية ومعالجة مياه الصرف للإستفادة منها في الزراعات الملائمة لذلك.

ثاني عشر: إنشاء شرطة متخصصة للمحليات وحماية الأراضي أو إعادة هيكلة إدارة شرطة المرافق لتشمل نطاق عملها كافة الوحدات المحلية بمختلف مستوياتها وذلك لسرعة التحرك لتفعيل القرارات الصادرة لإزالة التعديات في مهدها بدائرة عملها بصفة يومية.

ثالث عشر: إنشاء نيابة للمحليات ودائرة قضائية وذلك لسرعة الفصل في قضايا تعديات الأراضي ومخالفات البناء.

رابع عشر: تسهيل وتيسير إجراءات وقواعد التقنين لشاغلي أملاك الدولة الخاصة (واضعي اليد) وتبني سياسة رشيدة من شأنها تحقيق السلم المجتمعي للمواطنين من خلال سرعة التفاعل مع طلباتهم من ناحية وتحصيل مستحقات الدولة وزيادة مواردها من خلال إستهداف أكبر شريحة من المواطنين وذلك كله يأتي في إطار التبسيط

والتيسير وعدم المبالغة في التقدير المالي للفئات قاطني المناطق الشعبية ومحدودي الدخل فضلاً عن إظهار هيبة الدولة الحزم والحسم في مواجهة المعتدين والمخالفين في التفاعل مع تلك الإجراءات التي تضعها الحكومة.

خامس عشر: جاء البرنامج خالياً من خطة وجدول زمني في التعامل مع المشروعات المتعثرة بالمحافظات والتي سبق وأن تم حصرها وإفادة البرلمان بها من قبل الحكومة السابقة وبالتالي ترى اللجنة ضرورة أن يكون هناك مرفق بالبرنامج يوضح إجمالي حصر بالكم والعدد والنوع لتلك المشروعات المتعثرة وما تم الإنتهاء منه من الحكومة السابقة وما لم يتم الإنتهاء منه كل ذلك مقروناً ببرنامج زمني للإنتهاء من تلك المشروعات.

سادس عشر: تبسيط إجراءات تراخيص البناء الواردة بقانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ مع سرعة مناقشة وإنجاز مشروع قانون التصالح على مخالفات البناء بعد أن أصبحت واقعاً يمثل كثرة عددية لتحقيق الإستقرار الاجتماعي شريطة أن يتم ذلك من خلال حزمة تشريعية تتعلق بالأحوزة العمرانية والمخططات التفصيلية.

سابع عشر: ترى اللجنة أهمية تعهد الحكومة للتقدم للبرلمان ومؤسسات الدولة بمختلف أنواعها ببيان ربع سنوي عن نسبة ما تم تنفيذه من المشروعات الواردة في برنامج الحكومة مما يؤدي إلى خلق حالة من الشفافية والإحساس بالمسئولية التضامنية المشتركة بين الحكومة والبرلمان وبين الحكومة وأطياف الشعب.

رئيس لجنة الإدارة المحلية

مهندس أحمد السجيني

لجنة الشباب والرياضة

بيان وتوصيات
لجنة الشباب والرياضة بشأن برنامج الحكومة
الذي ألقى بيانه السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب
يوم الثلاثاء الموافق ٣ من يوليو ٢٠١٨

تدارست لجنة الشباب والرياضة بيان السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الذى ألقاه أمام مجلس النواب فى جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٣ من يوليو ٢٠١٨ وما تضمنه فيما يخص قطاع الشباب والرياضة.

وقد استبان للجنة خلال دراستها لبرنامج الحكومة أنه جاء متضمنًا خمسة أهداف إستراتيجية محددة وبرامج تنفيذية واضحة اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ودافعًا فى اتجاه تحقيق مستهدفاتها.

كما استبان لها أن برنامج الحكومة فى قطاعي الشباب والرياضة قد جاء ضمن الهدف الإستراتيجي الثاني للبرنامج **(بناء الإنسان المصرى)** تنفيذًا لتكليفات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية خلال خطابه الذي ألقاه أمام مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٣ من يونيو سنة ٢٠١٨ حيث أكد سيادته على وضع بناء الإنسان المصرى على رأس أولويات الدولة خلال المرحلة القادمة يقينا منه بأن كنز أمتنا الحقيقى هو الإنسان والذى يجب بناؤه على أساس شامل ومتكامل بدنيا وعقليا وثقافيا.

وقد جاء برنامج الحكومة فى مجالى الشباب والرياضة تحت عنوان "تدعيم الرياضة البدنية للشباب" متضمنًا سبعة برامج فرعية على النحو التالى:

أولاً: مجال الرياضة:

وتستهدف الحكومة من خلاله تنفيذ أربعة برامج على النحو التالي:

البرنامج الفرعى الأول: توفير البنية الأساسية الرياضية.

وتبلغ التكلفة الإجمالية له ٦,٥ مليار جنيه لتحقيق المستهدفات التالية:

- زيادة عدد الملاعب المفتوحة من ٢٦٤ إلى ٤٢٩ ملعبًا بحلول عام ٢٠٢٢/٢١.

- إنشاء ٦ صالات مغطاة جديدة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة اليد عام ٢٠٢١ وغيرها من البطولات.
- إنشاء خمسة أندية رياضية وتطوير ١٤ ناديًا وإنشاء ١٨ حمام سباحة.
- زيادة ملاعب كرة القدم من ٦٤٠ إلى ٨٥٠ ملعبًا.
- إنشاء أربعة مراكز جديدة للتنمية الرياضية.
- استكمال إنشاء ناديين للمعاقين بسوهاج والمنيا.
- زيادة عدد الإستادات على مستوى الجمهورية إلى ٢٥ بنهاية البرنامج.

البرنامج الفرعي الثاني: التنمية الرياضية.

وتبلغ التكلفة الإجمالية له ٢٢٥,٣ مليون جنيه لتحقيق المستهدفات التالية:

- تكوين أكبر قاعدة ممارسة للرياضة فى المدارس والجامعات والشركات والمؤسسات الحكومية.
- التوسع فى برامج الشراكة الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني.
- تشجيع مشاركة المرأة وذوى الاحتياجات الخاصة وكبار السن فى الأنشطة الرياضية.
- توفير الخدمات الرياضية بالقرى الأكثر احتياجًا لنحو ١٥٠ ألف مستفيد.

البرنامج الفرعي الثالث: الرعاية الصحية فى المجال الرياضي.

ويستهدف هذا البرنامج:

- إنشاء ٤ وحدات ومراكز متخصصة للطب الرياضي لتصل إلى ١٩ وحدة.
- زيادة أعداد المستفيدين من خدمات مراكز الطب الرياضي بنسبة ٩٨%.

البرنامج الفرعي الرابع: الريادة الرياضية.

ويستهدف هذا البرنامج:

- تنفيذ ٥٥ برنامجًا لاكتشاف الموهوبين رياضيًا.
- زيادة عدد المسجلين بالمشروع القومي للناشئين إلى ٢٦٣٠ مستفيدًا بنسبة نمو ٢٣%.
- ١١٥٠ بطولة إقليمية ودولية ومحلية من ٨٥٠ بطولة حاليًا.

ثانياً: مجال الشباب:

وتستهدف الحكومة من خلاله تنفيذ ثلاثة برامج على النحو التالي:

البرنامج الفرعي الخامس: تشجيع الشباب على العمل الجماعي والتطوعي.

ويستهدف هذا البرنامج:

- ٩٩٦ ألف مستفيد من برنامج العمل الجماعي والتطوعي.
- ٣٠ مليون شاب مستفيد من الأنشطة الترويحية.

البرنامج الفرعي السادس: تنمية الوعي الثقافي والعلمي للشباب.

وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج نحو ٥٤٣,٨ مليون جنيه يستفيد منه حوالي ٤ ملايين شاب خلال السنوات الأربع القادمة.

ويتضمن هذا البرنامج:

- تبادل الثقافات العلمية بين الشباب.
- تنفيذ دورات تدريبية لاكتشاف المواهب الشابة وتنمية قدراتهم الفنية والثقافية.
- تنفيذ مسابقات وورش العمل لتفعيل مراكز الفنون بالجامعات ومراكز الشباب.

البرنامج الفرعي السابع: توفير المنشآت الشبابية.

وذلك بتكلفة ٣,٢ مليار جنيه توجه لتنفيذ ما يلي:

- إنشاء سبعة مراكز للتعليم المدني والمنتديات والمعسكرات الكشفية.
- استكمال والبدء فى إنشاء ٤٠ حمام سباحة.
- تطوير ١١ معسكرًا للشباب ومدينة شبابية.
- تطوير ٧٠ مركزًا للشباب بالقرى الأكثر احتياجًا.
- استكمال ٣٠٦ ملاعب خماسية وقانونية وتطوير ١٢٠ مركزًا للشباب.

وتشيد اللجنة بما اتسم به برنامج الحكومة فى مجال الشباب والرياضة من وضوح وشفافية حيث أُدرجت التكلفة المالية التقديرية للبرامج والمشروعات المستهدف تحقيقها، فضلاً عن وضع جداول زمنية وتوقيتات محددة لنهاية كل منها.

كما تُثنى اللجنة على اهتمام فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي غير المسبوق بالشباب، وحرصه على تأهيله وتمكينه فى كافة المجالات بدءًا من مبادرة سيادته باعتبار عام ٢٠١٦ عامًا للشباب وإطلاق حزم من البرامج والمشروعات التي استهدفت إبراز دور

الشباب ومنحه الفرصة للإبداع والابتكار وتأهيله لتولى القيادة على مدار العامين الماضيين.

واللجنة إذ توافق على البيان وتؤكد على ما جاء به من حيث الأهداف المحددة لقطاعى الشباب والرياضة، تورد توصياتها فيما يلي:

أولاً: قطاع الشباب:

١ – تفعيل مبادرات السيد رئيس الجمهورية لتمكين الشباب في كافة المجالات وتحويلها إلى واقع ملموس يشعر به الشباب ويجنى ثماره والتى من بينها مبادرة إحياء الجذور للشباب، ومبادرة تأهيل ٢٠٠٠ شاب وفتاة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب من خلال توفير ٢٠٠ مليار جنيه لهذا الغرض ..... إلخ.

٢ – توقيع بروتوكول تعاون بين جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة ووزارة الشباب والرياضة يتم بموجبه تبنى وتمويل أفكار ومشروعات الشباب ذات الجدوى الاقتصادية الجادة في إطار توجه الدولة نحو تمكين الشباب اقتصاديا من خلال تمويل مشروعاتهم في ظل التحول إلى اقتصاد السوق وفكرة العمل الحر بعيدًا عن التمسك بفكرة تقلد الوظائف الحكومية.

٣ – الاستفادة المُثلى من إمكانيات ومهارات الشباب المؤهل عبر البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة من خلال الاستعانة بهم للعمل بالمحليات والتدريب بكافة مؤسسات الدولة لخلق صف ثان قادر على تحمل القيادة والمسئولية فيما بعد.

٤ – استمرار إطلاق رحلات برنامج " **اعرف بلدك** " التي تنظمها وزارة الشباب والرياضة والتي تهدف إلى تعريف الشباب بمعالم بلدهم الأثرية وتشجيع السياحة الداخلية وتعميق انتمائهم للوطن مع زيادة الأفواج المخصصة لهذا الغرض لتشمل كافة محافظات الجمهورية.

٥ – زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج والأنشطة الشبابية في موزانة وزارة الشباب والرياضة والتي تهدف إلى بث روح الولاء والانتماء لدى النشء والشباب وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي وتنمية الوعي الثقافي والعلمي لديهم وإطلاق المهارات الإبداعية وغيرها من الأهداف التي تسهم في بناء الإنسان المصري.

٦ – إحياء دور قصور الثقافة واستغلالها فى إقامة المسابقات الفنية والثقافية والأدبية بين شباب الجامعات والمدارس على مستوى الجمهورية وخلال فترة الإجازة الصيفية ومنح حوافز ومكافآت للشباب المتميز.

٧ – قيام وسائل الإعلام بدورها التوعوي والتنويري والتثقيفي لتعميق الانتماء للوطن لدى الشباب وعدم تركه فريسة لأفكار أخرى مناهضة تجعل منه وقودًا لإشعال الوطن وتخريبه بدلاً من تعميره وبنائه.

٨ – التوسع في إنشاء مقرات بجميع الوحدات المحلية بالمحافظات للمشروع القومى للتنمية المجتمعية للشباب (**مشروعك**) بهدف تسهيل حصول الشباب والمواطنين على القروض اللازمة لإقامة المشروعات بهدف إحداث تنمية محلية وتشغيل الشباب وذلك من خلال التعاون بين البنوك الوطنية والإدارة المحلية.

٩ – منح صغار المزارعين من الشباب أولوية فى تخصيص الأراضي لهم ضمن مشروع المليون ونصف المليون فدان.

١٠ – إعادة إحياء الحركة الكشفية ونشرها في المدارس والجامعات بوصفها من أفضل وسائل التربية ومن أعرق الحركات الشبابية التي تسهم في إعداد الشباب الصالح من الجنسين والمستعد دائماً للبذل والعطاء من أجل المجتمع.

١١ – منح حوافز تشجيعية للمستثمرين من رجال الأعمال الذين يسهمون فى توفير فرص عمل جادة للشباب بما يؤدى لخفض نسبة البطالة.

١٢ – إنشاء صندوق لتوفير الدعم لمراكز الشباب وتعزيز مواردها على أن يتم توفير مصادر تمويله من الروافد التالية:

أ – تخصيص نسبة ٢% من حصيلة مخالفات المرور.

ب – تخصيص نسبة ٢% من الأموال المصادرة في قضايا المخدرات.

جـ – تخصيص نسبة ٢% من حصيلة الرسوم القضائية.

د – مساهمات رجال الأعمال والإعانات والهبات.

١٣ – فتح باب الإشهار لمراكز الشباب المستوفية لشروط الإشهار وخاصةً في القرى التي تعاني من نقص مراكز للشباب بها وذلك لخدمة المدارس المجاورة التي لا يتوافر بها ملاعب للممارسة.

١٤ – إتاحة تبادل الخبرات والثقافات والقضايا مع شباب الدول العربية والإفريقية والأوروبية من خلال إقامة المؤتمرات والمنتديات الشبابية الإقليمية والدولية.

١٥ – تشجيع الفتيات – وخاصة في الريف – على ارتياد مراكز الشباب من خلال لجان المجلس القومي للمرأة التي تتولى تنمية مواهبها وتثقيفها اجتماعيا ورياضياً وسياسياً لخلق جيل من الأمهات على قدر كبير من الوعي والمسئولية والصحة الجيدة.

١٦ – توفير القيادات التربوية المؤهلة للعمل بمراكز الشباب لتنفيذ وتنمية المشروعات والبرامج الواردة في خططها التنفيذية.

١٧ – التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني لتدريب الشباب على مختلف التخصصات المهنية التي يتطلبها سوق العمل في مصر.

ثانياً: قطاع الرياضة:

١ – تشجيع الأندية ومراكز الشباب على الاستفادة من أنشطتها وبرامجها وملاعبها وأبنيتها الاجتماعية في تحقيق عائد اقتصادي يُمكنها من مواجهة أوجه الصرف على صيانة وتطوير ملاعبها وتحسين خدماتها وأنشطتها المُقدمة لأعضائها وذلك بهدف رفع العبء عن الدولة وعدم الاعتماد عليها بشكل كامل فى الحصول على الدعم اللازم للإنفاق على أنشطتها وبرامجها المختلفة.

٢ – تفعيل صندوق دعم الرياضة المصرية الذى تم الإعلان عن تدشينه في فبراير ٢٠١٨ لتحقيق أهدافه من خلال التنسيق مع وزارة الشباب واللجنة الأوليمبية والاتحادات الرياضية المعنية لتوفير الدعم اللازم لرعاية الأبطال الرياضيين فنياً واجتماعياً وطبياً ونفسياً طوال فترة الإعداد للدورات الأوليمبية والبطولات العالمية.

٣ – الانتهاء من المشروعات القومية الرياضية طبقًا للجداول الزمنية المحددة لها مثل المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وإنشاء أربع صالات مغطاة استعدادًا لاستضافة مصر لبطولة كأس العالم لكرة اليد للكبار ٢٠٢١.

٤ – الاستغلال الأمثل لمخرجات المشروع القومي لاكتشاف المواهب الرياضية بالمدارس وتوفير الرعاية الكاملة للمواهب المُكتشفة تمهيدًا لمشاركتهم في البطولات المحلية والدولية.

٥ – إحياء الأنشطة الرياضية المدرسية والجامعية من خلال إقامة المسابقات بين طلاب المدارس والجامعات في مختلف الألعاب وتفعيل دعوة رئيس الجمهورية لإطلاق دوري

رياضي متكامل للمدارس والجامعات على مستوى الجمهورية يكون على أعلى مستوى من التنظيم وباستغلال ما تم تنفيذه من بنية أساسية بمراكز الشباب بجميع المحافظات.

٦ – التوسع في إنشاء الملاعب المفتوحة التابعة لمراكز الشباب وزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض تشجيعًا لممارسة الرياضة إعمالاً لنص المادة (٨٤) من الدستور.

٧ – ضرورة إعادة النظر في قرار إلغاء الحافز الرياضي للبطولات المحلية لتشجيع طلاب المدارس والجامعات على ممارسة الرياضة وتكوين جيل من الأبطال الرياضيين قادر على تحقيق الإنجازات تفعيلاً لتوجيه القيادة السياسية بدراسة الحوافز والمكافآت التشجيعية لممارسي الرياضة بالمدارس والجامعات.

٨ – ضرورة أن يراعى فى التخطيط العام لأبنية المدارس الجديدة توفير مساحة لإنشاء ملاعب رياضية لتفعيل النشاط الرياضي بها.

٩ – رعاية المواهب الرياضية من ذوى الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم وتوفير كافة أشكال الدعم لهم بما يتلائم مع ما يحققونه من نتائج مشرفة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

١٠– توفير الأدوات والأجهزة الرياضية اللازمة لممارسة الأنشطة داخل الأندية ومراكز الشباب.

رئيس لجنة الشباب والرياضة

(م.محمد فرج عامر)

لجنـــة حقـــوق الإنســـان

جمهورية مصر العربية
مجلس النواب
لجنة حقوق الانسان

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادى الثالث

آراء وتوصيات لجنة حقوق الانسان
للرد على بيان الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء
الذى ألقاه أمام مجلس النواب فى جلسته المعقودة بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٨

نظرت اللجنة في اجتماعيها بتاريخ ١٠ و ١١ يوليو ٢٠١٨ ، ما يخص لجنة حقوق الانسان في بيان الأستاذ الدكتور / مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء الذى ألقاه أمام مجلس النواب في جلسته المعقودة بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٨ ، وذلك للرد على ما جاء بالبيان .

ويأتي بيان الحكومة الثانية في ظل دستور مصر الجديد ، وفى مستهل فترة الرئاسة الثانية للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية ، وقد اختار السيد رئيس الوزراء شعاراً لبيان الحكومة " مصر تنطلق " ليؤكد على أن الفترة القادمة هى فترة الانطلاق ، مستهلا البيان بالتأكيد على تواصل واستمرارية العمل الحكومي في خدمة الوطن وفي خدمة المواطنين، وأن الحكومة تبني اليوم على ما سبق أن أسسته لنا الحكومة السابقة ، ومن ناحية أخرى فإن برامج العمل الحكومي متواصلة وكل حكومة تنجز جانبًا منها وتستكمل الحكومة أو الحكومات التالية جوانب أخرى.

وأشار سيادته في البيان الى ما سبق أن ذكره السيد رئيس الجمهورية في أكثر من خطاب ، أن شعب مصر العظيم ، صبر رغم معاناته ورغم تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي عليه خاصة الفئات محدودة الدخل والفئات الأولى بالرعاية ، وأوضح سيادته أن التكليف الأساسي الذي كلف السيد رئيس الجمهورية به هذه الحكومة هو العمل بأقصى جهد وفي أسرع وقت ممكن للدخول في مرحلة تمكين الفئات الكادحة والصابرة وكل فئات الشعب من الاستفادة من نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عامين.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء على التزام سيادته وتعهده بأن هذا البرنامج يتضمن العديد من البرامج الفرعية التي تتعلق بمحور العدالة الاجتماعية وشبكة الحماية الاجتماعية وهي الحماية الحقيقية التي نرتضيها للمواطن المصري في كل مكان على أرض مصر في الريف أو في الحضر في الصعيد أو في الوجه البحري. وجاء فى مقدمة هذه التعهدات تحسين

مستوى معيشة المواطن، وارتفاع معدل النمو بنحو ٨% بحلول عام ٢٠٢١ مقارنة بالمعدل الحالي الذي يبلغ ٥,٤%.
وذكر السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء " إذا كانت السنوات الأربع السابقة هي سنوات تثبيت الدولة وتأمينها وتحسين البنية التحتية وإطلاق المشروعات الكبرى التي تمهد المناخ لجذب الاستثمار وزيادة معدل النمو .. فإن فترة السنوات الأربع المقبلة ستبدأ ببرنامج يقع المواطن المصري في موقع القلب منه ويبني على النجاحات السابقة" .

<u>ويلتزم برنامج الحكومة بثوابت يقوم عليها وهى :</u>
*** رؤية مصر ٢٠٣٠ ومستهدفات خطة التنمية المستدامة وتمثل إطار عمل لكل حكومة حالية أو قادمة .**
*** الاستحقاقات الدستورية التى تخصص نسبة محددة للإنفاق على برامج التعليم والبحث العلمى والصحة.**
*** تكليفات السيد رئيس الجمهورية للحكومة.**
*** البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والذى بدأناه وسنستكمل تنفيذه .**
*** المطالب الجماهيرية ذات الأولوية .**

<u>كما يضم برنامج الحكومة أهداف استراتيجية تتفق مع تكليفات السيد رئيس الجمهورية للحكومة الواردة فى خطاب التكليف ، وهى :</u>

الهدف الاستراتيجي الأول : حماية الأمن القومى المصرى وسياسة مصر الخارجية .
الهدف الاستراتيجي الثانى : بناء الإنسان المصرى .
الهدف الاستراتيجي الثالث : التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومى .
الهدف الاستراتيجي الرابع : النهوض بمستويات التشغيل .
الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى .

وعلى الرغم مما واجه مصر من تحديات داخليه وخارجية جسيمة خلال السنوات الماضية ، إلا أنها قطعت شوطا كبيرا ، وخطت أولى خطواتها الايجابية نحو بناء نظام ديمقراطي واقتصادى سليم يعلي من قيم ومبادئ حقوق الإنسان ويحقق العدالة الاجتماعية لكافة المواطنين ويحمي حريات الإنسان الأساسية من خلال إرساء وتعزيز قيم المساواة والعدالة والآمن والسلام .
وقد تحمل الشعب المصرى العظيم تبعات برنامج الإصلاح الاقتصادي القاسية الذى بدأته الحكومة السابقة ، خاصة الفئات محدودة الدخل والفئات الأولى بالرعاية ، وهو الامر الذى يدعو الحكومة الجديدة الى العمل بأقصى جهد للدخول في مرحلة تمكين الفئات الكادحة

والصابرة وكل فئات الشعب من الاستفادة من نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي في اسرع وقت ممكن ..

وادراكا من لجنة حقوق الإنسان ، وهى تسعى لقيامها بدورها نحو تحقيق وحماية القيم الأساسية لحقوق الإنسان والمواطن المصري ، وخاصة وقد احتلت قيم الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية خلال العقود القليلة الماضية قمة سلم الاولويات والاهتمامات لكافة الثورات ودعاة التحرر على مستوى العالم ، **وإذ ناقشت ما يتعلق بحقوق الانسان في بيان الحكومة ، لتؤكد على ما يلى :**

- أن بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء امام مجلس النواب يتضمن أفكار طموحة غير تقليدية وطرح فيه أهداف تدعو الى ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية ، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين ، كذلك ترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها في اطار احترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون ، إلا أن اللجنة لاحظت أن البرنامج يفتقد الى وجود اطار زمنى محدد يمكن من خلاله متابعة وتقييم الأداء .

- تشيد اللجنة بجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار الأمني فى الداخل ، وبجهود الدولة فى مكافحة الارهاب وتأمين حدود مصر الخارجية ، وفى هذا الصدد تستعيد ما أكد عليه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى ، خلال كلمته فى افتتاح فعاليات منتدى شباب العالم الذى عقد بمدينة شرم الشيخ فى نوفمبر ٢٠١٧ ، " أن الإرهاب ينتهك الإنسانية ويعتدى عليها ويحطمها، مشددا سيادته على أن مقاومة الإرهاب حق للإنسانية جمعاء، وأنه سيضيف مقاومة الإرهاب كحق من حقوق الإنسان فى مصر ".

- ترى اللجنة ضرورة زيادة الاهتمام بالمحافظات ، مع التركيز على تنمية صعيد مصر بعد أن عانى لعقود طويلة من الاهمال وانصراف جهود التنمية والاستثمارات الى مناحى أخرى على الخريطة المصرية ، وتثنى اللجنة على اختيار سيناء بين أحد أولويات الحكومة في البرنامج الجديد ، تحت عنوان "برنامج التنمية المتكاملة لشبة جزيرة سيناء"، من خلال إنشاء مدن سكنية جديدة، ومناطق صناعية وزراعية، وبناء عدد من المستشفيات، ومدارس ومعاهد وجامعات ، كذلك تطوير في الطرق والكباري لربط التجمعات السكنية في سيناء بالمدن لتنمية لشبه جزيرة سيناء ، وذلك فور انتهاء العمليات الامنية .

- تستنكر اللجنة وترفض كل ما يصدر من بيانات من اى هيئات أو منظمات في الخارج بخصوص حقوق الانسان في مصر، وترى ان ذلك يعد تدخلا في شئوننا الداخلية ، فالشعب المصرى هو الوحيد الذى يملك الحق فى تقييم أوضاعه فى مجال حقوق الإنسان ، ومصر الدولة حريصة أن تعمل وفقاً للقانون والدستور ، للوصول الى ما ننشده ونتمناه في الحرية والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الانسان.

- وترى اللجنة ان مصر تمر خلال الفترة الراهنة بظروف استثنائية ، وتتعرض لهجمات

واحداث ارهابية بغيضة لم تشهد مثيل لها عبر تاريخها المعاصر تهدد امنها واستقرارها ، هذا فضلا عن حجم المؤامرات الخارجية المستمرة منذ سقوط حكم الاخوان وحتى الان، حيث نجد الغرب يكيل بمكيالين في تعامله مع مصر بخصوص ملف حقوق الانسان ويسعى الى تشويه صورة مصر من خلال ادعاءات لا تستند الى حقائق او ادلة ، أو تقارير تحتوي على مغالطات وتشويه من منظمات دأبت على تناول أوضاع حقوق الإنسان فى مصر بصورة غير حقيقية تعبر عن توجهات ونوايا وأسباب خلفيتها سياسية أكثر من حرصها على مفهوم حقوق الإنسان بمعناه الحقيقي ، وتحمل تدخلا صريحا فى شأن السلطات المصرية كافة سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية ، لذا يجب على أجهزة الدولة ممثلة في وزارة الخارجية وكافة ممثليها بالخارج وكافة المعنيين المخلصين للوطن ان يضطلعوا بدورهم التاريخي في هذا الوقت الاستثنائي للتوضح للعالم بحقيقة الاوضاع داخل مصر .

- ترى اللجنة أن مصر قد حدثت بها طفرة بالفعل فى مجال حقوق الإنسان لم تشهدها من قبل، وأصبح تعليم ثقافة حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية في مرحلتي الإعدادية والثانوية ، ويتم تدريس منهج حقوق الإنسان منذ سنوات في كافة الكليات بالجامعات، وهناك المجلس القومى لحقوق الانسان ، ولجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب اللذان يقومان بزيارات مستمرة إلى السجون ومقارات أقسام الشرطة وتقديم ملاحظات للأخذ بها وتقديم تقاريرهما إلى وزارة الداخلية والنيابة العامة التي تقوم بالتفتيش المنتظم علي السجون وأماكن الاحتجاز.

- تتابع اللجنة التحرك الداخلى والخارجى الذى يقوم به السيد الوزير عمر مروان وزير شئون مجلس النواب لرصد الإيجابيات التي تتحقق في مجال حقوق الانسان في الأجهزة والوزارات والمحافظات المختلفة ، وكذلك التواصل مع المجالس القومية والجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان، والتعامل بجدية تامة مع التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والرد عليها، وفى هذا الصدد ترحب اللجنة بما قامت به الحكومة السابقة بتقديمها – ولأول مرة - تقرير نصف المدة " الطوعى" للمجلس الدولى لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف ، والذى عرضت فيه مصر من خلال السيد الوزير عمر مروان ما أنجزته الحكومة بالفعل في محاوره المختلفة في مجال حقوق الانسان .

- توجه اللجنة التحية لأرواح الشهداء التى بذلت من رجال قواتنا المسلحة ورجال الشرطة البواسل ، الذين قضوا نحبهم لكى تبقى مصر وتنعم بالأمان والاستقرار ، وتطالب اللجنة الحكومة بالحفاظ على حقوق أسر الشهداء الذين سالت دماءهم الشريفة فى سبيل أداء الواجب المقدس في حماية الوطن ومقدراته وفى سبيل توفير الأمن والاستقرار لكافة فئات الشعب المصرى .

*** وقد تلاحظ للجنة ما يلى :**

أولا : فيما يتعلق بالتعليم توجد ثلاث ملاحظات محددة للجنة :

١ - ليس من الواضح أو المؤكد إحترام الحق في مجانية التعليم لمرحلة التعليم الأساسي فيجب علي بيان الحكومة ضمان هذا الحق كما كفله الدستور الحالي وكافة الدساتير السابقة عليه.

٢ - لابد من وجود إجراءات واضحة في برنامج عمل الحكومة لزيادة إلزام المجتمع بحق الأطفال في الإلتحاق برياض الأطفال (مرحلة التعليم التي تسبق التعليم الأساسي) حيث لا تزيد حاليا عن ٣١ %، كما يحق للأطفال وجود عدد كافي من دور الحضانة وإيجاد بيئة داعمة للتعليم غير النمطي.

٣- من حق الطالب التمتع بمساحة مكانية تتيح له التعلم وهذا يتناقض مع كثافة الطلاب في الفصول الحكومية التي تصل حاليا في بعض المدارس الي ٦٥ طالبا/فصل في المتوسط وفي الاحياء والقري الفقيرة تصل الي أكثر من ٧٠ طالبا/فصل. والبرنامج الحكومي لم يعالج هذه النقطة تحديدا ولم يرصد ميزانية كافية لبناء مزيد من المدارس أو تطوير المدارس القائمة.

ثانيا : فيما يتعلق بالصحة توجد ملاحظتين محددتين للجنة :

١- من حق جميع المواطنين المصريين أن تشملهم التغطية التأمينية والبرنامج الحكومي ، الذى يبدأ تنفيذه بمدن القناة ، فلماذا يتم تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل بمدن القناة دون غيرها رغم ضعف الكثافة السكانية بتلك المدن ؟

٢ - من حق كل مواطن غير قادر علي دفع تكاليف التأمين الصحي أن يكون ضمن التغطية الشاملة إلا أن البرنامج لم يحدد بشكل واضح من هم غير القادرين الذين يتم اعفائهم من الرسوم والاشتراكات وذلك يتنافي مع الحق الصحي الذي كفله الدستور والقانون ، بسبب عدم وجود تحديد دقيق يؤدي بالتالي إلي التهرب من الإلتزام به.

ثالثا : فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية توجد ملاحظتين محددتين للجنة :

١ - لابد من تطوير وتعزيز البرامج التي تستهدف الفئات الفقيرة والهشة وذوي الاعاقة، للاستهداف الجيد للشرائح الاجتماعية الاولي بالرعاية، والتي تعتمد علي الدعم بشكل كبير حيث يكفل الدستور والقانون حقهم في الرعاية الكريمة والحق في الحماية من الأثار الاجتماعية والاقتصادية التي تواكب إعادة الهيكلة الإقتصادية التي تنتهجها الدولة.

٢ - حققت مصر تقدما كبيرا في وضع اسس برنامج للدعم النقدي " تكافل وكرامة" والذي يقدم الدعم النقدي المشروط للامهات بشرط حصولهن واطفالهن علي الخدمات الصحية او انتظام الاطفال في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠% ويقوم بتقديم الدعم النقدي غير

المشروط لكبار السن وذوي الاعاقة ، فلاتزال هناك حاجة الي توسيع نطاق البرنامج وتمكين جميع المواطنين الواقعين تحت خط الفقر من الاستفادة منه بدلا من قصر ذلك علي فئات بعينها " الأسر الفقيرة التي لديها اطفال وكبار السن وذوي الإعاقة"

رابعا : هناك عدة نقاط عامة يجب على برنامج الحكومة ان يركز عليها وهى كما يلى :

١- البرنامج لا يتمتع بإطار زمني واضح ومحدد بنتائج يمكن تتبعها وقياس العائد منها في إطار زمني محدد.

٢- الموازنات والأرقام المرصودة في البرنامج التي سيتم إنفاقها علي الخدمات التعليمية والصحية والسكانية والحماية الاجتماعية غير واضحة ولا تتناسب مع حجم ما رصده الدستور لهذه القطاعات ولا تغطي طموحات الشعب المصري في حياة كريمة وهو ما طالب به السيد الرئيس في خطابه أمام مجلس النواب.

٣ - يركز البرنامج علي الحقوق الإقتصادية والاجتماعية لكنه ضعيف في حمايته للحقوق والحريات المدنية السياسية وغير واضح ماذا تنوي الحكومة أن تفعل من أجل زيادة مساحات المشاركة والحوار لجميع فئات المجتمع المصري كما طالب بها السيد الرئيس في خطابه أمام مجلس النواب.

٤ - الحق في المشاركة في الحياة العامة للشباب يتناثر في عدة موضوعات داخل البرنامج لكن نحتاج إلي مزيد من البرامج واضحة الأنشطة والخطط الزمنية التي تضمن مشاركة أوسع للشباب في الحياة العامة لإثرائها ومن أجل غلق منافذ تجنيدهم للإنضمام للجماعات المتطرفة والإرهابية عندما لا يجدون هذه المساحات متاحة لهم من قبل الدولة.

٥ - تتعرض مصر لهجوم معادي لها في الخارج من منظمات تدعي أنها حقوقية ويؤثر ذلك سلبا علي صورة مصر ومكانتها الدولية وحجم الإستثمارات لها ومع ذلك البرنامج تغافل عن الإنتهاء من مبني المجلس القومي لحقوق الإنسان من أجل تفعيل دوره أمام هذه المنظمات العدائية وأيضا البرنامج لم يحدد ماذا ستفعل مؤسسات الدولة لتعزيز حقوق الإنسان وتمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها الوطني أمام مثل هذه الهجمات العدائية.

وتوصى اللجنة بما يلى :

- تطالب اللجنة بأن تكون الفترة القادمة هي فترة تعزيز حقوق الانسان بما يحقق له الحصول على حرياته التي كفلها الدستور والقانون ، وتأمل اللجنة في المزيد من برامج الرعاية الاجتماعية ، وأيضا العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الاقل دخلا ، كذلك وضع معايير جودة للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم وتأهيلهم بما يضمن دمجهم داخل المجتمع ، وأن تغطى برامج الضمان

الاجتماعي المزيد من الفئات الأولى بالرعاية ، كما تأمل ان تكون الفترة القادمة فترة تنفيذ الانتقال من النمط الاستهلاكى الذى يعتمد على الاستيراد الى الاتجاه الى الإنتاج بغرض الوصول الى خلق فرص جديدة للعمل والوصول الى الاكتفاء الذاتي .

- توصى اللجنة بالمزيد من البرامج المخصصة لتنمية مهارات المرأة المصرية وتمكينها اقتصاديا وخاصة برامج تنمية المرأة فى صعيد مصر وفى الريف والعشوائيات ، وتدريبها على كيفية البدء فى المشروعات الصغيرة لخلق منافذ جديدة منتجة من خلال تشجيع المرأة على شغل مواقع إنتاجية في القطاعات الصناعية والاقتصادية المختلفة أو للدخول في مجال العمل الحر وريادة الأعمال .

- وتوصى اللجنة بتبنى مبادرة " العمل عبادة " والتي تستهدف تغيير النظرة المجتمعية للتعليم الفني والعمل اليدوى وتغيير السلوكيات السلبية تجاه العمل .

- تطالب اللجنة بزيادة الاهتمام بالمجالس القومية المتخصصة ، وخاصة المجلس القومى لحقوق الانسان ، والهيئة العامة للاستعلامات من خلال زيادة المخصصات المالية لهم في الموازنة العامة للدولة ، لتفعيل دورهم داخليا وخارجيا وتمكينهم من التصدي للهجمات العدائية من قبل بعض المنظمات والهيئات الخارجية التي تدعى عملها في حقوق الانسان وهى أبعد ما يكون عنها ، فبزيادة المخصصات المالية ستتمكن الهيئات الوطنية من التواجد على الساحة الخارجية بفاعلية وعدم تركها مرتعا لمن يتربصون بمصر ، **وفى هذا الصدد تطالب اللجنة بسرعة الانتهاء من انشاء مقر المجلس القومى لحقوق الانسان ليصبح مقراً دائماً ، وملتقى أكاديمي لحقوق الانسان بالمنطقة ، حتى يستطيع المجلس القومى من تأدية دوره الوطنى فى الرد على كل ما يثار حول حالة حقوق الانسان فى مصر والخارج .**

- تؤكد اللجنة على أهمية وضع خطط قصيرة المدى للاستثمار الأمثل للعنصر البشرى واستثمار الكثافة السكانية الحالية أسوة بدول كثيرة في العالم احسنت استثمار العنصر البشرى وتحويله الى طاقة إنتاجية من خلال زيادة برامج التعليم المهنى ومساعدته في القيام بمشروعات صغيرة ، وذلك لحين الوصول لمرحلة السيطرة علي الكثافة السكانية من خلال استراتيجية ضبط الزيادة السكانية المشار اليها ببيان الحكومة .

- تطالب اللجنة أن يتضمن تنفيذ برنامج الحكومة أنشطة تعزز من ممارسات الاستثمار ، وايجاد بيئة داعمة للمستثمرين تسمح بتنفيذ التشريعات والقوانين التى اصدرها مجلس النواب لتشجيع الاستثمار على ارض الواقع من أجل ايجاد فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

- تطالب اللجنة أجهزة الدولة ممثلة فى وزارة الخارجية ، ووزارة شئون مجلس النواب ، والهيئة العامة للاستعلامات ، والهيئة الوطنية للصحافة ، والهيئة الوطنية للإعلام ، والمجلس الأعلى للإعلام ، فى هذه الفترة المهمة فى تاريخ الوطن الذى يحارب فيه شرطته وقواته المسلحة إرهاب أعمى لا يفرق بين المواطن سواء مدنى أو عسكرى ، بالتحرك النشط لتصحيح الصورة الحقيقية لأوضاع حقوق الإنسان فى مصر من خلال النقل الصادق لما

المسلحة إرهاب أعمى لا يفرق بين المواطن سواء مدنى أو عسكرى ، بالتحرك النشط لتصحيح الصورة الحقيقية لأوضاع حقوق الإنسان فى مصر من خلال النقل الصادق لما يحدث فى مصر من ايجابيات ، ويقطع الطريق أمام مثل تلك القوى والمنظمات فى إطار سعيها لتحقيق أجنداتها المشبوهة لإعاقة أى خطوات جادة تهدف للارتقاء بالمواطن المصرى وتحسين أحواله المعيشية.

- توصى اللجنة باستكمال وتنفيذ جميع توصيات المجلس الدولي لحقوق الإنسان خاصة مع تقديم التقرير الإلزامى الخاص بالتقرير الدوري للمراجعة الشاملة لحقوق الإنسان والذي يتم تقديم للمجلس الدولي لحقوق الإنسان فى جنيف في العام المقبل .

رئيس لجنة حقوق الانسان

علاء عابد